

106  
8066



3520

555



الواحدت امرأة ذكر المصطفى في فريها والصبي الشيخ ابراهيم بن سيب في فريها المصطفى  
لان المرأة تخرج في فريها والوقت في فريها

والى على فريها من عذرا لسان اكثر انوار

قال الله عز وجل لعنوا برقع رأسه قبل الامام  
لان الله عز وجل لعنوا برقع رأسه قبل الامام  
برقع من تلك رأسه من سجد عن ظهر الله تعالى  
وكان سجد عن ظهر الله تعالى من سجد عن ظهر الله تعالى  
الامام نقول مع لطائف  
جامع الصغير جامع الكبير

قال الله عز وجل من وضع يده على بطن امرأة  
وهو حائضه وقال به الله الواحد القهار  
الذي لم يلد ولم يولد له ولم يكن له كفوا احد  
ما في هذا بعض من محمدا فصار عذرا ما اذن  
الله تعالى

صد السبعة  
ط...  
...  
...







باب المتاعف	باب الوطائف	فصل الخبز	باب الميراث	باب النكاح
١٥١	١٤٣	١٥٣	١٥٤	١٥٥
كتاب اللغظ	كتاب اللغظ	كتاب الآبوع	كتاب الشكر	كتاب الوعد
١٥٤	١٥٤	١٥٤	١٥١	١٥٤
كتاب البيع	باب الخياض	فصل صيغ شراء	فصل وصية	باب البيع
١٤٣	١٤٤	١٤٩	١٤٧	١٧١
باب الافاق	باب المراجعة والتولية	باب الرعا	باب الحقوق والاحتكام	
١٧٤	١٧٧	١٧٤	١٨١	
باب السلم	مسائل شتى	كتاب الصرف	كتاب الكفالة	
١٨٣	١٨٧	١٨١	١٨٤	
كتاب الحوالة	كتاب القاضي	فصل وشروط جردل	كتاب الشهادة	
١٤٨	١٩١	٢٠٤	٢٠٤	
باب العقول وعلم	فصل الادجوع عنها	كتاب الوكالة	باب الوكالة	
٢٠١	٢١٤	٢١٦	٢١٧	
فصل لا يصح بيع	باب الوكالة الخفية	باب عزل الوكيل	كتاب الرجوع	
٢٢١	٢٢٣	٢٢٤	٢٢٤	
باب التخليق	فصل ولو قال ذواليد	باب الدعوى الجلب	باب طلب	
٢٢١	٢٣١	٢٣١		
باب دعوى	كتاب الاقرار	باب الاشياء	باب الاقرار	
٢٣٣	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	

كتاب الصلح

كتاب الصلح	كتاب المصالح	باب من المصالح	كتاب الودعة
٢٤١	٢٤٧	٢٤٤	٢٥١
كتاب العارية	كتاب الرهبة	باب الرجوع فيها	كتاب الاجارة
٢٥٣	٢٥٥	٢٥٧	٢٥٤
باب الاجارة الفاسدة	باب من الاجارة	باب فتح الاجارة	كتاب الكاتب
٢٤١	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٧
باب تصرف الكاتب	باب كتابة العبد	باب في المعجزة	كتاب الولاء
٢٤١	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣
كتاب الاكرام	باب الحجر	فصل بلوغ الغلام	كتاب المأذون
٢٧٤	٢٧٤	٢٨٠	٢٨٠
كتاب القصب	فصل ولو غيب	كتاب الشفعة	باب ما بين فيه
٢٨٣	٢٨٤	٢٨٧	٢٨٤
كتاب الغنم	كتاب النزاعة	كتاب الساقاة	كتاب الزباج
٢٨٣	٢٩٥	٢٩٦	٢٩٧
كتاب الاضحية	كتاب الكراهية	فصل لا يلبس رجل	فصل وينظر
٢٩١	٢٩٤	٣٠١	٣٠٣
كتاب احياء الاموات	فصل الشرب نصب	كتاب الاشربة	كتاب الصيد
٣٠١	٣٠٥	٣٠٥	٣٠٧
كتاب الرهن	باب ما بين الرهن	باب رهن عند عدل	باب ما بين الرهن
٣٠٤	٣١٠	٣١١	٣١١

باب ما بين الرهن  
والجناية في الرهن  
٣١١



كتاب الجنائيات

١٥

باب ما يوجب القود او لا يوجب

١٦

باب القود فيما دونه القود

١٧

باب الشهادة في القتل

١٨

كتاب البرقيات

١٩

باب ما يحدث في الطريق

٢٠

باب الجنائيات البرية

٢١

باب جنائيات العلل

٢٢

فصل دية البعد

٢٣

فصل فاجني

٢٤

باب القات

٢٥

كتاب المعاقلة

٢٦

كتاب الوصايا

٢٧

باب الوصية بالثلث

٢٨

باب النكاح في المرفق

٢٩

باب الوصية للاقارب وغيرهم

٣٠

باب الوصية

٣١

باب الوصي

٣٢

كتاب الحثي

٣٣

مسائل شتى

٣٤

ونذير يد المارضي المالك. فوض الى صاحب الارض لا يورث ولا يوصى ولا يملك ولا ترهنه خلاصه



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام  
الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام  
الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

[illegible]

از بدو احوال و دینداران و کرامت او که در کتب عباد و اقدار افشا  
 عورتی که او را در پیش او سون و در پیش او سون و در پیش او سون  
 او را در پیش او سون و در پیش او سون و در پیش او سون

زید اعلیٰ عرض اولوب زوجه حسن شریطا و زربینه طلاق و شلوه ایلمهده شلوه حله و رعایا  
ایدر اقول ایچده اسفاط حله به طریق واریده اید

الرواية عبارة عن هذه الكتب جامع الصغير وجامع الكبير وزيادة بسط كبير وغير ذلك من  
الكتب في هذه الكتب خبر جليل في كتب نياتنا ونياتنا اما في كتب نواتنا ونواتنا

انما في طريق او كان الفصل المقدس الذي اوجبا ربا وهو منقوع الا لا يجز ان يكون

والاخبار عن النساء **الانثى** او كما يقال المقود وخبوتها وروايتها  
وغيرها من الامور **الانثى** بجمع تارة والاخبار عن اخرى **انثى** او دعوتها لانثى

فان قيل لا بأس بظننا ان يذكر معنى الانثى والاخبار اشد داوود وان كل كلام اما اظهر

[illegible]

والله اعلم بالصواب





# وقاية شرعي ضد الشرعية

هذا الكتاب من كتب الوقاية الشرعية  
التي هي من كتب الوقاية الشرعية  
التي هي من كتب الوقاية الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله أجمعين

بغداد بعد المنوسل الى الله تعالى بالقوى الذرية عيسى بن ماسود  
بن نافع الشريفة سعدية وانج جده هذا اجل المواضع المتعاقبة من  
وقاية السوابق مسائل الهداية التي انقضا جدي واستناده  
معلمنا الاعظم اسناد علماء العالم برهان الشريعة والحق والدين  
ثم هو من صدر الشريعة جسد الله في عين جميع السبل خير الجزاء  
لاجل صفاته والى التوفيق لما انقضا سببا سببا وكنت اجتهدي  
في ميدان حفظه طلاقا طلاقا حتى اتفق تلامذنا ليقتضوا انما حفظه  
انتبه بعض النسخ الى الاطراف ثم بعد ذلك وقع فيها نسخ من التعديرات  
ونبت من الحق والاثبات فانت في هذا الشرح للبيان التي تقرر عليها الحق تعبير  
النسخ الكونية الى هذا النمط والعبء الضعيف لا يشاهد في

هذا الكتاب من كتب الوقاية الشرعية  
التي هي من كتب الوقاية الشرعية  
التي هي من كتب الوقاية الشرعية

في الكون كسلا من حفظ الوقاية اخذت منها مختفرا مشتملا على ملام  
لعلنا العلم في فتح في هذا الشرح مغلقات ايضا ان شاء الله تعالى وقد  
كان الولد لا يوجد به راحة مضبوطة بعد حفظ المختصر مما لقي في تاليف شرح  
الوقاية بحيث جعل منه مغلقات من السبق من هذا الكتاب ان لا يشوب  
في ما هم السجادة اليه للصواب والفتاح لمغلقات الابواب او ما علم  
**كتاب الطهارة** الكنى بلفظ الواضح مع كثرة الطهارات  
لان الاصل ان المصدر لا يشي ولا ينج لكونها اسم جنس شمل جميع انواعها  
وافرادها فلا حاجة الى لفظ الجمع قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم  
الى الصلوة فامسلوا وجوهكم بالاية اقمته الكتاب بهذه الاية شيئا ولا  
لا دليل اصل والحكم فخره والاصل مقدم بالمرتبته لما كانت الماية على  
الوضوء او غل غل التعقيب في قوله فقمض الوضوء غسل الوجه من الشعر  
ان في فضايل شعر الرأس وهو منتهي بنيت شعر الرأس الى الاذن فيكون  
ما بين العذار والاذن داخل في الوجه كما هو مذهب ابي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله فيعرض غسلا عليه اكثر من ثمانية غسلات الملواني كيفية  
ان يبل ما بين العذار والاذن ولا يجب اسالة الماء عليه بما هو على  
ما روى عن ابي يوسف رحمه الله ان العلى اذا بل وجهه وعضاه وضوءه بالماء  
ولم يسل الماء عن العضو جاز لكن قبل ثمانية سال من العضو قطرة  
او قطرتين

ان يسل الماء عن العضو جاز لكن قبل ثمانية سال من العضو قطرة  
او قطرتين

هذا الكتاب من كتب الوقاية الشرعية  
التي هي من كتب الوقاية الشرعية  
التي هي من كتب الوقاية الشرعية







في التيم قائم مقام غسل فحكم الخلف في المقدار حكم الاصل كما في مسح اليدين  
فلو كان النسيء الاعلى الاستيعاب للزعم مسح اليدين الى الاطراف في التيم  
لان الغاية لم تذكر في التيم وايضا اليه يثبت المشهور وهو حديث المسح على  
النامية <sup>بما فيه شعور مقدم لما فيه قامة لا جعله</sup> والاعلى الاستيعاب غير مراد فان تعني قول مالك واما في قوله  
استباحني فبني على ان الآية مجمل في حق المقدار لا مطلق كما ذكره لان المسح  
في الاضحية ابرار اليد يكون له وهو غير معلوم فيكون مجعلا ولا اذا قيل  
مسحت بالماطير ابرار اليد بعض وفي قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم بالكل فكون  
الاية في المقدار مجعلا ففعله عليه السلام امسح على نامية فيكون بيان اتمام  
اللحية فعند ابي حنيفة مسح ربعها فرض لانه لا سقط غسل ما تحتها من الشرة  
صار كالرأس وعند ابي يوسف مسح كلها فرض لانه لا سقط غسل ما تحتها  
افهم مسماها مقام غسل ما تحتها فيغفر مسح الكل بخلاف الرأس فانه اذا كان  
عاديا من الشرا لا يجب غسل كله ولا مسح كله وقد ذكر ان المراد بالرجع يبع  
ما لم ياتي بشرة الوجه منها او لا يجب ابعصال الماء الى ما ستر بر من الدنيا  
خلافا للشافعي كما ذكر في الاضحية وفي اشترطه ايتيا عن ابي حنيفة مسح  
ما يستر البشرة فرض وهو الاصح المتعار كذا في شرح المجامع الصغير لغاضي  
خان واذا مسح ثم حلق الشعر لا يجب الاعادة وكذا اذا توفاه ثم قضى  
الاظفار وسنة للمسبقة غسل يديه الى رشفة ثلثا غسل او قالها الا ان

المراد بالرجع يبع ما لم ياتي بشرة الوجه منها او لا يجب ابعصال الماء الى ما ستر بر من الدنيا خلافا للشافعي كما ذكر في الاضحية وفي اشترطه ايتيا عن ابي حنيفة مسح ما يستر البشرة فرض وهو الاصح المتعار كذا في شرح المجامع الصغير لغاضي خان واذا مسح ثم حلق الشعر لا يجب الاعادة وكذا اذا توفاه ثم قضى الاظفار وسنة للمسبقة غسل يديه الى رشفة ثلثا غسل او قالها الا ان

السنة ما انفرد بنواب وزعمه عن عطاء لا عطاء  
وانما قاله لا عطاء  
والفرض بان لا عطاء

يد الغسل عند بعض المشايخ تس قبل الاستنجاء وعند البعض بعده وعند  
خالفه في كيفية الغسل انه اذا كان الاناء صغيرا بحيث يمكن رفعه به فغسل به  
ويغيبه على كفة البني ويغسلها ثلثا ثم يغيبه عليه على كفة اليسرى كما ذكرنا  
وان كان كبيرا لا يمكن رفعه وان كان معه اناء صغير يرفع الماء به ويغسل  
كما ذكرنا وان لم يكن يدخل اصابعه اليسرى مغمومة في الماء ولا يدخل الكف  
ويصبت الماء على يمينه ويدهلك الاصابع بعضها ببعض يفعل هكذا  
ثم يدخل يمينه في الاناء بالغائل بلح والنهي في قوله عليه السلام فلا  
يغمس يده في الاناء محمول على ما اذا كان الاناء صغيرا او كبيرا او  
اناء صغيرا ما اذا كان الاناء كبيرا وليس معه اناء صغير يحمل على الاول  
محطوعا المبالغة كل ذلك اذا لم يعلم على يده نجاسة اما اذا علم نازا  
له النجاسة على وجه لا يفيض الى تجسس الاناء او غيره فرض وسنة  
الله تعالى ابتداء والسواك والمضمضة بمياه والاستنشاق وانما قل  
بمياه ولم يقل ثلثا ليدل على ان السنون التثنية بمياه جديدة  
وانما كرر قوله بمياه ليدل على تجديد الماء لكل منها خلافا للشافعي  
فان السنون عنده ان يخفض ويستشق بوفرة واحدة هكذا  
ثم هكذا او تحبيل اللحية والاصابع وتثنية الغسل ومسح كل رأس  
مرة فافا للشافعي فان عنه تثنية المسح سنة وقد اورد

البعض

فلو دخل الكف صا ولا استعمل كذا كذا السنون  
ثلاثا  
لا غنى اي ولو غنى خا لا يغسل  
فادخل يده في الماء استعمله في النسيء  
افوز لا يغيب الماء استعمله في النسيء  
قد روي في سنة السنون التثنية في النسيء  
خلافا لغيره في النسيء في النسيء  
الاستنشاق وقال بعض من بعد الاجابة  
وقال بعضهم من قبل الاجابة  
سنة في الثانية بعد الاجابة

واحدة

المراد بالرجع يبع ما لم ياتي بشرة الوجه منها او لا يجب ابعصال الماء الى ما ستر بر من الدنيا خلافا للشافعي كما ذكر في الاضحية وفي اشترطه ايتيا عن ابي حنيفة مسح ما يستر البشرة فرض وهو الاصح المتعار كذا في شرح المجامع الصغير لغاضي خان واذا مسح ثم حلق الشعر لا يجب الاعادة وكذا اذا توفاه ثم قضى الاظفار وسنة للمسبقة غسل يديه الى رشفة ثلثا غسل او قالها الا ان



في جامعنا علياً رضي الله عنه توضأ فغسل أعضائه ثلثاً ومصلحاً  
 مرة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري مثل هذا وضوء النبي  
 عليه السلام أي بماء الرأس خلافاً لما كان يجذبه الماء لمسح الأذنين سنة عنه  
 والنية ونزيت نفس عليه إلى الترتيب المذكور في القرآن وكلها مما فرضنا  
 عن أمانيه عليه السلام ومن الأعمال بالنيات وجوازها في التواب  
 منوط بالنية انتفاعاً فلا بد أن يقع التواب أو بعد رشي بشئ التواب  
 نحو حكم الأعمال بالنيات فإن قدر التواب فطاهر وإن قدر الحكم أو  
 نوعان ونبوي كالصحبة أو أخو حبي كالنواب والآخر في مراد بالجماع  
 فإذا قبل حكم الأعمال بالنيات ويراد به التواب صدق الكلام فلا دلالة  
 على الصحة فإن قيل مثل هذا الكلام مبني في جميع العبادات فلا دلالة  
 على اشتراط النية بوزن ما قبل فإن التمسك في اشتراط النية في العبادات  
 لا يعم التمام بل يقتضي بطلان ما قبله فلا دلالة على اشتراط النية  
 التواب فإذا خلت عن المقصود لا تكون لها صحة لأنها لم تشرع  
 إلا مع كونها عبادة بخلاف الوضوء إذ ليس عبادة المقصود بل  
 شرع شرطاً بخلاف الصلوة فإذا خلت عن التواب انتفى كونه عبادة لكن  
 لا يلزم من هذه النقطة صحة أو لا يصدق أنه لم يشرع العبادة بنفي  
 صحته بمعنى أنه مفسوخ للصلوة كافي في سائر الشروط كطهارة التواب

قلت نقضت بطلان البرهان فان علوة  
قال نعم الشواهد نعم انه صحيح لا  
شك في ذلك ان الخلق من الشواهد لا  
يستلزم عدم العلوة

عن عبد الله بن عبد الرحمن بن  
العباد بن شيبه عن أبيه  
فيها قال صلوة والصلوة  
عن رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم ان يكون الاستدلال  
بالحديث افضل وجوابه فان كان

[illegible]

وغير القوة فانه لا يشترط النية في شئ منها واما الترتيب فلقولته  
الاولى او جوكم فيغرض تقديم غسل الوجه فيغرض الباقي مرتباً لان تقديم  
غسل الوجه مع عدم الترتيب خلاف الاجماع قلنا المذكور بعده حرف  
الواو وما لم ارفا غسل ايدهما المجموع فلا دلالة على تقدم غسل الوجه وان سلم  
فمضى استدل بالحجة بهذه الآية لم يكن الاجماع منعك فاستدل بالآية بها  
على ترتيب الباقي استدل لال بلا دليل ونسك بحجزة زعمه لاجل الاجماع وقد استدل  
في كتبهم بالاستدلال بقوله وم هذا وضوء لا يقبل اليه الصلوة الآية وقد كان  
هذا الوضوء مرتباً فيغرض الترتيب وقد نسخ لي جواب حسن وهو ان وضوءاً  
مرة فيقول هذا وضوء لا يقبل اليه الصلوة الآية فهذا القول يرجع الى  
ملحة فحسب الالاشياء الا قولان بهذا الوضوء لا يخلو اما ان ابتدأوه  
من اليمين او اليسار وايضا اما ان يكون على سبيل الموازنة او عدما  
فقوله وم هذا وضوء انما يريد به هذا الوضوء بجميع اوصافه يلزم فرضية الموازنة  
او ضداً او التباين او ضدّه واللم يزج جميع اوصافه لا يدل على فرضية  
الترتيب والاولا اي غسل الاعضاء على سبيل التعاقب بحيث لا يحذف  
العضو الاول وغنّه مالك هو فرض والدليل على كون الامور المذكورة  
سنة مؤطرة للنبي عليه السلام من غير دليل على فرضيتها مستحبة التباين  
اي لا ابتدا باليمين في غسل الاعضاء فان لا شك ان النبي صلى الله عليه وسلم واظبط

وَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ  
فَإِنْ قُلْتُمْ نَفَعْنَا النَّاسَ بِإِسْلَامِهِمْ  
وَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ  
فَإِنْ قُلْتُمْ نَفَعْنَا النَّاسَ بِإِسْلَامِهِمْ  
وَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ



منه من اجل ان السائل قد علم ان  
الاحكام لا تكون الا في ما هو  
مستحق للوضوح عام

منه من اجل ان السائل قد علم ان  
الاحكام لا تكون الا في ما هو  
مستحق للوضوح عام

فمن الاعضاء ولم يرد واحد ان يدا بالشمال فيبقى من يكون  
قلت السنة ما واظب النبي مع الزك اجابا فان كانت لا  
المذكورة على سبيل العبادة فمن الهدى وان كانت على سبيل العادة  
فمن الزوايد فليس الشاب والاكل البعير وتقدم الرجل النبي في الزوايد  
وتقدم ذلك وكلامه في الاول مواظبة النبي ومن سبيل النبي في الزوايد  
من تعليل صاحب الهداية بقوله عم ان الله تعالى يحب التماس في كل  
شيء من الشغل والترجل ومسح الرقبه وما فقهه ما خرج من السبيل  
سواء كان معناده او غير معناده كالدور والرجح الخارج من القبل والهدى  
وفيه اختلاف المشايخ اوس غيره ان كان نجسا سال عما يظهر الى  
موضع يجب تطهيره في الجدة اما في الوضوء او في الغسل عند الشافعي في الجدة  
من غير السبيل لا ينقض الوضوء وقوله ان كان نجسا يطهره اوس غيره  
والرواية التي في الجيم وهو عين النجاسة واما بكسر الجيم فالأبواب  
هذا في اصطلاح الفقهاء واما في اللغة فيقال نجس الشيء نجسا ونجس  
وانما قال سئل لانه اذا لم يجاوز للنجس لا ينقض الوضوء عند ما ينقض  
عنه فهو ذلك اذا علم العبرة من نجس وان كان نجسا لم يغيره لم يجاوز  
وكذا اذا غسل شيئا او غسل ثوبا او دخل اصبغ في الماء فزال النجس من  
فخرج من الماء مطلقا مثل العسل لا ينقض عند ما حل في الماء فزال النجس من

الاشغال في اللغة السبيل  
والزوايد كسبيل وطول  
وعند زوايد السبيل  
الغسل عند ما كان في السبيل  
الاشغال في اللغة السبيل  
والزوايد كسبيل وطول  
وعند زوايد السبيل  
الغسل عند ما كان في السبيل

فمنه من اجل ان السائل قد علم ان  
الاحكام لا تكون الا في ما هو  
مستحق للوضوح عام

منه من اجل ان السائل قد علم ان  
الاحكام لا تكون الا في ما هو  
مستحق للوضوح عام

منه من اجل ان السائل قد علم ان  
الاحكام لا تكون الا في ما هو  
مستحق للوضوح عام

ان

منه من اجل ان السائل قد علم ان  
الاحكام لا تكون الا في ما هو  
مستحق للوضوح عام

ان يخرج النجاسة من ثوبه في زوال الطهارة كالسبيلين ونحوه  
لكن القليل ما لا يخرج النجاسة المستقرة في موضعها لا ينقض قلت هذا  
الليل غير تام لانه لا يشمل ما اذا غرقت ابرة في ثوبه لم يخرج  
لم يس من الحج فان الخرج هناك محسوس ومع ذلك لا ينقض عند ما دخل  
بياني وجوه حسن وهو ان لم يخرج خروجه النجاسة لان هذا الدم غير نجس  
الدم المخرج وبذلك اني اني القليل خروج النجاسة لان هذه العفنة وقوله اني  
احترز انما غرقت في العين فسال الصديق بحيث لم يخرج من العين  
لا ينقض الوضوء لان داخل العين لا يجب تطهيره اصلا لاني للوضوء ولا في  
الغسل اذ ليس حكم طاهر البدن فالعبرة بالخروج الى ما هو طاهر البدن مشرقا وعلم  
ان قوله الى ما يظهر يجب ان يكون متعلقا بقوله ما خرج لا بقوله سال  
فانه اذا قصد خروج دم كثير وسال بحيث لم ينقطع راس الحج فانه لا شك  
في الانتفاء عند ما مع انه لم يس الى موضع لحقه حكم التطهير بل خرج الى موضع  
جميع حكم التطهير ثم سال فالعبادة المستقرة ان يقال ما خرج من السبيلين  
او غيره الى ما يظهر ان كان نجسا سال والاعلى مطلق على قوله ما خرج فارد  
ان يفيض انواع لان الحكم مختلف فيها فقال وما رتبنا ان تساوي البراءة  
في اذ كان البراءة اكثر لا ينقض ولما ذكر حكم المساواة علم حكم العفنة بالطهارة  
الاولى فقالوا اذا غرقت ابرة في ثوبه فلا يجب الوضوء وان ابرجت في ثوبه

منه من اجل ان السائل قد علم ان  
الاحكام لا تكون الا في ما هو  
مستحق للوضوح عام

منه من اجل ان السائل قد علم ان  
الاحكام لا تكون الا في ما هو  
مستحق للوضوح عام

منه من اجل ان السائل قد علم ان  
الاحكام لا تكون الا في ما هو  
مستحق للوضوح عام



أختلج في صدره  
ولا يكون له من  
شدة فزع لا يملك  
وقال بعض من  
قد يقول ما لا  
الراسخات في هذا

على قوله وما قوله أو برة أو طعاما أو ماء أو خلقا أو صلا أو عجا  
أصلا سواء كان نازلا من الرأس أو ساعدا من الجوف أو سوبا  
أو كذا أو لا للوجه لا يندفعه الجأش وتغضض صابى بل لا يندفعه في  
لكن النازل من الرأس لا ينقض عليه أيضا وهو غير النازل في الجأش  
في السبب كجاء قبله أو قوله وهو يعتبر الغير يرجع إلى أبي يوسف  
وهذا ابتداء السبب صورته إذا أفاة قليلا قليلا بحيث لو لم يندفع  
العلم قابو يوسف بغير أعاد الجلوس أي إذا كان في مجلس واحد لم يكن  
نافضا ولا يغير أعاد السبب وهو الغشيان فإن كان يغشيان واحد  
يخرج مجلس أربع صور أعاد الجلوس الغشيان يجمع أعان وأختلا فخصا  
يجمع أعان وأعاد الجلوس مع اختلاف الغشيان يجمع عند أبي يوسف  
فلا يندفع وأختلاف الجلوس مع أعان الغشيان يجمع عند أبي يوسف  
وما ليس كذلك بسنن كجلس غيرهم من أعان كونه قد استغفروا  
نفسا فالدم إذا لم يسيل في رأس الخرج ظاهر وكذا الغشيان القليل والندف في غير  
الأصول أنه بسنن لا آخر للجلوس في النجاسة هناك السائل في غير  
السائل يكون كذلك ولما قوله تعالى على لأجد فيها أوحي إلى عرجا إلى قوله  
أو وما مسفوقا غير المسفوق لا يكون عرجا فلا يكون نجسا والدم التلثم  
يسيل عن طريق الخرج دم غير مسفوق فلا يكون نجسا ما قبل هذا أيضا لا

في السبب كجاء قبله أو قوله وهو يعتبر الغير يرجع إلى أبي يوسف  
وهذا ابتداء السبب صورته إذا أفاة قليلا قليلا بحيث لو لم يندفع  
العلم قابو يوسف بغير أعاد الجلوس أي إذا كان في مجلس واحد لم يكن  
نافضا ولا يغير أعاد السبب وهو الغشيان فإن كان يغشيان واحد  
يخرج مجلس أربع صور أعاد الجلوس الغشيان يجمع أعان وأختلا فخصا  
يجمع أعان وأعاد الجلوس مع اختلاف الغشيان يجمع عند أبي يوسف  
فلا يندفع وأختلاف الجلوس مع أعان الغشيان يجمع عند أبي يوسف  
وما ليس كذلك بسنن كجلس غيرهم من أعان كونه قد استغفروا  
نفسا فالدم إذا لم يسيل في رأس الخرج ظاهر وكذا الغشيان القليل والندف في غير  
الأصول أنه بسنن لا آخر للجلوس في النجاسة هناك السائل في غير  
السائل يكون كذلك ولما قوله تعالى على لأجد فيها أوحي إلى عرجا إلى قوله  
أو وما مسفوقا غير المسفوق لا يكون عرجا فلا يكون نجسا والدم التلثم  
يسيل عن طريق الخرج دم غير مسفوق فلا يكون نجسا ما قبل هذا أيضا لا

أختلج في صدره  
ولا يكون له من  
شدة فزع لا يملك  
وقال بعض من  
قد يقول ما لا  
الراسخات في هذا

في السبب كجاء قبله أو قوله وهو يعتبر الغير يرجع إلى أبي يوسف  
وهذا ابتداء السبب صورته إذا أفاة قليلا قليلا بحيث لو لم يندفع  
العلم قابو يوسف بغير أعاد الجلوس أي إذا كان في مجلس واحد لم يكن  
نافضا ولا يغير أعاد السبب وهو الغشيان فإن كان يغشيان واحد  
يخرج مجلس أربع صور أعاد الجلوس الغشيان يجمع أعان وأختلا فخصا  
يجمع أعان وأعاد الجلوس مع اختلاف الغشيان يجمع عند أبي يوسف  
فلا يندفع وأختلاف الجلوس مع أعان الغشيان يجمع عند أبي يوسف  
وما ليس كذلك بسنن كجلس غيرهم من أعان كونه قد استغفروا  
نفسا فالدم إذا لم يسيل في رأس الخرج ظاهر وكذا الغشيان القليل والندف في غير  
الأصول أنه بسنن لا آخر للجلوس في النجاسة هناك السائل في غير  
السائل يكون كذلك ولما قوله تعالى على لأجد فيها أوحي إلى عرجا إلى قوله  
أو وما مسفوقا غير المسفوق لا يكون عرجا فلا يكون نجسا والدم التلثم  
يسيل عن طريق الخرج دم غير مسفوق فلا يكون نجسا ما قبل هذا أيضا لا

في السبب كجاء قبله أو قوله وهو يعتبر الغير يرجع إلى أبي يوسف  
وهذا ابتداء السبب صورته إذا أفاة قليلا قليلا بحيث لو لم يندفع  
العلم قابو يوسف بغير أعاد الجلوس أي إذا كان في مجلس واحد لم يكن  
نافضا ولا يغير أعاد السبب وهو الغشيان فإن كان يغشيان واحد  
يخرج مجلس أربع صور أعاد الجلوس الغشيان يجمع أعان وأختلا فخصا  
يجمع أعان وأعاد الجلوس مع اختلاف الغشيان يجمع عند أبي يوسف  
فلا يندفع وأختلاف الجلوس مع أعان الغشيان يجمع عند أبي يوسف  
وما ليس كذلك بسنن كجلس غيرهم من أعان كونه قد استغفروا  
نفسا فالدم إذا لم يسيل في رأس الخرج ظاهر وكذا الغشيان القليل والندف في غير  
الأصول أنه بسنن لا آخر للجلوس في النجاسة هناك السائل في غير  
السائل يكون كذلك ولما قوله تعالى على لأجد فيها أوحي إلى عرجا إلى قوله  
أو وما مسفوقا غير المسفوق لا يكون عرجا فلا يكون نجسا والدم التلثم  
يسيل عن طريق الخرج دم غير مسفوق فلا يكون نجسا ما قبل هذا أيضا لا



الوضوء اذا كان يقطع من الوضوء على اي وجه كان  
لا ينقض الوضوء وعند الشافعي لا ينقض الوضوء بالقيح وعدها بالوضوء  
سموكة ولا يبرأه والفقهاء من يكون سموكاه لا يجزئ ويوجب غسل الوضوء  
لا الوضوء وان لم يكن سموكاه اصله وهو لا يثبت ثبوتاً ولا بقاءً  
الا عند من يرى ان نجاسة يد يد المرأة بحر دين وان شئت الله وناس  
الفرقان وودعه خرجت من اديم لادودة خرجت من ارجح لاجل طاهرة  
وما عليها من النجاسة فليست بواجبة الخارجة من الدبر ينقض الا خروج القليل  
منه ما نفى من الاطراف لا لا نجاسة خارجة من مخرج ومنه المرأة فيه اختلاف  
المشايخ ولا يلزم سقوطه اي مخرج ولا من المرأة والدليل خلاف الشافعي ومن  
الفصل المفضلة والاستثناءات وبها استثنى عنده الشافعي وبها ان النجاسة  
ما وجب وخارج ما وجب عنها نطق النجاسة وحكمها في ابطال الوضوء  
الرجوع ودخول شيء في فجعل اقل في الوضوء فاجاب في الغسل الا الوضوء  
ميسر لما لقيه وهي طهره واي في الوضوء غسل الوجه وكذلك الاثني اذا غطى  
وجهه بغيره في استاء طعام فلا يمس به وغسل البدن اي جميع ظاهر البدن  
منه لو بقي العجز في الظاهر فاستل لا يجزئ وفي الدبر بغيره او هو منوطة  
منه يمسك وكذا الطين لان الماء ينفذ فيه وكذا السبع والحيات فاما غسل  
الان العجز في هذا المخرج واذا ادهن فامسكاه فلم يغسل بغيره او ما يغسل بغيره  
ان يكون حله او يمسك

فان كان الغرض من غسل على طهارة الماء لا يغسل من غير تركه فلا ينفذ  
ولا يلزم من الغرض من غسل على طهارة الماء لا يغسل من غير تركه لا ينفذ  
وان غلبه لا يغسل الا يغسل بغيره وان لم يغسل بغيره لا يغسل  
نحال من ابر عليه الماء به عليها وان فعل لا يده غسل الماء ولا يغسل في اوقاف  
شئ سوى الماء من شرب او نوره وان كان في ابي حنيفة خاتم منسوق بغير  
تركه يغسل الماء تحته ويجب على الاغلب او حال الماء داخل الفم في اوقاف  
نزول البول البها ولم يخرج منها ينقض الوضوء وهذا عند بعض المشايخ  
فعلها حكم الظاهر من كل وجه وعند البعض لا يجب ابقاء الماء البها في الغسل  
مع انه ينقض الوضوء اذا نزل البول البها فليحكم الباطل في الغسل وحكم  
للظاهر في استثناء الوضوء لانه لا يغسل بغيره وهو قد يغسل  
بغيره ان كان اي ان كان الجنس على بدنه ثم يتوضأ الا وجب استثناء  
منه اي يغسل غسل الوضوء الا يغسله ثم يغسل الماء على كل بدنه ثلثا  
ثم يغسل وجهه لاني كما في اي اذا كان مكان الغسل يحج الماء المستعمل  
لو اغسل على الوجه او على الغسل للرجلين يمسك ويس على المرأة ينقض من غير  
ولا يمسك اذا غسل ارجلها من المرأة لقوله عليه السلام يغسلونك ان لم يمسك الماء البول  
شرك ويجب على الرجل تقبها وقبل اذا كان الرجل مطهر الشعر لم يطهر  
والا شرا لا يجب والاحوط ان يجب وقوله ولا يمسكها فالبعض مشايخنا

ان كان الغرض من غسل على طهارة الماء لا يغسل من غير تركه فلا ينفذ  
ولا يلزم من الغرض من غسل على طهارة الماء لا يغسل من غير تركه لا ينفذ  
وان غلبه لا يغسل الا يغسل بغيره وان لم يغسل بغيره لا يغسل  
نحال من ابر عليه الماء به عليها وان فعل لا يده غسل الماء ولا يغسل في اوقاف  
شئ سوى الماء من شرب او نوره وان كان في ابي حنيفة خاتم منسوق بغير  
تركه يغسل الماء تحته ويجب على الاغلب او حال الماء داخل الفم في اوقاف  
نزول البول البها ولم يخرج منها ينقض الوضوء وهذا عند بعض المشايخ  
فعلها حكم الظاهر من كل وجه وعند البعض لا يجب ابقاء الماء البها في الغسل  
مع انه ينقض الوضوء اذا نزل البول البها فليحكم الباطل في الغسل وحكم  
للظاهر في استثناء الوضوء لانه لا يغسل بغيره وهو قد يغسل  
بغيره ان كان اي ان كان الجنس على بدنه ثم يتوضأ الا وجب استثناء  
منه اي يغسل غسل الوضوء الا يغسله ثم يغسل الماء على كل بدنه ثلثا  
ثم يغسل وجهه لاني كما في اي اذا كان مكان الغسل يحج الماء المستعمل  
لو اغسل على الوجه او على الغسل للرجلين يمسك ويس على المرأة ينقض من غير  
ولا يمسك اذا غسل ارجلها من المرأة لقوله عليه السلام يغسلونك ان لم يمسك الماء البول  
شرك ويجب على الرجل تقبها وقبل اذا كان الرجل مطهر الشعر لم يطهر  
والا شرا لا يجب والاحوط ان يجب وقوله ولا يمسكها فالبعض مشايخنا



لا تتركوا الصلاة على النبي  
 ولا تأكلوا من ثمره حتى تنزل  
 المطر عليكم ولنستوفى  
 ما وعدناكم بآياتنا إن كنتم  
 مؤمنين

اذ اوجبت ما قال الله العجل  
 ان اودع في كنفها كتاب  
 استغاثت ان لم يغير لونها  
 الما اودع في كنفها كتاب  
 ان اودع في كنفها كتاب  
 ان اودع في كنفها كتاب  
 ان اودع في كنفها كتاب



هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب من الماء في الوضوء...  
قال لا بأس بالوضوء بالماء الذي في الوضوء...  
وهذا هو الوجه الثالث في بيان ما يجب من الماء في الوضوء...

يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب يجوز الوضوء في جميع جهات...  
وعليه الفتوى من غير تفصيل بين ان يكون اربع ارجل...  
او اكثر فلا يجوز واعلم انه اذا اثنى الماء قال علم ان شئنا للنجاسة لا يجوز...  
والا يجوز مطلقا على ان شئنا لطول المكث وادائه كلب جرح الضمير...  
الماء قوته ان كلف ما يلحق الكلب اقل مما لا يلحقه كوز الوضوء في...  
الاستغفار الا قال الفقهاء ابو جعفر على هذا اذ كنت متبجج وعندي في...  
لا بأس للوضوء اذ لم يتغير احد اوصافه وبما كانت فيه حيوان مائي...  
المؤبد كاستسك والفقهاء كبر الدال وانما قال مائي للوليد مع لو كان...  
مؤلدة في بئر الماء وهو يعيش في الماء ينفذ الماء بوجه فياوي باليسر...  
سائل كالبقي والذباب في خطبهم لان التمسك بالدم السفوح كما ذكره...  
وفى الباب في الطعام وفيه خلاف الشافعي لا بما عرفت الرواية...  
في شجر او زراعا ما يقطر من الشجر فيجوز به الوضوء ولا بما عرفت...  
غيره اجمالا والمردية ان يخرج من طبع الماء وهو الرقة والسيلان او...  
كالشربة والجليل يظهر ما يقطر من الشجر والتمر فغراب الدياس مع...  
وشرب التفاح وكونه معتق من التمر وما بالفلان نظره ما غلب عليه...  
اجزاء والمرقا نظره ما غلب عليه غيره بالطبع وانما الماء الذي يغير كثره...  
الاوراق الواقعة غير متحركة في الكف يظهر فيه لولا الاوراق الا...

الوضوء

وهذا هو الوجه الرابع في بيان ما يجب من الماء في الوضوء...  
وهذا هو الوجه الخامس في بيان ما يجب من الماء في الوضوء...  
وهذا هو الوجه السادس في بيان ما يجب من الماء في الوضوء...

وهذا هو الوجه السابع في بيان ما يجب من الماء في الوضوء...  
وهذا هو الوجه الثامن في بيان ما يجب من الماء في الوضوء...  
وهذا هو الوجه التاسع في بيان ما يجب من الماء في الوضوء...

هذا هو الوجه العاشر في بيان ما يجب من الماء في الوضوء...  
وهذا هو الوجه الحادي عشر في بيان ما يجب من الماء في الوضوء...  
وهذا هو الوجه الثاني عشر في بيان ما يجب من الماء في الوضوء...

الوضوء باليد كماله الباقي ولا بما عرفت...  
في وجهه ما عرفت في وجهه ما عرفت...  
النجاسة من رتبة لا يتوضأ من موضع النجاسة بل من الجانب الاضواء...  
غير مرتبة يتوضأ من جميع الجوانب وكذا من موضع غساله قال في...  
التقدير بعشر في عشر الا يرجع الى اصل شرعي بعينه اقول اصل المسئلة...  
ان الغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الاخر اذا وقفت...  
في احد جوانبه جاز الوضوء في الجانب الاخر ثم قد رتبنا بعشر في عشر...  
وانما قد رتبنا بناء على قوله يوم من حفر بئر ابيه حولها السهول وزاخر...  
لا رتبنا من كل جانب عشرة فتم من هذا انه اذا اراد ان يجزى في...  
جزا من رتبة لانه يجذب الماء البها وينفض الماء في البئر الاولى وان اراد...  
ان يجزى بالثالثة ينجس ايضا السراية النجاسة الى البئر الاولى وينجس ما فيها...  
ولا ينجس ما وراء الحرم وهو عشر في عشر فعلم ان الشراية عشرة عشر في...  
في عدم سراية النجاسة مع لو كانت النجاسة من رتبة يكمل بالنجس ثم المتأخرون...  
وتسعو الا على الدياس جوزوا الوضوء في الماء المستعمل اختلافات...  
الاول في ان ياتي بشي يصير مستعملا في حنيفة وابي يوسف بازاله...  
وايضاً بنية القرية فاذا اتوضأ للمحدث وضوء غير منوي يصير مستعملا ولو...  
غير المحدث وضوء منوي يصير مستعملا ايضا وعندنا بانان فقط وعندنا...

وهذا هو الوجه الثالث عشر في بيان ما يجب من الماء في الوضوء...  
وهذا هو الوجه الرابع عشر في بيان ما يجب من الماء في الوضوء...  
وهذا هو الوجه الخامس عشر في بيان ما يجب من الماء في الوضوء...



بما رواه الحديث لا يتحقق إلا بشئ القريب بناء على أن الشئ القريب هو الذي لا ينفك  
 عن أصله <sup>لكن إذا زال الحدوث</sup> <sup>بشيء منه</sup> صار مستغلا والاختلاف الثالث في حكمه فنعني إلى حقيقته هو بمنزلة  
 غليظة وعند أبي يوسف خمس نجاسة خفيفة وعند محمد هو ظاهر غير ظهوره عند  
 مالك والشافعي فلم يمتحى قوله القديم هو ظاهر ومظهر ونحن نقول لو كان ظاهر  
 لجاز في السفر الوضوء به ثم الشرب ولم يقبل أحد بذلك وكل باب دبر فقد  
 ظهر الاجلدة الخمسة والاربع اعلم ان الدابة هي ازالة النجس والشرطيات  
 النجسة من الجلد فان كانت بالادوية كالقرظ وكونه يظهر الجلد ولا يعود  
 في نازس وبغيره السحر السحرية <sup>بأنه لا يمس على اللسان</sup> <sup>بأنه لا يمس على اللسان</sup> <sup>بأنه لا يمس على اللسان</sup>  
 أبدا وان كانت بالتراب أو بالنفس يظهر أو يبس ثم ان اصابه الماء ببل  
 يعود نجسا فمضى إلى صيفه وروايتان ومن أبي يوسف ان صار بالنفس  
 لم يفسد كان دبا خادعا من جلد الميتة الخاء بس ووقع في الماء تنجس من  
 غير فضل والصحيح في ما نفي المسك في إزالة النجاسة معها من غير فضل ومظهر  
 جلده بالديع ظهر بالذكاة وكذا الخمر وإن لم يكل وبما لا خلاف في ما لم يظهر جلده  
 بالديع لا يظهر بالذكاة والمراد بالذكاة ان يذبح المسلم او الكتابي من غير ان  
 التمسبه طائفا وشعر الميتة وعظمها وعصبها وطرفها وفروها وسفرها  
 وعظيمة طاهر ويؤكل من اعدائه الى نحره وان جاوز ذقه والد ربه فزاد  
 هذه المسئلة بالذكر مع انها نعت قاترة لان السع عظم او عصب  
 وعندنا ان العظم والعصب طاهر مكان الاختلاف فيجاءه اذا كان

[illegible][illegible]



بعض ما كان في الأصل  
منه فصار في الأصل  
بعض ما كان في الأصل  
منه فصار في الأصل  
بعض ما كان في الأصل  
منه فصار في الأصل

فيمن ناكل اللحم اذا كان حيا فله عليه شئ من اللحم الحلو طيبا بالدم  
نجسا لا اجتماع الا من اصاب في ما كان في الأصل فله عليه شئ من اللحم الحلو طيبا بالدم  
بالدم فلم يوجب نجاسة السوائل من العلة بالقرآن ما صغيفه او الدم  
المستقر في موضع لم يعط له حكم النجاسة في اللحم فاذ لم يكن من ذلك كان نجسا  
سواء كان مأكولا للحم او غيره لانه صار بالموت واما لحمه موجودة  
مع اختلاط الدم فيكون نجسا وان كان من ذلك كان طاهرا ما في مأكول اللحم  
فلانه لم يوجد المحرمة ولا اختلاط الدم واما في غير المأكول اللحم فلا لم يوجد  
بالدم والمحرمة المحرمة في نجاسة على ما مر انما ثبت باجتماع اللحم  
ما لم يدم الا بنية التمر قال ابو حنيفة بالوضوء به فقط والبول وسقط التيمم  
حسب وجهه بها والخلاف في نية التمر هو حلو رقيق يسيل كاللحم اما اذا اشتد  
وصار سكر الا يتوضأ به اجابا وانه اعلم **باب التيمم هو لم يحدث**  
وجنب وجابض ولتوضأ لم يقدروا على الماء اي على ما يكفي للطهارة  
حيث اذا كان للجنب ماء يكفي للوضوء لا للضميم للنجاسة ولا يجب عليه  
التوضي عند ما خلا للشاغي اما اذا كان مع النجاسة حدث وجب  
الوضوء يجب عليه الوضوء فالنجم للنجاسة بالاتفاق واذا كان للحدث  
ما يكفي لغسل بعض اعضائه فالخلاف ثابت ايضا لبعده ميل  
ثلاث الف فرسخ وقبل ثلثة آلاف فرسخا الى اربعة آلاف فرسخا

بعض ما كان في الأصل  
منه فصار في الأصل  
بعض ما كان في الأصل  
منه فصار في الأصل  
بعض ما كان في الأصل  
منه فصار في الأصل

بعض ما كان في الأصل  
منه فصار في الأصل  
بعض ما كان في الأصل  
منه فصار في الأصل  
بعض ما كان في الأصل  
منه فصار في الأصل

فانما للرواية في رواية الحسن الميسل انما يكون معبر اذا كان في طرف  
الجمجمة لانه من غير سليل واما ما وجدنا واما اذا كان في قدامه فيغير  
ان يكون سليل او لم يكن لا بعدد موه على استعمال الماء وان استعمل الماء  
اشد موه حتى لا يشترط خوف التلف خلافا للشاغي اذ ضرر اشد المني  
فوقه رزيادة التيمم ويوجب التيمم او برءان استعمل بغيره او عدو  
او عطش اي ان استعمل الماء خاف العطش او ابيع الماء للشرب حتى اذا  
وجد المسافر ماء في جيب منعه للشرب جازله التيمم الا اذا كان كثيرا  
فيسندل على انه للشرب والوضوء فاما الماء المعده للوضوء فانه يجوز ان  
يشرب منه وعند الامام الغضلي عكس هذا فلا يجوز التيمم او عدمه  
كالماء لود نحو ما اوصف فوت صلوة العبد في الابداء اي اذا خاف  
فوت صلوة العبد جازله ان يتيمم ويشرع فيها هذا بالاتفاق وبعد  
الشرع متوضا والمحدث للبناء اي اذا شرع في صلوة العبد متوضا  
ثم سبق المحدث ويخاف انه ان توضا بقوة الصلوة جازله ان يتيمم  
للبناء وهذا عند ابي حنيفة خلافا لهما وان شرع بالتيمم وسبق المحدث  
جازله التيمم للبناء بالاتفاق فقوله هو لم يحدث مبتدأ وضمير خبره لم يقدروا  
صفة لمحدث وما بعد وقوله بعده مبتدأ مع المعطوفات متعلق  
بقوله لم يقدروا وفي الابداء متعلق بالمبتدأ تقديره التيمم لخوف

بعض ما كان في الأصل  
منه فصار في الأصل  
بعض ما كان في الأصل  
منه فصار في الأصل  
بعض ما كان في الأصل  
منه فصار في الأصل

بعض ما كان في الأصل  
منه فصار في الأصل  
بعض ما كان في الأصل  
منه فصار في الأصل  
بعض ما كان في الأصل  
منه فصار في الأصل



المسألة الأولى في بيان كون العلم بالشيء  
هو العلم بالشيء نفسه لا بغيره

الحمد لله الذي جعل القرآن  
مدرسة لكل من اراد ان يتعلم



الاء الذي كيف للوضوء  
ولم يجره خاصة الا بدركه  
التي هي من قبله اذا كان يدا  
التي هي من قبله اذا كان يدا

قد ثبت ان الشك في الوضوء  
التي هي من قبله اذا كان يدا  
التي هي من قبله اذا كان يدا  
التي هي من قبله اذا كان يدا

في الوضوء اذا كان يدا  
التي هي من قبله اذا كان يدا  
التي هي من قبله اذا كان يدا  
التي هي من قبله اذا كان يدا

في الوضوء اذا كان يدا  
التي هي من قبله اذا كان يدا  
التي هي من قبله اذا كان يدا  
التي هي من قبله اذا كان يدا

جاء فلا فاعلم ان هذا ذكر في الهداية وذكر في البسوط ان ان لم يطهر يديه  
وصلى لم يجز لان الماء مبذول عادة وفي موضع اخر من البسوط ان  
مع رقيقه ماء فعليه ان يسأله لا على قول من بنى زيادة فيقول السؤال  
قل وفيه بعض المحج ولم يشرع التيمم الا لدفع المحج ولكننا نقول ما لا يطهر  
بمذول عادة وليس في سؤال ما يحتاج اليه فانه قد سال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بعض حوايج من غيره وفي الزيادات ان التيمم المسافر اذا اراد ان يركع مع رجل ماء  
كثير اذ هو في الصلوة فغلب على ظنه انه لا يعطيه او شكك في معنى على صلوة  
لانه صح شروعه فلا يقطع بالشك بخلاف ما اذا كان خارج الصلوة  
ولم يطلب التيمم حيث لا يتخلل النزوع بالشك فان القدرة والفجر يشكوك  
فيهما وان غلب ظنه انه يعطيه قطع الصلوة وطلب الماء ثم قال في  
الزيادات فاذا فرغ من صلوة فسال فاعطاه او اعطى نفس المشك  
وهو قادر لا يشك في الصلوة واذا ابى تمت صلوة وكذا اذا ابى ثم اعطى  
لكن يستغفر تيمم الان اقول اذا اردت ان تستوي الاقسام كلها  
فاعلم ان اذا اراد ان يخرج الصلوة وصلى ولم يسأل بعد الصلوة لينظر في  
او القدرة فعليه ما ذكر في البسوط سوي غلب على ظنه الاعطاء او عدمه  
او شكك فيها ففي مسألة المتن واذا اراد ان في الصلوة ولم يسأل بعد  
فكذلك وان اراد ان خارج الصلوة ولم يسأل وصلى ثم سأل فان اعطى

فما ذكره البسوط

صلوة

صلوة وان ابى تمت صلوة الا اعطاه او شكك فيها وان  
ابى في الصلوة كما ذكر في الزيادات لكن يبقى صورتان احدهما ان قطع  
الصلوة فيما اذا اطل الشك او شكك فسال فان اعطى بطل تيممه وان  
ابى فتوب الى والا فريضة ام الصلوة فيما اذا اطل انه يعطى ثم سأل  
فان اعطى بطل صلوة وان ابى تمت لانه ظن ان طهرا كان خطأ ونحو ذلك  
مسألة اخرى لان القبلح جهة القوي احصاه وههنا الحكم واسر على حقيقة  
القدرة والجز فاقم عليه الظل مقامهما بتفسيره فاذا اظهر خلافه لم يبق الظن  
فانما مقامهما ويصلي به ما يشاء من فرض ونقل خلافه للشافعي وينقضه  
الوضوء وقدره على ماء كاف لظنه ان اذا اراد على الماء ولم يتوضأ ثم قدمه احاد  
التيمم وانما قال كاف لظنه ان اذا اغتسل الخشب ولم الماء لظنه وفي الماء لو شق  
حدثا بوجوبه فتميم لها ثم وجد من الماء ما يكفيها بطل تيممه في كل واحد منهما وان  
لم يكف لاحد ما بقي في معهما وان كفى لاحدهما بطل تيممه في كل واحد منهما وان  
الاخر وان كفى لكل منهما منفردا فبطل التيمم لان البنية اغلظ فاذا اغتسل احد  
هل يعيد التيمم للحديث فغيبه روايتان وان تيمم اولاهم غسل الميمه ففي احاديث  
التيمم روايتان ايضا وان صرف الى الحديث انتقض تيممه في حق الليمه باتفاق  
الروايتين بهذا اذا تيمم للحدثين تيمما واحدا اما اذا تيمم للجنازة ثم احث  
فتميم للحدث ثم وجد الماء فكذلك في الوجوه المذكورة وان تيمم للجنازة ثم احث

ثلاثة



ولم يتم للحدث فوجبه الماء فان كفى للتمتع والوضوء قطاير <sup>والان لم يكف</sup>  
لا احد بها لا ينقض نيته ويفعل للتمتع فيستعمل الماء في التمتع <sup>تعليل</sup> لتجديده  
ويتم للحدث وان كفى للتمتع لا للوضوء انتقض نيته ويفعل للتمتع ويتم للحدث  
وان كفى للوضوء لا للتمتع فيتمتع باق فعلية الوضوء ان كفى لكل واحد مشروفا  
بصرفه الى التمتع ويتم للحدث فان توفى به وبعبه التيمم ولو لم يتوضأ به ولكن  
بماء بالتيمم للحدث ثم صرفه الى التمتع بهل بعبه التيمم ام لا ففي رواية الزيات <sup>بعبه</sup>  
وفي رواية الاصل لا ثم انما ثبت القدرة اذ لم يكن مصروفا الى جهة التيمم اذا  
كان على يده او توفى به نجاسة يعرفه الى النجاسة ثم القدرة تثبت بطريق الاستصحاب  
او بطريق التعليل فان قال صاحب الماء لجماعة من التيممين ليتوضأ بهذا  
الماء ايكمل شأه والا يكفي لكل واحد منهم مشروفا ينقض تيمم كل واحد فاذا توفى به  
واحد بعبه الباقيون يتمتمهم لثبوت القدرة لكل واحد على الانفراد واما اذا  
قال هذا الماء لكم فقبضوا لا ينقض تيممهم اماعنه بما فلا اى جهة المشاع  
توجب الملك على سبيل الاشتراك فيملك كل واحد مقدار ما لا يكفيه واما  
عنده اى منفعة فالاصح انه يبقى على ملك الواجب علم ثبت الاباحة لانه  
لا بطلت العينة بطل ما في ضمنها من الاباحة ثم ان اباحوا واحد ابعينه تنقض  
نيته عند جماعه لانهم عالم بملكه لا يصح اباحته لارادة من اذا يتم للحدث  
المسلم ثم اراد تعويده منه ثم اسلم بيع صلوة بذلك التيمم ونسب لرجله الى

في الصلاة في غير الوقت فلو صلى باليتم في اول الوقت ثم وجد الماء و  
 لا يجد الا بعد الصلوة وجب عليه قدر غلوة لوطنه قريبا والا فلا الغلوة  
 بعقد الخنثاء وزاع الى اربعاء وعن ابي يوسف انه لو كان الماء بحيث  
 لو دثب اليه وتوضأ به سب الغلوة. ويجب عن بكرة كان بعيدا  
 ويتم قال صاحب المصنف هذا حسن جدا ولو شبه مسافر في ركعة وصلى مبتهما ثم  
 ذكره في الوقت ثم لم يجد الا عند ابي يوسف اذا وضع فيه وهو لا يعلم  
 فقه قبل بوزن ويتم اتقا وقبل الخلاف في الوجهين كما في الجهد انه يجب  
 ان يعلم ان المانع عن الوضوء اذا كان مما جرت العادة كما سير ينع الكفار عن  
 او محبوس في السجن والذي قيل له ان توضأ فلتلك بوزن ويتم لكن اذا  
 زال المانع ينبغي ان يعيد الصلوة كما في الذخيرة **باب المسح على الخفين**  
 جاز بالمسح اى بالسنة المشهورة بنحوها الزيادة على الكتاب فان  
 غسل للميت دون من وجب عليه الغسل قبل صورته جنب يتم ثم احدث  
 ومعه من الماء ما يتوضأ به متوضأ وليس خفيه ثم بر على ما يكفي لاغتسال  
 ولم يغتسل ثم وجد من الماء ما يتوضأ به فبتم للحناء فان احدث بعد ذلك  
 توضأ وخرج خفيه فخطا باصبعه مفرقة يدها من اصابع الرجل الى الساق  
 هذه امسح المسح على الوجه السنون فلو لم يفرج الاصابع لكن مسح مقدم الوجه  
 جاز وان مسح باصبع واحدة ثم لم يمسح ثانيا ثم هكذا جاز ايضا ان مسح

بما لا يعين الصلوة ويكسب طلبه قد غلوة لوطنه قريبا والآمل الغلوة  
ينفذ الثمناية وزارع الى اربعماية وعن ابي يوسف انه لو كان الماء بميث

بیتیم مال صاحب الحبیط ہوا حسن جدا و لو نسبہ مسافر فی رختک و صلی متہم نام

فقد قبل يجوز التيمم انقضاء وجبل الخلاف في الوجهين لذا في الجهدانية وبسبب  
ان يعلم ان المانع عن الوضوء اذا كان من اجابة العباد كما سير ينفذ الكفارة عن الوضوء

زال اللان ينبغي ان يعيد الصلوة كذا في الاخرة باب المسح على الخفين  
فاز بمائة اى بالمائة المشهورة فيجوز بها الزيادة على الكتاب فان و

و مع من الماء ما ينضج فيه قنطرة خضراء ثم يهرق على ما يكفي للامتناع

نوعاً، ونخرج خفيه خطوطاً بأصابع مفرقة يدها من أصابع الرجل إلى الساق  
 هذا منفرج المسح على الوجه السنون فلولم يفرج الأصابع لكن مسح مقدمة الوجه

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]



كل مرة غير ماسح قبل ذلك وان مسح ثانياً بالاماء المبركة  
جاء ايضا لان ما بينهما مفرد اصبع اخرى وسبيل اليد عن صفة الماسح  
قال ان تضع اصابع يديه على مقدم خفيه ويجا في كفيه ويمدها الى الساق  
او يفتح كفيه مع الاصابع ويمدها بجملة لكن ان مسح برؤس الاصابع وفي  
اصول الاصابع والكف لا يجوز الا ان ينبت من الخف عند الوضع مفرد الاصابع  
وهو مقدار ثلثة اصابع بلكة اذكر في المحيط وذكر في الذخيرة ان الماسح  
الاصابع يجوز ان كان الماء متقاطرا ولو مسح بظهر الكف جاز لكن المستحب  
باطنها وكذا ان ابتداء من طرف الساق ولو شئ الماسح واصحاب المصطفى  
خفه حصل الماسح وكذا مسح الرأس وكذا الوشئ في الخشن فابتل ظاهر  
خفه ولو بالطل هو الصحيح على ظاهر خفه الخف ماسح الكف او يكون الظاهر  
منه اقل ثلث اصابع الرجل اصغرها اما لو ظهر قد ثلث اصابع فلا يجوز  
لان هذا الخمسة الخف ولا يابس بان يكون واسعا بحيث يرى رجليه من  
اعلى الخف او جرمه في أي على خفه بل بان فوق الخفه يكونا فانه  
لهما من الوصل والنجاسة فان كانا من اديم او كونه جاز عليهما مسح  
سواء لبسهما منفردين لا يجوز وكذا ان لبسهما على الخفين الا ان يكونا  
يحت يصل بلل المسح الى الخف الداخل ثم ان كانا من نحو اديم وقد لبسهما  
فوق الخرموعين وان لبسهما قبل الحدث ومسح عليهما ثم نزعهما دون

[illegible]

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page]*

[illegible]

او فوجی اختیار والی کا نام اس کے پاس  
او کوئی قابل اسمت و سبب کے لئے

الشيخ  
ابن القيم رحمه الله



هذا الحديث يدل على ان غسل اليدين واجب في كل وقت من اوقات الصلاة  
 وانما قوله في كل وقت من اوقات الصلاة يدل على ان غسل اليدين واجب في كل وقت من اوقات الصلاة  
 وانما قوله في كل وقت من اوقات الصلاة يدل على ان غسل اليدين واجب في كل وقت من اوقات الصلاة

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطو طائعا في كل صلاة من اوقات الصلاة  
 مقدار ثلث اصابع اليد اليمنى وما يستعمل فلا اعتبار له بقية مقدار ثلث اصابع ولا اصابع اليدين بغير من قبضته شي آخر كالنية وغيره

المقيم يوم وليلة وللمسافر ثلثة ايام وليلاتها من حيث الحدث  
 لان قوله يوم يسبح المقيم يوما وليلة اليد اليمنى فاذا جاز المسح في المدة المذكورة وقبل الحدث لا احتياج الى المسح فالتمس في الذي يحتاج فيه الى المسح وهو في وقت الحدث مقدار المقدار المذكور فينقضاء في الوضوء ونزع الخلق كلفظ الواحد ولم يغفل نزع الخلقين ليعقبا

نزع احد يدهما ناقض فانه اذا نزع احد يدهما وجب غسل احدى الرجلين فوجب غسل الاخرى اذ لا يجمع بين الغسل والمسح وكذا ان دخل الماء احد خفيه حتى صار جميع الرجل مغسولا وان اصاب الماء اكثر من خفيه اثناء التقية ابي يعقوب ومضى المدة وبعد احد يدهما اي نزع الخلق مفتي المدة على المتوضئ غسل جليبه حسب اي على الذي كان له وضوء لا يجب الا غسل جليبه اي لا يجب غسل بقية الاعضاء وينبغي ان يكون فيه خلاف ما كتب بناء على فرضية الولاة عنده وخروج اكثر العقيد الى نزع ولفظ القدوري اكثر القدم وما اختاره في المتن مروى عن ابي حنيفة

ويجوز خروجه منه قد نزلت اصابع الرجل اصغرها لاما دونه فلا

الحق في كل وقت من اوقات الصلاة ان ادقنت لكن لا يند منه  
 هذا الحديث يدل على ان المسح ولو كان مضموما لكن ينفع اذا مشي وبطل هذا المقدار لا يجوز فعله ان ما ينفع من الغزل وكونه مشقوق اسفل الكعبين كان يسهل الكعب بخط او نحوه يسهل بعد اللبس بحيث لم يند منه شي فهو كغير المشقوق وان كان الاخر فيجب المقدار المذكور ويصح خروقه فوق الحافيين اي اذا كان على خفه واحد خروقه كغير الساق ويبدو ان كل واحد من شي قليل بحيث لو وضع البادي يكون قد نزلت اصابع ينع المسح ولو كان هذا المقدار في الحافيين جاز المسح ويتم مدة السفر ما سجد سافر قبل تمام يوم وليلة وبقيتها ان اقام ونزع ان اقام بعد ما فهمنا اربع مسائل لانه اما ان يسافر المقيم او يقيم المسافر وكل منهما اما قبل تمام يوم وليلة او بعد ما وقد ذكرنا ثلث منها ولم نذكر ما اذا سافر المقيم بعد تمام يوم وليلة وحكم ظاهر وهو وجوب النزع ويجوز على جبهة محدث ولا يسطر السقوط الا على المسح على الجبهة ان اخر جاز تركه وان لم يفرق فقد اختلف الروايات عما انه ينبغي في جواز تركه والمأخوذة لا يجوز تركه ثم لا يشترط كون الجبهة مشددة على طهارة وانما يجوز المسح على الجبهة اذا لم يقدر على مسح ذلك الموضع كما لا يقدر على غسله بان كان الماء بغيره او كان الجبهة

هذا الحديث يدل على ان المسح ولو كان مضموما لكن ينفع اذا مشي وبطل هذا المقدار لا يجوز فعله ان ما ينفع من الغزل وكونه مشقوق اسفل الكعبين كان يسهل الكعب بخط او نحوه يسهل بعد اللبس بحيث لم يند منه شي فهو كغير المشقوق وان كان الاخر فيجب المقدار المذكور ويصح خروقه فوق الحافيين اي اذا كان على خفه واحد خروقه كغير الساق ويبدو ان كل واحد من شي قليل بحيث لو وضع البادي يكون قد نزلت اصابع ينع المسح ولو كان هذا المقدار في الحافيين جاز المسح ويتم مدة السفر ما سجد سافر قبل تمام يوم وليلة وبقيتها ان اقام ونزع ان اقام بعد ما فهمنا اربع مسائل لانه اما ان يسافر المقيم او يقيم المسافر وكل منهما اما قبل تمام يوم وليلة او بعد ما وقد ذكرنا ثلث منها ولم نذكر ما اذا سافر المقيم بعد تمام يوم وليلة وحكم ظاهر وهو وجوب النزع ويجوز على جبهة محدث ولا يسطر السقوط الا على المسح على الجبهة ان اخر جاز تركه وان لم يفرق فقد اختلف الروايات عما انه ينبغي في جواز تركه والمأخوذة لا يجوز تركه ثم لا يشترط كون الجبهة مشددة على طهارة وانما يجوز المسح على الجبهة اذا لم يقدر على مسح ذلك الموضع كما لا يقدر على غسله بان كان الماء بغيره او كان الجبهة

هذا الحديث يدل على ان المسح ولو كان مضموما لكن ينفع اذا مشي وبطل هذا المقدار لا يجوز فعله ان ما ينفع من الغزل وكونه مشقوق اسفل الكعبين كان يسهل الكعب بخط او نحوه يسهل بعد اللبس بحيث لم يند منه شي فهو كغير المشقوق وان كان الاخر فيجب المقدار المذكور ويصح خروقه فوق الحافيين اي اذا كان على خفه واحد خروقه كغير الساق ويبدو ان كل واحد من شي قليل بحيث لو وضع البادي يكون قد نزلت اصابع ينع المسح ولو كان هذا المقدار في الحافيين جاز المسح ويتم مدة السفر ما سجد سافر قبل تمام يوم وليلة وبقيتها ان اقام ونزع ان اقام بعد ما فهمنا اربع مسائل لانه اما ان يسافر المقيم او يقيم المسافر وكل منهما اما قبل تمام يوم وليلة او بعد ما وقد ذكرنا ثلث منها ولم نذكر ما اذا سافر المقيم بعد تمام يوم وليلة وحكم ظاهر وهو وجوب النزع ويجوز على جبهة محدث ولا يسطر السقوط الا على المسح على الجبهة ان اخر جاز تركه وان لم يفرق فقد اختلف الروايات عما انه ينبغي في جواز تركه والمأخوذة لا يجوز تركه ثم لا يشترط كون الجبهة مشددة على طهارة وانما يجوز المسح على الجبهة اذا لم يقدر على مسح ذلك الموضع كما لا يقدر على غسله بان كان الماء بغيره او كان الجبهة



لقد كان من المستحسن ان يكون الحنفية في هذه المسألة  
والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها  
والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها

مشددة بغير حلها اما اذا كان قادرا على شئ فلا يجوز شئ  
كان اعصابه شفاها فان لم يجر عن غسل يلزم امرار الماء عليه فان لم يجر  
يلزم المسح ثم ان يجر عنه يغسل ما حوله ويتركه وان كان الشفا في يده  
عن الوضوء استعان بالغير ليوثنه فان لم يستغن ويستم جارحاً فانهما  
واذا وضع الدواء على شفا الرجل امرار الماء فوقه والدواء فاذا امرار الماء  
ثم سقط الدواء ان كان السقوط طمأناً غسل الموضع والا فلا واذا فسد  
ووضع خرقة وثبتت العصاة فعند بعض المشايخ لا يجوز المسح عليها بل على  
الحرق وعند البعض ان امكنت ثمة العصاة بلا اعانة احد لا يجوز عليها  
المسح وان لم يكن ذلك يجوز وقال بعضهم ان كان حل العصاة غسل  
ما تحتها بغير الخواجة جاز المسح عليها والا فلا وكذا الحكم في كل خرقة جاوزت  
موضع العروة وان كان حل العصاة لا يغير لكن نزعها عن موضع الجراحة  
بغير حلها يغسل ما تحتها الى موضع الجراحة ثم يتركه ما ديسح موضع الجراحة  
وعامة المشايخ على جواز مسح عصاة المتعصب واما الموضع الظاهر من اليد  
ما بين العقدين العصاة فالاصح ان يكف المسح اذ لو غسل يغسل العصاة  
فربما ينفع البلية الى موضع العقص ويشترط الاستعاب في مسح الجيرة  
والعصاة في رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو المذكور في الاسرار وعند بعض  
يكفي الاكثر واذا مسح ثم نزعها ثم اعاد فعليه ان يعيد المسح وان لم يعدها جاز

والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها  
والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها

والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها  
والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها

والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها  
والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها

جاء

لقد كان من المستحسن ان يكون الحنفية في هذه المسألة  
والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها  
والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها

واذا سقطت عنها فبها ما جرى فالاصح اعادة المسح وان لم اجزاه  
ولا يجوز ان يغسل مسح الجبار بل يكفيه مرة واحدة وهو الاصح ويجب  
ان يعلم ان مسح الجيرة يخالف مسح الخوف في انه يجوز على حدث ولا يقدر  
مدة واذا سقطت لا يعين به ولا يبطل وان سقطت عن برء يجب غسل  
ذلك الرجلين الموضع خاصة بخلاف ما اذا خلع احد الحقتين صحت لغيره  
غسل الرجلين **باب الحنفية** في ما اذا خلع احد الحقتين صحت لغيره  
ونقاش فالحنفية هو عدم بقبضه ثم اعادة بالغة اي ثبت مسح سبطين  
وكذا ما يتفق الرض لم يرض فاذا استمر الدم كان سبيلان البعض طبعيا  
حيثما سبيلان البعض سبب المرض فلا يكون جيبا فكما قيل بعدم  
الداء يجب ان يعيد بعد الولادة ايضا احترازاً عن النفاس ثم  
الاصح ان الحنفية موقت الى سن الالباس واكثر المشايخ قد روي سبطين  
سنة ومشايخ بخاري وخوارزمي وخمس سبطين غاريت بعد ما لا يكون  
حيثما في ظاهر الذهب والخمار انها ان رأت وما فوقها كالاسود والاحمر القاتم  
كان جيبا ويبطل الاعتناء او بالاشهر قبل التمام وبعده لا وان رأت  
صفرة او خضرة او تربية فهي استحاضة واقل ثلثة ايام ولهاها او اكثر  
خضرة وعنده ابي يوسف اقله يومان واكثر يوم الثالث وعند الشافعي اقله يوم  
وليلة واكثر خمسة عشر يوما ونحوه تنسك بقوله عليه السلام اقل الحنفية

جاءت في هذه المسألة  
والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها

والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها  
والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها

والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها  
والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها

والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها  
والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها

والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها  
والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها

والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها  
والا فلو كانوا يفتون في غير هذه المسألة لكانوا يفتون في غيرها



بالتاريخ المذكور

ایوانقل

(الاسم هو) ...  
... ويا عبد الله ...  
... الصالحين ...  
... قوله ...  
... قوله ...  
... قوله ...  
... قوله ...  
... قوله ...  
... قوله ...  
... قوله ...

١٠٠ نقل قول ابو ايوب المبارك رحمه الله في شرحه طبع ذلك كقول الدين نصيبا و  
 في شرحه طبع هذا كقول الطبري ما ويا للدين اداقل ثم اذا صار وما عنده  
 عاين وجه في عشرة هو فيها طهر اخر يغلب الدين الحيطين <sup>١٠٠</sup> لكن يغيبوا  
 ان هذه ذلك الدم الحكم ما فانه نية و ما في جعل الطهر الاخر حضا ايضا  
 الا في قول ابي سهل ولا فرق بين كون الطهر الاخر مقبلا على ذلك الطهر او  
 مؤخر او عند الحسن بن زياد الطهر الذي يكون ثلثة ايام او اكثر بغسل مطلقا  
 فثلاثة اقوال وقد ذكر ان كثير من المتقدمين والمتأخرين اتوا بقول محمد  
 ونفع شالاجع من الاقوال مبتدئة رات يوما و ما واربعه عشر طهر ثم يوما  
 و ثمانية ثم يوما في سبعة ثم يوما و ثلثة ثم يوما و ثلثة ثم يوما و ثمانية  
 خمسة و اربعون يوما ففي رواية ابي يوسف العشرة الاولى والعشرة الرابعة  
 في رواية محمد العشرة بعد طهر هو اربعة عشر وفي رواية ابي المبارك  
 العشرة بعد طهر هو ثمانية وعند محمد العشرة بعد طهر هو سبعة وعند ابي  
 السنة الاولى منها وعند الحسن الاربعة الاخيرة وما سوى ذلك استحاضة  
 ففي كل صورة يكون الطهر السابق فاصلا في بين الاقوال سوى قول ابي يوسف  
 فان كان احد الدين نصيبا كان حضا وان كان كل منهما نصيبا فالاول  
 حضي وان لم يكن شيئا منهما نصيبا فكل استحاضة وانما استثنى قول ابي يوسف  
 لان هذا لا ينافي على قوله واعلم ان الوان الحضي هي الحرة والسواد فيها حضي











[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ

وہو بہ غیبہ فی اربعہ عشرات غیبیہ  
الشیخ المکرم الکبریٰ و الشیخ المکرم الکبریٰ  
و سید النعمان علیہ السلام الکریم  
فی شرف التجار و الکریم

بغیر

Handwritten signature or scribble.

و انما منسوب اليه كماله  
بالقدر من انشاها

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وقدرته  
على كل شيء وقدرته على كل شيء  
وقدرته على كل شيء وقدرته على كل شيء

*(Faint handwritten Arabic script)*

[illegible]

لان القائم في الارض حكم الارض  
لاتصل اليه سما واما التطور ونبات يكون  
مستقل بنفسه فلا يكون حكم الارض



ربع ادى ثوب يجوز فيه الصلوة وقيل ربع الموضع الذي يعمد اليه  
 كالزبد والضرير وقدره ابو يوسف بشر في بشر ويعبرون ان ربع  
 متقبال في الكسوف مساحته بقدر عرض كفي في الرقيق المراد به من  
 وهو داخل فاصل الاصابع ودم السمك ليس بجس ولغاية البطلان  
 لا يجس طائر لانه منكوك فالظاهر لا يزول طهره بالشك ويؤرخ  
 مثل رؤس الابر ليس شئ ماء وزد على جس جس كعك اي كما ان الماء  
 جس في عكس هو وزود النجاسة على الماء لا اذا قد وزد ملح كالحمار  
 اي لا يكون شئ منها نجسا وفي رما والقدر خلاف الشافعي ويصلح على  
 ثوب بطائفة جس اي اذا لم يكن الثوب مضربا وعلى طرف بساط طرف  
 اخر منه جس ترك احد جانبيه تحريك الاخر او لا ما قال هذا اجتراد من قول  
 من قال انما يجوز الصلوة على طرف الاخر اذا لم تحرك احد طرفي جسك الا  
 في ثوب طاهر فيه ندوة ثوب وطب جس لفي فيه لا كما يقتر شئ لو عثر اي  
 طرفة الندوة بحيث لا يقطر الماء لو عثر او وقع وطبق على ما بين بطي  
 فيه بشرتين وبس او جس طرف منه نسبه وغسل طرف اخر بلا تحريك  
 الاخرى في مثل طرف من الثوب كخط بال عليه جرحه ونسبه غسل او ذوب  
 بعضها في طرفة ما بقي اعلم انه اذا ذهب بعضها او شئت الخط يكون كواحد  
 من القسمين طاهر اذا جتم كل واحد من القسمين ان يكون النجاسة في القسم

فما عتبه

اعلم ان خلفت الموضع الذي يعمد اليه  
 قد عرفت ان ثوب او ثوبين او ثوبين  
 قال الفقهاء ان ثوبين او ثوبين  
 في الرقيق والثالثة ان ثوبين او ثوبين  
 فبعد ثوبين او ثوبين او ثوبين  
 فافهموا ان ثوبين او ثوبين او ثوبين  
 قد عرفت ان ثوبين او ثوبين او ثوبين

قد عرفت ان ثوبين او ثوبين او ثوبين  
 فافهموا ان ثوبين او ثوبين او ثوبين  
 قد عرفت ان ثوبين او ثوبين او ثوبين  
 فافهموا ان ثوبين او ثوبين او ثوبين

فاما عتبه الا فصل في الطهارة لمكان الغزوة الاستنجاء كل حدث  
 بالي خارج من احد السيلين غير النوم والريح قال قلت ان قبة احدثت  
 بالي خارج من احد السيلين فاستنأه النوم مستدرك وال لم يقيد به في  
 كل حدث غير النوم والريح يكون الاستنجاء سنة وليس في الغزوة وكونه  
 وليس كذا قلت يقيد الحدث بالخارج من السيلين واستنأه النوم غير  
 مستدرك لانه من هذا الغسل لان النوم انما يقضي لان فيه مظنة الخروج  
 من السيلين بخروج يسجد يقيد به قاعدة سنة اي ليس فيه عه ومسئولا  
 عنه ما خلا للشافعي به بر بالاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث صيفا  
 ويقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني والثالث شتاء الا بالذي ثاب اليه  
 جانب الدير والاقبال منه ثم في المسح اقبالا وادبارا مبالغة في التفتة  
 في الصيف يدبر بالاول ويقبل بالثاني لان الخفة في الصيف مدالة  
 على يقبل الصلوات اعلم ان ثوبين او ثوبين او ثوبين ثم يدبر مبالغة في التفتة وفي الشتاء  
 غير مدالة فيقبل بالاول لان الاقبال الميع في التفتة ثم يدبر ثم يقبل للبركة  
 وانما يقيد بالرجل لانه المودة تدبر بالاول واليد البتلات تلوث فرجها والصيف  
 والشتاء في ذلك سهولة وغسل بعد الجراد يقبل به ثم يرحل الخرج لمبالغة  
 ويقبل بطن اصبع او اصبعين او ثلث لابر ونسها ثم يقبل يدبر ثانيا  
 في جس جاوز الخرج اكثر من هذا فلهذا هم هذا المذهب الى صنفه وايه يوسف

اذا كان ثوبين او ثوبين او ثوبين  
 الاستنجاء في الغزوة الاستنجاء في الغزوة  
 الاستنجاء في الغزوة الاستنجاء في الغزوة



هو ان يكون ما تجاوز اكثر من درهم وعند محله غير ما جاوز مع يوضح  
 الاستحباب ولا يستحب بعظم دروسه ويدين وكراهه استقبال القبلة واستقبال  
 في الملاء ولا يختلف هذا عندنا في البناء والعشاء **كتاب الصلوة** في  
 في معرفة وقت الزوال وفي الزوال وطريقه ان شئنا الارض بحيث لا يكون  
 بعض جوانبها مرتفعا وبعضها منخفضا اما بسبب الماء او بغيره وانما  
 المشئين الممتدسين وترسم عليها دائرة ويسمى الدائرة الهندية ويجب  
 في مركزها مقياسا قائما بان يكون بقدر رأسه على ثلث نقطته محيط الدائرة  
 مساويا ولكن فاقمة بمقدار ربع قطر الدائرة فزاس خطه في او ابل الزمان  
 خارج عن الدائرة لكن الظل محيط ينقل الى ان يدخل في الدائرة فينقطع  
 علامة على مدخل الظل من محيط الدائرة ولا شك ان الظل ينقل الى  
 ما ثم يزداد ان يتبع الى محيط الدائرة ثم يخرج منها وذلك بعد نصف  
 النهار فينقطع علامة على مخرج الظل فينصف القوس التي ما بين مدخل الظل  
 ومخرجه وترسم خطا مستقيما من منتصف القوس الى مركز الدائرة مخرجا  
 الى الطرف الاخر من المحيط هذا الخط هو خط نصف النهار فاذا كان ظل القبلة  
 هو في الزوال او اذا زال الظل على هذا الخط فهو وقت الظهر والظل الذي



في الزوال او اذا زال الظل على هذا الخط فهو وقت الظهر والظل الذي  
 في الزوال او اذا زال الظل على هذا الخط فهو وقت الظهر والظل الذي  
 في الزوال او اذا زال الظل على هذا الخط فهو وقت الظهر والظل الذي

هو في الزوال او اذا زال الظل على هذا الخط فهو وقت الظهر والظل الذي  
 اول وقت الظهر وقدره اذا صار ظل المقياس مثل المقياس سوى في الزوال  
 بعد ان ربع المقياس فمعرفة وقت الظهر ان يغير خطه مثل المقياس ويضع هذا في  
 رواية عن ابي حنيفة وفي رواية اخرى عنه وهو قول ابي يوسف ومحمد في  
 ربع اذا صار ظل كل شئ مثله سوى في الزوال وللصغير من العتمة ان يكون  
 العصر من اخر وقت الظهر على القولين الى ان تغيب الشمس والمغرب منه الى  
 مغيب الشفق وهو الحجة عندنا وما هو بغيره وعند ابي حنيفة الشفق البياض  
 دول الحجة وللعتامة وللوتر ما بعد العشاء الى الغر لهما الى العتامة  
 والوتر ويجب للوقت البداية مسغرا بحيث يمكنه ترتيب اربعين اية او اكثر  
 ثم احادية ان ظهر فساد وضوءه قال يوم اسفر بالبحر فانه اعظم الامور  
 والتأخير لظلمة الصبح في صحيح النجاشي اية زوال الصلوة فان شئت  
 الوتر في حقه منهم وللصغير ما لم يتغير وللعتامة الى ثلث الليل للوتر الى اخر  
 لمن وثق بالانتباه بحسب الجليل لظلمة الشاء والمغرب ويوم الغيم يعجل العصر  
 والعشاء ويؤخر غيرهما ولا يجوز صلوة وسجدة ملاوة وصلوة جارية  
 عند طلوعها وتباليها وغروبها الا في يوم العيد فقد ذكر في كتب اصول الفقه  
 ان الجرا العتمة لا اداء سبب لوجوب الصلوة واخر وقت العصر وقت  
 ما قضى ان هو وقت عبادة الشمس فوجب ان يقام اذا اراه كما وجب فاذا اظهر

في الزوال او اذا زال الظل على هذا الخط فهو وقت الظهر والظل الذي  
 في الزوال او اذا زال الظل على هذا الخط فهو وقت الظهر والظل الذي  
 في الزوال او اذا زال الظل على هذا الخط فهو وقت الظهر والظل الذي







لا يثبت ان النجس على الارض  
عزلة تليها النجس بان وانما  
على الارض النجس بان وانما  
على الارض النجس بان وانما

مثل خلاف للشاغل فان عنده الاقامة فراوى الاقامة فاحتج بالقول  
يكره فيها ويقول بعد فلان قد قامت الصلوة سريعا ولا يتكلم فيها  
لا يتكلم في اثناء الاذان ولا في اثناء الاقامة ولا يحسن المتأخرين تنقيب  
الصلوة كلها التنقيب هو الاعلام بعد الاعلام ويجلس بينهما الا في الترتيب  
ويؤذن للعبادة ويقيم اي اذا صلى فابته واحدة وكذا الاولى العوايت  
كثيرة ولكل من البواني ثاني بينا ادبها وجاز اذا ان المحدث وكمره اقامة  
ولم يجزها ذكره اذان الجنب واقامة ولم تعاد به بل يجوز لانه لم يترك  
الاقامة لانها لا اعلام الاخرين فتكفي الواحدة والاذان لا اعلام الغائبين  
فيتمثل شماع وول البعض فكرهه مفيد كاد ان المراءاة والمجنون والسكران  
اي كبره ويستحب اعادة وتباني بها المسافر والمصل في السجدة جماعة او في بيته  
في محروكه تركها للاوليين لا للثالث اي كبره تركها اي ترك كل واحد منها  
للمسافر والمصل في السجدة جماعة اما تركه احدى وجهها فلم يكره فنقول المصل  
في السجدة جماعة فيكره ترك واحد منهما واما المسافر فيجوز له الاكتفاء بالثانية  
والمصل في بيته في محروك ترك كلاهما يجوز لقول ابراهيم مسعود اذان  
يكفيهما وهذا اذا اذن واقسم في مسجد حبه واما في القرى فان كان فيها مسجد  
فيه اذان واقامة تحكم المصل فيهما كما مر والمصل في بيته يكفيه اذان السجدة  
واقامة وان لم يكن فيها مسجد كذا من يصلي في بيته حكم المسافر ويقيم الامام

والقوم

في الحفلة هذا اذا خشي الغائب  
في مجلس وان خشاها فبالس  
يشترط لكل واقامة  
ان ينادي الاذان ولا ينادي الاقامة  
لان كلاهما اذان وتشرع دون الاقامة  
انما ينادي جماعة اذ الصلاة السجدة  
بشرط ان يحكم بها الجماعة

والصلاة في كل صلوة ويشترع عنه قد قامت الصلوة **اشروا بالصلوة**  
من كبره ان المصل من حدث وجبت المحدث النجاسة الحكيمة والنجس  
النجاسة الحقيقة وتؤجر مكانة وسر عورة واستقبال القبلة والنية للوقوف  
للمرجل من تحت سرة الى تحت ركبتة ولثلاثة من طهرها وبطنها والركبة  
بغيرها الا الوجة واليكف القدم وكشف ريع ساقها وبطنها ومخدها ووجهها  
وتشترع نزل من راسها ويرفع ذكره منفردا ولا اثنين يمنع الماحل ان كشف  
ربع العضو الذي هو عورة يمنع جواز الصلوة فافراس عضو الشعر النازل  
عضو اخر والذكر عضو والاثنين عضو اخر وعاد من نزل النجس على احد  
يقع فان صلى عاريا ويرفع ثوبه طاهر لم يكره وفي اقل من ربعه الافضل صلوة  
ومن اخدم ثوبا صلى قائما جاز وقاية امو مياذب وقيلة خائف الاستعجال  
هبة قدرة قال بطلها وخدم من يتكلم في ذكره ولم يجز ان اخطا وان علم به  
مصلبا او تحول راية الى اخرى استدارى ان علم الخطاء في الصلوة او تحول  
غلبة طلبة الاجرة اخرى وهو الصلوة استدارى ان شرع بلا حرج لم يجز وان  
احصا لان قبلته هبة تحريم ولم يوجه قال تحريم كل جهة بلا علم حال انهم  
فيهم خلوة جاز لمن علم حاله لو تعدت الى صلي قوم في ليله مظهر بالجماعة وكروا  
القبلة وتوجه كل واحد الى جهة تحريم ولم يعلم احد الامام الحاي هبة توجه لكن يعلم  
كل واحد ان الامام ليس خلفه جازت صلواتهم اما ان علم احد منهم في الصلوة انما

والصلوة في كل صلوة ويشترع عنه قد قامت الصلوة  
من كبره ان المصل من حدث وجبت المحدث النجاسة الحكيمة والنجس  
النجاسة الحقيقة وتؤجر مكانة وسر عورة واستقبال القبلة والنية للوقوف  
للمرجل من تحت سرة الى تحت ركبتة ولثلاثة من طهرها وبطنها والركبة  
بغيرها الا الوجة واليكف القدم وكشف ريع ساقها وبطنها ومخدها ووجهها  
وتشترع نزل من راسها ويرفع ذكره منفردا ولا اثنين يمنع الماحل ان كشف  
ربع العضو الذي هو عورة يمنع جواز الصلوة فافراس عضو الشعر النازل  
عضو اخر والذكر عضو والاثنين عضو اخر وعاد من نزل النجس على احد  
يقع فان صلى عاريا ويرفع ثوبه طاهر لم يكره وفي اقل من ربعه الافضل صلوة  
ومن اخدم ثوبا صلى قائما جاز وقاية امو مياذب وقيلة خائف الاستعجال  
هبة قدرة قال بطلها وخدم من يتكلم في ذكره ولم يجز ان اخطا وان علم به  
مصلبا او تحول راية الى اخرى استدارى ان علم الخطاء في الصلوة او تحول  
غلبة طلبة الاجرة اخرى وهو الصلوة استدارى ان شرع بلا حرج لم يجز وان  
احصا لان قبلته هبة تحريم ولم يوجه قال تحريم كل جهة بلا علم حال انهم  
فيهم خلوة جاز لمن علم حاله لو تعدت الى صلي قوم في ليله مظهر بالجماعة وكروا  
القبلة وتوجه كل واحد الى جهة تحريم ولم يعلم احد الامام الحاي هبة توجه لكن يعلم  
كل واحد ان الامام ليس خلفه جازت صلواتهم اما ان علم احد منهم في الصلوة انما

والصلوة في كل صلوة ويشترع عنه قد قامت الصلوة  
من كبره ان المصل من حدث وجبت المحدث النجاسة الحكيمة والنجس  
النجاسة الحقيقة وتؤجر مكانة وسر عورة واستقبال القبلة والنية للوقوف  
للمرجل من تحت سرة الى تحت ركبتة ولثلاثة من طهرها وبطنها والركبة  
بغيرها الا الوجة واليكف القدم وكشف ريع ساقها وبطنها ومخدها ووجهها  
وتشترع نزل من راسها ويرفع ذكره منفردا ولا اثنين يمنع الماحل ان كشف  
ربع العضو الذي هو عورة يمنع جواز الصلوة فافراس عضو الشعر النازل  
عضو اخر والذكر عضو والاثنين عضو اخر وعاد من نزل النجس على احد  
يقع فان صلى عاريا ويرفع ثوبه طاهر لم يكره وفي اقل من ربعه الافضل صلوة  
ومن اخدم ثوبا صلى قائما جاز وقاية امو مياذب وقيلة خائف الاستعجال  
هبة قدرة قال بطلها وخدم من يتكلم في ذكره ولم يجز ان اخطا وان علم به  
مصلبا او تحول راية الى اخرى استدارى ان علم الخطاء في الصلوة او تحول  
غلبة طلبة الاجرة اخرى وهو الصلوة استدارى ان شرع بلا حرج لم يجز وان  
احصا لان قبلته هبة تحريم ولم يوجه قال تحريم كل جهة بلا علم حال انهم  
فيهم خلوة جاز لمن علم حاله لو تعدت الى صلي قوم في ليله مظهر بالجماعة وكروا  
القبلة وتوجه كل واحد الى جهة تحريم ولم يعلم احد الامام الحاي هبة توجه لكن يعلم  
كل واحد ان الامام ليس خلفه جازت صلواتهم اما ان علم احد منهم في الصلوة انما



قال قاضيان مخبران الكرامه مره كان

٤  
انك انما في الدنيا وملكك ملكك وتعدون  
الملكه احدى عشرة ملوة النور والشمس والقمر  
والنار والهوا والارض والسحابات بها الاربعة  
شدة غيرة ملوة الفجر والسبح

[illegible]



كانت الفعدة الاولى اجابة لاسنة ولتفظ السلام طافا في الشاكي ما  
 فرض من فتنوت الوتر وكبيرات العبيد من وتعيين الاولين للعادة  
 وتكديلا للاركان خلافا لما يروى في الشافعي فانه فرض عند ما هو الاطمينان  
 في الركوع وكذا في السجود وقد عذر بسببه وكذا الاطمينان بين المكون  
 والسجود وكذا السجدين والجمود والاعتناء بما يجهر ويخفي وسن غيرها  
 او تذب اي ماعه الغرائب والواجبات اما سنة واما مذوب وفي الثاني  
 لا فرق بين الفرض والواجب على ما عرف في اصول الفعدة ففعله افعال  
 اما فريض او سن واما استجبات فاذ اراد التروع كبر حازقا بعد رج يديه  
 المراد بالحدف ان لا ياتي باليه في هزله ولا في باد اكبر غير مفرج اصابعه ولا  
 بل يتركها باليه على حالها ماستا بارا به شحني اذنه والمراوة ترفع هذا يكملها  
 قال ابدل التكبير بالاجل او اعظم او الركن اكبر او لا الله الا الله والعاوية  
 او قرأ بها بعد اودع وسمي باجازة وباللهم اظهر لي لافا لمصل انه يجوز ان  
 يبدل تكبيرا بديل على عجز التقليم والابتوب بالعاء ويضع يمينه على شماله  
 تحت سرته كالقنوت وصلوة الجنازة ويرسل في ثوبه الركوع ويكره ان  
 العبد فاعلم ان كل قيام فيه ذكر مستوفى ففقه الوضع وكل قيام ليس  
 فقيه الا ارسال ثم ينبغي لا بوجه اراد بالثناء سبحانك اللهم الى آخر التوجيه  
 فراءة التي وجهت وجهي بعد التوجيه ويستغفر للعادة لا للثناء والثناء

والفعدة الاولى اجابة لاسنة ولتفظ السلام طافا في الشاكي ما فرض من فتنوت الوتر وكبيرات العبيد من وتعيين الاولين للعادة وتكديلا للاركان خلافا لما يروى في الشافعي فانه فرض عند ما هو الاطمينان في الركوع وكذا في السجود وقد عذر بسببه وكذا الاطمينان بين المكون والسجود وكذا السجدين والجمود والاعتناء بما يجهر ويخفي وسن غيرها او تذب اي ماعه الغرائب والواجبات اما سنة واما مذوب وفي الثاني لا فرق بين الفرض والواجب على ما عرف في اصول الفعدة ففعله افعال اما فريض او سن واما استجبات فاذ اراد التروع كبر حازقا بعد رج يديه المراد بالحدف ان لا ياتي باليه في هزله ولا في باد اكبر غير مفرج اصابعه ولا بل يتركها باليه على حالها ماستا بارا به شحني اذنه والمراوة ترفع هذا يكملها قال ابدل التكبير بالاجل او اعظم او الركن اكبر او لا الله الا الله والعاوية او قرأ بها بعد اودع وسمي باجازة وباللهم اظهر لي لافا لمصل انه يجوز ان يبدل تكبيرا بديل على عجز التقليم والابتوب بالعاء ويضع يمينه على شماله تحت سرته كالقنوت وصلوة الجنازة ويرسل في ثوبه الركوع ويكره ان العبد فاعلم ان كل قيام فيه ذكر مستوفى ففقه الوضع وكل قيام ليس فقيه الا ارسال ثم ينبغي لا بوجه اراد بالثناء سبحانك اللهم الى آخر التوجيه فراءة التي وجهت وجهي بعد التوجيه ويستغفر للعادة لا للثناء والثناء

وقال ابو يوسف في السجدة الثانية

في السجدة الثانية الشاء فيقول المسبوق لا المؤمن ثم على ان السجود  
 ولا ينبغي فيعود والمؤمن شئ ولا يقرأ ولا يستغفر واما من جعله ثوبا للثناء  
 فاعلم عنه على عكس ما ذكره في غير تكبيرات العبيد لان التكبيرات الشاء  
 ينبغي ان يكون المقود مستقلا بالعادة لا بالثناء ويسمى لابين الفاعل  
 والسورة ويسمى اي الشاء المقود والتسمية خلافا للشافعي في التسمية  
 بناء على انه من الفاعل ففعله لا عند ما وكثير من الاما ديت الصحاح  
 واراد في انه عليه السلام والخلفاء الراشدين يعقون بالحمد لله رب العالمين  
 ثم يقرأ ويؤمن بعد ولا الفاعل من سر كما قال موم ثم يكبر ركوع فافعل بعد  
 بيديه على ركبتيه مفرجا اصابعه باسقاط طهره غير رافع ولا شكن راسه  
 ثناء وهو ادناه ثم يسبح اي يقول سبح الله من حمده راقعا راسه ويكفي  
 الامام والتحية المؤمن والمسلمين في سجدة بينهما ويقول مستويا ثم يكبر ركبة  
 فيضع ركبته او لا ثم يديه ثم وجهه بيا كفيه ويديه هذا اذ يثني ضامنا  
 يديهما مسجدة فافعل بطله على حدة يديه موجهما اصلح رجليه كواله عليه  
 فيه ثناء فان سجد على كونه ثامة او فاضل ثوبه او يثني يديه ويسبح  
 جازوا ان لم يستغفر لا ذلك الوسي للزحام على ظهره فيصلي صلوة لا مالا  
 اي لا على ظهره لا يصلي صلوة وهو اما ان لا يصلي اصلا او يصلي ولكن  
 لا يصلي صلوة والمراة تحفص وتعرف بطنها في ثوبها ويرفع مكرها على

وقال ابو يوسف في السجدة الثانية

وقال ابو يوسف في السجدة الثانية



وذكر في كتابه  
على ان الامام اذا  
صلى في جماعة  
على الفم الامام  
ولا يجب على  
الامام ان يسمع  
صوته ولا يراه  
ولا يلمسه

هذا هو الحق  
ولا يخفى على  
العاقل

مجلسنا ويكره سجدة مطبقة ويكره رفع راسه ولا اطلاق يده ثم يجلس في سجدة  
مستويا بلا اعتناء على الارض ولا تقوؤ وفيه خلاف الشافعي وسيجيء في المسألة  
والركعة الثانية كالاولى لكن لا تشاء ولا تقوؤ ولا رفع يديه فيها وانما  
افترش رجل اليسرى وجلس عليها ماصبا بمناها موجهها اصابعه نحو القبلة  
واصابع يده على فخذه موجهها اصابعه نحو القبلة بسوطه وفيه خلاف  
الشافعي فان السنة عنه ان يعقد الخنجر والشمع ويحلق الوسطى والابهام  
ويشير بالسبابة عند التلفظ بها بالشهادتين ومثل هذا جائس علماء  
لها ايضا ويشهد كتابي سعود وفي الاغنية ولا يزيد عليه في العقد الاول  
وبغراء فيها بطلان دليلي العاقل فلفظ وهي افضل وان سج او سكت جاز  
ويقوؤ كالاولى خلاف للشافعي فان السنة عنه في التشهد الثاني في التوكل  
وهو هيئة جلوس المرأة في الصلوة وهي بهذه والمرأة تجلس بالشهادتين  
تخرج يديها من الجانب الايمن فيهما اي في التشهدين ويشهد ويصلي على النبي  
عليه الصلوة والسلام ويدعو بما يشبه القرآن او ما تود من الدعاء لا كلام الناس  
فلا يسأل شيئا مما يسأل من الناس ثم يسلم عن يمينه ويثني ما ثني من التبرؤ  
ثم من يساره كذلك والوقوف ينوي امامه في جانبه وفيها ان حاداه ولا تأكل  
بهما اي ينوي الخاتم بالتسليمين وعند البعض الامام لا ينوي لا يشر إلى  
الوقوف والاشارة فوق النية وعند البعض الامام ينوي بالتسليم الاول

الملك

وان زاد في العقد الاول واليسرى  
لا بد من ذلك  
والشافعي  
لا يكره ان يسجد  
انما هو في سجدة  
الاولى في سجدة  
الاولى

هذا هو الحق  
ولا يخفى على  
العاقل

الملك في عقد الفصل بجزء الامام في الجملة والعبد بين البحر وادى العشائين  
او ادخل في قضاء لا يبرء الفرد غير الادي وقامت حينئذ في ادنى الجملة اسما  
الغير وادى الخاتمة اسما نفعه هو الصحيح احراز ما ينزل الادي الجملة اسما  
نفسه وادى الخاتمة نفعه للوقوف على كل ما يتعلق بالطلاق كالطلاق  
والعناق والاكشاء وغير ما كادى ادنى الخاتمة في هذه الاشياء اسما نفعه  
حتى لو طلق او اعتق بجهل صحيح للوقوف لكن لم يسمع نفعه لا يقع ولو طلق  
جمدا او وصل به انشاء الا كبت لم يسمع نفعه الطلاق ولم يسمع الاكشاء  
فان ترك سورة ادى العشاء فاما بعد فاختاره اخبر به وجرهما ان ام ولو  
فاحتكم لم يجد لانه يبرأ الفاحش في الاخيرين فلو نفي بهما فاختاره الاطمين يلزم  
تكرار الفاحش في الركعة الواحدة وفي غير موضع من الرأوة اية والملك  
بها مسمى لترك الواجب ونسها في السفر فاختاره الفاحش وابي سورة سلة  
وامنة كوا البروج واشتقت في الحرف استحسنوا طول الفصل في الجواهر  
واوسطهم في العشر والعشاء فصار في المغرب وما ليجزات طوال الفصل الى  
ابروج ومنها اوساط الى لم يكن ومنها فصار الى الاخر في الفردة بعد  
الحال ذكره توقيت سورة للصلوة اي تعيها سورة للصلوة كبت  
لا يقرأ فيها الا تلك السورة ولا يقرأ المومن بل يسمع وينقبت قال انه  
فاذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال عليه السلام اذا كبر الامام

هذا هو الحق  
ولا يخفى على  
العاقل

لان الامام اذا  
صلى في جماعة  
على الفم الامام  
ولا يجب على  
الامام ان يسمع  
صوته ولا يراه  
ولا يلمسه  
هذا هو الحق  
ولا يخفى على  
العاقل  
وان زاد في العقد الاول واليسرى  
لا بد من ذلك  
والشافعي  
لا يكره ان يسجد  
انما هو في سجدة  
الاولى في سجدة  
الاولى

هذا هو الحق  
ولا يخفى على  
العاقل



[illegible]

م ۸۰  
انوار شفاء الی القوم اذ کانوا  
کثیرة فالاول ان یقیم فیہم  
من ان لم یجد ما یستحب فلیکن  
لا فی الاخر من لایستحب لایستحب



نقل من بنسبتی نقلی  
یعنی ان خیال و فکر کا



المكان الوضوء



علا بان تدعى  
من انظر وقعدت  
الدم ودام الا غطاء الم  
كما انقطعت في خلال الصلوة

في غير الصلاة بعد ما قل اد احدث ثم نظروا ودر  
في الصلاة بعد ما قل اد احدث ثم نظروا ودر  
في الصلاة بعد ما قل اد احدث ثم نظروا ودر

الحق  
الذي  
هو  
الذي  
هو  
الذي  
هو  
الذي  
هو  
الذي  
هو

الحج

مع فراغ  
 السلام الاول  
 القدم بان  
 خالصة  
 صلوة قلعة

مجلد العالم عربی

في الخروج بغيره من عند لا عندهما وكذا انهما في الامام وحده عند ايصال  
 السجود اي بطل بعد التشهد صلوة السجود لوقوعه في خلال صلوة لا  
 فلاله وفروجه من السجدة اي ان تكلم الامام بعد التشهد لا يبطل صلوة السجود  
 لان الكلام كالسلام منه للصلوة امام جهر عن القراءة فاستخلف صح  
 عنه ابي حنيفة فلالا فالهما وهذا اذا لم يقرأ ما يجوز به الصلوة اما اذا قرأ  
 فقد صلوة لان الاختلاف على كثير فيجوز حال الضرورة كتقدم سجودا  
 اي كتقديم الامام بسجودا سواء احدث الامام او حصر فانه ينبغي ان يقدم  
 مدحا لا بسجودا ومع ذلك ان قدم بسجودا يخرج فيتم صلوة الامام  
 اولاً ويقدم مدحا ليس بهم وحين انما يقرأ المصافي والاول لا عند قرأ  
 لا في القوم اي حين انتم السجود صلوة الامام لوجده من في الصلوة  
 كالغزاة والكلام والخروج من السجدة فقد صلوة الامام الاول  
 لانه وجد في خلال صلواتها الا عند فراغ الامام اليهن توشا وادرك خليفة  
 بحيث لم يفتت قائم صلوة خلف خليفة ولا بعد صلوة القوم  
 لانه قد تمت صلواتهم في ركع او سجدة واحدة او ذكر سجدة تسجدة بعد  
 ما احدث فيه ان بني حنيفة لا يذكروا فيه ما احدث في ركوع او سجدة  
 وتؤاد وبني فلالا ان يعبد الركوع والسجدة الذي احدث فيه  
 والانه في ركوع او سجدة انه ترك سجدة في الركوع الاولى فقصا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وجلاله  
وآياته وبرهانه

ما أقدم على إتمام صلوة دون  
وجود الشاركة في التسمية دون  
بالنصب يحلف على الضيق بغيره يعني في  
صلوة الإمام لأنه وجبته خلال صلواتها  
إمام الأول  
ويعني السجدة وان لا يقدم قبل السلام  
فإن قام يقدم بعد ما فرغ من التشهد السجدة  
إذا سلم الإمام وان سلم بعده لم يترك السجدة  
إنا سلم الإمام وان سلم بعده لم يترك السجدة



والله اعلم بالصواب



في اللغة ما لا ينفرد به

في المغرب هو مرجع الشرح على الرأس قبل لغة وادخال اطرافه في اصول ومرتبة  
اصابعه وهو ان يغمرها او يكده ما يجتصت وثلثاته وهو ان ينظر بمئة  
او بيسرة مع لي تغتفر اما النظر بمؤخر عينه بلا الى العنق فلا يكره وقلب الخش  
ليشبه المآثرة وتخفوا اي وضع اليد على الخافرة وتغطيه اي قدومه وقعوده  
وهو القعود على اليمين باصبع كريمة واكثر اش ذراعية واربعة بلا اذرع وثمان  
الامام في طاق المسجدة اي المحراب بان يكون المحراب كبير فيقوم فيه ومنه  
فرجة اي يقوم الامام على الارض والقوم على الدكان او بالعكس والقيام  
خلف صفوفه فيه فرجة وضوءة اي صورة حيوان امامه او بجذائه اي  
على احد جانبيه او في السقف او معلقة فان كانت خلفه او تحت قدميه لا يكره  
وفلوة فاسر اشره للشكاسل والتمه والى بها اي ليس لها رابطة والى الالة  
فانما كفر ونهى ما لبس في البيت ولا يذهب بها الى الكبراء ونسخ جهنم  
الشراب فيها والنظر الى السماء والسجود على كور غمامة وعده الالي والنسج  
ولبس ثوب ذي صور والوطي والبول والتملح قوق مسجود وعلق بابا  
بالجص والساج وما والذهب وتبار فيه ساجد في طافة وصلوة الى ظهر قاعة  
تحدث وعلى ساطو ذي صور لا يسه عليها صورة صغيرة لائبة وللناظر تماثل  
غير حيوان على رأسه وتسل جنة او غروب فيها والبول قوق بيت فيه مسجود  
مكالا احد للصلوة وجعل محراب وانما علمنا هذا الالة لم يعط الحكم السجود

في اللغة ما راها بنور



العالية والسديقي السبع الاجر معط لان الادب عدم وهدا بناء على ان

فصل الرابع لا يخرج الشروع في الشفع الثاني بعد افسد الشفيعين بذكر القوة



ويعيد القطع فاعدا بغير محذور عليه اجماع  
الامة في مثل هذه الامور  
لا يخرج فاعدا الا بعدد ما يعظم  
الشر او يوجب فاعدا بلا عدد كقولهم  
بكره عتية الخ

وجد دخل المسجد والامام في الفروج  
 ووجد من يصل العشاء يجوز ان يصل الفجر  
 مع الامام تعالى في الفجر او يجزئ العشاء  
 لانه لا تربية بين الفريضة والثواب ثم الروايل  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 الراشد من كان في بعد  
 من الجوامع النفوس كبيرة ان يصلوا بين كل  
 من يفتن ويغوي لا يراى في الدنيا  
 الامام من بعد الانصاف ورضاه  
 الاصل في حديثه انما انكسفت  
 غفلة الناس عن فقال الناس انما انكسفت  
 الشمس كونه فقالوا لا لان الشمس كونه ولا  
 لما انكسفت الشمس كونه هذه الاشارة  
 بموتهم فاذا رايت من هذه الاشارة فاك  
 غبوا الى الصلوة احتياجا



أولاد يصير متفلا بكميتين  
بعد المغرب في المعز في فجرة

المعنى

[illegible]



قد قيل ان الفرض واحد وهو ما لا خلاف فيه  
الشيخان في ذلك والظاهر ان الفرض واحد

فانما كانت سنة الاصل في الصلاة  
بعد الفرض اربعة ركعات في كل صلاة

فانما كانت سنة الاصل في الصلاة  
بعد الفرض اربعة ركعات في كل صلاة

فانما كانت سنة الاصل في الصلاة  
بعد الفرض اربعة ركعات في كل صلاة

وعند البعض لا بل يقضى الفرض وحده ورسوله وم فانه لو لم يكن  
التعريف قضاء مع السنة قبل الزوال بالادان والاقامة جماعة  
بالقراءة فعمل ما فعله من شرعية القضاء بالجماعة والادان  
والاقامة للقضاء وان السنة تقضى مع الفرض فمن هذه الامكام علم  
اختصاصه بمورد الفرض فغيره من الصلوة وهي ما عدا قضاء السنة  
فغيره من مورد الفرض هو قضاء الفرائض سائر الفرائض والماضي  
السنة فقد علم ان سنة الفرائض من سائر السن فلا يلزم من شرعية قضاء  
شرعية قضاء سائر السن ولا ما يلزم من قضاء ما يتبعه الفرض قضاء  
بدون الفرض لكن يلزم من قضاء ما يتبعه الفرض قبل الزوال قضاء ما يتبعه  
الفرض بعد الزوال كما هو منقوب بعض المتأخرين لان اختصاص ما يتبعه  
بكونه قبل الزوال لا معنى له ويترك سنة الظاهر في الحالين اي سواء يذكر  
الفرض او لا او لا وانما قضاء ما يتبعه اي قبل الركعتين اللتين  
بعد الفرض وغيرهما لا يقضى اصلا ومردك ركعة من ظهر غير فصل جماعة  
بل هو مردك فضلها اي ان حلف ليعلمين الظاهر جماعة فادرك ركعة  
بجنته للعلم بصل جماعة ولكن ادرك فضل الجماعة واتي مسجدا في غير صلوة  
قبل الفرض الا عند ضيق الوقت اي في مسجد اصيل فيه فادرك الصلوة  
فرضه منفردا من بابي بالسنة قال بعض مشايخنا ومنهم الكرخي لان

السنة

السنة الخامسة اذا ادى الفرض بالجماعة امامه وفيه فلا وقال الحسن  
انما يذكرها فانه الجماعة فصلا في مسجد بينه يدا بالكتوبة لكن الاصح ان ياتي  
بالسنة فان النبي وم واطلب عليها وان فاته الجماعة لكن اذا ضاقت  
بترك الركعة وبوودي الفرض فدا عن التقويت أقضى يا امام ركعة وقضى  
فرضه واحدة لم يدرك ركعة فافترق ركعة فافترق ركعة فافترق ركعة فافترق ركعة  
فان ما اتي به قبل الامام غير معتد به فكذا ما اتي عليه فلو وجد المشرك في  
واحدة باب قضاء الفوائت فرض الترتيب بين الفروض  
الحقة والوتر فانيثا كلها او بعضها اي ان كان كل فائت لا بد من رعاية  
الترتيب بين الفروض الحقة وكذا بينها وبين الوتر وكذا ان كان البعض  
فائتا والبعض وقتيا لا بد من رعاية الترتيب فنقضى العائنة قبل او لا  
فلم يجز تخيرنا ذكر انه لم يوتر هذا الترخيص على قوله والوتر وهذا عندنا منصفة  
خلافا لما بناه على وجوب الوتر عنه وبعد العشاء والسنة لا الوتر من  
علم ان صل العشاء لا وضوء والاخير من بينين تذكر انه صل العشاء بلا وضوء  
والسنة والوتر بوضوء وبعد العشاء والسنة لا لا يصح اداء السنة مع  
انها اديت بالوضوء لانها تتبع الفرض اما الوتر فصلوة مستقلة عنه  
ليصح اداؤه لان الترتيب وان كان فرضا بينه وبين العشاء لكنه ادى  
الوتر بغيره ان صل العشاء بالوضوء فكان ناسبا ان العشاء كان في

قال فانما دعا له في الصلاة  
الركعة فقال العشاء لا ركعة  
في صلاة فافترق ركعة فافترق ركعة  
فانما دعا له في الصلاة  
الركعة فقال العشاء لا ركعة  
في صلاة فافترق ركعة فافترق ركعة

فانما دعا له في الصلاة  
الركعة فقال العشاء لا ركعة  
في صلاة فافترق ركعة فافترق ركعة  
فانما دعا له في الصلاة  
الركعة فقال العشاء لا ركعة  
في صلاة فافترق ركعة فافترق ركعة



شیخ الفرف

على صفة الجهد على خلق  
يقع اذا كانت الصلوة القائمية  
يسقط الترتيب ايضا

فيسقط الترتيب وعندهما تقضى الوتر ايضا لانه سنة عندهما الا اذا كان  
صاعا الوقت الاستثناء متصل بقوله فرض الترتيب والمعنى انه فناء الوقت  
عن القضاء والاداء وان كان الباقي من الوقت بحيث يسع فيه الغوايث  
مع الوقتية تقضى ما سبغ الوقت مع الوقتية كما اذا فات الغشاء لوتر  
علم بوقوع وقت الفجر الا ان يسبح خمس ركعات يقضى الوتر ويؤدي الفجر في  
تسعة ركعات الظهر والعصر علم بوقوع وقت المغرب الا ما يبلغ في سبع  
ركعات يصلح الظهر والمغرب او تسعة اوقات مستحدثة كانت او قديمة  
فيل السنة وما دونها حديثة وما فوقها كثيرة قديمة كذا في فوائده الجامع الصغير  
الحسبي قلت بعد الكثرة او لا يصح وقتي ما ترك صلوة شهر فندم اخذ  
ان يؤدي الوقتيات ثم ترك فرضا هذا التفرع على قوله قديمة كانت او قديمة  
فانه اذا اخذ يؤدي الوقتيات صارت فوائده الشهر قديمة وهي مسقطه  
للترتيب فاذا ترك فرضا يجوز مع ذكره اداء وقتي بعده او تخلف صلوة  
شهر الا فرضا او فرضين هذا التفرع قوله قلت بعد الكثرة او لا فانه لما قضيت  
صلوة الشهر الا فرضا او فرضين قلت الغوايث بعد الكثرة فلا يعود الترتيب  
الاول الا ان يقضى الكل وعند بعض المتأخرين ان فاتت بعد الكثرة يعود الترتيب  
واختار الامام الرضائي الاول قال صاحب المحیط وعليه الغنوي صلى الله عليه  
وآله وسلم فانه سنة فلو كان احدى سادس اكل وان قطف القاشه

[illegible]

عوم النبله والظلمه مع الزوجه  
 فانه ظلم اديم القتل اجماعا  
 فانه ظلم اديم القتل اجماعا  
 فانه ظلم اديم القتل اجماعا

بطلان فرضية الخمس لا اسما <sup>ادخل</sup> فانه قسوة فادى مع ذكرها فسادا بعد ما  
 بقية الخمس لوجوب الترتيب لكن عندنا يوسف رحمه فسادا غير موقوف  
 القياس وعندنا صوف فسادا موقوتا ان ادعى سادسا صحيح الكلام ان  
 قفع الغايبة فالخمس التي ادبها بطل وصف فرضيتها فانه لا يلزم من بطلان  
 اصل القسوة عندنا صوف واليه يوسف خلا فالجواب انما قال ابو حنيفة ان  
 الموقوف لانه افسد كل واحد منها لوجوب رعاية الترتيب فسادا غير موقوف  
 فحين ادعى السادس تبين ان رعايته في كانت في الكثير وهذا بطلان  
 بالتوقف معنى يظهر ان رعاية الترتيب كانت في الكثير فلا يجوز ادعى <sup>بالقياس</sup>  
 بنحو **باب السهو** ثم يجب له بعد سلام واحد سجدة ثان وتشهد سلام  
 اذا قدم ركن اخره او كثره او غير واجبا او تركه ساهيا كركوع قبل  
 وثايرة القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد روى عن ابي حنيفة ان من  
 زاد على التشهد الاول حرفا يجب عليه سجود السهو وقيل لا يجب سجود  
 السهو بقوله لا اله الا الله وحده وانما المعبر بمقدار ما يؤدى فيه ركن <sup>ثالث</sup>  
 وكوعين والمجرى فيما تجافت وترك القعود الاول في الطلوع وقيل كل من ترك  
 ترك الواجب لا يجب سهو المؤتم بل يسهو امامه ان سجد السهو  
 يسجد مع امامه ثم يقف مكبى ساهى عن القعدة الاولى وهو اليها اقر  
 عاد ولا سهو والاقام وسجد للسهو وان ساهى عن الاخرة عاد ما لم يقم

[illegible]

وإن كان في القعدة الأولى القوم  
على جدي لم يزلوا في القعدة  
من القنوت إلى الأبعد إلا القيام  
وعليه السجود وإن ذكره بعد القيام  
فإنه لا يفتن وعليه السجود  
فإنه لا يفتن وعليه السجود



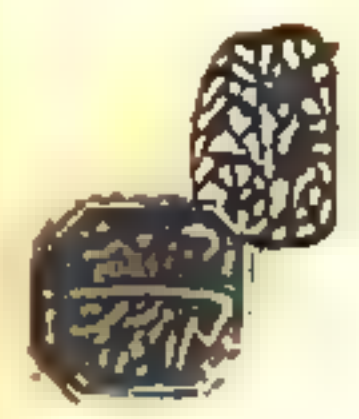
بالسجدة وسجد السهو والاقية كقول فرضه نغلا وضم سيادة الينا  
 وانما قال انشاء لانه نفل لم يشرع فيه فقدم اقليم عليه اقامة ان  
 الاجرة ثم قام سهوا فادام سجد التمام وسلم فان سجد التمام فرضه  
 ثم سادسة وسجد السهو والركعتان نفل ولا قضاء لو قطع ولا تنويان  
 عما سجد النظر فان قلت لم قال قبل هذه المسئلة وضم سادسة انشاء  
 وقال في هذه المسئلة وضم سادسة ولم يقل ان انشاء مع ان الركعتين  
 نفل في العمودين بحيث لو قطع لا قضاء فيكون في هذه المسئلة الله  
 ضم سادسة مقيدة بالمشقة قلت ضم السادسة في هذه الركعتين ضم السادسة  
 في تلك المسئلة مع انه لو قطع لا قضاء في السلتين وذلك لان فرضه  
 قد تم في هذه المسئلة لكن بتأخير السلام يجب سجود السهو في تامين الركعتين  
 من سجود السهو لانه اذا نفل نفلان الفرض واجب في تامين الركعتين نفل  
 تامين الركعتين بان لا يسجد السهو بلزم ترك الواجب ولو جلس في القيام  
 وسجد السهو لم يؤد سجود السهو على الوجه السنوي فلما لم يبق السادسة  
 وجلس على الركعتين وسجد السهو بطلا في تلك المسئلة فان الفرضية قد  
 ينحاز كما نمانه ارك نفلان الفرض غير موجود مضاعف ان الصلوة بالعلم  
 عند فعله انشاء وانما قال ان ضم السادسة مبانة عما بطلان  
 انه في هذه المسئلة فلما لم يقل ان انشاء وانما قال لا تنويان عن هذه النظر

ان السنة الا بسجد  
 على رأس الركعتين

لان

لان النبي عليه السلام واظب عليها بحجة منبهة وما اشد في غيرها صلواتها  
 ولو اقصت مضاهيها لانه شرع فقدمه عند نفل سادس ولو اقصت لا يقع  
 كما ان الامام لا يقع تنفل ركعتين وسجد السهو لا يثبت لان سجود السهو  
 يقع في خلال الصلوة قال ابن سبيح اي ان صلح هذه التحريم نافذة من غير  
 ان يجزى التحريم بكونه سلام من اجله السهو يخرج عنها موقوفات بيع الاقضاء  
 به وبطل وضوءه بالقلمة ويغير فرضه اربعاً بنية الاقامة ان سجدة بعد  
 والا فالا اي المصلي الذي سجدة السهو عليه ان سلم في آخر الصلوة قبل ان يسجد  
 للسهو يخرج عن الصلوة فموقوفات فيقضاء الصلوة قبل ان يسجد السهو  
 يخرج عن الصلوة فان سجدة السهو بعد ذلك السلام يحكم بانه لم يخرج عن الصلوة  
 وان لم يسجد بل نفل الصلوة يحكم بانه قد كان خرج عنها حتى ان سلم ثم اشد  
 انسان ثم سجدة السهو يكون الاقضاء صحيحاً ولو لم يسجد بل رفض الصلوة  
 لم يبيع الاقضاء واذا سلم ثم قرأ ثم سجدة يحكم ببطلان وضوءه اذ للقرآن  
 وجدت في خلال الصلوة ولو لم يسجد بل رفض لم يبطل وضوءه ولو سلم  
 ثم نوى الاقامة ثم سجدة السهو صار هذا الفرض اربعاً لان بنية الاقامة كانت  
 في خلال الصلوة ولو لم يسجد بل رفض لم يصح اربعاً لان البنية الاقامة وجبة  
 بعد الصلوة سهو وسلم بنية القطع بنية حتى يكون تحريمه باقية كالمترشح  
 او امرأة ان لم صلح استأنف فان كثر اخذ ما غلب على طه لانه اذا كثر كان

لان النبي





في الاستئناف خرج وال لم يغلب اخذ الاقل وقعد في كل موضع فليحفظ في كل موضع  
 يعني الا شك انه صلح ثلث ركعات او اربع ركعات ولم يغلب على ثلثة  
 احدهما اخذ بالاقل وهو الثلث لكن يعقد ثم يصلي ركعة اخرى وانما يعقد  
 لانه يمكن ان يكون اقل صلوة والقعدة الازمة فرض وقوله انه اقل صلوة  
 ليس المراد بالنظر رجاء احد الطرفين لان المفروض انه لم يغلب احد الطرفين  
 على الآخر **باب صلوة المريض** ان تعذر القيام لمريض حدث قبل الصلوة  
 او فيها صلح فاعاد ركعة وسجد وان تعذر اي الركوع والسجدة ادى بر  
 فاعاد وجعل سجوده اخفض من ركوعه ولا يرفع اليه شئ للسجود وان تعذر  
 القعود اوى مستقبيا على ظهره ورجلاه الى القبلة او منبطحا وجها  
 اليها والاول اولى وان تعذر الايمان اخرت ولا يوى بعينه وحاجبه  
 وقبلة وان تعذر الركوع والسجود لا القيام فعاد اوى وهو الاقل من الايمان  
 فانما لان القعود اقرب من السجود وهو المقصود لانه غاية التعظيم وتوم  
 صح في الصلوة استئناف اي بقاء وقاعدة ركع وسجد معهما بنى قائما  
 على قاعدة في القنك الجار بلا عذر صح وفي المربوط لا الا بعد رجس اد  
 انمي عليه يوما وليد قضى ما فات وان زاد ساعة لا يهدأ عند صلاة  
 يوسف واما عند فم فأكبر الاوقات اي ان استوى وقت ست  
 صلوة سقط وقوله وان زاد ساعة اي زمانا لا ياتعاده النجوم

وعجالة

وعجالة المختصر هكذا وان تعذر مع القيام اوى برأسه فاعاد ان قدر ولا  
 تخو اوت وجعل سجوده اخفض من ركوعه ولا يرفع شئ للسجود عليه الا  
 فعل جنبه متوجها الى القبلة او ظهره كذا وذا اولى والايمان بالرأس  
 فان تعذر اخرت وموم صح الى اخره اي ان تعذر الركوع والسجود مع القيام  
 اوى فاعاد ان قدر على القعود ولا موعاى لامع القيام اي ان تعذر الركوع  
 والسجود مع القيام اوى فاعاد ان قدر على القعود ولا موعاى مع القيام  
 اي ان تعذر الركوع والسجود لا القيام فالإيمان فاعاد احب فورا ولا  
 فعل جنبه اي وان لم يقدر على القعود اوى على جنبه متوجها الى القبلة  
 او على ظهره متوجها بان يكون رجلاه الى القبلة وقوله والايمان  
 وبالرأس خبره **باب سجود التلاوة** هو سجدة بين تكبيرين بشرط  
 الصلوة بلا رفع يده وشتمه وسلام وقيل بالسجدة السجود وجب على من  
 تلى آية من اربع عشرة التي في آخر الاعراف والحمد والنحل وبنى السراير  
 وسرم واولي الحج اخر از عن الثانية وفيه قوله معا وركوعه اسجد  
 فانه لا سجدة عندنا خلافا للشافعي ففي كل موضع في القرآن قرأ الركوع  
 بالسجود براد آية السجدة الصلوة في الفرقان والنحل والسجدة وحس  
 وحس السجدة والنجم واشتقت واقرأه وعند الشافعي في اربع عشرة ايضا  
 ففي ص عند ليس سجدة وفي الحج عند سجدة نال واختلف في موضع



السجدة في حق السجدة فعند غل ربه عنه هو قوله ان كنتم اياه تعبدون  
 وانه اخذ الشافعي وعنه ابن مسعود هو قوله وهم لا يستنون فافذ  
 بهذا احتياطاً فان تأخير السجدة جازماً لا تقديراً او سمعوا وان لم يسمعوا  
 اي السماع على الامام سجد الموضع وان لم يسمع وان تلى الموضع لم يسمع  
 اصلاً اي لان الصلوة ولا بعداً وسجد السماع الخارج سماع المصلح  
 ممن ليس هو سجد بعداً ولو سجد فيها اعادها لا الصلوة سمعها من امام  
 ولم يدخل مودعاً في ركنه اخرى سجد لا فيها وان دخل في تلك الركنه بعد  
 ان كان بالثقل قبل سجود امامه سجد والا لسجد السجدة الصلوة  
 لا تقضى خارجاً اي سجدة السجدة التي عليها الصلوة لا تقضى خارج الصلوة  
 وانما قاتل عليها الصلوة ولم اقل التي وجبت في الصلوة احترازاً عما  
 وجبت في الصلوة وعمل اداها خارج الصلوة كما اذا سمع المصلح ممن  
 ليس هو او سمع من امامه واقعدى به في ركنه اخرى فلا تأثم شرعاً في  
 صلوة واعاد كفته سجدة وان طأها وسجد ثم شرع فيها واعاد سجدة  
 اخرى لان في الصورة الاولى غير الصلوة صارت تبعاً للصلوة  
 والى لم يتجد المجلس الصورة الثانية لما سجد قبل الصلوة لا يقع عمداً  
 وجبت في الصلوة ولغوا المحذور ان اعاد في مجلس او صلوة كفى  
 سجدة اي قرأ في غير الصلوة ثم اعادها في الصلوة وفهم من يخص

المجلس يكون في الصلوة الى الاول في غير الصلوة كثر ما في المجلس  
 سجدة ولا فرق بين ما قرأ مرتين ثم سجد او قرأ وسجد ثم قرأ ما في ذلك  
 المجلس فعلى هذا ان كرر ما في ركنه واحدة يكفى سجدة واحدة سواء  
 كان في ركن واحد سواء سجد في الاول او في الاخرى الا ان كرر في ركنه  
 سجدة ثم اعاد او اعاد ثم سجد وان كرر في ركنه اخرى يكفيه سجدة واحدة  
 من اعاد ما يوسف خلافاً لما في ان يكررها اي اية السجدة او المجلس  
 اي قرأ ايئس في مجلس واحد او اية واحدة في مجلسين لا يكفى سجدة واحدة  
 واستدلاله الثوب والانتقال من خض الى خض الغر تبدل في السجدة والثوب  
 ان يغز المايك في الارض خشبات فيسوي فيها سدي الثوب في  
 ذنابه ويجئ فالتجلس تبدل بالانتقال من مكان الى مكان ويجب  
 اخرى اي على السماع لو تبدل مجلس السماع دون التالي لامي على  
 اي لا يجب سجدة اخرى على السماع ان تبدل مجلس التالي دون السماع  
 واعلم ان المجلس هنا تبدل بالشرع في امر آخر وبالانتقال من مكان  
 الى مكان لا يتجد حكماً اما زوايا البيت والسجدة في حكم مكان واحد لا  
 صحة الاقتداء وانحصار سجدة واحدة امكنة تختلف في طائر الرواية  
 وفي رواية النوادر مكان واحد والقيام هنا لا تبدل المجلس بخلاف  
 النجدة فان القيام ثم دليل الاعراض وكره ترك السجدة اي ترك  
 اية سجدة وقراءة باقي السورة لانه يشبه الاستكفاف لا على الاكبره

✓

في رواية النوادر مكان واحد والقيام هنا لا تبدل المجلس بخلاف النجدة فان القيام ثم دليل الاعراض وكره ترك السجدة اي ترك اية سجدة وقراءة باقي السورة لانه يشبه الاستكفاف لا على الاكبره







ثم اخذ موضعاً اخر وعلنا امطيا سوكان بينهما مدة السفر الى المكان  
 الوطن الاول حتى لو دخل لا يعبر مقيماً الا بنية الإقامة لكن لا يبطل  
 الوطن الاصل بالسفر حتى لو قدم المسافر الوطن الاصل بغير مقيماً لم يجر  
 للدخول واما وطن الإقامة فانه يبطل بوطن الإقامة فانه اذا كان بطن  
 إقامة ثم اخذ موضعاً اخر ووطن إقامة وليس بينهما مدة سفر لم يجر  
 الموضع الاول ووطن إقامة حتى لو دخل لا يعبر مقيماً الا بنية وكذا ان  
 سافر عنه وكذا ان انتقل الى وطن الاصل **م** والسفر فانه لا يتغير الا غاية  
 الا اذا قضى فائتة السفر في الحفر بغيره والى قضى فائتة الحفر في السفر لا يعبر  
**باب الجوز** ستر ما لو جوبها لا لا انا الإقامة بجمع والجمع والجمع والجمع  
 والبلوغ وسلام العيش والرجلين فيبقى فرضاً ان صلها فانه لا يجر  
 لم يوجب عليه فيبقى فخرج القول لا لا انا **م** بشرط لا انا الصراط فانه  
 اختلفوا في تفسير المعنى البعض هو موضع له امر وفاض فيبقى الكلام  
 ويقوم الحدود عند البعض هو موضع اذا اجتمع اهل في الكثرة ما جده لم  
 يسعهم فاختار المصنف هذا القول فقال **م** وما لا يسع الكثرة ما جده  
 اهل مصر **م** وانما اختار هذا دون التفسير الاول لانه هو التواني في الحكم  
 الشرع لا سيما اقامة الحدود في الانصار وما يتعلق به من المصالح فانه  
 مصالح للمعركين قبل وجمع الحامك المسافر والخروج للمري ودفع الموانع

وصلة  
 الى

في طرفة الجارية ونحو ذلك **م** وجازت بمسا في الموسم للخطبة او لا يجر  
 الا لا يجر للموسم ولا يعبر عنها والسلطان او ما يجر وقت الطهر والخطبة  
 نحو سبعة قبلها في وقتها **م** هذا عند من صعد واما عند من فلا يجر من ذكر طول  
 ينسب خطبة وعند الشافعي لا يجر من خطبتين يشتمل كل واحد منهما على التمجيد  
 والصلوة والوعظة بالتقوى والا الاولى على القراءة والثانية على الدعاء  
 للمؤمنين **م** والجماعة بهم ثلثة رجال سوى الامام وان نفعوا قبل كونه  
 بداء بالظهر والابق ثلثة او نفعوا بعد سجوده انما والاذن العام وما  
 صلح الامام في غير صالح **م** اي انما هو اسافر والمرئض او العبد في الجملة  
 علما لفرقه انما ليست بواجبة عليهم قلنا اذا حضروا وصلوا الجملة  
 فرضا عليهم **م** ذكره طه معدود بوجوب الجماعة في مصر بوجوبها لان الجملة  
 جامعة للجماعات فلا يجوز الاجماع واحدة ولهذا لا يجوز الجملة عند  
 يوسف بن مهران الا اذا كان مع الجانبان فيجوز في حكم معهما كبعد  
 فيجوز في موضعين دون الثلث وعند محمد لا بأس بان يصل في موضعين  
 او ثلث سواء كانا الجانبان او لم يكونا وما ذكره حكم المعدود علم من كراهة  
 ظهر في المعدود بالطريق الاول **م** ظهر من لا عند له فيه قبلها قوله في اي  
 في الحرم ثم سبعة اليها والامام فيها سبعة او اكثر **م** اولها **م** هذا عند  
 حنفية واما عند من فلا يبطل طهره الا ان يغتسل **م** ومعدودها في المسجد

م



هذه احدى بيئات واجلى سر السحابة  
البرق والشمس والكواكب والارض  
في الثانية من كبرية الافقاج وازياء  
ثمن ثمن ثمن ثمن ثمن ثمن ثمن

اوفى السجود والسهو بينهما واذا اذن الاذان الاول نزل كوالصبح وتسبوا واداءوا  
 الامام صحت الصلاة والكلام حتى يتم خطبته واذا جلس على المنبر اذن ثانيا  
 بين يديه واستقبلوه بسجدين ويخطب خطبتين بينهما فعدة فانما ظاهره  
 واذا تمت اقيم وصلى الامام بالناس ركعتين **باب العبد في وجوب**  
 يوم الفطر ان يأكل قبل صلوة وسناك ويفعل ويطلب ويلبس احسن  
 ثيابه ويؤدي فطرة ويخرج الى الصلوة والكبر جهرا في طريقه **ف** تعني التكبير الجهر  
 حتى لو كبر من غير جهرا كان حسنا ولا يستغل قبل صلوة العبد بشرط لها شرط  
 المجمع وجوبا واداءا **المطبخ** اذا دونه العبارة ان صلوة العبد واجبة  
 وهو رتبة على الله صمد وهو الاصح وقد قيل انما سنة غيره فانما على  
 عيد ان اجتماعي يوم واحد فالاول سنة والثاني فرض فاجيب بل  
 انما سماه سنة لان وجوبه ثابت بالسنة وقتها من ارتفاع وكاد الى ان  
 لما فعلت بهم الامام ركعتين كبير للاول ثم يكبر ثلثا ويقرأ الفاتحة  
 وسورة ثم يكبر وفي الثانية يبداء بالقراءة ثم يكبر ثلثا والحق للركوع  
 ويرفع يديه في الركعتين ويخطب بعد الخطبتين يعلم منهما الحكم الفطرة  
 وسماه سنة مع الامام لم يقض **هـ** اي ان صلى الامام ولم يصلي رجل معه لا  
 يقضي ويصلي عنه بعده والا محكي كالغفر امكانا لكن هنا سبب الاستحسان  
 الى ان يصلي ولا يكبر الاكل قبلها هو الحمار وكبر جهرا في الطريق ويعلم في الخطبة

کتابخانه

بكبيرة الشريعة والاشجعية وتقع بعد زيارته بغيره ايامها لا بعداء والاجتماع  
يوم عرفته تشبها بالواقفين ليس ينسجس فان الوقوف في مكان مخصوص  
وهو عرفات قد عرف قرية واماني خزانة غلام ويجب كبيرة الشريعة وهو  
قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر الحمد لله على عرفة عقيب  
كل فرض ادى بجاه مسجدة كما مر اذ دعا جماعة النساء وحدث عن علي بن ابي حمزة  
بالمر ومغفرة يبرجل ومساقر مقتد يقيم الى عصر العبد وقال الى عصر  
ايام الشريعة وبريقه والايام الموعود ولو ترك امامه **باب صلوة الوقوف**  
اذا اشتد خوف عدو جعل الامام انه كوالعدو وصلى باخرى ركعة ان كان  
مسافرا وكعبان ان كان مقبلا ومقت هذه اليه الى العدو **باب** وجب  
تلك ففعل بهم ما بقى وسلم وحده وذهب اليه اي ذنب هذه العادة  
الى العدو وجاءت الاول والثلث بلا فزادة ثم الاخرى بزيادة وفي الغروب  
يصلي بالاولى ركعتين وبالاخرى اربعة اعلم انه لم يذكر في الركعة بفهم حكم  
ما حكم المسافر بالعبارة المحذرة ما حذرت في المختصر هو قوله صلى باخرى ركعة  
في الشائى وركعتين في غيره والشائى يتناول الجوف والظهر والمساقر وعصاه وعشائه  
وغير الشائى يتناول الشائى اي المغرب والظهر المقيم وعصاه وعشائه **م**  
وان راد الحق ملواري كيانا فرادى بآيائه الى ماشاوا ان يخرجوا على العبد  
ويقعد في الفناء والشمس والركوب **باب صلوة الجنائز** سئل المختصر ان



الى القبلة على يمينه واجتاز الاستلقاء وبقى الشهادة فان ما يستلزم  
 من ثبوتها لا يوجب عيناه ويكبر تحته وكفته وتراد بوضع على التخت كبر  
 وليس عودته ويؤصاه بلا معصية واستنفا **س** خلافا للشافعي ويقاض  
 عليه ما يغلي بالكر والفرس والآغالواج **س** اي وان لم يكن غاليا  
 وليس رأسه وحجته بالخطي ثم يضيغ على سباده وتقبل حتى يصل الى  
 التخت ثم على يمينه كذا **س** وانما قدم الانجاء على اليسار ليكون البدن  
 في الغسل كجانب يمينه ثم يجلس مستندا ويمسح بطنه برفق وما خرج بفعل  
 بعد غسله ثم ينشف ثوبه ولا يغسل ظفره **س** ولا يبرقع شرفه **س** خلافا للشافعي  
 ويجعل الخنوط على رأسه وحجته والكافور على مساجده وسنة الكفيل الزر  
 ويمسح بالمغافرة ويحس المأخوذون العامية ولها بدع واذا روي  
 والمغافرة وفوقه تربطه بياض ثوبا وكفايته له اذا روي المغافرة ولها ثوبان  
**س** الثوبان الا اذا روي المغافرة ويثبت المغافرة ثم الازار عليها **س** واذا  
 ثم يمسح اليست ويوضع على الازار ثم يلف سباده اذنه ثم يمينه ثم المغافرة  
 كذلك وهي تلبس الدرع ويجعل شربا منقريتين على صدره فوقه **س**  
 المغافرة ويعقد الكفن ان خيف انتشاره وصلوة فرض كفاية **س** اي  
 ان ادى البعض سقط عن الباقيين وان لم يوتوا احد ياتم الجميع **س** اي  
 ان يكبر واقعا يديه ثم لا رقع بعده **س** خلافا للشافعي **س** وشي ثم يكبر **س**

الخنوط عطر سبعة  
 اشياء طيبة اخرى

على النبي

على النبي ثم يكبر ويديه ثم يكبر ويسلم ولا قراءة فيها خلافا للشافعي  
 ولا تشهد ويقول في البقي بعد الثالث اللهم اجعل لنا فرطا واجعل لنا فرجا  
 واجعل لنا شافعا مستغفاس **س** اي اجرا يتقدمنا واصل الفارط والفر  
 فحين يتقدم الواردة كذا في المغرب المشفع الذي يعطى الشاة والدعا  
 للباقيين اللهم اغفر لينا وميتنا وشايدنا وعابنا وصغيرنا وكبيرنا وكذا  
 وان شاء الله ما اجبته منا فاجبه على الاسلام ومن توفيت منا فتوف على  
 الايمان وانما قال في الاسلام وفي الثلثة الايمان لان الاسلام والايمان  
 وان كانا متحدين فالاسلام ينشئ من الانتقاد فكانه دعائي حال الحياة  
 بالايمان والانتقاد واما عند الوفاة فتدعى بالتوفي على الايمان وهو  
 التسديد والاقرار واما الانتقاد وهو العمل بغير موجود في حل الوفاة  
 وبعده **س** ويقوم الصلح بجداء عند الميت والاحق بالامانة السلطان  
 ثم القاض ثم اهل البيت ثم الولي ثم ترتيب العصابات ولا بأس بآذنه في الاذان  
 وانما صلح بغيرهم بعد الوفاة ان شاء ولا يصلح غيره بعده وما لم يصل فوفى  
 فقلنا؟ صلح بغيره **س** اي ان تغشى وقد قد ثلثة ايام ولم يجرز الكبا اخسنا **س**  
 الاستحسان هو الدليل الذي يكون في مقابلة العيدين الجلي الذي يسبق اليه  
 الاتهام والعتاس منها لا يجوز واكبا لانه ليس بصلوة بل عدم لاداء  
 بل هو دواء والاستحسان انما هي صلوة ما وجد لوجود التوبة فلا يترك القيام

على النبي

٤٥  
 العادة اذا العبد  
 في وقت تقدم انما في حكمه على الكوفة  
 والكوفة في وقت الكوفة انما في حكمه على الكوفة  
 العبد في وقت الكوفة انما في حكمه على الكوفة  
 المستفضل يعني نقيب الشاة التي هي  
 المعنى بقدر الذي يعطى

فانه قبله لم يمسح  
 قلنا اذا صلح بغيره  
 انهم يفعلون اذا صلح بالاحكام  
 او الكوفة والدوافع الكوفة بعدوا  
 المعنى فعل بغيره الكوفة والسجود رضا  
 لجنتهم







وهو انه لا يشمل ما اذا قتل المشركون او اهل البغى او قطع الطريق  
 الحديدي فان قيل هم شهيد باي آية يقتلوه فالجواب ان تعريف الحق هو قتل  
 في المنكر وهو مسلم ظاهر بالغ قتل ظلم ولم يجب به مال ولم يرتب  
 غير ذلك الحدية والوجودان في المعركة فشميل قتل العسكرين واهل البغى  
 الطريق باي آية يقتلوه فشميل البتة يخرج في المعركة لانه مسلم مقول ظلم  
 ولم يجب بقتله ودية او ما يقتول غيره هو لاه وهو مسلم فله مسلم غير باغ  
 وغير قطع الطريق وهو مسلم فله ذمي فانه انما يكون شهيد اخذ اذينة  
 رحمه الله قتل الحدية ظلم فانه قال لم يجب بقتله ودية علم انه مقتول بحدية  
 لانه لو قتل بغير الحدية لوجب المال عنه لان الدية واجبة محض عنه  
 في القتل بالمشغل واما عندهما فلا احتياج الى ذكر الحدية لان المقول بالمشغل  
 شهيد عندهما ولم يجب بقتله مال بل الواجب فصا صاعدها واما  
 قوله ولم يرتب ذمي فانه <sup>م</sup> فتنزع عنه خبر قوله اي خبر ثوب بن جهم  
 بالمشغل كالفرود والخشوع والفسوسة والسلاح والخلف <sup>م</sup> ولا يراد وينقض  
 طبعه كقوله اي لو لم يكن مع ما يكون من جنس الكف كالارار وكخوة زاد  
 اي ما هو من جنس الكف ولو كان ما ليس من جنسه ينقض <sup>م</sup> ولا يغفل  
 عليه ويدفن بدمه ويقتل جميعه فوجب وحابض ونفاه ومما وجهه  
 في امر لا يعلم فانه اذا لم يعلم فانه غل سواء علم ان قتل وقع بالحد

او بالاعتصام

او بالاعتصام الكبير الصغير لان الواجب فيه الدية والقصاص هكذا ذكر  
 في الخبرين فلم يذكر انه وجد في موضع يجب القصاص او لا اقول ان الواجب  
 ان وجد في موضع يجب القصاص اما اذا وجد في موضع لا يجب القصاص  
 كالشراخ والجامع فان علم انه قتل بالحدية لا يغفل لانه شهيد وان علم  
 انه قتل بالعصا الكبير يغفل ان يغفل عنه اذ لا يصح ان لا يكون شهيد عنه  
 ظاهرا فان علم انه قتل بالعصا الصغير يغفل ان يغفل عنه اتفاقا فان  
 القتل موجب الدية مقدم وجوبها بعارض خفي القاتل لا يجعل شهيداً  
 اذا علم القاتل فان علم ان القتل صريح بالحدية لم يغفل لانه شهيد  
 علم انه قتل بالعصا الكبير يغفل ان يغفل عنه اذ لا يصح ان لا يكون شهيداً  
 الصغير يغفل اتفاقاً وقد قال في الهداية انه ما وجد قتيلاً في المعركة لان  
 الواجب فيه الدية والقصاص خفي اثر الظلم الا اذا علم انه قتل بحدية  
 ظاهراً اقول بهذه الرواية مخالفة لما ذكر في الذخيرة لان رواية الهداية  
 فيما اذا لم يعلم فانه لا يلزم وجوب القصاص والقصاص الا اذا لم يعلم  
 القاتل ففي صورة عدم العلم بالقاتل اذا علم ان القتل بحدية وفي رواية  
 الهداية لا يغفل لان نفس هذا القتل اوجب القصاص واما وجوب الدية  
 والقصاص فلما لم يجر من اقامة القصاص فلا يخرج هذا العارض عما  
 ان يكون شهيداً واما على رواية الذخيرة فيغفل بعبارة الذخيرة بهذا



وان حصل القتل بجدية وان لم يعلم قاتله تجب الذبحة والعقار على القاتل  
 المحل في نفس وان علم القاتل لم يغفل عن ذنبه في الذبحة لم يغفر نفس  
 فوجبه الذبحة وان كان بالعرض واخرجه عن الشهادة اي عن  
 يكون شهادته في القتل اخذ بهذه الرواية هذا اذا علم انه باق الابل  
 اما اذا لم يعلم فاقول يجب ان يغفل لانه لم يعلم ان موجب تقصيره  
 القتل ما هو فلم يكن اعتباره فلا بد ان يغفر ما هو الواجب في هذا القتل  
 سواء كان اصليا او عارضا قالوا يجب الذبحة فلا يكون شهادته  
 لان هذا القتل ليس بنظم او خروج واوتت بالنام او اكل او شرب او جرح  
 او اواءه حية او نقل من المعركة حيا او بقي عاقلا في وقت صلوة  
 او اوصى بشئ من قبل وحيث عليه ارتش الحج اي على المعركة حيا فاذا بقي  
 عاقلا وقت صلوة وجب عليه الصلوة والقيل وهذا من احكامها  
 وبه دمج والارثاء في الشرح الا ان نفي شيء مما رافق الجوع او شرب  
 حكم من احكام الاجزاء والآجاء اذ ثبات عند اليوسف عا فاعلم  
 وان قتل بغير او قطع طريقا يغفل ولا يغفل عليه **باب الصلوة في الكعبة**  
 صح فيها الفرض والنفق **باب** المذكور في الهداية خلاف الشافعي فيها  
 والمذكور في كتب الشافعي الجواز ان توجه الى جدار الكعبة حتى اذا توجه  
 الى الباب وهو مفتوح ولا يكون ارتفاع العتبة بعد موضعه الركن

قوله وارث على ما لا يسر فاعلم قال مفتي  
 الشافعي من المثل وان غفل فاعلم ان الشافعي  
 لا يلزمه ولا يلزمه والبطون والشافعي  
 صلواتهم على من غفل عن الصلاة  
 بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم

او قتل بغير او قطع طريقا يغفل ولا يغفل عليه

طلب حادثة امرنا  
 اياك فقالوا في صلاة  
 لا يجوز  
 فلو لم يزل

باب الصلوة في الكعبة

باب الصلوة في الكعبة والعياد باليه يجوز الصلوة  
 خارجها متوجها اليها ولا يجوز فيها الا اذا كان بين يديه ستر او رقيقة  
 جدار وهذا حكم ثيب لا يجوز الصلوة خارجها على تقدير الاندفاع بدل  
 ان القبلة ايا ارض الكعبة او هو انما يجب ان يجوز فيها ما جاز في غيرها  
 ان يكون بين يديه شئ مرتفع مثل موضوعة الركن **باب** ولو ظهره الى ظهر  
 امامه لاني ظهره الى وجهه **باب** لان هذا القدم **باب** كرهه قوله في الكعبة  
 والهداية انه لا يجوز عند الشافعي في كنيته لا يجوز الا ان يكون بين  
 يديه شئ مرتفع **باب** اشدوا متخفين حولها وبعضهم اقرب من امامه اليها  
 جاز لمن ليس به عيب **باب** اعلم ان الكعبة اربعة جوانب بحسب جدرانها  
 الاربعة قالوا ان في الجانب الذي يكون الامام فيه اذا كان اقرب اليها  
 من الامام يكون متقدما على الامام بخلاف الواقف في الجوانب الثلاثة الاخرى  
 قال مما هو اقرب الى الكعبة لا يكون متقدما على الامام **باب** الزكوة  
 في الغيب لا تجب في غيب جولي ماض عن حاجته الا حلية **باب** اعلم ان الزكوة لا تجب  
 في غيب نام الجول هو المكن من الاستثناء كاستثناء الغيبول الاربعة والغاب  
 فيها تفاوت الاسعار في قيم مقام النماء فادرككم عليه هذا هو المذكور في الهداية  
 وفيه نظر لان هذا يقتضي انه اذا حال الجول على الغيب تجب الزكوة سواء وجه  
 اوله يوجد كما في السنفاء ارفع مقام الكعبة فيها كرفع عليه سواء وجه المشقة

او هو ما سلك

نام يجوز عليه الجول



او لاكن ليس كذلك بل لا بد من الحول من شئ اخر وهو التمسك بالمال  
 اى التمسك بالثمن او السوم كما فى الانعام وبنية التجارة فى غير ما ذكرنا من لو كان  
 له عبد لا يخدمه او دار لا يسكنه ولم يبن التجارة لا تجب فيها الزكاة وان مال  
 عليه من الحول ولا يذال يكون فاضلا عن حاجته الاصلية كما لا يظن والفتاوى  
 واثبات المنازل ورواتب الركوب وعبيد الخدمة ودور الكسب وسلاح يستعملها  
 والآلات الخفيفة والكتب لا يملكها <sup>ملكها</sup> ملكا تاما <sup>الى دينة</sup> ويد ام طر  
 مكلف <sup>الى على عاقل بالغ</sup> مسلم فلا يجب عليه مكاتب <sup>لعدم الملك التام</sup> لعدم الملك التام  
 له ملك ابد لا ملك الرقبة <sup>مطلوب من جده بعد دينة</sup> لان ملكه  
 غير فاضل عما حاجته الاصلية وهى قضاء الدين والفاقيد يكونه مطالب بها  
 بعد حقه لو كان مطالبا من الله تعالى لا يمنع وجوب الزكاة كمن ملك نفيا  
 ببعده مشغول بدين الله كالنذر او الكفارة او الزكاة يجب فيه الزكاة <sup>ولا</sup>  
 وجوب الزكاة <sup>فراغته عن دينه</sup> الدين وقوله بعد دينة متعلق بقوله فلا يجب  
 اى لا يجب على المدين بعد ما يكون <sup>له مال</sup> مشغولا بالدين <sup>م</sup> والافى  
 مال موقوف وساقط فى كراهة ومغضوب لا يثبت عليه ديون فى برية  
 شئ مكانه ودين جده المدين سبى ثم اقر بعد ما خذ قوم <sup>وما اخذوا من طلال</sup>  
 ثم حوّل اليه بعد سبى <sup>هذه الاشلة</sup> اشلة المال الفخار وعندنا لا يجب الزكاة  
 فى المال الفخار خلافا للشافعى بناء على ملك التام فهو مملوك رتبة لا بد <sup>الشرط</sup>

فيما

فيها فادخل المال الفخار الى ما ملكه هل تجب عليه زكاة السنين التى كان المال  
 فيها <sup>م</sup> الامام بخلافه <sup>على مفرط</sup> او مفرط او مفرط او مفرط او مفرط  
 او علم <sup>فان</sup> فانه اذا وصل هذه الاموال الى ما ملكها يجب زكاة الايام <sup>التي</sup>  
 ولا يبق للتجارة ما استراه لها فنوى خدمته ثم لا يعبر للتجارة وان نواه بها ما لم  
 يبدؤا ما استراه كان لها لا ما ودية ونوى لها وما ملكه بهته او وصيتها  
 سلاح او قطع او صلح على خود ونواه بها كان لها عند ابي يوسف لا عند محمد بن  
 الخلاف <sup>على</sup> فالحاصل ان ما عدا الجرح والسوايم اغايب فيها الزكاة  
 بنية التجارة ثم هذه البنية اغايب اذا وجدت زمان صدور <sup>سبب الملك</sup> سبب الملك  
 لنوى التجارة بعد صدور سبب الملك لا يجب فيه الزكاة بنية هذا معنى  
 قوله ثم لا يعبر للتجارة وان نواه بها ثم لا بد ان يكون سبب الملك سببا اختياريا  
 حتى لو نوى التجارة زمان تلك بالارث لا تجب فيها الزكاة ثم ذلك السبب <sup>الاختيارى</sup>  
 هل يجب ان يكون شراء لا فخذ ابي يوسف لا يخذل تجب وقيل الخلاف على  
 العكس فعند ابي يوسف لا بد ان يكون شراء وخذل <sup>لام</sup> ولا اداء الا بنية  
 فريضة او عزل قدر ما وجب وتقدمه بكل ماله بانية مسقط او ببعده لا  
 عند ابي يوسف <sup>اي</sup> او انتمه فجميع ماله بانية الزكاة مسقط الزكاة  
 وان تقدمه ببعض ماله مسقط زكاة المؤدى عند ذلك فلا يابى يوسف  
 لو كان له ما شادهم ففقدوا عاتمه <sup>وهم</sup> مسقط عنه زكاة المائة المؤدى

كالمهنة ووصية



وهي الاصل التي غنت لها  
مصلحة وطعن في النجاسة

وعند ابي يوسف لا يسقط عنه زكوة شئ **باب زكوة الاصل**  
نصاب الابل خمس والبقر ثلثون والغنم اربعون ساجدة ففي كل خمس ابل  
بحيت احطاب شاة ثم في خمس شربا بنت مخاض ثم في ست وثلاثين  
بنت لبون ثم في ست واربعين حقة ثم في احدى وستين بقعة ثم في  
ست وسبعين بنتا لبون ثم في احدى وسبعين حقتان الى مائة وعشرين  
ثم في كل خمس شاة ثم في مائة وخمس اربعين بنت مخاض وحقتان ثم في مائة  
وحسين ثلاث حقتان ثم تسانف ففي كل خمس شاة ثم في خمس عشر بنت  
مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في مائة وست وسبعين اربع حقتان  
الى مائتين ثم تسانف ابد كما في الخمسين التي بعد المائة والخمسين اعلم انه  
قد ذكر السنين اثنا احد هما بعد المائة والعشرين والاخر بعد المائة والخمسين  
فبعد المائتين تسانف استينافا مثل ما ذكر بعد المائة والخمسين حتى يجز  
في كل خمسين حقة وفي ثلثين بغرا او جاموسا شاة او بيعة ثم في اربعين  
مس او مسنة **مس** التبيع الذي تم عليه الحول والبصيرة انشاء **والمس** الذي  
تم عليه الحول **والمسنة** انشاء **م** وفيما اذا جئنا الى سبعين وفتحنا ضعف  
ما في ثلثين ثم في كل ثلثين شاة وفي كل اربعين مسنة **مس** الا في سبعين  
بنيعة ان ثم في سبعين شاة ومسنة ثم في ثمانين مسنة ان ثم في سبعين  
ثلث ابتداء ثم في مائة وعشرين اربع ابتداء او ثلث بنيعة ان ومسنة

الابن يكتو على  
الانفالة  
وهي التي غنت لها  
الربع وطعن في  
الاصالة

ثم في مائة

وهي الاصل التي غنت لها  
مصلحة وطعن في النجاسة

ثم في مائة وعشرة شاة ومسنة ثم في مائة وعشرين اربع ابتداء او ثلث  
ثلاثة وهكذا الى غير النهاية **م** وفي اربعين مائتا او مائتا شاة ثم في مائة  
واحدى وعشرين مائتا ان ثم في مائتين او واحدة ثلث شياه ثم في اربع مائة  
اربع شياه ثم في كل مائة شاة ولا شاة في بغل ومجاديس التجارة ولا في حمار  
وحمار وعلو **م** كالعوامل التي احدث للعمل كاتار والارض والحواصل التي احدث  
لحل الاثقال والعلو **م** التي تعلى العلف هي ضد السائمة **م** ولا في حمار وفصيل  
وعمل الا تبعا للغير ولا في كود الخيل منفردة وكذا في امانتها في دوابه وفي كل فرس  
من الخط المختلط به الذكوة وساجدة وبنار او دبع عشر قيمة نصابا او جاز **م**  
القيمة الزكوة والكفارة والعشر والنذر والابادة المصنعة في الا الوسيط  
وان لم يجد السج الواجب باخذ الا في مع الفحل او لا على ويرد الفحل  
ويقيم المستفاد وسط الحول في حكمه الى نصاب ما جزم **مس** اي اذا كان له مائة  
وربهم حال عليها الحول وقد حصل له في وسط الحول مائة وربهم بغير المائة  
الى المائتين وقوله في حكمه اي في حكم المستفاد وهو وجوب الزكوة بمعنى بغير  
في المستفاد الحول الذي مر على الاصل ويكون الا يرجع حكمه الى الحول **م** والركوة  
في النصاب **العفو** مائة اذا ملك خمسا وثلثين من الابل فالواجب وهو  
بنت مخاض انا هو في خمس وعشرين لاني المجموع حتى لو ملك عشر بعد الحول  
كان الواجب على حاله **م** وملاك النصاب بعد الحول يسقط الواجب

الركوة وهو هلاك عطف  
عنا ضيق سقط  
مفعول يسقط

وهي التي غنت لها



بعض من عرف الملاك الى العفو ولا ثم الى نصاب بلية ثم في الملاك  
 ينهي ينفي شاة لو هلك بعد الجول عشرون من سبعمائة او  
 ما ست من الابل وحب بنت يمان لو هلك خمسة عشر من اربعين  
 بعير اي يعرف الملاك الى العفو الا ان لم يجاوز الملاك العفو  
 على حالة كالمثل من الاولين وهما هلاك عشرة من سبعمائة او  
 ما ست من الابل ان جاوز الملاك العفو كما اذا هلك خمسة عشر  
 من اربعين بعير انا لا رجة يعرف الى العفو ثم احد عشر يعرف الى النسيان  
 الذي يلي العفو وهو ما بين خمسة وعشرين الى ست وثلاثين حتى يجب  
 بنت نخاص ولا نقول الملاك يعرف الى النسيان العفو حتى نقول الواجب  
 في اربعين بنت لبون وقد هلك خمسة عشر من اربعين وقد بقي خمسة  
 وعشرون فيجب نصف وثمان من بنت لبون ولا نقول ايضا ان الملاك  
 الذي جاوز العفو يعرف الى مجموع النسيان حتى نقول يعرف اربعة الى  
 العفو ثم يعرف احد عشر الى مجموع ست وثلاثين اي كان الواجب  
 في ست وثلاثين بنت لبون وقد هلك احد عشر وبقية خمسة وعشرون  
 قالوا اوجب ثلثا بنت لبون وربع شبع بنت لبون واما قوله ثم في  
 الى ان ينهي فلم يذكر المصنف في المتن مثالا فنقول لو هلك من اربعين  
 بعير عشرون فاربعة يعرف الى العفو واحد عشر الى نصاب يلي العفو وخمسة

النصاب

الى

الى النصاب بلية هذا النصاب حتى يبقى البقية شاة وقس عليه اذا هلك  
 خمسة وعشرون او ثلثون او خمسة وثلثون م والسابعة هي المكتوبة  
 بالري في الزكوة في المراكب الكلام اخذ البغاة زكوة السوايم  
 والحاج يعني ان يعمد اخبر ان لم يعرف في حق الحاجة علم ان  
 ولالة اخذ الحاج لانعام وكذا اخذ الزكوة في الاموال الظاهرة وكذا اخذ  
 الخاسر وزكوة السوايم وزكوة اموال التجارة ما دامت تحت حماية العاقل  
 فان اخذ البغاة او سلاطين ومانا الحاج فلا اخذته على المالك لان  
 معروف الحاج المتعاقلة وهم من المتعالمين لانهم يجربون الكفا وان اخذوا  
 الزكوة المذكورة المتعددة فان صرفوا الى مصارفها وهي مصارف الزكوة  
 فلا اخذته على الملاك وان لم يعرفوا الى مصارفها فعليه الاعادة  
 خفية اي يبدونها الى مستحقها فيما بينهم وبين الله تعالى فان قال يعني ان  
 بعيدوا احتراز عن قول بعض الشايع انه لا اخذته عليهم لانهم لا يملكون  
 على المسلمين حكمهم حكم الامام ضرورة ولهذا يصح منهم تفويض القضاء  
 واقامة الجمعية والاعتبار ونحو ذلك والجواب عن ان يثبت بالفروقة  
 بتقدير تقديره في نفس العقدة واقامة ما يوجب اعتبار الاسلام ضرورة  
 بخلاف الزكوة فان الاصل فيها الاداء خفية قال الله تعالى ان تحفوا  
 وتوثوا الفقراء فهو خير لكم وعن قول بعض الشايع انه اذا نوى بالبيع

عاشرة الخارج من

لا قول بعض

عطين على بعض







زاول الغناب بمسألة **اعلم ان الزكوة لا تجب في الكسوة** **والزكاة**  
 بل في غلب الغناب فاذا زاد على ما في درهم اربعون ودرهما وادنى الزكوة درهم  
 واذا زاد ثمانون ودرهما زاد ودرهما فلا شيء في الاقل **ووجوب غلب غناب**  
 غناب وما غلب غناب يعقوب ونقصان الغناب في الحول **بدرهم** ما  
 لو كان في اول الحول عشرون ديناراً ثم نقص في اثناء الحول ثم تم في آخر الحول  
**يجب الزكوة** **ويجب الذئب الى الغنم والعروض اليها بالقيمة**  
 هذا عند ائح واما عند ما فيهم الذئب الى الغنم بالاجزاء حتى اذا كان  
 له عشرة ذئاب وشعول ودرهما فبها عشرة بغير غنم لا عند ما اذا  
 كان له عشرة ذئاب ومائة درهم اذا كان قيمة عشرة ذئاب بغير غنم  
 كانت اكثر فلكذا الوجود غناب الذئب بما حيث القيمة فوجب الزكوة  
 وان كانت اقل يكون قيمة عشرة ذئاب اكثر من قيمة مائة درهم فزكاة  
 فوجب باعتبار وجود غناب الغنم من حيث القيمة **باب العاشر** **في**  
 على الطريق لاخذ صدقة التجار وصدق مع البيهات من اكرههم عام الحول  
 او الوازع عن الايمان او ادنى اداءه الى تغير في مقر في غير السوايم **س** **س**  
 ادنى الاداء الى غير مقر في السوايم لا يصدق اذ ليس في السوايم الاداء  
 الى الفقير بل يأخذ من السلطان ويعطى الى مقره **ادعائه** **س** **س**  
 وجد في السنة **س** اي اذا ادنى الاداء الى عاشر آخر والمال ان عاشر آخر

وقال الامام في الزكاة  
 ان الغناب لا يصدق الا اذا  
 كان له عشرة ذئاب وشعول  
 ودرهما فبها عشرة بغير  
 غنم لا عند ما اذا كان  
 له عشرة ذئاب ومائة درهم  
 اذا كان قيمة عشرة ذئاب  
 بغير غنم كانت اكثر من  
 قيمة مائة درهم فوجب  
 الزكاة باعتبار وجود  
 غناب الغنم من حيث  
 القيمة

يجب بانفاقهم اما عند ما  
 في الضمير بالاجزاء او اما عند  
 ابل حنيفة فحاشة درهم

موجود

انهم يورد في بيوتهم **بما اخرج البراءة** **اي لا يشترط ان يخرج البراءة**  
 من اليد بل يصدق مع البيهات **واما صدق في السلم صدق الذي**  
**لا الحربي الا في قوله** **لا منه** **اي ام ولد** **س** **اي الا ادنى الحربي ان ينفق**  
**الامة ام ولد** **اي يصدق مع البيهات ولا يأخذ منه شيئا** **واخذ من السلم**  
**وبيع الغنم** **وما الذي منعه ومن الحربي العشر ان يبلغ ماله غنابا ولم**  
**يعلم قدر ما اخذ منها** **اي ان لم يعلم قدر ما اخذ منها اهل الحرب اذا**  
**ترتاجوا عليهم** **وان علم اخذ من كل ان كان بعضا** **اي ان علم**  
**قدر ما اخذ منها اهل الحرب فعاشرنا** **اي اخذ من الحربي مثل ذلك ان كان**  
**بعضنا** **لاكل ان اخذوه** **بما اخرج** **انهم لو اخذوا كل اموالنا فعاشرنا**  
**لا يأخذ كل اموال الحربي المأثم** **ولا من قبله** **وان اقر بياي الغناب في**  
**س** **القليل ما لا يبلغ الغناب** **ولا شئنا من ان لم يأخذ واشتبا**  
**الغنيمة لم يأخذ** **وارجع الى اهل الحرب** **وان لم يذكر هذا اللفظ** **ولو عثر**  
**ثم من قبل الحول** **ان جاء من داره عشرة ثمانية** **الا فليس** **اي ان اخذ من الحول**  
**العشر ثم من قبل الحول** **ان كان في المرة الثانية** **جاء من داره عشرة ثمانية**  
**وان كان راجعا من دارنا الى داره** **لا يأخذ منه شيئا** **وعشر آخر ذم**  
**لا عشرة** **منها او باء** **بما اخذ** **ج** **واما اخذ الشافعي** **لا عشرة**  
**وعند زفر** **بعض كل واحد** **وعند يوسف** **ان ترها بعشر** **فيجعل** **بعض**

لاكل ان اخذ منها











من سيج او غيره من الصاع كيل سبع فيه ثمانية ارطال فبعد ثمانية  
 ارطال من الحبوب وهو الحاش او من العدى وانما قد ربهما لثقلها  
 بين ثمانية ارطال وصغرها او خفائها او كثرتها بخلاف غيرها من الحبوب  
 فان التفاوت فيها كثير غاية الكثرة وان قد وزنت الحاش والحنطة  
 الجيدة المكشورة والشعير وجعلتها في الكيل فالعاش أثقل من الحنطة  
 من الشعير فالكيل الذي يملأ ثمانية ارطال من الحبوب يملأ باقي  
 ثمانية ارطال من الحنطة الجيدة المكشورة فالأحوط ان يقد الصاع  
 بثمانية ارطال من الحنطة لانه ان قد ربا الحنطة المكشورة فكما يجعل  
 فيه ثمانية ارطال من مثل ذلك الحنطة يملأ بها وان كان يملأ  
 باقل من ذلك اذا كان الحنطة متخلفة لكن ان قدر الحبوب يكون  
 اصغر من الاول ولا يسع فيه ثمانية ارطال من انواع الحنطة فيكون  
 الاول احوط ثم اعلم ان هذا الصاع هو الصاع العراقي واما النجفي  
 فهو خمسة ارطال وثلاث رطل فالواجب عند الشافعي من الحنطة عشر رطل  
 من الجازي وعندنا نصف صاع من العراقي وهو منوال على ان  
 ادبوعون استماره والستاد اربعة مثاقيل ونصف مثقال فاعلم ثمانية  
 وثمانون مثقالا وسموان جزا فاعلم ان هذا الصاع قد ربا  
 لانه لا يقدر الكيل واداءه في موضع يشتري به الاشياء اجرة

ارجع طرفة وطرفة

صورة الكسرة اذا اولى نصف صاع من  
 به وزنا يصح وعندنا لا يصح لانه قد  
 ثقلا وقد يكون خفيفا والافاق جابت  
 بالصاع فالاضطراب بخلافه لانه ان  
 كل في الصاع يقدر بالوزن لا يصح

وعند

وغيره اليه نصف درهم اوجب ويجب على من سلم له نصاب الزكوة وان  
 لم يسلم قد ذكرنا في اول كتاب الزكوة ان النماء بالجول مع الثمن  
 او السلم او بنية التجارة فمن كان له نصاب الزكوة اي نصاب فاضل  
 عما حقت له الاصلية فان كان من احد الثمين او السوايم او مال التجارة  
 يجب عليه الصدقة وان لم يمل عليه الجول وان كان ما فيه من الاموال  
 كداد لا يكون للسكنى ولا للتجارة وفيه ما يبلغ النصاب يجب بواحدة  
 الفطرح انه لا يجب بها الزكوة **م** ويجوز الصدقة في هذا النصاب  
 نصاب حرمات الزكوة ولا يشترط فيه النماء بخلاف وجوب الزكوة  
 لثقله وطفله فقير او خادمه ملكا ولو مدبرا او ام ولد او كافرا لا الز  
 وجبه وولده الكبير وطفله الغني بل من ماله ومكاتبه وعبد له للتجارة  
 وعبد له آبقا لا بعد عوده ولا لعبد او عبده بينا اشتغى على احد هما  
 هذا عندنا صغره واما عندنا فيجب عليها **م** ولو بيع بجبارا فله  
 فعل من يعبر له بطول فخر الفطر فيجب لمن اسلم او ولد قبله **س** اي قبل  
 الطلوع وهذا عندنا واما عند الشافعي فيجب لغروب الشمس فمن اسلم  
 في الليل او ولد فيها لا يجب عليه **م** لا لمات في ليلة **س**  
 خلافا للشافعي فانه يجب عليه لانه ادرك وقت الغروب **م** او اسلم  
 او ولد بعد **س** اي بعد طلوع الفجر فانه لا يجب عليها اجماعا اما

في الزكاة...  
 الثانية...  
 وان كان له نصاب...  
 فيمنع ما زاد...  
 صدقة الفطر...  
 واجبة



وكان من ان يحل ان صوم النذر والكفارة وان كان فرضا للجماع غا اطلاق عليه لفظ الواجب لان سنده للجماع فانه

عندنا فلا نعلم يدرك وقت الطلوع واما غيبه فلا نعلم يدرك وقت الغروب **م** وان قدمت جاز بلا فصل بايام مدة ومدة ونزيب تعجيلها ولو اخرت لا تسقط والله اعلم **كتاب النسيء** هو ترك الايام والشرب والوطي من الصبح الى الغروب مع النية وصوم رمضان فرض على كل مسلم مكلف اداء قضاء وصوم النذر والكفارة واجب وفيه وجوب التكليف **نقل** ذكر في الهداية ان الصوم رمضان فرضية لقوله تعالى كتب عليكم الصيام وعل فرضته انعقد للجماع ولهذا يكفر فاجن والمندور واجب بقوله تعالى وتؤتوا نذرهم وقبل في الحديث ان قوله ولو فواته وسم عام خص منه البعض وهو النذر بالمعصية والطهارة وعبادة المريض وصلوة المجازاة فلا يكون فطريا فيكون واجبا اقول المندور اذا كان من العبادات المقصودة كالصوم والصلوة ونحو ذلك فله فدية ثبت بالاجماع فيكون قتل الشوت وان كان سنة الاجماع فليبا وهو العام المخصوص فينبغي ان يكون فرضا وكذا صوم الكفارة لا بثبوت نفي نطق مولد بالاجماع فقول صاحب الهداية ان المندور واجب يمكن انه اراد بالواجب الفرضي كما نقل في اقتراح كتاب الصوم الصوم فربا واجب ونقل اعلم ان النهار الشرعي من الصبح الى الغروب فالمراد بالنعوة الكبرى تنقضي ثم لا بد ان يكون النية موجودة في الكثرة النجاسة فشرط ان يكون قبل صحوة الكبرى وفي جامع الصغيرية نقل

نصف

منه في الصوم رمضان والنذر الصيام

نصف النهار اي قبل نصف النهار الشرعي وفي مختصره ورد الى الزوال الا ان **نقل** في نسخة مطلقا او بنية نفل واداء رمضان بنية واجب آخر الا في مرض او سفر بل غائبي والنذر المعين على واجب آخر هو **م** اي اداء رمضان يقع على واجب آخر لما في السفر والمرضى فان يقع على ذلك الواجب وان كان صوم يوم معين فنوي في ذلك اليوم واجبا اخر يقع على ذلك الواجب سواء كان مسافرا او مقيما صحيحا او مريضا وعبادة المخطئ هذا يقع اداء رمضان بنية قبل نصف النهار الشرعي وبنية نفل وبنية مطلقا واجب آخر الا في سفر ومرض وكذا النفل والنذر المعين الا في الاخر اي حكم النفل والنذر المعين حكم اداء رمضان الا في الاخر وهو الواجب الاخر **م** والنفل بنية وبنية مطلقا قبل الزوال لا بعده وشرط للقضاء والكفارة والنذر المطلق **م** والتعيب **م** المراد من التيبس ان ينوي من الليل **م** اي اداء ليلة الشك اي ليلة اثنين من شعبان **م** لا يصام الا نفل ولو صامه لو اوجب كره ويقع عنه **م** الاصح **م** اي يقع عن الواجب الاخر في الاصح وقبل يقع نفل واجبا لان فريته منتهى فلا يتكدي به الواجب **م** ان لم يظهر رمضان بنية وانما **م** انما عمار رمضان فاما صوم رمضان يتاوى بنية واجب آخر **م** والنفل فيه واجب اجماعا وانما صوما يعناده والا يصوم الخواص **م** كالصفتي والقاضي ويغفر عنهم بعد الزوال ولا صوم لونه ان لا الخدم ومثله



والله اعلم  
فانما صام من الاضغى نفل  
فانما صام من الاضغى نفل  
فانما صام من الاضغى نفل  
فانما صام من الاضغى نفل

فانما صام من الاضغى نفل  
فانما صام من الاضغى نفل  
فانما صام من الاضغى نفل  
فانما صام من الاضغى نفل

فانما صام من الاضغى نفل **قال** طهر من صام من الاضغى نفل  
مطلق البنية **والا** نفل **بها** س اي فيما قال والاضغى واجب  
قال والاضغى نفل اما في الصورة الاولى فانه متردد في الواجب الآخر  
فما يقع عنه ضيق مطلق البنية فيقع عن النفل وفي البنية لوجود البنية فيها  
**س** ومما راي حلال صوم او فطر وحده يصوم وان رد قوله وان افطر  
نفل **س** ذكر القضا ونقط بيان انه لا كفارة عليه خلافه للشافعي  
وقيل لا دعوى ولفظ اشهد للصوم مع فم خير بشرط ان عدل ولو تنا  
او امراده او محذوا في القضا كما يباشر بشرط للفطر جلال او جلال امره  
ولفظ اشهد لا الدعوى وبها فم شرط مع عظم منها **س** العظم مع يقع العلم  
بغيرهم ويحكم النفل بدم نواظهم على الكذب **س** وبعد صوم لمن يقول  
عدلين كل الفطر يقول عدل **لا** س اي اشهد واحد عدل بنحو  
وفي الساء على مضامون انفس لا يحل الفطر لان الفطر لا يقول واحد  
لحد من الفطر ثبت بنية الصوم وكما شئ ثبت ضنا ولا ثبت فساد  
والاضغى كالفطر **س** اي في الاحكام المذكورة **باب موجب الامساك**  
اي ما يوجب الامساك والقضاء والكفارة **س** مما جامع او جوع في احد  
السبلين او اكل او شرب غدا او دواء او اجتمع فطر ان فطره فاكل غدا  
انقص كغيره كغيره اي كفارة مثل كفارة الفطارة **س** وسواء في

بفتح الجيم

بفتح الجيم

بفتح الجيم **س** اي ما يوجب الامساك والقضاء والكفارة  
بفتح الجيم **س** اي ما يوجب الامساك والقضاء والكفارة  
بفتح الجيم **س** اي ما يوجب الامساك والقضاء والكفارة  
بفتح الجيم **س** اي ما يوجب الامساك والقضاء والكفارة

بفتح الجيم

بفتح الجيم





هذا الحديث اذا كان كذا...

فقد روي عن ابي عبد الله عليه السلام...

هذا الحديث اذا كان كذا...

الكثرة الى ملاء الفم وعند مدحه يغير النسخ الى الاعادة في اعادة  
الكثير في اتفاقا وفي غيرة القليل لا يغير اتفاقا وفي اعادة القليل  
عند الى يوسف رحمه الله لا عند محمد رحمه الله وفي غيرة الكثير في هذا يوسف  
لا عند محمد رحمه الله وكره له الدوقا ومنع شي الاطعام البقي ضرورة الفيلة  
ان لم يات الاكل وحي الشارب والسؤال ولو شربا احتراز عن قول  
ان لا ياتي الاكل وحي الشارب والسؤال ولو شربا احتراز عن قول  
بغير ويطعم لكل يوم مسكنا كالغطرة ويقضي ان قدروا حامل او مرض فانت  
على نفسها او ولد او مريض فاف زيادة مرضه والمسافر افطر او صوما  
بلا فدية قبل حل الاطفا ويختص به منة اجرت نفسها لا ارضاع ولا كلى  
للوالدة اذا لا يجب عليها الارضاع اقول لو كان حل الاطفا بناء على  
وجوب الارضاع فعند الاجارة لو كان قبل رمضان يحل الاطفا لكن  
لو لم يكن قبل رمضان بل توجه نفسه في رمضان ينبغي ان لا يحل لها  
الاطفا اذا لا يجب عليها الاجارة الا اذا دعت الضرورة البراءة المولدة  
فلا يحل لها الاطفا الا اذا تعينت فحجب عليها الارضاع فيحل الاطفا  
وموم مسافر لا يفره احت ولا قضاء ان مات في سفره او مرضه  
اي لا يجب الغدبة وان صح او اقام فديات فدية عنه ودية بعد بقاء  
ان عاش بعد بقدرة والا فبقدرة بها اي بقدر الصحة والاقامة فانه

ان لا يفره احت ولا قضاء ان مات في سفره او مرضه

اذا فات بشرة ايام فاقام بعد رمضان خمسة ايام ثم مات او صح  
بعد رمضان خمسة ايام ثم مات فعليه فدية خمسة ايام م وشرطها  
الا بقاء وبيع من التلث وفدية كل صلوة كنوم يوم هو الصحيح  
وبعد البعض فدية صلوات يوم واحد كفدية صوم يوم م ويقضي بها  
وصلا وفصل فان جاء آخر صيامه ثم قضى الاول بلا فدية م وعنده الشاي  
يجب الغدبة م ولا يصوم ولا يصلي عنه ودية ويلزم صوم نفل شرعية  
اواه وقضاء اي يجب عليه اقامه فان افسد فعليه القضاء الا الى  
الايام المنهية م وفي خمسة ايام عليه الفطر وعيد الاضي مع ثلثة بعده م  
ولا يغفر بلا عذر في الرواية م اي اذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له  
الا فطار بلا عذر لانه ابطال العمل وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء  
فلفهم م ويباح بعد ضيافة م هذا الحكم ينحل المنيب والغيث م  
بقية يوم صيته بلغ وكافر اسلم وعاين طهرت ومسافر قدم ولا يقضي  
الا والان يومهم وان اكل اياه بعد النية ولا ما يقضي م اي اذا حدث  
هذه الامور في نهار رمضان تجب الامساك بقية اليوم لحرمه رمضان  
لكن لا قضاء على البقي الذي بلغ والكافر الذي اسلم لعدم الاهلية في  
اول اليوم فلم يجب الاداء فلا يجب القضاء وان كان البلوغ والاسلام  
قبل نصف النهار فتوبا صوما ثم اكل م نوى الى امر الفطر فقدم نوى الصوم

قبل القضاء لا يكون عذرا او خلا اذا تبادر  
انما عذر على نفسه لا على غيره عذرا او خلا اذا تبادر  
عذر القضاء على نفسه لا على غيره عذرا او خلا اذا تبادر  
انما عذر على نفسه لا على غيره عذرا او خلا اذا تبادر



فقد ورد في كتابي يجب عليه ان يقول  
 تحسبوا اني ابرهان فخره بالاطلاق  
 عشره سواي ان نطقا او نورا او نورا  
 على ان يكون ذلك اليوم فخره بالاطلاق  
 من فخره بالاطلاق فخره بالاطلاق  
 عليه بالاطلاق فخره بالاطلاق  
 من فخره بالاطلاق فخره بالاطلاق  
 من فخره بالاطلاق فخره بالاطلاق  
 من فخره بالاطلاق فخره بالاطلاق

في وقتها حتى وفي رمضان يجب عليه في غيره من ايام حج الى الشبهة  
 وفي حج يرجع الى الصوم **م** كما يجب الا تمام على اقيم سافر في يوم من  
 لكن لو اتمركا لكفارة **س** اي في قدوم السافر وسفر القيم **م** وفي  
 اياما اني عليه فيها الا يوما حدث فيه او في ليلة **س** لا اني عليه ايام  
 لم يوجد من التنية فيما عدا اليوم الاول اما اليوم الاول فالظاهر انه قد  
 نوى الصوم فيه اقول **س** هذا اذا لم يذكر ان نوى ام لا اما اذا علم انه نوى  
 فلا شك في صحته وان علم انه لم ينو فلا شك في عدم الصحة **م** ولو خرج  
 كله لم يقض واذا افاق بعضه قضى ما مضى سواء بلغ مجنونا او عاقلان  
 حتى في ظاهر الرواية **س** مجنون اذا استغفر شهر رمضان سقط  
 الصوم وان لم يستغفر لابل يجب عليه القضاء ولا فرق في هذا بين  
 ما اذا بلغ مجنونا او بلغ عاقلان ثم مجنا وعنده رده او اذا بلغ مجنونا  
 لا يجب عليه الصوم مع انه لا يكون مستغفرا فان الجنون اذا اتصل بالبدن  
 لم يجب الصوم فهذا الجنون يكون مانعا فيكفي للتحلل الجنون الضعيف  
 وهو غير المستغفر اما اذا اجتمع الباطل فانه رافع للصوم الواجب فلا بد  
 ان يكون جنونا قويا وهو المستغفر **م** نذر بصوم بوي العبد والام  
 الشريعة او بصوم السنة مع اخطأ من الايام وضاع ولا علم ان لا  
**س** فرقوا بين النذر والشرع في هذه الايام فلا يلزم بالشرع لانه معصية

ان لا يصح  
 ان لا يصح  
 ان لا يصح

ولم يزم

ولم يزم بالنية واذا لم يقصده في النذر **م** ثم ان لم ينو شيئا او نوى النذر  
 لاخر او نوى النذر ونوى ان يكون بمينا كان نذرا فعطو **س** ان نوى  
 ونوى ان لا يكون نذرا كان بمينا وعليه كفارة بمين ان اتمركا وان  
 نوى ان نوى البمين **س** اي مما خيرا من نفي النذر **م** كان نذرا وبمين **س**  
 حتى لو اتمركا يجب عليه القضاء للنذر والكفارة للبمين **م** وعنه ان لو سقط نذر  
 في الاول وبمين في الثاني **س** المراد بالاول ما اذا نوى وبمين في الثاني ما اذا نوى  
 البمين واحتمل ان الاقسام سنة ما اذا لم ينو شيئا او نوى كليهما او نوى  
 للنذر بلا نفي البمين او مع نفيه او نوى البمين بلا نفي النذر او مع نفيه  
 فعل الهداية جعل البمين معنى مجازيا والعلاقة بين النذر والبمين **س**  
 ان النذر ايجاب المباح بديل على محرم فلهذا وحريم الحلال بين النذر  
 لم يحرم ما احل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلهما لكم فاذا كان البمين  
 معنى مجازيا بره عليه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فلو وقع هذا قبل ان يكتب  
 اصولا لبين البمين معنى مجازيا بل هذا الكلام نذر بصيغة بمين بوجبه  
 والمراد بالوجوب اللازم كما ان شراء الغريب شراء بصيغة احقاق بوجبه  
 فيخطر بالبال ان البمين لو كان موجبا لثبت بلائنه كشراء الغريب بل **س** ان يمين  
 معنى مجازي فالجواب عما الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الجمع بينهما في  
 الاصل لا يجوز وهذا ليس كذلك فان النذر لا يثبت باو ادنه بل

ان يمين



بصيفة فان صيغة انشاء للندب وثبت الله شواهد اوله  
عالم يوانه ليس بنذ واما اذا نوى انه ليس بنذ رتعد فانه يثبت  
الله تعالى هذا امر لا دخل فيه لقضاء الفاعل والمعنى المجازي ثبت  
باراوة فلا يرجع بينهما في الادارة **وتعربا صوم السنة في شوال ابعدها**  
**الا بين المجاز والحق** **باب الاعتكاف** هو سنة مؤكدة وهو  
لبست صلح في مسجد جماعة بينه واقام يوم فبقي مما قطع فيه يوما الى  
اذا اشرف في الاعتكاف فقطع قبل غام يوم ليلة فعليه القضاء خلافا  
قال اقله ساعة عنده وقد جعلت **ولا يخرج منه الا حاجته الاسنان**  
او الجمعة وقت الزوال وما بعد من ذلك عنه فوفنا بدركها ويصلح السجدة  
على الخلاف وهو ان يصلح قبلها اربعاً وفي رواية ستار كعبين تحية النبي  
واربعاً سنة وبعد ما اربعاً عند اى حنيفة وستاً عندهما ولا تقف بكثرة  
الكثر منه ولو خرج ساعة بلا عذر فقد وبأكل ويشرب ويأكل ويبسج بغيره  
فيه بلا اعتكاف **لا يخرج من اى لا يفعل غير المعتكف هذه الافعال في**  
**المسجد** ولا يصح ولا ينكح الا بغيره وبطله الوطى ولو كذا او ما سبأ  
في غير فرج او قبله او لمس ان اشترط الا فلا وان حرم والمرأة تعتكف  
في بيته اذا اعتكاف ايام لزمه لبسها ولباسه بلا شرط وفي يومها لم ينكح  
ومصح بيته النهار فانه **كتاب الحج** اعلم ان الحج فريضة يكفر جاحدها

اطلق  
الاعتكاف  
هو ان يقف  
في مكان  
محدد  
لوقت  
محدد  
لعبادة  
الله تعالى

الطريق عليه لفظ الوجوب واراد به الفريضة حيث قال **يجب على كل مسلم**  
**حج بملكه صحيح** يصير له زاده وراطة ففصل عما لا بد منه وعن نفقة عياله  
فيما هو فيه مع امن الطريق والزوج او المحرم للمرأة الا كان بينا وبينها  
ملك مغيرة سفر في العجوة على العويس هذا عند ابي يوسف واما عند محمد  
فعلى الزاني فترحم بعض المتأخرين ان هذا الخلاف بينهما مبني على ان الامر  
المطلق عند ابي يوسف للغور وعند محمد لا وهذا خبر صحيح لان الامر في  
الغور باقتناع بينهما فمسئلة **مسئلة** مبتداه فقال ابو يوسف بالغور  
احترز اذا اعطى الغوث حتى اذا انى به بعد العام الاول كان اداء عنده وعند  
محمد وجوب على الزاني بشرط ان لا يغوث حتى لو لم يؤد في العام الاول يكون روات  
انما اعتكافا اخذ ان يوسف فظاهر واما عند محمد خلافاً فات عن العام  
الاول وعدم فوته في الحج مشكوك فيكون انما هو فوفنا فان ادرك بعد ذلك  
يرفع الاثم وعند ابو يوسف لا يرتفع اثم التاخير ففرقة الخلاف ان الله  
هدى العام الاول بانهم بان فريضة ال يوسف خلافاً لمحمد **ملوا حرم**  
فبلغ او بعد فعتق فنع لم يؤد فريضة فلو جده العيسى او امه للغرض ثم وقف  
جاء عنه بخلاف العبد لان احوام العيسى لم يكن لازماً لعدم الالهية واما  
العبد لازم فلا يمكن الخروج عنه بالشروع في غيره **وقرئ** الا حرم ولو  
بعرضه وطواف الزيادة وواجبه وقوف **سورة** وهو الزوال فمصح

تقوله هو الزوال  
هو ان يقف  
في مكان  
محدد  
لوقت  
محدد  
لعبادة  
الله تعالى



فَقَالَ لِيْكَ صِفَةُ الْخَلْقِ  
وَالْأَمْرُ لِيْكَ وَالْقَوْلُ  
لِيْكَ بِمَا تَشَاءُ

فبالله في قيسل ما روى عنه انه قال  
لما اخذت من الشافعي ابي ادم من ربيعة  
كتب بملككم بالبحر في قيسل ما روى عنه  
البحر في قيسل ما روى عنه انه قال  
آ



بما علما واداه كت ابط العين ملقباً طرقة على كفة اليسرى  
 المختصر قلت مفسطعاً ومعنى الاصططاع هذا **م** وراء الحطيم  
 الحطيم مشتق من الحطم وهو الكسر وهو موضع فيه المنزلة يسمى بهذا  
 حطيم من البيت اى كسر روى عن عاتبة رضى الله عنها انها قد رثت اباها  
 انه حكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ركنين فلما فشت مكة اخذ رسول  
 الله عليه السلام بيده وادخلها الحطيم وقال صلى الله عليه وسلم قال الحطيم  
 الا ان قومك قهرت بهم التفة فاحضوه من البيت ولو لا حطيم  
 عذر قومك بالجاهلية لتفتت بناء الكعبة واظهرت قواعدها  
 التحليل وادخل الحطيم في البيت والصفقة العتبة على الارض وجعلت  
 له بابين باباً شرقياً وباباً غربياً ولها عشت الى قابل لا تعلق ذلك  
 ولم يفتن ولم يتفرغ لذلك الخفاء الراشد وان كان رضى الله عنه  
 بما التزم به وكان يسمع الحديث من فقهائهم ذلك واظهر قواعده التحليل  
 البيت على قواعده التحليل يحفر من الناس وادخل الحطيم في البيت فلما  
 قيل كره الحاج لا يكون بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقص  
 بناء الكعبة واعادة على ما كان في الجاهلية فلما كان الحطيم من البيت  
 بطاف وراء الحطيم حتى لو دخل العتبة لا يجوز لكما ان استقبل المصطفى  
 الحطيم وجهه لا يجوز الا ان فرقة التوجه ثبتت بنص الكتاب فلا ينادى

ما ثبت  
 الحطيم والبيت

ما ثبت من التوجه احتياطاً والاحتياط في الطواف الا يكون راء  
 الحطيم **م** رمل في السنة الاول فقط من الحجر الى الحجر وهو ان يمشى  
 حراً ويذهب في مشيته الكتفين كالمبارزين الصفيين وذلك مع  
 الاصططاع وكان سببه اظهار الجلالة للمشي كبريا حيث قالوا انما  
 نحن بشر ثم بقي الحكم بعد زوال السبب في زما النبي عليه السلام وبعد  
 ما كان من الحجر فعل ما ذكره من العلم الركن الثاني وهو من ختم الطواف  
 باسلام الحجر ثم صلى شفعا بعد كل السبع عند المقام او غيره من جهة  
 ثم عاد واستلم الحجر ونزع الصفاء واستقبل البيت وكبر وبكى  
 على النبي عزم ورفع يديه ودعا باشتاء ثم يمشى نحو المروة ساجداً بين  
 الجبلين الاقصر من صعود عليهما وفعل ما فعله على الصفاء يفعل بكذا  
 سبعاً بالصفاء وتجنم بالمروة **س** اى السعي من الصفاء الى المروة  
 مشواً آخر فيكون راء السعي من الصفاء وختمه وهو السابع على المروة  
 وفي رواية الطحاوي السعي من الصفاء الى المروة ثم منها الى الصفاء  
 واحد فيكون اربعة عشر شوطاً على الرواية الثانية ويقع الحتم على  
 الصفاء والصحيح هو الاول ثم يسكن بمكة عموماً فطاف بالبيت ثغلاً  
 ما شاء وخطب الامام السابع في الحجة وعلم فيها الناس **س** وهو  
 الخروج الى مشاة الصلوة بعرفات والاقامة **م** ثم التاسع بعرفات

الارجوع الى عرفات الا على ما

من عند المقام وهو  
 جارة مكة ابراهيم  
 حتى نزوله وسروم وقت  
 نهاجر والده حتى ظهر  
 قديس  
 صعد الصفاء وهو  
 وضع شفعه جدار السجدة  
 في مقابلة باب بني مخزوم  
 باب شريف باب الصفاء  
 فعد وخطب الامام في فطنة واحدة  
 ولا يجلس في وسطها بعد ما خطب  
 وكذا الخطبة الثالثة التي خطب  
 واما فطنة عرفات فيجلس بين  
 الخطبتين ومن قبل صلوة الظهر







تارة من سنة

الاولان ما الى السجدة الخفيف ثم ما يليه **م** ولو قد تم ثقله الى مكة واقام بها  
 كره واذا انقضى مكة نزل بالمحيط ثم طاف للصدرة سبعة استواط بلا دخل ولا  
 وهو واجب الاطاع اهل مكة ثم شرب من زمزم وقبل العتبة ووضع صدره وقدمه  
 على الملتزم **م** وهو ما بين الجمر والباب **م** وتثبت بالاستار ساعة **م** وكان  
 بمكة او بكي ورجع فمضى حتى يخرج من المسجد ويسقط طواف القدوم عن  
 وقف بعرفة قبل دخول مكة ولا يشي بركه **م** اذا لا يجب عليه شي برك السنة  
**م** ومن وقف بعرفة ساعة من ازال يومها الى طلوع فجر يوم النحر او ابتداء  
 نايها او متى عليه واهل عنه دقيقه به او من اهل انها عرفة من حيث لم يقع بها مات  
 بجه فطاف وسعى وحمل وقطع ما قابل **م** هذا ان احرم ولم يدرك الحج **م** وكره  
 كالرجل لكنها لا تكشف رأسها بل وجهها ولو سدت شيئا عليه وجاز  
 عنه صح ولا يلبي جهر ولا تسعي بين الميادين ولا تخلي بل تغتر بلباس  
 ولا تقرب الجرمي الزحام وحيثما لا يمنع شكا الا الطواف **م** فانه في السجدة  
 ولا يكون للحيض وقوله وهو بعد ركبة يسقط طواف الصدرة **م** اي الحيض  
 بعد الوقوف بعرفة وطواف الزيادة يسقط طواف الوداع واعلم ان  
 الاحرام قد يكون بسوق الهدى فادان بيته فقال **م** قلدة بدنة تغل  
 او ثدرا او جزاء صيدا او نحوه **م** كاله ماء الواجبة بسبب الجنابات  
 في السنة الحاشية **م** يريد الحج او بعث بها لمتعة اي بعث بالبدنة للبيت

وتوجه

وتوجه مع ما بين الاحرام فقد احرم المراد بالتقليد ان يربط غلادة  
 على فوق البدنة فيصير عروها كالنبتة **م** ولو اشترى **م** اي شق سندا  
 ليعلم انها هدي **م** او بقلتها **م** اي التي اجل على ظهرها **م** او قلدة شاة لا وكذا  
 لو بعث بدنة وتوجهت بجفها **م** اي ان لم يتوجه مع البدنة ولم يقابل  
 بعثا لا يصير عروها حتى يجفها فاذا جفها يصير عروها **م** والبدن من الابل والبقر  
**م** هذا عندنا واما عند الشافعي فالبدنة من الابل فقط **باب القرآن**  
 القرآن افضل من التمتع مطلقا **م** اي افضل من التمتع والافراد **م** وهو  
 بثلث وخمسة من المبعثات **م** لا يلال رنع الصوت بالنبية **م** وتقول  
 بعد الصلوة **م** اي بعد الشفع الذي يصلي مرية للاحرام **م** اللهم انا اريد  
 الحج والعمرة فيسره لي وتقبل مني وطاق للعمرة سبعة **م** على اقلية  
 الاول وسبع بلا طواف **م** كما قال ان يطواف بين وسبعين لها كره **م**  
 اي بطواف اربعة عشر شوطا سبعة للعمرة وسبعة لطواف القدوم للحج ثم  
 يسعي لهما فاذا كره لانه اخو سعي العمرة وقدم طواف القدوم **م** ووجه  
 للقرآن بعد رمي يوم النحر وان خرج من مكة ايام آخر عرفة وسبعة بعد  
 حج اياما **م** اي ايام التشريق **م** قال فانت الثلثة تعين الدم قال يوم القران  
 وقف قبل العمرة بثلث **م** اي العمرة **م** وقفت **م** ووجب دم الرقن وسخط  
 دم القران والتمتع افضل من الافراد وهو ان يحرم بعرة من المبعثات في سنة

شاة او بدنة او سبع بدنة  
 بعد مضايا التشريق لان الصدقة فيها من الحج  
 فلا يجزئ عن الواجب

لان الاحرام ارتفع من الابدان  
 ورفض الامر من قبل اداء التمتع  
 اليوم كافي للاصطلاح



ويطوف ويسعى ويجلق او يغير ويقطع النية في اول طوافه اي في الاقل  
طوافه للعمرة ثم احرم بالبحر يوم النحر وقيل افضل وجع كالغزو **س** الا  
انه يرمل في طواف الزيادة ويسعى بعده لانه اول طواف للبحر بخلاف التردد  
لانه قد سعى مرة ولو كان هذا التمتع بعد ما احرم بالبحر طواف وسعى قبل ان  
يرجع الى مكة لم يرمل في طواف الزيادة ولا يسعى بعده لانه قد انى بذلك  
مرة **م** ووجع ولم تنب التمتع **س** والى غير ضام كالقنار وجاز الصوم  
الثلاثة بعد احرامها لا قبلها **س** واجب **س** اعلم ان اشهر الحج وقت يعوم  
الثلاثة لكن بعد تحقق السبب هو الاحرام وكذا في القنار لكن التأخر افضل  
وهو ان يعوم ثلثة متتابعة آخرها يوم عرفته وان شاذ لسوقا وهو افضل  
احرم وساق يديه وهو اول ما قوده وقتل البهنة وهو اول التحليل اي  
التحليل جاز لكل التقليد اولى منه ولا يبل هذا على انه يعبر بالتحليل بحاماته  
قد مر قبل هذا الباب انه لا يعبر بالتحليل بحاماته بل لابد من التلبية او فعلها  
مقاما وهو التقليد **م** وكراهه الاشعار وهو شق سنارها من الابر وهو  
وهو الاشبه **س** اي الاشبه بالصواب فان البني معلوم قد طعن في جانب  
اليسار فصار في جانب اليمين انعاما وادبوا حسوا انما كره هذا الصنيع  
لانه مثله وانما فعله النبي وم لا الشركاء كانوا لا يستعملون على تعرفه  
الابرة او قبل انما كرهه اشعارا بهل زمانه لبا القنم فيه حتى يخاف من الشر

ثم اى عاد دم الفتح

وقيل

ايضا كرهه ابتداءه على التقليد **م** واخبر ولا يجلق منها **س** اي من العمرة  
وهذا عند سوق الهدى انما ان لم يصح الهدى يجلق من احوال العمرة  
كما مر ثم الحوم **س** كما مر اي يوم النحر وقيل افضل وجع **س** وحقا يوم  
وقل من احواله **س** الملك يغير فقط **س** اي لا قران له ولا تمنع **م** ومن اعتمر  
بلا سوق ثم عاد الى بلده فقد اتم ومنع مسوقه تمنع **س** اعلم ان التمتع  
هو الترفق بآراء النكبين الصالحين في سفر واحد ما غير ان يلم باهله  
المما صبحا بينهما فالذي اعتمر بلا سوق الهدى لما عاد الى بلده صح  
الامة فبطل تمنعه فقول فقد اتم ذكر المرفوم وقصد اللازم وهو بطلان  
التمتع اما اذا ساق الهدى لا يكون الامة صحيبا لانه لا يجوز له التحلل  
فيكون عوده واجبا فلا يكون الامة صحيبا فاذا عاد وادوم الحج  
كان متمتع **م** فان طاف بها اقل مما اربعة قبل اشهر الحج واما ما فيها  
وجع فقد منع ولو طاف اربعة منها لا **س** اي لو طاف اربعة قبل اشهر  
الحج لا يكون متمتع **م** كوفي حل من عمرته **س** اي في اشهر الحج **م** وكما  
ببصرة او مكة وجع فهو متمتع **س** لان السفر الاول لم يثبت بوجوه الى بصره  
فصار كانه لم يخرج من الميقات **م** ولو قصد ما ورجع من البصرة فصار  
وجع **س** لان كل سفر الاول لا يبق بالرجوع الى البصرة فصار كانه لم  
يخرج مما مكة ولا تمنع لك كما يكره **م** الا اذا لم يلم باهله ثم انى بها لانه لا

فان الامام صبحا بين الامام الذي هو في مكة  
على ما مضى من صحة الاصل وهو انما  
تمتع به في مكة او في غيره  
فان كان في مكة لم يمسك  
فان كان في غيره لم يمسك  
فان كان في مكة لم يمسك  
فان كان في غيره لم يمسك

اي اذا خرج الى مكة  
اي اذا خرج الى مكة  
اي اذا خرج الى مكة  
اي اذا خرج الى مكة



الم باهل ثم رجع واني بالعمرة والحج كان هذا المشاء <sup>نحو</sup> لا ينهيه <sup>المعذور</sup>  
 الاول بالامام فاجتمع سكان في سفر واحد فيكون <sup>معتق</sup> <sup>واي</sup> <sup>فمنه</sup>  
 اعنه بلا دم <sup>اي</sup> ما اعتمر في اشهر الحج <sup>وج</sup> ما فاته ما بينهما <sup>افسد</sup> <sup>منه</sup>  
 منه لانه لا يمكن الخروج عما عده الاوامر الا بالافعال وسقط الدم <sup>التمتع</sup>  
 لانه <sup>معتق</sup> <sup>بأداء</sup> <sup>التكبير</sup> <sup>الصحي</sup> <sup>في</sup> <sup>سفر</sup> <sup>واحد</sup> <sup>باب</sup> <sup>اجتناب</sup>  
 ان طيب محرم <sup>مضوا</sup> <sup>او</sup> <sup>غضب</sup> <sup>رأسه</sup> <sup>بجاء</sup> <sup>او</sup> <sup>ادنا</sup> <sup>بزيت</sup> <sup>اي</sup> <sup>استحل</sup>  
 الدين في عضو ثم الاذان <sup>ان</sup> <sup>كان</sup> <sup>بزيت</sup> <sup>خالص</sup> <sup>او</sup> <sup>بجلى</sup> <sup>خالص</sup> <sup>يجب</sup> <sup>الدم</sup>  
 عند اي صوم وعندهما يجب صدقة وعنده الشافعي ان استعمل في الشوكب  
 الدم وان استعمل في غيره فلا شيء عليه اما الدين الطيب كدهن النعج  
 ونحوه فيجب الدم انما قال للطيب <sup>او</sup> <sup>ليس</sup> <sup>مجتزا</sup> <sup>او</sup> <sup>سرا</sup> <sup>رأسه</sup> <sup>يوما</sup> <sup>كافرا</sup>  
 او طلقا ربح رأسه او نجسته او حياجه او احدى ابطيه او عانته او فته  
 او قصى اصابه يديه او رجليه في مجلس واحد او يد او رجل او طاف  
 للعقدوم او للعقد رجبنا او للعرضي عهدا او افاض ما عده قبل الامام  
 او ترك اقل سبع الغرض <sup>اي</sup> <sup>ترك</sup> <sup>ثلثة</sup> <sup>اشواط</sup> <sup>او</sup> <sup>اقل</sup> <sup>ما</sup> <sup>طواف</sup>  
 الزيادة <sup>او</sup> <sup>ترك</sup> <sup>اكثر</sup> <sup>بقي</sup> <sup>عمراته</sup> <sup>بطلوه</sup> <sup>اي</sup> <sup>ان</sup> <sup>ترك</sup> <sup>اربعة</sup> <sup>اشواط</sup>  
 او اكثر بقي عمراته بطلوه <sup>او</sup> <sup>طواف</sup> <sup>العقد</sup> <sup>او</sup> <sup>اربعة</sup> <sup>منه</sup> <sup>او</sup> <sup>السعي</sup> <sup>الطواف</sup>  
 او الوقوف بحج او الرمي كله او في يوم واحد او الرمي الاول او اكثره

قد رخصوا في كل ما اشارت  
 الى انه قائم مقام البدل في الجنبات التي  
 كانت منسوبة الى وقت الفريضة  
 والاسبوعين ويزاد بها الورد والحق  
 الم بجلد

في كل  
 من  
 هذه

الرجاء

ويختار جمره العقبة يوم النحر او طلق في كل يوم او عمره <sup>فان</sup> <sup>الخلق</sup>  
 رخصت فيما هو من الحرم لا في معترج من حل ثم فطر <sup>اي</sup> <sup>ان</sup> <sup>خرج</sup>  
 المعتمر من الحرم ثم عاد اليه وفطر لا يبي عليه وانما قضى بالمعتمر لان الحاج  
 ان يخرج من الحرم قبل التخلل ثم عاد الى الحرم يجب عليه الدم <sup>او</sup> <sup>قبل</sup> <sup>او</sup> <sup>من</sup>  
 بشروطه انزل او لا <sup>اعلم</sup> <sup>ان</sup> <sup>قوله</sup> <sup>او</sup> <sup>قبل</sup> <sup>ليس</sup> <sup>مطوقا</sup> <sup>على</sup> <sup>قوله</sup> <sup>ثم</sup> <sup>فطر</sup> <sup>هو</sup>  
 معطوف على قوله او طلق في حل <sup>او</sup> <sup>او</sup> <sup>الحاج</sup> <sup>او</sup> <sup>طواف</sup> <sup>العرض</sup> <sup>في</sup> <sup>اليوم</sup>  
 انما قدم شكلا <sup>او</sup> <sup>كالحج</sup> <sup>قبل</sup> <sup>الرمي</sup> <sup>او</sup> <sup>الخلق</sup>  
 قبل الفرج <sup>فعلبه</sup> <sup>وم</sup> <sup>هذا</sup> <sup>اجاب</sup> <sup>الشرط</sup> <sup>وهو</sup> <sup>قوله</sup> <sup>ان</sup> <sup>طيب</sup> <sup>محرم</sup> <sup>مضوا</sup>  
 فيجب دمان على قارن طلقا <sup>قبل</sup> <sup>بج</sup> <sup>دم</sup> <sup>للخلق</sup> <sup>قبل</sup> <sup>او</sup> <sup>آية</sup> <sup>ووم</sup> <sup>في</sup>  
 الفرج على الخلق وعندهما دم واحد وهو الاول فقطم <sup>وان</sup> <sup>طيب</sup> <sup>اقل</sup>  
 مما مضوا او سررا <sup>او</sup> <sup>ليس</sup> <sup>اقل</sup> <sup>ما</sup> <sup>يوم</sup> <sup>او</sup> <sup>طواف</sup> <sup>اقل</sup> <sup>ما</sup> <sup>ربيع</sup> <sup>رأسه</sup> <sup>او</sup> <sup>قصى</sup>  
 اقل من خمسة اظفار او نجسة متفرقة او طواف للعقدوم او للعقد عهدا  
 او ترك ثلثة مما سيج العقد <sup>او</sup> <sup>احدى</sup> <sup>جاء</sup> <sup>ثلث</sup> <sup>وسى</sup> <sup>ما</sup> <sup>بلى</sup> <sup>مسجود</sup>  
 او ما يليه او العقبة في يوم بعد يوم النحر <sup>او</sup> <sup>خلق</sup> <sup>رأسه</sup> <sup>غيره</sup> <sup>نصفه</sup> <sup>فان</sup> <sup>يقضى</sup>  
 صاع عاترة وان طيب او طلق <sup>بعد</sup> <sup>س</sup> <sup>اي</sup> <sup>طيب</sup> <sup>مضوا</sup> <sup>او</sup> <sup>خلق</sup> <sup>اي</sup> <sup>ربيع</sup>  
 رأسه <sup>م</sup> <sup>نحو</sup> <sup>او</sup> <sup>نصفه</sup> <sup>فان</sup> <sup>ثلثة</sup> <sup>اصوع</sup> <sup>ما</sup> <sup>طعام</sup> <sup>على</sup> <sup>سنة</sup> <sup>مسكينا</sup> <sup>او</sup> <sup>امام</sup>  
 ثلثة ايام ووطئه ولو اسبعا قبل وقوف قري بنه حجة ويقت ويخرج



ويقع ولم يفرق **س** اي ليس عليه ان يفرق في قضاء ما قبله وقضاء ما بعده  
 ان الزوجه والزوجه  
 يفرقها اذا خرجت من بيتها وعند زفر اذا اخرجها وعند الشافعي اذا اخرجها  
 المكان الذي واقعا فيه **م** وبعد وقوفه لم يفسد ويجب بدنه وبعد الحلق  
 شاة وفي ثمرته قبل طواف اربعة مفسد لها فمضى صريح وقضى وبعد اربعة  
 ارج ولم يفسد **س** اي وطئه في ثمرته قبل ان يطوف اربعة اشواط مفسد للغير  
 فوجب المضي فيها والنجس والقضاء وبعد اربعة اشواط يجب به النجس ولا يفسد  
 الغزاة **م** ما قبل حرم صيد اول عليه فانه اذا اذبحه او ذبحه اي كان اول  
 مرة اولام سهره او كذا عليه جوازه ولو شبع **س** اي لو كان الصيد  
 سبعام او مستانسا او حيا ما سهره ولا اذ هو مضطرا الى اكله وجوازه  
 ما قومه عدلان في مقتله او اقرب مكان **س** اي ان لم يكن له قيمته في  
 مقتله يقوم ما اقرب مكان ما يقتله يكون له فيه قيمة **م** لكن في السج لا  
 يبره على شاة ثم له ان يشترى به هديا ويذبحه بكمه او طعما ما يفيده  
 على كل سكين نصف صاع مما به او صاع مما عمر او شاة الاقل منه اوصاف مما  
 طعمه كل سكين يوما وان قتل اقل من طعام سكين صدقة او صاع  
 يوم **س** هذا عند ابيه صوم ابيه يوسف رحمهما واما عند غيره والشافعي  
 فان للصبي مثل صورة يجب ذلك في النطري والبيع شاة وفي الاربع  
 غنات وفي البروع جفوة وفي السحامة بدنه وفي الحمار الوحشي بقره وفي الحمام

الى  
 ان يحكم في السج والبيع  
 او يذبحه

الانثى صغرة شاة

في التمسك في هذا الباب قوله **س** ومن قتل سكين مستحبرا  
 مثل ما قتل من النعم بكم به واحد من سكين هديا بالية الكعبة او كفا طعام  
 مساكين او عدل ذلك صيا ما نجد والشافعي يكره ان المثل صورة بدليل  
 تفسير المثل بالنعم ونحوه نقول المثل في الغنات لم يجره في المشرع الا ان  
 يراه المثل صورة ومفع في الثليات او مفع وهو النجس في غير الثليات  
 اما البقر فلم يجره مثل الحمار ومفع وكذا البنية للنعامة وكذا البواقي نقوله  
 من النعم اي كاي من النعم فالمفع ان الواجب جوازه كما في المثل وهو  
 القيمة كاي من النعم ان يشترى بملك الغير بعض النعم ثم قوله بكم به اذ اول  
 يؤبه بهذا المفع فالا استوفى يحتاج الى راي العدول ولولا التوفيم اولا  
 كيف ثبت الاختيار بين النعم والكفارة والعيام وايضا لو لم يكن له نظير  
 من النعم فعند غيره والشافعي يجب ما يجب عند ابيه صوم او لا يجل المثل على القيمة  
 ولادلالة الآية على هذا المعنى **م** ويجب بجره نصف شعره وقطع عقوه  
 ما تقطع نصف رينه وقطع قوائمه وكسر بفيه وكسره وخروج فرجه مبشورا  
 الحلال صيد الحرم وجلبه وقطع شيشه وشجره غير مملوك ولا مبيته قيمة الا  
 ما جفت **س** اي يجب بتشف ريشه الى آخوه قيمة نفق الریش وقطع التوفيم  
 يجب قيمة الصيد لاخراج من جز الامتاع وفي كسر البيض يجب قيمة البيض وفي  
 كسره مع خروج فرخ ميت يجب قيمة الفرخ حيا وفي الحلب قيمة اللبن وقوله



ولا ينبت الى بس ما ينبت الناس بل ينبت بفتح الخ ان لم يكن على ملك  
 فعلية فتمت الا ما جفت وان كان ملوكا وقد قطع غير المالك فعليه وجوب  
 ملك القيمة فتمت اخرى للمالك سواء جفت او لا وانما قلنا انه ليس بما ينبت  
 الناس ولم ينبت احد لو كان مما ينبت الناس عادة فطاشي فتمت سواء انبت  
 انسان او لا لان كونه مما ينبت الناس اقيم مقام الانبات بنسب الان  
 مراعاة في كل شجرة منعزة فاذا اقيم مقام الانبات والانبات سبب  
 لم يتعلق بوجوه الحرم وان كان محالا ينبت الانسان عادة فان انبت  
 طاشي فيه لما ذكرنا وان لم ينبت انسان فعليه القيمة فعلم من هذا ان الحكم  
 اربعة ولا قيمة الا في قسم واحد وعلم ايضا ان التقيد بعدم الانبات ذكرنا  
 نفي الحكم ثابته كما ذكرنا لكن التقيد بعدم المملوكة لم يذكر لافادة هذا  
 المعنى اذ في صورة وجوب القيمة لو كان مملوكا فملك القيمة واجبة مع  
 يجب قيمة اخرى بل ليعيد ان هذا النقص واجب لا غير بسبب تغلق حرم  
 الحرم ولا صوم في الاربعه اي صوم في وجوب صيد الحرم وجوبه وقطع  
 وشجره ولا يبرى الحشيش ولا يقطع الا الاذنين ويقتل كذا او جواردة صوفة  
 وان قتلت ولا ينبت يقتل غراب وصدقة وخفت وجبة وفادة وكل  
 عقور وبغوض وبرغوث وقراد وسليفات وسبع صائيل والرجل  
 والفر والبصر والدجاج والبط الا على اكل ما صاده طلال وذبح بلاد

فان قالوا ان هذا هو  
 النبت الذي ذكره الله تعالى  
 في قوله تعالى ولا ينبت  
 احد منكم الا على ملكه  
 فانه لا ينبت الا على ملكه  
 فانه لا ينبت الا على ملكه

محم  
 ولا ينبت الا على ملكه

عنده امره به ومن دخل الحرم بصيد ارسله ورد بيه ان بقي اي ذبح  
 بالذبح اي في احواله بعد دخوله في الحرم ان بقي الصيد في يد المشتري م والا  
 خرج كسج الحرم صيده اي رد بيه ان بقي والاخرى سواء باعها من الحرم  
 لا صيدها في بيته او في نفس موه ان احرم اي ان احرم وفي بيته او في نفسه  
 صيده ليس عليه ان يرسله لان الاحرام لا ينافي مالكية الصيد وما حفظه  
 بخلاف ما دخل الحرم بصيده فان الصيد صار صيد الحرم فيجب تركه  
 وما ارسل صيده في يد موه احوال اخذه حلالا ضمن والا فلا فان قتل حرم  
 صيده مثله فكل تجزئ ورجع اخذه على قاتله وماله دم على المفرد فعلى القاتل  
 به دمان ٣ دم لجه ودم لعمره م الا بجواز الوقت غير حرم المراد بالوقت  
 الميقات لان الواجب عليه عند الميقات احرام واحد ونبت في جوار  
 صيده قتل حرام واتخذ لو قتل صيده الحرم حلالا م فان ذلك جواز  
 الفعل والفعل متعدد وجواز صيد الحرم جواز المحل والمحل واحد باع الحرم  
 صيده او شراه بطل ولو ذبحه حرم ولو اكل منه غرم قيمة ما اكل لا حرم لم يجر  
 م اي لو اكل حرم آخر لم يقرم م ولدت طيئة اخوت من الحرم ومات  
 عتقها م اي الطيئة والولد م وان ادري جوارثه ولدت لم يجره آقا في بيده  
 الحج والعمرة وجاوز وقت م اي ميقاته ثم احرم لزمه دم م انما قال  
 به الحج والعمرة حتى لو لم يرد شيئا منها لا يجب عليه شي لجاوز الميقات

او اكل

فان عاد فاحرم م



وقوله ثم احرم لا احتياجا الى هذا القيد فانه لو لم يجرم كسبه عليه الدم لكان  
 نجس الكلام ان يقول جاوز وقته لزمه دم ويكفي ان يجاب عنه بما  
 انما ذكر قوله ثم احرم ليعلم ان الدم لا يسقط بهذا الاحرام بخلاف ما اذا  
 عاد الى الميقات فاحرم فانه يسقط لانه تارك جميع الميقات ثم قوله  
 فان عاد فاحرم معناه انه لو لم يجرم من الميقات فعاد الميقات فاحرم  
 فانه يسقط الدم اتفاقا او عما لم يشرع في شك ولبي سقط دم والا  
 فلا س اى ان احرم بعد المجاوزة ثم عاد الى الميقات قبل ان يشرع في شك  
 فليسا يسقط الدم عندنا خلافا لفرصه فانه لا يسقط الدم عنده وانما  
 قال لم يشرع في شك حتى لو احرم وشرع في شك ثم عاد الى الميقات فليسا  
 لا يسقط الدم اجماعا وانما قال ولبي احتراز عن قولهما فان العود الى  
 الميقات عما كاف لسقوط الدم عندهما وانما عدا صورهم فلا بد ان  
 يعود عما فليسا م كلى في يده الحج او تمتع فرج من عمره ووجوب احرام  
 واحراما تشبه بالسنة المتقدمة في لزوم الدم فان احرام المكي من احرام التمتع  
 بالعمرة لا يدخل مكة وانى بالعمرة صار مكنا واحرامه من احرام نبيج عليه السلام  
 الميقات بلا احرام فان دخل الكوفة في البستان حاجته فلا دخول مكة غير حرم  
 ووقته البستان كالبيستان س بستان بنى عامر موضع داخل الميقات  
 خارج الحرم فاذا دخله لجا لاجب عليه الاحرام لكونه غير واجب التعظيم فاما

دخله

فاقبل الحق باهله ويجوز لاهله دخول مكة بغير حرم لكن ان ادخل الحج فوقفه البستان  
 الى جميع الخلل الذي بين البستان والحرم كالبيستان م اى ولا يشي عليه  
 اى لا يقع البستان وطع مما دخله ان احرامه على كل دوقة بعرفة لانها  
 اخو باميرها تمام وما دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عمرة وصح منه لو حج  
 فاعليه في طاعة ذلك لا بعدة فجاوز وقته فاحرم بعمرة واحدة ما مضى  
 ولادم عليه ترك الوقت س فانه يعتبر قاضيا حق الميقات بالاحرام منه في القضا  
 م كى طواف لعمرة شوطا فاحرم بالحج وقضه وعليه دم وحج وعمرة م الدم لا يلزم  
 الرخص والحج والعمرة لانه فانت الحج وهذا عند المفسرين واحدا وانما عند  
 برخص العمرة وانما قال طواف شوطا لانه لو طاف اربعة اشواط برخص احرام  
 الحج اتفاقا م ولو اتمها صح ودج لانه انى بانفعالها لكنه منهي عنه والنهي انفعال  
 الشرعية فيحقق المشروعية لكنه يجب دم للنقصان م ومن احرام بالحج ثم يوم  
 التراب فاحرام طواف الاول لزمه الاخر بلا دم والجمع دم فاحرام لا س اى احرام الحج  
 وحج ثم احرام يوم النحر اخرى في العام القابل فان طواف الاول قبل هذا  
 الاحرام لزمه الاخر بلا دم وان لم يخلو لزمه الاحرام مع دم م ومن الى بعمرة الا  
 الحلق فاحرم باخرى دج س لانه جمع بين احواى العمرة وهو مكروه فلهذا الدم  
 م افاقى احرام م ثم بان زمانه س لان الجمع بينهما مشروع في الافاقى كالقوان  
 م وبطل به بالوقوف قبل انفعالها لا بالتوجه م اى بانوجه الى عرفات







ينقض صفة بقاء برودة ما عطف او تعقب بفاتح **ش** اي في طلب التخييل  
 قلت ذنبه او اذنه او عينه فنفى واجبه ابداد المعيب وفي نقلة لا ينفي  
 عليه وتخرجه من النقل **الخطبة** في الطريق وصيغ فعلها بدمها وضرب يفتح  
 ستمارا لينا كل منه العجز لا القس وان شهدوا يوم فمهم وقت لا يقبل  
 اي اذا وقف الناس وشهد قوم انهم وقفوا بعد يوم عرفه لا يقبل شأ  
 كما ان التدارك غير ممكن فيضيق بين الناس فتنة كما اذا شهدوا  
 عشية يوم يعقود الناس انه يوم الروية برؤية الهلال في ليلة يعبر  
 اليوم باعتبار يوم عرفه فانه لا يقبل الشهادة لان اجتماع الناس في  
 هذه الليلة مستعذر فني قبول الشهادة وفوق الفتنة **م** وقبل وقتة قلت  
 لفظ الهداية اعتبارا بما اذا وقفوا يوم الروية **أقول** صورة هذه المسئلة  
 مشكلة لان هذه الشهادة لا يكون الا بان الهلال لم ير ليلة كذا وهو  
 ليلة يوم التليين بل رأى ليلة بعده وكان شهد في القعدة تاما ونقل  
 الشهادة لا يقبل لاحتمال كون ذي القعدة سنة وشربا وصورة المسئلة  
 ان الناس وقفوا على ابعد الوقوف انهم غلطوا في الحسب وكان الوقوف  
 يوم الروية باطل هذا المعنى قبل الوقت بحيث يمكن التدارك عند ذلك  
 الاول وهو امكان التدارك ينبغي ان لا يعبر هذا المعنى في حال عدم حج  
 الثاني اما بناء على الدليل الثاني فهو ان جواز المقدم لا ينظر في صحيح الحج **م**

ان التماسه وقف اعلم  
 وقت في الحاشية

فاما التماسه بالناس  
 بالوقت فانه علم ذلك  
 في وقت لا يمكن تداركه

في يوم اقلن الا الاول فان رى الكل شيئا وجاز الاول وقده **م**  
 اي في يوم الجمعة بالحرة الوسطى والثالثة ولم يرم الاول فعقد القفا  
 اي رى الكل شيئا وان قضى الاول وحدهما جاز **م** نذر حيا متينا في حق  
 يكون العوض اي بعد طواف الزيادة جاز له ان يركب **م** اشترى حارب  
 حربة بالادان له ان يملكها بعض شعرا او قلم طفرتم يجامع وهو اولي من ان  
 يملك بجمع قوله بالادان متعلق بقوله حربة اي اوجرت باذن المالك  
 في لواجرت بلا اذن فلا اعتبار له **كتاب النكاح** هو عقد موضوع  
 للملك المنفعة اي على استمتاع الرجل بها المرادة بالعقد ربطا اجزاء  
 اي الايجاب والقبول شرعا لكي هنا اريد بالعقد الحاصل بالمصدور  
 الارتباط لكي النكاح هو الايجاب والقبول لانها اركان عقد النكاح  
 لا امور خارجة كالشرائط ونحوها وقد ذكرت في شرح التنقيح في فصل  
 النهي كالمبيع فان الشرع يكلم بان الايجاب والقبول الموجودين حتما  
 يرتبطان ارتباطا حكما فيحصل معنى شرعي يكون ملك الشترى اثره  
 له فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى لكون المركب من الايجاب  
 والقبول مع ذلك الارتباط الشرعي لا ان البيع هو مجرد ذلك المعنى  
 الشرعي بحد ذاته والقبول آله كما تقدم البعض لان كونها اركانها  
 ينافي ذلك ولا شك ان له عللا ارتباطا لعله العا عليه المتعاقدان

٧٢  
 ان النكاح من العقود التي لا يملك  
 بل الحاصل بالشرائط وانما قلنا  
 مع ذلك الارتباط في الايجاب والقبول  
 هذا لان الشرع يفرق بين  
 ان النكاح من العقود التي لا يملك  
 بل الحاصل بالشرائط وانما قلنا  
 مع ذلك الارتباط في الايجاب والقبول  
 هذا لان الشرع يفرق بين  
 ان النكاح من العقود التي لا يملك  
 بل الحاصل بالشرائط وانما قلنا  
 مع ذلك الارتباط في الايجاب والقبول  
 هذا لان الشرع يفرق بين







اذا ادعت المرأة تقبل شهادتها لها وانما تكفي عند الزوج ان ادعت  
 لا تقبل شهادتها لها وان ادعى الزوج يقبل لم يحل له ان يزوجها  
 ومبين ولم يظهر بها ان يحل للمسلم ان يزوجها الكافر على المسلم لا يقبل  
 ادعى المسلم يقبل لم امر اخوان بنك صغرة فكل عند خردان مضر ابو اسحق  
 والافلاس فان الاب اذا كان حاضرا انتقل عبادة الوكيل الى الاب فصار  
 كان الاب عاقدا والوكيل مع ذلك الغوث شهادته ان كان ابنا بالقبلة  
 عند خردان مضر صح والافلاس مضر كانا البالغ عاقدا والاب  
 وذلك الغوث شهادته العبارة المحترمة هذا الوكيل شهادته ان خردان مضر  
 كالوكي ان حضرت موليته بالغ ومهر على المهر اصل ومهره واجبة  
 وبنتها وبنت اخيه وعمة وقالت وبنت زوجة وطقت وام زوجة وان  
 لم توطأ وزوج اصل ومهره نفقته المحترمة ومهره اصل ومهره اصل  
 وصليته اصل البعيد فالاصل القريب الاب والام وفرعها الاخوة والاف  
 وبنت الاخوة والافوات وان سفلت فيجوز جميع هؤلاء والاصل البعيد  
 الاجداد والجدات فيجوز بنات هؤلاء العلية اي العمات والعمات  
 لاب وام اولاد اولادهم وكذا عمات الاب والام وعمات الجدة والجدة  
 لكن بنات هؤلاء ان لم يكن صليته لا يجزى كبت العم والعمة وبنت الخال  
 والخالة وكل بنته رضا عاقل هذا يشغل عدة اقسام كبت الافة مثلا

عند ادعاء الزوج تقبل شهادتها لها وانما تكفي عند الزوج ان ادعت  
 لا تقبل شهادتها لها وان ادعى الزوج يقبل لم يحل له ان يزوجها  
 ومبين ولم يظهر بها ان يحل للمسلم ان يزوجها الكافر على المسلم لا يقبل  
 ادعى المسلم يقبل لم امر اخوان بنك صغرة فكل عند خردان مضر ابو اسحق  
 والافلاس فان الاب اذا كان حاضرا انتقل عبادة الوكيل الى الاب فصار  
 كان الاب عاقدا والوكيل مع ذلك الغوث شهادته ان كان ابنا بالقبلة  
 عند خردان مضر صح والافلاس مضر كانا البالغ عاقدا والاب  
 وذلك الغوث شهادته العبارة المحترمة هذا الوكيل شهادته ان خردان مضر  
 كالوكي ان حضرت موليته بالغ ومهر على المهر اصل ومهره واجبة  
 وبنتها وبنت اخيه وعمة وقالت وبنت زوجة وطقت وام زوجة وان  
 لم توطأ وزوج اصل ومهره نفقته المحترمة ومهره اصل ومهره اصل  
 وصليته اصل البعيد فالاصل القريب الاب والام وفرعها الاخوة والاف

رشتا  
 رشتا  
 رشتا  
 رشتا

يشغل  
 يشغل  
 يشغل  
 يشغل

يشغل يشغل الرضاية للاخت النسبية والبنت النسبية للاخت الرضاية  
 الرضاية للاخت الرضاية ومهر من رتبة ومسورة ومهره اصل ومهره اصل  
 الى فرجها الدخول بشهوة واسلمت المس بشهوة عند البعض الى شهادته  
 بعقبه وبشهادة في النساء لا يكون الا بعد اتمام الرضاية عند البعض ان  
 يشتر الكفاية او بدانت رايها الصحيح وما دون شح سبب لبست  
 بشهادة به يقبض اعلم ان ابنت شح سبب او اكثر قد يكون مشتهرة  
 وقد يكون وهذا يختلف بعلم الجدة وصغر ما ما قبل ان تبلغ شح سبب  
 فالفتوى على انها لبست بشهادة والجمع بين الاخيرين تكافا او عدة  
 ولو من باين وطنا بملك عينا وبين امرأتين ابهام فرقت ذكر الممل  
 اما اذا جمع بملك بغير موطأ احد برها اول الاخر كبرية  
 له الاخرى عبارة المحترمة هذا الزوج تكاف امرأة عدة لها تكاف امرأته  
 ابهام فرقت ذكر الممل بغير الاخرى ووطئها ملكا وكذا ووطئها ملكا ووطئها  
 تكافا ملكا لا تكافا فان تكافا لابطاء واحدة حتى يحرم الاخرى اي كون  
 المرأة في تكاف بغير موطأ في عدة ولو من طلاق باين يحرم تكاف امرأته ابهام  
 فرقت ذكر الممل على الاخرى وايضا يحرم وطئ هذه المرأة بملك عينا اما  
 وطئ احد بهما بملك عينا فيجوز وطئ الاخرى تكافا وملك بغير الممل  
 لا يحرم تكافهما حتى لو تكافا لابطاء واحدة حتى يحرم عليه الاخرى وهذه المعنى  
 ما يقال فان تزوج اخت امه ووطئها لابطاء واحدة حتى يحرم احد بهما حبلا

يشغل  
 يشغل  
 يشغل  
 يشغل

يشغل  
 يشغل



اولی بطل نکاح الثانیة

السلطانة فخر الدين  
الواليين عليهما السلام

١  
في فضائله وادبائه في كتابه الحزم والنجدة قوله  
لا تتركوا ولا تتركوا لئلا تتركوا لئلا تتركوا  
يجمعونه ويجمعونه

• 67

Vo

[illegible]



لا بد من العلم بالصفة  
 والصفة هي التي لا بد منها  
 في كل وقت من اوقات  
 الزواج والطلاق  
 والنفقة والنفقة  
 او النكاح في الوقت  
 المتعلق به التوقيت

المعنى اذ هو محض النكاح الحاصل مما السيد فانما موطوءة السيد فقال رجل نكاح طاهر  
 ثبت نسب عملها وان كانت بين الحاصل موطوءة السيد فان هذا المعنى  
 يوجب صحة النكاح مع ذلك بطل نكاحها باعتبار ثبوت نسب عملها **ونكاح**  
**المنقذ والموقت** صورة المتعة لا يقول النبي بك بكذا مدة **بكذا**  
 المال وصورة الموقت لا يقول تزوجتك بكذا الى شهر **الولي والزوج**  
 نفذ نكاح حرة مكلف ولو ما في غير كونه لادى وله الاعتراض بهذا الى الولي الا ان  
 في غير كونه وفي المس عتلى جنة وهم اعداء جرح الى النكاح مما في كونه  
 وعليه فتوى فاحي فان **اعلم** ان الحرة العاتقة البالغة اذا تزوجت نفسها  
 فعند ابن حنبل في رواية عن ابي يوسف في رواية عن ابي يوسف لا ينعقد الا بولي  
 وعند محمد ينعقد موقوف على اجازة لولي وعند مالك والشافعي لا ينعقد بغير  
 النساء واما مسئلة الكفو في ظاهر الرواية النكاح مما في كونه ينعقد كمن لولي  
 الاعتراض ان شاء فسبح والاشاء اجازة في وفي رواية الحسن في جنة  
 روح لا ينعقد **ولا يجوز** بالغة ولو بكر **اعلم** ان ولاية الاب اجازة ثابتة عند  
 على الصغير والبالغة وعند الشافعي ثابتة على البكر والنسب ناكح البكر  
 اتفاقا لا انشأ بالغة اتفاقا والبكر البالغة لا يكره نكاحها بغير عتق والنسب  
 الصغير بغير عتق لا عندنا ثم ان عندنا كل وفي غلبة ولاية الاجداد وعند الشافعي الولي  
 الجور ليس الا الاب والجد **وتمت** وعلمكم بكذا بلا صوت اذن وودعكم

استيفاء  
 الى مع لعلنا

المتزوج او بعد بلوغ الجز بشرط تسمية الزوج لا المهر فاما هو الصحيح **الصغير**  
 يزوج الى البكر البالغة فاذا استأذنها الولي فسكت كان رضا واذ لم يرض  
 فغير نكاحها فسكت فنور في كل بشرط الزوج حتى لو لم يذكر الزوج فسكونها  
 لا يكون رضا ولا بشرط ذكر المهر **ولو** استأذنها فزوج الى اقرب فرضا بالقبول  
 كالنسب **اي** استأذنها الاب يزوج او ولي بعده فالرضا لا يكون الا بالقبول كما  
 في النسب **والزواج** بكارها بوثبة او صفي او جوازة او تعيس او نكاحا حكما  
**اي** لما حكم البكر في ان سكوتها رضا **وتولها** وودت اولى مما توله سكت  
**اي** قال الزوج البكر البالغة بلفك النكاح فسكت وقالت تودت  
 قال قول قولها **وتقبل** بينة على سكوتها ولا تخلف **اي** ان لم يرض وهذا  
 عند ابن حنبل رحمه بناء على انه لا يخلف في الفاح **ثم** ان زوجها الاب والجد  
 لهم وفي غيرهما نسخ الصغير ان جازا بلغا او علما بالنكاح **بعد** **اي** ان  
 كانا عليهما بالنكاح فلهما الفسخ عند البلوغ وان لم يكونا عليهما فلهما  
 فسخ حين عليهما بعد البلوغ وفيه خلاف الشافعي فان تزوج بغير الاب والجد  
 قبل البلوغ لا يصح عنده لاذكرنا ان الولي الجور عند ليس الا الاب والجد  
 وسكوت البكر رضا **بما** **اي** عند البلوغ او العلم بالنكاح بعد البلوغ  
**ولا ينعقد** جازا الى اخر المجلس **ان** جهلت **اي** بالجهل فقال البكر  
 اذا سكنت بعد البلوغ او العلم بناء على ان لم تعلم ان لها الجناح في بطل

يستدعي النكاح الصفة  
 على النكاح الصفة  
 ولو شيا من اجزاء فله  
 الشافعي في ذلك كما ترون



بجملته والحمد لله رب العالمين

فإذا كان سكوتاً رضاه ولا تغذربا بكم **م** بخلاف المعتق **م** أي إذا  
 اعتقت الأمة ولو لم يزوج ثبت لها الحنار ولا يبطل بالسكوت **م** أي إذا  
 أفرجها لم يفسد فإن لم تعلم أن لها الحنار فحملها عذولاً لأنها لا تتفرغ للتعليم  
 بخلاف الحريرة فإن طلب العلم فربما على كل مسلم ومسلمة وبالتفصيل لا تغذربا  
 فإن قبل كلاً منها في البكر حال بلوغها وهي قبل البلوغ غير مكافئة بالثريد  
 قلنا إذا راضى العبيد والعبيدة فاما أن يجب عليهما تعلم الأيمان والحكمة  
 أو وجب عليهما التعلّم ولا ينبغي أن يترك أسدي قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 أمرنا بكم بالصلوة إذا بلغوا سبعاً وأفروهم إذا بلغوا عشر **م** وخبر  
 العلم والتب لا يبطل بغيره **م** أي لا يفسد العلم بالعلم **م** أي لا يفسد العلم بالعلم  
 والله لا إله إلا الله يفعل ما يريد على الرضا كالقبلة والحق أعطاه العلم  
 المهد وقبول الشيب **م** ولا يقيماهما مع المجلس بشرط القضاء والفسخ  
 من بلوغ **م** أي اعتقت **م** فإن الأول الزام الفرد على الزوج بخلاف  
 نسخ المعتق فإنه زيادة الملك للزوج عليها فإن اعتبار الطلاق  
 عند نكاحها إذا اعتقت صارت الملك عليها بثلاث تطبيقات  
 بعد ما كان تطبيقين ويكون الفسخ امتناعاً عنها بهذا فلا يخرج إلى  
 قضاء القاضي **م** فإن مات أحدهما قبل التوفيق أو لا ورثة الآخر  
 لصحة النكاح بينهما **م** أي المراء بالعبيدة العبيدة **م**

على شرط  
 الخمار ونبذ الأمان  
 أو غلبت عليه وإن لم يعلم  
 سقط خياره بغيره  
 العلم بعد المجلس  
 ط إذا راضى العبيد  
 سنة وقيل أنى عشره

ويزيد على اثنين واربعة

الغناكر تبطل بالانحطاط **م** أي إذا انقضت العبيدة بالغير كالبنت إذا صار عبيدة  
 بالانحطاط **م** أي إذا انقضت العبيدة بالغير كالبنت إذا صار عبيدة  
 لا ولاية لها على أختها المحنونة **م** على شرط اللات **م** أي قدم المهر  
 وإن سفل ثم الأصل وإن علان ثم جزء الأصل القريب كالإخ ثم بينه وإن  
 سفلوا ثم جزء الأصل البعيد كالعم ثم بينه وإن سفلوا ثم عم أبيه ثم بينه  
 ثم عم جده ثم بينه الأقرب فالأقرب ثم التزوج بقوة القربة أي قدم  
 الأعمى على العم **م** بشرط حرة ونكاحاً اسلام في ولد مسلم وولد  
 كافر ثم الأم ثم ذو الرحم الأقرب فالأقرب ثم مولى المولى **م** أي ما  
 لا ورثة له **م** أي على حرة عاتقته إن جنى فادته عليه وإن مات غير أبيه  
 ثم فاضل **م** أي كسب في مشوره **م** أي كسب في مشوره **م** أي كسب في مشوره  
 تزوج بعبيته الأقرب **م** أي كسب في مشوره **م** أي كسب في مشوره  
 عند جميع **م** أي كسب في مشوره **م** أي كسب في مشوره  
 غيبة كمنقلوبة وتفسير ما ذكره قوله ما لم ينظر أي مدة لم ينظر الكفو  
 الحاطب ثم عطف على ما لم ينظر قوله مدة السوء عند جمع من المأخوذ **م**  
 وتفسير الكفاة في النكاح نسيان فريش بعضهم كقول بعض العرب بعضهم لا يعصى  
 أي العرب الذين لم يكونوا في فريش بعضهم الكفاة بعضهم أعلم أن كل شيء هو  
 أولادهم فريش كنانة فريش ولما أولادها هو توفى الغفر فلا وإنما خص

الابن وابن الابن

لأن الكافر ولاية على ولده الكافر

وولي المجنونة ابنها ولو بعد أسبعا  
 بناء على ما ذكره ابن الأبن مقدم  
 على الأب صح



في النسب بالعرب لان البع ضيقوا انسابهم وفي الجمع استلما فلهذا يوجب  
 في السلام كقولهم في اياه فبه وسلم بنفسه كقولهم في اب فبه لا زوب  
 فيه لم يوجب فيه وحرية فليس عهد او معقولا كقولهم في الحرية اصلية ولا معقولا  
 ابوه كقولهم في ابوين حرين وديانة فليس فاسقا كقولهم في البنت صاحب ولنا  
 لم يطين في اختيار الغفيل **م** وعند بعض الشايع الفاسق اذا لم يعلم يكون  
 كقولهم في الرجل الصالح **م** وما لا قال العاجز عن المهر المجل والنفقة ليس كقول  
 للفقيرة **م** وانما قال للفقيرة لرفع وجهها فتم ان الفقير يكون كقول الفقيرة  
 وكذا اللقنية بالطريق الاولى لان البع ضيقوا اداء المهر والنفقة الواجبين تحققا  
 مع زيادة التعيير والقادر عليهم كقولهم في ذات اموال عظيمة هو الصحيح لان المال  
 غادر وراج فلا يعبر بعده الا ان يكون بحيث لا يعذر على اداء الواجب  
 وهو المهر والنفقة وحرقة فحايك او حجام او كباير او باع ليس كقولهم في اياه  
 او حر او غير يفتي والى المحنت باقل من مهر **م** اي ما مهر مشاهير فلهذا في الاثر  
 حتى يتم او يفرقا ووقف نكاح فقولوا في اقصوا لبيان على الاجازة **م** اي يجوز  
 ان يكون من جانب الزوج فقولوا في من جانب المرأة فقولوا في يتوقف  
 على اجازتهما **م** ويتولى طرقي النكاح واحد ليس بقولوا في من جانب **م**  
 اي يتولى واحد الاجاب والقبول ولا يشترط ان يتكلم بهما فان الواحد  
 اذا كان وكلا منهما فقال زوجته اياه كان كافيا وسوي اقسام اما ان

يكون اصيلا

في يكون اصيلا او وليا كان المهر فزوج بنت عم الصغيرة اذا اصيلا وكلا  
 في يكون اصيلا او وليا كانت رجلا ان يزوجهما فبها فبها او وليا من الجانبين او وكلا  
 الجانبين او وليا من جانب وكلا من جانب ولا يجوز ان يكون  
 فقولوا كما اذا كان اصيلا وفضولي او وليا من جانب فقولوا في جانب  
 او وكلا من جانب وفضولي من جانب او فضولي من الجانبين  
**م** ومع نكاح امرؤ وجهها من امر نكاح امرأة لامرأة اي وكل ان  
 يزوجهما امرأة فزوج امرئ صحيح **م** ونكاح الاب والمجد الصغير والصغيرة  
 بغير ما حسن او من غير كقولهم في البع **م** اي فعل الاب او المجد عند عدم  
 الاب لا يكون للصغير والصغيرة في الفسخ بعد البلوغ وان فعل غيرها  
 ظهرا ان بفسخ بعد البلوغ **م** ولا نكاح واحدة مما اشبهت زوجها المأثورة  
 لواحدة للامرأة اي ان امرأته او ابنتها امرأة فزوج امرأته او ابنتها  
 واحد لا يصح نكاح كل واحدة منهما اما زوج بوجهها فالاول صحيح واما  
 الثاني **باب المهر** عشرة دراهم **م** هذا اخذنا واما عند الشافعي كل نكاح  
 فمهر **م** ونكاح من سمي دونها وان سمي بغيره **م** اي دون  
 عشرة دراهم وهو اما عشرة ايام او قراها **م** تسمى عند الوطى او موت  
 احدهما ونصف بطلان قبل وطى وخلوة سمحت **م** اي الخلوة الصحيحة  
 وبشيء فغيره فان قلت لم يكلف بقوله قبل خلوة سمحت فانه اذا كان

انما قالوا جواز نكاحها  
 للاب والمجد بالغير او من  
 غير كقولهم في البع  
 خلافا لما

سواء كان  
 غير







في وقتها

فحبوب او عيش او خضرا او صبايح فضاء في الصباح وقد رافق وانه وجب  
 لودي الحصة المتقدمة لاداء الصلوة فرضا ونظرا اي لا يكون المخلوق  
 صحيح مع الصلوة المفروضة كما في الصوم المفروض وتكون صحيحة مع  
 صلوة النفل كما في صوم النفل والعدة يجب في الكل اجتنابا  
 اي في جميع ما ذكرنا اقسام المخلوة سواء وجد فيه المانع كالمريض وكخو  
 اول يومه وجب المتعة المطلقة لم نوطاه ولم يسم لها مهر ويجب لها  
 سواء الا لم يسم لها وطلقت قبل وطى المطلقات اربع مطلقة لم نوطاه  
 ولم يسم لها مهر فيجب لها المتعة ومطلقة لم نوطاه وقد سمي لها مهر التي  
 لم يجب لها المتعة ومطلقة قد وطئت ولم يسم لها مهر ومطلقة قد طئت  
 وسمي لها مهر فاما ان يجب لها المتعة فالحاصل انه اذا طاهها يجب لها المتعة  
 سواء سمي لها مهر او لا لانه او حشرها بالطلاق بعد ما سلت الى الحق وعليه  
 وهو البضع فيجب ان يعطى بشئ زائدا على الواجب هو السمي في صورة التسمية  
 مهر المثل في صورة عدم التسمية لها بشئ آخر وفي صورة عدم التسمية يجب المتعة لا  
 لم تأخذ شيئا والنفاء البضع لا ينفك عن المال وان قبضت الفاسمي  
 كما في صنفه وطلقت قبل وطى بغير نصف لانها قبضت تمام السمي  
 يجب الا ينفك في النفي لا في البذل في وجهته لم ينعين انه الف المهر لان المهر  
 والله تائير شقين في العقود والفسوخ وان لم تقبضا وقبضت نصفه ثم

انما هو الصنف الذي  
 وانما هو الصنف الذي  
 انما هو الصنف الذي

انما هو الصنف الذي  
 وانما هو الصنف الذي  
 انما هو الصنف الذي

بمهر

ثم قدمت الكل او ما بقي او مبيت عرض المهر قبل قبضه او بعده لا اي لا يرجع  
 عليها بغيره صورة المسائل انما ان لم تقبض شيئا ومبيت الكل اي طهه عن  
 الزوج ثم طلقها قبل الوطى فلا شيء عليها لان حكم الطلاق قبل الدخول  
 نصف المهر وقد جعل في زيادة والمراة لم تأخذ شيئا كترده اليه بخلاف السنة  
 الاولى وهي التي قبضت الفاسمي ثم رجعت فطلقت قبل وطى وان قبضت نصف  
 المهر ثم رجعت الكل او مبيت الباقي ثم طلقها قبل الوطى فانه لا شيء عليها  
 لما ذكرنا ولو كان المهر عرضا فقبضته ثم وبسته او لم تقبضه فوطئت عرضا  
 ومنه طلقها قبل الوطى فلا شيء عليها اما في صورة عدم القبض فلما تروا فاني  
 صورة القبض فكذا لك لاننا وبست الوطى فانتقض قبض المهر لان الوطى  
 متعقبة بخلاف المسئلة الاولى فانما له راسم غير متعقبة وانما يكمل بالوطى  
 ان يخرجها او لا يخرجها عليها او بالف ان قام بها او بالقبض ان اخبر بها  
 وفي اي فيما تكلمها على ان لا يخرجها او لا يخرجها عليها وانما اي فيما  
 تكلمها بالف ان قام او بالقبض ان اخبرها فله الف والا فمهر مثل هذا  
 عند ايه مسدودا فعنده الشرط الاول صحيح دون الثاني فعنده انما شرطان  
 صحيحان وعند زفر كل منهما فاسد فكذا في الثاني لا يبرأ من القبض ولا  
 على الف المراد بالثانية المسئلة الثانية لا يجوز ان يطلع بها بالقبض  
 ان اخبرها فانه ان اخبرها يجب مهر المثل كما ان كان مهر المثل اكثر من الف

انما هو الصنف الذي  
 وانما هو الصنف الذي  
 انما هو الصنف الذي



لا يجب الزيادة وان كان اقل من الف يجب الالف ولا ينقص عن الف  
 على ان المهر لا يزيد على الفين ولا ينقص عن الف وان كان يزداد على الف  
 ان كان بينهما والاف فيس لودية والاف لو فقه من اي اذ كان بعد العدة  
 واحدة اكثر قيمة من الاخر يجب مهر المثل ان كان بين قيمة العدة وما يجب  
 العدة الاقل قيمة ان كان مهر المثل دون قيمة هذه العدة ويجب العدة الاكثر  
 قيمة ان كان مهر المثل فوق قيمة فنعلم منه انه اذا كان مهر المثل مساويا لقيمة  
 يجب هذا العدة ولو طلقت قبل وطئ تعسف لاقس باجماع والكل بعد هذا  
 العدة بما واحد كما هو عليها العدة فقط ان ساوية عشرة وان شرط البكارة  
 ووجدنا شيئا نرته الحل وفتح امرنا فخرس ونوب يراوى بالغ في وصفه او لا و  
 او موزون بين جزلة صفة ويجب الوسط او قيمة والابن جنس الكل المبطل  
 والكورون ووصفه فذاك ولا يجب شي في تقديره بل وطئ وآن خلافا  
 وطئ مهر المثل لا يزداد على ماسمى اي ان كان مهر المثل مساويا للمسمى او اقل  
 المثل واجب وان كان اكثر لا يجب الزيادة **م** ونبت السب ودية  
 وقت وقوله عند عقد وبقية اي الا كان مما وقت الدخول الى وقت الوضع  
 ستة اشهر الزنا ان كان اقل لا وعند ايه حنفية واية يوسف يعتبر من وقت النكاح  
 كافي النكاح الصحيح **م** ومهر مثلها مهر مثلها من قوم ايربا وقت العقد اي  
 ثبت مهر مثلها ثم يثبت بقوله مهر مثلها فزاد بالاول الف **م** المستطاع شرعا

نائب حرمه بالحق وسون بالسكون  
 اي جارة وقوله جارة فان كان  
 شرط الفخوت ولم يسمع من جارة  
 اخر من بنواى اصطفاى

وبالتالي

والثالث المسمى اللقوى اي من امر المرأة كالتحريم لها وهي من قوم ايربا ثم بين  
 المثل بقوله **م** سنا ومجلا وما لا وخطا ودينا وولد او عتق او بكاره وثبات  
 فان لم يوجد منهم من الاجانب لمهرها وقالتها الا اذا كانت من قوم ايربا  
 اي اذا كانت اما بنت عم ايربا **م** وفتح ضمان ولما مهرها ولو صغيرة ان كان  
 ولو صغيرة لانها اذا كانت صغيرة فخطاب المهر ليس الا وليا فينوب عنهم انه لا يجوز  
 النكاح لانه باعنا لهذا الوهم لان حقوق العقد هنا ارجع الى الاصيل الولي  
 مسفر ومعتق بطلاق البيع فانه اذا باع الاب مال الصغير لا يجوز ان يفسد النكاح  
 لان الحقوق ارجع الى العاقبة **م** وتطالب ابنته ولو ادعى رجوعه  
 ان ضمن باهره الاطلاق ولما منع من الوطئ والسفر والنفقة لو تمت  
 اي ولما النفقة على تقدير النكاح ولو بعد وطئ او خلوة برضا الى قرارهما  
 قولها فانه اذا وطئ او خلا باهرة برضا لا يبقى لها حق المنع لانها سلمت  
 اليه المهر وعليه فلا يكون لها حق الاسترداد ولا من جنسها كل وطئ معقود  
 تسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي **م** قبل اخذ ما بين يديه كلا او بعضا الطرف  
 وهو قبل معلق بقوله ولما منع ثم عطف على قوله ما بين يديه قوله **م** او قد  
 ما يعمل بينهما من مثل مهرها او غير مقدم بربع والخمس ان لم يباها **م** لفظ المهر  
 هذا والمحل والزوج ان يثبت فذاك **م** الا ما يتعارف **م** والسفر والخروج للحاجة  
 وزيادة اهلها بلا اذن قبل بغيره اي ولما السفر الى اخره قبل قبض المهر **م**

وتطالب ابنته ولو ادعى رجوعه  
 على الزوج انه ضمن ما به والافلا و **م**

مختار في كل طرية  
 صفة خطا بالسكن  
 اي لو كان الضمان  
 يكون ساطا يكون الشخص الواحد  
 لها وطالبها لا اعتبار بغيره

من لا يقد بربع وان كانت  
 خطا في الثابت  
 عذرا كالثابت شرعا



لا بعده ولا لها المنع لقبض الكل في المختار ان لم يبين المجلد المثل للكل  
لها ولاية من النفس لا في كل المهر فله الحكم قد فهم ما تقدم فانه قال او قدر ما يجل  
الى قوله ان لم يبين فتعبد ولاية المنع بعد المجلد بل بطريق المقوم على اليمين  
لها المنع لقبض الزينة الزايد على هذا ولا خلاف في ان التحصيل المذكور في المهر  
يدل على نفي الحكم عما عداه ولكن اراد التوضيح **بما** يدل على انه مختلف فيه والمختار هذا  
فان الشاخص اخاره واما بناء على المتعارف وان كان اصل المذهب ان  
لها ولاية المنع لا في كل المهر اذ لم يبين مقدار المجلد والمثل لان المهر عوض للمنفقة  
فانما يقبض كل عوض لا يجب عليها تسليم المنع **ولا** لو اجل كل **س** فانه ان اجل  
نقد سقط حقا فلا يكون من النفس لا في المهر ولا في غيرها **ولا** في ظاهر الرواية  
اي اداء ما يبيها بيمينه او قدر ما يجل للمثل في ظاهر الرواية **وقيل** لا ويرافق  
القبض او البتة وله ذلك فيما دون مدة **س** اي ولو تغلبا فيما دون مدة  
السفر **وان** اختلفا في المهر فقل اصله يجب مهر المثل اجماعا **اي** اختلفا  
تقال احدهما لم يسم مهر وقال الاخر يسمى فان اقام البينة لاشك في قبولها  
وان لم يقع فعندها يكلف فان ثبت دعوى التسمية وان اختلفت بيمين  
المثل واما عند ابي حنيفة فهو ان لا يكلف لانه لا يكلف في المهر  
ينجب مهر المثل **س** في قدره حال قيام النكاح القول لمن شهد له مهر المثل  
مع يمين **س** اي ان كان مهر المثل مساويا لما يدعي الزوج او اقل منه فالقول

فانما هو المهر في المهر فله الحكم قد فهم ما تقدم فانه قال او قدر ما يجل  
الى قوله ان لم يبين فتعبد ولاية المنع بعد المجلد بل بطريق المقوم على اليمين  
لها المنع لقبض الزينة الزايد على هذا ولا خلاف في ان التحصيل المذكور في المهر  
يدل على نفي الحكم عما عداه ولكن اراد التوضيح **بما** يدل على انه مختلف فيه والمختار هذا  
فان الشاخص اخاره واما بناء على المتعارف وان كان اصل المذهب ان  
لها ولاية المنع لا في كل المهر اذ لم يبين مقدار المجلد والمثل لان المهر عوض للمنفقة  
فانما يقبض كل عوض لا يجب عليها تسليم المنع **ولا** لو اجل كل **س** فانه ان اجل  
نقد سقط حقا فلا يكون من النفس لا في المهر ولا في غيرها **ولا** في ظاهر الرواية  
اي اداء ما يبيها بيمينه او قدر ما يجل للمثل في ظاهر الرواية **وقيل** لا ويرافق  
القبض او البتة وله ذلك فيما دون مدة **س** اي ولو تغلبا فيما دون مدة  
السفر **وان** اختلفا في المهر فقل اصله يجب مهر المثل اجماعا **اي** اختلفا  
تقال احدهما لم يسم مهر وقال الاخر يسمى فان اقام البينة لاشك في قبولها  
وان لم يقع فعندها يكلف فان ثبت دعوى التسمية وان اختلفت بيمين  
المثل واما عند ابي حنيفة فهو ان لا يكلف لانه لا يكلف في المهر  
ينجب مهر المثل **س** في قدره حال قيام النكاح القول لمن شهد له مهر المثل  
مع يمين **س** اي ان كان مهر المثل مساويا لما يدعي الزوج او اقل منه فالقول

ان ان لان الاختلاف  
في مقدار المهر

لم يبين المهر وان كان مساويا لما يدعي المرأة او اكثر منه فالقول لمن  
يما يبيها **س** واي اقام بينته قبلت منه مهر المثل **ولا** لها **س** وذلك لان  
للزوجة تدعي الزيادة فان اقامت بينته قبلت وان اقام الزوج يقبل  
ايضا لان البينة تقبل لرفع اليمين **س** اي اذا اقام الزوج بينته على رد الزوج  
الى المالكت تقبل **س** وان اقاما بينتهما ان شهد له وبنته ان شهد لها  
لان البينات شرعت لاثبات ما هو خلاف الظاهر واليمين شرعت لاثبات  
الاصل على اصله قال النبي عليه السلام البينة على الملهي واليمين على من انكر  
والاصل في النكاح ان يكون بمهر للمثل فانه يدعي خلاف ذلك بينته اقوى  
**س** وان كان بينهما حال **س** اي ان كان مهر المثل بها ما يدعي الزوج  
والمرأة ولا بينة لاحدهما حالهما فان اختلفا او اقاما قضي **س**  
اي المهر المثل فان اختلفا قضي بمهر المثل وكذا ان اقام كل منهما البينة وان  
اقام احدهما فقط يقبل بينته ولم يذكر هذا القسم لظهوره وهذا الذي  
هو في حال قيام النكاح فانه اذا ادين بالاختلاف بعد وقوع الطلاق **س**  
**س** وفي الطلاق قبل الوطى فكل منعة المثل **س** اي اذا كان منعة المثل مساوية  
لنصف ما يدعي الرجل او اقل منه فالقول له وان كانت مساوية لنصف  
ما يدعي المرأة او اكثر منه فالقول لها واي اقام بينته قبلت وان اقاما  
بينتهما ان شهدت له وبنته ان شهدت لها **س** وان كانت بينهما حال **س**  
منع المثل



فان خلفا يجب متعة النخل وموت احدى كجوابها في الحكم وبعده  
 في القدر القول لورثة وفي اصله لم يقض للمكره شيئا ولا يقضي للمكره  
 وبه يعني وان بعث المرأة شيئا بوهبة وقال مرفا القول الا ان  
 لا كل كالتجيز بخلاف الخطم فان كان في ذمته او حرم حرمته  
 اي في دار الحرب بمجته او بلا امره اذا جاز عندهم اي المال النكاح  
 لما امر كجوز عندهم لا يجب شيئا وانما قال هذا لانه لم يخرجه في دينهم  
 او يجب المهر عندهم لا يكون حكم المسئلة عدم وجوب المهر فوطت  
 او طقت قبل او مات فلما امر لها وان كانها بغيره او فريه عينا ثم  
 اسلم او اسلم احدى لها ذلك وفي غير عيني فقيمة الخمر فيها ومهرها  
 في الخمر لان الخمر عندهم مثلي كالحمل عندنا ولا يجل اضرة فاجاب  
 القيمة يكون او اضاع الخمر او اما الخمر فمما ذوات القيمة عندهم كان  
 عندنا فاجاب القيمة لا يكون او اضاعه فيجب مهر النخل او اضاعه  
 الخمر **باب نكاح المرتضى والكافر** نكاح القبيح والكاتب الذي يزوج  
 وام الولد بلا اذن السيد موقوف ان اجاز نفذ وان دونه بطل فان كان  
 بالاذن فالمرتضى عليهم وبيع القبيح لا الاخير **اي المكاتب والمذنب**  
 بل بعيان وقوله طلقا رجعية اجازة لا طلقا او فارقها **اي اذا**  
 تزوج عبد بغير اذن مولاه فقال للمولى طلقا رجعية فهو اجازة لان  
 الطلاق

الرجعي

الرجعي يقضي بسبق النكاح بخلاف طلقها اذ يمكن ان يكون المهر اذ  
 وهو المثلقي الباق بالبعد التردد واما فارقها فهو اظهر في هذا المعنى  
 واذن لبعده بالنكاح بيع جائز فواسده فيبيع العبد لمهر من كانها  
 فانه بعد اذ فوطها ولو نكحها ثانيا او اخرى بعد ما صحى وتنف  
 على الاجازة **س** اي لو نكحها نكاحا ثانيا صحى او نكح امرأة اخرى  
 بعد نكح المرأة نكاحا صحى يوفى على الاجازة لان الاجازة  
 قد اشتمت بذلك النكاح **الفاسد** ولو تزوج عبدا بوثا له طهر ساو  
 المرأة فماده في مهر مثلها **س** اي ساوت المرأة بغير مائة في مهر  
 مهر النخل الى ان يبيع العبد يقسم ثمنه بين المرأة والعتاة بالحصة فخذ  
 بحصة مدها ان كان المهر اقل من مهر المثل او مساويا اما اذا كان ارباب  
 غلانا فخذ بحصة مازاد **س** وما زوج امته كخدمه ويطاء الزوج ان طلقه  
 يجب التوبة لكن لا نفقة ولا سكنى **الابرا** **س** اي لا يجب على الزوج  
 نفقتها وسكنى الا بالتوبة **س** وهي ان يجلي بينها وبينه **س** اي بين  
 الزوج **س** في منزله ولا يستحق ما كان له الا لولى **س** فان بوثا ثم رجع صح  
 اي الرجوع **س** وسقطت **س** اي النفقة عن الزوج برجوع المولى عن التوبة  
**س** ولو خدمته بلا استخانة لاسى اي خدمت المولى بلا استخانة مع وجود  
 التوبة لا يسقط النفقة عن الزوج والتوبة مصدر بوثا مشر لا بوثا

وفي الموضع الباق بالبعد التوبة  
 ويقع ان هذا اللفظ واختلف في  
 والقول كقولنا في التوبة ومن تزوج  
 العبد على مولاه بعدم الاتفاقة اليه  
 حيث تزوج بغير اذنه فيجوز **س**











على الصدقة الاولى في  
نسب الامم من قبل  
نفسك انما هو اول  
نسب الامم من قبل  
نفسك انما هو اول  
نفسك انما هو اول

وهي شاملة لثلاث صور الامم رضاعا للاخت او الاخ نسباً والام نسباً  
للاخت او الاخ رضاعاً والام رضاعاً للاخت او الاخ رضاعاً  
يتم قول الامم اخته ان اريد بالام الام رضاعاً وبالاخت الاخت  
رضاعاً لا بشي ما اذا كانت احدهما فقط بطريق الرضاع وان  
اريد بالام الام نسباً وبالاخت الاخت رضاعاً او بالعكس لا يخل  
القصور بل قلنا المراد ما اذا كانت احدهما بطريق الرضاع اعم  
من ان يكون احدهما فقط او كل منهما **فان** اخت الابن من نسب  
اما البنت واما ربيته قد وطئت امرأه ولا كذلك من الرضاع  
وجدة ابنة **و** جدة الابن نسباً ام موطوءة ولا كذلك من الرضاع  
وامم عمه وعمته وام خاله وخالته **من** اعلم ان امه بولاء موطوءة بالجد  
الصحيح او الجدة الفاسدة ولا كذلك من الرضاع ولا تنس الصور الثلاث  
في جميع ما ذكره **للرجل** اي هذه النساء المذكورة لا تحرم للرجل اذا  
كانت من الرضاع **و** اخا ابن المرأة لها رضاعاً **اي** لا تحرم  
واخو ابن المرأة لها اذا كانت من الرضاع واعلم ان هذه الامم ثلاثة  
ذكر ام الاخ ولما كانت المرأة ام اخ رجل كان الرجل اخا لابن  
نفسه **فان** عبارة المختصر كانت كذلك فيحرم منه ما يحرم من النسب  
الا ام او لا واصولها اخت ابنة وجدة **و** اولاد الاصول الاخ

الاخير تبين

الاخت ابنة

والاخت

والاخت **و** العم والعمه والحال والمخاله نام بولاء تحريم من النسب لامن الرضاع  
ثم عبرت العبارة الى هذا فيحرم من قومها على النسب وفروعهم **جان**  
عليها اي تحريم المرضعة وزوجها على الرضيع ويحرم قومها على الرضيع كما  
في النسب ويحرم فروع الرضيع على المرضعة وزوجها ويحرم فروع الرضيع على  
المرضعة وزوجها اي الرضيع ان كان ذكر يحرم زوجته على زوج مرضعته وان  
كان الرضيع انثى يحرم زوجها على مرضعته ومضايفه في هذا البيت العارضي انما  
يشير به فويش شونده واز جانب شير خواره زوجان وفروع **و** كل اخت  
اقية رضاعاً كما تمل نسباً كما هي الاب لا اخت من امه تمل لاخته من امه  
**و** رضاعاً تمل كاخ واخت لا تمل بالابن مشاة **و** حكم فخطب لبتها بما اودع  
اولين اخرى او مشاة بالقلبة **و** بطعام **اي** حكم فخطب لبتها بطعام **الحل**  
**من** كافي للرجل **اي** اذا تمل للرجل لبي فشر به يتي لا يتعلق به حرمه  
الرضاع **او** احتقان يتي لبتها وحرم يتي البكر واليتيم وان ارضعت  
فرضها رضعة **و** متا **اي** ان ارضعت امرأة فترت حال كون الفرضية  
ومتا على الزوج **و** لا مكره **اي** لم توطأ **و** للرضيع نصف ورجع  
على المرضعة ان فقدت البعاد والا لا وحتمه رجلان او رجل وامرأتان  
**الاطلاق** احسنه طلقه فقط في طهر لا وطئ فيه **و** حرمه **اي** حرمه  
طلقه بغير الوطوء ولو في جوفه **و** الوطوء تفريق الثلث في اطاره لا وطئ

انما لا يكون زوجاً من الاخت والاخت  
منه لا يكون زوجاً من الرضاع والرضاع  
ولا حرمه من الرضاع والرضاع  
ولا حرمه من الرضاع والرضاع  
ولا حرمه من الرضاع والرضاع

الطلاق في اللغة عبارة عن ازالة  
العقد ورفعه المانع عن الاطلاق  
فان لم يزل في العقد ورفعه



بما فيمن تحققت في لائمه الصغيرة والملاهي **فوقه** واشهر عطف  
على اطلاق **م** وحل طلاقين عقيب الى طلاقين ثلث او ثلثا لجملة طلاق  
في طهر لا رجعة فيه او واحدة في طهر وثلث فيه او جميع موطوءة ويجب  
رجوعها في الاصح **م** وعنه بعض مشايخنا تحت واعلم ان الطلاق ينقض  
البياعات فلا بد ان يكون بعد العزرة فاحسنه واحدة في طهر لا طي  
فيها ما الواحدة فلا ينفك الا في الطهر فلا بد ان في الحيض يمكن نفقة الطبع  
لا لاجل المصلحة وبما عدم الوطئ فليسا يكون بشبهة العلوة فاداء طهرت  
بطلت ان شاء وان قال لموطوءة انت طالق ثلثا للسنه بلانية يقع  
عند كل طهر طلاق **م** لان الطلاق السني بهذا **م** فالتأوى الكلي الساعة  
صحبت اي النية حتى يقع الثلث في الحال خلاف الفقرة لانه بدئي وهو  
عنه السني وعندها الثلث سني الوقوع اي وقوعها بمذهب أهل السنة  
**م** ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ حراً أو عبداً أو سكران طابع أو فركه  
او اخرس باستار العهدة ولو سكران **م** او كان الزوج سكران  
خلوا للشافعي **م** لا طلاق صبي وجنوناً وبائماً وسيداً على زوجته عبداً  
وطلاق الحرة والامة ثلثة واشان **م** اي طلاق الحرة ثلثة وطلاق الامة  
اشان ولو زوجها غلاماً **م** فان اعتبار الطلاق عند ثبات  
وعنه الشافعي بالرجال فاذا كان زوج الامهراً بالطلاق عند اطلاق

لان السنة الفصل بين الطلاقين  
بحيث كان له وقد وجد بغير ثباته  
وعنه الرافض لا يقع منك  
بعد ثبوت الطلاق مثال الامة  
فالثلث لا يقع الا بثلث

وعنده

وعنده ثلثة وان كان زوج الحرة عبداً بالطلاق عند ثلثة وعنده  
اشان **باب ايقاع الطلاق** **م** مركب ما استعمل فيه دون غيره مثل انت  
طالق ومطلقة وطلقتك ويقع بها واحدة رجعية وان نوى ضرباً  
من اي من الواحدة الرجعية وهي الواحدة البائنة او اكثر من الواحدة  
ولفظ المحضر ويقع بها رجعية اي اي سوا لم ينو او نوى واحدة رجعية  
اي بائنة او اكثر من الواحدة **م** او لم ينو شيئاً وفي انت الطلاق او طالق  
الطلاق او طالق طلاق يقع واحدة رجعية ان لم ينو شيئاً او نوى واحدة  
او شيئاً فان نوى ثلثاً فثلث **م** وهذا في الحرة واما في الامة فتشأن بثلثة  
الثلث في الحرة وذكر في اصول الفقه ان لفظ المصدر واحد لا يدل على  
العدد فالثلث واحد الاعتباري من حيث انه مجموع فيصح بنية وان  
لم ينو يقع الواحد الحقيقي انا الانسان في الحرة فعدد وحش لا دلالة للفظ  
للفرد عليه **م** وبما صنفه بالطلاق الى كلها او الى ما يعتبر به عن الكل كانت  
طالق او ذاك او ذكرك او ثقتك او ذكرك او ذكرك او جسدك  
او ذكرك او ذكرك او الى غير ذلك كقصدك او ثقتك يقع والى ما  
نوه عليها لا ذكرك الطهر والبعث هو الاطلاق **م** لانه لا يعتبر بها عن الكل عند  
البعض يقع **م** وبضعف طلقة او اكثرها واحدة الى شيئين او ما  
يبيح واحدة الى شيئين واحدة **م** فقول واحدة مبتدأ جزء بنصف طلقة

ان وصف للمرة بالطلاق  
بأنه لا يرد على عدل  
بأنه لا يعتد به واردة  
بأنه لا يعتد به



وانت طالق واحدة في شئتين

اذا في واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث شئتين او ثلثة  
 انصاف طلعين ثلث وثلثة انصاف طلقه طلقا او ثلثة  
 سوجه الاول ان ثلثة انصاف طلقه يكون طلقه ونصفا فتكامل  
 النصف فحصل طلقاان ووجه الثاني ان كل نصف يتكامل فحصل ثلث  
 طلقا ووجه الثاني ان كل نصف يتكامل فحصل ثلث وفي انت طالق  
 واحدة في شئتين واحدة نوى القرب او لا قالوا الا ان عمل القرب  
 في ثلثة الاجزاء لا في زيادة المقرب م والى نوى واحدة وثنتين  
 ثلث وفي غير الموطوء واحدة مثل واحدة وثنتين اي اذا قال  
 لغير الموطوء انت طالق واحدة في شئتين يقع واحدة كما اذا قال  
 لغير الموطوء انت طالق واحدة وثنتين يقع واحدة م وان نوى  
 واحدة مع ثنتين ثلث وفي ثنتين في ثنتين ونوى القرب شئان  
 وفي من هنا الى الشام واحدة رجعية وبخلاف الطلاق في مكة اذ في مكة  
 اذ في الدار اي اذا قال انت طالق بكه اذ في مكة فهو بغيره وعلق  
 في اذا دخلت مكة او في ذكرك الدار ويقع عند الفجر في انت طالق غدا  
 او في غدا ويقع في العصر الثاني فقط فانته اذا قال انت طالق  
 غير البتة ان يكون موصوفه بالطلاق في كل الغد يقع عند الفجر ولا يقع  
 بنية كما اذا قال صحت السنة بطل على انه بطلها بخلاف صحت في السنة وفي  
 قوله صام

فولدت انت طالق في غدر يقضي وقوع الطلاق في جزء من الغد وليس جزء  
 منه فلو كان من الجزء الاخر يقع عند الفجر لا يلزم الرجوع مما يترجح اما اذا  
 نوى جزاء معين يقع بنية وعند اولها في اليوم غدا او غدا اليوم  
 اي ان قال انت طالق اليوم غدا يقع في اليوم وان قال انت طالق  
 غدا اليوم يقع في الغد ولما انت طالق قبل ان تهزجك وانت  
 طالق امس لم تكمل اليوم ويقع الا ان يفي كبح قبل امس اي ان  
 قال انت طالق امس لامرأة تكملها قبل امس يقع في الحال اذ لا قدرة  
 له على الاجتماع في الزمان الماضي وفي انت كذا ما لم اطلقك او في  
 ما لم اطلقك وسكت يقع حالا وفي ان لم اطلقك احضره واذا طلق  
 واذا ما بالباينة مثل ان غدا امة حسنة وخدي كفى ومع ثنية الوقت  
 او الشرط كقوله وهذا بناء على ان اذا اعند المخرج مشترك بين الطرفين  
 والشرط عند المخرج حقيقة في الظرف وقد يحكي الشرط بطريقين الى ان يقول  
 ان لم اطلقك يكون بغيره مني لم اطلقك كما اذا قال طلقك  
 نفسك اذا قال طلق نفسك اذا شئت فانه يعني مني شئت وعند  
 امة حسنة لما كان مشترك بينهما المعنيين ففي قوله ان لم اطلقك ان  
 كان يعني مني يقع في الحال وان كان بمعنى ان يقع في آخر العمر فوقع  
 انك في وقوف في الحال فلا يقع بانك واما مسألة المشيئة فان

او متى لم اطلقك



الطلاق تعلق بمشيتها فان كان اذا يقع ان التعلق بغيرها  
ما بقطع المجلس وان كان بمعنى متى لا يقطع بالشك  
بأنها م وفي ما لم اطلقك انت طالق مطلقا بالاجرة اي اذا قال  
انت طالق ما لم اطلقك انت طالق تطلق بالاجرة وهي قوله  
انت طالق حتى لو قال انت طالق ثلث ما لم اطلقك انت طالق يقع  
واحدة م وايوم للنهار مع فعل ممتد وللوقت المطلق مع فعل لا  
فمعه الشرط ليل لا يخرج في امرك ببيدك يوم يقدم زيد وتطلق في يوم  
انتر وجك فانت طالق اعلم ان اليوم اذا قرأ بفعل ممتد براء  
النهار اذا قرأ بفعل غير ممتد براء الوقت وذلك لان ظرف الزمان  
اذا تعلق بالفعل لا لفظ في يكون معيارا له كقولنا صحت السنة بخلاف  
قوله صحت في السنة فاذا كان الفعل ممتدا كالامر باليد كان المعيار  
ممتدا فبراد باليوم النهار وهذا ان كان الفعل غير ممتد كوقوع الطلاق  
كان المعيار غير ان المعبر في الامتداد وعدمه الفعل الذي تعلق به  
اليوم او الفعل الذي اضيف اليه اليوم فالمدكور في البداية في هذا البتير  
فيستعمل الليل والنهار فهذا دليل على ان المعبر الفعل الذي تعلق به اليوم  
وهو الطلاق في قوله يوم انتر وجك فانت طالق والمدكور في ايجال  
المدية انه اذا قال يوم اكلم فلانا فانت طالق بشاؤول الليل والنهار

يوم كلس نيل ممتد  
سواء في النهار

كافة  
في ممتد في اليوم  
الوقت واعلم انه قد  
قع خطا في خطه  
في هذا الفصل ان اليوم  
يحمل على الوقت اذا قرأ  
بفعل لا يمتد

لان اليوم

ل



لان اعطاء المولى شرط للتطبيق فيكون معه ما عليه بالعيني يكون  
 معه ما على وقوع الطلاق فيقع الطلاق اذ هي حرة فيصير طلاقا تاما  
 فيملك الرجعة فان قيل كلمة مع اللعان قلنا جاءت للتأخر خوفا من  
 العسر يسرا **وعند** في غده بعد تعليق عقربها وتطبيقها بالحية لا خلافا لانه  
 يقع اذا قال المولى اذا جاء الغدا فانت طالق تشبه فجاء الغد وقع  
 طالق تشبه فجاء العتق والطلاق فاولا يملك الزوج الرجعة لان وقوع  
 العتق مقارن لوقوع الطلاق ثم وقف على وقوع العتق فابتر  
 التقدم والتأخر بالمرة وعند محمد عليك الرجعة لان العتق اسرع وقوعا  
 لانه رجوع الى الحالة الاصلية وهو امر مستحسن بخلاف الطلاق فانه  
 ايقض المباحات فيكون في وقوفه بطلون وتأخر **وتقعد** كالحرة  
 بالاتفاق اخذ بالا حيا ط **ويقع بانك** بابي اذ عليك حرام  
 ان تولى لابا منك طالق وان تولى رانت طالق واحدة اولادك  
 مائة او مائة ولا طلاق بعد ما ملك احداهما **او شققت**  
 لانه وقع الفرقة بينهما بملك الرجعة والطلاق يستدعي قيام النكاح  
 وبانت طالق هكذا يشير بالاصح يقع بعده **اي** لانه اذا اثير  
 بالاصح النشوة فالعادة ان يكون بطل الكف في جانب الخاطب  
 واذا عقد بالاصح يكون بطل الكف في جانب العاقدة وبانت

اذا  
 جاء الغد فانت  
 طالق

1  
 يقع الطلاق وحده  
 بخلاف السنة الاولى  
 وقع الطلاق

ط  
 بعد الاصبع بذكر ويؤ  
 ويعتبر النشوة ولو اثار  
 بطل يورثا فالضمومة

طالق

طالق باين اذ انت طالق الشد الطلاق او انقشه او انقشه او طلاق  
 الشيطان او البعثة او كما يجبل او كما لي او كما ابيت او تطبيقه شدة  
 او طوية او عريضة بلاينة تليق واحدة باينة ومعها ثلث **تر** قوله بلا  
 بنية ثلث يشمل ما اذا لم ينو عددا او نوى واحدة او اثنين وبهذا في  
 الحرة اما في الامة فتشأن بتمزلة الثلث في الحرة **م** ومن طلقها ثلاثا  
 قبل الوطى وتنفى فان فرقا بانت بالاولى ولم يقع الثانية والثالثة نفى  
 انت طالق واحدة وواحدة يقع واحدة ويقع بعدد فرق بالطلاق  
 لا ينفى انت طالق لو بانت قبل ذكر العدد وبانت طالق واحدة **م** واحدة  
 او بعد واحدة يقع واحدة **م** لان الواحدة الاولى وصفت بقوله  
 فلما وقعت لم يبق للثانية محل وبانت طالق واحدة قبل واحدة  
 او بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة فتشأن **م** اما في قبل واحد  
 فلان الواحدة الاولى وهي التي توفىها في الحال وصفت بالبعده **فقتت**  
 وقوع واحدة متقدمة عليها لكن لا ضرورة له على الاتباع في الزنا **م** انما  
 يقع في الحال فيكون الواحدة الاولى والثانية متتاديتين وانما  
 مع ومعها فظاهر **م** وفي الموطوءة فتشأن في كل واحد بانت طالق واحدة  
 وواحدة ان دخلت الدار فتشأن لو دخلت واحدة ان قدم **م**

واحدة



اي ان قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة فعند  
تقدم الشرط يقع واحدة وهذا في غير الموطوءة فان الواحدة الثمانية  
تعلق بالشرط بواسطه الاولى فاذا وجد الشرط يقع بهذا الترتيب  
وهذا عندنا 2 واما عندنا فيقع ثنتان وتحقيقه في اصول الفقه في  
الاولا اختلاف  
ووف المعاني وكنايته ما لم يوضع له واحد وبغيره فلا تطلق الا بنية اذ لا  
الحال ومنها العتدي واستبري رمتك انت واحدة وبما يقع واحدة رمتك  
وبما يقع كانت باين بنية حوام رمتك على غاركك الحق بملك وبتك  
لا يملك سرحتك فارتكك امرك بيدك انت حرة تنفي تحريم استبري اخره  
اخره اذ هي قوي ابنى الارواح تقع واحدة بنية ان نواه او الشبهة  
وثلت ان نواه وفي العتدي ثمت مرات لو نوى بالاول طلاقا وبغيره جفت  
صدقا وان لم ينو بغيره ثمتا ثمتا وعبارة المحقق في اخرجي واذهب في  
يحتل رد او نحو خلية بنية حوام باين يصلح سببا ونحو العتدي واستبري رمتك  
انت واحدة انت حرة اختاري امرك بيدك سرحتك فارتكك لا يملك  
الرد والسبب في الرضا يتوقف الكل على النية وفي غضب الاول وفي مذكرة  
الطلاق الاول فقط المراد بحالة الرضا ان لا يكون غضبا لا مذكرة طلاق  
في يتوقف الاقسام الثلثة على النية وفي حالة الغضب يتوقف الاول ان اى يملك  
رد او ما يصلح سببا على النية ان نوى الطلاق يقع به الطلاق وان لم ينو لم يقع

اخره اذ هي قوي ابنى الارواح تقع واحدة بنية ان نواه او الشبهة  
وثلت ان نواه وفي العتدي ثمت مرات لو نوى بالاول طلاقا وبغيره جفت  
صدقا وان لم ينو بغيره ثمتا ثمتا وعبارة المحقق في اخرجي واذهب في  
يحتل رد او نحو خلية بنية حوام باين يصلح سببا ونحو العتدي واستبري رمتك  
انت واحدة انت حرة اختاري امرك بيدك سرحتك فارتكك لا يملك  
الرد والسبب في الرضا يتوقف الكل على النية وفي غضب الاول وفي مذكرة  
الطلاق الاول فقط المراد بحالة الرضا ان لا يكون غضبا لا مذكرة طلاق  
في يتوقف الاقسام الثلثة على النية وفي حالة الغضب يتوقف الاول ان اى يملك  
رد او ما يصلح سببا على النية ان نوى الطلاق يقع به الطلاق وان لم ينو لم يقع

واما القسم

واما القسم الاخر وهو ما لا يصلح رد او لا سببا يقع به الطلاق وان لم ينو وفي  
على انه اكثر الطلاق يتوقف الاول اى ما يصلح رد او على النية اما الاخران وهو  
يصلح سببا وما لا يحتل الرد السبب يقع به الطلاق وان لم ينو **باب**  
المن قبل لها طلق نفسك او امرك بيدك او اختاري بنية الطلاق تطبقها  
في مجلس عتدي وان كان حاله لا تطبقها مبتدأه ولو قبل خبره ثم فسر المجلس  
بقوله ما لم تعلم اذ لم تعمل ما يقع لا بعدة فان المجلس يتبدل باجابه الامري  
بالقيام او يعمل لا يكون مما جنى ما يقع 2 وجلس القائمة وانما القاعدة  
وقود الملكية ودعاء الاب للثوري وشهود وشهودهم ووقوف دايمه اى  
لا يصح قطع ذلكها كنهيا وبغيره كنهيا حتى لا يتبدل المجلس بحري الفلك  
ويتبدل بغيره دايمه وفي اختاري لا يصح بنية اثلث بل بينا ان قالت  
اخرت نفسي او اختار نفسي بشرط النفس مما احدها وفي اختاري اختاري  
لو قالت اخرت بيني 3 اى ان لم يذكر احدها النفس بل قال الزوج اختار  
اختياره يقع ان قالت اخرت 4 ولو كررا اختارا ثلثا فقالت اخرت  
اختياره اذ اخرت الاولى او الوسطى او الاخرة يقع ثلث بلا نية 5 وهذا  
عندنا صمحه لانه اجتمع في ملكها الطلقات اثلث بلا ترتيب كالجميع  
في المكان فاذا بطل الاوليه والوسطية والاخرية بقي مطلق الاختيار كما  
فصار كما لو قالت اخرت اختياره 6 ولو قالت طلق نفسك اخرت

نفس



في قوله لا ينفك  
عن قوله لا ينفك  
عن قوله لا ينفك

بتطبيقه ثابت بما هو في اللاحق **م** ذكر في المدة ان يقع واحدة عليك في  
وقيل هذا غلط وقع من الكاتب والموافق انه لا عليك الرجوع في كل  
فيه روايتان احدهما ان يقع واحدة رجعية لانا لفظها مرجع والا فوكي  
ان بانية وهذا **م** ولو قال امرك بيدك في تطبيقه او اختار في تطبيقه  
فاختار لنفسه يقع رجعية ولو قال امرك بيدك ونوى التثنية فثالث  
اخترت لنفسه واحدة او بكرة واحدة يقع والاقالت فطلقت نفسها  
او اخترت نفس بتطبيقه فواحدة بانية ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد  
لا يخل الليل فيه وبطل امر اليوم ان ردت وفي الامر بعد غد وفي امرك بيدك  
اليوم وغدا دخل الليل ولا يبقى الامر في غدا ان ردت في يومه لان الليل  
تابعها في يومه فبقيت واحدة فاذا ردت في البعض بطل المجموع بخلاف  
الفصل الاول لانه يعبر بغيره فيها فاذا ردت واحدة باني الاخر **م** ولو  
طلق نفسك ولم ينو او نوى واحدة فطلقت نفسها يقع رجعية وان  
ثلاثا ونواه صحيح وثبة اثنتين لان قوله طلق معناه افعلي فعل الطلاق  
مصدر وهو لفظ فريد يحتمل الواحد الاعتباري ويحتمل التثنية فلا بد على  
العدد **م** ويقع بانثت نفس رجعية لانا قالت في جواب طلق نفسك  
فليس لها ابتغاء الياسر بل مطلق الطلاق ونفي قولها انثت نفس طلق  
الابانة وبقي مطلق الطلاق وهو رجعي **م** وبأخترت نفس لا يقع **م** لانه ليس

من الفاظ

من الفاظ الطلاق **م** ولا يصح الرجوع عن طلق نفسك ويتقيد بالجلوس وفي  
طلق نفسك وطلق امرأتك فلا مفر **م** اي يصح الرجوع عنه ولا يتقيد بالجلوس  
لان طلق نفسك ليس بتوكيل بل هو بيان لانه تعليل الطلاق بتطبيقه  
والبيان متعرف لازم فلا يقبل الرجوع ثم هو عليك لانا نعمل لنفسها  
ويتقيد بالجلوس اما طلق خبرتك وطلق امرأتك فتوكيل يقبل الرجوع وكما  
بالجلوس **م** وفي طلق نفسك متى ثبت لا يتقيد **م** اي بالجلوس وفي طلق  
ان ثبت يتقيد ولا يرجع اي قال لانه طلق امرأتك ان ثبت يتقيد  
بالجلوس لانه تعليل بنية فصار عليك ولا توكيل لا يتقيد بالجلوس لا يرجع عنه  
في طلق نفسك **م** ولو قال طلق نفسك ثلثا فطلقت واحدة فواحدة  
ولا يصح شيء في حكمه **م** اي قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت ثلثا لا  
يبيع شيء اخذ الى صفة لانه فوض اليها ابتغاء الواحدة قصد الا في ضمن الثلث  
وعند ما يقع واحدة ولو أثبت بالبيان او الرجوع فمكست يقع ما امر ولا يقع  
في طلق نفسك ثلثا ان ثبت لو طلق واحدة وعكس **م** اي ان  
قال لها طلق نفسك واحدة ان ثبت فطلقت ثلثا لا يبيع شيء في الاول  
لا يقع شيء لان المراد ان ثبت الثلث ولم توجد مشية الثلث وفي الثانية  
لا يقع شيء عند صدق صدق لان المراد طلق نفسك واحدة قصد  
ان ثبت ولم توجد مشية الواحدة قصد او عند ما يقع واحدة ولا في



لا تعلق وجود الشيء بالوجود  
منه لا يعلق

انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال شئت  
طوق الطلاق يشبهها الموجودة في الحال ولم يوجد ذلك لان قوله انت  
طالق ان شئت فهو ايقاع في الحال لكن بشرط مشيتها فبشيء لا يوجد  
في الحال لم يوجد ذلك **م** والى نوى الطلاق اي وان نوى الطلاق  
بقوله ان شئت قال في الهداية لانه ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليعبر  
الزوج شيئا طلاقا والنية لا تعمل في غير المذكور حتى لو قال شئت طلاقك  
يقع اذا نوى لانه ايقاع مبتدأ لان المشية تنبئ عن الوجود اقول اذا قال  
الزوج انت طالق ان شئت نعمناه ان شئت طلاقك فقالت شئت  
ان شئت اي شئت طلاقا ان شئت طلاقا فقال الزوج شئت اي شئت  
طلاقك فلم يكن الطلاق مقدرًا على النية فيه فيمكن ان يجاب عنه  
ان المقدر هو الطلاق الذي هو مفعول المشية واذا قال الزوج شئت فقول  
مفعول وهو الطلاق فهذا هو الطلاق الذي جعل مفعولا للمشية لا الطلاق  
الذي جعل جزءا للمشية وتعتبر ذلك الطلاق لا بوجوب الوقوع لانه  
الطلاق يشبهها الطلاق مشية موجودة ولم يوجد تلك بل علق المرأة  
وجودها بوجوب مشية وهو غير معلوم لها اما اذا قال شئت الطلاق ونوى شئ  
لان هذا انشاء مبتدأ وانما احتاج الى نية لانه يمكن ان يراد بالطلاق  
ما هو مفعول للمشية فان نوى هذا لا يقع وان نوى طلاقا ابتداء يقع

فلا بد

فلا بد من النية **م** وكذا كل تعليق بعدم ويقع لو علق بوجود كماله  
قالت شئت ان كانت السماء فوق الارض وفي انت طالق اذا شئت واما  
شئت ونوى شئت ومبني شئت لا يرد الا بوجوبه وانطلق معنى شئت واحدة  
في كل ما شئت لانه ايقاع واحدة ثم لا يلزم ان يعلق جميعا ولا ان يعلق  
بعد روج **الوجه** قوله ولا ان يعلق بالرفع عطف على الايقاع المضاف اليه  
قد برهن لانه ايقاع الثلث جميعا لا ان يعلق **م** وفي حيث شئت واين شئت  
يتبعها الجلس وفي كيف شئت يقع **م** وجميعه وان لم يشأ فان شئت كالزوج  
اي ان شئت انا وقع وان نوت فلنا والزوج واحدة باينة او بالقلب **م**  
وان لم يوشى فان شئت **م** هذا قول **م** صورته **م** واصل ان الكيفية  
مؤقتة البتة لاصل الطلاق فيقع رجعية ان لم يشأ المرأة اما ان شئت  
فان وافق مشية يشترط في البتة او الثلث وقع ما اتفق عليه وان قالوا  
يقع رجعية لانه لا بد من اعتبار مشيتها لان الزوج قوض اليها ولا بد ايضا من  
اعتبار مشيتها لان مشيتها مستفادة من الزوج فاذا انفادت فطلقا يقع  
الاصل اي الواحدة الرجعية وان لم يوجد مشية الزوج تعتبر مشية المرأة  
في الكيفية واما عند هذا فيمكن ان الكيفية مؤقتة البتة فاصل الطلاق مؤقت  
البتة ايضاً **م** وفي كم شئت او ما شئت طلق ما شئت في مجلس **م** وان  
اردت في طلقك من كم شئت ما شئت لانه ان يطلق ما اردت **م** هذا عند النية  
لاشلائها



لان من يبيع بطل العيبين ولا يبيع انكس ثم يزوجها فان دخلت الدار لا يقع  
شيء بطلان العيبين وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له لا يقع بطلان  
بشرط لا يعلل الا انما صدقت في معناه فانه في ان حقت فانت طالق  
او طالق وفي ان كنت بغير عيب فانت كذا او بعده حلو فانت حقت  
واجبة طلقت هي فقط وفي ان حقت يحكم بالبراءة بعد الدم من اوله اي  
ان قال ان حقت فانت كذا فبعد مارات الدم ثلثة ايام يحكم بالبراءة من اول  
الدم لانه يبين برؤية الدم ثلثة ايام انه مريض فيحكم بعد الثلثة بوقوع الحرام  
في اولها وفي ان حقت حبيبة لا يقع حتى تظهر فان الحبيبة هي الكاملة  
م وفي ان حقت بوما فانت طالق تطلق حين غيب من يوم صارت  
بحلاف ان حقت م فانه يقع على صوم ساعة م ولو علقت بولادة  
ذكر وطلقين باثني فولدتها ولم يبر الاول طلقت واحدة فمساوئين  
تتبع اي ديانة يقع فيها به وبها الله تعالى وانقضت العدة بوضع الحمل  
س اي بالوضع الثاني وانما يقع به طلاقا اخر لان العدة تنقضي بالوضع  
قال رسول الله واولات الاحمال جلهن ان يبعن حملن ثم الوضو شرط  
لوقوع الطلاق فهو موقوف عن الوضع فتتقضي العدة بالوضع فلا يقع  
بعده طلاق م ولو علقت الطلاق بشيئين يقع ان وجدتهما في الملك  
والاعلان قولان وجدتهما في الملك بشيئين ما اذا وجد في الملك او وجد

او قال الزوج لاني اذا دخلت الدار فانت طالق  
او قال الزوج لاني اذا دخلت الدار فانت طالق  
او قال الزوج لاني اذا دخلت الدار فانت طالق  
او قال الزوج لاني اذا دخلت الدار فانت طالق  
او قال الزوج لاني اذا دخلت الدار فانت طالق  
او قال الزوج لاني اذا دخلت الدار فانت طالق  
او قال الزوج لاني اذا دخلت الدار فانت طالق  
او قال الزوج لاني اذا دخلت الدار فانت طالق  
او قال الزوج لاني اذا دخلت الدار فانت طالق  
او قال الزوج لاني اذا دخلت الدار فانت طالق

الدار

الدار حتى يطل العيبين ولا يبيع انكس ثم يزوجها فان دخلت الدار لا يقع  
شيء بطلان العيبين وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له لا يقع بطلان  
بشرط لا يعلل الا انما صدقت في معناه فانه في ان حقت فانت طالق  
او طالق وفي ان كنت بغير عيب فانت كذا او بعده حلو فانت حقت  
واجبة طلقت هي فقط وفي ان حقت يحكم بالبراءة بعد الدم من اوله اي  
ان قال ان حقت فانت كذا فبعد مارات الدم ثلثة ايام يحكم بالبراءة من اول  
الدم لانه يبين برؤية الدم ثلثة ايام انه مريض فيحكم بعد الثلثة بوقوع الحرام  
في اولها وفي ان حقت حبيبة لا يقع حتى تظهر فان الحبيبة هي الكاملة  
م وفي ان حقت بوما فانت طالق تطلق حين غيب من يوم صارت  
بحلاف ان حقت م فانه يقع على صوم ساعة م ولو علقت بولادة  
ذكر وطلقين باثني فولدتها ولم يبر الاول طلقت واحدة فمساوئين  
تتبع اي ديانة يقع فيها به وبها الله تعالى وانقضت العدة بوضع الحمل  
س اي بالوضع الثاني وانما يقع به طلاقا اخر لان العدة تنقضي بالوضع  
قال رسول الله واولات الاحمال جلهن ان يبعن حملن ثم الوضو شرط  
لوقوع الطلاق فهو موقوف عن الوضع فتتقضي العدة بالوضع فلا يقع  
بعده طلاق م ولو علقت الطلاق بشيئين يقع ان وجدتهما في الملك  
والاعلان قولان وجدتهما في الملك بشيئين ما اذا وجد في الملك او وجد

ثلثة ايام

ان الملك او الاول في غيره والثاني  
في الملك او الاول في غيره والثاني  
في الملك او الاول في غيره والثاني  
في الملك او الاول في غيره والثاني  
في الملك او الاول في غيره والثاني  
في الملك او الاول في غيره والثاني  
في الملك او الاول في غيره والثاني  
في الملك او الاول في غيره والثاني  
في الملك او الاول في غيره والثاني  
في الملك او الاول في غيره والثاني

كما اذا قال لها انك طالق  
فانك طالق



انما فقط في الملك وقوله والا فلا شمل اذا لم يوجد في غيرها في الملك  
 او وجد الاول في الملك وول الله **م** والتجزي بغير التعليق فلو علق  
 بشرط ثم جاز الثالث ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع شيء  
 ولو علق الثالث بوطي زوجة فاذبح **م** اي حشفة بدمت النقي الخنايا  
**م** وليست فلا يفر عليه العقوم من قبل وقيل هو مقدار ابرة الوطى  
 لو كان الزنا طلاقا **م** وكذا لو علق عتق امته بوطيها ولم يفر مراجعها في  
 الرجعي فلو نزع ثم اوج يجب العفو وكان رجوعه ولو قال انت طالق  
 ان شاء الله متعللا او مات قبل ان شاء الله لم يقع ولو مات هو  
 يقع **م** اي قال انت طالق فاذبح في الكلام بالاشاء ان مات قبل  
 تمامه وفي انت طالق ثلثا الاثنان يقع واحدة وفي الا واحدة  
 ثلثا **باب طلاق المريض** الذي يصير فارا بالطلاق  
 للرجع بتره الا ان اثنان ثلثا فما قال حاله الملاك بمرض او غيره  
 عن اعتنا به مرض ويجز عن اقامة مصالحة فخرج البيت وقد دفع  
 اي على اقامة مصالحة في البيت ومن يادرجها او قدم فيعتل لغفلة  
 او رجح مريض اي على النحو الذي **م** فلو ابا ان زوجته وهو كذلك او ما  
 به ذلك السب او غيره من ذلك خلاف للشافعي واعلم ان الخلاف بينهما  
 طلقا ثلثا لانه ان طلقها صرحا نزل اتفاقا وكذا ان طلقها بالكنيا

وقال انت طالق ثلثا الا ثلثا  
 يقع ثلث لان انت طالق  
 الكل باطل

اما عتقها

الا عتقها بطلاق امراة العاقرة وثا ما عتقها فلان الكنايات روي  
 ان فان طلقها لا تترث اتفاقا لانها ديت بالفرقة وبقي الثلث فهو  
 محل النزاع **م** وكذا اطلاقه رجعية طلق ثلثا اي طلبت من الرجعي  
 رجعية فطلقها ثلثا تترث عند **م** ومباينة قبلت ابا زوجها لانه  
 وقعت البينونة باباينة لا بتقبيلها ابا الزوج **م** ومن لا اعترا في  
**م** اي قد فرأ في مرضه قبل ان يوافق العتق باللعان تترث ثلثا  
 هذا ملحق بتقبيل الطلاق يفعل لابل للمراة منه اذ لا بد لها من الخصومة  
 لرفع العار عن نفسها **م** او آلى منها مريضا كذلك **م** اي لو طلق في  
 مرض مائة ان لا يقربها اربعة اشهر فلم يقربها حتى مضت المدة وثبتت  
 البينونة ثم ماتت تترث **م** وبما قام بها خارج البيت مشكيا او محمي  
 هو محصور او في صف القتال او جئس بقضاء اذ هم قضيه ان طلقته  
**م** اي طلاقا بابينا **م** وهو كذلك لا تترث وكذا المتكفلة والخير فاختار  
 نفسها ومن طلقته ثلثا بامر او لا بامر ثم صح **م** اي صح من مرضه ثم  
 لا تترث **م** ولو طلقته تصادق الزوجان على ثلث في الصحة وفي العدة  
**م** اي عتقها في مرضه على وقوع الطلاق الثلث في حال الصحة ومضى  
 العدة ثم اضر بدين او اوصى بثلثي ثلثه الا على منه من الارث **م** اي كان  
 المتبرع او غيره يارث من الارث قبلها ذلك وان كان الارث اقرب لها

الموتى

ولو عتقها بطلاق  
 الارث



**مس** ولعلم ان حرف من قولها الاقل منه ومن اللوح ليس صلة فعل  
 للتفصيل اذ لو كان كذلك يجب ان يكون الواجب اقل من كل واحد  
 منها وليس كذلك بل حرف من التبيين واقل التفصيل استعماله  
 فيجب الاستعمال او من الارش لانه لما قال الاقل بين الاقل باجدهما  
 صلة الاقل مخوف وهو من الاخرى فلما احدهما الذي هو الاقل  
 من الاخر فيكون الواو بمعنى او او يكون الواو على معناه لكن لا يرد  
 بما المجموع بل يرد الاقل الذي هو الارش تارة والوحي به اخرى فيكون  
 الواو للجمع وهذا ان الاقلية ثابتة لكن بحسب زمانها كمن طلعت  
 الشمس باربع في مرضه ثم اخرا او صي ولو خلق الثلث بشرط وجب في مرضه  
 ان خلقه في وقت كرجب او فعل اجنبى ترث الا على في صحة وان خلق  
 بفعل نفسه ترث سواء كان التعلق والشرط في مرضه او التعلق في صحة  
 او الفعل في مرضه والفعل لم يمتد به كالكلام مع الاجنبى ولا بد له من كل  
 الطعام وصلوة الظهر وكلام الابوين وان خلق بفعلها فان كان **مس**  
 اي التعلق والفعل في مرضه والفعل لها منه بد لا ترث وان لم يكن لها  
 منه بد ترث وان كان **مس** اي التعلق في صحة لا ترث الا في حال لا بد له منه  
 خيرا في صورته او باليه يوسف رجلا له خلاف فله وزفر طلقا فانما لا ترث  
 عندهما لانه لم يوجد من الزوج منع به تعلق صفا بما له هذا عبارة العلماء

فان لها اقل من ذلك ومن الارش  
 في قولهم جميعا

ط او لا يثبت او لا يثبت  
 انما قال ان ثبت ان خلقه  
 ان ثبت رضا فان ثبت

الشرط

الايجاب  
 لا يثبت الشرط  
 ولا يثبت انفسه انما  
 تقاضا اليه من  
 القود

ومعناه

ومعناه ان امرأة الفارثا انما ترث ان وجد من الزوج في مرض موته  
 شيء في ابطال صفا بعد ما تعلق صفا بما له بسبب المرض ولم يوجد ذلك  
 الشيء لان التعلق كان في صحة بل المرأة لم تطل صفا باتيانها في ذلك  
 الفعل فوجبها ان الفعل لا بد له منه فهي مضطرة الى الاتيان به فصارت فعلا  
 مضافا الى الزوج كما في الاكراه وفي الرجعي ترث في الاول **مس** وخص ارضا  
 بموته في حدتها اما ان انقضت عند ثام مات لا ترث اجماعا وعبارة المنع  
 بكذا وان خلق بينوتها بشرط وجب في مرضه ترث ان خلق بفعلها او بفعلها  
 ولا بد لها منه او بفعلها وقد خلق في المرض فالحاصل ان التعلق ان كان  
 بفعل ترث مطلقا وان كان بفعلها ولا بد لها منه فكذا لانه ان كان  
 التعلق في الصحة فغيره خلاف فله وزفر طلقا وان كان لها منه بد لا ترث  
 وان خلق بفعلها فان كان التعلق في المرض ترث والا فلا **مس**  
**الرجعة** هي في العدة لا بعد ما لم تخلق دون الثلث **مس** اي في الحرة اما في  
 الامه فكلما جعلت في الواحدة **مس** وان ايت بنحو رجعتك وبوطنها ومسا  
 بشهوة ونظره الى غيرها بشهوة **مس** هذا عندنا اما عند الشافعي فكل ما  
 بالقول **مس** ورتب اشتاده على الرجعة **مس** اي كلام الزوج اما  
 بالجمعة **مس** وان لا بد فليعلم بانها ان لم يقصد رجعا ولو ادعى  
 بعد العدة الرجعة براء وصحة فله فلو رجعة وان كذبته فلا ولا يبيى طلقا

كلها

ان المرأة اذا لم تعلم بدشك الزوج  
 بزوجه اخر وادخل بها ونفع بعصبته

الرجعة



قد اذ جسمه رجع الى حال الرجعة من الاشياء التي لا يبين خبرها عندنا  
 م وان قال راجعتك فقالت منعت عني فلما رجعت م اي ان كانا  
 يحتمل انقضاء العدة فالحكمة تقتضي ان اخبارا لا ينقض العدة وهذا عند  
 ابي حنيفة واما عندنا فيصح الرجعة لاننا لم نجعل الرجعة بايقضاء فالظاهر ان  
 م كما في الزوج انه اخرج من العدة بالرجوع فيها كسيدا وكذبت م فان القول  
 قولنا عندنا به صواب واما عندنا فالحق ان يكون م او قال راجعتك فقالت  
 منعت عني وانكر م اي الزوج وليس في العدة م وان القطع ثم اخرج  
 العدة عشرة تمت والاقل منها لاجل فصل او مضي عليها وقت فرض او نيم  
 فصل ولو نسيب فصل ففصول راجع ومجاوذه لا م اي نسيب فصل ما هو  
 العضو م لا يبع الرجعة لانه لا اعتبار لما دون العضو وكانا اغتسلت  
 عدها م ولو طلق فاطا او ميا حاطا او ميا ولدت منكر او طلقا فله الرجعة  
 م اي طلق امراته وهي حامل وانكر وطلقا فله الرجعة اقول في قوله فله الرجعة  
 يساهل لان وجود الحمل وقت الطلاق انما يعرف اذا ولدت لا قبل منته  
 اشهر من وقت الطلاق فاذا ولدت انقضت العدة فلا يملك الرجعة  
 فيكون المرد الرجعة قبل وضع الحمل فيكون المراد به انه راجع قبل وضع  
 الحمل فولدت لا قبل منته اشهر يحكم بجهة الرجعة السابقة ولا يرد ان  
 بكل الرجعة قبل قبل وضع الحمل لانه لا انكر الوطى والشرع لا يحكم بوجوه الحمل

وعدو

وقت

لا انا كنه حكم اذا رجع  
 لا انا كنه حكم اذا رجع  
 لا انا كنه حكم اذا رجع

وقت الطلاق فلم يوجبه كذا في الشرع وضع الحمل فالصواب ان يقال ومن طلق  
 ما قبل انكر او طلقا فراجعا فجاء بولد لا قبل منته اشهر تحت الرجعة ولما  
 مسئلة الولادة فصورنا انه طلق امراته التي ولدت قبل الطلاق منكر او  
 طلقا فله الرجعة وانما يصح في مسلي الحمل والولادة مع انكاره الوطى لان الشرع  
 كذا في انكاره الوطى لان الولد للفراس م وان طلقا وانكر طلقا م اي  
 لا يصح رجعتها لانه انكر الوطى ولم يوجبه كذا في الشرع انكاره فيكون انكاره  
 بوجه عليه وانما يتأكد الهرا الحقة لانه سلمت اليه العدة عليه لانه ينقض للعدة  
 عليه بان وطام م فان طلقا فراجعا فجاءت بولد لا قبل من سنتين سمحت م  
 هذه المسئلة متعلقة بمسئلة الحقة صورنا انه طلقا باسراءه وانكر وطام م  
 طلقا فراجعا الى آخره فانما اذا ولدت لا قبل من سنتين من وقت الطلاق  
 بيوم سمحت تلك الرجعة لانه ثبت نسيب هذا الولد منه اذ هي لم تقر  
 نقضاء العدة والولد يفي في البطن في هذه المدة فلا بد مما ان يجعل الزوج  
 واطن قبل الطلاق لابعده لانه لو لم يطل قبل الطلاق يزيل الملك بنفس  
 الطلاق فيكون الوطى بعد الطلاق حراما فيجب صيانة فعل المسلم  
 فاذا جعل واطنا قبل الطلاق يصح الرجعة م ولو قال اذا ولدت مات  
 طلق فولدت ثم اخرج بطلين فهو رجعة م المراد بطلين ان يكون  
 بين الولادة الاولى والثانية ستة اشهر او اكثر اما اذا كان اقل يكون



بأنه إذا طلق المرأة  
خلعت ما كانت عليه من  
فرضه ورجعت بغيره  
بما كانت عليه من  
نكاح الأول بعد البتة

بطل واحد وانما ثبت الرجعة لأنها طلقت بالولادة الأولى ثم بالولادة  
الثانية ولت على انه واجعا بعد الولادة الأولى ليكون الزوج خلا لا  
لما اذا كانت الولادتان بطل واحد لا ثبت الرجعة لان غلق الولد  
الثاني كان قبل الولادة الأولى وفي كلتا ولدت فولدت ثلاثة في بطل  
يقع غلق الولد الثاني وجوز كالثالث وعليها عدة بالحيض اي عدة  
الطلاق الثالث بالولادة الثالثة م ومطلقة الرجعي تنزيها ليرغب الزوج  
في وجعها ولا يقر بها حتى يشهد على رجعتها وله وطأ في هذا عندنا واما في  
الشام لا ياكل وطأ مطلقه الرجعي حتى يراجع بالقول وعندنا الوطأ يصير  
م وتكاح مبانه بلانث وعدتها وبعدها ولا ياكل حرة بعد ثلث ولان  
بعد ثلث حتى يطارها غيره يتكاح صحيح ونقص عدة طلاقه او موته في هذا  
عند الجمهور وعند سعيد بن مسيب لا يشترط وطأ الزوج بل يكفي مجرد التكاح  
استدلالا بقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ولنا حديث العيصية وهو حديث  
المشهور ويحوز الزيادة به على الكتاب فيكون التحليل بدون الوطأ في النكاح  
لحديث المنور حتى لو فقي القاضي به لا ينقض م والمرحى بكل الاستدلال  
م والمرحى حتى قارب البلوغ ويكافى مثل ولا بد من ان ينكح المرأة  
يشترط كرم النكاح بشرط التحليل وكل للاول الزوج الثاني ثم لم  
مادون الثالث من طلعت دورا وعادت اليه بعد احوالات ثلث

في الاصلين من المبلوغ  
يجوز للمسلم ان يتكاح  
بغير طهر

في الاصلين من المبلوغ  
لا يفتقر الى طهر

في اوقات الزوجه التي  
تطلقها زوجها فتنكح  
ولا ياكل للاول لان الفاء  
من اوقات الزوجه التي  
تطلقها زوجها فتنكح  
ولا ياكل للاول لان الفاء

خلاتا في البتة ثلث لو قالت خلعت في مدة حكمه وغلب على طهره  
علت للاول **باب الايلاء** هو حلف يمنع وطأ الزوج مدة م  
الايلاء فلا ايلاء لو حلف على اقل من اربعين ليلة او اربعة اشهر ولان ثلث  
وكمه طلقة مبينة ان يزول الكفار بالايلاء ان حلفت ولو قال وانه لا يزول  
اربعة اشهر الاول مؤبد والثاني مؤقت باربعة اشهر او ان قرنتك  
مصلحة او صوم او صدقة او فانت طالق او بعده حولا الى ان قرنتك  
لمدة يكتف وتجب الكفارة في الحلف بانه وفي غيره الجراء وسقط الايلاء والا  
بانت بواحدة م اي ان لم يقر بانث بطلقة واحدة م وسقط الحلف  
المؤبد للمؤبد م لو كان الحلف مؤقتا باربعة اشهر ولم يقر بانث بواحدة  
وسقط الحلف حتى لو تكلم ما قل يقر بانه ذلك لا تبين اما في الحلف المؤبد  
ان تكلم ولم يقر باربعة اشهر تبين ثانيا ان تكلم ولم يقر باربعة اشهر  
تبين ثالثا هذا من قول م تبين ما حوى ان مضت مدة اخرى بعد  
ثان بلا فقي ثم اخرى كذلك بعد ثالث م فتقوله بلا فقي اي بلا قران م  
وبقي الحلف بعد ثلث لا الايلاء فلو قرأ كفو ولا تبين بايلاء م اي الحلف  
المؤبد اذا وقع ثلاث تطليقات من غير قران بقي الحلف لانه لم يقر  
ولم يخل البيه لکن لم يبق الايلاء فلو تكلم بعد الزوج الثاني قرنتك  
الكفارة لبقاء البيه ولو لم يقر باربعة اشهر بالايلاء لانه لم يقر باربعة اشهر

اولا قرنتك

وعندنا ان في لا حتى يفرق القاضي



ان لو قال الرجل لامرأته اولا  
وانه لا افرق بك شيئا من  
الاوقاف التي املكها من  
الاوقاف التي املكها من  
الاوقاف التي املكها من

بعضها اذا قال لا جنبه او سببه  
بعضها اذا قال لا جنبه او سببه  
بعضها اذا قال لا جنبه او سببه  
بعضها اذا قال لا جنبه او سببه

ولا نفقت العدة قبل ان تنقض  
الايلة سقطت الايلة ان كانت  
بغيره فله بالبعثه بينه اذا قال  
البعثه والله لا افرق بك شيئا  
من الاوقاف التي املكها من

وقوله وبقي الحلف بعد ثلث فيه تفصيل ان كان الحلف بغير طلاقا يبقى الحلف  
وان كان بطلاقا لا يبقى لان التخيير يبيح التعليق وقوله والله لا افرق  
بشهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ابراءا بخلاف قوله بعد يوم واحد لا  
اقر بك شهرين بعد الشهرين الاولين **س** اي لو قال والله لا افرق بك شهرين  
ومكث يوما ثم قال والله لا افرق بك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن  
مولى لان في اليوم الاول كان حلفه على شهرين وفي اليوم الثاني حلفه  
على اربعه اشهر الا يوما واحدا **م** او والله لا افرق بك سنة الا يوما واحدا  
بالبصرة والله لا ادخل الكوفة واساتيرها ولا ابراءا مما مبانه او اجنبية  
نكحها بعد ذلك فاما مطلقة الرجعي فكان له زوجة ولو عجز عن النكاح ولو طلق  
لمرض باجدها او صغرا او رتقا او لميرة اربعه اشهرين بها فبقية قوله  
قنت اليها فلا تطلق بعد طلاقه مده وهو عاجز قال صح قبل مده  
فبقية بوطئه وانت على حوام ان نوى الطلاق بانية وان نوى الطلاق  
او انكذب او كذب فاما نوى وان نوى التحريم او لم ينو شيئا ببراءة وقيل  
هو طلاق وكل من حوام مهرجه يثبت كبره برؤي حوام طلاق بانية  
للعرفه ويرفع **باب الخلع** لا باس به اخذ الحاجة بما صح مهره وطلاق  
باين ولم يزم بدله وكره اخذه ان شتر واخذ الفضل ان شتر **س** اي  
الفضل على ما وقع ابراءا من المهر **م** ولو طلقها بما اراد على مال وقع باس لان

الخلع مصدر خلع فلعل ان  
الخلع من الخلع والخلع من  
الخلع من الخلع والخلع من  
الخلع من الخلع والخلع من

ولم يرها المال ولو خلع او طلق بغيره او خسر لم يجب شيئا ووقع باس  
في الخلع ورجع في الطلاق وان قالت خالفت على ما بين يدي او على ما  
يدي من مال او من درهم ففعل ولا يشي في بره لم يجب شي في الاولى ونرد ما  
قبضت في الثانية وثلاثة دراهم في الثالثة وان اختلفت على عبد لها ابنا  
على بره من ثمانية تسلم ان قدرت وقيمة ان عجزت وان طلبت ثلثا  
بالف او على الف فطلقها واحدة تقع في الاولى بانية ثلث الالف وفي  
الثانية وجبة بطلاقه **س** اي ما عدها فبيع باس بثلثيها  
الالف فانما اذا قالت طلق ثلثا بالف جعل الالف عوضا لثلث  
فانما اطلقها واحدة يجب ثلث الالف لان اجزاء العوض منقولة الى اخره  
المعوض اما اذا قالت طلق ثلثا على الف فكلها على الشرط والطلاق  
يصح تعليقه بالشرط قابو خضع بكذا عليه واجزاء الشرط لا ينقسم على اجزاء  
المشروط فلو ادعى يوسف ونحوه حمله على العوض بغير الباء كما في  
عبد بالف او على الف فالجواب ان البيع لا يصح تعليقه بالشرط فيجعل على  
العوض ضرورة ولا ضرورة في الطلاق لصحة تعليقه بالشرط **م** وان قال  
طلق نفسك غانا بالف او على الف فطلقت واحدة لم يقع شيء  
لان الزوج لم يرض بالبيونة الا تسلم له الالف كلها ولم تسلم بخلاف قولها  
طلق ثلثا بالف لانها لم ترضت بالبيونة بالف فهي ارضى بالبيونة

الطلاق من الخلع والخلع من  
الطلاق من الخلع والخلع من  
الطلاق من الخلع والخلع من



ببعضها **م** والى قال انت طالق وعليك الفوات حرة وعليك العدة  
فقبلتنا اولاً طلقت وعققت بلا شيء **م** هذا عند اهل حنيفة وعندنا ان  
قبلت المرأة طلقت بالف اذا قبلت الامة عتقت بالف وان لم  
لا يقع بشئ فانها جعلوا الواو في قوله وعليك الف للحال والحال بمنزلة  
الشرط وادعوه جعل الواو للعطف ويناسب المجلسين في كونهما  
يحل على العطف فيكون اخبار ايمان بغير الف فيقع بلا شيء **م** والمحل  
معاوضة في حقها فيقع رجوعها **م** اي اذا كان الايجاب منها فقبلت  
الزوج يصح رجوعها بشرط الجوار <sup>لها</sup> هذا عند اهل حنيفة وعندنا  
فلا يصح شرط الجوار لاحد فالطلاق واقع والهدل واجب ولا يقصر <sup>في المجلس</sup>  
اي اذا كان الايجاب من قبلها فلا بد مما يقول الزوج في المجلسين  
في حقه من انعكاس الحكم اي اذا كان الايجاب من جهة لا يصح رجوعه  
كذلك الموجود <sup>في الجوار</sup> فلا بد طلاقاً <sup>في المجلس</sup>  
قبل قبول المرأة ولا يقع شرط الجوار له ولا يقصر على المجلس اي يصح ان  
قبلت المرأة بعد المجلس وانما كان المحل كذلك لا يفي معنى المعاوضة  
للزوجة بذلك ما لا يشك لنا انفسنا وفيه معنى البتة قالوا البتة بغيره  
ذكر الشرط والجوار فالجوع تنقيل الطلاق بقبول المرأة وهذا مما طرق للزوج  
فجعل ما جانبه يمينا وما جانبه المرأة معاوضة وطرف العبد في العتق  
كطرف في الطلاق فيكون مما طرق العبد معاوضة وما جانبه للزوجة

٧  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وہی تعلیق الفتا بشرط قبول العبد فی ترتب احکام المعاوضۃ فی باب  
العبد لانی جانب المولی ولو طلعتک اس علی الف فلم یقبل و قالت  
قلت فالقول لہ ولو قال البایع کذلک فالقول للمشتري ای اذا قال البایع  
بعت هذا العبد مثک بالف فلم یقبل و قال المشتري قلت فالقول للمشتري  
رجع الف و ان تول البایع بعت اقرأ و یقول المشتري لان البیع لا یصح الا  
بالايجاب البتول فقول فلم یقبل کیون رجوعا عن اقراره بخلاف الخلع  
فانه یصح فی حدی فیکفی انفاک عما البذل فلا کیون اقرارا بقبول المرأة  
فیكون القول قوله لانه منکر الخلع والمرأة مدعیة و یسقط الخلع بالمباراة  
لکی حاکم واحد منها علی الاخری ما یتعلق بالنکاح فلا ینسقط مما لا یتعلق  
بالنکاح کثما ما اشترت مما الزوج و یسقط ما یتعلق بالنکاح کالمهر و النفقة  
الاضمة اما نفقة العدة فلا تسقط الا بالذکر کذا فی الزخیرة و المهر یسقط  
من غیر ذکره اول الخلع صیغته بالآل لم یجب علیها شیء و بقی مهرها و نطق  
فی اللعج فان خلعها علیاته فاما مهرها و علیه المال و ان بشرط المال علیها  
تعلق بلا شیء الا بثلث **باب الظاهر** هو منشیء زوجة او ما غیره  
من بدنا او حیوانا من بعضہم نظر الیه من اعضا حارم شبا  
او رضا کانت علی کفایہ اتی او راسک او نفسک کظہر ای کبطن  
او کفخذ او کفرجها او کظہر اخته او عینی و بصره مظهر او یحرم و ظہر

والله اعلم  
بما في صدور  
الغيباء  
والله اعلم  
بما في صدور  
الغيباء

الاولاد الجاهل  
يعني اذا قلقت العفة بنفسها  
زوجه على صداقتها فانها تكتب  
بابيل الاشارة وينفذ الحق وقوم  
الطلاوع ان كانت اهلها للقتل  
لان يكون عفة بان تعرف ان الخلع  
ساق والتمسح جالب

و طهرها حتى يكثر  
اخر من عادات اليه بالكاه لا يجلد  
حتى لو طهرها ثلثا فليس وجبت بزوح

۵۲



ودواعيه حتى يكفران **وكل قبله** اي قبل التفرغ **استغفر الله** وهو الظاهر  
**تقطيع** اي يجب كفارة الظاهر ولا يجب شيء اخر للوطي المكرم **ولا يؤخر**  
**حتى يكفر** اي لا يطأنا ثمانية كيف **والعود الموجب للكفارة** هو عود  
 على وطئ **وليس الاظهار** اي ما ذكره ليس الاظهار سواء نوى اوله بشي  
 ولا يكون طلاقا او ايلاما **وفي انت على مثل اي ان نوى القرانه او الظاهر**  
**صحت اي نيته** وان نوى الطلاق بانت **والا** اي بنية الغاوي بانت على حرم  
 كامي صح ما نوى من طلاق او طلاق وانت على حرام **كظن اني طلاقا لا خيره** وان  
 نوى طلاقا او ايلاما **وقضى الظاهر بزوجته فلم يصح من امته ولا ممن تكلم بها**  
**اثر** لم يظهر معنا ثم اجازت **وبانت على كظن اني لست برب** يجب لكل كفارة  
 وهي حق رتبة وجاز جدا **المسلم والكافر** وفيه خلاف الشافعي ونحوه في كل  
 اصول الفقه في حمل المطلق على المعقود **والذكر والانشي والغير والكبير** ان  
**اي ما يكون في اذنه** وقراما ما لا يسمع اصلا ينبغي ان لا يجوز لانه  
 جنس المنقطع **والاعور** مقطوع احدى يديه **واحدى** رجله من خلاف  
 لم يؤد شيئا وشي قريبه بنية كفارته **واعناق** نصف عبده ثم باقية  
 فاني جنس النعمة كالا على **ويعقل** **احتراز** عن المجنون **ويغيب**  
 والمقطوع يراه او ابرأ ماة او رجلاه او يرد رجله بجانب ولا المبرور  
 اذني بعض بدله **واعناق** نصف عبد من ترك ثم باقية بعد ضمانه **لانه** انفق

فان تزوج المرأة بغير  
 انكاح فانطلقا باطلا

نصيب صاوية

نفسه **ما فيه** ملكه ثم تحول الى ملك المعتق بالضم والاعناق **وعندهما** يجوز اذا كان  
 المعتق موطئا **لان** ملك نصيب صاحبه بالضم فكانه اعتق كله عن  
 الكفارة بخلاف ما اذا كان بمعية فان عن الواجب السعاية في نصيب  
 الشريك فيكون اعتاق بعض **ونصف عبده** عن تكفير ثم باقية بعد  
 وطئ **من ظاهر** **لان** الاعتاق يجب ان يكون بالمسيح عندهما  
 يجوز **لان** اعتاق البعض اعتاق الكل عندهما **والا** يخرج عن العتق  
 صام شهرين **لان** ليس بهما شهر رمضان ولا خمسة نهي عن صوما  
 وان افطر بعد زواج **او** غير عتق **او** وطئا في الشهرين ليل اعدا او يوما سبوا  
 استأنف الصوم **لان** الاطعام **ان** وطئا في **قوله** **وعنده** يوسف  
 لا يستأنف الصوم **لان** يجب ان يكون متابعا مقدم على المسبيح  
 جئناك **بعضه** مقدم على المسبيح **فالتابع** حاصل مع ان التقديم على  
 المسبيح **لكن** ان استأنف يكون الكل مؤثرا عن المسبيح  
 ولولم يستأنف **بعضه** مقدم على المسبيح فهو اولى **ولا** في منقذه  
 ان يجب ان يكون مقدم على المسبيح **فاليا** عتق التقديم على المسبيح  
 لكن فلو عتق المسبيح يمكن فيجب رعايته **وان** يخرج عن الصوم  
 اطعم هو او ثمانية سنين **مكينا** كلاً **قد** العطرة او قيمة **هذا** اخذنا  
 واما عند الشافعي لا يجوز دفع القيمة **وان** غداهم وعشائهم

وهو ما يوجب كفاية الظاهر  
 الى الظاهر  
 وهو ما يوجب كفاية الظاهر



فيها وان قل ما اكلوا واعطى من بر وموى من شؤرا وواحد شهرين  
 جاف في يوم واحد قدر شهرين لا الا من يوم **م** اي اعطى شخص واحد  
 في يوم واحد قدر شهرين لا يجوز الا من هذا اليوم هذا من ذهبنا واما عند  
 قلابه من الغنك كما في الكسوة ودم قولنا ما ذكر في اصول الفقه في ذلك  
 انفس ان الاطعام جعل للغير ظاهرا وهو بالاباحة **الخروج م** وان اكلتم  
 مسكنا كلا صاعا عن ظهاري لم يصح وعن افطار وظهر صاع **م** هذا  
 عذابي حنفية وانه يوسف وعنه محمد يجوز عن الظهاريين هما يقولان  
 انية تعمل عذبا خلافا للجنس كالافطار والظهار لا عند اتحادهما فاذا  
 لغت انية والصاع يصلح كفارة واحدة لان نصف الصاع مما ادنى المقام  
 فالموذي وهو الصاع كفارة واحدة <sup>مستوعبة</sup> مجعلا للظهارين فلا يصح **م**  
 كصوم اربو اشهر او اطعام مائة وعشرين مسكنا او اعتاقا عبدا  
 عجز الظهاريين وان لم يبيعي واحد **الواحد م** لان الجنس في الظهاريين  
 متجه لان فلا يجب التعيين **م** وفي اعتاقا عجزهما او صوم شهرين  
 ان يبيعي لاي شاء وان احتج عن قتل وظهار لم يكره **واحد م** وعند  
 زفر لا يجزئ عما اصابه في الفصيلين وعند الشافعي يجعل عن اصابه في  
 الفصيلين **م** وكفر عجزه بظاهر الصوم فقط لا سيده بالمال **م** لان الكفارة  
 عبادة تفعل الغير لا يكون **فصل باب اللعان** مما قد فسرنا من وجوه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

التعقيب **س** اى عن فعل الزنا غير متناهية به كمن يكون معها ولد لا يكون له  
 معروف وانما اقتصر على كون الزوجة عفيفة ولم يقل المودة مما يحق قاذفها  
 كما قال في السدائى ولا شك ان العفة اعم مما كونها مما يحق قاذفها لان  
 كونها مما اهل الشهادة يدل على كونه والتكليف الاسلام فلا حاجة الى قوله  
 الا القاذف والمقتضى **و** كل صلح شرعا بعد او نفي ولد ما و  
 وهي مما يحق قاذفها بل يكفي ذكر العفة **و** كل صلح شرعا بعد او نفي ولد ما و  
 طالبت **س** اى بوجوب العقد **م** لا عن فان المجهول من طاعة الله  
 نفي فحمة فان لا عن لا عن والآجست من طاعة الله او تصدق **س**  
 فينبغي نسب ولد ما عنه لكن لا يجب عليها الحد بهذا التصديق **م** فان لا  
 هو عبدا او كافرا او مدونا في قذف **و** لا تكفى مما اهل اللعان لعدم  
 اهلية الشهادة **م** وان صلح هو شاهدة اى انه ادكافرة او مدونة  
 في قذف او مصيبة او مجنونة او زانية فلا حد عليه ولا لعان **س** لانها  
 ان اتعفت بالزنا لا تكون عفيفة وان اتعفت بغيره مما ذكر لا تكون  
 اهلا للشهادة فلا حد على الزوج لعدم احصائها ولا لعان لعدم عفتها  
 او لا اهلية للشهادة **م** وصورتها ان يقول هو او لا اربع مرات اشهد  
 بالله انى صادق فيما يدعى به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان  
 كاذبا فيما يدعى به من الزنا مشير اليها في جميع ثم يقول هى اربع مرات اشهد  
 بالله انه كاذب فيما يدعى به من الزنا وفي الخامسة تعففت عليها ان كان

[illegible]



صا وقا فيهما زمان بهما الزمان ثم يعرف القاضى بينهما وان قدف بنق الاول  
 وبالنزاع ذكرهما فيتم يعرف القاضى ويبنى نسبة ولحقه بانه وتبين بطلان  
 وان كذب نفعه وحل له حكمهما لانه لم يبق اللعان بينهما فغول  
 عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابراهى مادام متلاعنان لا ان علته  
 عدم اجتماعهما اللعان فلما بطل اللعان لم يبق حكمه وهو عدم الاجتماع  
 وكذا ان قدف غيرا قد اوزنت فحدثت **س** اى على حكمها ان قدف  
 غير بعد التلاعن قد اوزنت بعد التلاعن فحدثت فان بقاء اهلية اللعان شرط  
 لبقاء حكمه **م** ولا لعان بقذف الاخرى ونفى الحمل والولد لافل مسنة  
 اشهر **م** هذا عند ائمة فخر وحذايهم يوسف ومحمد بحسب اللعان اذا  
 ولدت لافل مسنة اشهر لانه بنيتا انه كان موجودا وقت النفي ولا  
 به صنفه انه لا يتبين بوجود الحمل ونفها اذا ولدت لافل مسنة اشهر كانه  
 قال ان كنت حاملا فملكك ليس مني ثم بنيتا انها كانت حاملا والقذف  
 لا يبيح تعليق بالشرط **م** وبزيت هذه الحمل منه تلافيا ولا ينفى التعاضى  
 الحمل **س** لان تلاصقها كان بسبب قوله زيت لا ينفى الحمل وان نفى  
 للولد زمان التهنئة وحال النفي بعد زمان التهنئة وان نفى اول توحيدها  
 واقربا لا خوجه لانه كذب نفعه بدعوى الثاني لانها خلفا من مادام  
 وفي حكمه **س** اى اقربا بالاول ونفى الثاني لاحماله قدف بنق الثاني

ولم

في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

ولم يرجع عنه **م** وصح خبرهم في الوهيين لا خرافة باجدهما وبعدها خلقا من  
 ماء واحدة **باب الغيب** الا اقرانه لم يعمل اجله الحاكم سنة ثمانية  
 في الصحيح **س** وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة انه يقول سنة شمسية وفي ظاهر  
 الرواية سنة ثمانية فالسنة الشمسية مدة وصول الشمس للقطب التي فارقها  
 تلك البروج وذلك في ثلثمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم والسنة  
 القمرية اثني عشر شهرا ثمربا ودر ثمانمائة واربع وخمسون يوما وثلث يوم  
 وثلث عشر يوم **م** ومضان و ايام صيفها منها لامة مرفعة ومنها  
 فان لم يعمل فيا فرق التعاضى بينهما ان طلبته **س** اى ان طلبت المرأة التفرق  
**م** وتبين بطلان ذلك المهر ان طار باوجب العدة وان اختلفا **س**  
 غطف **س** قوله ان اقرنا لم اربا بالاختلاف ابتداء لا بعد انما جيل وكانت  
 شيئا او بكر افطرت النساء فقلنا شيب فان خلف بطل حقا وان نكل او  
 ما **م** قلنا بكر اجل ولو اجل ثم اختلفا فالتقسيم هنا كما وبطل حقا يحلف بيب  
 بطل ثم كالا فتارة وفرت هنا حيث اجل **س** اى لا تخلو اما ان كانت شيئا او كانت **م**  
 بكر افطرت النساء فقلنا شيب فان خلف بطل حقا في الاختلاف  
 قبل الشا قبل فان نكل فبرت المرأة وان قلنا هي بكر فبرت ايضا وقوله كالا  
 اختاره فان المرأة ان اختارت زوجها بطل حقا في طلب التفرق **م** الصحيح  
 كالغيب فيه **س** اى في الشا قبل وفي المجهول فارقا حالا **س** اى في الحمل بطلها



استغفر الله العبد الفاجر  
والله اعلم بالصواب

وهذه الفقرة عبارة عن الاصل  
عددت الشئ اربعاً احدى عشر  
الشئ عبارة عن الاصل الذي  
ليز من المرأة عند زوال الطلاق

اذ لا فائدة في ثبته بخلاف الخفية فان الوطى منه متوقع ولا يتخير احد  
بغير الاخر **فان** للشافعي في العيوب ثلثة وهي الجهن والجدام والبرص  
والقرن والرتق وعند محمد ان كان بالزوج جنون او جذام او برص فالمرأة  
بالجبار وان كانت بالمرأة لانه يمكن للزوج دفع الفرج عن نفسه بالطلاق  
**باب اربعة** هي حرة تحيض للطلاق **والفسخ** بخلاف البلوغ وملك الزوج  
الاخر وتقبلها ايمان الزوج بشهوة وارتداد احدهما وعدم الكفالة **ثالث**  
حيض كواحد اقله بقوله كواحد اقله اذا طلقها في الحيض لا يحسب الحيض  
من العدة **كام** وله مات مولانا او اعتق او موطوءة بشبهة **كاذا**  
زفت اليه غير امرائه وهو لا يعرفها فوطئها **او نكاح فاسد** كالنكاح الوقت  
في الموت والفرقة يتعلق بالوطى بالشبهة والنكاح العار **فالعدة**  
فيها ثلث حيض سواء مات الزوج او وقع بينهما فرقة **ولم** لم تحض  
عطف على قوله حرة تحيض **لغير** او بلغت بالسن ولم تحض ثلثة اشهر  
اي العدة حرة لا تحيض للصغر وكثرة للطلاق والفسخ ثلثة اشهر  
**الموت** اربعة اشهر وعشر **وقوله** للموت عطف على قوله للطلاق والفسخ  
ومعناه العدة الحرة اربعة اشهر وعشر **والامة** تحيض حقيقتان ولم  
تحض او مات عنها زوجها نصف بالمرأة اي العدة لانه تحيض للطلاق  
والفسخ حقيقتان والامة لم تحض للطلاق والفسخ نصف بشهر وباللموت

فنفق بالمرأة الا ان شهر  
ونفق

فنفق بالمرأة ايضا وهو شهران وخمسة ايام **ولم** الحمل الحرة او الامة  
ثلاثة اشهر في الحمل بين ان يكون حرة او امة **وان** مات عنها جميع  
وضع حملها **اي** قال كان زوجها الميت حينما نفقها بوضع الحمل عند  
ابو يوسف والشافعي عدتها عدة الوفاة لان العدة بوضع الحمل انما  
يجب لعبانة الماء وذلك في ثبوت النسب فعلم ثبت النسب على العصبى لا  
حينئذ مره **دع** ان قوله تعالى اولاد لا محال اجمل ان يفسق حملها  
نزل بعد قوله تعالى الذين يتوفون منهم فيكون اسخا له في مقدار ما يتناول  
الآيات وهي حامل توفى عنها زوجها فان قيل المراد باولاد الاحمال الآتي  
ثبت نسب طهرت قلنا لا ثم بل اولاد الاحمال الآتي وجبت عليها  
العدة نفقته ان يفسق حملها **ولم** جلت بعد موت العصبى **بالاشرب** اجماع  
**ولا** نسب خبيثة لا يملك كمالا وقت البتة نفق عدة الموت **ولا**  
الانسب في وجهيه **اي** فيما جلت قبل موت العصبى او بعده **ولا**  
امراة العار للباين ابعد الاجلين **اي** ان انقضت عدة الطلاق اي  
ثلث حيض مثلاً ولم تنقض عدة الموت فلها ان ترتب انقضاء عدة الموت  
ولم تنقض عدة الطلاق ترتب عدة الطلاق **واللرجع** باللموت **ولم** انقضت  
في عدة رجعية كعدة حرة **اي** عدتها كعدة حرة **وفي** عدة باين او توفى  
كام **اي** عدتها كعدة امة **واي** رأت الدم بعد عدة الاشهر ثلثة

ولا تنقض عدة الموت  
ولا تنقض عدة الموت  
ولا تنقض عدة الموت  
ولا تنقض عدة الموت







الى الخرج بخلاف المطلق لان النفقة دائمة عليها وتنفق في سفرها في  
 الفقرة والموت الا ان يخرج او قامت لمف بالمرأه او لا تملك اولم تجد كراه  
 البيت ولا به ما يسترة بينهما في ابائهما وان ضاقت المنزل عليهم فاما ولي  
 حوزة وكذا مع فسقة حسن ان يجعل بينهما قارعة على العيلة اي يكون  
 بينهما امرأة ثقة تحول بينهما ولو ابائهما اومات غرا في سفر وليس بينهما  
 معرا ميرة سفر رجعت ان كانت تلك مما كل جانب فحزت معا ولي اولا  
 والعود احمده وان كانت في سفر فتنه ثم يخرج مجرم اعلم ان الاباء والاولاد  
 في السفر اما في غير موضع الايمان فان لم يكن بينهما رجوعا اي الذي خرجت  
 من ميرة سفر رجعت وان كانت تلك مما كل جانب فحزت بين الرجوع والتوبة  
 الى المقصد سواء كان معا ولي اولا لكن الرجوع اولى ليكون الاخذ في ترك  
 الزوج وذكر الامام للشرعي تخلفا اقر بها بقى عنها فسمان احدهما ما اذا كان  
 مما كل جانب اقل مما ميرة سفر ينبغي ان يخرج على قياس قول الشرعي بخلاف  
 اقر بها والثقة ما اذا كان بينها وبين ميرة سفر وبينها المقصد اقل  
 فتوجه الى المقصد اما في موضع الإقامة وهو ما قال وان كانت في ميرة ولي  
 كانت حين ابائهما اومات غرا فان لم يكن معا ولي فتنه ولا يخرج منه  
 بدون الولي وان كان معا ولي فتنه اعدا به حينه لانا خروج المعقده  
 حرام وان كانت السافرة اقل مما ميرة السفر وعندنا كل الخروج لان نفس

الخارج مباح دفعا لوجوب النفقة وانما الحرة للسفر وقد نفقت بوجود  
 ولي ثم خالف الخرج عندهما في اي الجانبين توجه فينبغي ان يكون الحكم على  
 التفصيل الذي **باب النسب الحضانة** من قل ان نكحها نكحها طلق نكحها  
 فولدت لنفس سنة فتنه كما لم تدر به مهرها لانه لا يبعد ان الزوج والفرقة  
 ونكحها بالسكاح فالوكيلان نكحها في ليلة معينة والزوج وطرفا في تلك الليلة  
 ووجه العلوق ولا يعلم ان السكاح مقدم على العلوق او مؤخر فلا بد من الحكم ان حمل العلوق  
 على المقارنة على ان الزوج ان علم انه يمكن على هذه الصفة وان يطأها في الليلة  
 فلهاد في اللعان فلما لم ينف الولد باللعان فليس علينا نفقة عن النكاح  
 مع تحقق الامكان **وثبت** شبه له للمعدة الرجعي وان جاز به  
 اكثر من سنين مالم تنفد بانقضاء العدة لاحتمال العلوق في العدة  
 الرجعي وجوازه كون المرأة معتدة الطهر اما لو اقرت بانقضاء العدة  
 ثم ولدت وبها الطلاق والولادة اكثر من سنين لا يثبت الحجب على  
 ما ياتي اذ انما ثبت اذا كان بين المتدين اقل من نصف سنة **وثبت**  
 في الاقل واجب في الاكثر اي ان كان بين الطلاق والولادة اقل مما  
 سنين يثبت لان الحمل على الوطئ العلوق كان في النكاح اولى من الحمل على  
 كونه في العدة على ان الرجعية امر حارث فلا يثبت بالشك اما اذا كان  
 بين الطلاق والولادة اكثر من سنين فلا بد من ان يحمل على الوطئ في العدة

ان حمل العلوق على النكاح







ادلائق عبارة الهداية هكذا ونثبت نسب ولد المتوفى عنهما  
 ما بين الوفاة وبين السنين قوله ما بين الوفاة ظرف الولد فالولد  
 يعني الولد وادى ثبت نسب من ولد في وقت بين الوفاة وبين  
 السنين ثم ادور هذه المسئلة فان كانت معتدة عن وفات فصدقا  
 الورثة بولادتها ولم يشهد على الولادة احد من وبنه فعلم ما بين  
 المسلمين الا احدهما كاف هو كون المدة اقل من سنين او اقل من  
 الورثة فان قيل ان اقر الورثة والمدة بين الوفاة والولادة سنين  
 او اكثر لا اعتبار لاقرارهم وانما يعتبر اقرارهم اذا كان المدة اقل من  
 سنين فالواجب كله الواو قلنا احدهما كاف اي المدة او الاقرار  
 اي اذا كانت المدة اقل من سنين ثبت النسب وان لم يعلم المدة  
 بين الوفاة والولادة فحان ان اقر الورثة يعتبر اقرارهم فيجب  
 عبارة الوفاة الى هذا النكاح او ثبت ولادتها بحجة ما ادعى علم انها  
 بعد وفاته لا اقل من سنين او لم يعلم واقر الورثة به لعوله او لم يعلم  
 الى اخره شيئا ما اذا لم يعلم انه ولد قبل الموت او بعد وعلى تقدير العلم  
 بان ولادته بعد موت الزوج لا يعلم انه ولد لا اقل من سنين او سنين  
 او اكثر لكن اقر الورثة ان هذا الولد مورثهم فادوا اقر وايد ذلك فالذي  
 اقر ان لم يكن صحيح شهادته لعدم مضاب الشهادة او عدم القلة

تفسير

تعتبر اقراره في الارث في حقه فقط وان صح شهادته ثبت نسب مطلق  
 اي في حق المقر وفي حق غيره ومنكوبة انت ستة اشهر اي ما وقت  
 النكاح اقر به الزوج او سكنت فان بثوت نسب ولد المنكوبة لا  
 يحتاج الى الاقرار فان نكح ولادتها ثبت بشهادة امرأة تعلق على  
 ان نكاحه اي بعد ما ثبت ولادتها بشهادة امرأة نفى الولد اي  
 قال ليس مني ولا قل مني لا ثبت حطوف على قول ستة اشهر فانه اذا  
 كان بين النكاح والولادة اقل من ستة اشهر لا يكون منه فان ولدت  
 فادعت نكاحا فانه ستة اشهر والزوج الاقل صدقت بلا عيب عندنا  
 حنفية لان الظاهر من هذا بان الولد من النكاح لا من غيرها  
 ولو علق ظاهرا بولادتها فشهدت امرأة بالمهيقع هذا عندنا  
 وعندنا يقع لان الولادة ثبت بشهادة امرأة ثم ثبت الظاهر  
 بالعبية ولان الولادة ثبت ضرورة فيقدر بقدرها فلا يتعدى  
 الى الطلاق وهو ليس بغيرها لان كلا منهما يوجد بدون الآخر  
 وان اقر بالجل ثم علق يقع بلا شهادة هذا عندنا به جهوة وعندهما  
 يشترط شهادة العايلة لانما تدعى حنيفة فلابد من الحجج وله ان اقره  
 بالجل اقرارا بيقض اليه وهو الولادة فاحكم مدة الحمل سنين او ثلثا  
 ستة اشهر ومن كبح انه فطما فشرها فان ولدت لا اقل من ستة اشهر

وحيد الجبل  
 وحيد الجبل  
 وحيد الجبل

ايرعلق طلاقها بولادتها  
 فقالت قد ولدت و  
 كذبها الزوج يقع بلا شهادة صح



منذ شرائه الرهنه والآن لانه اذا كان بين الشراء والولادة اقل من سنة  
 اشترى كان العلوي سائعا على الشراء فهو ولد مكسوة فيلزم بلا ردة  
 اما اذا كانت المدة سنة اشترى او اكثر فالولد يملو كونه لان العلوي  
 امرعات فيضاف الى اقرب الاوقات فلا يلزم بلا ردة **و** مما قال لانه  
 الاكان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة ارادة تسمى ام  
 ولده **الطفل** على قوله لانه **م** هو ابني ومات فقالت ام  
 الطفل هو ابني والمأزوجة بينهما **هـ** اي برث الطفل اسمه من المقر لان  
 المسئلة بني اذا كانت المرادة معروفة بالخبر ويكونا ام الطفل فلان  
 الى بنوة الطفل لا الاشباح انه كما صحى لانه هو الموضوع للتحمل  
 وان قال وارثه انت ام ولده وجمعت حوتها لانت **س** اي ام  
 الطفل **و** برث الطفل **و** الحضانة للام بلا جبر طلق او لأم اما لو  
 علت ثم ام امية ثم اخته لآب وام ثم لأم ثم لآب ثم خالته كذلك  
 اي لآب وام ثم لأم ثم لآب فان الخالة اخت الام فاختها لآب  
 وام اولي ثم اختها لأم ثم اختها لآب وذلك لان الاصل في هذه البنية  
 الام فالعزابة من جهتها قدمت على العزابة من طرف الاخر **ثم** كذا  
 اي لآب وام ثم لأم ثم لآب فان العمة اخت الاب فيقدم اخته  
 لآب وام ثم لأم ثم لآب بشرط حوتها ملاحق لانه وام ولديه

لاني

اي في الولد **والامية** كالمسلة حتى يعقل **دينا** اي في ولد المسلم في  
 الشهادة ما لم يعقل **دينا** او يخاف ان ياتلف الكفر وقول يخاف بحيث يحرم  
 لانه يخطف على المحرم لم لان المعنى ما لم يخف هذا القيد لم يكره في الوفاة  
 ويحب دعابة لان ياتلف الكفر فيكون قبل تعقل الدين فاذا خيف تالف  
 الكفر يترجى منها **و** شكل غير محرم منه سيقط حفرها ويحرم لأم **نكحت** **ك** لانه  
 عدم جبهة جبهة اي جبهة نكحت جبهة فهذا من باب العطف على العاين  
 مختلفين والمجور مقدم **و** يعود الطلاق برؤاى نكاح سقط به **للمعصية**  
 على تزويجهم لكن لا يذبح صبيته الى عصمته غير محرم كقول العنقاء وابن العم  
 ولا فاسقا ما جن ولا يجبر طفل **خلا** فالتام **ف** **والام** والجدة تقا  
 بالابن من باكل وبشرب ويلبس **س** حتى قدره الحضانة سبع سنين  
**م** وبالنسبة من تجبى ومن عده من شتمى وهو المعتمد لغا الزمان  
 وغيرهما من شتمى **س** اي غير الام والجدة احق بالنسبة من شتمى  
**م** ولا شاف مطلق بولده الا الى وطنا الذي تكلم فيه وهذا للام  
 فقط **اي** السفر المذكور **باب النفقة** تجب هي والكسوة والكف  
 على الزوج ولو صغيرا لا يقدر على الوطى للعروس مسلمة اذ كافرة كبيرة لا صغيرة  
 لو طلق **س** لو لم توطأ وكان المانع من جهتها فلم يوجد تسليم البضع  
 فلا يجب النفقة بخلاف ما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى قال



٧  
عليكم وطالبة بكون انفا في  
لكن الا ان يكون انفا في  
التفقه او صلاح الشجر  
على مقدار ان تفقه المرأة  
بما معنى لان تفقه المرأة  
تعوده يستعد في من فها  
فقد هذا الامر فيجب  
على الاطلاعه ما يقع

ولعلك كنت في الدار سبعين وارب  
مئة ان كنت مع خزانة واحد  
من اهل قبيل الهيايل فاف  
تخلو على عدة فلبس لها ان  
يتاخر

لان فيه قطيعه الرحم و هو حرام



كل سنة هو العقيق وتقرض نفقة عرس الغائب وطفله وابويه في مال له من ثمن  
 حقه من نفقة كالمدايم والديناير والطعام والكسوة التي تلبس بها بخلاف ما اذا  
 لم يكن من جنس حقه كالعروض التي يحتاج اليها ليعرف الى نفقة <sup>عند موته</sup>  
 او مضارب او مدبول ان اقر به وبالكساح او ان علم الغائب ذلك وجده هؤلاء  
 وجعلوا ان لم يعطوا النفقة <sup>على الكساح</sup> الغيرة في خبر الغائب ويحكموا اي ائنة  
 منها كغيا <sup>لا باقاة بينة على الكساح</sup> اي لا يقرض الغائب النفقة باقاة بينة  
 ولا ان لم يخلف ما لا باقاة بينة <sup>اي على الكساح</sup> ليقرض عليه <sup>بما يراه بالثقة</sup>  
 عليه ولا يقرض <sup>اي بالكساح</sup> ماله قضاء على الغائب وقال في نفقة النفقة  
 لا بالكساح وعلى القضاة اليوم على هذه الحاجة وللمصلحة التي هي البايان والفرقة  
 لا معية كجوار العتق والبلوغ والتفريق لعدم كفاية النفقة والكسح <sup>اي</sup>  
 ما دامت في العدة وفي معة البايان خلاف الشافعي كما حديث فاطمة بنت  
 قيس والنادي وعرضه عن المعة الموت والمفارقة بحسبة كالردة  
 وتقبل ابن الزوج مودة معة الثلث سقط لا عليها ابنة <sup>لانه لا اثر</sup>  
 للردة والتكليف في الفرقة لا بما قد ثبت قبلها فاسقطان النفقة الا ان المدة  
 تجس لتوب ولا نفقة لموسى بخلاف المحكمة ابن الزوج <sup>فقول الطغل نفقة</sup>  
 عا اية انما قال فبراع لو كان غنيا في ماله لا يشتر كاحد كنفقة ابويه  
 وعرس اي لا يشتر كاحد في نفقة طفل كاشتر في نفقة ابويه وعرس ليس

على علم ارضاء الاداء <sup>انما</sup> بعين <sup>س</sup> بان لا يوجد من ترشده ولا يشرب لبن  
<sup>بشر</sup> ويستاجر الاب من ترشده <sup>عند</sup> <sup>س</sup> اي اذ لم يتعين الامم <sup>ولو</sup>  
 استاجرا فكلوه او معة من رجب لترشده لم يجز وفي المبسوطة دوايتان  
<sup>س</sup> اعلم ان قوله تعالى والاولاد منكم الذين اوجبت الارضاع  
 على الامهات ثم قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها لا نفقة والدة  
 بولدها ولا مولود له بولده اوجب دفع الفروع عن الامهات والآباء  
 فان استفت الام والآب لا ينظر باستجار الموضع لا بحجر الامام لان <sup>الظاهر</sup>  
 ان استاعى للبحر لان اشفاقا ملا موية <sup>يدل على انما لا تمتنع</sup> الا للبحر فاذا  
 اقدمت عليه <sup>وطلب الاجرة</sup> لا تقطع لانه ظهر قدرتها قالان بالواجب  
 لا يوجب الاجرة <sup>على ان</sup> <sup>على الارض</sup> لم يوجب للموضع الا النفقة قال انه تعالى  
 وعلى المولود رزقا وكسوتهما بالمعروف وكل ما يأخذ النفقة وهي  
 المكسوة ومعة الرزق لا تقطع رزقا لارضاع واما المبسوطة فكلذا  
 في رواية وامامنا رواية اخرى فان الزوج قد اوجبت لها بالابنة فلا يحج  
 منها المسمى والمسايلة فصارت كاحد العدة وانما يجوز الاجارة  
 بعد العدة لان النفقة بغير واجبة لها فيجب الاجرة بقوله تعالى وعلى المولود  
 له الآتية <sup>ولا ارضاع</sup> بعد العدة او لا يندى <sup>بغير ما يحج</sup> <sup>س</sup> اي استجار  
 الام لارضاع ولده الذي منها بدها ما طلقها وانقضت غدها والاستجار







ابويه بلا امر قاضي لا الابوان لو انتقامه باله غند هما **م** لان عليك  
 مال الابا مخصوص بالاب لقوله عليه السلام انت وما لك لا بيك ولا ليس  
 لام ولاية التعرف في مال الابا **م** واذا قضى نفقة غير العرس ونفقت  
 سقطت **م** لان نفقة هؤلاء اما يجب كناية للحاجة فاذا مضت المدة  
 حصلت الكفاية فنفق عما جامع الكبير للبرزوي ان هذا اذا طالت  
 المدة بعد الفرض اما اذا قصرت فلا تسقط وقدروا القير بادون الشهر  
**م** الا ان ياذن القاضي بالاستدانة **م** اي ياذن القاضي فاستدانت  
 في يعبر دينا على الغائب ونفقة المملوك على سيده والى كيب وانفق  
 والى بحر امر ببيع **كتاب العتاق** هو بيع من هو مكلف ببيع  
 لفظه بمانية كانت حر او معتق او عتق او اعتقتك او حراد وحر  
 او هذا مولاي او يا مولاي **م** لفظه الحر في مشترك او معاينة المعتق في  
 البعد لا يلحق الا بهذا المعنى فيعتق بمانية **م** ورأسك حر وكوهما  
 غيره عن البرن وبكنايتان نوى كلاً ملكك في عليك ولا سبيل ولا  
**م** وانما قال لا ملك في عليك كناية لانه يحتمل عدم الملك بالبيع  
 ونحوه او بالاعتناء وكذا لا سبيل الى البك اي الى التعرف فيك او الى  
 الانتفاع بك وكذا لا سبيل في عليك اي لا ملك في عليك فاما  
 الملك هو الطريق المؤدى الى التعرف والانتفاع واما لاروق في عليك

ط  
 لان لفظه ملاك فيك  
 اي ملك فيك  
 العتاق اذ لا ضمان للمعنى الا  
 ولا حاجة منه ان النية لان الالة  
 المعنى الحقيقي لا يحتاج الى النية

تجب العتاق او تتركه  
 حكمه بغيره  
 الا عتاق  
 عليه السلام انما يعتق  
 بغيره بمانية  
 معتق بمانية  
 استحقاق ان يفتق  
 العتق بالارادة  
 مقابلة اللفظ والارادة

فاعلم

فاعلم ان الرقا يورث شرعي ليست في الانسان اثر الكفر وهو حي  
 وانما الملك فهو اتصال شرعي بين الانسان وبين شيء يكون مطلقا  
 لتصرفه فيه وواجب ان تعرف الغرض فالشيء يكون مملوكا ولا يكون  
 مرقوقا لكي لا يكون مرقوقا الا ان يكون مملوكا فالرقا في اتدله  
 سبب للملك لقوله لاروق في عليك اطلق الرقا واراد به الملك **م**  
 من ملكي وخلصت سبيك ولا منه قد اطلقك وبهذا ابني للاصغر  
 والاكبر **م** وانما جاء بلفظ الباء في قوله وبهذا ابني ليعلم انه عطفت على  
 قوله بكنايته ولو لم يذكر حرف الباء او فهم انه عطفت على اشارة كناية نحو لا  
 ملك في عليك الاخره فبذلك ان كناية وليس كذلك فان المرقوق  
 كان يولد مثله مثله وهو مجهول النسب ثبت شبه منه ويكون حرا وان  
 لم ينو وان لم يكن كذلك يكون هذا اللفظ مجازا عن الحرية فيعتق  
 وان لم ينو لان المجاز متعين ولو كان كناية تحتاج الى نية وفي الاكبر سنان  
 خلا فالايه يوسف وعمر وقد بالغت في تحقيق هذه المسئلة في فصل المجاز  
 مما كتاب التنقيح وما ملل ان امكان المعنى الحقيقي لا يشترط المعنى المجازي  
 الاسد على الانسان الشجاع فلا يشترط امكان البتة لهو المجازي  
 الحرية **م** لا بيا ابني وبما في **م** لان المقصود بالبناء استحصال الملاك  
 بصورة الاسم مما يفرق منه الى المعنى واذا لم يكن المعنى مقصودا لا يثبت

من سببا ومجذ



ملحق بالسلطان وعليه  
 ما لا ينفك عنه ولا يملك  
 من غير موافقة السلطان  
 او لا ينفك بقوله  
 السلطان لا يملك

بما هو الحرة بخلاف ما هو لازم صريح لا يحتاج الى قصد المفسر  
 ان عليك ان لا يملك ان يكون عبدا ولا يكون عليه يد كما لم يكتب  
 ولغظ الطلاق وكما يتبعه مع نية العتق فانه اذا قال لانه انت طالق  
 ونوى العتق لا ينفك عنه عند الشافعي تعلقا لانا الاعتراف هو الالة  
 ملك الرقية والطلاق ازاله ملك النعمة فيجوز اطلاق كل واحد منها  
 على الآخر مجازا قلنا المجاز لفظ بذكر ويراد به لانه وازالة ملك النعمة  
 لازم لانه الرقية فانه اذا اعتق امته برفق ملك النعمة ولا لزوم  
 العكس فيجوز المجاز من احد الطرفين وهو ان يذكر الحرة ويراد بها الطلاق  
 لا على العكس وانت مثل الخرج خلاف ما انت الآخر وبما ملك دارهم  
 عوم منه او اعتق لوجه او للشيطان او للشمع او لمكر او سكران  
 او اضاف عتق الى ملك او شرط ووجد عتق قوله دارهم اي اذا  
 قرابة بسبب الرحم وقوله غم صفة ذا وجوه للجوار وقوله الى ملك  
 نحو ان ملكك عبدا فهو او شرط ووجد نحو ان قدم فلان فعبدا  
 فوجد الشرط عتق لكن بشرط ان يكون العبد في ملكه وقت التعليق  
 كما عرفت وقوله حق اي عليه ليكون ضمير عليه راجعا الى المبتدأ وهو من  
 كعبه لم يخرج الىنا مسلما وكل يعق يعق انه لا يبعثه  
 واعلم ان الحق يعق يعق انه لا بطريق التبعية بل بطريق الالة

قوله وبنانية مع نية العتق في قوله  
 لانه لا يملك ان يكون عبدا ولا يكون عليه يد  
 انت حرة وكفه بواشع العتق  
 في قوله لا يملك ان يكون عبدا ولا يكون عليه يد  
 سبب ذكره في قوله العتق  
 وهو ظاهر اخرى

ط ولو قال لعهده انت فله  
 ان لا ينفك لانه شرط  
 ان يملك الام عتق لانه  
 قال يملك الام عتق لانه  
 اثبات الحرة بالبيع الوجه  
 لان الاختصاص بين العتق والملك  
 على وجه التام بين العتق والملك  
 الشراة

هذا المعنى ظاهر في قوله  
 عتق عتقا فانهم

ملحق بالسلطان وعليه  
 ما لا ينفك عنه ولا يملك  
 من غير موافقة السلطان  
 او لا ينفك بقوله  
 السلطان لا يملك

من لا يخرج ولا يؤم الى مولى الاب وهذا اذا ولدت بعد عتقها لا قبل  
 اشهر م والولد يتبع امه في الملك والرق والعقود وفروجه اي اذا  
 كانت الام في ملك زيد فالولد للمولود في ملك زيد فيكون ملكا له  
 وان كانت الام مشتركة كان الولد مشتركا على سهام الام وان كانت  
 مرفوعة فالولد للمولود طال قيتها يكون مرفوعا وكذا يتبعها في العتق  
 وفروجه كالكتابة والتدبير فعق الولد يتبعه الام ان يكون اذا كان  
 بين العتق والولادة سنة اشهر او اكثر يخرج بنجر الولد فاعلم انه لا يكره  
 م وولد الامه من زوجها ملك لبيته وولد ثامى مولانا حرة  
 وان اعتق بعض عبده مع وسعي يتابع وهو كما لم يكتب بل اراد الى  
 الرق لو عجز وقال عتق كل من هذا ابتداء على ان العتق لا يخرج بالانفاق  
 فلهذا الاعتراف عندنا لانه اثبات العتق كاللشمع الانكسار فيلزم  
 من عدم تجزى الام وهو العتق عدم تجزى مرفوعة وهو الاعتراف لكن  
 ابو حنيفة يقول الاعتراف ازاله الملك لانه ليس للمالك الا ازاله حقه  
 وهو الملك والملك فخر وكذا ازاله ما عتق البعض اثبات شرط  
 فلا يتحقق المعلوم الا وان يتحقق تمام العلة وينوزالة الملك كله  
 ولو اعتق شريك خطبا عتق الآخر او استغاه او عتق العتق مورا  
 اي حال كون العتق مورا قيمة خطه فيضمير يرجع الى الآخر

قوله وبنانية مع نية العتق في قوله  
 لانه لا يملك ان يكون عبدا ولا يكون عليه يد  
 انت حرة وكفه بواشع العتق  
 في قوله لا يملك ان يكون عبدا ولا يكون عليه يد  
 سبب ذكره في قوله العتق  
 وهو ظاهر اخرى

الى المولى الاب

الا انه لا يراد به

العتق

الى الجوز

ان حال كون المعنى

الاعتراف



والله اعلم بالصواب

[illegible]

الحول

110

الجملة الى ان يتفق على اعتاق احدهما **م** ولو علق احدهما عنقه على  
غيره الاخر يديره فخصي ويجهل شركه متى نفسه وسحق في نفسه لهما  
عقد يسمى **كل** لان المتفق عليه يسقط العاية الجحول ولا يمكن النفا  
على الجحول فلما نفى العاية ساقط بيعان وكل واحد من الشركاء  
يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نفسي والسايط نصفك فنصف  
بينهما **م** ولا علق في حقه **بما** اي قال جل ان دخل فلان الدار غدا فغده  
هو وقال الاخوان لم يدخل فلان الدار غدا فغده هو ثم غفله ولم يدركه دخل  
ام لا لا يفتق شي من العبد بل لان المتفق عليه بالعقود والفتق له بماله  
فتحت **الحما** الجاهل **م** ومما ملك ابنه مع بشرا او عبدا او ممتة او شركا  
نصف ابنه **م** سيدة او علق عنقه بشرا او نصفه ثم اشتراه مع اخر علق  
صحة ولم يضمن علم الشركه حاله **ولا** اي علم الشركه انه ابن لشركه او لم يعلم  
**م** كما لو رثاه **م** اي لا يضمن الاب نصف الشركه في الصورة المذكورة  
كما لا يضمن الاب اذا ورث هو وشركه ابنة وصورة ماتت امرأة ولها  
عبد هو ابنا زوجها وترك الزوج والاخ فورث الاب نصف ابنه ففتق  
عليه ولا يضمن صحة اخيه انفاقا لان الارث ضروري لا اختيار للاب  
في ثبوته **م** واعتقه الاخر **م** سعي **م** اي لالم يكن للشركه ولاية التضمين في  
له احد لآخر **م** اما الاعاق او العاية **م** وقال في غير الارث صحي نصف

五



دونا ورم الضمان والمان  
دونا ورم الضمان والمان

لا  
يقول  
له  
فعل

عن الربيع بن الانبار عن ابي عبد الله (ع) انه قال لا تشقق بيها وهي تقولان

... لا يخرج يسمع الا...

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.



المانع من حق النصف يخص بالباقي ولا يلحق في الداخل يعقوب  
 ابن ابي حنبل الثالث  
 وان قاله برضا ولم يجز وارث جعل كل عبد سبعة كسهم  
 وعقوب من ثلثته ومن كل ما جزه سهما وعنده جعل كل سبعة  
 عقوبة وعقوب من خروج سهما ومن ثلثته سبعة من كل سهم  
 يسى كل في باقية على القولين وبيع الثلث والثلثان اي ولو  
 قال ذلك في مرض الموت ولم يجز وارث ولا مال له سوى العبد الثلثة  
 وقيمتهم مساوية جعل كل عبد سبعة منها كسهم العتق لان خروج الكسوة  
 اربعة لانه يعقوب من الثابت ثلثة اربعة وهي ثلثة من اربعة ومن الخارج  
 النصف وهو اثنان من اربعة ومن الداخل كذلك فصار المجموع سبعة وعنده  
 محمد يعقوب من الداخل اربعة وهو واحد من اربعة فيقول الى ستة فعنده  
 يجعل سهام العتق وهي سبعة ثلث المال ويجعل كل عبد سبعة لان قيمة  
 كل عبد ثلثا من ثلث المال وعنده محمد يجعل سهام العتق وهي ثلثة  
 وكل عبد يجعل ستة اسهم فيعتق من الخارج اثنان وهو سبعة  
 ويسى في خمسة اسباع قيمة وكذا الداخل واما الثابت فيعتق ثلثة  
 وهو ثلثة اسباع ويسى في اربعة اسباع قيمة وعنده محمد يجعل سهام  
 العتق وهي ستة ثلث المال فكل عبد يجعل ستة فيعتق من الخارج  
 اثنان وهي ثلث الستة ويسى في ثلثي قيمة ومن الثابت ثلثة وهي

بطريق العول من اربعة الى  
 سبعة

نصف مخارجه المال يكون  
 من ثلثه

نصف الستة ويسى في النصف من الداخل واحد وهو السمس ويسى  
 في خمسة اسداس قيمة فلو كان قيمة كل عبد اثنان واربعين  
 درهمها وهي الثلث وكل المال مائة وستة وعشرون فعنده يعقوب  
 من الخارج السبعان اي اثناعشر ويسى في خمسة اسباع وهي ثلثون  
 وكذا الداخل ويعقوب من الثابت ثلثة اسباع وهي ثمانية عشر ويسى  
 في اربعة اسباع وهي اربعة وعشرون وعنده محمد يعقوب من الخارج من  
 اثنان واربعين ثلثا وهو اربعة عشر ومن الثابت نصفه هو  
 وعشرون ومن الداخل سدسه وهو سبعة فجعل سهام العتق على القولين  
 اثنان واربعون وهو ثلث المال وسهام السعاية اربعة وثلاثون  
 وهي ثلثا المال وان طلق كذلك قبل وطى سقط ربع مهر من ثلث  
 وثلاثة اثمان مما ثبتت وفيها دخلت اي ان كانت له ثلث  
 زوجات مهرهن على السواء فطلعت قبل الوطى على النصف المذكورة  
 فيما لا يجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصفها بين الخاتنة  
 والثانية فسقط ربع مهر كل واحدة ثم بالاجاب الثاني سقط ربع  
 منصفها بين الثانية والداخله فاحصا كل واحدة الثمن فسقط  
 ثلاثة اثمان مهر الثانية بالاجاب بين وسقط ثمن مهر الداخل  
 من مهر الخاتنة واما فرضت المسئلة في الطلاق قبل الوطى لبيكون

منها



الاول موجبا بالبينونة فما اصاب به الايجاب الاول لا يبقى محلا  
 للايجاب الثاني فيصير في هذا المعنى كالعقود ثم قال بعض المشايخ هذا  
 قول محمد خاصة وقيل هو قولهما ايضا فعلى هذه الرواية لا بد لهما من الفرق  
 بين العتق والطلاق ويؤيد ان الايجاب الاول في العتق والطلاق  
 اوجب التعسف بين الخارج والثابت فلما مات البيان بين ان  
 في صورة العتق كما تكلم صار متعسفا بينهما لان الاصل في الانشاء ان  
 ان ثبت حكمها مقارنا للتكلم بها الا ان يمنع مانع ففي العتق ارادة الخارج  
 تضرضا ارادة الثابت فالاجاب الاول توزع بينهما مع صائر كل واحد  
 معنوق البعض وهذا عند المصنف او يفسر مترادفين الحوية والرفية كالمالك  
 وعند المصنف فالاجاب الثاني لا يمكن ان يراد به الاخبار للكذب  
 فيكون انشاء فلا بد من المحل الذي لا يخل كل على منعتي تعسفا نصفه الثاني  
 لو كان كل محلا يعنق بهذا الاجاب نصفه فان كان نصفه محلا  
 من زبوا واما في الطلاق فلا يمكن ان يكون كل منهما مطلقا البعض لا  
 مطلقا البعض مطلقا كلا فلا يتعسف الايجاب الاول فالطلاق اما  
 الخارج واما الثابت فان كانت الثابتة طلقت بالاول ولا حكم للثابت  
 الثاني لانه يمكن ان يراد به الاخبار ان كانت الخارجة فالاجاب  
 الثاني يكون دلالة بين الثابتة والداخلية على السوية فثبت بعد الا

الايجاب

الايجاب الثاني وشره بجا باطل على احد التقديرين وهو ارادة الثابتة  
 بالايجاب الاول وهو على التقدير الاخر وهو نصف التقديرين بالتعسف  
 ونصف النصف ربع سقط به في المرد والوطى والموت بيان في طلاق  
 بهم كسج ويوت وتغير واستلزام وبينة ومصدق مسلمين في تحقيق سبهم  
 دون ووطى في اي قال لزوجة واحدة كذا طالق فوطى احد بهما او ماتت  
 احد بهما فكل منهما بيان ان المراد هو الاخرى اما الوطى فكلان التحكاح  
 عقد وضع لكل الوطى والطلاق وضع لازالة النكاح اي لازالة حل  
 الوطى اما في المال او بعد انقضاء النكاح فالوطى دليل على ان الوطى الموطوءة  
 لم تكن مرادة بالطلاق واما الموت فعلى عرف ان البيان انشاء ما  
 وجه فلا بد ان استولدا احد بهما او ويب احد بهما او تعسفا به  
 وسلم فكل ذلك بيان ان المراد هو الاخر اما ان ووطى احد بهما لا يكون  
 بيان لان الاعاقا ارادة الملك فالباع ونحوه يدل على ان الملك  
 باق في المبيع فلا يكون مراد بالاعاقا واما الوطى فكلان الاعاقا  
 لم يوضع لازالة حل الوطى بل حل الوطى انما يزول بتبعيته زوال الرق او زوال  
 ملك الرقبة ولم يزل شيئا منهما وهذا قول المصنف واما عند المصنف فالوطى  
 في العتق البهيم بيان ايضا لان الوطى لا يخل الا في الملك فبذلك على ان  
 الموطوءة ملكة فلم يكن مرادة بالاعاقا وباول ولد تملكه يثبت انبثاقا

ما حمل وان قال احدكما  
 مباح احد بهما او مات احد  
 او دبر احد بهما



حرة ان ولدت ابنا وبنينا ولم يدرك الاول عتق نصف الام <sup>والبن</sup>  
 والابن <sup>عبد</sup> لان الاول ان كان هو الابن فالام وابنت حرة  
 وان كانت البنت لم يعتق احد <sup>من</sup> عتق نصف الام والبنت واما الابن  
 فهو عبد في كلتا الحالتين <sup>م</sup> ولو شهدا بعق احد عبده بطلت <sup>الام والابن والبنت</sup>  
 في وصيته <sup>س</sup> اي شهدا اذ اعتق احد عبده فالشهادة باطلة عند جميع  
 رحمة لعدم المدعي الا ان يكون هذا في الوصية بان شهدا انه عتق احد  
 عبده في مرض موته او شهدا على تدبيره واداء الشهادة في مرض موته او  
 او بعد الوفاة تقبل استحسانا لان التدبير والعق المذكور وصية <sup>والنعم</sup>  
 اي المدعي في اثبات الوصية انما هو الموصي لان نفقه يعود اليه ويملك  
 وله خلف وهو الوصي او الوارث ولان العتق شيع بالموت فيكون لا  
 من العبد <sup>من</sup> ضمنا متعينا اقول الدليل الاول مشكل لان المتنازع فيه ما اذا  
 ان العتق والمدعي <sup>هو لان التدبير والعق المذكور</sup>  
 ان المولى تدبيره او عبده او الوارث نكر ذلك بعد موت المولى والعبد ان  
 يبرر ان اختياره فكيف يقال ان المدعي هو الموصي او نايبه والدليل الله يوجب  
 ان الشهادة بعق احد عبده بغير وصيته ان اقبلت بعد الموت تقبل شيع  
 العتق بالموت <sup>م</sup> وقبلت في طلاق احدى <sup>س</sup> سانه لشريعة الدعوى في حق  
 العبد عند ائمه ص لا الطلاق وعق الامة ان حرم الفوج فلفت في عتق  
 احدى <sup>س</sup> آتية لعدم التحريم <sup>س</sup> اي قبلت الشهادة في طلاق احدى نسائه <sup>س</sup>

وهذا

وهذا الخوف وهو عدم قبول الشهادة في عتق احد العبد والقبول في طلاق  
 احدى النساء وانما هو عند ائمه حنفية فلا فائدها فان الشهادة مقبولة عند  
 في الصوريين وانما فرقوا ابو حنيفة لان الدعوى شرط في عتق العبد <sup>عند</sup>  
 دون الطلاق لان الطلاق تحريم الفوج وهو حق الله فلا يشترط الدعوى  
 وفي العبد يشترط الدعوى فاذا لم يكن المدعي وهو احد العبدين معينا  
 لا تصح الدعوى واما عتق الامة فلا يشترط الدعوى فيه عند ائمه صوريين  
 انما كان فيه تحريم الفوج اما اذ لم يكن <sup>بطل</sup> فاعتق احدى الامة لغت  
 الشهادة اذ ليس فيه تحريم الفوج <sup>عند</sup> حنفية فلا بد من الدعوى فاذا لم يكن  
 المدعي معينا لم يصح الدعوى فلفت الشهادة <sup>باب الحلف بالعق</sup>  
 ويعتق بان وفقت كل عبد لي يومه <sup>لا</sup> حلفا <sup>س</sup> حلفا بعد حلفه  
 او قبله بلا يومه <sup>س</sup> وقت حلفه فقط مثل كل عبد لي او املكه حرمه  
 عند <sup>س</sup> حلفه <sup>س</sup> فقول مثل كل عبد لي اي كما يعتق من له وقت حلفه فقط  
 كافي قوله كل عبد لي او املكه حرمه <sup>س</sup> عتق عند العقد لا الحلف <sup>س</sup>  
 مملوك لي ذكر حرة ان ولدته لا فائده <sup>س</sup> نصف سنة <sup>س</sup> وانما قيد بالذكر لانه  
 لو لم يقيد الحلف بتبعية الام <sup>م</sup> ودرى كل عبد لي او املكه حرمه <sup>س</sup> بولي <sup>س</sup> بولي <sup>س</sup>  
 يوم قال لاني ملك عبده <sup>س</sup> فقول من له يوم قال فقول قوله ودرى <sup>س</sup>  
 وان مات عتقا من الثلث <sup>س</sup> اعلم انه لا اضاف العتق الى الموت

في الموت

لان قوله املكه هي الزيادة في الحلف  
 ما اشترى بعد البيعة

لان قوله املكه هي الزيادة في الحلف  
 ما اشترى بعد البيعة



حيث لا يصح انفاله بثلثه مع تمام  
الدين الثاني لثبوت الوارث في الميراث  
لا يستوجب على عبده ديناً على الورث

في حيث انه ايجاب العتق يتناول المملوك في الحال فيصير مبدئياً لتعلقه  
بالموت فلا يجوز بيعه وما حيث انه ايجاب بعد الموت يصير وصية فيقال  
ما يملك بعد هذا القول لان المعبر في الوصايا الملك حاله الموت ولا يكون  
مدرته لانه لم يوجد زمان الاجاب حتى يستحق العتق فيجوز بيعه  
انما عتق على مال او به فقبل عتق والمال دين عليه يكفل به بخلاف بدل الكتابة  
ان صورته ان يقول انت حر على الف او بالف فقبل عتق والمال دين عليه  
يقتض الكفالة لانه دين صحيح لكونه ديناً على حر بخلاف بدل الكتابة فانه  
دين على عبده والمعلق عتق بالاداء ما دون ان ادى عتق لا يكتب  
صورته ان يقول ان اديت اليك ذنبا فانت حر فانه يصير ما دون  
بالتجارة يستمكن ما اداء المال ويقبض اداؤه بالجلس على باطن واداءه  
لا يرجع المولى عليه ان ادى ما كسبه قبل التعلق لا بما بعده وعتقه  
في حاله اي حال اداؤه ما كسبه قبل التعلق وحال اداؤه ما كسبه بعده  
م وان تكلم بعتقه وبيته اي بين المولى وبين المال بان وضع المال  
في موضع يستمكن المولى مما اخذه وقوله وان فليقتل بقوله عتق  
اي يعتق وان كان الاداء بطريق التولية اي الاداء بحمل بالتولية  
لا ان ادى بغيره اي لا يعتق ان ادى بغيره وان قيل قايماً  
في تعلقه لا يفتل لما ذكرنا من العتق باداء الكل وعدم العتق باداء البعض  
اداء البعض

لا يرد ما لا يرد

لا يرد ما لا يرد

قائمة  
لا يرد لان الاداء يحصل بالتولية  
لا يرد لان الاداء يحصل بالتولية  
قائمة  
لا يرد لان الاداء يحصل بالتولية  
قائمة  
لا يرد لان الاداء يحصل بالتولية

قائمة يعتق في الفصل الاول ولانه يعتق في الفصل الثاني مع انه يترك  
قائماً في كلا العتقين وانما قال هذا لان عند بعض الشيوخ ان ادى بغيره  
لا يرجع العتق فقامت الرواية ان ادى البعض بطريق التولية لا يرد لان  
قائمة العتق لكن الحادثة يكون قايماً لكنه لا يعتق لان شرط العتق  
اداء الكل فلا يعتق لهذا الغرض لانه لم يعط قايماً بل صادراً قايماً للبعض  
وفي انت حر بعد موتك بالف الى ابني بعد موتك واعتقه الوارث عتق والى  
قائمة اي يعتق بالمال المذكور وانما قيدت بهذا القيد لانه قال والى فلان  
اي ان لم يوجد الجميع وهو يقول بعد الموت وانما قال الوارث لا يعتق  
فيشمل ما اذا قبل بعد الموت لكن الوارث لم يفتقر في لا يفتقر فيصير  
ان يقال لا يعتق بالمال المذكور ويشمل ما اذا لم يقبل بعد الموت لكن الوارث  
اعتقه بعد ذلك ايضاً لانه لا يعتق بالمال المذكور ولا يصح ان يقال  
انه ضرورة انه يعتق بتمام ولو حرره على خدمته سنة فقبل عتق وقدمه  
لا يعتق في اي وجب عليه الخدمة في المدة المذكورة والغبر في مبدئية يرجع الى  
العبء اضاف المدة اليه بادل ملازمة اي مدة ضرب له ومدة ان يشترط  
المصنوع بغير مدة الخدمة اي مدة ضربت للخدمة فان مات مولاه قبل  
م اى قبل الخدمة تجب قيمته العبد وعنده فدية خدمته كبيع عبده منه  
بيان الملك تجب قيمته وعنده قيمتها اي الا خلافاً لمصلحة الخدمة  
العبد

المولى

ولو كان المولى بعد خدمة نصف  
السنة فخط العبد نصف قيمة  
نفسه وقال محمد نصف قيمة كونه







هذا هو الملك الذي لا يكون له ولد ولا بنت ولا فرع

صورة الملك اذا ولدت جارية  
منه فله ولد وانما هو من  
نسله لا من نسل جاريته

من ملك الى ملك وقوله مما يليك غايها اي مما لا يكون وقوله واجباتي  
الغالب ذكر الامكان واراد التردد وامر ولدت من سبها ادم من فرع  
ملكها ام ولد وحكمها كالمدة الا انما تنقضي عند موته من كل حال ولم يشع  
في دينه ولا ثبت نسب ولها الا ان بقرب فان اقر فوالت اخوت  
نسبه بلا دخوة وانفق بنفقه اعلم ان الغراش اما تنقضي او متوسط  
او قوي فالضعيف هي الامة فلا ثبت نسب ولها الاب دخوة سيد لها  
ادعى صدام ولد وهي الغراش المتوسط وثبت نسب ولها بلا دخوة  
لكنه يثبت بنفقه والغراش القوي هي المكونة ثبت نسب ولها بلا دخوة  
ولا يثبت بنفقه بل يجب اللعان م وام ولد الغراش اذا استسحق  
فيتمها وينفق بعده اي بعد السعاية ان مرض عليه السلام فاجبه وهي جارية  
ان مرض فاسلم اي تكون ام ولده كما كانت م فان ادعى ولد له شريك  
من اي بين المدي وبها اخو م ثبت نسب منه وهي ام ولده وضمي نصف  
فيتمها ونصف عقرها لا فيتم ولها م لانها لما استولت الجارية ثبت النسب  
في النصف لمعها وفيه ملك ثبت في الباقى فزودة ان النسب لا يخرج الا  
الولد لا ينطق بها من قبل من ملك الباقي فيجب عليه نصف قيمتها وانما  
نصف عقرها لمحمد الوطى بخلاف وطى جارية الابا فان قور عليه السلام  
وما لك لا يبيك لا يراد به المعنى الحقيقي وهو ان يكون ملكا لاب مزودة

والعقد وهو ما ذكره  
الاصول ان الملك اذا ولد  
منه فله ولد وانما هو من  
نسله لا من نسل جاريته

كونه

هذا هو الملك الذي لا يكون له ولد ولا بنت ولا فرع

كونه ملك الابن بدل عليه قوله وم انت وما لك لا يبيك فمرا المعنى الجارية  
يكون على الانتفاع فقير فيقول الوطى ملكا لاب فيكون الوطى طالا فلا يجب  
العقد في مسئلتنا وقع الوقاع في محل بعض ملك الغير ولا سبب لحل  
الوطى فيجزم العقد والملك ثبت ضرورة بثوت النسب ثبت قبل الوقاع  
لكن بعد ابتداء الوطى فلا يجب فيه الولد م وان ادعى معاه معا فمرا  
م خلافا للشافعي فان عنده يرجع الى ما قول القاضى م وهي ام ولد  
لها على نصف عقرها ونفقا ما دبرت من كل ارض ابن م لان الغراش  
باجرامه م وورثا م ارض اب م لان الابا صدها لكونه غير معلوم  
ميراث الاب غلام م وان ادعى ولده امة مكانه لزمه عقرها ونسب الولد م  
لان موطى معناه ان الملك فيكون ولده ولد للمعزود وهو ثابت النسب  
م حق القيد م لا الامة م اي لا تغير الامة ام ولده اولا ملك له فيما صحبه  
ان صده م مكانه م اي انما ثبت النسب ان صدها الكتاب الوطى م  
وابن يوسف رحمه الله لا بشرط صدها الكتاب م والا لا يثبت نسبة الا اذا  
ملك يوما اي ان لم يصدف الكتاب الوطى لا يثبت النسب الا اذا ملكه الموطى  
الولد يوما كتاب الامان البيهقي فتقوى الجزية كراهة تعالى والسقوط  
م هي ثلث م اي لا يمان بالثلاثة اعتبر بالشرع ورتب عليها الاحكام ثلث  
وانما قل قلنا هذا لان مطلق البيهقي اكثر من الثلث كما يجب على الفعل

هذا هو الملك الذي لا يكون له ولد ولا بنت ولا فرع  
صورة الملك اذا ولدت جارية  
منه فله ولد وانما هو من  
نسله لا من نسل جاريته







ولا يبعد لا يخلف بها فاما صفاته لرحمة وعلمه ورضاه وسخطه  
 وغذابه وقوله لعمر الله وايم الله وعلمه وميثاقه واقسم وحليفه واشهد  
 وان لم يقل بانه وعلمه نذر او يمين او عهد وان لم يضيف الى الله وان  
 فعل كذا فهو كافر وان لم يكفر علقه بخاص او ات وسو كنهى خوزم  
 بحد اى قسم <sup>انما على هذا الفعل</sup> فقولوا ايم الله لعمر الله متبدا وقسم فزه والمراد بقاؤه  
 تقديره لعمر الله قسم وقوله وايم الله قد قيل يوجب بينه وبين من خذت اليمين  
 خفة كثر استعماله تقديره ايم الله يمينه وقيل هو من ادوات القسم كالاداء  
 وعهد الله بالجزء واسطر حوز القسم وقوله وان لم يكفر انما قال هذا لانه  
 علق الكفر بالفعل المذكور فيكون متساويا في التعليق لعدم الكفر بغيره  
 الشغل على عدم صحه التعليق فلما يصح القسم لعدم الكفر كما اودعهم علم  
 على القسم فلما رفع هذا الهم قال ان قسم وان لم يكفر وانما يكون متساويا  
 لما علق الكفر بذلك الفعل فقد حرم الفعل وتحريم الحلال يمينه وقوله علقه  
 بخاص او ات اى لا يكفر بهذا القول سواء علق الكفر بفعل ماض او مستقبل  
 وعند البعض ان علقه بفعل ماض يكفر لان التعليق بفعل يعلم انه قد وقع  
 يتبين لكى الصحيح انه لا يكفر ان كان يعلم انه يمين فان كان عنده انه  
 يكفر بالملف يكفر فيها <sup>وحق ايم الله وعلمه وسو كنهى خوزم</sup> بحد اى  
 يا بطلا فان كان <sup>انما على هذا الفعل</sup> ان فعله عليه غضبه او سخطه او لعنه او انا فان اذ كان

وكونه لا يكون بغيره  
 زعمه لا يكون بغيره

او شارب

او شارب خمر او كل الرى بالاداء وجود القسم الواو والباء والناو ونحوه  
 افضل وكفارة عن رقة او اطعام عشرة مساكين كما اتى في الظاهر او كقولهم  
 كل ثوب يستريحه بيده فلم يجز السر او بل فان عجز عنها وقت الاداء اى  
 عجز عن الاشياء الثلثة وقت لراوة الاداء <sup>م</sup> صام ثلثة ايام ولا اذ  
 لم يجز بلا حنث <sup>س</sup> التكفير قبل الحنث لا يجوز عندنا حتى لو كفر قبل الحنث  
 ثم حنث يجب الكفارة فلان لا للشا في تعذره اليه سبب للكفارة  
 والحنث شرط وجوب الاداء فيجوز التعذر عليه وعندنا الحنث سبب لان  
 اليه التعذر للبر والكفارة على تعذر الحنث فلا يكون اليه سبب  
 لها فالحنث سبب واليه شرط فلا يقدم على الحنث وخلاف الشافى  
 في الكفارة المالية فانه يمكن ان يثبت الوجوب <sup>فيما لا ينفك والاطعام والكسوة</sup> لا وجوب الاداء كماله  
 النجس فتشترط وجوبه بتعلقه بالمال وجوب الاداء بالفعل قلنا المال غير محرم  
 في حوز الله سبحانه فالكفارة المالية وفيه المالية على السواء على ان نفس الوجوب  
 ينفك عن وجوب الاداء في العبادات ابدنية تنفك الوجوب بتعلق  
 بالبرية الحاملة للعبادة وجوب الاداء بتعلقه ببيعان تلك البرية  
 على ما حققنا في شرح التنقيح <sup>م</sup> وما طلق على معية عدم الكلام مع  
 حنث وكفر ولا كفارة في حلف كافر وان حنث مسلما ومما حرم عليه  
 لا يحرم وان استباحه كقوله اى وان عامله معاملته المباح كقوله

لا يكون بغيره

او شارب خمر او كل الرى بالاداء وجود القسم  
 افضل وكفارة عن رقة او اطعام عشرة مساكين  
 كل ثوب يستريحه بيده فلم يجز السر او بل فان عجز عنها وقت الاداء اى  
 عجز عن الاشياء الثلثة وقت لراوة الاداء م صام ثلثة ايام ولا اذ  
 لم يجز بلا حنث س التكفير قبل الحنث لا يجوز عندنا حتى لو كفر قبل الحنث  
 ثم حنث يجب الكفارة فلان لا للشا في تعذره اليه سبب للكفارة  
 والحنث شرط وجوب الاداء فيجوز التعذر عليه وعندنا الحنث سبب لان  
 اليه التعذر للبر والكفارة على تعذر الحنث فلا يكون اليه سبب  
 لها فالحنث سبب واليه شرط فلا يقدم على الحنث وخلاف الشافى  
 في الكفارة المالية فانه يمكن ان يثبت الوجوب فيما لا ينفك والاطعام والكسوة  
 النجس فتشترط وجوبه بتعلقه بالمال وجوب الاداء بالفعل قلنا المال غير محرم  
 في حوز الله سبحانه فالكفارة المالية وفيه المالية على السواء على ان نفس الوجوب  
 ينفك عن وجوب الاداء في العبادات ابدنية تنفك الوجوب بتعلق  
 بالبرية الحاملة للعبادة وجوب الاداء بتعلقه ببيعان تلك البرية  
 على ما حققنا في شرح التنقيح م وما طلق على معية عدم الكلام مع  
 حنث وكفر ولا كفارة في حلف كافر وان حنث مسلما ومما حرم عليه  
 لا يحرم وان استباحه كقوله اى وان عامله معاملته المباح كقوله

او شارب خمر او كل الرى بالاداء وجود القسم  
 افضل وكفارة عن رقة او اطعام عشرة مساكين  
 كل ثوب يستريحه بيده فلم يجز السر او بل فان عجز عنها وقت الاداء اى  
 عجز عن الاشياء الثلثة وقت لراوة الاداء م صام ثلثة ايام ولا اذ  
 لم يجز بلا حنث س التكفير قبل الحنث لا يجوز عندنا حتى لو كفر قبل الحنث  
 ثم حنث يجب الكفارة فلان لا للشا في تعذره اليه سبب للكفارة  
 والحنث شرط وجوب الاداء فيجوز التعذر عليه وعندنا الحنث سبب لان  
 اليه التعذر للبر والكفارة على تعذر الحنث فلا يكون اليه سبب  
 لها فالحنث سبب واليه شرط فلا يقدم على الحنث وخلاف الشافى  
 في الكفارة المالية فانه يمكن ان يثبت الوجوب فيما لا ينفك والاطعام والكسوة  
 النجس فتشترط وجوبه بتعلقه بالمال وجوب الاداء بالفعل قلنا المال غير محرم  
 في حوز الله سبحانه فالكفارة المالية وفيه المالية على السواء على ان نفس الوجوب  
 ينفك عن وجوب الاداء في العبادات ابدنية تنفك الوجوب بتعلق  
 بالبرية الحاملة للعبادة وجوب الاداء بتعلقه ببيعان تلك البرية  
 على ما حققنا في شرح التنقيح م وما طلق على معية عدم الكلام مع  
 حنث وكفر ولا كفارة في حلف كافر وان حنث مسلما ومما حرم عليه  
 لا يحرم وان استباحه كقوله اى وان عامله معاملته المباح كقوله

او شارب خمر او كل الرى بالاداء وجود القسم  
 افضل وكفارة عن رقة او اطعام عشرة مساكين  
 كل ثوب يستريحه بيده فلم يجز السر او بل فان عجز عنها وقت الاداء اى  
 عجز عن الاشياء الثلثة وقت لراوة الاداء م صام ثلثة ايام ولا اذ  
 لم يجز بلا حنث س التكفير قبل الحنث لا يجوز عندنا حتى لو كفر قبل الحنث  
 ثم حنث يجب الكفارة فلان لا للشا في تعذره اليه سبب للكفارة  
 والحنث شرط وجوب الاداء فيجوز التعذر عليه وعندنا الحنث سبب لان  
 اليه التعذر للبر والكفارة على تعذر الحنث فلا يكون اليه سبب  
 لها فالحنث سبب واليه شرط فلا يقدم على الحنث وخلاف الشافى  
 في الكفارة المالية فانه يمكن ان يثبت الوجوب فيما لا ينفك والاطعام والكسوة  
 النجس فتشترط وجوبه بتعلقه بالمال وجوب الاداء بالفعل قلنا المال غير محرم  
 في حوز الله سبحانه فالكفارة المالية وفيه المالية على السواء على ان نفس الوجوب  
 ينفك عن وجوب الاداء في العبادات ابدنية تنفك الوجوب بتعلق  
 بالبرية الحاملة للعبادة وجوب الاداء بتعلقه ببيعان تلك البرية  
 على ما حققنا في شرح التنقيح م وما طلق على معية عدم الكلام مع  
 حنث وكفر ولا كفارة في حلف كافر وان حنث مسلما ومما حرم عليه  
 لا يحرم وان استباحه كقوله اى وان عامله معاملته المباح كقوله



حرم الحلال بين لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم على اهل الجاهلية  
 كان على فعل وجوده فلو ايجاب المباح وان كان على عدتي فهو حرم الحلال  
 م وكل على حرام على الطعام والشراب وقالوا انطلقوا من سبيل الله  
 وبه يغني كمال يزوي حرام وهو به بدئت ذات كبرم يردى حرام  
 م ومن ندر مطلقا اني اطلق بشرط نحو هذه الصوم هذا اليوم او  
 بشرط بربده كان قدم غايبي فوجد في وبالم بربده كان زينة في او كبر  
 هو الصحيح وانما قال هذا الصراخ من القول الاخر وهو وجوب الوفاء  
 سواء علقه بشرط بربده او لا بربده وانما كان هذا صحيحا لانه اذا علقه  
 بشرط لا بربده فغنه معنى الجاهل وهو المنع لكن بظاهره فخرج اقول ان  
 كان الشرط امر او ما كان زينة مثلا ينبغي ان لا يخرج لان الجاهل  
 والحرام لا واجب التحقيق م وما وصل ان شاء الله بخلق بطلان  
 الفصل في حلف لا بد من بيتا بحيث يدخل صفة لا الكعبة او مسجد او غيره  
 او كعبة او غيره او طرفة باب دار م لان البيت موضع اقد للبيوت  
 فالصفة بيت لانه الموضع م كما في لا بد من دارا فعل دارا حنة م  
 حيث لا يثبت م وفي هذه الدار كينث ان دخلها من هذه الموضع او غيرها  
 احدى او وقف على سطحها او قبل في عرضها لا يثبت م اي بالوقوف على السطح  
 كالوجيلت مسجد او حماما او مستانا او بيتا بعد يوم الحرام حيث لا يثبت

ان الجاهل الذي جاء من الجاهلية  
 لا يثبت له حلف الا على ما كان عليه

انما هو ان يعلق بشرط لا بربده  
 زينة في او كبر في او كبر

في حلف لا بد من بيتا

انما هو ان يعلق بشرط لا بربده  
 زينة في او كبر في او كبر

انما هو ان يعلق بشرط لا بربده  
 زينة في او كبر في او كبر

لا يثبت له حلف الا على ما كان عليه  
 بيتا حنة م فانه لا يثبت له حلف الا على ما كان عليه  
 الدار فعلها من هذه الموضع او غيرها  
 الحنة في لا بد من دارا فعل دارا حنة م  
 فربا واه صحتها ان معناه انه اذا وصف المصارف بربده  
 الثابت فكله شيئا كينث لان الوصف بالثبات صارا لغوا في قولنا لا  
 بد من هذه الدار ولا بد من دارا فعل دارا حنة م يكون لغوا في احداهما غير  
 لغوا في الاخر ثم هذا المعنى يوجب الحنة في لا بد من هذه البيت وعدمه في  
 لا بد من بيتا ان دخل منها ما صرحا لان البيوت وصف فليق في المصارف  
 فزال اسم البيت ينبغي ان لا يغير في المصارف ثم قال في لا بد من هذه الدار  
 فدخلها بعد ما بنيت محاما لانه لا يثبت لانه لم يبق دارا اقول فقط الدار في  
 الدار المعجزة غالب الاستحالة م يطلق ايضا على المنفعة فاذ قيل لا  
 ادخل دارا قالوا ان يراد الدار المعجزة وايضا وجوب صرف المطلق الى  
 الكامل او جب ارادة المعجزة فاذ قيل لا بد من هذه الدار فاعندم بناء  
 معنى اطلاقها على المنفعة ترجحت بالاشارة بكنث ان دخلها من هذه  
 وان بنيت دارا اخرى كينث بدخلها ايضا اما لو بنيت محاما او مستانا  
 فلا يثبت لانه انما اسم الدار بالكلية واما البيت فلا يطلق الا على موضع

انما هو ان يعلق بشرط لا بربده  
 زينة في او كبر في او كبر

الدار



اعد البيتوتة فاذا خرجت لم يبع اطلاق اسم البيت عليه اطلاقا ولا يقال  
 ان البيتوتة وصف الوصف في المثال لولا ان البيت اسم جنس  
 ان مشتق من البيتوتة وليس اسم صفة كالثياب وكونه قاسم الاشارة  
 اذا دخل في اسمها الصفات يكون الوصف لقوا نحو لا يكلم هذا الشاب فكل  
 شيئا يكلمه لئلا يدخل في اسماء الاجناس وان كانت مشتقة كونه الله لا  
 يشترط هذه الملاحظة مما يبعث حقيقة لو دخل فشر لا يكلم ولو دخل  
 لا يشترط هذه الملاحظة فشر بعد ما صارت مرا يكلم فاحفظ هذه الملاحظة  
 فانه في الالقاء او هذه الدار فوق في طابق باب لو اطلق كان  
 اول لا يسكنها وهو ساكنها اول لا يسكنها اول لا يسكنها وهو ركنه فاحفظ  
 في هذه القلة ونزع ونزل بها مكنت اذا دخل لا يسكنها الدار وهو  
 ساكنها فلا بد من ان ينفذ في التعليل لا مكنت حتى لو مكنت ساكنه يكلم  
 هذا عندنا وعند غيره يكلم لوجود السكن وان قل قلنا اليوم خرجت  
 للبرفرمان فحصل البر يكون مستثنى وكذا في لا يسكنها هو لا يسكنها  
 وهو ركنه اول لا يدخل ففقد فيها فانه لا يكلم فان الدخول لا يستلزم  
 من الخارج الى الداخل فلا يكلم بالملك بخلاف السكن واللبس والركوب  
 فانه في حال البس ساكنه ولا يسكنه ركنه فمن قوت وقيل في عرفنا لا  
 الى هذا الحكم عدم المكنت الا ان يخرج ثم يدخل هذا استثناء مفرغ

فاذا خرجت من طابق الباب فخرجت الى  
 خلف الباب فخرجت الى  
 الباب فخرجت الى  
 اخرجت من الدار

من قبيل

من قبيل الطرف فان قوله الا ان يخرج معناه الا يخرج ثم المصدر يبع جبا  
 نحو انيك ففوق النجم اي وقت ففوق فقدر الكلام ان في قوله لا بد في قوله  
 لا يكلم في وقت الا وقت مخرج ثم قوله وفي لا يسكن هذه الدار لا بد  
 من خروج باهل ومثاقه اجمع من يكلم ففوق في هذا عندنا حقيقه وانما  
 عندنا يوسف فيغير فعل الا كثر امانه فغير ما يقوم بكثرة قوله ففوق ففوق  
 احسن وارفع بالناس بخلاف المخرج والقرية فانه لا يشترط اهل بالخرج  
 من حيث في الخارج لو دخل والخروج بغيره لان اخرج بلا امر مكررا او لقسما  
 ومثله لانه قل افسا ما وحكما فالافهم ان يخرج بغيره وان يخرج بلا امره  
 اما بركا او رافيا والحكم المكنت في الاول وعدمه في الاخيرين ولا في الخارج الا  
 الى جناية ايا خرج اليها ثم الى امر اخر فانه لا يكلم لان خروج لم يكن الا الى جناية  
 وحقت في الخارج الى مكة فخرج بغيره ورجع لان الخروج الى مكة قد تحقق  
 فانه في لا يترافع بدخل اي لو دخل الى لا ياتي مكة لا يكلم حتى بدخل  
 م واما في كونه في الاصح اي لو دخل لا ياتي مكة الى مكة فالاصح انه  
 مثل لا يخرج الى مكة وعند بعض هو مثل لا ياتي مكة والاصح لقوله تعالى اتي باب  
 الى ربك الى متوجه اليه واما الوصول فليس في سبيل وفي ثبات مكة ولم  
 ياتها لا يكلم الا في الحيوة لانه ح يتحقق عدم الاتيان من وقت في  
 ليكنه عند الاستطاع ان لم يات بلا مانع كمرض او سلطان ودين يتنه

فانه لو دخل لا يسكن هذا المخرج  
 فانه لو دخل لا يسكن هذا المخرج

ان لم يات



[illegible]

*(Handwritten notes in Persian script, likely from the same manuscript as the main text above.)*

او متفرقا  
 غيرة متفرقا  
 يون او مديونا  
 لان العنقا كفتي  
 او هذا الب  
 ولا حلق لاياء كل هذا الم  
 او مبطونا قضا حث اتفاقا  
 ولا الاكث خمره لا يكتسب ولا لا يكتسب  
 ط حلق لاياء كل هذا الم  
 ما ككل في خمره حث لان غيرة  
 ما ككل في خمره حث لان غيرة  
 ط حلق لاياء كل هذا الم  
 دون الباد في حث لان غيرة  
 كسوة عند الاطلاق لان غيرة  
 ماشون هذا الطبع حث  
 و ط حلق لاياء كل هذا الم  
 اذا ساء الطبع حث بالاك  
 يكني

ضاردم اشق خاردر  
قوتی بیافان اولور  
اولور



والرمان والرطب فأكبره **م** والشرب من الماء الكحلج منه فلا يثبت لو شرب منه بياض **م** هذا عند الحنفية وحده فان من عنده لا يثبت الغاية وعندهم من لا يثبت في الاكثر من مائة **م** بخلاف الحنفية من مائة **م** الخلف من مائة **م** الخلف الوالي **م** لا يثبت في حال لا يثبت في اي تعقيد تخليف الوالي رطب **م** بل في مائة **م** البنية حال **م** لا يثبت **م** والقرب والكسوة والكلام والدخول عليه بالحيوة لا **م** الفصل **م** اي ان حلف بمفرق زيد تعقيد بحال حيوة **م** زيد ولو حلف لا فلتل زيد لا تعقيد بحال **م** حيوة **م** والقرب **م** يادون الشر **م** اي بقاء القرب يادون الشر **م** في بعضيتين **م** زيد الى القرب والشر **م** بعيد وما اضطلع به فاذام وكذا الملح لا يشواء **م** في القرب قال ابن الاثير **م** الا دام ما يطيب الخبز فيطبخ ويقلد منه المأكول وهو سبأ وله **م** المايح وغير المايح واما الصبيح فمختص بالمايح وهو ما يفسد في الخبز ويلون **م** ولا يثبت في الاكل من هذا البسر فاكل من رطب او من هذا الرطب **م** اللبي فاكل قرا او شرابا او سيرا فاكل رطب **م** اي لا يثبت في الاكل من سيرا فاكل رطب **م** العلم انه لا فرق بين قولنا لا ياكل من هذا البسر فاكل رطب وبين قولنا لا ياكل سيرا فاكل رطب بناء على ان البسر والرطب من اسماء الاجناس فاذا اصاب رطباً طهيته كخوى كاستفا في لايه **م** او شفا فاكل سكا **م** اي لا يثبت في الاكل كالحامو

لان الحنفية لا يثبتون في الاكثر من مائة **م** الخلف الوالي **م** لا يثبت في حال لا يثبت في اي تعقيد تخليف الوالي رطب **م** بل في مائة **م** البنية حال **م** لا يثبت **م** والقرب والكسوة والكلام والدخول عليه بالحيوة لا **م** الفصل **م** اي ان حلف بمفرق زيد تعقيد بحال حيوة **م** زيد ولو حلف لا فلتل زيد لا تعقيد بحال **م** حيوة **م** والقرب **م** يادون الشر **م** اي بقاء القرب يادون الشر **م** في بعضيتين **م** زيد الى القرب والشر **م** بعيد وما اضطلع به فاذام وكذا الملح لا يشواء **م** في القرب قال ابن الاثير **م** الا دام ما يطيب الخبز فيطبخ ويقلد منه المأكول وهو سبأ وله **م** المايح وغير المايح واما الصبيح فمختص بالمايح وهو ما يفسد في الخبز ويلون **م** ولا يثبت في الاكل من هذا البسر فاكل من رطب او من هذا الرطب **م** اللبي فاكل قرا او شرابا او سيرا فاكل رطب **م** اي لا يثبت في الاكل من سيرا فاكل رطب **م** العلم انه لا فرق بين قولنا لا ياكل من هذا البسر فاكل رطب وبين قولنا لا ياكل سيرا فاكل رطب بناء على ان البسر والرطب من اسماء الاجناس فاذا اصاب رطباً طهيته كخوى كاستفا في لايه **م** او شفا فاكل سكا **م** اي لا يثبت في الاكل كالحامو

هذا هو الصحيح في الحنفية لا يثبتون في الاكثر من مائة **م** الخلف الوالي **م** لا يثبت في حال لا يثبت في اي تعقيد تخليف الوالي رطب **م** بل في مائة **م** البنية حال **م** لا يثبت **م** والقرب والكسوة والكلام والدخول عليه بالحيوة لا **م** الفصل **م** اي ان حلف بمفرق زيد تعقيد بحال حيوة **م** زيد ولو حلف لا فلتل زيد لا تعقيد بحال **م** حيوة **م** والقرب **م** يادون الشر **م** اي بقاء القرب يادون الشر **م** في بعضيتين **م** زيد الى القرب والشر **م** بعيد وما اضطلع به فاذام وكذا الملح لا يشواء **م** في القرب قال ابن الاثير **م** الا دام ما يطيب الخبز فيطبخ ويقلد منه المأكول وهو سبأ وله **م** المايح وغير المايح واما الصبيح فمختص بالمايح وهو ما يفسد في الخبز ويلون **م** ولا يثبت في الاكل من هذا البسر فاكل من رطب او من هذا الرطب **م** اللبي فاكل قرا او شرابا او سيرا فاكل رطب **م** اي لا يثبت في الاكل من سيرا فاكل رطب **م** العلم انه لا فرق بين قولنا لا ياكل من هذا البسر فاكل رطب وبين قولنا لا ياكل سيرا فاكل رطب بناء على ان البسر والرطب من اسماء الاجناس فاذا اصاب رطباً طهيته كخوى كاستفا في لايه **م** او شفا فاكل سكا **م** اي لا يثبت في الاكل كالحامو

سكا **م** او شفا فاكل البنية ولا في يثري رطباً فاشترى كيانه سرفيا وطلب وحش لو حلف للاكل رطباً او سيرا او لاي اكل سرفيا **م** متبنا **م** اي لو حلف ان لا ياكل رطباً متبناً او لاي اكل سرفيا فاكل متبناً **م** حش عند الحنفية **م** ان لا ياكل المذنب بعضه رطباً وبعضه سرفياً **م** فمن اكل اكل الرطب والبسر قال في الهداية ان عند الحنفية لا ياكل رطباً ولا يثبت بالبسر المذنب وان حلف لا ياكل سيرا لا يثبت بالرطب المذنب وقال في المغرب البسر المذنب وقد ذنب اذا ذاب الارطاب من قبل ذنبه وهو ما سفل من جانب النعم والعلاقة ولا يشك ان الارطاب ليس الا من جانب واحد وهو الذي ليس عليه النعم والعلاقة **م** هذا الجنب هو الذنب اذا عرفت هذا فكيف يصح ما قل في الهداية ان الرطب المذنب ما يكون في ذنبه قليل البسر والبسر المذنب على العكس في ذنبه قليل رطب فاقول اصناف التمر **م** ابناء ما من تمر عذو وفارس وكرمال يبداء اوطابها من الجانب الذي ليس عليه النعم والعلاقة ففي غير هذه البلاد ان كان يبداء الارطاب من طرف النعم فاقال صاحب الهداية يكون صحيحاً وان لم يكن الارطاب من جانب النعم فوجه محتمل ان الرطب المذنب ما يكون اكثر رطباً والبسر المذنب ما يكون اكثر سرفياً **م** ان كان البسر من طرف النعم فرائس البسر ما يلي النعم وذنب الطرف الاخر وما كان

سكا **م** او شفا فاكل البنية ولا في يثري رطباً فاشترى كيانه سرفيا وطلب وحش لو حلف للاكل رطباً او سيرا او لاي اكل سرفيا **م** متبنا **م** اي لو حلف ان لا ياكل رطباً متبناً او لاي اكل سرفيا فاكل متبناً **م** حش عند الحنفية **م** ان لا ياكل المذنب بعضه رطباً وبعضه سرفياً **م** فمن اكل اكل الرطب والبسر قال في الهداية ان عند الحنفية لا ياكل رطباً ولا يثبت بالبسر المذنب وان حلف لا ياكل سيرا لا يثبت بالرطب المذنب وقال في المغرب البسر المذنب وقد ذنب اذا ذاب الارطاب من قبل ذنبه وهو ما سفل من جانب النعم والعلاقة ولا يشك ان الارطاب ليس الا من جانب واحد وهو الذي ليس عليه النعم والعلاقة **م** هذا الجنب هو الذنب اذا عرفت هذا فكيف يصح ما قل في الهداية ان الرطب المذنب ما يكون في ذنبه قليل البسر والبسر المذنب على العكس في ذنبه قليل رطب فاقول اصناف التمر **م** ابناء ما من تمر عذو وفارس وكرمال يبداء اوطابها من الجانب الذي ليس عليه النعم والعلاقة ففي غير هذه البلاد ان كان يبداء الارطاب من طرف النعم فاقال صاحب الهداية يكون صحيحاً وان لم يكن الارطاب من جانب النعم فوجه محتمل ان الرطب المذنب ما يكون اكثر رطباً والبسر المذنب ما يكون اكثر سرفياً **م** ان كان البسر من طرف النعم فرائس البسر ما يلي النعم وذنب الطرف الاخر وما كان

الرطب هو الطرف الاخر



وقيل اذا كان الحلف  
على الاكل والشراب  
والاكل والشراب  
في يوم واحد

فراش الرطب طرفه المازد ونبه طرف الفتح فهدا يوم صحيح **او** باكل  
فاكل كلبا او كرشا او لحم خنزير او انسان **اي** لا يجتنب باكل الكنية  
والكرش في وقتنا لانها في وقتنا لم يولد الحاد اما لحم الخنزير والانس  
فهما لحم حقيقه فيجبت بهما **والغداء الاكل من طلوع الفجر الى الغروب**  
منه الى نصف الليل **السحرة** الى الفجر في ان لبست او اكلت او شربت  
ولو لم يكن غنيا لم يبعد **اصل** اي ان نوى نوبا معينا او طعاما او شرابا  
معينا لم يبعد في قضاء ولا ديانة لان الحنفي ما هيبة اللبس ولا ديانة له  
على الشوب المعين الاقضاء والمقتضى لا يحوم له فلا يصح فيه نية التخصيص  
**م** ولو ضم نوبا او طعاما او شرابا **اي** صدق ديانة لا قضاء لان  
اللفظ عام فنية التخصيص فيه خلاف الظاهر فلا يبعد في القضاء  
وتنقور البر شرط صحة الحلف فلا يلاي يوسف فحق حلف لا شرع  
ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان فصب في يومه لا يجتنب  
اعلم ان امكان البر شرط صحة الحلف عند ائمه وصححه سواه كان  
الحلف بانه نجا او بالطلاق او بالعناق وعزاه يوسف ليشوط  
فان حلف لا شرع الماء الذي في هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او حلف  
ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرته طلاق ولا ماء  
فيه لا يجتنب عند ائمه وعند ابي يوسف يجتنب وان حلف وكان فيه

او ان حلف لا يشرب ماءا فالحلف  
الاكل والشراب في وقت واحد  
الظن في الشراب والاكل في وقت  
الاكل والشراب في وقت واحد  
الشعب على العرف والعادة في

ط لهما التخصيص والامكان  
الطلاق حلف في البر فاما لم يبعد  
الاصل عدم التخصيص لا يبعد  
حلف في يوم واحد او في  
قد لا يبعد في السنة  
تأ موعود المثل اذا قال  
لا اشرب ماءا في هذا الكوز اليوم  
ولا ماء فيه لا يبعد  
وعند ابي يوسف يبعد  
صحا اذا مضى اليوم  
الاصل فيه ان الحلف  
الواجب التبيين وعند  
لا يبعد ان يبين وعند  
ليس بشرط

في وقت واحد  
الاكل والشراب في وقت واحد

ماء غاري في اليوم فالحكم على ما ذكره وان اطلق تلكا في الاول **او** باكل  
الثاني **اي** لم يقل اي يوم لا يجتنب فيما لم يكن في الكوز ماء عند  
خلا فالا يوسق وان كان نصب يجتنب اجماعا وذلك لانه اذا  
لم يكن في الكوز ماء فالبشر غير ممكن سواء ذكر اليوم او لا وان كان فيه  
ماء فان ذكر اليوم فالبشر انما يجتنب يجب عليه في الجزء الاخير من اليوم  
فانما نصب لم يكن البر مقتورا فان لم يذكر اليوم فالبشر انما يجب عليه اذا  
خرج من التكلم لكن متوسعا بشرط ان لا يغتسل في مدة عمره والبر مقتور  
عند الفرائض من التكلم فانه مقتور بهما وعند ابي يوسف يجتنب في الكل في  
الوقت بعد مضي الوقت وفي غير الوقت يجتنب في الحال **وفي**  
السيما او ليعلم هذا الجرحها او ليعتلى فلا يلاي عالم بموته انعقد **البر**  
البر وحش للبر وان لم يعلم فلا **س** وفي خلاف زفر فعنده لا ينعقد  
ايحيى لكون البر مستحيلا عادة قلنا هذه الامور ممكنة في ذاتها  
فيكفي هذا الانعقاد ايحيى ويجتنب في الحال بلا توقف الى ان الموت  
للبر عادة وانما قلنا عالم بموته لانه جبراد قتل بعد احياءه تعالى  
وهو ممكن غير واقع فبنيقده ايحيى ويجتنب في الحال انا اذا لم يكن  
عالم بموته فالمراد القتل المتعارف ولما كان ميتا كان القتل المستقر  
ممتعا فصار كسنة الكوز **ومد** شرعا وقضيا وعرضا كقربا وقطعا

في وقت واحد  
الاكل والشراب في وقت واحد




ملك بعد ان لبست من غير ذلك فهدى فغزلته وشجع ولبس هدي  
 قطن مبتدئا وهدى خبره ومعنى الهدى ما يهدى الى مكة ليقصده و  
 عندها ان كان القطن ملكا يوم الحلف فغزلته وشجع ولبس كلبا يهدى  
 الى مكة وان لم يكن القطن ملكا يوم الحلف لام وحاتم ربيب علي لاقاه  
 فغزة وعندهما عقدة لؤلؤ لم يرفع علي وجهه ومن حلف لانيام على هذا  
 القماش فنام على قرام فوقه حنت لاهون جعل فوقه فراشا اخر  
 لان القرام تبع للفراش الاول فراش الاخر او حلف لايجلس على الاثنية  
 فجلس على بساط او حبر اي لا يجلس لانه لم يجلس على الارض ولم  
 يمشي وبينها لباس حنت لانه جلس على الارض ولباسه تبع له  
 كمن حلف لايجلس هذا السرير فجلس على بساط فوقه لان الجلوس على  
 السرير لا يقاد بدون ان يجعل عليه بساطا فاجلوس على البساط  
 جلوس على السرير بخلاف جلوسه على سرير آخر فوقه فان الجلوس  
 على السرير الآخر لا يكون جلوسا على ذلك السرير ولا يفعل شي  
 على الابد ويفعل على مرة اعلم ان قوله لا يفعل هذا في العرف سلك  
 لقوله يفعل وقوله يفعل واقع على مرة ف قوله لا يفعل يكون على الابد  
 وبعلى المتع الى بيت الله او الى الكعبة بحسب حج او عمرة مشيا ودم  
 ان ركب ولا يمشي على الخروج او التماس الى بيت الله او المشي الى الحرم

[illegible]

٧  
 ان اذا خلق لا يتعيا كذا  
 ابد الله تعالى الفضا مطلقا  
 في الاثناء ضرورة علوم  
 الفضل وان خلق ليعطي  
 كذا الفضل و فاضله  
 ٨

هذا عندنا في صيغة ما عندنا بن يوسف رحمه الله من حج أو عمرة مثبته  
 أو المسجد الحرام أو العتق أو المروءة ولا يفتى بحج قبله إن لم الحج  
 عمرة العتق كانت حرة بغيره بكونه هذا عندنا من حج أو عمرة بن يوسف  
 رحمه الله وعندنا يفتى بأنه قامت بشهادتها على امر معلوم وهو التفتة  
 بكونه ومن ضروريه عدم الحج وهو شرط العتق وقالوا بهذا شهادة  
 على النفس فنقول النفس الذي يحيط به علم الشاهد مثل الأثبات على ما  
 أقاموا الفقه في الترتيب **م** وحش يعوم ساعة بينة في لا يعوم  
 لا ألوم يوما أو صوما فتح يوم **م** فان قلت الصوم الشرعي هو  
 صوم اليوم واللفظ اذا كان له معنى لغوي ومعنى شرعي يعمل على المعنى  
 الشرعي قلت الشرع قد أطلق على ما دون اليوم قوله تعالى ثم انعم الله علينا  
 الى الليل فالصوم التام صوم يوم واذا قال لا اصوم يوما او لا اصوم  
 صوما يراد به الصوم التام **م** وبركة في لا يعطى لا بما دونها ولو قسم  
 صلوة مبغض لا باقل وبولد ميت في ان ولدته فانت كذا وعق  
 الحي في ان ولدته فهو حران ولدته ميتا ثم حيا هذا عندنا من حج  
 فاعل  
 واما عندنا فلا يعق لان البهيان اخلت بولادة الميت قبلنا لم  
 ينجل لا لا قول ان ولدته المراد به الحي بعقرية قوله فهو حر فان الميت  
 لا يمكن حره **م** وفي بعضنا دينه اليوم وقضاؤه يوما او بغيره



صورة المسئلة اذا قال لا يخرج العالم  
 فبعد من فقال ثبت وان كان المسئلة انما  
 يخرج العالم فثبت ان لا يخرج العالم  
 لا يقع عليه  
 على من خلف لا يصح فثبت ان لا يخرج  
 ساعة من الاقطار من الاقطار  
 الشرط اذا لم يصح من الاقطار  
 المخطرات الثلث فثبت ان لا يخرج

ط  
از یونانی و لاتین و فارسی و عربی و  
و آن سید و ذی شرف و قلم و خط  
العباسی از آن پیشانی

عليه السلام  
ولو قال لا اله الا الله ولو  
كانت طاعة الله لو كانت  
طاعة الله اذا قال لا اله الا الله  
لو كان الله في الجنة لان الله موجود  
ولو انما هو في الجنة لان الله موجود  
فكيف يكون ولا حقيقة







الإشارة

عاصم لا يصدق حقيقة  
العلم لا يصدق حقيقة  
استقام لا يصدق حقيقة

الإشارة بحيث لا ينفقنا شيئا، بلكن ان نهب لاناها فاذا كانت اذ لم نهب  
 كان الوصف وهو كونه مضافا الى فلان في الحاضر **تقوالم** وحيث **و** ما  
 بلائية نصف سنة فكذا وصف **في** قوله **ففي** نون انكلها كل حين باذن  
**ربنا** ومعنا ما نؤي والده لم يزد **مستكرا** قال ابو حنيفة رحمه الله لا ادرك  
 والده وعندهما نصف سنة مثل الاكل **حينا** ولا بد معرفا وايام **مستكر**  
 وايام كثيرة والايام والشهور عشرة وفي اول عبد اشترى نوحا اشترى  
 عبد اعمق **س** اي لا يحتاج لما ولية الى شراء عبد آخر **م** وان اشترى عبدا  
 ثم اخذ الاصل **لا** الاول فرد لا يكون غيره ما جبه سابقا عليه ولا تقاربا  
 له **و** لم يوجد **م** فان ضم وعنه عتق الثالث **س** اي قال اول عبد اشترى  
 وعنه ثانيا اشترى عبدا من ثم اخذ عتق الثالث لانه اول شراء **و** عنه  
 وثالثا **م** ان اشترى عبدا ومات لم يعق **لا** قال اخو عبد اشترى ثانيا  
 عبدا مات اشترى لا يعق بهذا ولا يتوهم انه اذا مات يكون ذلك العبد  
 اخو الا ان الاصل لا بد له **س** اي اول ولم يوجد **م** فان اشترى عبدا ثم مات  
 عتق الاخر يوم اشترى من كل ماله وعندهما يوم مات مماثلته **س** لان الاخر  
 يومه يومه ما تحقق بالموت فيعتق عند الموت مماثل ماله وله ان  
 يتيم اذ كان اخو لعنه الشراء فيعتق في ذلك الوقت **م** ولا يصير الزوج  
 قارا لو عتق الثالث به **م** اذ ماله في الصغير في يرجع الى الاخر وصورة **المستكر**

فان

[illegible]







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مدرسة لكل من اراد الهدى

والتاريخ  
والتاريخ



المعنى اسم الله تعالى  
خلو القلوب  
النفوس فيه

لقد اذعن بغير الرضا

والتقريب عاصم يعني نقل الجدة  
والتقريب اي جود به من غير عجز  
على ان يقدح في حق



وإذا طلق المرأة ثلثاً أو أكثر  
فإنها حرة وقال مالك إن طلقها  
بشبهة فبأنها حرة ولو طلقها  
بغيره فلا بأس بالرجوع إليها

إذا طلقها بغيره  
فإنها حرة ولو طلقها  
بغيره فلا بأس بالرجوع إليها

ترجم بين وصفت وجعل به النقص **باب في بوجوب إتيان الشبهة**  
أما في الشبهة فاعلم أن الشبهة قربان في الفعل وفي المحل فخرج في الفرع الأول  
بقوله **م** ربي في الفعل ثبت بطلان غيره لئلا يلزم طمس كجاء أن طمس أي محله  
في وطى أنه بوجه عرس وسيدته والمرئى المهرية في الإصح والمعدة بثلاث  
وطى على مال باعناق أم ولد **م** أعلم أن اتصال الأطلاق بين الأصول  
والفرع قد يؤيدهم أن لا بين ولاية وطى جارية الأب كفي العكس وفي  
الزوج مال الزوجة المستقل بين قوله سكر وجدك عائلاً ما غنى أي مال صريح  
رضي الله عنه قد يورث شبهة كون مال الزوجة ملكاً للزوج وأختناج العبد  
إلى أموال المولى أن لم يكن لهم مال يتفعلون مع كمال الانسباط بين مالك  
موت واحد مع أنهم معدون بالكلية لا يقتادهم حر وطى أمارك  
ولكن المرئى المهرية ملك يد تؤيم حر وطى المهرية وبقاء اثر انكاح  
وهو العدة لا يبعد أن يبرسبها لأن شبهة عليه حر وطى المعدة بثلاث  
بطان على مال والمعدة بالاعتاق حال كونها أم ولد ثم شرع في الفرع الثاني  
من الشبهة بقوله وفي المحل بتمام دليلنا في الحرة وإنما علم كجاء أن إقرارها  
عليه في وطى أمته ابنه ومعدة الكنايات والبايع الميسرة والزوج المهرية  
فبطلان تسليم والمشتري كذا الدليل أن في الحرة قول عليه السلام أنت وما كنت  
لابيك وقول بعض الصحابة إن الكنايات راضع وكون الميسرة في بيع البايح

بحيث

إذا طلقها بغيره  
فإنها حرة ولو طلقها  
بغيره فلا بأس بالرجوع إليها

بحيث لو ملك يتفق البيع وليل الملك وكون المهرية أي غير مقابل مال  
وأي قدم زوال الملك كالمهنة والملك في الجارية المشتركة دليل حر وطى فخرج  
قوله راف للحرة وإنما لو نظرنا إلى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون ثانياً  
لحرة **م** فإن ادعى النسب ثبت في يمينه لاني الأولى أي في شبهة المحل إلى  
شبهة الفعل **م** وقد بطلت أمه أجنبية وذهبت أجنبية وهذا على قرينة وأن هو أي  
وأمه في ما حو لي ودمي في الحرة لا الحرة والحرة يعني الدخيلين  
وإذا لم يمان ذلك لانه أن كان هذا في دار الحرب لا يجب الحدة وعند أبيه  
يحدون جميعاً وعند محمد أن زني حو لي لا يحد وقوله وذمية عطف على الغير  
في وحد وهذا جاز لوجود الفاصلة **م** ولا بأس وطى أجنبية رقت إليه وفيل  
عشك وعليه مهر ما حو ليها عطف على قوله أجنبية وهذا عند أبي حنيفة  
فإنه جعل النكاح شبهة في المهرية أو يمينه أو اليمين في دبر هذا عند أبي حنيفة  
عند معا وعند الشافعي في أحد قوليه كجاء في الزنا لانه في معنى الزنا لانه فضاء الشبهة  
في عمل مشتمل على سبيل الكمال على وجه تخفى حوا ما دل أن ليس من في فان الصحابة  
اقتلوا في جميع من الاحراق وهدم الجدار والتكيس ما كان مرتفعاً باتباع  
فقد أجمع حنيفة ومالك في هذا الأمر **م** أو زني في دار حرب أو يمين  
هذا عندنا خلافاً للشافعي **م** ولا يبرح غير مكلف بمطقة أصلاً أي لا على  
ولا على يمينه وعند زفر والشافعي كذا هي لا يبرح وفي عكسه قد يوقف

إذا طلقها بغيره  
فإنها حرة ولو طلقها  
بغيره فلا بأس بالرجوع إليها







بها الحد من الغريب الاخوان نظرت امرأة قتالت هي بكر نيت  
 بشهادتها البكارة فتقدر في حد الرزق ولا يثبت حد العذف لتزنية  
 الرجال واذا كانوا نسوة تدرى الحد ولا يجد الشهود لان النسوة  
 اهل الشهادة فوجدت شهادة الاربعة والاثلاثا شهودا على شهود  
 لم يجد لان في شهادتهم زيادة شبهة لان الكلام اذا تداولت لاسنة  
 يتطرق اليه زيادة ونقصان ثم ان جاء الاصول فشهدوا على ذلك  
 الرزق بعينه بعد شهادة الفروع لم يجد ايضا لان شهادتهم قد ردت  
 من وجوبه فروعهم والشهادة اذا ردت مرة في حادثة واحدة لا تقبل فيها  
 ابداء هذا فضعف لان رد شهادتهم لمعنى كفى بها لا يسري الى الاصول لعدم  
 ذلك المعنى في شهادتهم ويمكن ان يقال انما رد شهادة الاصول لانهم  
 سوا ال اثبات الرزق بامر غير مشروع فلا يكون شهادتهم حسبة بل  
 يوجبها الى اشارة الغائبة لحد او حوفا فيرد شهادتهم لصفته الزمة وجب عداوة  
 فان شهدوا نجباء او عذورا بين يديهم او ثلثة او اربعة منهم عداوة  
 او وجد كذا بعد الحد لعدم اهلية الشهادة او عدم النصاب فيجب  
 لقوله تعالى والذين يبرون المحضات ثم لم تأت باربعة شهداء الآية وارش  
 خرج جلده هدد ودية رجم في بيت المال اي شهد الشهود بربز والرق  
 فخرج من ثلثة بخرج الجلفم ظلم احد الشهود وعدا او حوفا في قدور فاش

الجلد هدد

الجلد هدد رجم هدد وقال في بيت المال لان فعل الجلفم يقتل الى انما هو  
 عامل للمسلمين فالغرامة في مال المسلمين وله ان فعل الجلفم لا يقتل الا ان  
 لانه لم يابر بالرجح فيقتصر على الجلفم ثم لا يقتل كليا يمنع الناس من الاقامة  
 الغرامة وان شهدوا بربز والراية محض فخرج ثم ظلم احداهم عدا او حوفا  
 فدية الرجم في بيت المال واي رجع من الاربعة بعد رجم حد اي حد الرجم  
 فقط حد العذف وعند ذفر لاي لانه اذا كان قاذف في فقط سقط  
 بالموت وان كان قاذف ميت فهو رجم بحكم القاض فلما هو قاذف ميت  
 لان شهادته بالرجوع انقلب قد فاضاد قاذفا بعد الموت ولم يبرجوا  
 بحكم القاض لانفسه الحكم بالنسخ للحد وخرج الدية هذا عندنا وعند  
 بعض بلاد على اصله في شهود العضاة ثم تاكل في الديات وقبلة حد  
 فقط اي اي رجع من الاربعة قبل الرجم قد جمع الشهود حد العذف  
 ولا يجد الباقيون لانه شهدواهم بالقضاء فلما انفس القضاء وان  
 كان الرجوع قبل الحكم فعند ذفر حد الرجم فقط ولا يثبت على حاشي  
 رجع فان رجع اتوجه او ما رجع رجع فان المسئلة فيما اذا كان  
 الرجوع بعد الرجم والمغير بقاء ما بقي وقد بقي ثلثة ارباع النصاب وضمما  
 الدية مما فعل المأمور به رجم اي اسر بالرجم فقط بطريقا (خ) او رجم شهود  
 ذفر فخرج فظلم واحد الشهود وعدا او حوفا في قدور فاش

ان الرابع لاحد ثلث رجم النفس

الشهود عليه فان كان الرجم بعد  
 الحكم فعند مجروح حد  
 الرابع فقط ولا يجد

ان تفتش



نما نون سوطا مکرره

الحمد لله الذي جعل في شرب الخمر لذة لا يتوقف  
وجوب الخمر على وجود السكر فيه

معنا است بدو در حسن فلان و دفعه  
او را با کل او غلغله و غلغله با فلان  
ز به اینها از آن بگذرد و بدو قدر  
نشدند ده حدیث قدر شد



قوله لا يثبت له النسب  
قوله لا يثبت له النسب  
قوله لا يثبت له النسب

قوله لا يثبت له النسب  
قوله لا يثبت له النسب  
قوله لا يثبت له النسب

او يثبت له النسب **قوله لا يثبت له النسب** اي لا يثبت له النسب بل النسب يثبت في احوال  
والطلب بقذف الميت للولد والولد وولده ولو خرجت هذه  
او امانة الشافعي في الطلب لكل دارت فان قد القذف يورث  
عنه وعندنا لا يثبت له النسب بل النسب يثبت في احوال  
وله النسب عندنا فلا يثبت له النسب ولو خرجت هذه  
والعبد خلا فالزفر كالقائل **قوله لا يثبت له النسب** وايضا  
فيه ايرت وعقودا عتيا في عتيا هذا عندنا وعند الشافعي يورث  
ونحو بناء على ان حق العبد فيه غالب بناء على الاصل المشهور وهو ان حق  
العبد يغلب على حق الله تعالى اذا اجتمع لا يحتاج العبد واستغناء عن نسبه  
فيه حق الله تعالى لان حق العبد وهو يورث العبد الى العبد الله تعالى ايضا  
النسبة الى الزنا انما يكون سببا للعار لان الله تعالى حرمه فان قال اذ انقرو  
بلا بل انت عدو لو قال العبد فررت به حدث ولا لعان لاننا قد ثبت البركة  
فتحة بقذفه انما لا يوجب له النسب بل للعاب ثم نأخذ من قوله لانه اقوى لانه  
ان قدم سقط للعاب لاننا لم يبين اهل الولاية ان قدم للعاب لا يسقط له  
اذا اوجب تقديمه يقدم ويسقط للعاب وهي لم يبين اهل للعاب  
بذلك **قوله** اي قال الزوج بانانية فررت بقوله لانه يثبت له النسب  
لان قول المرأة يحتمل ان يكون له نسبه يقال يغني زنت بك قيل الشكاح ويحتمل

ان يكون

عكسني بيان

ان يكون **قوله لا يثبت له النسب** اي لا يثبت له النسب بل النسب يثبت في احوال  
وعكسني اباك ليس ذنبا يكون له النسب بل النسب يثبت في احوال  
لا احتمال للنسب **قوله لا يثبت له النسب** اي لا يثبت له النسب بل النسب يثبت في احوال  
النسب يثبت باقراره ثم بالنسب يثبت باقراره ثم بالنسب يثبت باقراره  
اقر به بقذف نفسه فنسب الحمد والولد **قوله** اي ولد اقر به ثم نفاه  
ولد نفاه ثم اقر به بغيره ثم لا اقراره **قوله** اي لا يثبت له النسب بل النسب يثبت في احوال  
بابك لانه نفى الولوة ولا يجب به نسبي **قوله** اي لا يثبت له النسب بل النسب يثبت في احوال  
ولد لا يثبت له اولاد ائنت بولده **قوله** اي لا يثبت له النسب بل النسب يثبت في احوال  
الولد بقذفه فالحجب احد الفرق بينهما انه وجد في الاول امانة الزينة  
وهي الولد المنفصل لم يوجد في الثاني **قوله** اي لا يثبت له النسب بل النسب يثبت في احوال  
كوطي في غير ملك من كل وجه او من وجه كانه مشترك او ووطي مملوكة حوت  
عليه اباك كانه التي هي ائنت رضاها ولا بقذف من زنت في كفرها وكذا  
مات مملوكة **قوله** اي لا يثبت له النسب بل النسب يثبت في احوال  
بديل كتابته لاننا يجب بقذف الحرف في حوتية هذا الكاتب اختلف  
الصحابة رخص الله عنهم **قوله** اي لا يثبت له النسب بل النسب يثبت في احوال  
حايضا او ووطي مملوكة حوت موقفة كانه مملوكة او مكاتبته فان  
حوت الا ووطي موقفة الى زمان الاسلام والثانية الى زمان العجم وعندك

قوله لا يثبت له النسب  
قوله لا يثبت له النسب  
قوله لا يثبت له النسب











والله اعلم بالصواب

[illegible]

卷之四

ایمانی

الكتاب

والله اعلم  
بما فيه  
الغبار

[illegible]

مفتی محمد شفیع صاحب دہلوی

الحسن الثاني







على الرضا والرضا  
المعروف في الزمان  
مفصل طرق الزمان  
فان البذات تنقطع  
والرفق والابطوط  
مراد الصلة الملائكة  
تقال زال بين الرسول  
الساون في زينة  
افترضوا لانه العقبان  
زارحاً ارسنه شجرة  
فلا شئت احظ

على الحديث انما في سارق  
فقال انقطع من ارجله  
او اوردته بالانقطاع  
الدم حجاج

قال علي رضا الله ان لا  
يكون في الزمان  
التي لا يكون في الزمان  
التي لا يكون في الزمان  
التي لا يكون في الزمان

المرسلين في الزمان  
التي لا يكون في الزمان  
التي لا يكون في الزمان  
التي لا يكون في الزمان

اما اذا كان الشلاء او المظفر  
اصباحاً واحدة سواها  
لا يمنع من قطع غناه لان  
لا يمنع من قطع غناه لان

باريها مع جبر الى سحرها او سرق رب معصومة من اخوي منها اراد  
موضعاً كدرته او نحوها فيها جرات بكين في سحرها انسان لا تعلق له  
بالجدة التي يكن فيها غيره لا كالدرا التي صا جها واحد ويوتها مشغولة  
بمناعة وخذ آه وبنيهم انباط او التي شيا من حرز في الطريق ثم اخذ  
او على حمار ساقه واخرج من هذا عندنا واما عندنا شافعي فيقطع سوا  
اخذته او تركه في الطريق وعند زفر لا قطع في الاغصاء ولا في الحلق فان الاغصاء  
ليس يخرج كمنولة ما هو خارج وكما اذا التقى ولم يأخذ فليس اذا لم يطر  
عليه به غيره حقيقة كان في حكم يده فتم بالافقه به الخرج بخلاف مسئلة المتنازعة  
او على المسروق في مسئلة الحلق وسير الدابة بغيره الى **فصل** في قطع جيب  
السارق من رزقه وخصمه ثم رجل اليسرى ان عاد فان عاد ثانياً لا ويجزى  
في يمينه **باب** اما السهم فقط واما مع التعزير عند بعض من يخشى عند الشك  
فيقطع يده اليسرى ثم رجل اليمنى لقوله عليه السلام فان سرق فاقطعوه فان  
عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه ومنه حينما ما نوزحنا رضى الله عنه ولو كان  
الحديث صحيحاً قالوا فكما اخذ الصفاة يقول والطحاوي قد طعن في الحديث  
او هو محمول على السباسة فان كان يده اليسرى او ابرأها او اصبغها  
او رجل اليمنى مقطوعة او شلاء او رده الى مالكه قبل الحفوفة او ملكه يمينه  
او يمينه او انقصت يمينه من الصفاة قبل القطع او سرق فادع ملكه او ادع

السارقين

الارواح حلالا وقبها

السارقين وان لم يجر من او لم يطالب مالكها وان اخر يوتها فليس  
لانه لو قطعت اليمنى وقطعت اليمنى فانه في اليسرى يلزم تعزير جنس  
المشغوف ويوت في الحقيقة اهلاك كذا ان كانت الرجل اليمنى مقطوعة او  
شلاء لانه اذا لم يكن الانسان يده رجل في طرف واحد فهو لا يقدر على  
المشي اصلاً واما من طرفين فيضع العصا تحت ابطه فيكون قابلاً مقام  
الرجل الغاية واذا ارد المسروق مالكه قبل الحفوفة لا يمكن الدعوى  
فلا يظهر السرقة وعند ابو يوسف ليقطع واما قال ملكه يمينه يعلم ان  
المراد اليمنى مع القبض وعند زفر والشافعي يقطع وكذا في نقصان القيمة  
عندهما واما لا يقطع عندنا لان النصاب لما كان شرطاً يكون شرطاً  
عند ظهور السرقة وهو حال القضاء وقد ذكر في كتابنا لا يجوز سارقاً  
انه لا يندفع لقطع عند الشافعي يجر سارقاً ان المسروق ملكه لانه  
لا يجوز سارقاً عن ذلك فيودى السنة باب الحد لكن في الوجيز ذكر  
خلاف هذا وعلى ما ذكره صاحبنا في المال الكبير يقطع بجلبه غيره وقوله  
اولم يطالب مالكها وان اخر يوتها فلا قطع ايمان لم يطالب مالك  
السرقة الى المسروق فلا قطع وان اخر اسادها بالسرقة لانه لما كان  
الدعوى شرطاً لا بد مما مطالبه المدعى فان سرق وغاب اخذ  
فتشهد على سرقته لم يقطع الاخر وقطع بنفسه ذك يده فاقطع كقول

صعدة المسئلة السارق في ذك يده فاقطع  
كودع وعلاص الماخرة يقطع بنفسه  
هو الا وعنده زفر لا يقطع بوقد  
الماخرة لان اليمنى  
فتشهد على سرقته  
فتشهد على سرقته



[illegible][illegible]

صورت ان قلعه السارفة  
نقلت منه كمينه الى الرقة  
انما لم يبق له الا الرقة  
فجاءه من هناك فقتلوه  
فجاءه من هناك فقتلوه

وہی ہے جو کہ درجہ اول کا ہے

ولابرو

والأثر والسرقة فنقول لزفران إقراره بما يوجب تلف نفسه أو غصبه  
 صحيح وإن كان يتفرقه المولى فهو غير متم فيه لأن ضرره فوق فائده  
 وإن كان في مدرك أن ثبت نفوس بعض المال كيك يصل إلى غاية يؤثرها  
 إهلاك نفوسهم ليتفرق موالهم فذلك شيء نادر لا يصلح لأن ينشأ عليه  
 الأحكام ثم بعد ذلك الأصل عند محمد وآل أبيه والقطع منع له لئلا يثقل  
 الدعوى وثبوت المال لا قطع من غير عكس وإقرار العبد للجور بالمال لا يثبت  
 فلا يثبت تبعه وهو القطع قلنا القطع ليس يتبع له بالعين لأن رد المال  
 ضمان المحل والقطع خبرنا العقل فابو يوسف لم يجعل أصدا يتبعه للأخ  
 فيعقبه إقراره في حق نفسه وهو القطع لا في حق المولى وهو رد المال  
 حنفية جعل الفعل أصلا لأن المحال كالسرقة وما قطع به أن يقر  
 ولا لا يضمن وإن تلف ما أعتاق وإن تلف إحرازه أو رواته للمسا  
 على ربع حنفية رحمه الله يجب الضمان في الاستملاك وعند الشافعي يضمن  
 في الملاك والاستملاك فعنده القطع والضمان لا يجتمعان لأن الضمان  
 بناء على عتق المالك ونحن نقول بانتقال العتق إلى من يملكه ان المالك  
 كان معصوما حقا للعبد فإنه يرد عليه السرقة أو جيب السارق أو جيب  
 المدة وهو حق الشرع فلم يبق معصوما لمحق لا يجه فلا يجب الضمان  
 ولا يضمن من سرقة ماله أو قطع يكلها أو يعضها شيئا منها الحرقة

بجنا (دون)

والخارجة عن حقائق الاشياء والماضي  
والمتعلق اصل والمال تبع له عند  
واحد منها اصل عند يوسف والمال  
اصل والمتعلق تبع عند غيره وحكم كل  
واحد منهما متبع على الاصل انتهى

فإنه قد طال السيرة في هذا المال







فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يقاتل المسلمون في الجهاد الا بعد ان ياتوا بالثمن

عند فريضة جند وحرارة **كتاب الجهاد** هو فرض كفاية بدلا من اي ابتداء وهو  
 ان يبدوا المسلمون بجماعة الكفار **ان اقام** بعض سقط عن ابيانين وان  
 تركوا انما لا على جسي وقيد وامرأة والحق ونقطة واقطع وفرض عين **ان**  
 تجوز اخراج المراءة والعبد بلا اذن **فانه** اذا اجمع الكفارة على تخويل الشفوع  
 بغير فرض عين على ما كان بغيره بغير من وهم بقدره على الجهاد  
 واما على ما رايهم فاذا بلغ الجهر اليهم بغير فرض عين عليهم اذا اجمع اليهم  
 بان خيف على ما كان بغيره بغير من باهم عاجزون عن المقاومة او بان لم  
 يجوزوا لكن بكمال سلوهم ونم الى ان يغير فرض عين على جميع اهل الاسلام شرعا  
 وبغزبا وهذا انما يخلو من الجهاد بغير فرض عين على جبهة دون ما هو بعيد عن  
 اليقين فان اقام با الاقربون او بعضهم سقط عن الكل وان بلغ الى الا  
 ان الاقربين متيقوا حقه فعلى الاعداء ان يقوم بان ترك الكل يخلو من  
 اليه بفرصة بغير اتمام **مكره** الجمل مع في وبردته لا الجمل ما يجعل للعاقل  
 جلد والمراد ان اذا كان في يده المال شئ لا يحمي الامام على ارباب الاموال  
 شيئا ما غلب انفسهم بتقوى في الغزاة اما اذا لم يكن فيه شئ فيعمل ذلك  
**م** فان حوصروا **اي** الكفار بان حاصرهم المسلمون وهو الى الاسلام فان  
 ابو امان الجزية فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا **فان** لم يوافقوا  
 الحكم على العموم **تت** به **اي** انه يجيب عليهم من العبادات وغيرها ما يجب علينا

لان التجهيز لا يحصل الا بالثمن  
 الفصل الثاني في الجهاد  
 الشرح لا يخلو من الجهاد  
 بيان ما يخلو من الجهاد  
 بخلاف ما قيل في الجهاد

انما الجهاد هو الجهاد  
 السلمون بالانتماء الى الاسلام  
 لا دفع العدو  
 على يد من في جبهته  
 المال لا يخلو من الجهاد  
 الا اذا كان في يده المال  
 لا يخلو من الجهاد  
 الا اذا كان في يده المال  
 لا يخلو من الجهاد  
 الا اذا كان في يده المال

لان الكفار  
 فلا يقاتلوا الا بعد ان ياتوا بالثمن  
 وقالوا انما يقاتلوا  
 وقالوا انما يقاتلوا

العبادات  
 والعبادات  
 والعبادات

العبادات  
 والعبادات  
 والعبادات

لان الكفار يقاتلون فانه في ذلك سواء وعند قبول الجزية لا  
 ثامرهم بالعبادات كما ثامر المسلمين بغير اذن يجيب لهم علينا ويجب لنا عليهم  
 اذا ائتمارنا له ما ثمرهم واموالهم او تعرضوا لدمائنا واموالنا **فان**  
 لبعضنا على بعض عند التعرض وذلك لان قبل قبول الجزية كنا  
 نتعرض له ما ثمرهم واموالهم وكانوا يتعرضون له ما ثمرنا واموالنا  
 الجزية ليس الا لئلا زال هذا التعرض بوجبه ذلك انهم جعلوا الدليل على  
 هذا الحكم قول علي رضي الله عنه انما يذلولوا الجزية ليكون ما ثمرهم كدما ثنا  
 واموالهم كما هو النام **ولا** تعالى من لم يبلغ الدعوة ونهيت  
 اي الدعوة اي نذب تجديد الدعوة **لما** بلغته قال ابو اسحاق  
 الجزية **جوز** ابو الجحش **وتعوي** ودي ولو سواهم سلم او شرا  
 بغيرهم لا يبيد وقطع شجور افساد وروع بلا غيرة وغلول **ومثله**  
 قال في الردية العذر الجبانة ونقص العزم وقد قال عليه السلام الحرب  
 حجة فميشبه على الناس التفرقة بين العذر وبين خدع الحرب فاقول  
 ما دام الحرب قائمة لا يحرم الخداع بان تزيهم ان لا تخاد بهم في هذا اليوم  
 حتى ابرأ انفسهم فيه او تذهب الى صوب اخر حتى غفلوا انفسهم **فان**  
 ونحو ذلك بخلاف ما اذا جوى بيننا وبينهم اقرار على ان لا تخارب في هذا  
 اليوم حتى امنوا فانه لا يجوز المحاربة لان هذا استئمان وعهد بالمحاربة

العبادات  
 والعبادات  
 والعبادات

الامان



القتل في غير الملكة

بما لا يوجب قتلا في الملكة

والقتل في غير الملكة

نقض العهد ليس من ارض الحرب بل خلع في حال السلم فيكون  
 غزوا والقتل السرقة من اللغز والقتل اسم من مثل يقتل مثلا يقتل بقتل مثلا  
 اي بكل معناه جعله كاللا بغيره وغيره مثل قطع الاعضاء ونسب الوجة  
 مثل يقتل اي قطع انفه ومثله بالغيرين شئت بقوله عليه السلام لا تملوا  
 ولا تغدروا ولا تملوا في القتل تغير ظن الله تعالى فيهم وعمل غير مكلف  
 ونجح فان والى ومعه وامرأة الاكله او مغلما منهم او ذما مال فيمنع قتل  
 او ذى في الحرب واب كافر بدينه فقتله فقتله اي لا يقتل الاب الكافر ابدا  
 وما حذر ان اذا قصد الاب قتل بحيث لا يمكن فقتله فانه لا يباح  
 بالقتل اي لان يقتله غيره فالقتل الفاعل يقتل بان مقدره بعد  
 القاذ اذا كان ما قبلها سببا لا بعدا فيقتل اشياء منها ان يقتل ان  
 وهذا لا يوجب قتل لا يقتل الاب كافر او كافر اخر  
 بغيره قتل الابن سببا لقتل غيره لا يوجب قتل الابن  
 صافقتله **واخراج** مسخف وامرأة الابن جيش عظيم تولى عليه وهو  
 ان جبر او لو غير في قوله ان لا يباح قتل من لا يوجب قتل  
 والبند نقض المسلك مع اخبارهم بذلك **وقيل** يذوق قاتله اي  
 قتلوا قبل منه ان بدوا بالحيانة **وصحح** المرتد بلا مال ولا رد ان اخذنا  
 بغير يجوز لنا ان نصالح المرتد ولا نجعل في قتل لان اسلامه مرتجوك  
 لان اخذ منه شيئا لانه يكون جزية ولا يجوز اخذ الجزية من المرتد لكن لو اخذنا

القتل في غير الملكة

بما لا يوجب قتلا في الملكة

لان ذل اليه لانه مال غير معصوم ولا يباع سلاحا وحيلا وحيده منهم  
 بعد صلح وصاله امانا وحررة قال كان شرابا وادب ولغا امانا  
 ذى والسير سلم وتاجر معهم وبما سلمتم ولم يهاجروا حيت وعبد الاما ذى  
 ويجوز المراد بالسير سلم اسير في يد الكفار وبالناسر سلم معهم وان علم  
**باب المغنم** **فسمه** قسم الامام بين الجيش ما فتح من غنم او اقرابهم  
**واخراج** قوله او اقر عطف على قوله قسم الامام ثم عطف على اقر  
 وهو قسم او اقر قوله **وقيل** الاسارى او اسيرهم او تركهم احرازه  
 لنا اي ليكونوا اهل ذمة لنا **وقيل** منهم وقيل منهم التي ان ترك  
 الاسير الكافر من غير ان ياقضه شيئا والغذاء ان تركه وباقضه مالا او  
 سلمنا منهم في مقابلته فلي حلف الشافعي واما الغذاء فقتل ان يبيع  
 الحرب او زار يكون بالمال لا بالسير بعده لا يجوز بالمال بالجماع علمنا  
 بالنفس لا يجوز عندنا جنة حرمة ويجوز عند محمد ومنه ان يفسد او يفسد  
 وعند الشافعي يجوز مطلقا **وروي** الى دارهم وعقودا يشق قتلها  
 وحرقت **فسمه** معتم فم الا ابا حنيفة وعنه ونفسه ودمه ودمه  
 كقتل فيه **اي** في المغنم لا سوى لم يقاتل ولا يهاجمت ثم **لان** بال  
 بغير ملكا لنا عند الشافعي بغير ملكا استقر بغيره الكفار فمات  
 بعد ذلك بورت نفيس **ويؤثر** مسطحات مائة مائة طعام  
 التي دار الاسلام

بما لا يوجب قتلا في الملكة

بما لا يوجب قتلا في الملكة



وعلق وطلب ودها سلاح حاجة بلا قسمه لابعه الخرج منها ولا ينعى <sup>الهم دار الحرب</sup>   
 لها ورك الفضل الى الغنم ومن اسلم فمعه نفقة <sup>طيفة</sup> لا ينعى <sup>الهم دار الحرب</sup>   
 بنعا <sup>الهم دار الحرب</sup> وبلا معه ادا وده معصوما <sup>الهم دار الحرب</sup> اي مالا وده امانة عند مسلم اذكي <sup>الهم دار الحرب</sup>   
 م لا ولد كبر او عرسه وحلها وعقارة لان العقاد وما جلة وار الحرب وهو <sup>الهم دار الحرب</sup>   
 في يده اهل الدار وفيه خلاف الشافعي <sup>الهم دار الحرب</sup> ويحده معا كما وما يبع حره بغير <sup>الهم دار الحرب</sup>   
 اود وبعه وبعه وقت الحجازة <sup>الهم دار الحرب</sup> اي بغير استحقاق سهم الفارس او الزميل <sup>الهم دار الحرب</sup>   
 وقت حجازة الكعب وهو الباب الواسع على السكة والمضييق من مضايق <sup>الهم دار الحرب</sup>   
 الروم والمراد هنا من دار الحرب وعند الشافعي بغير وقت شهود الوقعة <sup>الهم دار الحرب</sup>   
 دخل دارهم فارسا متفق <sup>الهم دار الحرب</sup> مرسى <sup>الهم دار الحرب</sup> اي مات فزهد الوقت اجلا وسما <sup>الهم دار الحرب</sup>   
 سهم فارس ومن دخل فارس مرسى <sup>الهم دار الحرب</sup> مرسى <sup>الهم دار الحرب</sup> هذا لغزنا وعند الشافعي <sup>الهم دار الحرب</sup>   
 فعلى للفارس سهم الفارس عنده اذ بعه اسهم <sup>الهم دار الحرب</sup> ولا سهم لافرس <sup>الهم دار الحرب</sup>   
 واحد فاعلم من هذا انه لا يسهم للبغلة والراحلة ولا العبد ونسبي وامره <sup>الهم دار الحرب</sup>   
 وخرج لهم <sup>الهم دار الحرب</sup> الرخاخ اعطاء القليل والمراد هنا من سهم الغنمة <sup>الهم دار الحرب</sup>   
 للمسلمين واليهن وابن السبي وقدم فقراء ذوي القرى عليهم ولا يسكن <sup>الهم دار الحرب</sup>   
 وذكروا انه مع التبرك <sup>الهم دار الحرب</sup> وسهم النبي عليه السلام سقط بموته كالفقه <sup>الهم دار الحرب</sup>   
 واما عند الشافعي فيقسم على خمسة اسهم سهم الرسول عليه السلام <sup>الهم دار الحرب</sup>   
 وعندنا سقط بموته كما سقط العتق فانه كان للنبي عليه السلام ان <sup>الهم دار الحرب</sup>

والارب الغنم في الجبال بين  
 الارب والارب والارب  
 الباب الواسع على السكة

والارب ذو القرى  
 اقات رسول الله

لان النبي لم يات  
 بغيره والفقير  
 لا يسقط سهمه  
 لان النبي لم يات  
 بغيره والفقير  
 لا يسقط سهمه

بنو هاشم وبنو المطلب

نفقه شيئا من الغنمة وسهم ذوي القرى لهم اي لبني هاشم وبنو <sup>المطلب</sup>   
 اسلم ان النبي عليه السلام هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم <sup>المطلب</sup>   
 بن عبد مناف وكان لعبد مناف اربعة بنين هاشم وعبد المطلب ونوفل <sup>المطلب</sup>   
 ولا قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم بنو هاشم في سهم ذوي القرى من بين <sup>المطلب</sup>   
 بني هاشم وبنو المطلب وكان عثمان بن اولا لعبد شمس وخبر بن مطلق <sup>المطلب</sup>   
 اولا ونوفل كقسط رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تنكر فضل بني هاشم <sup>المطلب</sup>   
 وضعك الله فيكم نحن واصحابنا من بني المطلب اليك في النسب سواك ما كنت <sup>المطلب</sup>   
 اسلمتهم وخرسنا فقل عليه السلام انهم لم يباروني في الحاصية ولا في <sup>المطلب</sup>   
 وشبك بين اصابعه فاشافى نفسه بحاق قسم النبي عليه السلام ونحوه <sup>المطلب</sup>   
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم او نعتهم اياه فلم يبق بوقاة عليه السلام <sup>المطلب</sup>   
 فيستحقون بعد فاته بالغرم حيث قال وم ان اسهم من الزكوة يستحق <sup>المطلب</sup>   
 بما يستحق الزكوة وقد نقل ان الخلفاء الراشدين كانوا يقسمون على <sup>المطلب</sup>   
 نحو ما عليا وكان مرضى امره يعطى فقراهم <sup>المطلب</sup> ومن دخل دارهم فاعطاه <sup>المطلب</sup>   
 فمضى الا ما لا منعه له ولا اذن له لان الحسن انما يوقد من الغنمة <sup>المطلب</sup>   
 ما يوقد من الكفاية فمراة هذا المنع فان لم يكن له منعه لكن وجد <sup>المطلب</sup>   
 اذن الامام فهو في حكم المنع لان الامام بالاذن التزم نعتهم <sup>المطلب</sup>   
 ان ينقل وقت القتال حشا فيقول ما قتل فينقله <sup>المطلب</sup>

ابن المطلب بن هاشم

علم اولي الامر من اهل البيت

وعقد حكم خيبر الحسد ولا كان عوضا  
 وعقد حكم خيبر الحسد ولا كان عوضا  
 وعقد حكم خيبر الحسد ولا كان عوضا

وهو ما على القتول من ثيابه وسلاحه  
 وهو ما على ماله من ثيابه وسلاحه







الجرائم الاعناق مغارة تخليصا للمسلم عن ايدي الكفار **م** كعبه لهم السلم ثم  
 مجازا او طهرنا عليهم **باب المشايخ** هو يشتمل على ما دخل دارهم بلبان و  
 دخل دارنا بلبان **م** لا يجوز من اجراءه لهم وما لهم الا اذا اخذوا ملكا له  
 اوجب او غيره يعلم وما اخرج **م** اي بطريق التعرض **م** ملكا لملك اخر  
**م** انما عليك ان لا تظفر بالسياح وانما كان حراما للغير **م** فان اذناه حربي **م** اي  
 باشره فاما اوجب الدين في ذمة الفاجر **م** ام اذ ان هو حربي او غيب اذ  
 من الاخر وجاء اقسامه بعضا لا بد بشي **م** لانه لا ولاية لنا على المشايخ **م**  
 وكذا الوصل ذلك حربيان **م** انما استأمنين **م** لانه لا ولاية لنا على المشايخ  
 لنا عليهم **م** فان جاء المسلمين فقتلهم بها بالدين لا لعقب **م** لان الولاية  
 وقعت صحيحا لغيرها بخلاف العقب لا شر في ولايته **م** فان قتل مسلم شيئا  
 مثله **م** او خطا في ماله بالمنعة وكفر فيجب الرد لوجود العصية في ماله لا  
 العاقلة اذ الوجوب عليهم باعتبار النفرة والتغير في العيانية الواجبة عليهم  
 وقد سقط ذلك تبين ان الدارين **م** وفي الامس **م** كوفي في الخطا **م** اي  
 لا يجب بشي الا الكفارة في الخطا عند اية صدمه **م** وعند بها يجب الردية  
 في العمد والخطا لان التعمد لا يتطرق بالاسر كما لا يتطرق بالاستمالة **م** ان الا  
 صار تبعا لهم بغيرهم اياه فيبطل الاجزاء فيسقط العمد المحققة وهي ما  
 المال عند التعرض فلم يجب الدية لاني العمد ولا في الخطا لكن العمد المحققة

لا بد من العلم بالدين  
 لا بد من العلم بالدين  
 لا بد من العلم بالدين

وهي ما يوجب الاثم عند التعرض بآية فيجب الكفارة في الخطا **م** ولا يمكن  
 حربي بها سنة **م** وقال ان اتمت هناك سنة او شهر ائتمت عليك الحجة فان  
 رجع قبل ذلك **م** جزاء الشرط بخلافه **م** والامم يوزن لا يترك  
 ان يرجع **م** اي ان لم يرجع قبل المدة المفروضة فهو ذمي واعلم ان من لا  
 بالعبودية يتوهم ان الا لا يستند ولم يعلم انه كله الامم لا ادغم احد بها  
 في الاخر **م** كما لو اشترى ارضا فوضع عليها خراجا **م** اي اشترى المثل  
 ارض خراج فوضع عليه خراجا يصير ذميا لانه اذا التزمه التزم المتاع  
 في دارنا ولا يصير ذميا بمجرد الشراء لانه ربما يشتري للتجارة وعليه جزية  
 سنة من وقت وضع الخراج او كتمت حربيته ذميا حنا وفي عكسه اي ان  
 نكح الحربي ذمية لا يصير الزوج ذميا اذ يمكن ان يطلق فيرجع بخلاف الاول  
 حيث صارت تبعا للزوج **م** فان رجع المستامن الى داره حل ذمه فان  
 اسر او طهر عليهم فقتل سقط دينه كان لا على معصوم **م** اي مسلم او ذمي  
**م** وان ذمي ورثه **م** اي صار ذميا كل ذمية له عند معصوم في دارنا  
**م** وان مات او قتل بلا غلبة عليهم فها لورثة **م** اي ذميا كان له  
 على معصوم وورثه له عند ذلك لان الامان باق في ماله فيرد عليه  
 ان كان حيا ورثه ان مات او قتل بلا غلبة عليهم كمن لو قتل  
 بعد ما طهرنا عليهم صار مالا فتمت ببقية **م** حربي بها له ثم عرس واولا

لا بد من العلم بالدين  
 لا بد من العلم بالدين  
 لا بد من العلم بالدين

لا بد من العلم بالدين  
 لا بد من العلم بالدين  
 لا بد من العلم بالدين







توضع على كفاي ويجوز في وقتي ظهر غدا **في** فيه خلاف الشافعي فانه  
 لا توضع عليه **عنه** لكل سنة ثمانية واربعون **في** يافقه  
 في كل شهر اربعون **في** وعلى المتوسط نصفها وعلى فقير كيتسب ربعها  
**في** وعند الشافعي توضع على كل عالم دينار الفجر والغني سولم **في** لا يفرق  
 بيني فان ظهر عليه غيرة وظل في الامر لا يقبل منها **في** اي من الوشي  
 العري والمرة **في** الا الاسلام او السبق **في** وعند الشافعي يستريح من كل العرة  
**في** ولا على راس لا يحاط **في** وعندها يوسف وبورطانية عده عن اية فيه  
 توضع ان كانا فادرا على العمل **في** وصيته وامراهه وعلوك والى ذمها  
 اية يوسف رحمه الله يجب اذا كان له مال ونحو لا يكتب **في** وعند الشافعي يجب  
**في** وتسقط بالموت والاسلام **في** خلافا للشافعي فيهما **في** وهذا  
 بالتكرار **في** هذا عند اية حسنة رحمه الله فلا فالهما **في** ولا يحدث به  
 كسنة حسنة ولهما عادة التمدد في ذيهم **في** وفيه وسرهم  
 فلا يركب خيلا ولا يعمل سلاح **في** ويظهر الكسبية **في** وهو حبط  
 غلبت بعد الاصبح من الصوف شدة الذي على وسط وهو غير انما  
 ما الابرسم **في** ويركب على سرج كاف وميزت ساوهم في الطرعا  
 والحام وتعلم على دورهم كبل لا يتغير **في** منقض عهد **في** ان غلبت موضع  
 حرمنا او حرمنا بارسهم فصار كمرته في الحكم بغيره **في** بلحاظ **في** لكن لو ايسر سيرها  
 ان لان ياربونا **في** عليها التلا **في** يدعونهم بالحق

ان لا ياربونا عليها التلا يدعونهم بالحق  
 تاجية الطرعة الذي  
 وسط ما

ان لا ياربونا عليها التلا يدعونهم بالحق  
 تاجية الطرعة الذي  
 وسط ما

ان لا ياربونا عليها التلا يدعونهم بالحق

ان لا ياربونا عليها التلا يدعونهم بالحق

يقول لا ان استع عن الجزية او رزق بمسيرة او قبلها او شرب عليه السلام **في** وعند  
 الشافعي سب النبي عليه السلام هو تعقل العهد **في** ويؤخذ من مال بالي بغير  
 وتعليق ضعف وكوتاوي مولاه الجزية والخراج **في** خلافا لغيره فانه يؤخذ  
 منه ضعف كوتاوي هو الحس في الارض ونصف العشر في غيرها ما يجب فيه الزكاة  
**في** كوتاوي العري **في** فانه يؤخذ الجزية والخراج فقول عليه السلام مولى القوم منهم  
 انا جعل في حرمة العدة فنجعل مولى الرهاشي كالحاشي في هذا الحكم لان الحكم  
 ثبت بالشبهات **في** ومعرف الجزية والخراج وما بال التعلية ويهدى منهم للام  
 وما اخذ منهم بلا حرب مع الحناكة تؤخذ من ثمنه **في** العفاة  
 ما يكون ركبا والجر خلافه مثل ان يشد الغنى **في** وكفاية العلماء والعفاة  
 والعمال ووزق المعاملة ووزادتهم ومن مات في نصف السنة حرم من العفاة  
**في** فانه صله فلا يملك قبل القبض ويسقط بالموت واهل العفاة في زمانا  
 القافية والمغة والمدرس **باب المزدحم** من ارضه والعباد بانه عرض  
 عليه السلام وكشفه شربة فان اعمل جسد ثلثة ايام فان تاب الا ان  
 اي ان تاب فيها وان لم تب قتل ومعنى فيها اي فيها لحصله الحنة اخذوا  
 الا معانا وان لا وليت للاستثناء **في** ويحيى اي التوبة **في** ما ليريها  
 كل دين سوى الاسلام او كما استعمل اليه وقتل العري ترك يذب بلا ضمان  
 لانه استحق القتل بالارادة وعند الشافعي يجب ان يمهله الامام ثلثة ايام لا

ان لا ياربونا عليها التلا يدعونهم بالحق

ان لا ياربونا عليها التلا يدعونهم بالحق



٧  
لأن الطلاق فصل  
حان كون المولى  
بماله والمولى  
بماله

۱- اعلیٰ مستہ اشرفیت وان کان آتش  
مہستہ است لا یرث لان الولد محرم  
علا رجع نکحاً بآلہ  
بلا مان وکم القاضی فیہ

بسم الله الرحمن الرحيم

معلق بقضی و بعد قضی  
بدر الح و در غـ

من يجب على الخلق دينه البعد ولا يقضي النفس  
 لان الموت فصل في حال لا يقية لنفس ولذا  
 لو قتل انسان لا يقضي الا انما يقضي ربه اليه  
 كقول الله عز وجل ان اسم مات يتركه لا  
 يتركه الا الله عز وجل ان لا يعصوا او قتل  
 قطع يد الرافضين  
 يجب فيه شي اصله راجع  
 الى الله

قول منذ انتد<sup>م</sup> قوله مطلقا اي سواء كان بين الارث والولادة اقل  
من سنة اشهر او اكثر لان الولد ينسب خيرا لابيها وبنها فتصح الام فيكون مسلما  
والسلم يرث الميرث اما اذا كانت الام نصرانية فان كان بين الارث والولادة  
ينسب الاب منها لان الاب يجبر على الاسلام فيكون اقرب الاسلام من نصرانية  
م والحق بالام اي الحق به الحرب مع ماله قطر عليه فهو فان  
بالمال وحكم القاضي بغيره ثم لم يرد الحق به الحرب مع ماله قطر عليه فهو  
لوارثه قبل سنة اي قبل خمسة بين النعمان لان القاضي اذا حكم لحق  
كان الوارث كمالا لك القديم فكان اولى م فان قضى بعد ميرته لحق لارث  
فكاتبه نجاء مسلما بقدره والولادة للاب العبد مضى الى الميرث لحق ميرته  
للميرث اي الحق به الحرب ولا بد متعلق بقضية مكاتبه اي كاتبه الابن نجاء  
اي الاب الميرث وانما كان البديل للاب والولادة لان الكتابة وقعت  
بأية والاب خليفة الاب فاذا جاد الاب مسلما صار الابن كالوكيل  
الاب فالبديل والعقود واقع عن م ومن سكرته خطأ فالحق او قتل  
قد يثبت في كسب الاسلام لان الدين لا يكون على العاقلة لعدم النسخ فيكون  
في ماله فعدا م من غير يكون في كسب الاسلام لان كسب الردة في موهبا  
في الكسبين م ومن قطع يده فله امارته والعيار بانه ومات منه او لحق  
نجاء مسلما فمات منه ضمن القاطع نصف الدين في ماله لو ارثه م لان القطع  
ميرته

١  
 ابن عباس قال كنت في مجلس  
 لم يزلوا يفتقروا ما سألوا  
 عن

ط  
لان عقوده صحیحی عند ما فیکون  
ما بین ملک صحیحینا فیکون الی  
ورثه شما که نسبت حال الا  
سلام

رجل ارشد و له ائمه فخره  
بعد الاربعه اذ تمام و  
صح دعواه و هو  
نزار الكاشغري

على وجه التفرقة  
لما ان هذا التفرقة  
التي قد وجد لعدم  
انقضاء الحق الفاضل  
بموجبه لما في التفرقة  
من اعتقده في الكرامة

صورة السلطنة  
لا تغفل فانها  
الاسلام وجميع  
والانجوس وجميع  
وغيره

الان شوب او موت و  
النبي تغل سوكو

حول

ان غلب الاسلام  
الردة بخير



حل محلا معصوما و اسراية طلت محلا في معصوم فاعتر القطع لا السراية  
 فيجب نصف الدية وانما يجب في مال لان العمد لا يخر العاطل وانما لا يجب  
 لوجود الشبهة وهو الارزاد وقوله كذا اي كذا في الحرب فقتله **م** وان  
 اسلم جنبا مات ضمن كذا اي مات من ذلك القطع وانما يجب كل الدية  
 لكونه معصوما وقت القطع وكذا وقت السراية بهذا صمد واليه يوسف  
 رحمه الله وعند محمد بن حمرار النصف من مال الارزاد انما السراية قتل  
 بالاسلام الى النعمان **م** مكاتب ارتد فقتل فاقطع عاله فقتل فقتل فقتل  
 وما يق لوارثة زوجان ارتد فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل  
 في الاول كجبر على الاسلام لا ولد **م** وفي رواية الحسن بن جبر ولد الولد ايضا  
 وهذا بناء على ان ولد الولد لا ينجح الجدة في الاسلام في ظاهر الرواية وبنية  
 الحسن **م** وحي ارتد او القيس بقتل و اسلامه ويجبر عليه ولا قتل ان اجبر  
 هذا عندنا وعند زفر الشافعي لا يصح ارتداده ولا اسلامه ولنا ان  
 رضى الله عنه اسلم في حياته فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل  
 مشهور **م** قال سبقتك نية الاسلام طار غلاما فباعته او ان قتل  
 البغاة قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام وعاهم الى العود وكشف  
 خبرهم قال كبروا مجتمعين حل لنا قتالهم بداء **م** اي اتحاوا ويغني مالا  
 الى فيئة من المسلمين يستغيثونهم واجتمعوا في جزاء اتحدوا جزا اي مكانا

الشبهة في قاعدة ان  
 الشبهة في قاعدة ان

لكونه معصوما وقت القطع  
 لكونه معصوما وقت القطع

في الاول كجبر على الاسلام  
 في الاول كجبر على الاسلام

وهذا بناء على ان ولد الولد  
 وهذا بناء على ان ولد الولد

مشهور **م** قال سبقتك نية الاسلام  
 مشهور **م** قال سبقتك نية الاسلام

البغاة قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام  
 البغاة قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام

واجتمعوا  
 واجتمعوا

يظهر من كلامه انه امي وبت في سلكه و...  
 يظهر من كلامه انه امي وبت في سلكه و...

واجتمعوا منه قتل لنا قتالهم بداء خلافا لثاقب فان قتل المسلم لا يجوز ابتداء  
 ونحن نقول الحكم بداءه دليل وهو نكسهم واجتماعهم فان جبر الامام  
 الى ان يبدؤوا بما لا يمكن دفع شرهم **م** ويجز على جبرهم اجز على الجبر  
 اي اتم قتل وفيه خلافا لثاقب افيهم **م** وبت موليهم فقتلهم فقتلهم فقتلهم  
 اي كان لهم فيئة وفيه خلافا لثاقب افيهم **م** ومن لا قتل اي من  
 لا فيئة له لا يجز عليه حال كونه جريا ولا تنبوا حال كونه مولا لانه لا يجز  
 ان يلحق بالفيئة فلا ضرورة في قتل فلا يقتل لكونه مسلما **م** ولا يجز  
 وبتهم وجبس بالهم الى ان يتوبوا يستعمل سلامهم وحبهم عند الحار  
 خلافا لثاقب **م** ولا يجب شي يقتل باع مثله ان طار عليهم  
 لان ولاية الامام مستقطعة عنهم وان غلبوا على مير قتل من  
 اهل احرمة فقتل عليهم قتل **م** هذا اذا لم يجز البغاة في ذلك المصراع  
 نفي لم ينقطع ولاية الامام مما ذلك المصراع في احكامه **م** وباع قتل علو له  
 مد عيا فيئة يرة **م** هذا عندنا صمد ومحمد رحمه الله وعندنا يوسف  
 والشافعي لا يبرث الباع العادل سواء ادعى حقيقة او اقرانه على الباطل  
 كعك **م** كما يبرث العادل الباغي **م** فان اقرانه على الباطل لا اي  
 ان اقر الباغي انه على باطل لا يبرث **م** وبيع السلاح مما ربح من علم  
 من اهل الفتنة كره والا فلا **كتاب اللقيط** رغبه احد وان فيف

ابو يونس طر حار  
 ابو يونس طر حار



منه في حكمه  
فانما هو في حكمه  
فانما هو في حكمه

بذلك يجب كالمعقود والأصح رتبة ولحققة وجبانية في بيت المال في  
له ولا يؤخذ من أخذه وسببه من ادعاءه ولو رجلى او من يصفى منها  
علامته اي ادعى رجلا ان نسبة الى وصف احد بهما علامة في حبه  
وكان في ذلك صادقاً فالنسبة والآمنهما سواء ثم عطف على قوله ولو  
رجلى قوله او جده وكان حر اي ان كان المدعى عبداً فينسب  
منه لكن اللغيط يكون حر لان الاصل في دار الاسلام الحرية او دنيا  
مسلم ان لم يكن في مقرهم اي في مقر الدينين و دنيا ان كان قبه اي  
ان كان دنيا ان ادعى نسبة ذي وقد وجد في مقر أهل الذمة و ما شبه  
عليه له شرف اليه بارقاضي وقبل بدونه و الملتقط فبعض حبته وسليمه  
لا الحكام وتقرقه في ماله والا اجارة في الأصح كتاب اللفظة هي امانة  
استند على اخذه ليرده على ربها والأصح ان أجده المالك أخذه للمرد  
اي اعلم ان الواجب ان اقرانه أخذه لنفسه ضمناً بالاجماع وان لم يقر  
بمذا فان استند ان اخذه للمرد لا يفي وان لم يشهد عنده اي صحة وشه  
رسمهما اي عنده اي يوسف لا يضم بل القول قوله مع عينية في انه أخذه  
للمرد والأشهاد ان يقول في سمعه نشهد لفظه قد كوه على قوله والأ  
ضمي اي ان لم يشهد الملتقط انه أخذه للمرد صحيح و عرفت في مكان  
وجدت في الجامع مدة لا تطلب بعد في الصحيح قوله عرفت اي وجدت  
نورنيا

لان في البيت  
البيت  
فانما هو في حكمه  
فانما هو في حكمه  
فانما هو في حكمه

انما هو في حكمه  
فانما هو في حكمه  
فانما هو في حكمه  
فانما هو في حكمه

نورنيا والمراد بالتعريف ان ينادى في وجبت لفظ لا ادرى مالكم ما نأب  
مالكم و لنفسها لا ادري مالكم ما نأب و اختلقوا في مدة التعريف و الصحيح انه غير مقدور  
بمدة معلومة بل هي موقوفة الى رأى الملتقط فيعرفها الى ان يغلب على ظنه  
انما لا تطلب بعد ذلك وقد راعى ذلك مالك الشافعي في قول من يخرق في  
سواء اخذت من الجلي او الحرم هذا احترار من قول الشافعي فان اعطى  
الحرم يجب نورنيا الى ان يجرى صاحبها و بالا يسبق الى ان يخاف فساذه  
اي خوف مالا يبقى كالاطية العقده للاكل وبعض النهار ثم ينقضي  
فان جاء بها فله اجرة اي ثواب العقده م او ضمير الآفة كان في ايديته و جدة  
لما عرف عنده في اللتقط بين ان يكون بهيمة او حذما او غيرها وعنده مالك  
والشافعي اذا وجد بغير او بقوة في الصحة فان ترك افضل وما أنفق بها  
منها ل ان حلكم بتزج وبادية دين على ربها واجز العاقبة مالا منفعة  
وانفق على بها منه كالأجر وما لا منفعة له اذا بالا انفاقا عليها وشرط الرجوع  
على ربها في الرجوع ان كان يوجد أصلها والأبا عها وأمر بجھظ عنها ان انقل  
في الأصح لان منار وايه اخرى وهي ان الاسرا لانفاقا كيعي لولاية الرجوع  
على صاحبها لكن الأصح انه لا يكفي بل لابد ان يشترط الرجوع م و المنفق  
حسبها لا خ نفقة المسك اي نفقة المنفق م فان ملاك بجده  
حسب سقطن اي النفقة لا اذا حسبها لنفقة صارت كالربح

فانما هو في حكمه  
فانما هو في حكمه  
فانما هو في حكمه



ويؤخرون بالدين. وقبل لا **س** اي ان يملك قبل الحسب التبعة  
 فان بين مديها علامتها قبل الدفع ولا يجب الاجرة **م** هذا عندنا وعند  
 يجب الدفع اذا اباين العلامة **م** وتتبع بها فقير او لا **س** اي وان لم يكن  
 فقير انصدقا ولو على اصله وقرره **م** **كتاب الابن** **م** نرب اخذ  
 لمن قوى عليه ترك الضال قبل الابن هو المملوك الذي فر من ماله فقبض  
 والضال هو المملوك الذي ضل الطريق الى منزله من غير قصد وانما كان ترك  
 اجلة ليس من مكانه فبانه ماله فبانه وان عرف الواجب بيت ماله فبانه  
 ان يوصل اليه **م** ولما ذكره **س** اي الابن **م** متنا او مدبرا اقام وله من ابد  
 سفر اربعون درهما وان لم يرد لها ان اشهد ان اخذه للرد ومن اقل  
 منها بغير **م** هذا عندنا وعند الشافعي لا يجب سبني بلا شرط فان ابني  
 لم يضمن وان لم يبرده فلا شيء له وضحي ان ابني مني وعلى المهرتها جعله هبة  
**كتاب المفقود** غائب لم يدر اثره حتى في حق نفسه فلا تجوز  
 بيع ماله ولا تنسخ امارته ويقوم الغافض من يفيض حق ويحفظ ماله  
 ما تجاوز فساده ويتبع على ولده وابويه وعرضه ميت في حق غيره فلا شيء  
 من غيره ان يوقو قسطه من مال مورثه الى تسعين سنة **م** افسكوا في اللدة  
 فقيل الاربعين ان تعد تسعين سنة وظاهر الرواية ان تعد بموت  
 الاخر ان فان في هذا الغفر قلما يعيش المرء تسعين سنة **م** فان ظهر حيا

ط. ان فعله لا يوجب وقال الجدل ان كانت تفتت  
 اخذت اربعين درهما بغير شرط  
 الاراد بها سبنا

ط. يبيع لو كان الابن رجلا فابعد  
 على المهرتها

قبلها

وإنما يجب عليك حياضك

قبلها ذلك **م** وبعد **س** اي بعد اللدة **م** حكم بوجه في ماله يوم تمت فقصد  
 الموت وتوفي ماله بين ما يرثه الآن وفي مال غيره من حياض فقصد فبانه ما وقع  
 له الى ما يرثه الغير عند موته **س** الاصل. عندنا ان ظاهر الحال وهو الاصح  
 حجة للدفع للالثبات فاذا تمت اللدة فهو في مال نفسه في قبل المدة  
 الوارث الذي كان حيا وقت فقصد مات بعد ذلك لان الظاهر انه كان  
 حيا فيقبل حجة للدفع الى يرثه الغير في مال غيره ميت لان الظاهر لا يصلح  
 حجة لايجاب له من الغير فبانه ما وقع للمفقود الى ما يرثه يوم موته  
**كتاب الشركة** هي قران شركة ملك وهي ان يملك اشان عينيا وكل  
 كما يصح في مال صاحبه وشركة عقد وكنها الايجاب والقبول بشرط ما  
 ما يقطع كشرط دارهم مسماة من الربح لاحد بهما **م** فان هذا يقطع الشركة  
 لاحتمال ان لا يبقى بعد هذه الدارهم المسماة ربح يشترط ان يكون فيه **م** واي  
 اوجه معاوضة هي شركة متساوية مالا وتفرقا **م** وبنها **م** المراد المساواة  
 في المال الذي يبيع فيه الشركة ولا باس بزيادة مال لايجزى فيه الشركة **م** فلما  
 تصح الايجاز بين حرية وعلما **س** اي لا بد ان يكونا حريين بالعين  
 واحدة فلا يصح بين مسلم وكافر ويجوز بين مسلمين وبين كافر باسواء  
 كان احدهما كتابيا والاخر مجوسيا فان الكفر كله مله واجبة وهذا عند  
 ائمتهم ومحمد وعند ابو يوسف يجوز بين المسلم والكافر وعند مالك والشافعي

س. عن مات في ذك الوقت على  
 اعتبار الموت اكن الموت

ط. ان فعله لا يوجب وقال الجدل ان كانت تفتت  
 اخذت اربعين درهما بغير شرط  
 الاراد بها سبنا  
 ط. يبيع لو كان الابن رجلا فابعد  
 على المهرتها  
 ط. ان فعله لا يوجب وقال الجدل ان كانت تفتت  
 اخذت اربعين درهما بغير شرط  
 الاراد بها سبنا



الشرع في الشركة

لا يجوز المعاوضة أصلاً **م** وتتضمن الوكالة والكفالة أي كل واحد وكل  
 الآخر في المعاوضة. وكذا كل واحد كفيل عن الآخر إذا اشترى أحدهما شيئاً  
 فليست بائع مطالبته الشيء من الشريك الآخر **م** ومشتري كل واحد لا يطعم  
 أهله وكسوتهم وكل دين لهم أحدهما بائع في الشركة كالشراء والبيع **م**  
 فيه احتراز عن لزوم دين بسبب لا يصح فيه الشركة كالجناية والتكاح والخلع  
 والصلح على دم عهد وكالتفقة **م** أو كفالة ضمن الآخر وبغير إلام هو الصحيح  
 أي إذا لم أحدهما دين بسبب الكفالة من غير الكفول عنه فالصحيح أن  
 هذا الدين لا يلزم الشريك الآخر **م** وإن ورث أحدهما أو وهب له ما  
 فيه الشركة ونسب صار غائباً **م** البعض شرط في الردية وفي العوض  
 بقيت معاوضة أي في إرث العوض والعقار تبقى معاوضة لأن  
 مال الشركة لم يزد **م** ثم خرج في الوجه الثاني من الشركة فقال **م** وعمل  
 وهي شركة في كل تجارة أو في نوع ولا تنضم الكفالة وتصح ببعض ما لا يوجب  
 فصل مال أحدهما وتساوي ما يلزم الآل **م** أي يصح بان يشترط  
 أن يكون المال مساوياً ولا يكون الربح مساوياً خلافاً لفرق الشافعي  
**م** وكوّن مال أحدهما درايم والآخر زانير وبلا خلط **م** خلافاً  
 لفرق الشافعي أيضاً **م** وكل مطالب بمن مشري لا غير **م** أي لا يجوز  
 بناء على أنه لا تنضم الكفالة ثم رجح على شركته بحصة منه أن أداه

ط  
 انما البائع ان شاء طلب  
 الشريك الثاني ان شاء  
 طلب الشريك الثاني ان شاء  
 على الشريك الثاني ان شاء  
 ادس بابو

ط  
 انما البائع ان شاء طلب  
 الشريك الثاني ان شاء  
 طلب الشريك الثاني ان شاء  
 على الشريك الثاني ان شاء  
 ادس بابو

من ماله

من ماله ولا تنضم الآباء المتقديين والعلوم النافعة والتبر والتفريق  
 تعامل الناس بها **م** الشرع يوجب غير مضرور والنفقة قضية غير مضرور  
 كما يلزم بعد أن باع كل نصف عرض نصف العرض الآخر **م** اعلم أنه لا  
 يخ إنا ان يكون قيمة مناهما متساوية في بيع كل واحد منهما نصف  
 بنصف مناهما لا يفرق في عقد الشركة وأما ان يكون قيمة مناهما  
 متساوية كما اذا كان قيم مناهما أحدهما النافعة والآخر العيب يبيع  
 صاحب النافعة ثلثي مناهما يثلث مناهما الآخر ليكون كل واحد منهما ثلثاً  
 ثلثاه لصاحب الآخر ثلثه لصاحب الآخر ثم يفرق ان عقد الشركة فيكون  
 الربح بقدر الملك وانما يحتاج الى عقد الشركة ليكون كل واحد منهما وكلاً  
 من الآخر وانما يكون الربح بقدر الملك لأن الربح هنا غاء المال  
 بخلاف ما اذا كان رأس المال أحد النقيضين فالربح جئت حتى بالشرط وانما  
 الدراهم والذانير لا يتعينان في العقد فالربح لا يكون غاء لرأس  
 المال **م** وهلاك مالها أو مال أحدهما **م** أي هلاك مال الشركة أو مال  
 أحد الشركتين **م** قبل الشراء بطلها وهو على صاحبه **م** أي الهلاك  
 على صاحب المال قبل الخلط هلك في يده أو في يد الآخر وبعد الخلط  
 عليهما قال هلك مال أحدهما بعد شراء الآخر بالمشترية لهما وجه  
 على الآخر بحصة من ثمنه **م** أي رجح المشتري على أحدهما الذي يملكه

ط  
 انما البائع ان شاء طلب  
 الشريك الثاني ان شاء  
 طلب الشريك الثاني ان شاء  
 على الشريك الثاني ان شاء  
 ادس بابو

ط  
 انما البائع ان شاء طلب  
 الشريك الثاني ان شاء  
 طلب الشريك الثاني ان شاء  
 على الشريك الثاني ان شاء  
 ادس بابو



بجخته من الشئ لالا الشراء قد وقع لهما فلا يتغير بملك المال وعبارة الهدية  
 هكذا ولو اشترى احدهما باله وملك مال الاخر قبل الشراء فمنها حل ان يعلّق في  
 القوم وبغيرهما يملك مال الاخر قبل شراء احدهما لكن يجب لانيهم هذان شئ  
 المسئلة فيما اذا كان مال الاخر بعد شراء احدهما باله ليل قوله ولا يتغير الحكم بملك  
 مال الاخر فيجب عليهم بملك مال الاخر قبل ان يشتري به الاخر بله شيئا اما ذكر  
 هذا الازد موقع الغلط انه ان يملك قبل شراء الاخر ان وكله جيب الشركة صريحا  
 لهما شركة ملك ورجع بجخته من نفسه والاصل في اي الا يملك مال احدهما ثم  
 اشترى الاخر شيئا باله فان الشركة قد بطلت بملك المال فبطلت الوكالة الثانية  
 في ضمن هذه الشركة فلا وكل احدهما الاخر بائسرا، توكلوا صريحا بقول كل ما  
 مال الذي ملك فالشراء نفسه في فيكون المشتري بينهما شركة ملك فملك فملك  
 يرجع على الاخر بجخته من الشئ وان لم يوكلا فالشراء يكون للمشتري، وكل من  
 شركي معاوقته وعنان ان يبيع ويبيع ويقارب اي ان يفتح المال مضاعف  
 وبوكل اجيبا بالبيع واخر، وكذا هو حال المال في يده امانة مولى في كل  
 واحد من الشركين امانة حتى لا يفتنه بلا تعدد وشركة الصانع والتعقل هذه  
 هي الوجه الثالث من الشركة وهي ان يشتري كل واحد من كذا طبخ او قباط  
 وصانع وتقبل العمل لاجر بينهما صحت ولا يشرط العمل فقبول المال اشتراكا  
 بينهما بهذا اخذنا وعندنا في لا يجوز منها الشركة وعند مالك لا يجوز الا

مجلس ۱۰۰

دای بونگ:

انما يكون اجور للادوا حسن عند الظالمين

منها في العمل **م** ولزم كلّا على بطلان أحدهما بطلان كل الباقي وبطلان  
 الآخر **س** أي بطلان كل واحد من العمل على أحدهما **م** وبطلان الدفع بالدفع  
 ليس إلى دفع الآخر إلى كل منهما **م** ولكن بينهما وإن على أحدهما فقط **و**  
 الوجوه **س** هذه هي الوجوه الأربع من الشكوك **م** وهي أن يشتري كائناً ما كان  
 بوجهين فيجب **س** أي يشتري بطلان العقد الثمن بسبب وجوهها فيجب ما حصل  
 من الثمن يدفعان منه الثمن إلى بايعهما فإن فضل شيء يكون مشتركاً بينهما  
 وهذه الشكوك لا يجوز عند الشافعي **م** فتصح معاوضة **س** بأن يشتري المالك  
 في الأمور التي يجب مساواتها في المعاوضة **م** ومطلقاً عناء وكل وكل  
 الآخر في الشرائع **س** أي إذا كان عقداً لشكوك مطلقاً أما أن شرطت فيها المعاوضة  
 وكل وكل الآخر وكيفية **م** فإن شرطاً متساوية المشتري أو ثلثه فارجح  
 كذلك وشرط النفس باطل **س** أي أن شرطاً أن المشتري يكون بينهما نصفين  
 أو ثلثاً أو ربع أحدهما زائداً على قدر ملكه فذلك الشرط باطل لأن الربح يكون  
 بقدر الملك كمالاً يؤدي إلى ربح عالم بينهما بخلاف العنان إذا كان رأس  
 المال غير العوض فإن رأس المال لا يتبعين فلا يكون الربح عادلاً **س** المال  
 على ما مر **م** ولا يجوز الشكوك في الاضطراب والاشتتاش أو الاضطراب وما حصل  
 لكل فله وما أخذ به معاظمتها نصفين وما حصل وما حصل له باعانة الآخر فله  
**س** فإن انقطع أحدهما ويصح الآخر يكون للقاطع **م** وللآخر اجر مثله

ط  
 اكلون في ارضهم ما دوننا الاخرين  
 اكلت من اكلنا من ارضنا لا من ارضنا  
 مما لا نفقه في النصف وعلينا الصواب  
 في النصف الاخر في ارضهم  
 وانا سمعت من ووجهه لان  
 اغناشني وديالهم في ارضهم  
 الناس الى امور في كسب الناس

الغالب فيكونا كل واحد وسبيل الاخر في  
الشيء كما في

اشکوار







البيع في  
الغنة بطلان  
المبادلة بطلان  
البيع في الغنة بطلان

وعندئذ يسلم إلى المتولى وفيه شرط ثم ذكر فروع هذا الاختلاف فقال  
فتح وقف المشاع **م** ان لم يحتل القسمة ففي البيع والقبلة لا يجوز الوقف  
عند ابي يوسف انما هو في غيرهما يجوز الوقف عند ابي حنيفة وان احتل القسمة  
فجوز على الاطلاق **م** في بيع الوقف بشرط ان يستبدل بغيره او بغيره  
اذا تاه عند ابي يوسف فانه **م** فان شرط الاستبدال لا يمنع من الوقف  
عند ابي يوسف اذا ما فاته بين صحة الوقف وبين الاستبدال عنه فانه يجوز  
الاستبدال في الوقف من غير شرط اذا اضعفت الارض عن الربيع ونحوه لا يمنع  
وقد شاهدنا في الاستبدال من الاقارب بالابدية ولا يحصى فان ظلم الغنى  
جعلوه حيلة الى ابطال اكثر اوقاف المسلمين ففعلوا ما فعلوا **م** بشرط  
ذكره في موطأ وقال ابو يوسف بطلان بطلان واذا انقطع الموقوف صرف الى  
القراء **م** فتح وقف العقال لا المنقول وعند محمد صحيح وقف منقول في عقال  
كالعاسر المروء القدم والنشا والحنارة وشاها والعقد والبرجاء والحق  
وعليه اكثر فقهاء الامصار فاذا صح الوقف لا يملك ولا يملك **م** اعلم ان  
بعض المتأخرين جازوا بيع بعض الوقف اذا خرب لعمارة البناخ والاشجار  
لا يجوز فان الوقف بغير الصلح لا يقبل الملك كالحوت لا يقبل الرقبة وشاها  
في مثل ما شاهدنا في الاستبدال **م** ولكن يجوز قسم المشاع عند ابي يوسف  
انما ان القسمة في غير المشتريات بغيرها جهة التملك لجهة الاخر اذ صح

البيع في الغنة بطلان  
المبادلة بطلان  
البيع في الغنة بطلان

هذا

البيع في الغنة بطلان  
المبادلة بطلان  
البيع في الغنة بطلان

هذا يجوز قسم المشاع عند ابي يوسف **م** ان لا يجوز التملك في الوقف  
جهة الاخر فالبقية في الاوقات فان وقف بغيره في عقال مشترك يجوز  
لكن لا يجوز قسم الوقف بين المصارف **م** وفيه من ارتفاع الوقف  
بعمارة وان لم يستطع الوقف ان يوقف على امره الحاكم وعمره  
بالجدة ثم رده الى محله ويقفه يصرف الى عمارة او به خلو وقت الحاجة  
وان تعد صرفه اليها **م** وحرف ثمة اليها ولا يقسم بين مصارفه واسا علم  
**كتاب البيع** هو مبادلة المال بالمال بغيره بايجاب وقبول بلعني ما  
وبعاط في التفسير **م** فمبادلة المال بالمال على صورة البيع والاكيا  
والقبول والتعاطي على مادية له والمبادلة تكون بين اثنين فاما العلة القاتنة  
ولم يقل على سبيل التراضي ليشمل ما لا يكون براضين كبيع المكره فانه بيع منعقد  
**م** هو الصحيح **م** انما قال بهذا لان عند البعض بغيره بالتعاطي في الخس  
والتعاطي عند البعض الاعطاء من الجانبين ويكفي عند البعض من احد الجانبين  
كما اذا ساءم ولم يكن معه دعاء يجعل البيع فيه فحارقه فجاه بالوطاء اعطى  
الشر فلو طائر ولو قال كيف تباع الحطة فقال بغيره درهم وقال كذا خمسة  
اققرة **م** وقال فذهب بيا فذهب ابيع وعليه خمسة دراهم **م** فاذا اوجب احد  
الاخر في المجلس كل البيع بكل التمنى او ترك الا اذا بين تمنى كل **م** اي قال  
بعت هذا برهم وذلك برهم فقبل احدهما برهم يجوز **م** وعالم بغير

البيع في الغنة بطلان  
المبادلة بطلان  
البيع في الغنة بطلان







فلا بد من رعاية هذا المعنى واعلم ان المسئلة فيما اذا باع ثوباً ثمانية عشر ذراعاً او عشرة  
كل ذراع بدرهم فاذا هو تسعة اذرع او احد عشر ذراعاً لو كان تسعة ونصف  
او عشرة ونصف فحكمه ليس كذلك ما سباني في هذه المسئلة **وتصح بيع عشرة**  
**اسهم** لا يبيع عشرة اذرع من مائة من دراهم هذا عند البيع وقالا صح في  
الوجهين لانه باع عشرة اسهم في الدار وله ان في الثاني البيع على الذرع وهو  
مبيع مجهول لا يشاء بخلاف السهم ولا يبيع عدل على عشرة اذرع او ثواب  
وهو اقل او اكثر لانه اذا كان اقل لا يرى ثمن ما ليس بوجوده فيكون  
الموجود مجهولاً فان كان اكثر لا يكون البيع معلوماً ولو بين كل ثوب  
في الاقل بعدده وخبر نفسه في الاكثر لان البيع مجهول وفي بيع ثوب  
على عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذ بعشرة في عشرة ونصف لا خیار  
وبعده في تسعة ونصف الا ان شاء او قل ابو يوسف ان شاء اخذ باحد عشر  
في الاول بعشرة في اثني عشر وقال محمد ان شاء اخذ بعشرة ونصف في الاول  
وبعده ونصف في الثاني لان ما ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة  
نفسه بنفسه ولا يوجب نصف انما افر كل ذراع بثلث كل ذراع منزلة  
ثوب وقد انتقص ولا يوجب نصفه ان الذراع ونصف في الاصل وانما اخذ  
حكم المقدار بالشرط وهو مقيده بالذراع ففي اخذ عا الحكم الى الاصل وتصح بيع  
البرق سبيل والباقي فله والادار والسمسم في ثوباً يبيع البرق سبيل

مسئلة اذا اشترى ثوباً  
سبعة عشر ذراعاً  
لا يبيع عشرة اذرع من مائة من دراهم  
لانه باع عشرة اسهم في الدار وله ان في الثاني البيع على الذرع وهو  
مبيع مجهول لا يشاء بخلاف السهم ولا يبيع عدل على عشرة اذرع او ثواب  
وهو اقل او اكثر لانه اذا كان اقل لا يرى ثمن ما ليس بوجوده فيكون  
الموجود مجهولاً فان كان اكثر لا يكون البيع معلوماً ولو بين كل ثوب  
في الاقل بعدده وخبر نفسه في الاكثر لان البيع مجهول وفي بيع ثوب  
على عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذ بعشرة في عشرة ونصف لا خیار

في بيع ثوب على عشرة اذرع  
كل ذراع بدرهم اخذ بعشرة في عشرة ونصف لا خیار  
وبعده في تسعة ونصف الا ان شاء او قل ابو يوسف ان شاء اخذ باحد عشر  
في الاول بعشرة في اثني عشر وقال محمد ان شاء اخذ بعشرة ونصف في الاول  
وبعده ونصف في الثاني لان ما ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة  
نفسه بنفسه ولا يوجب نصف انما افر كل ذراع بثلث كل ذراع منزلة  
ثوب وقد انتقص ولا يوجب نصفه ان الذراع ونصف في الاصل وانما اخذ  
حكم المقدار بالشرط وهو مقيده بالذراع ففي اخذ عا الحكم الى الاصل وتصح بيع  
البرق سبيل والباقي فله والادار والسمسم في ثوباً يبيع البرق سبيل

الباقي يشترط اللام  
القيم والافلت بالافلت  
بالد طفت اللام كذا قال  
الجوهري

لان الغنم ماله معلوم  
فان كان له ثوب  
لا يبيع عشرة اذرع من مائة من دراهم

يجوز

يجوز عندنا وعند الشافعي قولان ويصح الباقلي الاخذ لا يجوز عندنا  
والجوز واللوز والغنم في ثوباً الا انما قال في ثوباً الاول لان فيه خلافاً  
الشافعي اما في ثوباً الثاني فيجوز اتفاقاً ويصح ثوباً لم يبد صلواتها  
او قد يرد وجب قطعها وشرط تركها على التجويف البيع كالمشاة وقد معلوم  
منها ان باع الثوب على النخل واشترى قد معلوماً لا يجوز البيع لانه ربحاً لا  
يبقى ثوباً المشتري واجرة الكيل والعد والتحويل الوزن والذرع على البيع  
واجرة وزن الثوب ونفذه على المشتري وفي بيع سبعة ثوباً سلم به او لا  
وفي غيره سلماً معاً لان في بيع السلعة بثمن اي بالدرهم او بالدينار سلم  
او لا لان السلم يتبع بالبيع والدرهم والدينار لا يتبعان الا بالسلم فلا  
يد من ثوباً لئلا يلزم الموهو في غيره الكسب السلوة بالسلم وهو بيع القابض  
اذا بيع الثمن بالثمن اي العرف سلماً معاً او بهما في الثمنين وعدمه **باب النسيئة**  
صح خيار الشرط لكل من السعافدين ولهما ثلثة ايام او اقل لا اكثر الا ان يجوز  
ان اجاز في الثلث اذا بيع وشرط الجواز اكثر من ثلثة ايام لا يجوز البيع  
خلافاً لهما لكن ان اجيز في ثلثة ايام جاز البيع عندنا حسبه فلما قال الزفر  
فان شري على انه ان لم يسعد الثمن الى ثلثة ايام فلا يبيع صح والى اربعة ايام  
تعد في الثلث جاز انما دخل لفظ العا في قوله فان شري لانه فرغ من  
خيار الشرط لان خيار الشرط انما شرع ليدفع بالقسط الفردي نفسه سواء

في بيع ثوب على عشرة اذرع  
كل ذراع بدرهم اخذ بعشرة في عشرة ونصف لا خیار  
وبعده في تسعة ونصف الا ان شاء او قل ابو يوسف ان شاء اخذ باحد عشر  
في الاول بعشرة في اثني عشر وقال محمد ان شاء اخذ بعشرة ونصف في الاول  
وبعده ونصف في الثاني لان ما ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة  
نفسه بنفسه ولا يوجب نصف انما افر كل ذراع بثلث كل ذراع منزلة  
ثوب وقد انتقص ولا يوجب نصفه ان الذراع ونصف في الاصل وانما اخذ  
حكم المقدار بالشرط وهو مقيده بالذراع ففي اخذ عا الحكم الى الاصل وتصح بيع  
البرق سبيل والباقي فله والادار والسمسم في ثوباً يبيع البرق سبيل

في بيع ثوب على عشرة اذرع  
كل ذراع بدرهم اخذ بعشرة في عشرة ونصف لا خیار  
وبعده في تسعة ونصف الا ان شاء او قل ابو يوسف ان شاء اخذ باحد عشر  
في الاول بعشرة في اثني عشر وقال محمد ان شاء اخذ بعشرة ونصف في الاول  
وبعده ونصف في الثاني لان ما ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة  
نفسه بنفسه ولا يوجب نصف انما افر كل ذراع بثلث كل ذراع منزلة  
ثوب وقد انتقص ولا يوجب نصفه ان الذراع ونصف في الاصل وانما اخذ  
حكم المقدار بالشرط وهو مقيده بالذراع ففي اخذ عا الحكم الى الاصل وتصح بيع  
البرق سبيل والباقي فله والادار والسمسم في ثوباً يبيع البرق سبيل



كان الفرع ثانياً إذا لم يمتد أو غيره فإذا كان الخيار لغير الثمن من صورته  
 الشرط فانه صحيح يكون من فروع خيار الشرط هذا الذي ذكره قول  
 منعه واه يوسف خلافاً لما كان يجوز في الأكثر وهو جري على أصله من التخيير  
 في الأكثر وأبوح جري على أصله من عدم التخيير في الأكثر ألبتة ولو كان له  
 جري على القياس وجوز في أكثر من مورد إلى غير ذلك **م** ولا يخرج مع ذلك  
 بأبوح خياره فإن قبض المشتري قبله عليه القيمة أي بشرط خيار البيع  
 فقبض المشتري فملك في يده يجب عليه القيمة لأنه مقبوض على كسوم وهو  
 بالقيمة **م** ويخرج مع خيار المشتري ويملك فيه به بالقبض كقبض أي إذا كان  
 الخيد للمشتري وقبض المشتري فملك وأوجب في يده يجب القبض **م** ولا يملك  
 المشتري أي إذا كان الخيار للمشتري لا يملك المشتري عند حبه خلافاً  
 لهما وثمره الخلاف تظهر في هذه المسائل وهي قول **م** فشرع عرسه بالخيار  
 فله عند حبه عدم الملك وعندهما ينفذ **م** والوطى لا يرد  
 لأنه بالنكاح لا في البكر أي الوطى شرطاً للمشتري في أيام الخيار يملك رد  
 عند حبه صنفه لأن الوطى بالنكاح لا يكون اجازة إلا أن يكون بكر إلا  
 نفقها بالوطى فلا يملك الرد وعندهما لا يملك امرة وأن كان ثبات  
 لأن المشتري قد ملكها نفسه النكاح والوطى يكون البين فيكون خياره  
**م** ولا يمتنع تربيته عليه في مدة خياره أي أن يشتري قريبه بالخيار

لا يمتنع . بملك

لا يمتنع عند حبه صنفه في أيام الخيار خلافاً لهما **م** ولا من شراء قاي إلى ملك  
 عند فموج **م** أي أن قال أن ملكك بعد فموج فشرع بالخيار لا يمتنع في أيام  
 الخيار عند حبه عدم الملك **م** ولا بعد قبض المشتري في المدة من الاستبراء  
 أي إذا اشترى أمه بالخيار فخاضت في أيام الخيار فقبضه الحنفية لا بعد من الاستبراء  
 عند حبه صنفه لأن الاستبراء إنما يجب بثبوت الملك ولا استبراء على البائع  
 ردت الأمه المشتري بالخيار لا يجب الاستبراء على البائع عند حبه صنفه لأن الأمه  
 إنما يجب بالنقل من ملك إلى ملك ولم يوجه عند حبه صنفه رحمه الله حيث  
 لم يملكها المشتري **م** ومن ولدت في المدة بالنكاح لا تقيرام ولله أي أن  
 اشترى زوجته بالخيار فولدت في أيام الخيار في يد البائع لا تقيرام ولله المشتري  
 فملك الرد عند حبه وعندهما تقيرام ولله لأن ولدت في ملك المشتري  
 فلا يملك الرد وإنما قلنا في يد البائع حتى لو قبض المشتري وولدت في يده  
 تقيرام ولله بالاتفاق لأننا نعتب بالولادة فلا يملك الرد فقارعت ملكاً  
 للمشتري فالولادة وقعت في ملكه فقيرام ولله **م** وهلك في يد البائع عليه  
 أن قبضه المشتري بأذنه وأودعه عند حبه لدفع القرض بالرد لعدم الملك أي  
 المشتري بالخيار أن قبضه مشتري ثم أودعه عند البائع فملك في يد البائع فملك  
 يكون على البائع لأن القبض قد ارتفع بالرد لأن المشتري لم يملك فلم يصح  
 الإيداع ورتبه إلى البائع يكون دفعاً للقبض فيكون السكك قبل القبض فيكون

إذا اشتري أمه بالخيار



على البائع وعندهما فاعلم المشتري صح ابداءه ولم يرتفع البعق فكان  
 في يد المشتري فيكون الهلاك كما حاله **م** وبقي خيار ما دون سري خيار  
 وبراءه بالمدعي عنه في المدة لان المادون لم يعدم التملك اي ان  
 عند ما دون سري خيار وبراءه يابعد عن ثمة في مدة الخيار بقي خيار عند  
 اذ حسم وعندهما لا يبيع له الخيار لانه ان بقي كالا ولاية الرد فده يكون  
 تملكها بغير عوض والمادون لا يملك ذلك عند اذ ح كالم يملك كان ردده  
 عن التملك للمادون ولاية ذلك فاذا وبسبب له شيء فولاية ان لا يبيع  
**م** وبطل شراء ذي مادي جبر بالخيار ان اسلم تملكها مسلما باستقاط  
 خياره اي ان اشترى ذي بشرط خياره عن ذي خرا ثم اسلم المشتري بطل  
 شراؤه لانه ان بقي فعند استقاط الخيار تملك المشتري فيلزم تملك المسلم  
 الخمر عند ما ينفذ الشراء وبطل الخيار لانه لو بقي تملك ردده الرد يكون تملك  
 المسلم لا يملك تملك الخمر فنفذ المسلم ثمرات الخلاف **م** ومن له الخيار يجبر  
 جمل صاحبه ولا يفتنه بلا علم اي ان فسخ من الخيار لا يفتنه بلا علم صاحبه  
 خلا فالابو يفتنه المتأخر له ان اشترط علم صاحبه لم يبق فائدة  
 في شرط الخيار لان صاحبه ان اشترط في مدة الخيار فلم يسل الخمر فيتم العقد  
 حال الخيار فان فسخ وعلم في المدة والروية خيار التعيين ان اشترى  
 احد التوطين بعقود على ان يبيعا اياها او خيار الشرط بورت عند الشاقي

انشاء اجازة البيع فاذن  
 البيع بلاثني واثني  
 اربع

لان الرفع العقد كالمعقد  
 فلا ينفذ باحدهما ولو بيع

فان فسخه عنك في المدة انفسخ  
 اذا لم يبيع الفسخ فمما يجزى  
 اذا كان الخيار بغير علم  
 اذا لم يبيع الفسخ فمما يجزى  
 البيع فمما يجزى فمما يجزى  
 اشترى اشترى فمما يجزى فمما يجزى  
 لان البائع لا يملك فسخه  
 اقتضا اذ اعلم عليه فمما يجزى

ايضا خيار العيب والام غنده وبورث  
 الفسخ والام غنده وبورث  
 خيار العيب والام غنده وبورث

144  
 لان الحكم لا يفسد فانه تملكها مسلما فالتسليم  
 لان الخيار فسخ فمما يجزى فمما يجزى  
 فيكون اولى فمما يجزى فمما يجزى  
 لان فسخ الاجازة فمما يجزى فمما يجزى  
 الفسخ اجازة فمما يجزى فمما يجزى  
 اولى من الاجازات فمما يجزى فمما يجزى  
 صورة المسئلة اذا باع عبد بالمال لا واحد  
 منه ما يخصه على ان يفسد فمما يجزى فمما يجزى  
 تلك ايام فالباع جاز لان الشاقي يعلم  
 والباع يعلم فمما يجزى فمما يجزى

ايضا خيار الروية البتة على مذهبه لان شراءه مالم يره لا يجوز عنده  
 ولان المشتري بشرط الخيار لغيره فاني اجاز او نقض صح ذلك فان اجاز  
 احد هما وفسخ الاخر فالاول اولى لو وجد معا فالفسخ اولى قالوا لان  
 بشرط الخيار لغير العاقبة انما ثبت بطريق النيابة عن العاقبة ثبت له  
 اقتضاء اقول اذا اشترى على ان الفسخ بالخيار لا يثبت الخيار الا بغير الشاقي  
 فيكون نايبا عن المتعاقدين ثم رضى البائع بخيار الغير لا يقتضي رضا خيار  
 المشتري **م** ويبع جده بما بالخيار في صحتها صح ان فصل ثمر كل حين  
 محل الخيار فمما يجزى فمما يجزى اي ما اذ لم يفتل الشراء ولم يبيع  
 الخيار او فصل لم يبيع او يبيع ولم يفتل لجملة الشراء والبيع او جزم له  
 بما بقي ان في صورة الجواز وان لم يوجد الجملة لكن قبول ما ليس ببيع  
 جعل شرط لقبول ما هو ببيع فيبقى ان يفسد بالشرط التماسه والجواب  
 البيع بشرط الخيار داخل في الاجاب لا الحكم فلا يفسد عليه انه ما يفتن  
 على كل وجه بل هو ببيع مما وجد فاعبرنا الوجهين في صورة الجملة اعترنا  
 انه ليس ببيع وفي صورة ان يكون كل واحد منهما معلوما اعتبرنا انه ببيع  
 حتى لا يفسد العقد وشراء احد التوطين او احد ثلثة على ان يبيعا اياها  
 في ثلثة ايام صح لان لم يشرط تعيينه ولا في احد اربعة لان القياس عدم  
 الجواز ولكن استحسانا في ثلثة لكان الحاجة فلان ثلثة مشتركة على الجملة



والرؤى والتوسط وفي الرواية على التلخيص بقينا الحكم على الامر وهو عدم الجواز  
**م** واخذ به بالشفقة والراي يفت بكتب شرط في الخيار **م** اي ان يشرى  
 دارا على ان بالخيار في بيعت دارا بجنب تلك الدار فاقضى المشتري بالشفقة  
 فلما اخذ رضاء بشره تلك الدار لان الاخذ بالشفقة يقتضي اجازة الشفقة  
**م** وقيل ان شرط المشتري بغيره في احد شي وكذا خيار العيب **م** لانه  
 ان رد الاخر يكون مقبلا بغيره **م** يعني بشره بالراي وبين البائع وهذه الرواية عيب  
 ثابت لها واحد **م** وبعد من شرط بشره او كتبه ووجد بخلافه اخذ  
 بكتبه او ترك **م** لان الاوصاف لا يغال بها بشي من الثمن **م** فصح شراء  
 عالم به **م** خلافا لثالث **م** والمشتري بالخيار عند **م** اي عند الرواية  
 ان ان يوجد مبطو ان رضى قبلها **م** اي ان رضى قبل الرواية يكون الفسخ  
 اذا رآه لكن لو فسخ قبل الرواية بغيره الفسخ حكمه ان عده غير لازم حتى لا يجوز  
 اجازة عند الرواية **م** لا يابى **م** اي اذا باع شي لم يرد له لا يكون له الخيار  
 اذا رآه **م** وبطلان **م** بشرط العيب **م** بشرط العيب **م** بشرط العيب **م** بشرط العيب  
 او يوجب حقا لغيره كالبس **م** اي بدون شرط الخيار **م** والراي والاجابة  
 قبل الرواية وبعد **م** اي بين التفرقات بطل خيار الرواية سواء كانت قبل الرواية  
 او بعد **م** ومالا يوجب حقا لغيره كالبس بالخيار والمساواة لهية بلا  
 تسليم بطل بعد **م** لا قبل **م** لان بين التفرقات لا تربية على صريح الرضى

انما خوله ومن اشترى شي  
 فله الخيار اذا رآه وان اوجبه  
 بعد الرضى لا يقتضي خيار  
 لانه اذا لم يرضه فله خيار  
 جواز العيب في العيب  
 اليه حله  
 عند رضى المشتري وبطلان  
 عند رضى البائع

وهو لا يوجب حقا لغيره  
 كالبس بالخيار والمساواة  
 لهية بلا تسليم بطل بعد  
 لا قبل لان بين التفرقات  
 لا تربية على صريح الرضى

وهو انما يبطل به الرواية اما التفرقات الاول فهي اقوى لان بغيره لا يقبل  
 الفسخ وبغيره اوجب حقا لغيره فلا يملكه **م** بطا **م** وانظر الى وجه الامر وهو  
 وجه الدابة وكملها وكملها **م** ثوب مطوي غير مطوي **م** والى موضع عليه مطوي ونظر  
 وكيلة بالبراء او بالقبض كاف لا تفرق **م** الوكيل بالقبض هو الذي ملك  
 القبض بخلاف الرسول فانه الذي اوده باء الرسالة بالتسليم فالبائع اذا  
 لم يملك اليه لا يملك المحسنة بخلاف الوكيل وعندهما نظر الوكيل بالقبض غير كاف  
 لانه وكلمة القبض لا بالنظر والاعمال ان القبض الحاصل بالنظر يعلم ان هذا هو الذي  
 امر بقبضه **م** وشرط روية داخل الدار اليوم **م** انما قل اليوم لان الرواية انه  
 اذا رآه صيقل الدار او اشجار البستان من خارج كان كافيا ذلك لان  
 دورهم وبساتينهم لم يكن متفاوتة فروية الخارج كانت مقيمة عن روية الداخل  
 اما الآن فالسقاوت فاش غلبة ما روية الداخل **م** ربيع الااعي ورواية  
 صحول الجايش **م** وبطلان **م** بشرط العيب **م** بشرط العيب **م** بشرط العيب **م** بشرط العيب  
 بالجنس وبشره خبايرك **م** بشرط العيب **م** بشرط العيب **م** بشرط العيب **م** بشرط العيب  
 ولا اعتبارا ولو قوف في مكان لو كان بغير الرقعة كما هو قول ابو سفيان **م** وحي  
 اي احد الثوبين ثم شرائها ثم رآه الاخر فله رد **م** لا رد الاخر وحده **م**  
 بل لا يلزم تزويج الصفقة بطل التمام **م** ومن رآه شيئا ثم شرائه فبطل وجهه  
 متغيرا والا لا والقول للبائع ان عدم تغيره والمشتري في عدم روية **م** اي الاخر

منه انما يبطل به الرواية  
 اما التفرقات الاول فهي اقوى  
 لان بغيره لا يقبل  
 الفسخ وبغيره اوجب حقا  
 لغيره فلا يملكه

وهو انما يبطل به الرواية  
 اما التفرقات الاول فهي اقوى  
 لان بغيره لا يقبل  
 الفسخ وبغيره اوجب حقا  
 لغيره فلا يملكه

وهو انما يبطل به الرواية  
 اما التفرقات الاول فهي اقوى  
 لان بغيره لا يقبل  
 الفسخ وبغيره اوجب حقا  
 لغيره فلا يملكه

انما الصفقة  
 صار شيئا اخر فلا يملكه  
 السابق العلم











وقضى على المشتري الاول فلهذا الغضاء ليس في البيع الاول فلهذا البينة  
لم تقع على البيع الاول ولا على ما به لان ما به على الغائب ليس بما به على  
على الخاتم وان قضى مشتريه وادعى عيبا لم يجز على دفع ثمنه حتى يحلف باوجه يقيم  
ببينة فقولاه او يقيم عطف على قوله لم يجز ليس عطف على قوله حتى يحلف لانه يكون  
اقامة البينة غاية لعدم الجبر فان اقام البينة بنته في عدم الجبر فيلزم الجبر على  
دفع الثمن عند اقامة البينة على العيب فالحال ان المشتري اذا ادعى عيبا يقيم  
ببينة على دعواه ويرد ثاوان لم يكن له بينة يحلف بابعائه لا عيبا وحده  
على دفع الثمن لاجل الحلف فانه لا سرعان ثابت اما اقامة البينة على وجود العيب  
الجبر على دفع الثمن حتى يحلف وان شُب قولاه يقيم فلا وجه وهو ان يكون  
المراد بعدم الجبر دفع الثمن عند عدم الجبر على دفع بشرط ان يكون واجبا بحكم البيع  
وهو متبعا بنته باوجه الاسر بما اما الحلف على انه لا عيب فخرج بجبر على دفع الثمن  
او اقامة البينة على وجود العيب فخرج بفسخ البيع ولا بقاء الثمن واجبا بنته  
عدم الجبر بشرط كونه واجبا وعمد غيبة شهوده دفع ان حلف باوجه ولم يثبت  
ان يخل اي ان قال المشتري شهودي غيبت دفع الثمن ان حلف بايو ان  
لا عيب وان نكل البائع غيبت العيب م قال ادعى باوجه اقامه بينة لولا انه  
ابو عنه ثم حلف باوجه بانه لعد باوجه وسلم وما ابو عنده قط لا بانه لعد باوجه  
وما به هذا العيب ولا بانه لعد باوجه وسلم وما به هذا العيب م اعلا لا يحلف

ان يقيم البينة على ما به على الغائب ليس بما به على

العيب

ان يقيم البينة على ما به على الغائب ليس بما به على

ان يقال للمشتري فليثبت  
اباوه هذا العيب عنده  
مثلا م

مدين

بدين الطرفين اذ لا اول يمكن ان لا يكون العيب وقت البيع فثبت  
بعد البيع قبل التسليم على هذا التقدير للمشتري حتى الرد ايضا واما في البينة  
فان البيع يمكن ان يؤول كماله بان يكون المراد ان العيب لم يكن موجودا  
عند البيع والتسليم يعني ان وجود العيب على كل واحد منهما مستف منمكن ان  
كان موجودا عند التسليم لا البيع قال قلت هذا الاحتمال ثابت في قوله  
لعد باوجه وسلم وما ابو قط اي في كل واحد منهما وما ابو سلمه وجود  
في واحد فيمكن ان قد ابو عنه وجود التسليم لا البيع قلت المعنى هو سلب  
العموم م وقد قدم بينة المشتري على العيب عنه كحلف باوجه عنه  
ما تعلم انه ابو عنه اخلفوا قول في حقه رحمه الله قد ذكر ان المشتري  
اقام بينة اولاه ان ابو عنه فان لم يكن له بينة يحلف البائع عنه انك  
ما لم تعلم انه ابو عند المشتري لقوله عليه السلام البينة للمدعي واليمين على ما  
اكرم على شئ فثبت بالبينة فعند العجز عن ايتوجه اليه على المنكر واخلف  
المشايخ على قول الحق ووجه عدم الاستحلاف ان اليمين لا يتوجه الا على  
الحكم ولا يصير ضما الا بعد قيام العيب عنه فلا يمكن اثبات هذا بالحلف  
لانه دور اما البينة فقد تعام ليس ضما لكن لا يحلف ليس ضما والفرق  
وجوب الحلف ضرر فاذا لم يكن ضما فلا وجه للزام الضرر عليه كالحلف  
اقامة البينة اذ المدعي مختار في اقامته فهي مولا على الزام الضرر عليه

لعدم السلب في الحائض وذلك  
كله قط تناقض هذا المعنى لانها موصوفة  
بعدم جبر اليمين الايجاب المسمى  
فيكون سلبا جبريا او موجبا جبريا

ببينة اقامة البينة والتعليق



اقامة البينة طريقا لا ثبات كونه بايضا لا التحليف **م** ولو قال البائع بعد  
 التقابض بعينك هذا المبيع مع آخر فقال المشتري بل هذا وحده فلا  
**م** اي اذا ظهر في المبيع بعد التقابض عيب فرده المشتري ويطلب  
 الشئ فيقول البائع هذا الشئ مقابل هذا الشئ مع شئ اخر ويقول المشتري  
 بل هو مقابل هذا الشئ فرده فالتوالت مع البعدي لان الاختلاف وقع في  
 مقدار المقبوض فالقول للتقاضي كما في المذهب **م** وكذا اذا انقضت مدة البيع  
 واختلف في المقبوض اي انقضى المبيع شيئا واختلف في المقبوض  
 فقال المشتري قبضت احدهما فقط وقال البائع بل قبضتهما فالتوالت  
 للمشتري على المبيع ولو شري عينا بصفقة وقبض احدهما ووجد به عيب  
 بالآخر عيبا اخر **م** او ردها ولو قبضت احدى العيين فاحتمل لان  
 الصفقة اتممت فالبعض قبض القبض لا يجوز تفريق الصفقة ولو قبض  
 يكون **م** وكلي او ردها في قبض ان وجد بعينه عيبا ردها او اخلها  
 اذا كان ما جسد احد فهو كشي واحد وقيل هذا اذا كان في وعاء واحد  
 حتى لو كان في وعاءين فهو بمنزلة عيبين فيرد الوعاء الذي فيه العيب  
 ولو اشترى بعضه لم يرد باقية بخلاف التوب **م** لانه لا يضره التبعض  
 والاختلاف لا يمنع تمام الصفقة لان عامها برعي العاقبة وهذا  
 بعد القبض اما لو اشترى البعض قبل القبض فله ان يرد حتى القسمة في الباقي

تسرق

كالتسرق الصفقة قبل التمام واما في التوب فالتبعض يفرقه فلا خيار  
 في الباقي **م** ومداواة المبيع وركوبه في حاجته رخصا ولو ركب لرده او  
 سقيه او شرا علفه ولا تلحقه ولا به لانه لو قطع بعد قبضه او غفل  
 بسبب كان عيبه بايعة رده **م** واذا غفل في صورة القطع اما  
 في الغفل فلا رده بل اخذ الشئ فخرجه لان هذا الغفل الاختلاف عينه واما غفلهما  
 فيرجع بالتقصان لان هذا الغفل العيب فيقوم بدون هذا العيب ثم هذا العيب  
 فبعض البائع تفاوت ما بينهما كما اذا اشترى عاملا كانت في يده بالولادة  
 فانه يرجع بفضل ما بين قيمتهما عاملا وغير عاملا ولا في حصول سبب الملاك  
 كان يوجب البائع فاذا ملك في يد المشتري يكون مضافا الى ذلك السبب  
 المثل فان المثل ليس سببا للملاك **م** ولو باع وركب في كل عيب صحيح وان لم  
 يعبه **م** وعند الشافعي لا يبيع بناء على اهل ان البراءة عن الحقوق المحبولة  
 لا يبيع منه وشتمنا نصح به اذا استعاط المحمول لا يفرق لانه لا يفرق الى  
 المازنة ثم هذه البراءة تشمل العيب الحادث **م** بطلان بيع ما ليس له  
 كالمدم والمينة والحركة المبيع **م** وكذا بيع ام ولد والمهر والمكاتب وبيع  
 مال غير متقوم كالحمل والحريرة بالتمتع **م** اعلم ان المال عين بحري فيه  
 التناقص والابتداء فيخرج الزراب وخوخه والدم والمينة التي ماتت حتى  
 انقضاء ما الى حقيقته او لم يمت في غير موضع الذبح مما هو عارة لبعض

في التواكي بين غنول  
 في التواكي بين غنول

١٧١  
 امد اذا اشترى عينا بصفقة  
 ولم يعلم ان فيه عيبا  
 المشتري لا يرد به على البائع  
 بطلان البيع وقال لا يرد  
 الا بعد انقضاء مدة البيع  
 او اذا ظهر في المبيع بعد  
 التقابض عيب فرده المشتري  
 ويطلب الشئ فيقول البائع  
 هذا الشئ مقابل هذا الشئ  
 مع شئ اخر ويقول المشتري  
 بل هو مقابل هذا الشئ  
 فرده فالتوالت مع البعدي  
 لان الاختلاف وقع في  
 مقدار المقبوض فالقول  
 للتقاضي كما في المذهب  
 وكذا اذا انقضت مدة  
 البيع واختلف في  
 المقبوض اي انقضى  
 المبيع شيئا واختلف  
 في المقبوض فقال  
 المشتري قبضت احدهما  
 فقط وقال البائع بل  
 قبضتهما فالتوالت  
 للمشتري على المبيع  
 ولو شري عينا بصفقة  
 وقبض احدهما ووجد  
 به عيب بالآخر عيبا  
 اخر فاحتمل لان  
 الصفقة اتممت  
 فالبعض قبض  
 القبض لا يجوز  
 تفريق الصفقة  
 ولو قبض يكون  
 كشي واحد  
 وقيل هذا اذا  
 كان في وعاء  
 واحد حتى لو  
 كان في وعاءين  
 فهو بمنزلة  
 عيبين فيرد  
 الوعاء الذي  
 فيه العيب  
 ولو اشترى  
 بعضه لم يرد  
 باقية بخلاف  
 التوب لانه  
 لا يضره  
 التبعض  
 والاختلاف  
 لا يمنع  
 تمام  
 الصفقة  
 لان عامها  
 برعي  
 العاقبة  
 وهذا  
 بعد  
 القبض  
 اما لو  
 اشترى  
 البعض  
 قبل  
 القبض  
 فله ان  
 يرد  
 حتى  
 القسمة  
 في  
 الباقي



الكفارة ذابح الجوسى حال الاثام غير متقومة كالخمر والخمر يخرج منه الخمر  
 لانه لا يجري فيه الاستبدال بل يستبدل المال الغير المتقوم حال ابرنا بالمانته  
 لكنه في غير دينا مال متقوم فكل ما ليس حال البيع فيه باطل سواء جعل مبيعا  
 او غشا وكل ما هو مال غير متقوم فان بيعه بثلثي اى بالدرهم او الدنانير فليس  
 باطلا وان بيع بالعرض في البيع في العرض فانه باطل هو الذي لا يكون صحيحا  
 باطلا والثاني هو الصحيح باطلا بوصفه وعند الشافعي لا فرق بين الباطل والثام  
 وتصحى هذا في اصول الفقيه **ويصح من ضم المهر وكبر خمنت الى مينة وايضا**  
**وان صحت كل صح في ضم الى مهر او في غيره بحصة** لان المهر محل للبيع  
 عند البعض فبطالة لا يبرى الى الغرم ملكك ضم الى وقف في الصحيح وفيه  
 العرض بالخروج **اي البيع فانه في العرض صحت تجب فيه عند البعض**  
 هو البعض لكن البيع في المهر باطل فيه فملك حين المهر ولم يخرج ملك لم  
 ينفذ او صيده والقي في حظه لا يؤخذ منها بلا حيلة وصح ان اخذ بلا حيلة  
 الا اذا دخل بغيره ولم يرد منه **صحت لو دخل بغيره وسد فله يجوز بيعه**  
 لان سده الدخول اختيارى موجب للملك واعلم ان نظم كثير من المسائل  
 في سلك واحد وقال لم يخرجوا لكن لم يمتا ان البيع باطل او فاسد وانما ابي  
 ذلك ان شاء الله تعالى ففي السمك الذي لم يصيد ينبغي ان يكون البيع باطلا  
 اذا كان باله درهم والدنانير ويكون فاسدا اذا كان بالعرض لانه غير متقوم

اوسم العرض  
 وقال الان  
 عند واحد غشا  
 لكل كسبة  
 والذنية

لان المتقوم مال

لان المتقوم بالحرارة ولا احرار واما في السمك الذي صيده والقي في حظه  
 فينبغي ان يكون البيع فيه فاسدا لانه مال مملوك لكن في تسليمه **ولا يبي**  
**طريق الهوان** فينبغي ان يكون كبيع الصيد قبل بيعه **ويصح الحمل**  
**فينبغي ان يكون باطلا لان الساج معدوم فلا يكون مالا والحمل مشكوك**  
**الوجود فلا يكون مالا** واللبس في القمع **ذكر واخيه عليهما احد بهما انه**  
**لا يعلم انه لهن ادم او بيع فعلى هذا يبطل البيع لانه مشكوك الوجود فلا يكون**  
**مالا والثانية ان اللبس يوجد شيئا فشيئا فملك البائع يكتسب ملك المشتري**  
**م والصور على ظاهر القم** لانه يقع النزاع في موضع القطع وكل بيع يخفى  
 الى المنازعة فهو فاسد **ويخرج في سقف ودراع من ثوب ذكر قطع اركانه**  
**فان ابيع فيها فاسد والمراد ثوب بغير القطع** **ويجوز بيعه ان قطع**  
**او قطع الدراع قبل شحه المشتري** لان الفقد قد زال **وهو في العائض**  
 وهي ما يحصل من الصيد بغير الشبكة مبررة وهذا البيع فينبغي ان يكون  
 باطلا لما ذكره في الطريق الهوان **والمراتبة وهي بيع الثمر على النخل بتمريه ووزن**  
**كيلة حصة** مثل كيلة حال من الثمر على النخل وخصوصا غير عن المثل اي يكون  
 الثمر على النخل مثله بطريق الخوض في الثمر المجزوز فلهذا البيع من البيوع الفاسدة  
 لشبهة الربوا **والملامة والقاء والحج والمناينة وهي ان يتاوبا**  
**سلاح ثم البيع ان لمسا المشتري او وضع عليه حصة او بندها**

172  
 ان يبيع المملوك  
 من المملوك  
 او يبيع المملوك  
 من المملوك  
 او يبيع المملوك  
 من المملوك

وقد قيل ان الفاسد  
 ان يبيع المملوك  
 من المملوك  
 او يبيع المملوك  
 من المملوك

قد قيل ان الفاسد  
 ان يبيع المملوك  
 من المملوك  
 او يبيع المملوك  
 من المملوك



سَمَاعٍ بِهِ لَا جُلَّةَ الْحَيْثُ قَبْلَ دَفْعِهِ مَا كَانَ بَيْعُهُ بِالْعِلْمِ وَإِنْ لَمْ يَخْلُصْ

الرفعة الحياطة

الحزبة بالقرن  
الحزبة بالقرن  
الحزبة بالقرن

العزم بآراء العزم فيكون الرجح حراما  
 إلا الرجح غرامت

لَا تَنْتَهِ لَوْ كُنْتَ بِدَارِ الشَّرِّ عَلَى  
لَا تَنْتَهِ لَوْ كُنْتَ بِدَارِ الشَّرِّ عَلَى

الاهل والاعراب : غرافت :







تبعاله فاستأوه من العقد شرط لا يقتضيه العقد فيكون **مفسد** <sup>او لا يفسد البيع الماتر ومثل</sup>  
التشريع والموافاة <sup>والموافاة</sup> وهو مفسد العقد <sup>والموافاة</sup> وان لم يبرأ ذلك  
وقد روى الحاج والمصادق والدراس <sup>بأنه</sup> والقطاف والجزاز <sup>بأنه</sup> القطاف حتى  
الغمر عن الاشجار والجزاز قطع الصوف عن ظهر الغنم <sup>ويكفي</sup> اي  
يجوز الكفارة الى منفعة الاوقات لان الجملة البسرة <sup>في الكفارة</sup> في الكفارة <sup>بأنه</sup>  
ان اشقط الابل قبل حلوله <sup>اي ان</sup> اشقط منه لاجال الجوزة قبل حلوله  
ينقلب البيع صحيحا <sup>ثم علم</sup> ان الحكم في البيع الباطل ان البيع ان يملك في المشتري  
فمنه البعض امانة وعند البعض موقوف بالقيمة كالمقبوض على سؤم الشراء او ما  
حكم البيع الفاسد فلو انما شرع في احكامه فقال **م** فان قبض المشتري للبيع  
بيعا فاسدا بغير ضابطه <sup>بأنه</sup> او دالة كقبضه في مجلس عقده وكل ما عوذه  
مال يملكه <sup>م</sup> فان قيل كل ما في البيع الفاسد فيكون كل من العوضين مالا  
البته اذ لو لم يكن لكان البيع باطلا فلما قد ذكر الفاسد ويراد به الباطل  
كما ان في اول باب العقد وتري جميل البيع بالينة فالدا وهو اطلاق قوله فقال  
وكل من عوذه مال احتياطا حتى لو شتم الفاسد الباطل يكون هذا العقد <sup>م</sup>  
له عن هذا الحكم وهو ان يصير ملكا على انه قد يكون البيع فالدا مع انه  
لا يكون كل من عوذه مالا كما اذا باع وسكت عن الغنم فالبيع فالدا <sup>م</sup>  
حتى يملك البعض ويحب الغنم من العوذه <sup>م</sup> ولزمه مثل حقيقة او وقع <sup>م</sup>

ط  
البايع في فنية البيع  
فقطضت  
فقطضت  
فقطضت

اي  
البايع في فنية البيع

اي

اي ان يملك في المشتري وجب عليه النفل حقيقة في ذات الاشغال النفل  
معنى وهو القيمة في ذات القيم **م** وكل منهما فسخ قبل القبض وكذا جوده  
ما دام في ملك المشتري ان كان الفاسد في صلب العقد كبيع درهم بدينار  
ما اراد بالفاسد في صلب العقد الفاسد الذي يكون في احد العوضين **م**  
ولما لا الشرط ان كان بشرط رايه كشرط ان يهدي له هدية ذكر في الزينة  
ان هذا قول محمد واما عند مالك واحد من الفسخ لان الفسخ حتى الغنم  
لا الحق احد المتبايعين فانها راضيا بالعقد **م** قال بايع المشتري او غيره  
رسلا او غنم وعليه قبضة وسقط حتى الفسخ **م** لانه يتعلق به فغير  
واذا فسخه ففاته ثمنه واذا اجتمع في انة ثمنه وحق العبد يرجع حتى  
العبد حاجته **م** ولا يافده البايع حتى يرد ثمنه **م** اي البايع اذا فسخ  
البيع الفاسد لا يافده المبيع حتى يرد الثمن لان البيع محبوس بالثمن  
بعد الفسخ **م** قال مات هو فاشترى افعاله حتى يافده ثمنه **م** اي بايع  
شيئا بغيره فاشترى افعاله حتى يافده ثمنه ففسخ البيع ثم مات البايع <sup>م</sup>  
حق جنس المبيع حتى يافده الثمن ولا يكون اسوة لغرماء البايع **م**  
وطاب للبايع ربح ثمنه بعد التعاقد لا للمشتري ربح مبيع ففسخ  
صورة المسئلة باع جارية بغيره فاشترى بالدرهم او الدنانير وبعها  
فباع المشتري الجارية ورجح لا يطيب الرجح والآن ربح البايع في التخييل

صورة المسئلة قال البايع والمشتري  
اي بغيره فاشترى افعاله حتى يافده ثمنه

اي ببيع ما يبيع الفاسد



الرجح والفرق ان البيع متعين في العقد فيكون فيه جثت بسبب الملك  
وفي فساد الملك بشبهة عدم الملك بالشبهة ملحقه بالحقيقة في الحرمة قال القس  
عليه السلام نهى عن الربو او الربوة واما الربح <sup>لا ان يملكه المالك</sup> والذباية فغير متعينة في العقد  
ولو كانت متعينة كانت فيها شبهة الخبث بسبب الفساد فعند عدم التعيين  
يكون في تعلق العقد بما يشبهه فيكون فيها شبهة الشبهة ولا اعتبارا  
بهذا في الخبث بسبب فساد الملك اما الخبث بسبب عدم الملك فيشمل  
التعيين عند الحقيقة يعني ان ربح في المعضوب لا يثبت سواء كان  
المعضوب مما يتعين كالجارية مثلا او مما لا يتعين كالدرهم والدنانير حتى  
ان باع الدرهم المعضوب وحصل فيها ربح لا يكون طيبا لان في الاول  
مقبوضة الخبث وفي الثاني شبهة والشبهة ملحقه بالحقيقة <sup>مما طالب</sup>  
ربح مال ادعاه نفقسي ثم فخر عده بالتصادق <sup>اي ان ادعى على رجل مالا</sup>  
فقتضاه فخرج فيه المدعي ثم تصادقا على ان هذا المال لم يكن على المدعي عليه المبيع  
طيب لان المال المقتضى به بدل الربح هو الذي هو حق المدعي والمدعي باع  
دنيته باخذه فاذا تصادقا على عدم الربح صادرة استحق ملك البائع  
وبدل المستحق مملوكا فاسدا فيكون البيع في صحة البذل كما مر  
فلما يخر الخبث فيما لا يتعين بالبيع فان قيل ذكر في الهداية في المسئلة  
السابعة ثم اذا كانت دراهم الثمن قائمة فانه يأخذها بعينها لا بما يتعين

المجلس الأعلى للدراسات الإسلامية

بالتعيين في البيع العام وهو الراجح لأنه يبرز الغيب فهذا انما يقتضي ما قلتم  
من عدم تعيين الدراهم والمانر قلنا يكون الوفاق بينهما قال لهذا العقد  
شبهته بشبه الغيب شبه البيع قال كانت فائده اعتبر بشبه الغيب سعيها في  
رفع العقد العام واذ لم يكن فائده فاشترى بها شيئا بغير شبه البيع حتى  
لا يبرى الفساد الى بل لا ذكرنا ما شبهه الشبهة وايضا للعدل الى  
بدينا في دفع الحصة على ما عرفم ولو بنى في داره ما شاء فاشترى الحصة  
فيها وحكنا ابو يوسف فيها هذا عندنا حنفية وعندنا ينقض في البناء  
وبنه المسئلة بما المسائل التي انكر ابو يوسف روايتها على انه حنفية  
قال ابو يوسف قال محمد بن رويث الاخذ بالقيمة لكن ثبت ونكث  
ابو يوسف فانه ذكر في كتاب الشفعة ان شري شرا فاسد اذا بنى فيها  
فلا شفيع الشفعة عندنا حنفية وعندنا لا شفيع له فهذا يدل على  
الانقطاع حتى الباع ببناء المشتري عندنا حنفية خلا قالهما  
ذكره النجاشي بنحو العينة يكون الجيم اثاره والنجاشي جاء بفتح  
الجيم وسكونه وهو ان يتواءم سلفه لا يبريد شرا ما اكثر مما يقهرها  
يركب الاخر فيقع فيه والسوم على سوم غيره اذا رضيا بشي شي  
وتلقى الجلب المضربا بل البلد الجلب المجلوب قال المجلوب اذا اقر  
من البلد تعلق به في العامة فيكره ان يستقبل البعض ويشترط يمنع

بالتعيين في البيع العاصم وهو المصحح لانه بمنزلة الغيب لهذا انما تقرر ما قلتم  
 ما عدم تعيينه اليه ابراهيم والذاتير قلنا يكن السوفيق بينهما فان لهذا العقد  
 شبهتين شبه الغيب شبه البيع قال كانت فائده اعتبر شبه الغيب سعيها في  
 رفع العقد العاصم واذ لم يكن فائده فاشترى بها شيئا بغير شبه البيع حتى  
 لا يبرى الفساد الى بل لا ذكرنا ما شبهة شبهة وايضا لئلا دل الى  
 بدي ثابته في دفع الحوزة على ما عرفم ولو بنى في دار شرا ما شرا فانه كالمدة  
 قيمتها **وملك ابو يوسف فيها** هذا عندنا حنفية وعندنا بيقضي الباع  
 وبه المسئلة بين المسائل التي انكر ابو يوسف روايتها عما لا حنفية  
 فان ابا يوسف قال لعل رويت الاخذ بالقيمة لكانت وشك  
 ابو يوسف انما ذكر في كتاب الشفعة ان شري شرا فاسد اذا بنى فيها  
 فلا شفعة الشفعة عندنا حنفية وعندنا لا شفعة له عندنا بل على  
 لقطعها عن الباع بيننا في المشتري عندنا حنفية خلافا لهما



[illegible]

بہارِ نبویؐ

100

[illegible]











على الاخر بالمعيار الشرعي اي الكيل والوزن ففضل فقيرى شعيرة تغير  
 به لا يكون من باب الربوا وكذا افضل عشرة اذرع من الثوب الهدوي <sup>بغير</sup>  
 على خمسة اذرع منه لا يكون من باب <sup>لان الفضل ليس بالمعيار الشرعي</sup> الباب وقال قال عن العوض  
 احترانا عن بيع كربة وكتر شعيرة كبرى به وكتر شعيرة قاتل للثمن  
 مفضلا على الاول لكن غير قال عن العوض يعرف الجنس الى خلاف الجنس وقال  
 شرط لاحد العاقبة حتى لو شرط لغيرها لا يكون من باب الربوا  
 وقال في المعاوضة حتى لم يكن الفضل الخالي عن العوض الذي في البيعة  
 ربوا <sup>وعلته القدر مع الجنس المراد بالقدرا الكيل في المسكيات</sup>  
 والوزن في الموزونات وعند الشافعي علة الطعم في المطعومات <sup>الاشياء</sup>  
 والتمنية في الاثمان والجنسية شرط والمساواة مخلص للاصل الحرة  
 وعند مالك علة الطعم والادفار <sup>مخرج بيع الكيل والوزن في الجنسة</sup>  
 متفاضلا ولو غير مطعوم كالجنس <sup>والحد بغير</sup> الجنس من المسكيات للميزان  
 من الموزونات وفيها خلاف الشافعي ومالك بناء على ما ذكرنا  
 العلة <sup>وقل متماثل</sup> اي البيع في الاشياء المذكورة <sup>وبلا اعتبار</sup>  
<sup>المراد بغير باب المذايب</sup> اي كل البيع متفاضلا فيما لا بدخل في المعيار <sup>كمقنة بجفتين</sup>  
 ببقية وتمررة بتمررين <sup>وعند الشافعي لا يجل بيع المطعومات</sup>  
 مقنة بجفتين بناء على ما ذكرنا من العلة وبناء على ان الاصل عند

الحل

الحل وعند هذه الحرة فعندنا ما يدخل في الكيل ثبت فيه الحرة وبالا  
 يدخل فيه يبقى على اصله وهو الحل وعند الشافعي الاصل الحرة والمساواة  
 مخلص مما لا يدخل في المستوى الشرعي وهو الكيل يبقى على الاصل وهو  
 الحرة وانما جعل الحرة اصلا لقوله عم لا تتبعوا الطعام بالطعام  
 الا سواء بسواء مما لا يكون مساويا كان حراما قلنا المعنى لا تتبعوا  
 الطعام الذي يدخل في المستوى الشرعي الا سواء بسواء كما قيل لا  
 تقتلوا الحيوان الا بالسكين يكون المراد الحيوان الذي يمكن قتله  
 بالسكين لا الثقل والبرغوث <sup>قال وجد الوصفان صوم الفضل</sup>  
 والنساء وان عدا حلالا وان وجد احدهما لا الاخر حل الفضل <sup>والقدر والكيل</sup>  
 النساء والكل كسليم يروى في يروى وبه في شعيرة اي ان وجد  
 القدر والجنس صوم الفضل كفقير من البر بفقيرة منه والنساء وان  
 كالا مع التساوي كفقيرة بفقيرة بغير احدهما او كلاهما نسوة وان  
 عدم كل منهما حل كل واحد من الفضل والنساء وان وجد احدهما  
 لا الاخر حل الفضل للنساء كما اذا بيع فقير حنطة بفقير شعيرة  
 ببدل حل فان واجد جزئي العلة وهو الكيل موجود بنا لا الجزء الاخر  
 وهو الجنسية وان بيع خمسة اذرع من الثوب الهدوي بستة اذرع  
 منه يبيد حل ايضا لان الجنسية موجودة دون القدر ولا يجوز



في صورة عدم  
وجوده في  
الجنس

النسبة في صورتين مع التباين ولا مع ذلك لان صورة العلة  
وان كان لا يوجب الحكم لكنه يورث الشبهة والشبهة في باب الربوا  
ملحقة بالحقيقة لكنها ادون من الحقيقة فلا بد من اعتبار الطرفين  
ففي النسبة احد البديلين معدوم وبيع المعدوم غير جائز فصارت  
المعنى مرجحة لتلك الشبهة فلا محل في غير النسبة لم يعتبر الشبهة  
لما قلنا ان الشبهة ادون من الحقيقة على ان الجزء المشهور وقوله  
عليه السلام اذا اختلف النوفان فبيعه كيف شئت بعد ان يكون  
مدايد يؤيد ما قلنا وعند الشافعي الجنس بانوارها لا يحرم النساء  
والشعير والبر والتمر واللح كيلي والنفقة والذهب وزني ابدان  
قوله اي وان كانت ترك الكيل في الاربع المتقدمة والوزن في الاخر  
لقوله عليه السلام الحنطة بالحنطة والقمح في غيرهما على العرف فلم يحرم  
بيع البر بالبر متساويا وزنا والذهب بجنسه متماثلا كما لم يحرم  
مجازفة واعتبر تعيين الربوي في غير صرف بل بشرط تعاقب في المعتر  
في بيع الاموال الربوية ان يكون البيع معينا حتى لو لم يتعينا كان  
سليما فلا بد فيه من شرط التعاقب في المجلس لم يكن صرفا حتى لو  
كان بشرط وعند الشافعي التعاقب في المجلس في بيع الطعام سواء  
بيع بجنسه او بخلاف جنسه هذا في الاموال الربوية اما في غيرها ان لم يكن

معينا

بالنسبة في صورة عدم  
وجوده في  
الجنس

في صورة عدم  
وجوده في  
الجنس

معينا قال كان مما يجري فيه السلم فاذا وجد فيه شرط السلم ببيع  
بطريق السلم والالم توجد بفسد البيع والالم يجري فيه السلم بفسد  
لعدم التعيين **م** وجاز بيع العلق العلقين باعيانها **س**  
فلا فالحمد له ان القلوس اثنان فلا يتعين بالتعيين فصارت كما  
اذا كانا بغير اعيانها وكبيع الدرهم بالدرهمين ولها ان غنيتها  
لانها قد تعدد الفصح العقد ولا دم له الا بتعريفها وخروجها عن الثمنية  
لانها اذا خرجت عن الثمنية يكون اعيانها مطلوبة لا ما ليتها فيمكن  
ان يعطى ثلثين ويأخذ ثلثا طلبا لصورة **م** والتميم بالحيوان **س**  
فلا فالحمد فان هذه اذا بيع الحيوان بلم الحيوان بجنسه لا يجوز  
البيع الا اذا كان اللحم اكثر من لحم ذلك الحيوان ليعول الزايد في  
مقابل السقف وعندنا كما يجوز مطلقا لانه بيع الموزون باليس  
بوزن **م** والدقيق بجنسه كقيل والرطب بالتمر **س** هذا عندنا  
وعندنا وعند الشافعي لا يجوز ان نقول الرطب بالجفاف **م**  
والعنب بالزبيب والبر رطب او مبلول لا يمتلئ او باليابس والتمر  
والزبيب بالمنقع منها متساويا **س** والدليل في جميع ذلك انه  
اذا كان بيع الجنس بالجنس لا اختلاف الصفه يجوز متساويا  
وكذا مع اختلاف الصفه لقوله عليه السلام جيدا ورديا سواء

بالاصطلاح الغير  
لا يكون حجة على المتعاقدين  
وجها بطلان غنيتها

بالرطب

عن ابي حنيفة اذا غلب في  
الجنس



[illegible]

البناؤ والمفاج والعلو والكيف في سبج الدار الكيف المستراح

الحصن التي اشد طرني جذوعها على هذه الدار وطرفها الاصح على حائط الجدار القابل

لَا تَزْعُمُ فِي بَيْتِ الْأَرْضِ وَلَا التَّمْرِ فِي بَيْتِ سَجْوِيهِ غُرَا لَا يَنْتَرِطُ إِلَّا ذَكَرَ الْقَوْلُ

ایک دفعہ وہ اپنے والدین کے پاس گیا اور ان سے کہا کہ میں نے ایک نیا طریقہ سوچا ہے جس سے ہم اپنے گھر کو بہتر بنا سکتے ہیں۔

تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَرْءَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَا يَكُونُ

الدواب بل يكون فيه بيان اولئك اليهود او هؤلاء اليهود

لَا تَدْرِي وَلَا الطَّرِيقَ وَالشَّرْبَ وَالسَّيْلَ يَجْعَلُكَ ابْنِ الْأَبَرِّ مَا دُرِّبَ مَا دُرِّبَ

الحقوق والمرافق فإن الإجارة تقع على المنفعة بدون الاستيلاء  
ولا منفعة في ملكها

ام. وبنوخذ الولدان استحقاقه بینه ۱۷۸۱ امربا لای صورتها است

لا بأس به

[illegible]

Handwritten Arabic text, likely a manuscript or document, featuring dense script and some red ink markings.

هذا هو المبدأ الذي لا يزل  
اما انما كان ذلك ايضا











وهو الارض التي تنسق بها السماء سمت بذلك لانها مجوفة المظنة  
من الماء وصفت كجبة او ردي وقدره معلوما نحو كذا كيلا لا ينقص  
ولا يكثر فلا يجعل التزويل كطلاء او رديا واجله معلوما هذا  
عنه واما عند الشافعي يجوز السلم الحال واطفه شهر في الاصح  
انما حال فيه لانه قد قيل اقله ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم  
وقد راس المال في الكيل والوزن والعدد فان العقد فيها يتعلق  
بالمقدار فلا بد من بيان مقداره هذا عند انه صوره وعندها اذا كان  
رأس المال معينا لا يحتاج الى بيان مقداره لان المقصود يحصل بالثبات  
كما في الثمن والابوة ولما فيه انه ربما يكون بعض رأس المال زونا  
ولا يستعمل في المجلس لو لم يعلم قدره لا بد من كم بقي وربما لا يقدر على  
تحصيل السلم فيه فيحتاج الى ذكر رأس المال فيجب ان يكون معلوما بخلاف  
ما اذا كان رأس المال ثوبا معينا فان العقد لا يتعلق بمقداره فلا بد  
بيان رأس المال ثم فرع هذه المسئلة مستلزمات فقال فلم يجز السلم  
في المجلس لا بيان رأس المال كالمسما ولا بتقديره بل ببيان حقيقة كل  
شئ من السلم فيه لو كان ابتداء سلم فيه كلمة مؤنة ومثله الثمن  
والابوة والعسم اي اذا كان السلم فيه شيئا كلمة مؤنة بحيث  
مكان ابتداء عند انه صوره وعندها يوقع في مكان العقد وعلى هذا

الحلف

الخلاف الثامن والأربعون إذا كان الحلما مؤنثا والقسم إلى إذا  
الدار وجعل مع نصيب أحدهما شيئا لحله مؤنثا **م** وما لا عمل له يؤثف  
شيئا هو الاصح **ن** وفي رواية جامع الصغير يؤثف في مكان العقد ثم  
لا فرغ بيان شروط صحة السلم فذكر شرط بقاءه فقال **م** وقبض  
رأس المال قبل الاختراق شرط بقاءه فلو أسلم مائة نقد أو مائة دينار  
على المسلم إليه في كبر بطل في حقيقة الدين **ن** فمقتضى لا إشباع الفساد  
لأن العقد صحيح ومنها الشرط شرط البقاء فيكون ضعيفا ثم  
من تعارض قبض رأس المال أن السلم لا يجوز مع خيار الشرط وخيار  
الرجوع لا هنا فيقال عالم تسليم بخلاف خيار العيب لا يمنع بقاءه  
فلو أسقط خيار الشرط قبل الاختراق صح فلو أن **م** ولم يجز  
التعريف في رأس المال والمسلم فيه كالشركة والتولية قبل قبضه **م** صورة  
الشركة أن يقول رب السلم لا أخا أعطني نصف رأس المال ليكون  
المسلم فيه لك وصورة التولية أن يقول أعطني ثل ما أعطيت  
المسلم إليه حتى يكون المسلم فيه لك ومن صورة التعريف في رأس  
المال أن يعطيه بدل رأس المال شيئا آخر وبها صورة التعريف في  
المسلم فيه أن يعطيه بدل شيئا آخر **م** ولا يشتر أن يشي من المسلم إليه برأس  
أقل بعد الأقاله حتى يقبضه **ن** قال عليه الصلوة والسلام لا تأخذ

ان طوبى للمسلم  
ان الاسلام مائة درهم  
دين على المسلم فهو اطلق الاغنياء  
حقه اذ لم يملك في احد ما الا الربا فقط  
او اضاف الفقة في  
الفقه عما

صوب الفقه اذا  
 اعلم ما على صاحب  
 الجاهل من غير  
 بانه غير مستحق  
 ففقد ما في غير  
 طراز الاغنياء  
 الفقه في الامم  
 ولا ينبغي لك ان  
 يقع اذا استاذم  
 وفضل ما في  
 اخطئ من الموضوع  
 الرابع ان كان  
 من غير بيان  
 من غير بيان  
 من غير بيان

الاكل لكل ما مونة والقسم الى اذا  
 بها شتا لحله مونة م و مالا عمل له مونة

١٨٨



الاسلمك او راس مالك اي لا تأخذ الا الاسلم فيه على تقدير المضي على  
 العقد او راس مالك على تقدير فاقاة العقد ولو شري كره او امرت  
 الاسلم بقبضه قضا لم يصح لانه اجتمع صفقتان الاسلم وهذا  
 غلط من الجاهل في الكيلان **م** ولو امرت بقبضه بقبضه اي لو امرت  
 بترافا شري من اقر بترافا فامر المير في قبضه بقبضه لقوله في لانا  
 القرض عارية مكانه بقبضه عين تقدير عليه ان ما يقبضه في السلم ايضا  
 على حقه لئلا يلزم الاستبدال فاجاب عنه في الردية بان ما يقبضه في  
 السلم غير حقه لان الدين غير المعين فالنزع والاحكام فيه ضرورة لئلا  
 يستبدل الا فلا يكون عند في جميع الاحكام فمضى وجوب الكيل لا يكون  
 عنده فيكون قابضا هذه العين عوضا عن العين الذي له على السلم  
 اليه **م** وكذا لو امر رب السلم بقبضه منه لم يمتنع فاكالة النعم لنفسه من  
 قوله وكذا اي في الصورة الاولى وهي ما اذا اشترى المسلم اليه كره او امر  
 رب سلمه بان يقبضه لاجل السلم اليه ثم تلف فاكالة له اي للمسلم اليه ثم  
 اكالة لاجل نفسه وانما يصح لانه قد جرى فيه الكيلان لا ولو كان السلم  
 اليه في ظرف رب السلم بامره بقبضه او كمال البائع في ظرفه او طرفه  
 بامر المشتري لم يكن قبضا لان في السلم لم يصح امر رب السلم بالكيل لان حقه  
 في الدين لا في العين فامره لم يصح وفي ملكه فالمسلم اليه جعل ملكه في ظرف

الاسلم اليه  
 الاسلم اليه  
 الاسلم اليه

استعاره من ربه السلم وفي البيع لم يصح امر المشتري لانه استعاره الطرف من  
 البائع ولم يقبضه فيكون في يد البائع فكذا الخطر اليه فيه وانما قال  
 بقبضه حتى لو كان حاضر ا يكون قبضا لان فعله ينقل اليه بجلال  
 كيله في ظرف المشتري بامره اي اذا اشترى حنطة معينة فامر المشتري  
 البائع ان يكيله في ظرف المشتري بقبضه ففعل يكون قابضا لانه ملك  
 العين بالشراء فامره صادف ملكه **م** ولو كمال الدين والعين في ظرف  
 المشتري الخطر ان يبداء بالبائع كان قابضا وانما يبداء بالدين لا فاعله  
 اي اذا اشترى الدين قبل من اقرا بقبضه السلم وكما معينا بالبيع فامر المشتري  
 البائع ان يجعل الكرم في ظرف المشتري ان يبداء بالبائع كان قابضا  
 لهما اما في العين فلهذا الامر والاني الدين فلهذا في ملك المشتري  
 وان يبداء بالدين لا يصح قابضا لان الامر لم يصح في الدين فلم يصح قابضا له  
 فبقى في يد البائع فخلط ملك المشتري بملكه فصارت ملكا عند المشتري  
 فبنتقص القبض وعندهما المشتري بالخيار ان شاء نقص البيع وان شاء  
 شاركه في المخلوط لان الخلط ليس باستهلاك عندهما **م** ولو اسلم له  
 في القرض وتعايلا ماتت في يده بقي ويجب قبضها يوم قبضها اي  
 اشترى كره بقبضه السلم وجعل الامة راس المال وسلم الامة الى السلم  
 اليه ثم تعايلا عقد السلم ثم ماتت الامة في يد المسلم اليه بقي التعايل

المشتري وهو رب السلم  
 في بيت البائع



فيجب قيمة الامة على المسلم اليه يرد الى رب السلم ولو مات ثم  
 تعاقب صح اي في الصورة المذكورة ان كان الموت قبل التعاقب  
 صح التعاقب وذلك لان صحة الاقالة تعتمد بقاء المعقود عليه  
 وهو المسلم فيه وكذا المعايضة في وجهه اي اذا باع امره  
 فملك احد بهما رول الاخر فتقابل صح التعاقب المعايضة صح  
 تعاقبها في كلا الوجهين اما البقاء ففي صورة تقدم التعاقب على  
 واما الصحة ففي صورة تأخره عنه بخلاف الشراء بالقرن فيها  
 اي اذا اشترى امره بالدرهم الا انما يبرهن تعاقبا ثم مات الامة في  
 المشترى لم يبق التعاقب ولو مات ثم تعاقب لا يصح التعاقب  
 ولو اختلف عاقبة السلم في الشرط الرداء والاجل فالقول المدعيان  
 اي قال للمسلم اليه شرطنا الردى وقال رب السلم لم شرطنا  
 حتى يكون العقد فاسدا فالقول قول المسلم اليه لان رب السلم  
 في انكاره الصحة لان المسلم فيه ايدى على رأس المال عادة فانكاره  
 الصبي دعوى امر يكون ضررا في لغة فكان متعنتا ولو ادعى السلم  
 شرط الرداء وقال للمسلم اليه لم شرط شيئا فالواجب ان يكون  
 القول لرب السلم عندك حنيفا لا يدعى الصبي فالجواب ان في الصورة  
 القول مدعى الصبي عنده وعندى القول للمكر ولا اختلاف في الال  
 فقال

فيجب قيمة الامة على المسلم اليه يرد الى رب السلم ولو مات ثم  
 تعاقب صح اي في الصورة المذكورة ان كان الموت قبل التعاقب  
 صح التعاقب وذلك لان صحة الاقالة تعتمد بقاء المعقود عليه  
 وهو المسلم فيه وكذا المعايضة في وجهه اي اذا باع امره  
 فملك احد بهما رول الاخر فتقابل صح التعاقب المعايضة صح  
 تعاقبها في كلا الوجهين اما البقاء ففي صورة تقدم التعاقب على  
 واما الصحة ففي صورة تأخره عنه بخلاف الشراء بالقرن فيها  
 اي اذا اشترى امره بالدرهم الا انما يبرهن تعاقبا ثم مات الامة في  
 المشترى لم يبق التعاقب ولو مات ثم تعاقب لا يصح التعاقب  
 ولو اختلف عاقبة السلم في الشرط الرداء والاجل فالقول المدعيان  
 اي قال للمسلم اليه شرطنا الردى وقال رب السلم لم شرطنا  
 حتى يكون العقد فاسدا فالقول قول المسلم اليه لان رب السلم  
 في انكاره الصحة لان المسلم فيه ايدى على رأس المال عادة فانكاره  
 الصبي دعوى امر يكون ضررا في لغة فكان متعنتا ولو ادعى السلم  
 شرط الرداء وقال للمسلم اليه لم شرط شيئا فالواجب ان يكون  
 القول لرب السلم عندك حنيفا لا يدعى الصبي فالجواب ان في الصورة  
 القول مدعى الصبي عنده وعندى القول للمكر ولا اختلاف في الال  
 فقال

فيجب قيمة الامة على المسلم اليه يرد الى رب السلم ولو مات ثم  
 تعاقب صح اي في الصورة المذكورة ان كان الموت قبل التعاقب  
 صح التعاقب وذلك لان صحة الاقالة تعتمد بقاء المعقود عليه  
 وهو المسلم فيه وكذا المعايضة في وجهه اي اذا باع امره  
 فملك احد بهما رول الاخر فتقابل صح التعاقب المعايضة صح  
 تعاقبها في كلا الوجهين اما البقاء ففي صورة تقدم التعاقب على  
 واما الصحة ففي صورة تأخره عنه بخلاف الشراء بالقرن فيها  
 اي اذا اشترى امره بالدرهم الا انما يبرهن تعاقبا ثم مات الامة في  
 المشترى لم يبق التعاقب ولو مات ثم تعاقب لا يصح التعاقب  
 ولو اختلف عاقبة السلم في الشرط الرداء والاجل فالقول المدعيان  
 اي قال للمسلم اليه شرطنا الردى وقال رب السلم لم شرطنا  
 حتى يكون العقد فاسدا فالقول قول المسلم اليه لان رب السلم  
 في انكاره الصحة لان المسلم فيه ايدى على رأس المال عادة فانكاره  
 الصبي دعوى امر يكون ضررا في لغة فكان متعنتا ولو ادعى السلم  
 شرط الرداء وقال للمسلم اليه لم شرط شيئا فالواجب ان يكون  
 القول لرب السلم عندك حنيفا لا يدعى الصبي فالجواب ان في الصورة  
 القول مدعى الصبي عنده وعندى القول للمكر ولا اختلاف في الال  
 فقال

فقال احد هما شرطنا الاجل وقال الآخر لم شرط فانيهما ادعى الاجل  
 فالقول قوله عنده حنيفا لا يدعى الصبي وعندى القول للمكر ولا  
 استنفاع باجل سلم تعاقبا فيه اولا وبلا اجل فيما يتعامل كخوف  
 وطشيت صح بعبا لا عزيمة والاستنفاع ان يقول للمصانع كالحق  
 مثلا اصنع لي مما نالك خفا من هذا الجنس بهذه الصفة كذا فان اجل  
 اجلا معلوما كان سلمنا سواء جري فيه التعامل اولا فيعتبر فيه شرط السلم  
 وان لم يؤجل فان كان عاجزا فيه التعامل صح بطريق البيع لا بطريق  
 العدة وان لم يجز فيه التعامل لا يجوز ثم ذكر فروع اذ بيع لامة تعاقبا  
 فيجب الصانع على عمله ولا يرجع الا عنده والمبيع هو العين فاذا باع  
 بما صنع غيره او صنعه هو قبل العقد فافضة صح ولا يتعين له بل لا يضمنه  
 فصح بيع الصانع قبل ردونه الا انه لم اخذه وتركه ولم يصح بيعا لا يتعامل  
 كالنوب سا اي اذ لم يؤجل كما شرطناه **مسألة** ان يبيع صح ببيع الكلب  
 والقط والسباع غلقت اولا هذا عندنا وعندنا يوسف لا يجوز  
 الكلب العقود وعند النافعي لا يجوز بيع الكلب اصلا بناء على ان  
 العين عنده وعندنا انما يجوز بناء على الانتفاع به وبجلده **م** والذي  
 في البيع كالمسلم الا في المخر والخشنة وما في حقه الذي كالحل والنشاء  
 في عقد المسلم حتى يكون المخر ذوات الامثال والخشنة من ذوات

اي متفرقة اعلم ان من عادة المتعاقبين انهم  
 يذكرون في الكلب ما شرطوا ويذكر في النشاء  
 في الاصول ان يبيع في فصل واحد  
 لشكر الفائدة ويعدون في كل واحد من  
 لشدة او من غير متفرقة او من غير متفرقة  
 او من غير متفرقة او من غير متفرقة

اي هو ما يبيعه من متفرقة  
 او كان المصنف ذكره في اخر  
 من النشاء ان يبيع الى ان السلم  
 في كل واحد من هذه النشاء







د مبيع ١٢  
الافضل في البيع  
لا يجوز ان يبيع  
بشيء من جنس  
الشيء الذي يبيع  
في صورة

او باع سيفا حلية فسون وتخلص بلا ضرر بانه وقد قيل في نقد  
من الفضة اما اذا سكت فظا لانه لما عقد قصد الحية والاصح الا  
بان يجعل المقبوض في مقابلة الفضة واما اذا قال فخذ هذا من ثمنك فانه  
ليس معناه فخذ هذا عا انة ثمن مجموعها لان ثمن المجموع الفان في الجارية والما  
في السيف ففناه فخذ هذا على انة بعض ثمن مجموعها ومنه الفضة بعض ثمن  
المجموع فيعمل عليه كثر الجواز فان افترقا بلا قبض بطل في الحلية فقط و  
لم يتخلص بطل اصلا اي ان لم يتخلص الفضة من السيف بلا ضرر وافترقا  
بلا قبض بطل في كليهما ووجدت في خاتمة نسخة المصنوع مع خلاصة  
لكن لا لخط المصنوع هذا الا لاق وهو هذا التفصيل اذا كان النعم اكثر من الحلية  
فان لم يكن لا يبيع فقله فان لم يكن يشمل ما اذا كان الثمن مساويا للحلية  
او اقل منها او لا يدري فانه لا يجوز البيع اما لتحقيق الربوا او الشبهة من  
بيع انا ففضة وقبض بعض ثمن ثم افترقا في قبض فقط واشتركا في الا  
اي هو البيع فيما قبض ثمنه وقد فيها لم يقبض ولا يشيع الفساد  
ذكرنا في باب السلم ان الفاد طار وان استحق بعضه اخذ المشتري ببقية  
بجسته اوردت اي ان استحق بعض الاناء فالمشتري بالجنا لان الشبهة  
غيبة في الاناء وفي صورة قبض بعض الثمن قد ثبت الشبهة لكن  
لا يكون للمشتري الرد بهذا العيب لانه ثبت برضى المشتري لان الشبهة

صورة السئلة اذا باع انا ففضة ففضة ففضة  
بكذا اذا كان ثمنها شيئا من جنسها لا يبيع  
في صورة السئلة اذا باع انا ففضة ففضة ففضة  
بكذا اذا كان ثمنها شيئا من جنسها لا يبيع  
في صورة السئلة اذا باع انا ففضة ففضة ففضة  
بكذا اذا كان ثمنها شيئا من جنسها لا يبيع

انما

انما ثبت لانه نقد بعض النعم دون البعض فترافيا بهذا العيب بخلاف  
الاتفاق اذ للمشتري لم يرض به فله ولاية الرد ولو استحق بعض قطعة  
نقرة بيعت اخذ ما بقي حصته بلا خيار لان الشبهة ليست بعيب في  
قطعة النقرة لان التبعض لا يفرق وصح بيع درهمين ودينار بدرهم  
ودينارين وبيع كتمه وكم شعير بكري بكم شعير وكم شعير واما اخذ  
زفر والشاقي رج فلا يجوز لانه قابل للحيلة بما جله ومن ضرورة الانعام  
على الشيوع وفيه خلاف الجنس الى خلاف الجنس بغير نقرة قلنا المقابلة لا  
المطلقة يكتمل الفرق المذكور وليس فيه تغيير نقرة لان موجب ثبوت  
الملك في الكل بمقابلة الكل فيكون الدرهمان في مقابلة الدينارين  
والدينارين في مقابلة الدرهم ويكون كثر البثرة في مقابلة كثر الشعير وكم  
الشعير في مقابلة كثر البثرة وبيع اربعة عشر درهما بعشرة دراهم ودينار  
بان يكون عشرة دراهم بعشرة دراهم بقي درهم في مقابلة دينار  
م وبيع درهم صحيح ودرهمين غلته بدرهمين صحيحين ودرهم غلته  
الغلة ما يرد البيت المال وياقذه التجار وانما يجوز هذا لتحقيق التساو  
في الوزن وسقوط اعتبار الجودة م وبيع من عليه عشرة دراهم ثمن اي  
له دينار بامطلة ان دفع الدينار وتفاضل العشرة بالعشرة اي لم يند  
شاهم عشرة دراهم فباع عمر ودينارا من زير عشرة مطلقا انما يقف

انما ثبت لانه نقد بعض النعم دون البعض فترافيا بهذا العيب بخلاف  
الاتفاق اذ للمشتري لم يرض به فله ولاية الرد ولو استحق بعض قطعة  
نقرة بيعت اخذ ما بقي حصته بلا خيار لان الشبهة ليست بعيب في  
قطعة النقرة لان التبعض لا يفرق وصح بيع درهمين ودينار بدرهم  
ودينارين وبيع كتمه وكم شعير بكري بكم شعير وكم شعير واما اخذ  
زفر والشاقي رج فلا يجوز لانه قابل للحيلة بما جله ومن ضرورة الانعام  
على الشيوع وفيه خلاف الجنس الى خلاف الجنس بغير نقرة قلنا المقابلة لا  
المطلقة يكتمل الفرق المذكور وليس فيه تغيير نقرة لان موجب ثبوت  
الملك في الكل بمقابلة الكل فيكون الدرهمان في مقابلة الدينارين  
والدينارين في مقابلة الدرهم ويكون كثر البثرة في مقابلة كثر الشعير وكم  
الشعير في مقابلة كثر البثرة وبيع اربعة عشر درهما بعشرة دراهم ودينار  
بان يكون عشرة دراهم بعشرة دراهم بقي درهم في مقابلة دينار  
م وبيع درهم صحيح ودرهمين غلته بدرهمين صحيحين ودرهم غلته  
الغلة ما يرد البيت المال وياقذه التجار وانما يجوز هذا لتحقيق التساو  
في الوزن وسقوط اعتبار الجودة م وبيع من عليه عشرة دراهم ثمن اي  
له دينار بامطلة ان دفع الدينار وتفاضل العشرة بالعشرة اي لم يند  
شاهم عشرة دراهم فباع عمر ودينارا من زير عشرة مطلقا انما يقف



العقد بال عشرة التي عاخره مع البيع ان دفع ثمنه الدينار فصار لكل واحد منهما على الاخر عشرة دراهم فقاما عشرة بال عشرة فيكون هذا التقاص فتم البيع الاول وهو بيع الدينار بال عشرة المطلقة وبيع الدينار بال عشرة التي عاخره واذلوم كل واحد على هذا كان استبدال العرف هذا اذا باع الدينار بال عشرة المطلقة اما اذا باع بال عشرة التي عاخره مع بيع المقاصة بنفس العقد فان غلب على الدرهم الغفلة وعلى الدينار الغلب فما غفلة وذهب كما قلتم بجزء بيع الخالصه ولا يبيع بغيره بعض الآس مساويا وزنا فان غلب عليها الغش فمات حكم الرضين فيبيع بالقبض كما قلنا الصلة على وجه حلية السيف اي ان كانت الغفلة الخالصة مثل الغش التي بال درهم او اقل ولا يندى لا يبيع وان كانت اكثر من ان لم يغير قابلا قبض ويجوز متفاضلا مع بشرط القبض في المجلس وانما يبيع مرفا للمجلس خلاف المجلس لانه حكم شيئين ففقد وبيع فاذا شرط القبض في الغفلة بشرط في الصفح لعدم التيمم وان تشرى بال درهم المقتونة او بال درهم الغش المتفاوتة مع وان كدت بطل اي كدت قبل تسليمها بطل عندا به صفه وعندا لا يبطل فنداء يوسف يفتهما يوم البيع وعندا آخر ما يتعامل به الناس ولو استقرض فلوسا فكدت يجب مثلا هذا يجب عندا به صفه وعندا به يوسف بة يجب يفتما يوم القبض وعندا به يوم الكاد كما مر

هذا العقد بال عشرة التي عاخره مع البيع ان دفع ثمنه الدينار فصار لكل واحد منهما على الاخر عشرة دراهم فقاما عشرة بال عشرة فيكون هذا التقاص فتم البيع الاول وهو بيع الدينار بال عشرة المطلقة وبيع الدينار بال عشرة التي عاخره واذلوم كل واحد على هذا كان استبدال العرف هذا اذا باع الدينار بال عشرة المطلقة اما اذا باع بال عشرة التي عاخره مع بيع المقاصة بنفس العقد فان غلب على الدرهم الغفلة وعلى الدينار الغلب فما غفلة وذهب كما قلتم بجزء بيع الخالصه ولا يبيع بغيره بعض الآس مساويا وزنا فان غلب عليها الغش فمات حكم الرضين فيبيع بالقبض كما قلنا الصلة على وجه حلية السيف اي ان كانت الغفلة الخالصة مثل الغش التي بال درهم او اقل ولا يندى لا يبيع وان كانت اكثر من ان لم يغير قابلا قبض ويجوز متفاضلا مع بشرط القبض في المجلس وانما يبيع مرفا للمجلس خلاف المجلس لانه حكم شيئين ففقد وبيع فاذا شرط القبض في الغفلة بشرط في الصفح لعدم التيمم وان تشرى بال درهم المقتونة او بال درهم الغش المتفاوتة مع وان كدت بطل اي كدت قبل تسليمها بطل عندا به صفه وعندا لا يبطل فنداء يوسف يفتهما يوم البيع وعندا آخر ما يتعامل به الناس ولو استقرض فلوسا فكدت يجب مثلا هذا يجب عندا به صفه وعندا به يوسف بة يجب يفتما يوم القبض وعندا به يوم الكاد كما مر

ومن

ومن تشرى بصف درهم فلوس او دانيق فلوس او قيراط فلوس مع عليه ما يبيع بصف درهم او دانيق او قيراط اي اشترى بصف درهم او دانيق او قيراط على ان يعطى عوض ذلك الثمن فلوسا مع وعلى المشتري من الفلوس ما يعطى في مقابلة ذلك الثمن والقيراط عند حساب نصف عشر الثمن وعندا لا يجوز هذا البيع لان الفلوس عددية وتقديرها بالدانيق وكونه بيني وبين النور ولنا ان الثمن هو الفلوس وهي معلومة ولو قال لمن اعطاه درهم اعطني سد بنصفه فلوسا ونصفه نصفا الآجة فسد البيع اصلا اي اعطني بنصفه فلوسا ونصفه ما قرب من الغفلة على وزن نصف درهم الآجة فيلزم المربوا بخلاف اعطني نصف درهم فلوسا ونصفا الآجة اي اعطاه الدرهم وذكر الثمن ولم يقسم على جزء الدرهم فالنصف الآجة يملكه ويأخذ بالفلوس او اعطاه الدرهم وذكر الثمن ولم ولو كرر اعطني مع في الفلوس فقط اي كرر لفظ اعطني في الصورة الاولى وهي تقسيم الدرهم مع في الفلوس ولم يبيع في الدرهم الآجة لانه لما كرر اعطني صار بيعين **كتاب الكفالة** اي قيم ذمة الى ذمة في المطالبة لانه الدين هو الاصح وعند البعض هي قيم الذمة الى ذمة في الدين لانه لو لم يثبت للدين لم يثبت المطالبة والاصح الاول لان الدين لا يكره فانه لو اوفاه احدهما لا يبق على الآخر شيء وعند البعض هي قيم ضمان بالنفس والمال فالاول يفقد بكنة بنف وكذا ما يفتقر به عن بدنه ونصفه وبنفته و

هذا العقد بال عشرة التي عاخره مع البيع ان دفع ثمنه الدينار فصار لكل واحد منهما على الاخر عشرة دراهم فقاما عشرة بال عشرة فيكون هذا التقاص فتم البيع الاول وهو بيع الدينار بال عشرة المطلقة وبيع الدينار بال عشرة التي عاخره واذلوم كل واحد على هذا كان استبدال العرف هذا اذا باع الدينار بال عشرة المطلقة اما اذا باع بال عشرة التي عاخره مع بيع المقاصة بنفس العقد فان غلب على الدرهم الغفلة وعلى الدينار الغلب فما غفلة وذهب كما قلتم بجزء بيع الخالصه ولا يبيع بغيره بعض الآس مساويا وزنا فان غلب عليها الغش فمات حكم الرضين فيبيع بالقبض كما قلنا الصلة على وجه حلية السيف اي ان كانت الغفلة الخالصة مثل الغش التي بال درهم او اقل ولا يندى لا يبيع وان كانت اكثر من ان لم يغير قابلا قبض ويجوز متفاضلا مع بشرط القبض في المجلس وانما يبيع مرفا للمجلس خلاف المجلس لانه حكم شيئين ففقد وبيع فاذا شرط القبض في الغفلة بشرط في الصفح لعدم التيمم وان تشرى بال درهم المقتونة او بال درهم الغش المتفاوتة مع وان كدت بطل اي كدت قبل تسليمها بطل عندا به صفه وعندا لا يبطل فنداء يوسف يفتهما يوم البيع وعندا آخر ما يتعامل به الناس ولو استقرض فلوسا فكدت يجب مثلا هذا يجب عندا به صفه وعندا به يوسف بة يجب يفتما يوم القبض وعندا به يوم الكاد كما مر

فلوس او دانيق او قيراط اي اشترى بصف درهم او دانيق او قيراط على ان يعطى عوض ذلك الثمن فلوسا مع وعلى المشتري من الفلوس ما يعطى في مقابلة ذلك الثمن والقيراط عند حساب نصف عشر الثمن وعندا لا يجوز هذا البيع لان الفلوس عددية وتقديرها بالدانيق وكونه بيني وبين النور ولنا ان الثمن هو الفلوس وهي معلومة ولو قال لمن اعطاه درهم اعطني سد بنصفه فلوسا ونصفه نصفا الآجة فسد البيع اصلا اي اعطني بنصفه فلوسا ونصفه ما قرب من الغفلة على وزن نصف درهم الآجة فيلزم المربوا بخلاف اعطني نصف درهم فلوسا ونصفا الآجة اي اعطاه الدرهم وذكر الثمن ولم يقسم على جزء الدرهم فالنصف الآجة يملكه ويأخذ بالفلوس او اعطاه الدرهم وذكر الثمن ولم ولو كرر اعطني مع في الفلوس فقط اي كرر لفظ اعطني في الصورة الاولى وهي تقسيم الدرهم مع في الفلوس ولم يبيع في الدرهم الآجة لانه لما كرر اعطني صار بيعين



لا يشترط ان يكون له مال في وقت انعقاد العقد

ولا يشترط ان يكون له مال في وقت انعقاد العقد

وبعتمت او على او الى او انا به زعيم او قبيل ويلزمه احضار المكفول به ان طلب المكفول له فان لم يحضره جسد طاكم وان عاين وقت تسليمه لزمه ذلك <sup>او الكفيل</sup> بموت من كفل به ولو اتيه جدي <sup>او الكفيل</sup> وانما قال هذا فالتوهم ان العبد مال فاذا فقد تسليم لزمه قيمته <sup>او الكفيل</sup> ووجهه ان من كفل له حيث يمكنه في صمته وان لم يقل اذا دفعت اليك فانما برئ فان شرط تسليمه في مجلس القاض وسلم في السوق او في مصر اخر برئ وان سلم في برية او في السواد او في السجن وقد جسد <sup>او الكفيل</sup> لا قيل في زماننا لا يبرأ بتسليمه في السوق لانه لا يباعونه احد على احضار مجلس القاض فلو هذا ان سلمه في مصر اخر انما يبرأ اذا سلمه في موضع بقدر على احضار مجلس القاض حتى لو سلمه في سوق مصر اخر لا يبرأ في زماننا لعدم حضور المقصود قوله وقد جسد غيره اي غير هذا الطالب قيل انما يبرأ هنا اذا كان السجن سجين قاض اخر اما لو كان السجن سجين هذا القاض يبرأ وان كان جسد غير هذا الطالب لان القاض قادر على احضاره من سجنه

**م** وتسليم من كفل به عنه من كفالة <sup>او الكفيل</sup> اي بتسليم المكفول به عنه من كفالة الكفيل <sup>او الكفيل</sup> وتسليم وكيل الكفيل ورسول الكفيل اليه متعلق بالتسليم والقيم راجع الى المكفول به ولو مات المكفول له فلو لم يمت والوارث مطالبته <sup>او الكفيل</sup> اي مطالبته الكفيل بالمكفول به فان كفل بنفسه على انه ان لم يواف به فدا <sup>او الكفيل</sup> اي ان لم يأت به فدا من فدا من له عليه ولم سلمه فدا لزمه ما عليه خلافا للشافعي في

طريق كفالة الكفيل

لا يشترط ان يكون له مال في وقت انعقاد العقد

ولا يشترط ان يكون له مال في وقت انعقاد العقد

انه ايجاب المال بالشرط فلا يجوز كالبيع قلنا انه يشترط البيع ويشترط النذر فان علق بشرط غير ملائم لا يصح وملائم يصح خلافا للشافعي <sup>او الكفيل</sup> ولم يبرأ من كفالة بالنفس لعدم سبب البراءة بل انما يبرأ اذا ادعى المال لانه لم يبق للطالب على المكفول عنه شيء فلا فائدة في الكفالة بالنفس <sup>او الكفيل</sup> وان مات المكفول عنه ضمن المال <sup>او الكفيل</sup> لوجود الشرط وهو عدم الموفات <sup>او الكفيل</sup> ومن ادعى على رجل مالا بينه او لا فكفل بنفسه اخر على انه ان لم يواف به فدا فعليه المال صحت وعند الشرط صورة المسئلة ادعى رجل على اخر مائة دينار فكفل بنفسه رجل على انه ان لم يواف به فدا فعليه المائة فتقوله مالا اي مالا مقدرا وقوله بينه او لا اي بين صفة طاهر وجهه بيع الدعوى او لم يبين وفي المسئلة خلاف محمد بن قيس عدم الجواز عنه متى على انه قال فعليه المائة ولم يقل المائة التي على المدعى عليه فلو هذا ان بين للمدعى المائة لا يكون كفالة صحيحة ايضا كما اذا لم يبين الا ان يقول فعليه المائة التي يدعيها وقيل متى على انه لم يبين لم يبيح الدعوى فلم يستوجب احضاره الى مجلس القاض فلم يبيح الكفالة بالنفس فلا يكون الكفالة بالمال فلو هذا ان بين يكون الكفالة صحيحة ولما انه قال فعليه المائة او عليه المال فيراد به الموقوف فان بين للمدعى فظاهر وان لم يبين فبعد ذلك اذا بين التقي البيان باصل الدعوى فبين صحة الكفالة بالنفس فيترتب عليه الكفالة بالمال <sup>او الكفيل</sup> ولا جبر على كفالة بالنفس

السلام المال في سجنه كما يجرى







لغز المعنى لانه يصير تقرير الكلام صدق الاصيل في الشيء الذي يقر باكثر  
 منه اي من ذلك الشيء فالتشي الذي يقر الاصيل باكثر منه هو ما اقرب الكفيل  
 والرض ان الاصيل يصدق في الاكثر لانه يصدق فيما اقرب الكفيل **م** ولا  
 والمطالب مطالبة من شاء من اصيله وكفيله ومطالبتهما فان طالب احدهما  
 فله مطالبة الآخر **م** هذا بخلاف المالك اذا اختار احدهما فاصيبين فان  
 اختياره احدهما يمتنع عليك يعني اذا قضي القاض بترك كذا في ميسوط  
 شيخ الاسلام فاذا ملك احدهما لا يمكن ان يملك الآخر **م** ونج بامر الاصيل  
 وبلا امره ثم اذا ارجع عليه بعد ادائه الى طالبه ولا يطالبه قبله **م** بخلاف  
 الوكيل بالشر او فانه اذا اشترى كان له مطالبة الثمن من موكله قبل ادائه الى  
 البائع لانه انعقد بين الوكيل والموكل مبادلة حكيم **م** وان يامر ببيع  
 فان لو لم يملك المال فله مطالبة اصيله وان قبض فله حصة **م** لانه لو لم يملك  
 الضرر بامره فيعاقبه قبله **م** وان ابرء الاصيل او او في المال بمرئ الكفيل  
 وان ابرء هو لا يبرء الاصيل **م** لان الدين على الاصيل فالبراءة عنه توجب  
 البراءة عن المطالبة بخلاف العكس **م** وان اخرج عن الاصيل تأخر عنه بخلاف  
 عكس **م** اعتبار الالباء الموقت بالموتد **م** فان صالح الكفيل الطالب من  
 الف عا مائة بمر الكفيل والاصيل ورجع على الاصيل بان كفل بامره  
 لانه اضاف الصلح الى الالف الدين وهو على الاصيل فيبر من تحاشه كل

ان صاحب المال انما هو المصوب منه  
 ان يقر باكثر من الاصيل  
 ان يقر باكثر من الاصيل  
 ان يقر باكثر من الاصيل  
 ان يقر باكثر من الاصيل

بامره

الالباع الكفيل بالبيع لان  
 البيع لا يبرئ الكفيل لان البيع  
 ملك بمقتضى الثمن به

بامره وبرائة توجب براءة الاصيل فان كانت الكفالة بامره ورجع الكفيل بما  
 ادنى وهو المائة **م** وان صلح على حبس آخر رجع بالالف **م** لانه مبادلة  
 فملك الكفيل فيرجع بجميع الالف فان قلت ان الدين على الاصيل فكيف  
 يملك الكفيل لان عليك الدين من غير من عليه الدين لا يصح قلنا اما عند من  
 جعل الكفالة فتم الزد الى الدين في الدين فظاهر واما عند الاخرين فان  
 المكفول لم اذا ملك الدين من الكفيل اما بالبر او بالمعاوضة فالدين يجعل  
 ثباته في ذمة الكفيل ضرورة صحة التملك كذا قالوا **م** وان صلح عن نحو  
 الكفالة لم يبرء الاصيل **م** لان هذا الصلح ابرء الكفيل عن المطالبة فلا يوجب  
 براءة الاصيل **م** وان قال الطالب للكفيل برئت الى من المال رجع على  
 اصيله **م** لان البراءة التي ابتدوا من الكفيل وانتهوا الى الطالب لا يكون  
 الا بالابتداء لانه قال برئت بالاداء التي يرجع بالمال على الاصيل ان كانت  
 الكفالة بامره **م** وكذا في برئت عند ابن يوسف فلا فائدة **م** لان البراءة  
 تكون بالاداء فيثبت ولا في يوسف انه اقر بالبراءة التي ابتدوا من المطلوب  
 وهي بالاداء فيرجع **م** وفي ابرائك لا يرجع **م** قيل في جميع ذلك ان كان  
 الطالب حاضرا يرجع اليه في البيان **م** ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة  
 بالشرط كاشير البراءة ولا الكفالة بما قد رستيقاؤه من الكفيل كالحود  
 والقصاص وبالمبيع بخلاف الثمن **م** اعلم ان الكفالة بتسليم المبيع تنقح لكن

ان يقول المكفول له  
 ان يقر باكثر من الاصيل  
 ان يقر باكثر من الاصيل  
 ان يقر باكثر من الاصيل

ان الممنوع الى

ان قال اذا جازاه فانا سئله  
 ان يقر باكثر من الاصيل  
 ان يقر باكثر من الاصيل  
 ان يقر باكثر من الاصيل



والا ان كان الكفيل بالبيع  
فان كان له مال فليبيع به  
فان لم يكن له مال فليبيع  
بمال غيره فليبيع بالمال  
الذي هو عليه فليبيع  
بالمال الذي هو عليه

لو ملك لا تجب على الكفيل شي في اداء المثل الكفالة بالية المبيع وذلك لان  
باليه في مضمونه على الاصيل فانه لو ملك بفتح البيع وجب رد الثمن  
وبالمهر دون اي باليه لكن تقع تسليم المهر دون فلو ملك لا تجب عليه شي  
فاما اصل ان الكفالة بالية الاعيان المضمونة بالغير لا تقع فاما بالاعيان  
المضمونة بفسر تقع عندنا خلافا لشافعي وذلك مثل المبيع ببيعا  
فاسدا والمكسوب المقصوب والمقبوض على سوم الشري فانه مضمونة  
باليه وبالامانة كالوديعة والمستعار والمستاجر ومال المضاربة  
قالوا الكفالة بالية الوديعة والعارية لا تقع اما يمكن المالك من اخذ الو  
الوديعة فتقع وكذا تسليم العارية وبالحمل على ربة متاجرة معينة اذ لا  
قدرة له على تسليم ربة الكفول عند خلاف غير المعينة فان المستحق منها الحمل على  
اي ربة كانت فالقدرة ثابتة هنا ونحو ذلك بعد متاجر الاموين  
ذكر في الدابة وعن ميت مجلس هذا عندنا بصفته بان ذمة الميت  
قد ضعف فلا يجب عليها الا بان يتوكل باحد الاميرن اما بان يبقى منه مال او  
او يبقى كفيل كفله في ايام حياته فيكون الدين ديننا صحيحا فيكون الكفالة  
صحيحة وعندنا اذا ثبت الدين ولم يوجد يسقط يكون ديننا صحيحا فتقع  
الكفالة وبلا قبول الطالب في المجلس وعندنا يوسف اذا بلغ المهر  
واجاز جاز وهذا خلاف في الكفالة بالمال والنفس الا اذا كفله من مودة

فان كان له مال فليبيع به  
فان لم يكن له مال فليبيع  
بمال غيره فليبيع بالمال  
الذي هو عليه فليبيع  
بالمال الذي هو عليه

والا ان كان الكفيل بالبيع  
فان كان له مال فليبيع به  
فان لم يكن له مال فليبيع  
بمال غيره فليبيع بالمال  
الذي هو عليه فليبيع  
بالمال الذي هو عليه

ع مرصه مع غيبة بغير ماله صورة ان يقول لم يرض لو ارضه في غيبة الزنا  
فكفله متى باعني من الدين فكفل وانما يقع لان ذلك في الحقيقة وصية ولذا  
لا يشترط تسمية المكفول له وبما الكفالة حر كفل به او عبد لانه دين سر  
ثبت مع المنافي وانما قال حر كفل به او عبد لدفع توهم ان كفالة العبد  
به ينبغي ان تقع لانه يجوز ثبوت مثل هذا الدين عليه لان العبد ممل الكفالة  
تخففه وفعال هذا التوهم ولا يبرح اصيل بالف ادنى الى كفيه وان لم  
يقطع طالبه اي اذا جمل الاصيل فادى المال الى الكفيل الذي كفل بامره  
ليس له ان يشترط ما مع ان الكفيل لم يعط الطالب كي اذا جمل اداء الكف  
لان الكفالة بامر المكفول عنه انقذت سببا لدين الطالب على الكفيل  
ودين الكفيل على المكفول عنه مؤجلا الى وقت ادايه فاذا وجد السبب جمل  
صح الاداء وملك الكفيل فلا يسترد المكفول عنه وهذا خلاف ما اذا اداءه على وجه  
الرسالة لانه لا يخفى امانة في يده وما ربح فيه الكفيل فهو له لا يتصدق  
به اي اذا عامل الكفيل في الالف التي ادنى الاصيل اليه وربح فيها فالربح له  
حلالا لا طيبا لا حب تصدق لما ذكرناه ملكه وربح كره كفل به وقبض له  
ان لا يخذل المكفول عنه فانا قضينا للمالك قبل ان يرضى بغيره  
ورده الى قاضيه انت قوله وربح كره متبدا له خبره اي لو كانت له  
الكفالة بغير ضمة فاداه الاصيل الى الكفيل فباعه الكفيل وربح فيه فالربح  
له لكن رده الى قاضيه وهو الاصيل حب لانه يمكن فيه حبس بسبب

فان كان له مال فليبيع به  
فان لم يكن له مال فليبيع  
بمال غيره فليبيع بالمال  
الذي هو عليه فليبيع  
بالمال الذي هو عليه

والا ان كان الكفيل بالبيع  
فان كان له مال فليبيع به  
فان لم يكن له مال فليبيع  
بمال غيره فليبيع بالمال  
الذي هو عليه فليبيع  
بالمال الذي هو عليه

ع مرصه مع غيبة بغير ماله صورة ان يقول لم يرض لو ارضه في غيبة الزنا  
فكفله متى باعني من الدين فكفل وانما يقع لان ذلك في الحقيقة وصية ولذا  
لا يشترط تسمية المكفول له وبما الكفالة حر كفل به او عبد لانه دين سر  
ثبت مع المنافي وانما قال حر كفل به او عبد لدفع توهم ان كفالة العبد  
به ينبغي ان تقع لانه يجوز ثبوت مثل هذا الدين عليه لان العبد ممل الكفالة  
تخففه وفعال هذا التوهم ولا يبرح اصيل بالف ادنى الى كفيه وان لم  
يقطع طالبه اي اذا جمل الاصيل فادى المال الى الكفيل الذي كفل بامره  
ليس له ان يشترط ما مع ان الكفيل لم يعط الطالب كي اذا جمل اداء الكف  
لان الكفالة بامر المكفول عنه انقذت سببا لدين الطالب على الكفيل  
ودين الكفيل على المكفول عنه مؤجلا الى وقت ادايه فاذا وجد السبب جمل  
صح الاداء وملك الكفيل فلا يسترد المكفول عنه وهذا خلاف ما اذا اداءه على وجه  
الرسالة لانه لا يخفى امانة في يده وما ربح فيه الكفيل فهو له لا يتصدق  
به اي اذا عامل الكفيل في الالف التي ادنى الاصيل اليه وربح فيها فالربح له  
حلالا لا طيبا لا حب تصدق لما ذكرناه ملكه وربح كره كفل به وقبض له  
ان لا يخذل المكفول عنه فانا قضينا للمالك قبل ان يرضى بغيره  
ورده الى قاضيه انت قوله وربح كره متبدا له خبره اي لو كانت له  
الكفالة بغير ضمة فاداه الاصيل الى الكفيل فباعه الكفيل وربح فيه فالربح  
له لكن رده الى قاضيه وهو الاصيل حب لانه يمكن فيه حبس بسبب

فان كان له مال فليبيع به  
فان لم يكن له مال فليبيع  
بمال غيره فليبيع بالمال  
الذي هو عليه فليبيع  
بالمال الذي هو عليه



لا يصلح حق استرداده على تقدير ان يقضى الدين بنفسه فيكون حق الاصيل  
 متعلقا به فكذا الجنب يقبل فيما يتعين بالتعين كالكسر خلاف ما لا يتعين بالتعيين  
 كالتدليم والذات في المسئلة كالتدليم وهذا عندنا في حقه وعندنا لا يكون  
 للمرد الى قاضيه حب اذا ثبت فيه اصلا كقيل امره اصيل بان يتعين عليه  
 ثوبا ففعل قوله اي امر الاصيل الكفيل بان يشتري الثوب بطرق العينة ويشتري  
 للعينة ان يستوفى رجل من تاجر ثوبا فله فخره فضا حنا بل يعطيه عينا  
 ويسويها من المستوفى بانكر من البقية فالعينة مشتقة من العين سمي بالانكسار  
 اعراض عن الدين الى الدين فالاصيل امر كقيل بان يشتري ثوبا بانكر من البقية  
 ليعتق به دينه ففعل الثوب للكفيل لان منه وكالا فاسره لعدم تعيين الثوب  
 والتمن م وان كان بايع فعليه م اي اذا اشتري الثوب ثمنه عشرة واهو سكا  
 عشرة فباعه بعشرة قال في الذي حصل للبائع وهو ثمنه التي صارت خسرانا  
 على الكفيل فعلى الكفيل لان الوكالة لم تفع صار كانه قال ان اشترى ثوبا ثانيا  
 ثم بعه باقل من ذلك فانما من لانك الجسر ان هذا الضمان ليس بشئ ولو كفل  
 بما ذاب له او ما قضى له عليه وعاب اصيله فاقام م وجوبه بئس على كقيل ان  
 له على اصيله كذا رديت لانه اذا اقام البيت ان له على اصيله كذا ولم يتقرض  
 بتقضاء القاضى به لا يجب على الكفيل لانه كفل بما قضى القاضى به ولم يوجب هذا  
 في الكفالة بما قضى له عليه ظاهر وكذا بما ذاب له لان مناه تقرره وهو بالتقضاء ان

وان اقام بيته ان له على زيد كذا وهذا القيل بامره قضى عليه هذا  
 ابتداء مسئلة لا تعلق له بما سبق وهو الكفالة بما ذاب له او ما قضى له عليه  
 المسئلة اقام رجل بيته ان له على زيد القاد وهذا كقيل بهذا المال بامره  
 قضى عليه ما في هذه الصورة قد كفل بهذا المال من غير التقرض بتقضاء القاضى  
 بخلاف المسئلة المتقدمة فاذا قضى عليها يكون للكفيل حق الرجوع على الاصيل  
 وهذا عندنا وعند غيره لا يرجع عليه لانه لما كان زعمه ان هذا الحق غير ثابت  
 بل المدعى ظلم فلا يكون لان نظامه فخره قلنا الشيخ كذا في فارتفع انكاره وفي  
 الكفالة بما امر على الكفيل فقط اي اقام البيته على انه كفيل بامره يقضى  
 القاضى بالمال على الكفيل فقط ولو ضمن الدرك بطل دعواه بعد ذلك لانه  
 ترخيص للمشتري بالثمن فيكون بمنزلة الاقرار بذلك البائع فلا يقع دعوى  
 ملكيته ولو شهد وختم لاسر وانما قال وختم لان اليهود في الزمان السابق  
 كان الختم في الشراة صيانة عن التفسير قالوا ان كتب في الصك باع ملكه  
 او بيعا بانما فذا هو كتب شهد بذلك بطلت اي بطلت دعواه بعد  
 هذه الشراة لان شراة يكون اقرارا بان البائع قد باع ملكه او باع بيعا بانما  
 نافذا فاذا ادعى الملك لنفسه يكون مناقضا ولو كتب شراة على اقرار العاقد  
 لا اي لا تبطل دعواه بعد هذه الكتابة لعدم التناقض ولو ضمن الوحدة  
 اي اشترى رجل وضمن احد بالوحدة فالضمان بطل لان الوحدة قد جازت احوال

صورة الدرك قال لا فاشترى  
 هذا الشيء فانما اشترى  
 ما في هذا الشيء ملكه لا  
 ادعى ان هذا الشيء ملكه  
 يستوعب دعواه  
 ضمان الدرك عبارة عن ضمان  
 وقد اشترى عند استحقاقه فالبائع  
 لا يشهد بعد على ان هذا الشيء  
 باع زيد الى غيره فبطلت دعواه  
 في صك ختمت به فبطلت دعواه  
 ان هذا الشيء ملكه لا فاشترى  
 لعدم التناقض



المزمار

عزیز ماں

140



احدهما ان قل رجع على الآخر بنصف خلاف الصورة الاولى فان الاصل  
 ثم ترجع عن الكفالة اما هنا فالكل كفالة فلا ربحان وقال في البداية الصحيح  
 ان صورة المسئلة على هذا الوجه اخر اراق اذ الكفالة بالفتح كان الالف  
 منقسما عليهما ثم كفل كل منهما عن صاحبه بامره ففي هذه الصورة لا يرجع  
 على شريكه الا بما زاد على النصف اقول في هذه الصورة كل ما اداه ينبغي ان يترجى  
 بنصفه على شريكه لانه لما لم يكن لاحد الكفالتين ربحان على الاخرى  
 فكل ما اداه يكون بينهما فيجب ان يرجع بنصف ما ادى فلا فرق بين من  
 الصورة والصورة التي خفصت بالفتح وان ابراه الطالب احدهما  
 الآخر بطله لانه وضع المسئلة فيما لو كفل كل منهما بالالف عن الاصيل ثم كل  
 منهما بالالف عن صاحبه فاذا ابراه احدهما تبق الكفالة الاخرى تخسيران  
 ولو فسدت المفاوضة اخذت الدين ايا شاء من شريكه بكل دينه  
 لما عرف ان شريكه المفاوضة تتحقق الكفالة ولم يرجع احدهما على صاحبه  
 الا بما اداه على النصف لما عرفت ان جهة الاصل راجحة على جهة الكفالة  
 اقول في هذه المسئلة اشكال وهو ان احد المتقاولين اشتري شيئا  
 ثم فسدت المفاوضة فالبايع ان طلب الثمن من مشترى فلا تعلق لهذه المسئلة  
 مسئلة الكفالة بل المشتري في النصف اصيل وفي النصف وكيل فكل ما ادى  
 ينبغي ان يرجع بنصفه على الشريك لانه اشتري العبد صفقة واحدة فصار الثمن

فاذا ابراه احدهما  
 بقي الاخر بكل الالف  
 وز الصورة التي خفصت  
 بالفتح عنهما صح

دينا

يؤديه

دين عليه ولا يمكن قسمته فكل ما يؤديه منه ومن شريكه فرجع عليه  
 بالنصف وان طلب البايع الثمن من الشريك يكون ذلك بسبب ان  
 المفاوضة تتحقق الكفالة فيكون كفيلا في الكل الا ان كفالة النصف  
 الذي هو ملك العاقد تحقت كفالة وانما في النصف الذي هو ملك الغير  
 ان حق العقد راجع الى الوكيل يكون الشريك كفيلا للثمن فكل  
 الثمن يتوجه اليه بكم الكفالة وبالنظر الى ان الملك في هذا النصف وقع  
 له يكون في ادائه نصف الثمن اصيلًا فما اداه يكون راجعا الى هذا النصف  
 فلا يرجع الى العاقد وينما زاد على النصف يرجع م عبدان كوتبا بعد  
 واحد وكفل كل من صاحبه فكل ما اداه احدهما يرجع على الآخر بنصف  
 ما ادى وانما قيت بعد واحد متى لو كانتا بعدين فالكفالة لا تتبع  
 اصلا اما اذا كانت بعد واحد لا تتبع قياسا لانه كفالة ببدل الكفالة  
 الكتابية وتصح استحسانا بان كفل كل منهما اصيلًا في حق وجوب الالف  
 عليه ويكون عتقهما معلقا باداة وكيل كفيلا بالالف في حق صاحبه فما  
 فاداه احدهما يرجع بنصفه على الآخر لاستوائهما فان اشترى السيد  
 احدهما قبل الاداء صح وانما يخذ حصته من لم يتيقظ منه اصاله ومن الآخر  
 صال او رجع المتيقظ على صاحبه بما ادى عنه لاصاحبه عليه بما ادى من نفسه  
 لان المال في الحقيقة مقابل بر قترام وانما جعل على كل منهما نصيبا للكفالة

يرجع على كل على الآخر بنصف ما ادى  
 عبدان قال لهما الموقوف بينهما بالالف  
 الى سنة وقبلا وكفل كل عن صاحبه صح  
 ط اذا اداه واحد منهما لانه  
 قال كفل واحد منهما ان اداه  
 الا في ثلثه من هذا المسئلة



وما لا يجب على عبد حتى يتحقق حاله على من كفل به مطلقا <sup>في صورة كذا</sup> <sup>في صورة كذا</sup> <sup>في صورة كذا</sup>  
 يجوز بحال فالحال لا يجب عليه الا بعد العتق وان كفل به <sup>في صورة كذا</sup> كفالة مطلقا اي  
 لم يتعوض للحلول والتأجيل يجب حالي لان المانع من الحلول في ذمة العبد  
 انه معسر لان جميع ما في يده لماله ولا مانع في الكفيل ولو ادى رجع عليه بعد  
 عتقه <sup>في صورة كذا</sup> اي ان ادى الكفيل وكانت الكفالة بامر العبد رجع عليه بعد عتقه  
 ولو مات عبد مكفولا برقبته واقيم بينة انه لم يمت فممن كفيل قيمته <sup>في صورة كذا</sup>  
 رجل ادعى رقبته عبد وكفل اخر برقبته فمات العبد فاقام المدعى بينة انه  
 له ضمن الكفيل قيمة لان الواجب على المولى رد ما وجبه بخلفه قيمة فالكفيل  
 اذا كفل فالواجب عليه ذلك بخلاف ما اذا ادعى مالكا للعبد وكفل اخر برقبته  
 العبد فمات العبد فلا شيء على الكفيل <sup>في صورة كذا</sup> وان كفل سيد من عبده او هو غير  
 مديون من سيده فحققنا ادى لاي رجع على صاحبه <sup>في صورة كذا</sup> لان الكفالة قد  
 وقعت بغير مودة للمدعي لان احدهما لا يستوجب دينا على الآخر وعنده  
 ان كانت الكفالة بالامر ثبت الرجوع لان المانع قد زال وهو الرق وانما قال  
 غير مديون لتصح كفالته فان المولى ان امر العبد المديون بالكفالة عنه لا تصح  
 الكفالة <sup>في صورة كذا</sup> **كتاب الجفالة** اي تصح بالدين برضى الجفيل والمحال عليه <sup>في صورة كذا</sup> <sup>في صورة كذا</sup>  
 الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة قوله بالدين اي دين للمحال على الجفيل هذا  
 الذي ذكره رواية القدر وفي رواية الزيادات تصح بلا رضى الجفيل

ان يقول

ان يمتد  
 ويحتاج الى  
 ان يمتد  
 ويحتاج الى  
 ان يمتد  
 ويحتاج الى  
 ان يمتد  
 ويحتاج الى  
 ان يمتد  
 ويحتاج الى

غير ان الحكم في  
 الحوالة لا يمتد  
 الى الدين الذي  
 كان على الجفيل  
 قبل الحوالة

ان يقول رجل للطالب ان لك على فلان كذا من الدين فاجله على  
 فمضى بذلك الطالب صححت الحوالة وبره الاصيل وصورة اخرى كفل رجل  
 عن اخر بغير امره بشرط بره الاصيل وقبل المكفول له ذلك صححت الكفالة  
 وتكون من الكفالة حوالة كما ان الحوالة بشرط ان لا يبره الاصيل كفالته  
 واذا امت برى الجفيل من الدين بالقبول ولم يرجع عليه المحال اي لم يرض  
 المحال جريته على الجفيل الا اذا توى حق بموت المحال عليه مفسدا او حلف  
 منكر احواله لا يثبت عليه وقالوا بان ذلك القاضي <sup>في صورة كذا</sup> فان قيل ليس  
 معتبر عندنا وحدها فان قيل فانه ينفذ لا اذا وقف لاحد على ذلك <sup>في صورة كذا</sup>  
 فالتشابه على ان لا مال له يشترطه على التقى <sup>في صورة كذا</sup> وتصح بدراهم الوديعه وبغير  
 بها كذا <sup>في صورة كذا</sup> اي بغير المودع وهو المحال عليه من الحوالة بملك الوديعه في يده  
 وبالمقصود به ولم يبره بها كذا <sup>في صورة كذا</sup> اي كالم يبره القاصب بملك الدراهم  
 المقصود به لان القيمة تختلف <sup>في صورة كذا</sup> وبالدن <sup>في صورة كذا</sup> اي بدين الجفيل على المحال عليه  
 فلا يطالب الجفيل المحال عليه <sup>في صورة كذا</sup> لانه تعلق به حق المحال مع ان المحال  
 اسوة لغيره الجفيل بعد موته <sup>في صورة كذا</sup> انما قال هذا ليدفع توهم ان المحال لما كان  
 لغرض الجفيل بعد موته يكون حق الجفيل متعلقا بذلك الدين فيثبت ان يكون للجفيل  
 حق الطلب من المحال عليه فالحال ان الحوالة بالدين وان كانت موجبة  
 لتعلق حق المحال بذلك الدين لكانا لو من مرتبة من الرهن حتى لا يكون المحال

على ان يمتد  
 الى الدين الذي  
 كان على الجفيل  
 قبل الحوالة  
 غير ان الحكم في  
 الحوالة لا يمتد  
 الى الدين الذي  
 كان على الجفيل  
 قبل الحوالة

هذا اسوة لغيره  
 الجفيل بعد موته  
 انما قال هذا ليدفع  
 توهم ان المحال لما كان  
 لغرض الجفيل بعد موته  
 يكون حق الجفيل متعلقا  
 بذلك الدين فيثبت ان  
 يكون للجفيل حق الطلب  
 من المحال عليه فالحال ان  
 الحوالة بالدين وان كانت  
 موجبة لتعلق حق المحال  
 بذلك الدين لكانا لو من  
 مرتبة من الرهن حتى لا  
 يكون المحال







من خاف عجزه وميفه ومن قلده سبال ويوان قاض قبل ٣ وهي الخزيطة

فيما الصلوك والسجدة والنم مجوسا اقرتني لامن انكر الابنية وان اضر  
المعقول ٣ لانه بالعدل التقي بواحد من الرعايا وشهادة الواحد لا تقبل والا  
ينادي عليه ثم خلية اي ان لم تيم البنية على المجوس المنكر ينادي ان كل من  
له حق على فلان ابن فلان المجوس فيمحضر مجلس القاضي فان لم يحضر فخلية  
وخل في الودائع وغلة الوقف بالبنية او باقرار ذي اليد لا يقبل المعقول ٣  
اي لا يقبل قول المعقول ان قال هذا وديعة فلان وفقرنا الى هذا الرجل وهو منكم  
الا اذا اقر ذي اليد بالتسليم منه اي من القاضي المعقول ٣ ويجلس للمحكم ظاهرا  
في مسجد والجامع او في اي جلاس ظاهر او هو الجلاس المشهور الذي ياتي الناس  
لقطع الخصومات من غير اختصاص بعض الناس بذلك المجلس وعند الشافعي  
يكبر الجلوس في المسجد لانه قد يحضر المشرك والماليضي ولنا جلوس النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم وايضا القضاة عبادة ونجاسة للمشرك من حيث الاعتقاد والى بعض  
لا تدخل بل يفصل حصون مترا على باب المسجد ولو جلس في داره واذن  
للناس بالدخول جاز ولا يقبل هدية الارمن ذي رحم محرم او عمن اعتادوا  
دانة قدرا خيرا اذا لم يكن لهما مقصود ولا يحضر دعوة الاعامة والعامة  
هي التي يتخذها وان لم يحضر القاضي وعند محمد الخاصة ان كانت من قريبة  
تجيبه كالدية ويشهد الجنان ويعد المريض ويسوي بين الخصمين جلوسا

تعد استاذات اي ان كانا اخذوا من واحد  
الاخر بعتا او بئرا وكان قدرا في غير  
على ما قبل القضاء والاصل ان المدين لا يقبل  
اما ان يكون زائدا فليس له ان يقبل  
فيل في يد القضاء او من جسد  
مهاذبا قبل القضاء او من جسد  
اما ان يكون قريبا او من جسد  
دانة او لا والله لا يجوز الفارة على  
يجوز ان زاد على العادة بقدر  
اخذ من التمدد لا بأس بقبول

ان يقبل بدية في اعتناء  
مهاذبة قدرا في عهد قبل  
القضاة سر

هذا اذا لم يكن الربيع  
النخا حصيله

من خاف عجزه وميفه ومن قلده سبال ويوان قاض قبل ٣ وهي الخزيطة

واقبالا ولا يبار احد ما ولا يقضي ولا يفتح ولا يخرج مع ولا  
يشير اليه ولا يلقنه حجة وكبره تلقين الشاهد بقوله اشهد بكذا واسكن  
ابو يوسف فيما لا يهتم ٣ وذلك فيما لا يستفيد بتلقيه زيادة علم  
ويجلس الخصم مدة رايه في التقي ٣ اما قال هذا لاختلاف الروايات  
في تعيين مدة المجلس والاصح ان التقدير موقوف لما رأى القاضي تفاوت  
احوال الأشخاص في ذلك بطلب وفي الحق ذلك ان امر القاضي المقر بالانباء  
فامتنع او ثبت الحق بالبنية ٣ اي ان ثبت الحق ببنية فطلب لى  
الحق المجلس تجب القاضي من غير احتياج الى ان يامر القاضي بالانباء الحق  
فيمتنع وان ثبت بالاقرار لا بد ان يامر القاضي فيمتنع اذ في صورة البنية  
ظهر مظهر بانكاره وفي الاقرار انما يظهر المظهر بان يمتنع من الانباء بعد الامر  
فان المجلس خراء الكماطلة ٣ فيما زعم بقدر كبره وكفالة ٣ المراد بالمهر المهر المعجل  
وبدلا من مال حصل له كتمن مبيع وفي نقد عرسه وولده لاني دينه ٣  
اي لا يجلس في دين الولد وفي غير ما لا ٣ اي لا يجوز في الديات وارث  
الجنائيات ٣ ان ادعى فقره الا اذا قامت بينة بفسده ٣ ثم شرع بعد ذلك  
فيما ينفذ القاضي اذا كان الخصم حاضرا ولم يكن تعالى ٣ فان شهد واعا  
صم حاضرا حكم باو كتب به وهو السجل ٣ اي حكم بالشهادة وكتب الحكم  
وهذا المكتوب هو السجل يكتب حكمه بذلك او ثبت عندى فان هذا حكم

وكذا







هو نائب الاصيل  
انما قال موكل بالان في الوكالة ينزل الوكيل بموت  
موكله فاراد ان يرفع ان الوكيل هذا لا ينزل بموت موكله لانه في الحقيقة  
ليس نائب بل هو نائب الاصيل واما في القضاء فان النائب لا ينزل بموت  
الموكل فحق الموكل بالذكر لان الاشتباه فيه ولا شبهة في باب القضاء  
فلم يذكر ثم قال بل نائب الاصيل في الوكيل ينزل بموت الاصيل وفي  
القضاء لا ينزل <sup>وفي غيره ان فعل نائبه عنه او اجاز هو او كان قد تم</sup>  
منه الوكالة <sup>اي في غير المفوض يعني اذا لم يفوض الى القاضي والوكيل ان</sup>  
يستخلف الغير فيستخلف الغير ففعل النائب بحضور الموكل صحيح لانه اذا فعل  
المفوض ففعله ينقل اليه وكذا ان فعل نيابة فوصل الجرة الى الموكل فاجاز  
لانه اذا انتم رأيته الى ذلك الفعل صار كانه فعل وكذا ان قدر الوكيل الاول  
الثمن فيما شره وكيله او يتقدم الثمن <sup>فصل رابع</sup> وبما جمل برأيك موكل اي  
اذا قال الموكل للوكيل اعمل برأيك كان للوكيل ان يوكل غيره <sup>ويجوز حكمه</sup>  
اخر في مختلف فيه في الصدر الاول اما خالف الكتاب او السنة المشهورة  
او الاجماع اي اذا قضى القاضي ورفع حكمه الى قاض آخر يجب عليه امضاؤه  
الا ان يكون مخالفا للكتاب كمتروك التسمية عامراناة مخالفا لقوله كتابا ولا  
تأكلوا اما لم يذكر اسم الله عليه او السنة المشهورة كالتقضاء بجمل المطلق  
ثلاثا بنجاح الزوج الكتاب بلا وطني على مذهب سعيد بن المسيب فانه مخالف

والمراد ان خالف الكتاب مخالفا لنص  
الكتاب انما لا يتحقق اما في غير  
لقد لا يتحقق ولا يتحقق اما في غير  
الناس انما لا يتحقق اما في غير  
جواز تزوج المرأة وجاز حكمه  
طهرها ان وطهرها الاب فلو حكمه  
بعد ذلك فحينئذ رفع اليه الحكم

تعد الاما خالف او شرع في  
سان المحترمة فيه بعد الحكم  
فوجب الامضا فاذا حكم

المشهوره وهي قوله عليه السلام لا تخ تروني من عييتك الحديث  
او الاجماع كالتقضاء بجمل منعة النساء لان الصحابة رضي الله عنهم قد اجمعا  
على فساد فاصل هذا ان القاضي اذا قضى في مجرتة فيه يصير مجعلا عليه كجب  
على قاض آخر تنفيذه وهذا اذا حكم على وفق مذهبه اما اذا حكم على  
خلاف مذهبه فسيات وجب ان يعلم القاضي ان المسئلة تختلف في  
وايضاً اذا كان محل القضاء مختلفا فيه اما اذا كان نفس القضاء مختلفا  
فيه كالتقضاء على الغايب فانه لا يصير مجعلا عليه الا ان يرفع قضاؤه الى <sup>على</sup>  
قاض آخر فيمضيه في يصير مجعلا عليه بعد الامضاء ان رفع الى قاض آخر  
يجب عليه تنفيذه <sup>وفيما اجمع عليه الجمهور لا يعتبر خلاف البعض</sup> ذكر  
في اصول الفقه ان العلماء اختلفوا في ان الاجماع هل يتعقد باتفاق اكثر  
المجتهدين او لا بد من اتفاق الكل في البداية اختار ان اتفاق الاكثر كاف  
في مقابلة اتفاق الاكثر لا يعتبر خلاف الاقل وفي كتاب اصول الفقه  
ردحوا ذلك المذهب وهو ان اختلاف الاقل في مقابلة الاكثر معتبر في  
واحد من الصحابة ربما خالف اجمع الكثير ولم يقولوا نحن اكثر منك بل ان  
في الفقه وايضا قال في البداية ان المعتبر للاختلاف في الصدر الاول اي  
الصحابة رضي الله عنهم لكن الاصح انه لا يشترط ذلك حتى يكون اختلاف  
الشافعي معتبرا والقضاء بحركة او محل يتخذ ظاهرا وباطنا ولو استناد

في قوله عليه السلام لا تخ تروني من عييتك الحديث  
او الاجماع كالتقضاء بجمل منعة النساء لان الصحابة رضي الله عنهم قد اجمعا  
على فساد فاصل هذا ان القاضي اذا قضى في مجرتة فيه يصير مجعلا عليه كجب  
على قاض آخر تنفيذه وهذا اذا حكم على وفق مذهبه اما اذا حكم على  
خلاف مذهبه فسيات وجب ان يعلم القاضي ان المسئلة تختلف في  
وايضاً اذا كان محل القضاء مختلفا فيه اما اذا كان نفس القضاء مختلفا  
فيه كالتقضاء على الغايب فانه لا يصير مجعلا عليه الا ان يرفع قضاؤه الى <sup>على</sup>  
قاض آخر فيمضيه في يصير مجعلا عليه بعد الامضاء ان رفع الى قاض آخر  
يجب عليه تنفيذه <sup>وفيما اجمع عليه الجمهور لا يعتبر خلاف البعض</sup> ذكر  
في اصول الفقه ان العلماء اختلفوا في ان الاجماع هل يتعقد باتفاق اكثر  
المجتهدين او لا بد من اتفاق الكل في البداية اختار ان اتفاق الاكثر كاف  
في مقابلة اتفاق الاكثر لا يعتبر خلاف الاقل وفي كتاب اصول الفقه  
ردحوا ذلك المذهب وهو ان اختلاف الاقل في مقابلة الاكثر معتبر في  
واحد من الصحابة ربما خالف اجمع الكثير ولم يقولوا نحن اكثر منك بل ان  
في الفقه وايضا قال في البداية ان المعتبر للاختلاف في الصدر الاول اي  
الصحابة رضي الله عنهم لكن الاصح انه لا يشترط ذلك حتى يكون اختلاف  
الشافعي معتبرا والقضاء بحركة او محل يتخذ ظاهرا وباطنا ولو استناد



نعرف اذا ادعاه سبب معين حتى لو ادعى جارية ملكا مطلقا وانما  
 على ذلك بينة زور وقضى القاضي به لا يخل له ولا يخل بالاجماع لان الملك لا بد  
 له من سبب وليس البعض اولى من البعض فلا يمكن اثبات سبب معين  
 يثبت به الحلل فلو اقامت بينة زورانه تزوجها وحكم به حل لا يمكن  
 هذا عندنا في حق وعندهما ينفذ ظاهر اى ستم القاضي الرزوة الى الزوجة  
 ويأمر بالتمكين لا باطنا اى لا يثبت فيما بينه وبين الله تعالى ومذهبها  
 ظاهر اما مذهب ابي حنيفة فيشكل جدا فان الحرام المحض كيف يكون سببا  
 للحلل فيما بينه وبين الله تعالى وجوابه انك تعلم بجعل الحرام المحض وهو الشراء  
 الكاذبة من حيث انه اخيار كاذب سببا بل حكم القاضي صار كانشأ  
 عقد جديد وهو ليس مما يبل هو واجب لان القاضي غير عالم بكذب  
 الشهود والقضا في مجتهديهم خلاف رايه ناسيا مذهب او عامدا  
 لا ينفذ عندهما وبه يعنى اما عند ابي حنيفة ان كان ناسيا مذهب ينفذ  
 وان كان عامدا فيه روايتان وعندهما لا ينفذ في الوجهين لانه قضي بما  
 هو خطأ عنده والفتوى على قولهما ولا يقضى على غايب الا بحضرة نايب  
 حقيقة كولي او شرعا كوصي القاضي او حكما بان كان ما يدعى على الغايب  
 سببا لما يدعى على الحاضر كما اذا ادعى دارا على رجل انه اشتراها من فلان  
 الغايب واقام البينة على ذى اليد فان القاضي يقضى بهذه البينة على

الغايب

على الغايب والحاضر حتى لو حضر الغايب واكره لا يلتفت الى انكاره  
 شرطا لا يفتى به اى كان ما يدعى على الغايب شرطا لما يدعى على الحاضر كما  
 اذا ادعى عبد على موليه انه علق عنه بتطليق زيد زوجته واقام بينة  
 على التخليق بغيبه زيدا اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقبل وانما  
 يقبل في السبب دون الشرط لان السبب اصل بالنسبة فيكون  
 الحاضر نايبا عن صاحب السبب وهو الغايب كالوكيل ولا كذلك اذا  
 كان شرطا وانما لا يقضى على الغايب في صورة الشرط اذا كان فيه بطلان  
 حق الغايب اما اذا لم يكن كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد في الدار  
 يتقبل ويتبرع مال اليتيم ويكتب ذكر الحق يجوز للقاضي اقراض مال اليتيم  
 لانه حافظه والقاضي قادر على اخذه متى شاء ولا يجوز للوصي لعدم  
 قدرته على الاخذ وكذلك الاب في الاصح فلو فعل يضمن واذا اقترض كذا  
 كتب في ذلك وثيقة وصح يحكم الخصمين من صلح قاضيا ولم يرها  
 حكم بالبينة والنكول والاقرار واخباره باقرار احد الخصمين وبعدالة  
 شاهدها قال ولايته اى اخباره باقرار احد الخصمين وبعدالة الشاهد  
 في زمان ولايته لان اخباره حال ولايته قام مقام شهادة رجلين كمالا  
 ما اذا خبر بعد الولاية لانه لتحقيق بواحد من الرعايا فلما تبين ان الشاهد الآخر  
 مختلف ما اذا خبر به انه قد حكم لانه اذا حكم انزل فلا يقبل اخباره لكل

المسبب به

كان



منها ان يرجع قبل حكمه ولا يقع حكم الحكم والمولى لا يبيع ودله و...  
 شي لا يقع الشراء لهؤلاء ولا التكميم في حد وقود لانها لا يملكها  
 وهما ولهذا لا يملكان اياهم قالوا وفتح في سائر المجتهدات ولا يفتي بها  
 التجاسر الغوام قال مشايخنا ان تحفيص هذه الرواية وهي قوله ولا يجوز  
 التكميم في الحد والعقاص يدل على جواز التكميم في جميع المجتهدات كالكتابات  
 وفتح اليمين وكونها وتحفيص المجتهدات بالذکر ليس لشي الحكم تاعده فان  
 ما ليس بالاجتهاد فيه مسلغ كالتأب بالكتاب او السنة المشهورة او الاجماع  
 لا شك في صحة التكميم في ذلك وقاية الزام الحفم فان المتبايعين ان حكمنا  
 حكمنا فالحكم كغير المشتري على تسليم الثمن والبائع على تسليم المبيع ومن منع  
 يجب فذكر المجتهدات ليدل على غير ما بالطريق الاولى واذا صح التكميم في جميع  
 العقاي لا يفتي بذلك لان الغوام تجاسرون على ذلك فيقتل الاحتياج الى  
 الى القاضي فلا يبقى الحكم الشرع رونق ولا الحكمة جمال وزينة وحكم الحكم  
 في دم الخطاء بالدية على العاقلة لا ينفذ لان العاقلة لم يكسوه وكذا ان  
 حكم بالدية على القاتل لا ينفذ ايضا فينتفضه القاضي ويقضي على العاقلة لان  
 حكم الحكم مخالف لمذهب القاضي ومخالف للنص وهو قوله قوموا فذروا  
 ومنع عدم نفاذه على العاقلة ان للمحكم لا يكون ولاية طلب الدية من العاقلة  
 وجبهم ان استغوام فان رفع حكمه الى قاض اخر ان وافق مذهبهم

والا بطله اي ليس حكم الحكم مثل حكم المولى في ان المختلف فيه يصير محكما  
 عليه <sup>منه</sup> وليس لصاحب سفيل عليه علوا اخر ان يندبني سفلا او يثقب  
 كوة بلا رضا الآخر ولا لاول زانية مستطيلة <sup>استطيلة</sup> مستطيلة مستطيلة  
 غير نافذة فتح باب في القسوى وفي مستديرة لرق طرعا لم ذلك  
 في القسوى اي في المشتبة من الاولى وقوله لرق طرعا المستطيلة  
 والمرد بطرعا ثمانية سعتا وهذا اذا كانت مثل نصف دائرة او اقل حتى  
 لو كانت اكثر من ذلك لا يقع فيها الباب فلتصور صورتين في الاولى  
 يكون له فتح الباب دون الثانية والرق ان الاولى تفسر ساحة مستديرة  
 بخلاف الثانية فانه اذا كان داخلها اوسع من مدخلها يصير موضعها اخر  
 غير تابع للاولى ومن ادعى بئته في وقت قبل بيته فقال قد تجد  
 ينما فاشترى منه او لم يبل ذلك فاقام بيته على الشراء بعد وقت الية  
 تقبل وقبله <sup>قوله</sup> فاقام بيته على الشراء بعد وقت الية يقبل وقبله  
 لا يرجع الى الصورتين اي ما اذا قال قد تجد بئرا وما اذا لم يقل ذلك فان ذلك  
 الية اقرار بان الموهوب ملك لو اهب قبل الية ولا تقبل دعوى الشراء  
 قبل وقت الية واما دعوى الشراء بعد وقت الية فلا تناقض فيها لانا  
 نقرر ملكه بعد الية ومن ادعى ان زيدا اشترى جارية وانكر وترك المديني  
 قصوته حتى له وطرا لانه اذا تعذر للبائع حصول الثمن من المشتري

سائل شتى  
 ان اذا كان لصاحب العتق  
 السنة ببيعها الى  
 وبعضها يملكها الى  
 الاخرى عند النافذة فانه  
 ان يفتح بابا الى السنة  
 ان اشغل طرعا



فأتى رصدا البائع فيستبد بنفسه لا سيما إذا وجد المشتري البيع فإن جوده  
 فسخ من جهة وصدق المقر بقبض عشرة <sup>أي إذا قال قبضت من فلان</sup>  
 عشرة دراهم <sup>أي إذا أتى أنا زبوف أو غيره</sup> لا من أدنى أنا ستوق  
 ولا من أقر بقبض الجياد أو حقه أو الثمن أو بالاستيفاء <sup>أي قال استوفيت</sup>  
 منه عشرة دراهم لأن الاستيفاء يدل على الكمال <sup>والزيف رد بيت المال</sup>  
 كالنهرجة للتجارة والسوق ما علب عشرة <sup>والزيف والنهرجة من</sup>  
 جنس الدراهم أي الفضة خالصة على الغش إلا أنما بالنسبة إلى الجيد  
 يكون فضتها أقل الآن ردادة الزبوف دون ردادة النهرجة فالزيف  
 لا يرده التجار ويكره فيه المعاملة إلا أن بيت المال لا يقبله فإن بيت المال  
 لا يقبل إلا ما هو جيد غاية الجودة والنهرجة لا يرده التجار والنهرج الباطل  
 والردى من الشيء والدراهم النهرج قيل ما يطل بكثرة قيل الذي فضة  
 ردية وقيل الغالب الفضة وهو موب بنهره وفي الموب لم أجده بالتوق  
 والسوق تزيب <sup>منه</sup> أي إذا أخذ غاس مطلقا بالفضة <sup>وقوله ليس</sup>  
 عليك شيء للمقر بالف يطل قراره <sup>بل</sup> عليك ألف بعده بلا حجة لقولنا  
 قال المدعي عليه عقيب دعوى مال ما كان لك على شيء <sup>قط</sup> فاقام المدعي  
 بيته على ألف وهو على القضاة والابراء قبلت هذه <sup>خلا</sup> فالمرم لأن  
 القضاة يفتضون سبق حق وكذا الابراء وقد قال ما كان لك على شيء فلا <sup>يصدق</sup>

في دعوى القضاة والابراء قلنا بالقضاة قد يكون بلا حق وكذا الابراء  
 فإن المدعي قد يبرأ من حق ثابت في ربه وأن لم يكن تابعا لطيفة  
 وان زاد على الكار ولا اعزك ردت <sup>أي ان قال ما كان لك على</sup>  
 شيء قط ولا هو فكتم اقام بيته على القضاة والابراء لا تقبل التقذر التو  
 لأنه لا يكون بين اثنين اخذوا عطاء ومعاملة وبراء بدون الموفود  
 وذكر القذورى انه تقبل ايضا لان المحجب والمخدة قد يامر بعض وكلاء  
 بارضائه ولا يعرف ثم يعرف بعد ذلك فامكن التوفيق واعلم ان المكان  
 التوفيق هل يكن في دفع التناقض او لا بد من ان يبرأ بالتوفيق  
 اختلف المشايخ فيه وجه الأول ان مع امكان التوفيق لا يتحقق التناقض  
 فيجلى عليه صيانة لدعواه عن البطلان وجه الثاني انه لا بد للدعوى من الصحة  
 يعقنا فامكان الصحة لا يبطل حق المدعي عليه اذا عرفت هذا فاقول في  
 كل صورة يقع الشك في صحة الدعوى لا نقول ان امكان الصحة كاف  
 كما اذا ادعى الية فشل البينة فلم يقدر فادعى الشراء فاقام بيته على  
 الشراء من غير ان يبين ان شرائه قبل وقت الية او بعده لا تقبل لأنه  
 يحتمل ان يكون الشراء قبل وقت الية وعلى هذا التقدير لا يقع دعوى الشراء  
 على ما مر ويحتمل ان يكون الشراء بعد وقت الية وعلى هذا التقدير يقع دعوى  
 الشراء كما مر واذا وقع الشك في صحة الدعوى لا نفي بالشك لان غاية ما في

فيق



الباب ان شراءه كان متحققا قبل وقت اليمين فيكون من دعوى اليمين  
 انه كنت اشتريته لانه كان ارتفع ذلك العقد ثم صار ملكا ثم دبت متى  
 فلا بد من اقامة البينة على اليمين فاذا لم يكن له بينة لا تقع دعواه ولا يبطل  
 حق المدعى عليه بالشك وفي كل صورة لا يكون الشك في صحة دعواه  
 حتى يلزم ابطال حق المدعى عليه بالشك نقول المكان التوفيق كاف كما  
 اذا اقام البينة على القضاء او الالباء بعد وقت اليمين تقبل فاحفظ هذا  
 القاطب فانه كثير النفع ثم اعلم ان التناقض انما يمنع صحة الدعوى اذا كان  
 الكلام الاول قد اثبت شخص معين حقيقة اذا لم يكن كذلك لا يمنع  
 صحة الدعوى كما اذا قال لائق لعل احد من اهل سمرقند ثم ادعى شيئا  
 لعل واحد من اهل سمرقند يبيع دعواه ومن اقام بينة على شراءه واراد  
 الرد ببيع ردت بينة بايعه على براءة من كل عيب بعد ان كان يبيع  
 ادعى رجل على آخر انه اشترى منك هذا العبد بالف وسلمت اليك الف  
 فظلم فيه عيب فادّعه بالبيع فعليك ان ترد النقص الى فانكر الختم البيع  
 فاقام المدعى بينة على البيع فادعى الختم براءة المدعى من كل عيب واقام  
 بينة على ذلك لا تسمع للتناقض وعندنا يوسف شمع قياض على المسئلة  
 المذكورة وهي ما كان لك على شئ قط والوقوف باليمين في مثل هذه  
 ان الدين قد يقضى وان كان باطلا وهذا دعوى البراءة من العيب

قيام

قيام البيع وقد انكره وذكر ان شاء الله في امر منك يبطل كل وعدهما  
 اخره وهو استحسان اذا كتب منك قرارا كتب في اخره كل من اخرج  
 هذا المك وطلب ارفع اليه ان شاء الله فيصرف الى الكلى عندنا فينفذ  
 يبطل جميع المك وهو القياس كما في قوله عبده حر وامرأة طالق  
 ان شاء الله وعندنا ينصرف الى الآخر وهو الاحتسان لان المك لا يستثنى  
 فالاستثناء ينصرف الى ما يليه نقرأ مات فقالت وسمعت بعد  
 وقال ورثته لابل قبله فمذقواكم في سلم مات فقالت وسمعت  
 قبل موته وقالوا لابل بعده صدقوا هذا عندنا فينفذ وصاحبه عند  
 نقر في المسئلة الاولى القول قولنا لان الاسلام حادث فيضاف الى امر  
 الاوقات ولنا ان سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى تحكما  
 للحال وهي تصلح حجة للدفع ومن قال هذا ابن مودعي الميت لا وارث  
 له غيره دعوا اليه اي دفع وديعته اليه ولو اقر بائن آخر لمودعه  
 وجد الاول في له ولا يكفل غرم او وارث في تركه قسمت بين الورثة  
 او الورثة بشهود لم يقولوا الانعلم غيا او وارثا آخر وهو احتياط ظلم  
 اي اذا شهد الشهود للورثة او الورثة ولم يقولوا الانعلم لورثا او  
 وارثا آخر قسمت التركة بينهم ولا يؤخذ منهم كغفل وقدا احتياط بعض  
 واخذوا منهم كغفلا احتياط للغير وهذا احتياط ظلم لانه ثبت دقهم ولم

فقول ان من لم يركب  
 ق اعمادا

اي للمعقول الاول لان امر الاول  
 لم يكن له كذب فصيح فلا يصح  
 الثاني لان الاول كذب له



نعلم حق غيرهم ولا نعلم يوجد المكفول له وهذا عند اب خيفة به ومنها  
 ياخذ القاضي كفيلا عنهم وعقارا قام زيد حجة اذ له ولا فيه اثمان  
 ابراهيم قبيح <sup>لغيره</sup> قضي له بنصفه وترك باقية مع ذي اليد لا تكفي <sup>جدا</sup>  
اولا هذا عند اب خيفة فان ذا اليد قد اختاره لبيت فلما يقرب من البيت  
 مد يده فاطروا عندها ان جده واليد لا ترك الباقي في يده لان الجاهل خاين  
 فيؤخذ منه ويجعل في يداين وان لم يجد ترك الباقي في يده لابن الغائب واذا  
 ترك في يده لا يؤخذ منه كفيلا <sup>والمستقل مشد وقيل هو يؤخذ منه بالاتفاق</sup>  
 اي اذا كانت المسئلة في المنقول قبل هو على هذا الخلاف فانه اذا ترك الكفاية  
 في يده اذ لم يجد في صورة الجود او لا لانه ممنون في يده ولو وضع في يد آخر  
 كان امانة فالاول اولى وقيل يؤخذ منه عند الجود اتفاقا <sup>وومنية</sup>  
 ماله على كل شيء وماله اموالكم صدقة على مال الزكاة هذا عندنا وعند غيره  
 يقع على كل شيء كوصية لاطلاق اللفظ ونحن اعتبرنا ايجاب العبد بايجاب ائمة  
 فان لم يجد الا ذلك مسك منه فوته فاذا ملك تصديق بما اخذ قيل المحترف  
 ينسك لنفسه وعياله فوات يوم وصاحب المسبوق لا يحتاج اليه لا وصول غلته  
 واكثر ذلك شهر وصاحب الضياع لا وصول ارتقاعه واكثر ذلك سنة وصاحب  
 التجارة لا وصول مال تجارته <sup>او صاحب دكان</sup> وصح الايصاء بلا علم الوصي بالتوكيل  
 اي ان جعل شخصا وصيا بعد موته ولم يعلم الوصي بذلك فباعت شيئا من التركة

يجوز بيعه

يجوز بيعه بخلاف ما اذا وكل رجلا بالبيع ولم يعلم الوكيل بذلك فباع  
 لا يجوز بيعه وعند اب يوسف لا يجوز بيع الوصي ايضا <sup>وشرط خبر</sup>  
 عدل او مستورين لغز الوكيل ولعلم السيد بحماية جده والتفويض بالبيع  
 وكبر بالكلية ومسلم لم ياجر بالشرع لا لصحة التوكيل <sup>اي اذا غل الموكل</sup>  
 الوكيل فاجره بذلك عدل او مستوران لا يبيع تعرفه بعد ذلك ولو اجره فاسق  
 او مستورا لال اعتبار الاجارة به يجوز تعرفه وكذا اذا اذن جدي بغير خطاء فعلم  
 السيد بحمايته باعتبار عدل او مستورين فباع السيد عبده يكون مختارا للعد  
 للعداء وكذا اذا علم الشفيع بيع الدار فسكت ان اجره عدل او مستوران  
 ان يكون سكوتة تسلما وكذا ان علم البكر بالخطا اذا سكت والمسلم انه  
 لم ياجر اذا اجره عدل او مستوران يجب عليه الشرايع اما صحة التوكيل لا يشترط  
 لانه ذلك حتى اذا اجره فاسق بان فلانا وكله بالبيع فباع ويجوز بيعه وذلك  
 لانه انما يشترط العدد والعدالة في الشرايع لا ان الزام محض فلما تبين التوكيل  
 لما التوكيل فليس فيه معنى الا لزام اصله فلا يشترط فيه شيء من وصف الشرايع  
 اي العدد والعدالة والماعزل الوكيل وكفه فالزام من وجد دون وجد من  
 حيث انه لا يبقى له ولاية التعريف يكون الزام ضرره من حيث ان الموكل  
 يتعريف في حق نفسه بالازل ليس بالزام ضرره فشرط واحد وصف الشرايع  
 ولا يضمن قاض او امينة ان يبيع عبدا للفرار <sup>اي ان يبيع عبدا للفرار</sup>



لاجل الدائنين **م** واخذت من فضله واستحق العبد فيه رج المشتري على الزمان  
 لانه قد رجع جوع على القاضى فيضمن الزمان لان القاضى قد حل لهم **م**  
 القاضى كالقاضى **م** وان باع الوصى لهم بامر قاضى فاستحق العبد او مات قبل  
 قبضه ففصلت منه في يده رج المشتري على الوصى وهو عليهم **م** لان العاقد  
 هو الوصى فعليه الرجوع والوصى يرجع عليهم لانه حل لاجلهم **م** ولو امر كقاضي  
 عالم عادى بفعل قضي بشار من رجم او قطع او ضرب وسك ففعل وصديق  
 عدل جاهل بسبل فاحسن تفسيره ولم يصدق قول غيره **م** القاضى لما علم  
 عدل او جاهل عدل او عالم غير عدل او جاهل غير عدل فالاول ان قال لك  
 قضيت بقطع يد زيد فاقطع يده جاز لك قطع يده والقاضى ان قال  
 هذا فلما تباينت سببه فان احسن تفسيره وجب تقديره فجزرك  
 اقطع يده ولما اثير ان فلا يقبل قولهما **م** وصديق قاضى جزل وقال لم يرد  
 اخذت منك القاضى به لعمرو ودعت اليه او قال له قضيت بقطع يدك  
 في حق وادنى زيدا فجزه وقطعه فلما واقر بكونه قضاه **م** لان زيدا لما  
 اقر بكون الاخذ والقضاء بقطع اليد زمان قضاه فالظاهر ان القاضى  
 لا يظلم بالقول للقاضى اما اذا لم يقر بكونه زمان قضاه بل قال انما فعلت  
 هذا قبل التعليد وبعد الجزل فان اقام بيته شامدا فالقاضي يكون مبطلا  
 في هذا الفعل وان لم يكن له بيته فالقول للقاضى **كتاب الشراة والرجوع**

هي اخبار ركني للغير على الآخر **م** الاخبار ثلثة اما متى للغير على الآخر وهو  
 الشراة او يلقى للغير على الآخر وهو الدخوى او بالعكس وهو الاقرار **م**  
 وجب بطلب المدعى وسرته في الحدود **م** الى افضل **م** ويقول في السرقة  
 اخذ لاسرق **م** انما يقول اخذ لاسرق في حق المالك لا يقول سرق لئلا يجب  
 الحد ونصا بالثمن اربعة رجال وللقود وبات الحدود ورجلان وللجماعة  
 والولادة وجوب النساء فيما لا يطلع الرجال امره **م** انما قال هذا لان غيرة  
 النساء ان كانت فيما يطلع عليه الرجال كالاصح الزائدة مثلا لا يكون شراة  
 امرأة **م** ولغير ما لا او غير مال كالحمل ورضاع وطلاق وكالزوجة ووجبة رجلا  
 او رجل وامرأتان **م** انما قال ما لا او غير مال لان فيه خلافا لشافعي فان غير  
 المال لا يقبل فيه شراة رجل وامرأتين عنه بل هذا مخصوص بالمال **م** وشرط  
 لكل العدة والعتق الشراة **م** اعلم ان العدة شرط عندنا لوجوب القبول  
 لاصح القبول فيغير العدة يجب على القاضى ان لا يقبل شراة اما ان قبل حكم  
 به صح حكمه فلم يقبل ان قال اعلم او اتيقن ولا يشال قاض من شامدا  
 طعن الحكم فيه **م** اي لا يشال القاضى ولا يتحقق ان الشامد عدل او غير عدل  
 اذا لم يطعن الحكم فيه **م** الا في حدود وقود ولا يشال في الكل ستر او علنا او  
 وبه يقع في زمانا ويكفي ستر **م** فانه قد قيل تركية العلانية بلاء وقتة  
 فان المهر ان ان اعلن بمساوى الشامد تخرج بينهما عداوة وبغض وزمانا

بعض اذا تزوج الرجل امرأة  
 في وقت بقاء ستة اشهر  
 عند اخذ الزوج والولادة  
 شراة واحدة  
 وانما ما قيل في تغيب العدل  
 وانما ما قيل ان العدل لا يكون  
 ان يكون مجتبا عن الكبار ولا يكون  
 مصرا على الضعفاء ولا يكون صلاحه  
 اكثر من فسادده وصوابه اكثر من  
 خطاؤه  
 فان قوله اشهد من الغاظ البين  
 فكان الامتناع عن الكذب بهذه القطة







امیر الاسلام ابو حفص عمر فاروق  
کائنات میں خدایا و تبارک و تعالیٰ  
سبحانہ و تعالیٰ

ان قول ابا يوسف تغيير لاطلاق قوله محمد بن في الرواية وذلك لان خبر  
 اليد لو كان سبباً لما بطل انظار السبب الشراة فاذا بين انه يشهد لغير  
 اليد بطلت شراة **م** ومن شهد به يشهد **م** <sup>فمن ربه او صلي عليه</sup> قبلت  
 ومن فيسره **م** وهو عيان **م** لان معانية الموت لا يكون الا من واحد او اثنين  
 فحضور الرفع او الصلوة بمنزلة المعانية ولا تجزئ في مثل ذلك التلبس  
 عادة **باب القبول وعدمه** وتقبل الشراة من اهل الاموال والآلة  
 الخطابية **م** اهل الاموال اهل القبلة الذين لا يكون مقدمهم معتقد  
 اهل السنة وهم الجبرية والقدرية والروافض والخوارج والمعتزلة والمشيئة  
 وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين والبعض فرقا بين  
 الهوى الذي هو الكفر كالقطع بانه مع جسم <sup>والاعتقاد</sup> والهوى الذي ليس بكفر وعند  
 لا تقبل شراة تم لغتهم قلنا لم يقع في الاعتقاد الباطل الا ديانة والكفر  
 عند جميع الناس حرام **م** واما الخطابية فهم من خلافة الروافض يعتقدون  
 الشراة لكل من حلف عندهم وقيل يرون الشراة لشيعة واجبة **م**  
 والذين غابوا **م** وان قالوا فامة **م** والمستامن والمستامن على مثل ان كانا  
 من دار **م** شراة الذي تقبل عندنا وعند مالك والشافعي لا تقبل ثم  
 عندنا انما تقبل على الذي والمستامن وان قالوا فامة كالنصارى والمجوس  
 فان الكفر كلمة واحدة ولا تقبل على المسلم وشراة المستامن تقبل على **م**

[illegible]

660

ان كانا من دار واحدة وان كانا من دارين كالشرك الروم لا تقبل ايضا المسلم ولا يضاعف الزنى م وعدو بسب الدين ومن اجتنب الكبائر ولم يقر على الصغائر وغلب صوابه اختلفوا في تنبيه الكبائر قيل هي سبع الاشرار بالله والفرار عن الزحف وعقوق الوالدين وقتل النفس بغير حق وبهتان المؤمن والزنا وشرب الخمر وزاد البعض الكل مال اليتيم بغير حق واكل الربوا وقد ورد في الحديث اجتنبوا السبع الموبقات الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق واكل الربوا اكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات الفاضلات وقد قال دم الكبائر الاشرار بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس فالصحيح ان هذه الاحاديث ليست ابيان الحظر فالكبيرة كل ما سمي فاحشة كاللواط ونكاح منكوحة الاب او ثبت لها بنقح قاطع حقبة في الدنيا وفي الآخرة وقال الامام الحلواني كل ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه منك حرمة الله والدين فمن كبيرة ثم بعد الاجتناب عن الكبائر كلما ابتعد من عدم الاصرار على الصغيرة فان الاصرار على الصغيرة كبيرة وقوله وغلب صوابه احسانه اغلب من سيئاته فان الامام بصيغة لا يسقط العدالة في قوله ومن اجتنب الى قوله وغلب صوابه تفسير العدل اقول ولا يبد من قيد آخر وهو

لے رہے ہیں



وهو ان يجنب الافعال الخمسة الدالة على عدم المروءة كما  
كالاكل في الطريق والبول في الطريق ١ والاقلاع ٢ الا اذا ترك الاختتان  
استحقاقا بالدين ٣ والحفي وولد الزنا ٤ <sup>والعالم</sup> وعند مالك لا تقبل شهادة  
ولد الزنا على الزنانية يجب ان يكون فيه كنفية <sup>بعض العيون</sup> وانما الحال فان نفس المل  
ليس يفسق الا اذا كانوا اخوانا على الظلم وقيل العامل اذا كان جريما امرؤ  
لا يباذ في كلامه تقبل شهادته وان كان فاسقا وقدرى من ابا يوسف  
يع ان الفاسق اذا كان جريما لوجه لا يقدم على الكذب يقبل شهادته ٥ ولا  
وهم ومن حرم رضاعا ومصاهرة ٦ <sup>لا من ائني</sup> وفي رواية عن ابي حنيفة  
يقبل فيما يرى فيه الشايع وهو قول محمد وزفرى وعند ابي يوسف  
والشافعي لم يقبل اذا كان بغير خد التخل وان على بعد الاداء قبل القضاء  
لا يقضي القاضي عند اصف ومحمد مع خلافا لابي يوسف وقولنا ٧ <sup>مملوك</sup>  
ومحذو في قذف وان تاب ٨ انما قال هذا لانه يقبل عند الشافعي اذا تاب  
٩ الا اذا حدث في كفره فاسلم وعند سيب الدنا والاصل وفرضه وزوج  
وغيره ١٠ في العدة لا يقبل شهادته من يدايه وتقبل له في الاصل <sup>لا يقبل</sup> ١١ <sup>في العدة</sup>  
على المكس وفي النوح والعرض خلاف الشافعي ١٢ <sup>وسيد العبد</sup> ومكاتب  
وتشركه فيما يشتره كانه ١٣ انما قال هذا لانه يقبل للشرك في غير مال الشرك وكذا  
لا تقبل شهادة الاجير قيل ١٤ <sup>يرد</sup> التلميذ الخاص الذي يقدر ان شادة ضرر

في اجابة

نفس

نفسه ونفسه نفس وقيل يراد به الاجير مساندة او مشاهدة ١٥ <sup>او مشاهدة</sup> ويجوز  
يقول المردى ١٦ فانه اذا لم يقبل المردى يقبل شهادته فان عدم العدة على  
الجماع او لغير الكلام وتكسر الامضاء غير مانع للقبول ١٧ <sup>او المشاهدة</sup> ١٨ <sup>ونابغة</sup> ١٩ <sup>ومطيرة</sup>  
وممن الشرب على الله ٢٠ كما شرب الاشارة الحرة فان الاشارة التي لا حرم  
اذا ما نزلت لا تسقط الشهادة مالم يسكر بل اذ مان السكر سقط وقد ذكر ان المراد  
الادمان في البنية وهو ان يشرب ويكون في غرضه ان يشرب كليا وجذ  
قال الامام السرخسي في شرط مع ذلك ان يظهر ذلك للناس او يخرج سكران  
فيستخرج من البنيان في ان شرب الحرة في السر لا يسقط عدالة وقد ذكر في  
الحاشي ان هذا في غير الحرة اما في الحرة فلا احتياج الى قيد الله او قول لا بد في  
الحرة ان يشرب بطريق الله وايضا فان شربا للتداوي بان حاله لا يطب  
لا علاج لم يفسد الا الحرة فمن اختلف فيها فلا يسقط الشهادة ٢١ ومن يلعب  
بالطيور او الطيور او يعني للناس ٢٢ انما قال للناس لان من يفتي لرفع  
الوجه عن نفسه لا يسقط العدالة ٢٣ او يترك ما يحبه او يدخل الحمام بلا  
ازار او ياكل او ياكل الربوا ٢٤ شرطه المبسوط ان يكون مشهورا بكل  
الربوا لان الانسان قلما يجوز من البيوع الفاسدة وكل ذلك ربوا ٢٥  
يقام بالسر او السرطج او تغوية العسلوة بها ٢٦ قال في الهداية او يقيم  
بالسر او السرطج ٢٧ ثم قال فاما مجرد اللعب بالسرطج ليس يفسق لان الاجرة

المحسب انك

١ اما الشرب في الامانة  
٢ قال في المنهاج  
٣ فقد مضى الله  
٤ ابي داود  
٥ لم يفسد  
٦ انما قال  
٧ انما قال  
٨ انما قال  
٩ انما قال  
١٠ انما قال  
١١ انما قال  
١٢ انما قال  
١٣ انما قال  
١٤ انما قال  
١٥ انما قال  
١٦ انما قال  
١٧ انما قال  
١٨ انما قال  
١٩ انما قال  
٢٠ انما قال  
٢١ انما قال  
٢٢ انما قال  
٢٣ انما قال  
٢٤ انما قال  
٢٥ انما قال  
٢٦ انما قال  
٢٧ انما قال  
٢٨ انما قال  
٢٩ انما قال  
٣٠ انما قال



فيه ما غافهم من ذلك في الرد لا يشترط المقامرة او فوت الصلوة فيقد  
المقامرة في الرد ووقع اتفاق وفي الذخيرة من يلعب بالرد في قوم ردود  
الشهادة على كل حال م او يقول في الطريق او ياكل فيه او يظهر سبب التسلف  
م اي الحياة والعلماء الماضين المجتهدين رضي الله عنهم اجمعين م ولو  
شهدا بنان ان الاب اوصى الزيد وهو يدعيه وصي وان انكر لا م اي شهادة  
ان الاب جعل زيدا وصيا في التركة وهو يدعي انه وصي وصحت شهادتهما  
وانما قال وهو يدعيه لانه لو انكر لا تقبل الشهادة م كشادة داي في الميت  
ومد يدونه والموصي لهما وصيه على الايضاد م اي فتح شهادة هو لا اذا  
ادعى زيدانه وصي م وان شهدا ان اياهما الغائب وكله يقبض دينه  
والدعي الوكيل او مجردت م لان القاضي لا يملك نفي الوكيل من الغائب  
فلو ثبت ثبت بشهادتهما فلا يمكن ثبوتها بشهادتهما لكان التهمة بخلاف  
الايضاد لان الوصي اذا ادعى يكون قبول الشهادة ليعيين الوصي والقاضي  
ملك ذلك م كالشهادة على جرح مجرد وهو ما يقتضي به الشاهد ولم يوجب  
حق الشرح او العبد مثل ما هو في حق او اكل ربوا او انه شاجر م  
المسئلة اذا اقام البينة على العدالة فاقام الخصم البينة على الجرح جرحا مجردا  
لا يعتبر بينة الجرح وانما قلنا ان صورة المسئلة هذا لانه لو لم يقيم البينة  
على العدالة فاجزى غير ان الشهود فساق او اكلوا الربوا فان الحكم لا يجوز

قبل ثبوت العدالة لاسيما اذا اذبح مخبران ان الشهود فساق **م** وقيل  
 على اقرار المدعى بقسم **م** لان الاقرار بما يدخل تحت الحكم **م** او على انهم عيبد  
 او حذو دون في قذف او شاربوا خمر او قذفوا شركا او الجدي او اذبحوا  
 استأجرهم بكذا <sup>ان يشاهد</sup> او اخطأهم ذلك مما كان في هذه او آتية صالحتهم عاكفا  
 ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على <sup>ان يشاهد</sup> وشهدوا **م** اي على ان لا يشهدوا  
 على شهادة الزور مع ذلك شهدوا شهادة الزور فيجب عليهم ادائها  
 اعطيتهم فان في هذه الصور يوجب ابلح حق التشريع او للعبد على الشهود  
 فيدخل تحت حكم القاضي فتقبل **م** ولو شهد عدل ولم يبرح قبيح قال  
 او قتل بعض شرادة قبل **م** اي اخطأت بشيان ما يجب ذكره كما  
 اذا ادعى المدعى عشرة دراهم فشهد على الحنة ثم قال تسيت البعض بل  
 الواجب عشرة او قال اخطأت بزيادة باطلا كما اذا ادعى المدعى خمسة دراهم  
 فشهد على العشرة ثم قال اخطأت وقلت العشرة مقام الحنة فان كان في  
 المجلس قبلت الشهادة وقول اخطأت في المجلس من العدل وان كان  
 الموضع موضع شبهة لان المدعى اذا ادعى الحنة لا يقبل الشهادة على العشرة  
 لان المدعى يصير مكذبا بالشاهد وفي غير هذا المجلس ان كان الموضع شبهة  
 لا تقبل لانه يوم التلبس من المدعى وان لم يكن الموضع موضع شبهة كما  
 اذا لم يذكر لفظ الشهادة ثم يريده مجلس ثم لفظ الشهادة تقبل من العدل

كنهه بان تمام  
 البيت ان شيرط  
 المدعي ذوقا وروح  
 صف النوا و شيرط  
 الحوا و صرقوا بشي  
 شخا فملت شها  
 شهم و بطلت بيته  
 المتكبر لان شهم  
 الحرج وان اطربوا  
 الفا شة فا غا طرو  
 الايجاب الحة و افا  
 او شة فا ز شها  
 شهم في الحرج  
 القدر بال الص



مع ان المجلس غثفل. وشرط موافقة الشراة الدخول كاتفاق السائدين  
لفظا ومع عندا بصفة. فان عندها لا يشترط اتفاقا لفظا ومع بل يكفي  
اتفاقا معني فتردان شراة احدهما بالف والاخر بالعين او مائة او مائة  
او طلبة وطلعتين او ثلثات اى شراة احدهما بمائة والاخر بمائتين  
او شراة احدهما بطلقة والاخر بطلعتين او الثلثات وانما ترده عندا بآخ  
وعندها تقبل على الاقل اذا ادعى المدعى الاكثر حتى اذا ادعى الاقل يكون  
المدعى مكذبا بالشاهد الاكثر وقبلت على الالف بالف والالف ومائة  
اى في شراة احدهما بالف والاخر بالف ومائة ان ادعى المدعى الاكثر  
حتى اذا ادعى الاقل بان قال لم يكن الا الالف او سكنت عن دعوى المائة الم  
الزيادة لم يقبل شراة مثبت الزيادة اما ان قال كان اصل حق الف ومائة  
لكن استوفيت المائة او ابراءة منا قبلت شراة للتوفيق كطلقة وطلقة  
ونصف ومائة ومائة وعشرة اى كشرادة احدهما بطلقة والاخر بطلقة  
ونصف وشراة احدهما بمائة والاخر بمائة وعشرة فان الشراة مقبولة  
اتفاقا للاتفاق على الالف وعلى الطلقة وعلى المائة ولا شك ان قواها ووزن  
اى ضيفه ضيف وهو انها متفقان على الالف في شراة احدهما بالف ومائة  
غير متفقين في شراة احدهما بالف والاخر على الالفين ولو شراة بالف او  
بقرض الف وزاد احدهما حتى كذا قبلت بالف وبقرض الف وزاد قوله حتى كذا  
بقرض الف وزاد احدهما حتى كذا قبلت بالف وبقرض الف وزاد قوله حتى كذا

٣ لان شادة الفرد غير مقبولة م الا اذا شهد معه آخر ولا يشهد من علم  
حتى يقر المدعى بما قبض م اي تجب على الذي يعلم قضاء البعض ان لا يشهد  
حتى يقر المدعى عند الناس بما قبض لئلا يقر المدعى عليه وذكر الطحاوي عن  
اصحابنا ان شادة لا تقبل وهو قول زفر م لان المدعى يكذب شاهد قضاء  
البعض قلنا الاكاذب في غير المشهود به لا يمنع القبول م ولو شهد بتقبل زيد  
يوم كذا بمكة وآخر ان يتقبل فيه بكوفة ردنا م اي يتقبل زيد في ذلك اليوم  
بكوفة ترد البينان لان احديهما كاذبة بيقين وليست احديهما اولى من  
الآخر م فان قضي باحديهما تم قامت الاخرى ردت هي م لان الاولى  
تردت بانتقال القضاء بها فلا ينتقض بالثانية م ولو شهدا بسرقه بقره  
واختلفا في لونا قطع ولو اختلفا في الذكورة لا م وعندهما لا يقطع في ا  
الوجهين وقيل الاختلاف في لونين يشايران كالسواد والحمرة لانه لا  
السود والبياض وقيل في جميع الالوان لم ان السرقه تنفع في القياس والراي  
يراه من بعيد فاللونان يشايران والاظهر قولنا م ولو شهد بشراء عبد  
او كذا بته بالف وآخر بالف ومائة ردت م سواء ادعى البائع او المشتري  
لان العقد يختلف باختلاف الثمن فيكون على كل واحد منهما شادة فرد  
فلا تقبل م وكذا احتج بالي واصلح عن خود ورهين وخلع ان ادعى العبد  
والعاقل والراهن والرهين م فيه لاف ونشر فدعوى العبد يرجم الى العتق

اشهدوا ان لا اله الا الله  
والله اعلم بالصواب



بمال وهكذا الترتيب لأن المقصود هو العقد وهو مختلف **م** وإن ادعى  
 الآخر **٣** أي المولى في العقد على المال ودعى المقتول في الصلح عن القودرة  
 والمهرتين في الزرع والزرع في الخلع **٣** فهو كدعوى الدين في وجودها **٣** أي  
 إن كان الشاهدان مختلفين لفظاً لا تقبل عند أبي حنيفة **٣** وإن كانا معاً  
 متفقين فإن ادعى الأقل لا يقبل شرادة الشاهد بالأكثر وإن ادعى الأكثر  
 تقبل على الأقل <sup>المدعى</sup> ونعائيل أن يقول ليس هذا كدعوى الدين لأن الدين يثبت  
 بأقرار المديون فيمكن أن يقر عند أحد الشاهدين بالف وعند الآخر بالأكثر  
 ويمكن أيضاً أن يكون أصل الحق هو الأكثر لكنه قضي المزايد على الألف أو إياه  
 عنه عند أحد الشاهدين دون الآخر فالنوفق بينهما ممكن أما ما قال  
 يثبت ببيعة العقد والعقد بالألف غير العقد بالأكثر فيبقى على كل واحد شرطا  
 فرد فلا تقبل كما في الطرف الآخر **٣** والأجادة كالبيع في أول المدة وكالدين  
 بعد **٣** أدة أول المدة المقصود هو العقد فلا تقبل الشرادة وبعد المدة  
 يكون الدعوى من الأجر وهو يدعى لاجرة فيكون كدعوى الدين فتقبل كما  
 تقبل في دعوى الدين **٣** وصح التكليف بألف أحسنا وقال أردت أن يفسر  
**٣** هذا هو القياس لأن المقصود هو العقد من الجانبين فصار كالبيع وجه  
 الاحتسان أن المال في النكاح تبع ولا اختلاف فيما هو الأصل وهو العقد  
 فيثبت ثم وقع الاختلاف في التبع فبقى بالأقل ويستوى دعوى فيثبت

[illegible]

أقل المالين أو أكثرهما في الصحيح وقد قيل إن الاختلاف في دعوى الزوجة  
أما في دعوى الزوج فلا تقبل اتفاقا إذا المقصود هو العقد لا المال وفي  
جانب الزوجة يمكن أن يكون المقصود هو المال لكن الصحيح أن الاختلاف  
في الفصلين <sup>في الزوجة والزوجة</sup> ولزم الحكم في هذا الارت بقوله مات وترك ميراثا أو  
مات وذا ملكا وفي يده أي إذا قال الشهود كان هذا المورث هذا المدعى  
لابتغى للوارثين <sup>في الزوجة والزوجة</sup> ميراثا أو ميراثا أو ميراثا أو ميراثا  
خلافًا لآب يوسف في فائدة لا يشترط عنده الحكم <sup>في الزوجة والزوجة</sup> فان كان قال كان  
لابية اجاره أو أودعه من في يده جاز بلا حكم <sup>في الزوجة والزوجة</sup> لأن يد المستير والمودع  
والمستأجر قائمة مقام يده فلا حاجة لما الحكم <sup>في الزوجة والزوجة</sup> ولو شهدا بيده من  
كذا ردت <sup>في الزوجة والزوجة</sup> أي شهدا أنه كان في يد المدعى منذ شهر والحال أنه ليس في  
يد المدعى عند الدعوى لا تقبل لأن اليد متنوعة إلى يد ملك ويد أمانة ويد  
ضمان فتعذر القضاء بأعادة الجمل <sup>في الزوجة والزوجة</sup> وعند آب يوسف يقبل <sup>في الزوجة والزوجة</sup> فان أقر  
المدعى عليه بذلك وشهد أنه أقر بيد المدعى <sup>في الزوجة والزوجة</sup> لأن جلال المقر لا يمنع  
منه الاقرار <sup>في الزوجة والزوجة</sup> وتقبل الشهادة على الشهادة إلا في حد وتودد وشرط لا تقدر  
حضور الأصل كوث أو مرضي أو سفر <sup>في الزوجة والزوجة</sup> وعند آب يوسف يكفي مسافة  
أن هذا البيت لا اهل <sup>في الزوجة والزوجة</sup> وشهادة حد من كل أصل لا تغاير فمرى هذا  
وذاك <sup>في الزوجة والزوجة</sup> خلافًا للشافعي إذ عنده لا بد من أربعة يشهد اثنان عن هذا أو

أقل المالين أو أكثرها في الصحيح وقد قيل إن الاختلاف في دعوى الزوجة







لا في وجوب الحق عند  
شهادة الشايد ولا وما زاد من  
فضل وحق العقلاء

فقه  
دکتر  
مؤلف  
الکتاب  
الکتاب  
الکتاب  
الکتاب



هكذا وان شهد ببيع فان هذا الكلام انما يقال اذا ادعى المشتري ان البيع  
 باع فانكم البائع الباع فشهد الشهود واما البيع وان كان الدخول من البائع  
 فالبائع يدعى ان المشتري يشتري مع هذا العبد بكذا وعليه الحق فانكم المشتري  
 شراه فشهد الشهود وان اشترى العبد بكذا فالعبارة الصحيحة ان يقال  
 شهد ببيع الشراء فسلم ان صورة مسئلة البداية في دعوى المشتري وهذا  
 دقيق تفرد به خاطري **م** وفي طلاق الانصف منه ما قبل الوطئ **م** اي اذا  
 شهد بالطلاق قبل الوطئ ثم رجعا فمنا نصف المهر ما بعد الدخول فلا لان  
 المهر شاكرا بالدخول فلا انصاف **م** وفيمن في العتق القيمة وفي العتق من اليد  
 فحب **م** اي اذا شهد ان يدا قتل ثم واخا فقتل زيد ثم رجعا لبيب القوية  
 عندنا وعندنا شافق يقتل **م** وفيمن الفرج بالرجوع لا اصل بقوله ما شهد  
 على شراوته او اشترته وغلطت **م** قوله لا اصل مسئلة مبتدئة لا تعلق لا  
 يرجع الفرج فاذا قال الاصل ما شهدت الفرج على شراوته لا يلتفت الى قوله  
 ولا يفهم وان قال اشترته وغلطت فلا ضمان عند ابه حيفه واما يوسف لان  
 القضاء وقبيل شراوة الفروج وبينهم عند محمد **م** ولو لم يبع الاصل والفرج  
 من الفرج فقط **م** هذا عند ابه حيفه واما يوسف يبيع لان القضاء وقبيل شراوة  
 الفرج في علة قرينة فيضاف الحكم اليه وعند محمد للشهود عليه حيز ان شاء  
 ضمن الاصل وان شاد ضمن الفرج **م** وقول الفرج كذب اصحا وغلط فيما ليس

اذا شهد الفرج على شراوة الاصل فغلبت الاصل  
 الاصل فانما هو الذي لا يملكه الاصل  
 كذا في الاصل فانما هو الذي لا يملكه الاصل  
 كذا في الاصل فانما هو الذي لا يملكه الاصل  
 كذا في الاصل فانما هو الذي لا يملكه الاصل

**م** لان كذب الاصل لا يثبت بقول الفرج والفرج لم يرجع عن شراوته  
 فلا يلتفت الى قوله **م** وفيمن المزكي بالرجوع **م** هذا عند ابه حيفه  
 فلا فانما لان التزكية جعلت الشراوة شراوة **م** لا شاهد الاصل  
**م** اي اذا شهدوا على الزنا وشهد الشهود وعلى احصان الزنا فم  
 ثم رجع شهودوا الا احصان لم يفنوا لان الاصلان شرط محض لا يثبت  
 الحكم اليه بخلاف التزكية وهما فاسا المزكي على شاهد الاصلان **م** اي  
 ضمن شاهد اليقين لا الشرط اذا رجعا **م** اي اذا شهدا امدان امة  
 على عتق عبده بشرط وشهدا اخران على وجود الشرط الحكم بالعتق ثم  
 رجع الكل ضمن شاهد اليقين لا انما صاحب العلة **كتاب الوكالة** **م** جاز  
 التوكيل وهو تفويض التعريف الى غيره وشرط ان يملك الموكل **م** الفهم  
 المنسوب يرجع الى التعريف والظاهر ان المراد مطلق التعريف فان عبا  
 الصلابة ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل من يملك التعريف بان يكون  
 حرا بالغا او ما ذنوا وان اريد بالتعريف التعريف الذي وكل به لا مطلق  
 التعريف يكون قولها لا قول ابه حيفه **م** فان المسلم اذا وكل الا  
 ببيع المحر يجوز عنده **م** ويعقل الوكيل ويقصد **م** اي يقول ان البيع  
 سالب للملك الشراء جالب له ويعرف العقبين اليسير في العقبين الفا  
 ويقصد العقد في التعريف ما زلا لا يقع لمن الامر **م** فتح توكيل الجار الباع


من الاستدراك عند ابه حيفه  
 لان الحكم بالطلاق لا يثبت  
 لان الحكم بالطلاق لا يثبت  
 لان الحكم بالطلاق لا يثبت  
 لان الحكم بالطلاق لا يثبت

قال محمد رحمه الله قال لرجل انت وكيلني  
 لا شيء هذا توكيل بالاحتفاظ دون  
 غيره استمنا انما العباس ان لا  
 وكلا اصلا لدخال انت وكيلني  
 لا شيء جازا امرك فهو وكيلني  
 والبائع والشراء وانما هو

ملك وقال بعض ابو اليقين  
 ملك وقال بعض ابو اليقين  
 ملك وقال بعض ابو اليقين  
 ملك وقال بعض ابو اليقين



ولو تكل جلابان بنو ودا البركة فترد رنقا  
او يفتق به او يخفوه تكل يحوي عند الكل  
الصحيح انه على الاطلاق ولا يجوز للتكليف  
بنو حيا حيا او يخفونا خزانة

[illegible]



الوكالة لا يثبت على الوكيل لانه لم يملك وعلى المخرج انما لا يثبت  
ايضا لانه يثبت للوكيل ملك غير منقول فلا يثبت م وحقوق عقد يضيفه

الى موكله كالحام وخلق وصلى من انكار او دم حقد وخلق على مال وكتابة وبيع  
ونسحق واجارة وايداع ورهن واقراض يتعلق بالموكل لانه فلا يطالب  
وكيل المخرج بالمهر ولا وكيل عرس بتسليمها وببدل المهر وللشترى من المهر  
من موكل بايده فان دفع اليه صح ولا يطالب بايده تانيا **اعلم** ان بعض

هذه الامثلة نظرا في انما يضاف الى الوكيل او الموكل اما البيع والاجارة  
فلا شك انها مستغنيان عن ذكر الموكل فاما من القسم الاول والبيع  
والاجارة لا يستغنيان عن ذكر الموكل فاما القسم الاول والبيع  
ان يكون عن انكار او اقرار في الامانة فان زيدا اذا ادعى دارا على عمرو فوكل

عمرو وكيله ان يصاح بالامانة فيقول زيد صاحب دار من دعوى الدار عمرو  
بالامانة وقيل الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان من اقرار او انكار لانه  
انه اذا كان عن اقرار يكون كالبيع فيرجع الحق الى الوكيل كانه البيع فيسلم  
بدل الصلح على الوكيل واذا كان عن انكار فهو فداوي يمين في حق المدعي

عليه فالوكيل يغير محض فلا يرجع اليه الحقوق **باب الوكالة في البيع والشراء**  
الامر بشراء الطعام على البعثة وراهم كبرية وعما الجز في  
قليلة وعما الدقيق في متوسطة وفي متخذ الولية على الجز بكل حال **اعلم** ان

الوكيل لا يملك ان يبيع او يشتري

الوكالة لا يثبت على الوكيل لانه لم يملك وعلى المخرج انما لا يثبت  
ايضا لانه يثبت للوكيل ملك غير منقول فلا يثبت م وحقوق عقد يضيفه

الى موكله كالحام وخلق وصلى من انكار او دم حقد وخلق على مال وكتابة وبيع  
ونسحق واجارة وايداع ورهن واقراض يتعلق بالموكل لانه فلا يطالب  
وكيل المخرج بالمهر ولا وكيل عرس بتسليمها وببدل المهر وللشترى من المهر  
من موكل بايده فان دفع اليه صح ولا يطالب بايده تانيا **اعلم** ان بعض

هذه الامثلة نظرا في انما يضاف الى الوكيل او الموكل اما البيع والاجارة  
فلا شك انها مستغنيان عن ذكر الموكل فاما من القسم الاول والبيع  
والاجارة لا يستغنيان عن ذكر الموكل فاما القسم الاول والبيع  
ان يكون عن انكار او اقرار في الامانة فان زيدا اذا ادعى دارا على عمرو فوكل

عمرو وكيله ان يصاح بالامانة فيقول زيد صاحب دار من دعوى الدار عمرو  
بالامانة وقيل الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان من اقرار او انكار لانه  
انه اذا كان عن اقرار يكون كالبيع فيرجع الحق الى الوكيل كانه البيع فيسلم  
بدل الصلح على الوكيل واذا كان عن انكار فهو فداوي يمين في حق المدعي

عليه فالوكيل يغير محض فلا يرجع اليه الحقوق **باب الوكالة في البيع والشراء**  
الامر بشراء الطعام على البعثة وراهم كبرية وعما الجز في  
قليلة وعما الدقيق في متوسطة وفي متخذ الولية على الجز بكل حال **اعلم** ان

الوكيل لا يملك ان يبيع او يشتري



[illegible]

نفس

عبد و ملاه لان  
 فزوجه الفاسد  
 النكاح احكام النكاح  
 شاملا الفاسد  
 الى الايترواح  
 بخلاف البيع



فلم

من موكله مطابقة الثمن وأن لم يدر في البيع إلى بايعهم وله حبس المبيع من أمر القبض  
ثمة وأن لم يدر في بناء على ما ذكر من المبادلة الحكيم فان ملك في بيع قبل  
جسه منه ملك للأمر ولم يستطع ثمة وجب سقط م فانه اذا جسد من  
الأمر لقبض الثمن فملك في يد الوكيل يكون مضمونا للوكيل ثم اختلف فعندنا  
يوسف يعني ضمان الرهن وعند محمد بن وهاب قول بالجنف يعني ضمان المبيع  
فما ذكر في المتن من سقوط الثمن إشارة الى هذه المذاهب وعند زفر يعني ضمان  
الغصب فعنده ليس له حق الحبس فان كان الثمن مساويا للقيمة فلا اختلاف  
وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر يعني خمسة عشر وعند  
الباقين يعني عشرة وان كان بالعكس فعند زفر يعني عشرة فيطالب  
المشتري من الموكل وكذا عندنا يوسف لان الرهن يعني باتل من قيمة ومن  
الدين وعند محمد بن يعقوب يكون مضمونا بالثمن وهو ثمة عشر للوكيل بشرط ان يشترط  
لنفسه فلو اشترى بخلاف جنس نفس شئ او بغير النقود او بغيره بامره بغية دفع  
له وبخبرة الامر اي ان وكل بشراء شئ معين فالوكيل ان لم يخالف امر الموكل  
فالشترى للموكل وان خالف فللوكل فالموكل ان سمى الثمن فالوكيل ان اشترى  
بخلاف ذلك الجنس كان مخالفاً وان لم يسم الثمن فانه اشترى بغير النقود كما  
مخالفة لان المتعارف الشراء بالنقود والمعرف مخالفاً للشروط وان اشترى  
بغير الوكيل بامره لكن بغية يكون مخالفاً وان كان بخبرة لا يكون مخالفاً لانه

[illegible]

فرا



رأيتهم وفي غير غيبين هو للوكيل الا اذا اضاف العقد لما مال امره او اطلق  
 ونوى به ٢ اى قال الوكيل اشتريت بهذا الالف والالف ملك الموكل  
 او اطلق اى اشتري بالالف مطلق من غير ان يقيد بالالف هو ملك الموكل  
 لكن نوى الشراء لا امر يكون لا امر ٣ ويطلق الصرف والتسم بمفارقة التوكيل  
 دون امره ٢ صورة المسئلة التسلم ان يؤكل رجلان يشتري له كرتة  
 بعقد التسم وليس المراد التوكيل ببيع الكرتة بعقد التسم لان هذا لا يجوز اذ  
 الوكيل يبيع طعاما في ذمته على ان يكون الثمن لغيره ولا ينظر في الشئ وانما  
 يعتبر مفارقة الوكيل لان العاقد هو الوكيل ٣ فان قال بمعنى هذا الزيد  
 فباعت ثم انكر الامر ٢ اى انكر المشتري ان يزيد امره بالشراء ٣ اخذه زيد  
 ٢ لان قوله بمعنى لم يرد اقراره بتوكيله لان هذا البيع انما يكون لزيد او امر زيد  
 به فلا يصدق في انكاره امره ٣ فان صدق لاي اخذه جبر الا ان سلم  
 المشتري اليه ٢ اى ان صدق زيد المشتري انه لم يأمره لاي اخذه جبر الا ان  
 اقر المشتري اذ قد برده وانما قال جبر الا ان المشتري ان سلمه لما زيد يكون  
 بيعا بالتعاطى فالسليم على وجه البيع كفى للتعاطى وان لم يوجد نقد الثمن  
 ٣ ومن وكل بامر من لم يردهم فمشتري منون بدرهم مما يباع من  
 بدرهم لزم موكل من ينصف درهم ٢ هذا عندنا في نفيته بيع وعندنا يرد  
 منون بدرهم لان الموكل امره بصرف الدرهم الى اللحم فنصف وزاده خير وله

هذا إذا كان العكس غائبا عن مجلس  
العقد وما إذا كان حاضرا  
العقد فيه كان العكس صادقا  
فلا يفتقر بمفرده



ولا انه امره بشراء من لا يشتره الزيادة وانما قال ما يباع من بدرهم  
 حتى لو اشترى كذا لا يباع من بدرهم بل باقل يكون الشراء واقعا للوكيل  
 لان الامر امره بشراء لم يساوى من منه بدرهم لا باقل **م** فان امره بشراء  
 عبيدين معينين بلا ذكر من فشرى احدهما او بشراءهما بالف وقيمتها  
 سواء فشرى احدهما بنصفه او باقل صح وبالكثرة لا الا اذا اشترى الامر  
 بباقي الثمن قبل الحصة **م** اي اذا امر بشراء عبيدين معينين فان لم  
 يذكر الثمن فشرى احدهما يقع عن الامر لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق  
 البيع بينهما وان سمي ثمنهما بان قال اشترى العبدان بالف وقيمتها سواء  
 فشرى احدهما بالنصف او باقل صح عن الامر وان اشترى بالكثرة من  
 النصف لا يقع عن الامر بل يقع عن الوكيل الا اذا اشترى الاخر بباقي الثمن  
 قبل الحصة لان المقصود حصول العبدان بالف وعندما اذا اشترى  
 احدهما بالكثرة من النصف مما يتغابن الناس فيه وقد بقي من الثمن ما يشترى  
 به الباقي يقع عن الامر **م** فان قال اشترى بالف وقال الامر بنصفه فان كان  
 الفا الامر صدق الآخر ان ساواه والاف الامر **م** اي ان اعطاه الامر الالف  
 وقال له اشترى به جارية فشرى وقال اشترى بها بالف وقال الامر اشترى بها  
 بخمسائة صدق الوكيل ان ساوى المبيع الالف وان لم يساوى صدق  
 الامر لانه امره بشراء جارية بالف والوكيل لا يملك الشراء بالعين الناقصة

فلا يقع البيع

فلا يقع

فلا يقع عن الامر بل يقع عن الوكيل **م** وان لم يكن الف وساوى نصفه  
 صدق الامر وان ساواه **م** اي قال اشترى جارية بالف ولم يوط  
 الالف وقال المأمور اشترى بها بالف وقال الامر بل بنصفه فان كانت قيمتها  
 خمسائة صدق الامر وكذلك ان كانت اكثر من خمسائة واقل من الف  
 لظهور الحالف لان الامر وقع بشراء جارية ساوى الف بالف وان كانت  
 قيمتها الفا كالحالف لان الوكيل والموكل بمنزلة البائع والمشتري وان كالحالف  
 يرفع البيع بينهما وبقي المبيع للوكيل واسلم ان المراد بقوله صدق في جميع  
 ما ذكره التصديق بغير الحالف **م** وكذا في معين لم يسم له ثمن فشرى واختلفا  
 في ثمنه وان صدق البائع المأمور في الاظهر **م** اي امر ان يشتري له هذا  
 العبد ولم يسم له ثمن فاشترى فقال اشترىته بالف وقال الامر بنصفه  
 كالحالف وان صدق البائع المأمور وانما قال هذا لان في صورة تصديق  
 البائع المأمور قد قيل لا كالحالف بل القول للمأمور مع اليقين لان خلاف  
 يرفع تصديق البائع فلا يجرى الحالف لكن الاظهر ان كالحالف وهذا قول  
 الامام ابي منصور به لان البائع بعد استيفاء الثمن اجبى عنه ما  
 وايضا هو اجبى عن الوكيل كل فلا يصدق عليه **م** وهذا عند ابي حنيفة  
 لا يصح بيع الوكيل وشراؤه ممن شرده ثم ادته له **م** هذا عند ابي حنيفة  
 وعندهما يجوز ان كان بمثل القيمة الا لمن عبده او مكاتبه **م** وصرح ببيع

الشركي  
 لا فرق بين بيان احكام التوكيل بالشري  
 شرع في بيان احكام التوكيل ببيع



[illegible]

كان الرد على الوكيل بالبيسة او بالنكول او بالقران قد علمت به  
معلم فان كان الرد عليه بالبيسة او بالنكول رده على الامر وان كان بالقران  
وثابلا بشرط البيسة او النكول او القران في العيب الذي  
لا يحدث مثله ان القاضي ربما يعلم ان هذا العيب لا يحدث في مرة ثم  
لكن يشبه عليه ما يابح البيع فحتاج الى احراز هذه الجملة او كان العيب لا يعرف  
الا انفسا او الاطلاء وقول المدة والطيب جهة توجه الخصومة  
لا في الرد فيقتصر الى هذه الجملة الروحاني لو عاين القاضي البيع والعيب  
ظاهر لا يحتاج الى شيء منها فان باع ثيابا فقال امره ان يتركه بنقد  
وقال الوكيل اطلعت صدق الامر وفي المضاربة المضاربة لان  
الامر يستفاد من الامر قال قول له واقلا المضاربة فالظاهر فيها  
الاطلاق قال قول المضاربة ولا يبيع تصرفا حرا الوكيلين وحده  
فيها وكلاهما الا في خصوصية وورثته يعرفون قضاء دين وطلاق وعقود  
لم يحفظ اما في النصوص فلا ان اجتمع ينفي الى التسبب وفي  
الامور الاخر لا يحتاج الى اولى ولا وكيل وكيل الا باذن امره  
او بقوله عمل برك فان وكل باذن كان الثاني وكيل الموكل الا  
ول الثاني ولا ينعزل بعزم او بموته وينفردان به في الاول  
وان وكل بلا اذن وعقد الثاني غير الاول او ببقية واجاز هو او

[illegible]

بن القياح ما حدث بن علي بن علي







الى الوكيل ثم ان كذبه الغائب دفع الغير <sup>البيع</sup> ثانيا ورجع على  
 الوكيل فيما بقي وفيما ضاع لا لان غرضه من دفعه برأه فانه لم  
 يحصل غرضه في دفعه اما اذا ضاع لا بضوئه لانه اعترف انه  
 تحقق في القبض والاستيلاء <sup>ان لا يملك</sup> من التخبين فلم ولا يملك ذلك  
 لا ولاية هذا الا اذا كان <sup>ان لا يملك</sup> كونه عند دفعه او دفع اليه على دعائه غير  
 مصدق وكالنه بان قال الوكيل ان حضرة الغائب وانكر التوكيل  
 فانه ضامن لبرئ المال او الغريم دفعه بناء على دعوى الوكيل من  
 غير ان يصدق وطالته في هاتين الصورتين ان انكر الغائب فالغريم  
 يضمن الوكيل ان ضاع المال وان كان مودعا له يوم دفعه اليه  
 اي ان كان مصدق الوكيل مودعا له يوم دفعه الوديعه الى مدعي  
 الوكالة لان بضيقه اقرار على الغير بخلاف الدين فان الدين  
 يقضى بامثاله والمثل من ملكه المديون ولو قال تركها المودع <sup>المال</sup> ميراث  
 وصورة المودع امر بالدفع اليها اذ في ان المودع مات وترك  
 الوديعه ميراثا وصورة المودع امر بالدفع اليه ولو ادعى الشرايع  
 لم يؤمر اذ في اذ استوى من المودع وصورة المودع لم يؤمر  
 بدفع الوديعه الى المدعي لان المدعي اقر بملك الغير والغير اهل  
 للملك لانه حتى فلا يصدق في دعوى البيع على ذلك في خلاف مسئلة

الارث لانها اتفق على معرّب المودع فكان هذا اتفاقا على ان ملك  
 الارث ومن وكل يقبض مال وادعى الغريم قبض دانيه دفع اليه  
 واستخلف دانيه على قبضه لا الوكيل على العلم بقبض الموكّل الدين  
 اي جاز الوكيل بقبض الدين من المديون فادعى المديون ان الا  
 قد قبض دينه ولا يثبت له يوم بالدفع الى الوكيل فاذا حضر الدين  
 وانكر القبض يستخلف ولا يستخلف الوكيل فأنك ما تعلم ان الموكل  
 قد قبض الدين لان الوكيل نائب اقول ان ادعى المديون انك  
 تعلم ان الموكل قد قبض الدين وانكر الوكيل العلم بشي ان يستخلف  
 لانه ادعى امره لواقبه الوكيل باره ولم يبق له طلب لدين فاذا  
 انكره يستخلف ولا يرد الوكيل <sup>حلف</sup> بحسب قبل المشتري لو قال الباع  
 رضي به وكل خلف المشتري رجلا يرد المبيع بالبيع وغاب  
 المشتري فاراد الوكيل الرد فقال الباع رضي المشتري بالبيع  
 فالوكيل لا يرد بالبيع حتى يتخلف المشتري انه لم يرض بالبيع  
 والفرق بين هذه المسئلة ومسئلة الدين ان التذرك ممكن  
 في مسئلة الدين باسرها وما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند  
 تكويله <sup>الدين</sup> وبها غير ممكن لان القضاء <sup>بشيء</sup> ببيع يصح وان ظهر  
 الخطا <sup>بشيء</sup> في حقيقه <sup>بشيء</sup> لان القضاء ينقذ المراء وباطنا عنه فلا

الوكيل بالبيع اذا وكل غيره فباع النشأ  
 بحسب الاول فيحقق العقد ببيع  
 الاول وفي العيب ببيع العيب لا يتعلق  
 في الشرط قبل التوكيل بالبيع لا يتعلق  
 به الحقوق ولو قال بغيره او قال  
 ببيع واشهد فباع بغيره او قال حتى  
 قال لا نبيع الا بشهود او قال حتى  
 بشهد او قال ببيع على ان تشهد فباع  
 بغيره او قال لا يجوز حذاته



والدعوى  
في الدعوى  
جلسه القضاء  
فواجب عليه  
القضاء الاقيم  
لان حاضرا  
بمنه القضاة  
لان ذلك  
بمنه القضاء  
ياخذ من القضاة

100

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint horizontal lines and small dark spots, possibly due to age or scanning artifacts. The page is set against a dark background.



ان الذي يري والحال انها في بر ثالث فيعتبر الذي بنيت  
 وبحكم القاضي بانها ملك الذي وانما قال في الهدية هو الضم  
 لان عند بعض المشايخ يعني بصدق الذي عليه انها في يده ولا  
 يحتاج الاقامة البينة فانه ان كان في يده واقر بذلك فالمرى  
 ياخذ منه ان ثبت ملكية بالية او باقرار ذي اليد او تكول وان  
 لم يكن في يده لا يكون للذي ولاية الاخذ من ذي اليد وان اقام  
 الذي البينة لان البينة قامت على غير خيم فعلم انه اذا اقر ذو  
 اليد بالملك فهو كاف فان الضرر لا يلحق الا بذو اليد لا يلحق الى  
 غيره فهذه المواضع مرفوعة على ائمة المواضع ان كانت ثابتة  
 ههنا في صورة اقامة البينة ثابتة ايضا فان الدار اذا كانت في  
 بر رجل امانة فتوضع للذي وزوال اليد على ان واليد لا يقول انها  
 امانة في يده حق يقيم الذي بنية على انها في يري اليد ثم يقيم  
 بنية على انها ملك الذي فيقضي القاضي وياخذ المرء الارض الى  
 صلاته اذا ظهر في بر ثالث وزوال التواتر انه في يده لا يصير الثالث  
 محكوما عليه وكذا اذا ظهر ان يري اليد امانة لا يخصصه  
 والمطالبة بغير عطف على قوله وان يري الذي عليه واحضاره ان  
 امكن يشير اليه الذي والشاهد والمخالف وذكر قيمته ان تعذر

قالوا ان الذي يري والحال انها في بر ثالث فيعتبر الذي بنيت  
 وبحكم القاضي بانها ملك الذي وانما قال في الهدية هو الضم  
 لان عند بعض المشايخ يعني بصدق الذي عليه انها في يده ولا  
 يحتاج الاقامة البينة فانه ان كان في يده واقر بذلك فالمرى  
 ياخذ منه ان ثبت ملكية بالية او باقرار ذي اليد او تكول وان  
 لم يكن في يده لا يكون للذي ولاية الاخذ من ذي اليد وان اقام  
 الذي البينة لان البينة قامت على غير خيم فعلم انه اذا اقر ذو  
 اليد بالملك فهو كاف فان الضرر لا يلحق الا بذو اليد لا يلحق الى  
 غيره فهذه المواضع مرفوعة على ائمة المواضع ان كانت ثابتة  
 ههنا في صورة اقامة البينة ثابتة ايضا فان الدار اذا كانت في  
 بر رجل امانة فتوضع للذي وزوال اليد على ان واليد لا يقول انها  
 امانة في يده حق يقيم الذي بنية على انها في يري اليد ثم يقيم  
 بنية على انها ملك الذي فيقضي القاضي وياخذ المرء الارض الى  
 صلاته اذا ظهر في بر ثالث وزوال التواتر انه في يده لا يصير الثالث  
 محكوما عليه وكذا اذا ظهر ان يري اليد امانة لا يخصصه  
 والمطالبة بغير عطف على قوله وان يري الذي عليه واحضاره ان  
 امكن يشير اليه الذي والشاهد والمخالف وذكر قيمته ان تعذر

لان الذي يري والحال انها في بر ثالث فيعتبر الذي بنيت  
 وبحكم القاضي بانها ملك الذي وانما قال في الهدية هو الضم  
 لان عند بعض المشايخ يعني بصدق الذي عليه انها في يده ولا  
 يحتاج الاقامة البينة فانه ان كان في يده واقر بذلك فالمرى  
 ياخذ منه ان ثبت ملكية بالية او باقرار ذي اليد او تكول وان  
 لم يكن في يده لا يكون للذي ولاية الاخذ من ذي اليد وان اقام  
 الذي البينة لان البينة قامت على غير خيم فعلم انه اذا اقر ذو  
 اليد بالملك فهو كاف فان الضرر لا يلحق الا بذو اليد لا يلحق الى  
 غيره فهذه المواضع مرفوعة على ائمة المواضع ان كانت ثابتة  
 ههنا في صورة اقامة البينة ثابتة ايضا فان الدار اذا كانت في  
 بر رجل امانة فتوضع للذي وزوال اليد على ان واليد لا يقول انها  
 امانة في يده حق يقيم الذي بنية على انها في يري اليد ثم يقيم  
 بنية على انها ملك الذي فيقضي القاضي وياخذ المرء الارض الى  
 صلاته اذا ظهر في بر ثالث وزوال التواتر انه في يده لا يصير الثالث  
 محكوما عليه وكذا اذا ظهر ان يري اليد امانة لا يخصصه  
 والمطالبة بغير عطف على قوله وان يري الذي عليه واحضاره ان  
 امكن يشير اليه الذي والشاهد والمخالف وذكر قيمته ان تعذر

والحدود والاربعة او الثلاثة في العقار واسماء اصحابها و  
 يستعمل في الحدود والحدود بشرط في دعوى الدار عند اية ضيقة  
 وان كانت مشهورة وعندها لا يشترط اذا كانت مشهورة ثم  
 ذكر الحدود والثلثة كما في عندنا خلافا لفرقة ان اذا ذكر ثلاثة  
 حذوركما في هذه الصورة فالحد الرابع خط مستقيم اخر والنية  
 الى الحد قول اية ضيقة وان كان رجلا مشهورا يكتفى بذكره  
 هذا في دعوى الاعيان اما في دعوى الذي فلا بد من ذكر  
 الجنس والقريكم وذكر في الزخيرة انه اذا كان وزنيكا كاذب  
 والقضه لا بد ان يكون بذكر الصفة بانه جيرا وروى وان  
 بذكر نوع محوئي والضرب او نيش بورخي والضرب وادانته  
 سالا القاضي الخصم عنها فان اقر او اكره سالا الذي البينة فان  
 اقام قضيه عليه وان لم يقم حلفه ان طلب خصمه فان كل مرة  
 اي قال لا احلف او سكنت بلا اية حلفه بالنكول مع وعرض  
 البين ثلاثا ثم القضاء احوط ولا يرد البين علم المرء وان  
 كل خصم فيه خلافا للشافعي فان عنده ان كل الخصم يرد البين  
 على الذي وعندها يرد البينة واول من قضيه معاوية في حال  
 للحديث المشهور ولا يختلف في مكانه ورجحه وفي ابله واستدل

قالوا ان الذي يري والحال انها في بر ثالث فيعتبر الذي بنيت  
 وبحكم القاضي بانها ملك الذي وانما قال في الهدية هو الضم  
 لان عند بعض المشايخ يعني بصدق الذي عليه انها في يده ولا  
 يحتاج الاقامة البينة فانه ان كان في يده واقر بذلك فالمرى  
 ياخذ منه ان ثبت ملكية بالية او باقرار ذي اليد او تكول وان  
 لم يكن في يده لا يكون للذي ولاية الاخذ من ذي اليد وان اقام  
 الذي البينة لان البينة قامت على غير خيم فعلم انه اذا اقر ذو  
 اليد بالملك فهو كاف فان الضرر لا يلحق الا بذو اليد لا يلحق الى  
 غيره فهذه المواضع مرفوعة على ائمة المواضع ان كانت ثابتة  
 ههنا في صورة اقامة البينة ثابتة ايضا فان الدار اذا كانت في  
 بر رجل امانة فتوضع للذي وزوال اليد على ان واليد لا يقول انها  
 امانة في يده حق يقيم الذي بنية على انها في يري اليد ثم يقيم  
 بنية على انها ملك الذي فيقضي القاضي وياخذ المرء الارض الى  
 صلاته اذا ظهر في بر ثالث وزوال التواتر انه في يده لا يصير الثالث  
 محكوما عليه وكذا اذا ظهر ان يري اليد امانة لا يخصصه  
 والمطالبة بغير عطف على قوله وان يري الذي عليه واحضاره ان  
 امكن يشير اليه الذي والشاهد والمخالف وذكر قيمته ان تعذر

قالوا ان الذي يري والحال انها في بر ثالث فيعتبر الذي بنيت  
 وبحكم القاضي بانها ملك الذي وانما قال في الهدية هو الضم  
 لان عند بعض المشايخ يعني بصدق الذي عليه انها في يده ولا  
 يحتاج الاقامة البينة فانه ان كان في يده واقر بذلك فالمرى  
 ياخذ منه ان ثبت ملكية بالية او باقرار ذي اليد او تكول وان  
 لم يكن في يده لا يكون للذي ولاية الاخذ من ذي اليد وان اقام  
 الذي البينة لان البينة قامت على غير خيم فعلم انه اذا اقر ذو  
 اليد بالملك فهو كاف فان الضرر لا يلحق الا بذو اليد لا يلحق الى  
 غيره فهذه المواضع مرفوعة على ائمة المواضع ان كانت ثابتة  
 ههنا في صورة اقامة البينة ثابتة ايضا فان الدار اذا كانت في  
 بر رجل امانة فتوضع للذي وزوال اليد على ان واليد لا يقول انها  
 امانة في يده حق يقيم الذي بنية على انها في يري اليد ثم يقيم  
 بنية على انها ملك الذي فيقضي القاضي وياخذ المرء الارض الى  
 صلاته اذا ظهر في بر ثالث وزوال التواتر انه في يده لا يصير الثالث  
 محكوما عليه وكذا اذا ظهر ان يري اليد امانة لا يخصصه  
 والمطالبة بغير عطف على قوله وان يري الذي عليه واحضاره ان  
 امكن يشير اليه الذي والشاهد والمخالف وذكر قيمته ان تعذر

قالوا ان الذي يري والحال انها في بر ثالث فيعتبر الذي بنيت  
 وبحكم القاضي بانها ملك الذي وانما قال في الهدية هو الضم  
 لان عند بعض المشايخ يعني بصدق الذي عليه انها في يده ولا  
 يحتاج الاقامة البينة فانه ان كان في يده واقر بذلك فالمرى  
 ياخذ منه ان ثبت ملكية بالية او باقرار ذي اليد او تكول وان  
 لم يكن في يده لا يكون للذي ولاية الاخذ من ذي اليد وان اقام  
 الذي البينة لان البينة قامت على غير خيم فعلم انه اذا اقر ذو  
 اليد بالملك فهو كاف فان الضرر لا يلحق الا بذو اليد لا يلحق الى  
 غيره فهذه المواضع مرفوعة على ائمة المواضع ان كانت ثابتة  
 ههنا في صورة اقامة البينة ثابتة ايضا فان الدار اذا كانت في  
 بر رجل امانة فتوضع للذي وزوال اليد على ان واليد لا يقول انها  
 امانة في يده حق يقيم الذي بنية على انها في يري اليد ثم يقيم  
 بنية على انها ملك الذي فيقضي القاضي وياخذ المرء الارض الى  
 صلاته اذا ظهر في بر ثالث وزوال التواتر انه في يده لا يصير الثالث  
 محكوما عليه وكذا اذا ظهر ان يري اليد امانة لا يخصصه  
 والمطالبة بغير عطف على قوله وان يري الذي عليه واحضاره ان  
 امكن يشير اليه الذي والشاهد والمخالف وذكر قيمته ان تعذر



ورق ونسب وولاء أعلم ان في هذه الصور لا يختلف  
عند ابراهيم خيفة رج وعندها يختلف صورها اذ في الرجل النكاح  
وانكرت المرأة او بالعكس <sup>الاولى</sup> الرجل بعد الطلاق وانقضاء  
العدة الرجعة في عدة وانكرت المرأة او بالعكس او اذ في الرجل  
بعد انقضاء المدة الايلاء <sup>التي</sup> في عدة وانكرت المرأة او بالعكس  
او اذ في رجل على يمينه <sup>بمعنى حلفه</sup> النسبة عدة وانكرت الجوراء او ب  
عكس او <sup>بضمها</sup> في ولاء العتاق او ولاء المولات على غير  
الوجه او اذ في التمسك على مولاهما انها ولدت منه ولذا وارتعاة  
او اذ في قدمات الولد ولا يجزى في هذه المسئلة العكس  
لان المولى اذا ادعى ذلك بصيرام ولد باقراره ولا اعتبار لا  
نكاح ولا امية وانما يستخلف عندها لان النكول اقرار لان الحلف  
واجب عليه على تقدير صدقه في انكاره فاذا امتنع علم انه صادق  
في الانكار اذ لو كان صادقا لا قدم على ادائه الواجب وهو الحلف  
واذا كان النكول اقرار والاقرار يجزى في هذه الامور فيختلف  
حتى اذا نكل يقضى بالنكول ولا يبراهيم خيفة رج ان المرء اكثر ما يقر  
عن يمين الصادقة فينزل شيئا ولا يختلف واذا امكن حملها البزل  
لا يثبت الاقرار بالشك فيحمل على البزل والبزل لا يجزى في هذه

الاشياء ويمكن ان يقال لما لم يجر البذل في هذه الاشياء ولا يجعل  
التكول بذلاً فيحمل على الاقرار وفي فتوى فاضلنا ان الفتوى على  
قولها في النكاح وحده ولعمري كما اذا ادعى رجل على امرأته قد  
فتى بالزنا وعليك الحد لا يستلزم بالاجماع وكذا اذا ادعى الزنا  
على الزوج انك قد فتيت <sup>بالزنا</sup> وعليك البتة وخلف التخييل وخمن ان  
يكل ولم يقطع لان المال يلزم بالتكول لا القطع وكذا الزوج اذا  
ادعت طلاقاً قبل الدخول لانه يخلف في الطلاق اجماعاً فان قيل  
ضمن نصف مهرها وكذا في النكاح اذا ادعت هي مهرها اي اذا ادعت المهر  
النكاح وطلبت المال كالمهر او النفقة فانك الزوج بخلف فان كل يلزم  
المال ولا يثبت العزل <sup>عليها</sup> عزاً في حقة لان المال ثبت بالبذل لا العمل وفي  
النسب اذا ادعى عفا كإثبات واقعة اي بخلف في دعوى نسب اذا ادعى  
المدعى ما لا يثبت بالتكول لان النسب عزاً في حقة راجع وغيره  
كالجرح في القبط وامتناع الرجوع في الهبة وكذا منكر القود اي بطلان  
اجماعاً فان كل في النفس جسدي حتى يقرأ ويحلف وفيما دونها  
يقضى فان الاطراف بمنزلة الاموال فيجرى فيها البذل بخلاف  
النفس لهذا عزاً في حقة راجع <sup>لادان العين والبدن</sup> وعندها يلزم الارش في النفس  
وما دونها فان التكول اقرار فيه شبهة فلا يثبت بالعصا



ولو قال المدعي شيئا  
غيره وطلب من المدعي عليه  
فقال القائل ان حلفت بشيء  
اليمين لا استمع منها وانه فقال المدعي بعد ذلك  
كذلك ثم خلق المدعي عليه في الامام المدعي بعد ذلك  
اسم شهودهم طابع الفتاوى

بل يلزم المال فان قال سائبة حاصرة اي والمصرحى لو قال لا تبني  
او شهوري غيب تجلف ولا يكفل وطلب حلف الخصم لا يحلف  
فكفل بنفسه ثلثة ايام فان اذلة لازمه اي ان اذلة الخصم من اعطاء  
الكفل لازمه المدعي ثلثة ايام ثم عطف على الضمير المنصوب في  
لازم قوله والغريب قدر مجلس الحكم اي لازمه المدعي الغريب  
مقدار ما يكون القاضي جالس في المحكمة ولا يكفل الا الى اخر  
المجلس اي ان اخبره الكفيل لا يؤخذ الا الى اخر مجلس الحكم  
فان اذلة بالثبته فيها والا يتجلف ان شاء او بدعه والحلف باله  
لا بالطلاق والعنف فان اتخ الخ الخصم قبل حجه بها في زمانها اي في  
الفاضي ان تجلف بالطلاق والعنف وبغلف بصفاته نحو بالله  
الطالبي القالب لمركز المهر بك الحجة لا يموت ونحو ذلك لا بائنه  
والمكان هنا عندنا وعند الشافعي يخلط با زمان كعوض  
العصير يوم الجمعة وبالمكان كالسجد الجامع عند المنبر وحلف  
البرهوزي بالله الذي اقره القديرة على موته والنصراني بالله الذي  
ارزاه لا يجلس على عيسى والمجرك بالله الذي خلق النار والروشي بالله  
ولا يجلفون في معايرهم ويحلف على الماصلة في البيع والشاخ بالله  
ما يسكنه قايما او كذا في قائم في الحال وفي الطلاق ما من بائن مسكنا

الا حجاج الباقية ثم ان القاضي لو حلف المدعي  
عليه بالطلاق والعنف فشكل لا يقتضي  
بالكفيل لانه حكم القاضي بالطلاق  
الخلاصة ولو حلف القاضي بالطلاق  
فشكل وقضى بالمال لا ينفذ حلفه

وذكر الخصافي ان الاستحلف في حلف المدعي  
النفقة الا بالله وحده واختار بعض  
الافرنجيين مع اسم الله في حلفه  
ان يعظم لان النار خلق الله النار  
يستحلف بالله الذي خلق النار  
لا يستحلف بالجميع اذهم النار تعظم العبارة  
كأنه وقع عند حلفه قال بذكر  
فلم يسمع من كونه البسط كما في  
سواء البسط كما في  
وقال ابن قتيبة ان كان المدعي عليه حلفه  
او لعل ان حلفه بالطلاق فشكل لا يقتضي  
انها تحت حلفه ان كان حلفه في حلفه  
والقائم وان كان حلفه في حلفه  
صكهم وفي حلفه في حلفه  
في حلفه في حلفه في حلفه  
في حلفه في حلفه في حلفه

الآن

الآن وفي الغضب ما يجب عليك ربه لا على السب بالله ما يعرف  
ونحوه مثل بالله ما تكلمت الله ما طلقته وبالله ما غضبت لان  
هذه الاسباب ترتفع بان باع شيئا ثم نقارلا فان حلف على السب  
ينضر المدعي عليه هذا عند حقيقته وعذرة وعذرا يوسع  
يحلف على السب في جميع ذلك الا عند تعرض المدعي عليه بان يقول  
ابنه القاضي لا تحلف على السب فان الانسان قد يبيع ثم يقبل  
او يطلق بنته ويبدل بنظره انما المدعي عليه فان اكر السب  
يحلف عليه وان اكر الحكم يحلف على الما صل هذا ما قاله الاول فالمل  
ان يقول بنفي ان يحلف على السب وانما وان عرض المدعي عليه  
فلا اعتبار لذلك التعريض على السب وانما اولئك لا غايته في البكة  
انه وقع البيع ثم وقع الاقالة في دعوى الاقالة يصير المدعي عليه  
مدعى فعليه اليمين على الاقالة فان عجز على المدعي البين الا  
اذا ترك النظر للمدعي في حلفه على السب كدعوى الشفعة بالموار  
فانه يمكن ان يحلف على الما صل انه لا يجب الشفعة بناء على ان  
الشافعي فان الشفعة لا يثبت بالموارعة فيحلف المشتري بالله ما  
اشتريت هذه الارض وكذا اوجب الشفعة بالطلاق البائن كالبيع  
ملا فانه لا يجب الشفعة عذرا شافعي ويجب عذرا فان حلف بالله

ونفقة بنته والخصم لا يبرأ

الا ان يلزم من الحلف على الما صل  
ترك النظر للمدعي في حلفه على  
السب كدعوى الشفعة  
بالموار فانه يمكن ان يحلف  
على الما صل



وصفة ان كلف الدايغ ما باعه بالان  
ويكلف الفين لما اشراه بالفين  
والباقي وابعه بالفين وما اشراه  
بالفني تاكيدا والاول اجماع  
لان بني الايمن على انه ذمرا لكونه



قلت ولو اختلفا في الاجل فقال  
البايع قال قال الآخر لا يشتري  
او قال قال الآخر لا يشتري  
فالفعل قول البايع ولا يخالفان  
في النسخة بخلافان يعني الحكم

اذا كان في الثمن فالتخالف قبل قبض البيع موافق للقياس  
لان البايع يرى زيادة الثمن والمشتري ينكرها والمشتري يرى  
تسليم البيع باقل الثمن والبايع ينكره وكل منهما مبرع وشكر فمخالفان  
اما بعد قبض البيع فمخالف للقياس فان المشتري لا يرى شيئا  
لان البيع قد سلم له والبايع يرى زيادة الثمن والمشتري  
ينكره لكن المخالف ههنا ثبت لقوله عليه السلام اذا اختلف البائع  
بجان والسمعة قائمة فالتخالف وزاد او لا تخالف في الاجل وشرط  
الخيار وقبض بعض الثمن وخطا المنكر سواء اختلفا في الاجل او في الثمن  
او في الموقبل وانكر البايع او قال المشتري الثمن الموقبل الى سنة وقال  
البايع بل الى نصف سنة حلف منكر الزيادة او قال اخرصا البيع  
بشرط الخيار والاخر منكره او قال احدهما بالخيار الى ثلثة ايام وقال  
الاخر بل الى يومين او قال المشتري اريد بعض الثمن وانكر البايع  
ولا بعد هلاك البيع وحلف المشتري اي ان هلك البيع ثم اختلفا  
في قدر الثمن فلا تخالف عندا في حنيفة وحملة ولا يوسق ولا القول للمشتري  
وعند محمد لا يخالفان ويصح البيع على قيمة الهالك لان كل منهما يرى  
عذرا ينكره الاخر فمخالفان لهما ان المخالف بعد قبض البيع على خلاف  
القياس فلا يشتري الى حال هلاك السلعة ولا بعد هلاك بعض

ولو اختلفا بعد ذلك الجارية في البيع  
فادعى البايع الثمن من الثمنين او ادعى البايع  
الثمنين او ادعى المشتري ان الثمنين  
فانما ينكره او لا ينكره او لا ينكره  
او لا ينكره او لا ينكره او لا ينكره  
او لا ينكره او لا ينكره او لا ينكره

او في قوله

الا ان يرى البايع بتراحصة الهالك اي لا ياخذ من ثمن الهالك  
شيئا اصلا ويجعل الهالك كان لم يكن وكان العذر لم يكن الا على القايمة  
فمخالفان ههنا يخرج بعض المتابع خروج وينصرف الاستثناء عندهم  
الى المخالف وقالوا ان المراد بقوله في الجامع الصغير ياخذ من ولائ  
له اي لا ياخذ من ثمن الهالك بعذر ما اقربها المشتري لا ياخذ الزيادة  
فلا استثناء ينصرف الى غير المشتري لا الى المخالف يعني انهما لا يتخالفان  
لقدان ويكون القول قول المشتري مع يمينه الا ان يرى البايع ان با  
خذ الخي ولا يحتاج الى هلاك الخ لا يخلو المشتري لانه انما يخلو  
اذا كان منكرا اما يرى البايع فاذا اخذ البايع الخ صلحا من جميع ما اذ  
عاه على المشتري فلا حاجة الى تخلف المشتري ولا في بطلان الكتابة  
ولا في ريس المال بموافقة وضيق المسلم اليه ان ملك ولا يعود المسلم  
اي اقالا عقرا المسلم فوقع الاختلاف في ريس المال والقول للمسلم البية  
ولا تخالف لانه ان المخالف يفتخ الاقالة ويعود المسلم وذا لا يجوز  
لان اقالة المسلم اسقاطا للمدين قال فلا يعود ولو اختلفا  
في قدر الثمن بعد اقالة البيع غلطا وعاد البيع فانهما اذا اختلفا في  
الاقالة ويعود البيع وراغب منعه وان اختلفا في بطلان الاجارة او النقص  
قبل قبضها فمخالفان وروى ابو حنيفة المستاجر او لا ان اختلفا في الاجرة

ما في اصلا وقال بعض  
المشايخ ياخذ من الهالك  
منه اسم غشوة وراهم في حنيفة  
في قدر الثمن فالفعل الاقالة في البيع  
ولا يعود المسلم ولا يعود المسلم  
الاخر ان راسه بالبيع ولا يعود المسلم  
عند ضاقه المسلم لا يعود المسلم  
المسلم الى وقت البيع لا يعود المسلم  
ولو كان اذ كان في بيع الفيل يعود  
البيع دون على الفيل بغيرها

ولو اختلفا في ريس المال  
او اختلفا في ريس المال  
او اختلفا في ريس المال  
او اختلفا في ريس المال  
او اختلفا في ريس المال  
او اختلفا في ريس المال



وامر نكاح بنت م

والموحران اختلفا في المنفعة قبل قبضها قول صاحب واي  
قبل وان برهننا فحجة الموجرا وبان اختلف في الاجرة وحجة الشاخر  
ان اختلفا في المنفعة لان حجة الموجر ثبتت بزيادة الاجرة وحجة  
المستأجر ثبتت بزيادة المنفعة والوجه للانباء وحجة كل في  
فضل برهنه وان اختلفا فيهما اي كما اذا قال الموجر اجرت سنة  
بمأتين وقال المستأجر لا بل اجرت سنتين بمائة واما البنية ثبت  
في سنتين بمأتين ولا يخالف ان اختلفا بعد قبض المنفعة والقول  
للمستأجر اي ان اختلفا في ثمر الاجرة بعد قبض المنفعة فلا يخالف  
والقول للمستأجر لانه منكر الزيادة وهذا ظاهر عندنا في حجة  
وابر يوسف احمدنا الله لان الخالف بعد قبض البيع على خلاف  
القياس فلا يخالف الاجارة على البيع فان الخالف في الاجارة  
ثبتت قياسا على البيع واما عندنا في حجة فلان البيع يفسخ بغيره  
البراكات ومنها ليس للنافع قيمة ويعرف قبض بعضها بخلافها  
فيما بين والقول للمستأجر فيما مضى فان الاجارة يعقرون سنة فساد  
وكاثرها يعقرون بعد مختلفه فيما بين بخلافان قياسا على البيع وقا  
مضى لا بل القول فيه المنكر وهو المستأجر وان اختلف الزوجان في  
مناع البيت فلها ما صلح لها ولم يصلح لاولها اي ان اختلفا ولا

لان ملك التمتع عليه يمنع الخالف  
عند ما وجد الخالف لملكه لان الملك  
لا يمنع عنه في البيع لانه قد قبض  
بخلافه لان الملك لا يمنع الخالف  
القبض فلا فائدة لان النافعة لا تقدر  
نفسه ان لا يملكها واذا اختلفت  
لا شيء المستحق عليه

قال ابن ابي ليلى ما يصلح لرجل من النساء  
للموحر ان كان جارا ولو ثبت ان كان  
وعلى قول ابن ابي ليلى ان النكاح يفسخ  
الا ما على المرأة من ثيابها اذا لم يكن لها  
المتاع كله نقصان ثيابها اذا لم يكن لها  
ثيابا بنية وبعد قول ما ذكره في النكاح  
الشافعي في قول اخر النكاح ان كان الب  
وعلى قول من قال ان النكاح يفسخ  
بنت المهره فالثمن كله لها الا ما على الزوج  
من ثياب بدنه وان كان البيت بين الزوجين  
فالثمن كله له

بينة لاحدهما فما صلح للآخر يكون للمرأة مع يمينها وما صلح للرجل  
او الرجل والنساء يكون الرجل مع يمينه وان مات احدهما فالنكاح  
للحي المراد بالنكاح ما يصلح للرجل والنساء منهن والحي مع يمينه واعتبار  
حينئذ آج وقال ابو يوسف برهن المرأة ما يجزئها مثلها والباقي  
للزوج مع يمينه والحي والموت سواء لقيام الورثة مقام المورث و  
عندنا في حجة ان كانا حيين نكاحا قال ابو حنيفة وهو الموت ما يصلح لهما  
لورثة الزوج وان كان احدهما عبدا فالنكاح للحر في الحي والموت  
الموت وعندها العبد المأذون والمكاتب كالحرة **فصل** ولو  
قال دوي البهائم التي اودغيبا واعاربه او اجريه او رهنه زيد او  
غصبه منه برهن عليه سقطت خصومة المردى لان برهونه لا يست  
بر خصومة وان قال اشترته من الغائب او قال المردى غصبه  
او كرهته او كره مني لا وان برهن دوي البهائم على ابراع زيد لان را البهائم  
اذا قال اشترته من الغائب فقد اقر ان يده بر خصومة فلا سقط  
عند الخصومة وكذا ان ادعى المردى الفعل على ذي اليد كما اذا قال كره  
منى وقال دوي البهائم او غصبه فلان لا يسقط الخصومة عند ابر حنيفة  
وابر يوسف وعندنا في سقط كما لو قال الشهود اودعه من لا يعرف  
فانه لا يذنب الخصومة لاحتمال ان يكون المردى هو الذي اودعه

ابن ابي ليلى  
في النكاح  
المرأة  
الرجل  
الحي  
الموت  
الزوج  
الموت  
عندها  
العبد  
المأذون  
المكاتب  
كالحرة

ولو قضى عليه ثم حضر الغائب وانما  
على الملك قبل لانه لم يقبض عليه وانما  
مضى على ان البهائم فقط

قوله وبرهن دوي البهائم ابراع زيد  
استفاد لا لا يثبت  
عنه  
كذلك  
مما روي عن الشافعي  
من الغائب  
مما روي عن الشافعي

غصبه منى او كرهته منى لا يسقط  
الخصومة وكذا اذا قال

وقال عبد بن قيس  
في النكاح  
المرأة  
الرجل  
الحي  
الموت  
الزوج  
الموت  
عندها  
العبد  
المأذون  
المكاتب  
كالحرة



عنده بخلاف قولهم نعرفه بوجوه لا باسمه ونسب سقط الخصومة  
عندنا في حينة فان الشهود دعاءون بان المودع ليس هو المدي  
وعند محمد راجع لان سقط الخصومة حيث لم يذكر وانخصا معينا  
او عدمه وعده ولو قال انتم من زيدا قال المدي المشتري من زيد  
وقال ذوالبداء غية هو سعة بلا حجة الا اذا برهن المدي ان زيدا  
وكلم بقصة فان المدي اذا قال انه اشتراه من زيد فقرأه انه  
وصل الى ذى البرية جنة فلا يكون يده يرد خصومة الا اذا ثبت  
الوكالة بقصة هذه المسألة كل شخص محتمل كتاب الدعوى لا فيها  
خمس صور الايراد والاعارة والاجارة والرهن والغيب  
وايضافها خمسة افعال فعند ذى البرية لا ينفع الخصومة وعز  
ابن ابي ليلى يرفع بلائسته وعز ابي يوسف ان كان ذوالبريد  
صالحا يرفع الخصومة الا ان كان معروفا بالحيث لا مكان ان يرد  
فع مبالغ يره اليه من يغيب عن البر ويقول لم اوزعه عزى بحضرة  
الشهود وكلا يمكن لاحوال الدعوى على وعند محمد لا يرفع اذا قالوا  
نعرفه الشهود لوجوه لا باسمه ونسبه وعز ابي حنيفة يرفع الخصو  
مة بالائسته كما ذكرنا **باب دعوى رجلين حجة الخارج في الملك**  
الطلق احق من حجة ذى اليد وان وقت احدهما فقط اعلم

الفصول  
 التي ذكرها في هذه  
 الرسالة فكلها  
 منوعة الخ  
 وجميعها من  
 اوتار الهند  
 والهند  
 عن النافذ  
 المطلق  
 من اوتار الهند  
 من اوتار الهند  
 من اوتار الهند

ان لا  
 تترك الملك  
 المطلق و بنيت الخارج  
 اولى بغير لوازم خارج  
 دار او منفذ لا تملك  
 مطلقا و كذا في الخارج  
 عاه كذا في الخارج  
 لا بد من الانتقال  
 و كذا في الخارج  
 لا بد من الانتقال

ان حجة الخارج عندنا حق من حجة ذي اليد وعذال من حجة  
 ذي اليد احق ثم ان وقت احدهما فقط فعذال حبيفة ومخارج  
 الخارج احق ولو رهن فإرجان على كل فقي به لهما هذا عذنا  
 وعذال من نهارت البيان فان برصا في كمال سقطا  
 لا متاع الجمع بينهما بخلاف الملك فان الشركة فيه يمكن وعلى من  
 صوفة وان ارقا قال بن احق فان اقرت من لاجه لم يجر  
 فالتبر من الاخر فعلى له ولو تبر من احدهما ونفى له ثم برصا الاخر  
 لم يقضى له الا اذا ثبت سبعة كالم يقضى بحجة الخارج على ذي يد  
 ظهر كاخ الا اذا ثبت ستة اي اذا كانت امرأة في بدو طرده  
 ظاهر وادعى الخارج انها زوجته واقام البينة لم يقضى له الا  
 اذا ثبت ان كاخ سابق فان برصا على كراخي من يري  
 فكل منهم بنصف او تركه اي لكل واحد منهما الخبار ان شاء  
 اخذ نصف ذلك الشيء بنصف الثمن وان شاء ترك وترك احدهما  
 بعد ما نفى لهما لم ياخذ الاخر كله وهو لتسابق ان ارضاى ذكر كذا  
 للسرا من ذي اليد بخارجا لذي يد ان لم يورضا واربع احدهما من  
 لا يور ولا يورث ان وقت احدهما فقط ولا يد لهما اي ان ارضا  
 قال سابق احق ولان لم يورضا واربع احدهما فان كان في يدا احدهما

والا اذ عسرنا لا نريد مع  
اننا وقفنا وكما لا نريد مع  
بغير وقتنا فان كل واحد على وقتنا  
عنه من اللين واللين لا نريد مع  
قيمة الارزاق والدين لا نريد مع  
لا نريد مع خصوصية الوجود  
بغيره وجوده وعمله  
ان اذ ابرهنا الى ارجان على عيني بذاتنا  
على اننا ملكة بفضيها نقصان وعندنا  
بفضي كن خرجت فرغية  
لا عند ابرهنا على دعوى الشرى وقد  
بفضي لكون الوقت نباسا

منه  
ان اذا اقام كل واحد من المدينين نصف الدين  
بشيء على نفسه نصف الدين  
لكل واحد منهما نصف الدين  
القضاء على كل واحد من المدينين  
منها حتى انما يكون نصف الدين  
الدين وانما الاستحقاق  
عليه كانه الاستحقاق

انك تترك احدكما قبل ان يغني  
 فخلاخ ذلك لان اقد الشفيعين  
 اذا لم شفيع قبل القضا  
 انما بالدار فلاخر ان يارقد  
 لا بالبع ولو لم بعد القضا  
 لهما ليس فلاخر ان يارقد  
 ذلك فكذا انما يورق



اولي الموفين  
فوقنا فيكم  
وان المصنفين  
فالمصنفين اولي  
والمصنفين  
والاصناف  
رنا وفنك  
احد الحاص  
في المصنفين

الشيخ  
حاجب  
الشيخ

الجبن الجبن الزن بقل والجبنه  
اضمة منه والجبن ايضا حقة  
البيان والجبن ضم الجبن بقل  
لغة فدها ونضم بقل  
وجنة بالضم والمثناة بدها

تابعا حفظ البتتان وترك المال في يده صاحب اليد وعزمت  
 بعض الخارج كان نرا البدر استراه اولاً ثم باع عن الخارج ولا يعكس  
 لان البيع قبل القبض لا يجوز وان كان في العقار عزمت واما قال  
 بلا وقت حتى لو ارضا فغيره فبصل مذكور في الهداية فظا ليعها ان  
 شئت واعلم ان صاحب الهداية ذكر هذه المسائل من غير ضبط واما  
 جمعها من الرخصة مقلوبة موجزة فاقول ان يرضى المدعيان فان  
 كان تاريخ احدهما سابقا فواقع وان لم يكن فان كان بينهما  
 زائد فمهما سوا بيان وكذا ان كان كل واحد منهما خارجا في  
 الملك المطلق وهذا اذا لم يورثا او ارضاه احدهما او ارضا ولم  
 يكن احدهما سابقا حتى ان كان احدهما سابقا فمقران  
 السابق احق وكذا في الملك بسبب الا اذا تعلقا من واحد  
 واتح احدهما فقط فانه احق وان كان احدهما زائدا والاخر  
 خارجا فالخارج احق في الملك المطلق شاملا للصورة المذكورة  
 الا اذا عيى مع الملك فعلا كما اذا قال كل واحد هو عبدي اعنت  
 او بترته فزواله احق بخلاف ما اذا قال كل واحد هو عبدي كائنه  
 فيما سوا لانهم خارجا فانه لا يرد على الكاتب ولو قال احدهما هو  
 عبدي كائنه وقال الاخر بترته او اعنته فهذا اولى فالضابط

لا ينفصل العقل عن النفس  
 اقول نعم ان العقل لا ينفصل  
 عن النفس لان العقل  
 هو النفس العاقلة و  
 لا يمكن ان يكون العقل  
 من غير النفس  
 نعم

فقال ان عبدك كائنته فقد اعترف انه لا  
 مراد الدعوى نفسه او ولاده بخلاف  
 التفسير والاعتقاد لازم فلا  
 كلام في فعل القبول  
 المستدل بان يكون  
 لا سيما ان يكون  
 العبد حقيقا  
 في قوله لا اه  
 لا يفرق عن نفسه  
 في قوله لا اه  
 قال عبدك فعلا  
 فقد انشأ الولد  
 فاما انشأ له الولد  
 فظلم فندم على



طائفة خاضعة في الصف  
الآخر فيقبل في ركن من

البرج فمجايرها  
الآن الملاك وان كانا في  
فمختلف بالحي غلبا  
بالماء والارض بينهما  
والزخيرة لواءها

لوقال أنا عبد  
عبد أو قرانه  
فقد اقترانه وق لا بد له لنفس  
بل لكون البر يكون العقل لكون  
المبدع



في نفسه فيكون عبدًا صاحب اليد اقول واليد على الانسان  
ليس دليلًا ظاهرًا على الملك فان من رأى الانسان في براخر  
يتصرف فيه تصرف الملاك لا يجوز ان يشهد انه ملكه فان الا  
صل في الانسان الحرية فيكون الصبي الذي لا يعبر عبدًا لصاحب  
اليد مشكوك واليها يطالب جزوه عليه عليه او متقل بينا اتصال  
تربيع اتصال التربيع اتصال جوارب جوارب حيث بداخل لبنات  
هذا الجدار لبنات ذلك وانما سقى اتصال التربيع لانهما اثنا عشر  
لتمطاع جوارب آخرين بمكان تربيع اللين لمعلم هراري بالهرا  
د في الحشبات التي توضع على الجعجوع بل بين الجارين لوتها رعاى  
اذا كان احدهما عليه هراري ولا شيء للآخر عليه فهو بينهما وذويته  
من دار كد كيموت منها في حق اثنا عشر اجتنابا على ان الارزج بكثرة  
للعله ارض اذى رجل انهما في بده واخر كذلك وبرهنا قضى بوجهها  
فان برهن احدهما او كان لبن فيها او بنى او حفر نضى بده فان  
الاستعمال دليل اليد باب دعوى النسب مبيعة ولدت لاقول  
من نصف سنية من ذبيعت فاذا في البايح الولد ثبت نسبه منهم  
ولجتمها ووضح البيع ورد البن وان ارتعا المشتري مع دعوى او  
بعوها عزا عزا وعزا الشامي وزر درهما انه دعوى باطله لان

البيع اعراض منه بانه امر فبالرغوة يصير منافقا ولنا ان العلوق  
 امرضى ويرضى فيه المنافق وكون العلوق في بيع البايع دليل على انه منه  
 وانما قال وان ادعاه المشتري مع دعوة او بعد ما حتى لو ادعى المشتري  
 قبل دعوة البايع ثبت النسب من المشتري وحمل على ان المشتري كرها  
 واستوفى ثبوت اشتراكه وكذا لو ادعاه بعد موت الام بخلاف الولد  
 يعني ان ماتت الام والوقت قد اذعاه البايع وقد جازت به لافل من  
 ستة اشهر ثبت النسب منه وان مات الولد لا الآن الولد اصل في  
 ثبوت النسب قال عليه السلام استغفها ولزم واذا تمت الرغوة بموت  
 موت الام ففوز بالحنيفة برذل الثمن وعندهما برز حصة الولد لاحصة  
 الام ولو ادعاه بعد ثبوت النسب ببرز حصة من الثمن اي لو ادعى  
 البايع الولد انه ولده بعد ما اعتق المشتري الام وقد جازت به لافل  
 من نصف حول ثبت نسب الولد ويرد البايع حصة الولد من الثمن بان  
 يقسم الثمن على قيمة الام وقيمة الولد فما اصاب الولد برز ما للبايع الى  
 المشتري وانما ما اصاب الام لا يرزده وبعرضه ردت دعواه  
 اي ان ادعى البايع الولد بعد ما اعتق المشتري ردت دعوة البايع  
 كما لو ردت لاكثر من نصف حول وافل من سنيها وولدت لاكثر  
 من سنيين اي ردت دعوة البايع اذا كانت المرة من وقت البيع

[illegible]



نصف حول واحد  
من سنين والثالث ما  
اذا ولدت لا تشرع

ان يحل على الاستلام بالكلية  
لا سيما على الصفة وزيد بن  
ذكره امام قاضيان

الى وقت الولادة اكثر من نصف حول الا اذا صرقة المشتري  
واذا صرقت فحكم القسم الثاني كالاول وفي الثالث لم يبطل بيعه  
القسم الاول ما اذا ولدت لاقل من نصف حول من زمان البيع  
والثاني ما اذا ولدت لاكثر من سبتي في القسم الثاني ثبت نسبها  
وليسها وبيع البيع وبزوال الثمن كافي القسم الاول وحياتهم ولهم ما كانا  
ام الولد كما كانا هي امه ولدت من زوجها ملكها او امه ملكها زوجها  
فولدت فاذ على الولد وحرها يحمل على هذا ولو باع من ولده عنده ثم  
ادعاه بعد بيعه مشتريه <sup>ورديهم</sup> وكذا لو كاتب الولد والام  
اوراهن او اجرا وزوجها ثم ادعاه اعلم ان عبارة المهرية تكون  
ومن باع عبدا ولده عنه وباع المشتري من اخر ثم ادعاه البايع  
الاول فهو انتم وبطل البيع بحمل النقص وما لم من حق الرجعة  
لا يحتمل فينقض البيع لاحله وكذلك اذا كاتب الولد او حرها او اجرة  
او كاتب الام او حرها او زوجها ثم ماتت الرجعة لان هذه العوارض  
يحتمل النقص فينقض ذلك كله ويصح الرجعة بخلاف الاعناق  
والذي يبرهن ان ما قول صير الفاعل في كاتب ان كان راجعا الى المشتري  
وكذا في قوله او كاتب الام يصير تعديلا للكلام ومن باع عبدا ولده عنه  
وكاتب المشتري لام وهذا غير صحيح لان العطف عليه بيع الولد

لا يبع

لا يبع الام فكيف يبع وكاتب المشتري الام وان كان راجعا الى  
من في قوله ومن باع عبدا فالمسئلة ان راجعا كاتبا به من ولده عنه  
اورها او اجرة ثم كانت الرجعة صح لا يحسن قوله بخلاف الا  
عناق لان مسئلة الاعناق التي مرت ما اذا اعنف المشتري  
الولد لان الفرق الصحيح ان يكون بين اعناق المشتري وكاتبه  
لا بين اعناق المشتري وكاتبه البايع اذا عرفت هذا فخرج الصغير  
في كتاب الولد هو المشتري وفي كاتب الام من باع ولو باع  
احد توأمين ولدا عنه واعتقه شريه ثم ادعى البايع الآخر  
ثبت نسبهما منه وبطل عنق المشتري لان من ضرورة ثبوت  
نسب احدهما ثبوت نسب الآخر والتوأمين ولان بين ولادتهما  
اقل من سنة اشهر ولو قال لصبي مع عبدا ان زيد ثم قال هو ابني لم  
يكن ابنه وان مجوز زيد ثبوت هذا عند ابي حنيفة وعندهما ان مجوز زيد ثبوت  
يصير ابنا الذي في يده الصبي لان الاقرار في النسب يرد بالرد وكذا  
ان النسب مما لا يحتمل النقص والاقرار ينظم لا يرتد بالرد ولو كان  
مع سلم وكذا فقال المسلم هو عبدي وقال الكافر هو ابني فهو حر  
ابن الكافر لانه بن الكافر في حاله والاسلام في المالان بلائلا  
الوجوه انية ظاهرة وفي علمه ثبت الاسلام بتبعية وعزم عن الحرية

بنيته المسلم

في من اراد  
في من اراد

في من اراد

الآخر

في من اراد  
في من اراد

الزبد







وعلى وقلبي اقرار بدين وصدق ان وصل به فهو ودية وان  
 فصل الا ان ظاهروا الاقرار بالدين فقول ودية يكون بيان  
 تغييرا ويل ان علم حفظ الودية وهو الصحيح موصولا لا مفصلا  
 كالا ستاء او التخصيص وعزى او هو او في بين او كيسي  
 او ضروفي امانة وقوله لدرى الالف ابرزها او انتقمها او اجلي  
 بها او قضيت لها او ابرئ منها او تصدقت بها على او وجبت  
 او احلتك بها على زيد اقراره وبلا صير لا لانه ان لم يذكر الضمير  
 يحتمل ان يراد ان كلاك بميزان العقل وانفق كلاك ولا عقل  
 فولا زيفا واجل يرايه امره على في الجواب وقضيت يرايه محنت  
 بانك كاذب وبرايتي من ان لا تدري على وتصدقت على كثيرا  
 فما بانك تدعي على بلا حق ووجبت كثيرا كما في تصدقت واخلفت  
 لك مالا على زيد فاصغت به ما اقرار بدين موجب صرفا الموقر  
 ان قال صوحا ل وخلق اي خلق المخرم على انه ليس بموكل  
 فيجب له الدين حالا ومائة ودرهم كلها درهم في مائة  
 وترب ان يفسر المائة ومائة وثلاثة اوثاب كلها ثياب اعلم  
 ان في قوله لخلان على مائة ودرهم وثلاثة عند الشافعي يغير  
 المائة كما في على مائة وثوب وهو القياس وعزنا اذكر

لا ان على الباب لان النقص لا يحتمل

ان وان قال له على مائة مائة درهم لزمه كلها القدر بيان المائة درهم

ومائة مائة مائة لزمه ثيابا

بعد لفظ العدم ما هو من المقررات كما اذا قال مائة ودرهم  
 ومائة وقدر حنطة يكون المائة من جنس ركن المقررات  
 على ما اشرنا ذكر بعد لفظ العدم المائة عذرا او نحو مائة وثلاثة اوثاب  
 وان لم يكن من المقررات كالنوب مثلا فيفسر المائة والاقرار  
 برأية في اصطبل يلزمها فقط وفاق طمعة وقصة اي الاقرار  
 بخاتم يلزم حلقه وقصة هذا من باب العطف على موصول ما ملين  
 مختلفين والمجور مقدم نحو في الدار زير والجرة عمرو وكذا في قول  
 وسبع حقة ومائة ونصل وحقة العبدان والكسوة والجملة  
 البيت الميزن بالثياب والسرور وعمر في قوصرة اياها كنوب في منزل  
 او ثوب في ثوب وثوب في عشرة اوثاب واحد هذا عند ابو يوسف  
 فان عشرة اوثاب لا يكون تابعة لثوب واحد وعند محمد بن  
 يلزم احد عشر ثوبا لان القبس يلف في ثياب كثيرة وخمسة في  
 خمسة بيعة الضرب خمسة وبيعة مع عشق عز الحسرين زياد  
 يلزم ثمانية وعشرون وقرز في كتاب الطلاق درهم ايا  
 عشرة وما بين درهم ايا عشرة عليه سبعة هذا عند ابو حنيفة لان  
 الغاية الاولى لا تزل ضرورة والاخيرة لا تزل وعندهما تزل الغاية  
 بتان فيجب عشرة وعذر زرا لا يدرى في منها فيجب ثمانية وفي لم

لان الاصطبل يفسر بفضول انفسه عند ابو حنيفة واليوسف وعلى فاسد قول محمد بن يوسف في ثمانية اوطاف في البيت

وهو الجرة  
 رجة قال لاخر ان فلانا ان كان سارقا انا ضامن ما سرق غبار الفلانة مقرا بالسرقة فقال انه وجد على طريقه سرق او حرام او جامع ولكن اخذ زبده فلانا فليس الرجل الضامن على ما قاله انا ضامن لانه امرارو مشك في السرقة

لان المال لا يضر في خمسة جهود  
 ان يلزم عشرة

وهذا ان عمل الضرب بخبر اجزاء المضروب لا زيادة ذات المضروب



من رأى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط <sup>لها</sup> والوقوف  
على حنيفة مع ان في قول ما بين الواحد الى العشرة لا وجود  
لما بينهما الا بانضمام الاول كما يقال سني ما بين سني اي  
مع ان انضمام الاحاد التي دون النسيب بخلاف ما بين <sup>تسعة</sup> الى اربعة  
ولو اقر بالحل صح وحل على الوصية من غير ان يجعل هذا الاقرار على  
ان رجلا اوصى بالمحل لرجل اوصى ومات الموصي فالان بغير  
وارثه بانه للموصي له وكذا انه ان يتي سببا صالحا لارث ووصية  
اي ويصح الاقرار للمحل ان بين المقر سببا صالحا كالارث والوصية  
فان الوصية للمحل يصح والمحل يرث وان لم يتي سببا  
صالحا كما لو بين الهبة او قال اشتريت لم لا يقع وانما لا يخل  
اي ذكر السبب الصالح في الاقرار بالمحل لان الوصية تنقضية  
هناك بخلاف الاقرار للمحل فان الاسباب متعارضة  
كالارث والوصية فان ولدت حيا لافل من نصف حول اي  
من وقت الاقرار فلها اقرار وان ولدت حين فلها وان  
ولدت ميتا فللموصي والمورث لانه اذا بين السبب وقال  
ان فلانا اوصى لهذا المحل او ان فلانا مات وترك ميراثا  
لم يكن هذا اقرار بمثل الموصي المورث فيقسم بين ورثتهما

[illegible]

وان فتربيع او اقراض او ابسهم الاقرار لغا محذرا في يوسف  
وعند محمد يصح الاقرار ويحمل على السبب الظاهر فان اقتر بشروط  
الخيارى بان قال فلان على الف درهم على ان بالخيار فيه ثلثة  
ابام صح وبطل شرط لان الخيار للفسخ والاقرار لا يحل ومن المثل  
الكثرة الوقوع انه اذا اقترت ادى انه كان <sup>في الاقرار</sup> فمضد  
اي حقيقه وتدرج لا يلتفت بقول من يفتى على قول ابي يوسف ان  
المقر لم يختلف ان المقر لم يكن كازبا وكذا المولى في وارث القرع  
البعض لا يلتفت الى قوله لان حق الورثة لم يكن تابنا في فان  
الاقرار والامح التحليف لان الورثة ادعوا امر الواقع المقر  
يلزم واذا انكر يستحلف وان كان الدعوى على ورثة المقر  
فاليسعين عليهم بالعمل انا لانعلم انه كان كازبا **باب الاستثناء**  
ومن استثنى بعض ما اقر به لزمه باقعه وان استثنى  
كله فله ان يقر به لان الاستثناء الكلي لا يصح فان استثنى كلبه  
او زينا ما دراج فصح وان استثنى غيرهما لم يصح ان قال لم  
على مائة درهم الا زينا والا فغير حقيقه صح الاستثناء وان قال  
الا فبالم يصح هذا عذرا في حقيقه واية يوسف في لوجر بالمجانسة  
من وجه اذا كان مكبلا او موزونا وعذرا لا يصح في الكل لعدم المجانسة

بوصف المطلق  
الأقرب من المالا  
لهذا عمل أفراد العبد  
وضمن على فاختبه  
الشرك الأخر والعبد  
من خالقه فخصه بالخير  
العرف لا يخرج به المالك

لأن الأقرار إذا صدر من المملوك لا يثبت له  
عنه المملوك على العبد إلا أن يكون له إذا أقسم  
على الصلة كالعبد الفاسد يكون له النجاة  
فإن أقسمه والصلة يكون له النجاة  
أو بينا كقالة والصلة يكون له النجاة  
صحيحا نصيحا كلام العاقل أكمل  
ط وضع الخيار في العقد وليست له  
الخيار بين الفسخ والإبقاء وفي  
الأضرار لا يمكن الفسخ لأن الأضرار  
بعد العقد

عن ابن القيم رحمه الله في الالفية الربانية  
او الفقيه في معرفة رتبة العلم  
يقع الالمقدوران جنس واحد معنى في  
انها ليست في الزمان شيئا كما رقت  
ان كان اجناسا تختلف صورة معاني



٧  
 اسم المفعول الموصوف  
 الدوام بلداً وقيداً بالوصف  
 اذ قال ارضه بذا الارض لفلان  
 تبع فقلوب الاقوال بالاصل  
 قال بناء على ان الارض  
 لكل منها ما اقر به لا في البناء  
 لزمه باقرار خلاصة من ملكه لا اقراره لغيره

ط  
 لانه يدخل فيه تبعاً لا انفكاكاً  
 اذ قال الاثني عشر  
 داخل فيه

وعذبات في روح في بعض في العمل للحي من حيث المالبنة  
 ومن اقر وصل ببناء بطل قراره ولو استثنى بناء دار  
 اقر بها كانا للقر لان الاستثناء لا يقع لان البناء انما يربط  
 بالبيعة وما هو كذلك لا يقع استثناءه وان قال ببناء وما في  
 وعرضها لك فكما قال وقص الحانم ونحلة البستان كبناءها  
 اي قال هذا الحانم لفلان الا فقصا وهذا البستان له الا غل  
 لا يقع الا استثناءه ولو قال لفلان لفلان والقصها والارض له  
 والتخلل لم يقع فان قال لفلان من غنم عذرا فبعضه وعينه  
 فان سلمه المفرق لزمه الالف والا لا قوله ما قبضه بضم الباء  
 وقوله وعينه اي عيني العذر وهو في المفرق فان سلم المفرق  
 ذلك الى المفرق لزمه الالف والا لا وان لم يعين لزمه ما قبضه  
 لغو وقوله ما قبضه لغو عذرا في حنيقة روح سواء وصل ام  
 فصل لان الحانم القبض في غير المعين بنائي الوجوب لان جها  
 له البيع كهلان فلا يجب التمسك بكون هذا حوتا وعذرا وان وصل  
 صرق وان فصل لا لانه بيان تغير عذرها به كونه من ثمر  
 اي يكون لغو عذرا في حنيقة وصل ام فصل وعذرها ان وصل  
 فتح وان فصل لا لانه من ثمرها او قرص وهو يورث او يورث

حاله ان اقر بغيره لا انظر الى الاستثناء

او سقوة او رصاصي لزم الجير هذا عذرا في حنيقة روح وصل ام فصل  
 وعذرها ان وصل يصرق لانه يجمع عليه وبيان تغير عذرها  
 وفي من غصبا او وديعا ان اذ في امره صرق الا فصلا في الاخر  
 اي قال له على ان من غصبا او وديعا الا امره ذيو او سمرجة  
 صرق وصل ام فصل وان قال سقوة او رصاصي فان وصل صرق وان  
 فصل لا والفرق بين البيع والقرض وبين الغصب والوديعة ان  
 الاولين يقعان على الجبار فان فسر الرام بغير الجبار يكون  
 وجوعا والغصب والوديعة يقعان على كل ذلك والسيقوة والر  
 صا على من جسر الرام وانما يستبدا رام فما زان يكون بيا  
 تغير ان وصل صرق وان فصل لا يصرف في غصب ثوبا وجاء  
 بمعب ويز له على الف روح الا انه يفتق كذا من فصلا وان فصل لا  
 لان الاستثناء يقع منفصلا لا منفصلا ولو قال اخذت منك  
 الف وديعة فملكته وقال الا خربل غصبا فمن وفي اعطيتني وديعة  
 وقال الاخر غصبتني والفرق ان في الاول اقر بوجوب الظان وهو  
 الاخذ وفي الثاني لم يقر بذلك بل لا يخرج عن علم الغصب وهو  
 ينكره قال لقول له وفي هذا كان وديعة له عذرك فاختذته فقال  
 هو في اخره اي المفرق لانه اقر بديعة ثم اذى انه كان يرا فاختذته

اوسو في السقوة والرصاصي

فان قال لفلان على ما في الم  
 بعد ساعة الاغنية لا يجمع  
 الاستثناء والفصل

صوت رجل قال هذا الفان وديعة لي  
 فلان فاختذته فملكته فقال فلان بالبد  
 فان فلان واقتضاه لانه لا يملك في  
 الاخذ الرام على الاخذ منه







المراد من النسخة التي هي في الأصل

واما النسب ففيه تحيل على الغير ولو اقر احد ابني ميت لم على  
 اخرون بقبض ابني نصف فلا شيء له والنصف للاخر اذا كان له  
 على عمرو مائة درهم فاقرا ابني زيدان زيداً قبض خبى فلا شيء له  
 والباقي لاجله لان اقرار المورث تصرف له **كتاب التصحيح**  
 هو عقد يرفع النزاع مع اقرار وكسوت واكاري مع اقرار  
 المدعي عليه او كسوته او اقراره وعذالك ان لا يصح الا في صورة  
 الاقرار فالاول كسبه ان وقع عن مال يمال فيجزي فيه الشفعة  
 والتردد بعيب وغيار ودية وسرط سواء صولح عن دار او على دار  
 فالشفعة الشفعة او ثبتت الرضا لحيات الرات الثلث لكل واحد من  
 المدعي والمدعي عليه في بدل الصلح والمصالح عنه وفي غيره جزم بالبدل  
 وفيما استحق من المدعي يرد للمدعي حقيقة من العوض وما استحق  
 من البدل رجع بحصة من المردعي وكا جارة ان وقع عن مال بمنفعة  
 فشرط التوقيت فيه اي ان كان البدل منفعة يعلم بالتوقيت كما  
 لخدمة وسكنى الرار بخلاف ما اذا وقع الصلح عن المال على نقل  
 هذا الشيء من هناك الى ثم وتبطل بموت احد في المدة والا فليس  
 اي الصلح مع سكوت او انكار معاوضة في حق المدعي وقرا ويحيط  
 نزاع في حق الاخر فلا شفعة في صلح عن دار مع احد من اهل السكون

لو جرد معنى الاجارة  
 فملك النافع بماله

ان كان  
 الاجارة

اولا نكار

المراد من النسخة التي هي في الأصل

اولا نكار ويجب في الصلح على دار لانه اذا صلح عن دار في صلح  
 الذي عليه لم يجوز له ملك وزرع الدق ليس بجعة على الدق عليه  
 فلا يجب الشفعة واذا صلح على دار في زرع الدق انه اخرها عوضا  
 عن حقه قبل اخذ زرع فبمسبب الشفعة وما استحق من الدق رجع للمدعي  
 حقيقة من العوض ويرجع بالخصوصية فيلزم ان يخاصم الشفيع فيما استحق  
 وما استحق من البدل رجع الى المدعي في كماله او بعضه ان استحق  
 بعض البدل من يرد المدعي رجع الى دعوى حصة ما استحق من الصلح  
 لجمعه وان استحق كله رجع الى دعوى الكل وفي الثاني الصلح مع الا  
 قرار اذا استحق البدل رجع الى البدل لوجوب اقرار المدعي عليه وفي  
 السكوت والامتناع رجع الى دعوى البدل ولو صلح على بعض دار وبها  
 لم يصح وجبته ان يرد في البدل شيئا لو يري عن دعوى الباقي  
 انما لم يصح لان بعض الدار لا يصح عوضا عن الكل فاذا رد في البدل  
 شيئا كدرهم او ثوب يكون ذلك الشيء عوضا عما بقي في يد المدعي  
 عليه وان ابراه المدعي عن دعوى الباقي يصلح ايضا لان هذه  
 برادة عن دعوى الاعيان وهي مجمعة وان لم يكن البرادة عن الاعيان  
 عيانا مجمعة والفرق بينهما يظهر فيما اذا كان الوارث يرد المدعي عليه  
 اذ امانات واحد وترك مبرانا فيرد واحد عن نصيبه لا يصح لان هذه

عن نصيبه لا يصح رد في  
 بعض الورثة

لان بقى الدار في يد المدعي  
 وان كان المدعي على الدار  
 فبمسبب الشفعة وما استحق  
 من الدق رجع للمدعي  
 حقيقة من العوض ويرجع  
 بالخصوصية فيلزم ان يخاصم  
 الشفيع فيما استحق وما استحق  
 من البدل رجع الى المدعي في  
 كماله او بعضه ان استحق  
 بعض البدل من يرد المدعي  
 رجع الى دعوى حصة ما استحق  
 من الصلح لجمعه وان استحق  
 كله رجع الى دعوى الكل وفي  
 الثاني الصلح مع الا قرار اذا  
 استحق البدل رجع الى البدل  
 لوجوب اقرار المدعي عليه وفي  
 السكوت والامتناع رجع الى  
 دعوى البدل ولو صلح على  
 بعض دار وبها لم يصح  
 وجبته ان يرد في البدل  
 شيئا لو يري عن دعوى الباقي  
 انما لم يصح لان بعض الدار  
 لا يصح عوضا عن الكل فاذا  
 رد في البدل شيئا كدرهم  
 او ثوب يكون ذلك الشيء  
 عوضا عما بقي في يد المدعي  
 عليه وان ابراه المدعي عن  
 دعوى الباقي يصلح ايضا لان  
 هذه برادة عن دعوى الاعيان  
 وهي مجمعة وان لم يكن  
 البرادة عن الاعيان عيانا  
 مجمعة والفرق بينهما يظهر  
 فيما اذا كان الوارث يرد  
 المدعي عليه اذ امانات واحد  
 وترك مبرانا فيرد واحد عن  
 نصيبه لا يصح لان هذه

عن نصيبه لا يصح رد في  
 بعض الورثة







فيكون الطالب المال دون العمل لانه الحق في  
شيء من وجهه الى العمل كانه

لزم وكيفية اي شيء يكون الصلح عن مال على مال من جنس الصلح  
عنه ويكون مع الافراز ان صاها فيض على وجه البذل او اضاف  
الي مال او اشارت فافرض بلا نسبة الي نفسه او اطلق وتقدم  
وان لم يتقد ان اجاز المردى عليه لزوما البذل والافراز ان صاها فيض  
عن جانب المردى عليه مع المردى وضمن بول الصلح او قال في المحكم  
على هذا الف استقار درم من ماله او التي هذا او على عيدي هذا وقال  
صالحك على هذا الف او هذا العبد من غير ان ينسب الي نفسه او اطلق  
وقال صالحك على الف درم وتقدم هذه الصور صالها وان  
لم يتقد الف ان اجاز المردى عليه لزم والافلا واصله عن بعض  
جنس ماله عليه اقل بعض حقه وحظه ليا فيه لا معاوضة لان بعض  
الشيء لا يصلح عوضا لكل فقه عن الف حالي على مائة حالة او على  
الف بوجه في الاول يكون اسقاطا لما فوق المائة وفي الثاني  
يكون اسقاطا لوصف الحلول او عن الف جبار على مائة زيوف  
لانه يكون اسقاطا لما فوق المائة اسقاطا لوصف الجوده والماله  
في هذه الصور بيع الصلح ولا بشرط قبض بول الصلح ولم يبح عن  
دراهم على دنانير مؤجلة لان هذا الصلح معاوضة فيكون صرفا  
فيشترط قبض الدنانير قبل الافراز او عن الف مؤجل على نصف

صورة المسئلة اذا كان بدل الصلح  
بما يتقدمه المردى بالفضل  
يكون استقار بعضه راحة  
الباقية لا معاوضة  
على صاها عن الف على خمسة اضعاف  
جاء بخمسائة فيض فيجعل بعض  
سقط القدر وبعده ان فيض  
حقه واما خمسة وخمسة فيض  
عن الزيادة على خمسة اضعاف  
لا مشاء حقه على ان لا يتقدم  
واسقاط الباقي لانه لم يملك  
معاوضة فليكن الرضا بغيره فيجعل  
معاوضة حقه ولا يتقدمه  
حاله بالقياس حقه ولا يتقدمه  
اجل فليكن راحة جارية  
الدراهم بغيره جارية  
اذا صاها عن دراهم مؤجلة  
لا يكون لان الزمان ليس  
المردى بالفضل السابق فيكون الصلح معاوضة  
وصرفا لا اسقاطا

لأن العمل ليس حالا  
المردى فلا يصلح معاوضة  
فيقتضي في مقابلة الاجل  
فيقتضي الربوا ولو كان

حالا لان وصف الحلول يكون في مقابلة خمسة اضعاف وذلك الوصف  
ليس بمال او عن الف كخروا على نصف ايضا لانه يكون معاوضة  
منه الف كخروا خمسة اضعاف وزيادة وصف ومن امر باراد نصف دين  
عليه عدا على انه يرى مما زاد ان قبل يرى وان لم يق عاد دينه  
اي قال لا ياتي خمسة اضعاف عدا على انك يرى من الباقي ففعل يرى فان  
لم يؤد خمسة اضعاف في العود دينه وهذا عند ابي حنيفة ومورج  
وعند ابي يوسف لا يعود دينه لان البراءة مطلقة لان كلمة  
على للمعوض وادار النصف لا يصلح عوضا للبراءة فيبقى البراءة  
مطلقة ولها ان على الشرط فيكون البراءة مقيدة بالشرط  
فيكون بنوثة وفيه نظر لان كلمة على دخلت على البراءة  
فهذا التعليق انما يبيح لو قال ابراهيم عن خمسة اضعاف على ان يؤد  
الخمسائة الاخرى ويمكن ان يجاب عنه بانه ان كان في القبط  
هكذا لكن في المعنى كل واحد مقيد بالآخر لانه ما رعى بالبراءة مطلقة  
بل بالبراءة على تقرير اداء الخمسائة فصارت البراءة مشروطة  
بالاداء فاذا لم يؤد عا وحقه من امله المضاف وان لم يؤد  
لم يجزى ان لم يؤد الاول بل قال اد اتي خمسة اضعاف ولم يقبل  
عدا في هذه الصورة ان لم يؤد الدين لم يعود وهو موجود لانه

حالة عدا

لأن العمل ليس حالا  
المردى فلا يصلح معاوضة  
فيقتضي في مقابلة الاجل  
فيقتضي الربوا ولو كان

لان الف ليس حالا  
السابق وهو زيادة  
فكون الف عدا على خمسة اضعاف  
وصف فيقتضي ربا

عند العاوضة ان يتقدم  
والاداء مستغنى عنه وانما الاستغناء لا يشترط  
طالما فليكن مستغنى عن الباقي  
جعل الاداء عوضا عن الباقي  
وهو العدا عندنا  
لان عندنا فان انتفاء الشرط لم يفسد  
لا انتفاء الشرط عندنا لكنه انتفاء  
فان بقاء على الاصل العدم الاصل  
ومع ذلك اصل الفقه عندنا  
عندنا خمسة اضعاف الفد وانما يتقدم  
لان البراءة خمسة اضعاف الفد وانما يتقدم  
حده ان يكون شرطه ان لا يتقدم  
فعل ان كانت المعاوضة كمن يملك بعض  
على وان كان المعاوضة كمن يملك بعض  
الشرط لو وجد معنى المقابلة الشرط فيقول  
كما كان بين العبد ضيق وقد تقدم  
بمعنى المعاوضة فيجعل على الشرط تصحها  
لغيره غايه

فيكون البراءة شرط الاداء  
لا مشروطا كما ذهبهم فركل



لا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله

ايرامطلق وكذا لو صا لم من وين على نصف يد فم الميراث وهو  
بري فما فضل على ان لم يدفع غرافا كل عليه في صورة الصورة  
ان بل بري عن الباقي فان لم يورثي الوفا لكل عليه في صورة الصورة  
كما في المسئلة الاولى وهذا بالاجماع فان ابراه عن نصف على  
ان يعطيهما في غدا فهو بري في الباقي او لا وقد عطل في هذه  
الصورة بما عطل ابو يوسف راج في المسئلة الاولى وهذا عجيب  
بل التعليل الذي ذكر من جانب الخياط حيفة ومردح انما يقع  
في هذه المسئلة لان ابراه مغير بالشرط صرنا كما في المسئلة  
الاولى ويمكن ان يجاب عنه بان هذا انما جاء من لفظ غدا لان  
البراه في الحال لا يكون له يكون مغيرا باعطاء الخمسمائة  
غدا من املا الميراث ولو علق مريحا ان قال ان ادبنا الى كذا  
فانت بري من الباقي لا يصح لان ابراه المعلق بتعليق مريحا  
لا يصح كان ادبنا الى كذا او اذا او من فان ابراه فيه معنى  
التمليك ومعنى الاستقاط فالاستقاط لا ينافي في تعليق بالشرط  
والتمليك بنا فيه غرا عينا المعين وقلنا ان كان التعليق مريحا  
لا يصح وان لم يكن مريحا كما في الصور المذكورة يصح وان قال لا  
سرا لا امر لك بما لك حتى توخره عن او تحط عن فتقلص

كان ادبنا الى كذا او اذا او  
من لا يصح

لا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله

لا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله

لا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله  
ولا يملك ما يملكه الله

عليه ان لازم وثا في عليه لانه ليس بمكره عليه ولو اعلن اخذ  
لحال اي يواخذ المقر بالمال في الحال ولو صا لم احد رتي كرتي  
عن نصف على ثوب ابيع شريك عريم بنصف او اخذ نصف الثوب  
من شريكه الا ان يعنى ربع الدين فان الشريكين ان ضمن لم ربع  
الدين فلاحق له في الثوب هذا اذا كان الدين مشتركا بينهما  
بان يكون واجبا بسبب متحد كمن المبيع صفقة واحدة وضمن  
المال المشترك او الموروث بينهما وفيه المستر ملكا المشترك  
فان لا ما اخذه احدا الشريكين فلا خرا بانه ولو بنى شيئا  
من الدين شراكة شريكه فهو رجعا على العريم بما بقي ان لا يكون  
للعريم ان يقول للذي اعطاه نصف الدين اني قد اعطيتك  
حقك وليس لك على شيء فان ما اعطاه نصف الدين الى من  
اعطيتك حقك وليس لك على اياه شريك بينه وبين شريكه  
ولو كرى بنصف شيئا ضمنه شريكه ربع الدين او ابيع عريم اي اشري  
احدا الشريكين بنصف من العريم شيئا فلا شريك الاخران بنصفه  
ربع الدين لانه صار قايضا نصف الدين بل خاصة فيضمن شريكه ربع  
بخلاف مسئلة الصلح فانه اذا فدا الثوب بطريق الصلح عن النصف  
وبنى الصلح على الخط ما لظا حرا ان يثمة الثوب اقل ما نصف



الدين فلو ضمه ربع الدين بضررا خذ الثوب بطريق الصلح على النصف  
 فلا خذ الثوب ان يقول اني ما اخذت الا الثوب فان شئت خذ  
 نصفه بخلاف مسئلة الشراء او منبأه على المماكة فلا يتضرر  
 المشتري بفهمان ربع الدين وفي الاراء عن عظمه والمقاصد بين  
 سبق لم يرجع الشريك اى اذا ازال احد الشريكين الحریم عن  
 نصيبه لا يرجع الشريك الاخر على ذلك الشريك لان الاراء  
 الملائم لا قبض وكذا ان وقعت المقاصة بدينه السابق صورة  
 ليز على عمرو خمسون درهما فباع عمرو وبكر عبد استرخا  
 بينهما من زينة بائة درهم حتى وجب لكل واحد منهما على ربع خمسون  
 درهما وقعت المقاصة بين الخمسين الى اوجب لك على زيد  
 حيث وقع المقاصة بينهما وبين الخمسين التي كانت لزيد  
 عليك فاذا الى نصيبها وانما لا يكون له ذلك لان عمرو فاني  
 وبينها المقاصة لا قابض شيئا ولو ابرأ عن البعض قسم  
 الباقي على سهماه اى اذا كان الدين بين الشريكين  
 نصيبين قسم الباقي على سهماه فابراه احداهما عن نصفها  
 وهو الربع قسم الباقي اثلاثا لانه بقى له وللآخر نصف وبطل  
 صلح احدية سلم عن حصه على ما روى اى اذا سلم رجلان

فيكون  
 الشريك  
 لا يرجع

٧  
 من الخمسين التي وجبت  
 لو وقع زيد وبين اثنين  
 التي كانت لزيد على عمرو  
 فليس لك ان تقول لعمرو  
 انك قبضت الخمسين التي

فيكون  
 الشريك  
 لا يرجع

في كثر ورأس مالهما مائة وسلم كل واحد حصة من ربحها ثم  
 صلح احداهما على نصف كثر بالخمس التي دفعها الى المسلم  
 اليه واخذ الخمس من هذا الصلح لا يجوز عزايه حصة ومخرجهما الله  
 وعزايه يوسف يجوز كما اذا اشترى عبدا فلهما احدى حصتي نصيب  
 لهما انة لو صلح في نصيبه خاصة لزم قسمه الدين في الزمة ولو جاز  
 في نصيبهما لا بد من اجازة الاخر ولم توجد فان اخرج احد الورثة  
 عن عرض او عقار به مال او ذهب بغصة او عكس او نقدين بينهما صلح لهما الربوا  
 فلهما او لا انما يصح عن النقدين اى الدراهم والدينارين سهما  
 سواء قل البدر او كثر لانه يصرف الجنس الى غلاق الجنس على  
 ما عرفت في كتاب الصرف وفي نقدين وغيرها باصل النقدين لا بالربوي  
 الا ان يكون المظلي اكثر من مقيمين وذلك الجنس اى اذا كان  
 المظلي مائة درهم يجب ان يكون المائة اكثر من حصته من الدراهم  
 ليكون ما يسوي في مقابلتها وما فضل في مقابلته غير الدراهم  
 وذلك لان الصلح لا يجوز بطريق الاراء لان الشركة اعيان  
 والبراة من الاعيان لا يجوز وبطل الصلح ان شرط فيه لهم الدين  
 من الشركة بمعنى ان اخرج احد الورثة وفي التركة ديون بشرط  
 ان يكون الدين لبغية الورثة بطل الصلح لانه يملك الدين من

لا يرجع  
 ما خبطه



غير من عليه الدين وهو غير جائز فذكر الصحة الصلح جلا فقال  
 فان شرطوا ابراء الغرماء ضرا او قضا نصيب المصالح منه نبرعا  
 او ارضوا له فسط منه وضاعوا عن غيره واحالتهم بالقرض على  
 الغرماء عن حصصهم الجيلة الا وان شرطوا ان يبرأ المصالح  
 الغرماء عن حصصهم الدين ويضام عن اعبان التركة بمال وفي  
 هذا الوجه فائدة بقية الورثة ان المصالح لا يبقى له على الغرماء  
 حق لان حصصه بقدر اهره والثابت ان بقية الورثة يؤدون  
 الى المصالح نصيبه تقرا ويجعل لهم حصصه الدين على الغرماء وفي هذا  
 الوجه يتضرر بقية الورثة لان النقص من الدين والثالثه وهي احسن  
 الطرق وهي الاقراض فليقرض ان حصصه للمصالح من الدين ما تم  
 وزرع ومن العين ما تم ويصالحون على الدوام فلا بد ان يكون برأ المصالح  
 اكثر من مائة وعشرة دراهم فيقرضونه مائة وهو يصالحون بالمائة  
 على الغرماء وهم يقبلون المحوالة ثم يصالحون عن غير الدين  
 على عشرة فان كان غير الدين بحيث يجوز الصلح عنه بعشرة  
 فلما حروا ان لم يكن يبرأ على العشرة بشئ آخر كسكين مثلا يكون  
 العشرة في مقابلة العشرة والباقي في مقابلة المسكين وفي  
 صحة الصلح عن تركه جهلت على مكبل او موزون اختلاف فقهاء

الشاي

الشاي لا يجوز لشبهة الربوا وعند البعض يجوز لان حرمنا  
 شبهة شبهة الربوا ولا اعتبار بها لانه لا يمكن ان يكون في التركة  
 من جنس برأ الصلح وعلى تقدير ان يكون يستعمل ان يكون زائدا على  
 برأ الصلح فاما حال الاختال يكون شبهة الشبهة ولو جهلت وهي  
 غير المكمل والموزون في رابغ في الابح وجه عدم الصحة ان  
 هذا الصلح لا يبرأ لان لراءة عن الاعيان لا يجوز واذا كان بيعا  
 فاحد البديلين مجهول فلا يصح وجه الصحة ان التركة اذا كان في يد  
 بقية الورثة فالجواب انه لا يفتى الى المنازعة فيجوز وبطل الصلح والنسبة  
 مع دين محط ولا يصح قبل القضاء غير محط ولو قيل قالوا  
 اي ينبغي ان لا يصالح قبل قضاء الدين <sup>او قبل قضاء الدين</sup> ومن غير محط ولو قيل  
 فالمشايخ قالوا لا لان التركة لا يخلو عن قبل الدين والراي لا  
 يتضرر لان على الورثة قضاء دينه ووقف قدر الدين وقسم الباقي الى  
 ووقف الكل فبا سكا وجه اعتبار ان الدين يتعلق بكل حصة من  
 التركة ووجه الاستحسان لزوم صرا الورثة ومن المسائل المهمة  
 انه هل يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى ام لا فبعض الناس يقولون  
 يشترط لكن هذا غير صحيح لانه اذ عي حقا مجهولا في رابغ فصول  
 على من يصالح الصلح على ما ترى باب المسحوق والاستحقاق ولا شك

لان الورثة لم يملكوا التركة  
 انما هو يكون غائبا ولو جهلت  
 التركة موقوفة يتضرر الورثة  
 استحقاقا



ان دعوى الحق المجبول دعوى غير صحيح وفي الرخصة مسائل  
 يؤيد ما قلنا **كتاب المضاربة** وهي عقد شركة في البيع بمال  
 من رجل وعمل من آخر وهو ابراع او اوتوكيل عن عمله وشركة  
 ان ربح وغصب ان خالف وصناعة ان شرط كل المبيع للمالك  
 وفرض ان شرط المضارب اعلم ان في هذه العبارة تساهلا  
 وهو ان المضاربة اذا كانت عقد شركة في البيع فكيف يكون بضا  
 عة او فضا وانما قال ذلك بطريق التخليل والمقارن يقول  
 ان المضاربة ابراع وتوكيل وشركة وغصب وبيع للمال ابراع  
 اخر ليعمل فيه بشرط ان يكون المبيع للمالك بضاعة وبشرط  
 ان يكون العامل فرض فيظم الرقعة المذكورة في ملك المضاربة  
 تخليبا واجارة فاسدة ان فسدت فلا يبرأ له عنده اي لا يبرأ  
 للمضارب عن الفقد بل اجر عليه اولا ولا يبرأ من مال شرط  
 خلاف المبرور ولا يضمن المال فيها اي في المضاربة الفاسدة  
 كما في الصحيحة ولا يضمن الا بمال يبيع به الشركة وبسليم الى المضار  
 وبه وشيئ الربح بينهما وتفسران شرط لاحدهما زيادة عشرة  
 ان كل شرط يرفع الشركة في الربح او يوجب جهالة الربح يفسرها  
 وما عراها من الشروط الفاسدة التي يفسر البيع لا يفسر المضاربة

ينقطع

بالمعنى

كتاب المضاربة

بل يبطل ذلك الشرط وكذا شرط الوضعية على المضارب ولا يفسد  
 في مطلقها ان يبيع بفقد وسنة الا باجل لم يفسد المبرأ بالملك  
 ما لم يقيد بزمان او مكان او نوع من التجارة وان يشتري ويوكل بهما  
 اي بالبيع والشراء وبس أو عن يده يوسف ربح ليس له ان يسافر  
 وعن ابي حنيفة ربح انما ان دفع في بكرة ليس له ان يسافر وان دفع في غيره  
 بكرة ليس له ان يسافر **كتاب المضاربة** ان شرط المضارب بكرة  
 ويبيع ولو ربح المال ولا يقدم به اي لا يفسد المضاربة بان يبيع  
 ربح المال خلافا لفرقة ويبيع ويرهن ويرهن ويرهن ويرهن ويرهن  
 ويحتمل بالنسبة الى الاسر والاعسر ان يقبل المواله وليس له  
 ان يضارب الا بان المالك او با عمل برأيه الضابط ان الشئ  
 لا يضمن من قبل يضمن وونه ما لا بد ان يؤخذ ولا ان يقرض او  
 يسدق وان قيل له ذلك اي عمل برأيه ما لم يرض عليها اي على الا  
 رض ولا استدانة وانما يقع بالعمل برأيه دون الاراض والاستدانة  
 وانما يقع المضاربة بالعمل برأيه دون الاراض لان المضاربة من  
 صنعة التجار وهي بمقتضى الربح بخلاف الاراض اذا كانت فيه  
 ملوثة بالمال برأه وقرأه عمل بماله وقيل له ذلك اي العمل برأيه  
 بقدر نطقه لانه لا يمكن الاستدانة وان جهم امره وشركه

البرهان

او يفسد  
 او الاستدانة



بخار زاد ودخل تحت اعمل بركن كالمخلطة اي اذا قال اعمل بركن  
 فصبغ احمر يكون شيركا بما زاد ويدخل الصبغ تحت اعمل بركن وكذا  
 المخلطة بما لا يخلاف العصاره لانه لا يخلط به شئ من ماله وانما  
 قال فصبغ احمر حتى لو صبغ اسود فانه ليرحل تحت اعمل بركن عند  
 خيفه ربح لان السواد نقصان عنده وانما سائر الالوان غير  
 السواد ماله لانه لا يفيض اي يصبغ احمر وبالمخلط بما لا اذا قال  
 اعمل بركن ولم حصه صبغ ان يبع وحصه الثوب في المضاربة  
 اي في مال المضاربة ولا ان يجاوز بلرا او سلعة او وقتا او  
 شخصاً عتبه ربح المال فان جاوز عتبه فربح ولم يربح ولا ان  
 يخرج عتبه او امانة من ماله سواء كان فيها وقال ربح المال  
 ان اشترى ثوبا فلما فرغ من حرقه فلو اشترى كان له الاله اي كان للمالك  
 لا المضاربة ولا من يعتق عليها ان كان ربح ولو فعل ضمن وان  
 لم يكن ربح صح فان نزلت قيمته عن حصته ولم يضمن شيئا لانه  
 لا ضلع له في زيادة القيمة وسمى العبد في قيمة حصته منه اي في قيمة  
 حصته ربح المال العبد مضارب بالنصف شري بالقرابة  
 فلو لم يمسها وبالفارعا فصار ربحه قيمة الف وضمه شري  
 ربح المال في الي وبيع او اعقب وارتب المال بعد قبض الف يضمن

من مال المضاربة ولا ان  
 يشترى منه يفتق عتبه المال

المرعي نصف قيمتها وجه ذلك ان الرعوية صحيحة في الظاهر ولا على  
 فاشي الكاه لكن لا يفتقر لعدم الملك لان مال المضاربة اذا صار  
 اعياناً لكل واحد سياتو به راس المال لا يظهر المرح بل كل واحد  
 يصلح ان يكون راس المال لانه يمكن ان يملك ما سواه ويبيع  
 واحد فقط فلا رجحان لكونه راس المال او رجحاناً اذا زاد  
 القيمة بعد الرعوية حتى صار قيمة الولد الف وخمسائة ظهر المرح فتقدرت  
 الرعوية السابقة ونسب النسب وعتق الولد لقيام ملكه في البيع  
 ولا يضمن لرب المال شيئاً لان عتقه بالرعوية والمالك مؤخر  
 فيضاق اليه لا ضلع له فيه لانه يضمن اعتاقه فلا يضمن من غير الاعتاق  
 في راس المال ونسب المرح والاعتاق عتقاً بربح خيفه ربح الله  
 فازا تمسك الاله ان يضمن المضارب الرضى اذ هو الولد نصف قيمة  
 الاله لان المالك هو صار راس المال تقدم استغناء الجارية  
 كلها ربح لكن قدرت الرعوية السابقة وصارت اتم وليربض نصف  
 قيمتها لانه ضمان عتقه فلا يشترط له **باب المضارب ولا يضمن**  
 المضارب برفع مضاربة بلا مانع اليه ان يعمل الثاني في ظاهر  
 الرواية وهو قولهما وايضا ان يربح في رواية الحسن بن ابي خنيفة  
 وجه الاول ان الرفع ابرأ وهو عتقه لما زاد اعمل شيئاً اتم مضاربة

يضارب د

المضارب



فيضمن وجه الثاني ان الرفع قبل العمل ابراء وبعده ابراء وهو ملكها  
 فان ابرأ ثبت الشراكة في ضمن كما لو خلط بغيره وعند زفر بن محمد  
 الرفع فلو اذن بالرفع موفع بالملك وقيل لم يورق الله بينا نصفان  
 فنصف ربح المالك وسهم الاول وثلاثة الثلثاني وان قيل ما رزق  
 الله فكل ثلث لان المالك قد اذن بالرفع مضاربة فله مضاربة الثلث  
 ما بشرط لا المضاربة الاول فما رزق الله للمضاربة الاول الثلث  
 فيكون نصفين بينه وبين ربح المال ولو قيل ما ربح ورفع بالنصف  
 فثلثاني نصف ولهما نصف لان ربح المضاربة الاول النصف  
 وهو مشترك بينه وبين ربح المال ولو قيل ما رزق الله على نصف  
 او ما فضل نصفان وقد رفع بالنصف فنصف المالك ونصف  
 للثاني ولا شيء للاول ولو شرط للثاني ثلثية شرطها وعلى الا  
 ول سدس لان المالك النصف والمضاربة لثاني الثلثان فيضمن  
 المضاربة الاول السدس ومع شرط المالك ثلثا ولعبد ثلثا ليجل  
 معاهي مع المضاربة ولنفس ثلثا وبطل بموت احد صاحبه وان المالك  
 مرتبة بخلاف لان المضاربة برار الحوب مرتبة لا يبطل المضاربة لانه  
 لم عبارة محكمة ولا يقول حتى يعلم بعزمه ان غل ربح المال المضاربة  
 لا ينزل حتى يعلم بعزمه فلا يعلم بعزمه عرضها ثم لا يتصرف في ثمنه ولا في

فللمالك ما الثاني  
 هذا الثاني

فقد تضمن جنس رأس مال نصف بالضا والمجتمعة اي ضار ونقد او بديل  
 خلافاً استحساناً اي بديل نقداً نصف لانه خلافاً جنس رأس المال  
 بان كان رأس المال دلم والنقد بديل او بالعكس وفي القياس لا يبرر  
 لوجود العمل ولا ضرورة بخلاف العرفي وهو الاستحسان ان  
 الربح لا يضر الاعراض اتحاد الجنس فتعقت الضرورة ولو افتراض في  
 المال بين اهما منتضاء دية ان كان ربح والا فلا لانه ان كان ربح  
 فهو يجل بالاجرة وان لم يكن ربح فهو منتزع في العمل وبوكل المالك  
 اي ان لم يكن ربح فالضاربة بعد الافتراق بوكل المالك بالانتضاء  
 فان المشتري لا يرفع الشئ اية ربح المال لان المحقق يرجع الى  
 الوكيل فلا بد من وكيل المضاربة المالك وكذا ان اؤكله اي  
 ان يبيع كذا الوكيل عن الانتضاء يؤولون المالك والبيع والتمار  
 بغير ان عليه المراد بالبيع الدال فانه يجل بالاجرة والتمار هو الذي  
 يجلب اليه المخططة ومنها ليبيعها فهو يجل بالاجرة ايضا فيجبران  
 على تناخي الشئ وما حلك صرفاً الى الربح او لا فان زاد على الربح لم يضمن  
 المضاربة لانه اصيل فان قسم الربح ونسخ عقودها ثم عقودت فذلك  
 المال او بعضه لم يترد الى الربح اي نسخ العقد والمال في المضاربة ثم نقداً  
 فذلك المال وان لم يفتح ثم حلك تراو واخذ المالك ماله وما فضل قسم

هذا الثاني  
 السمار بول  
 السمار بول



وما نقص لم يضمن المضارب ونقص مضارب على مصره في  
 ما لم كروا في نفقة المضارب مبتدأ وفي ما أخبره وان عرض المضارب  
 سواء كان في المصر أو في السفر فالرواء في ما لم يجرى وعرضه جنيته  
 الرواء بمنزلة النفقة وفي سفره طعام وشرابه وكسوته واجرة  
 خادم وغسل ثيابه والرهن في موضع يحتاج اليه وركوبه إذا كان شراء  
 وعلف في ما لا يابا المعروف ومن الفضل أي اتفق زيرا على المعروف  
 ضمن الفضل وزد ما يقع فيه بعد قروم مصره إلى ما لها أي ما  
 بقي من الطعام ونحوه وما دون سفره وإلى ما لا يتيت باطل  
 كالسفر وان بات كسوق مصره فان ربح اخذت المال ما اتفق  
 من رأس ماله أي اخذ من المال اتفق المضارب من رأس المال  
 حتى تم رأس المال فان فضل شيء تم فان ربح مشاء بها حسب  
 نفقة لا نفقة لنفسه أي ان ربح وقال قام على بكزاي حسب  
 ما اتفق على المتاع من كراهة حمله ونحو ذلك ولا يجب نفقة المضارب  
 مضارب بالتصدي شري بالقرها زاد باع بالعين وشري بهما  
 عبدا متضاماني بده غرم المضارب وبهما والمالك الباقي وبيع  
 العبد للمضارب وباقيه له ورأس المال الفان وخمسائة وربع  
 على العين فقط أي اشترى بالعين ثوبا وبأية العين ثم اشترى

العين

ثم

بالعين عبدا ولم يرفعها إلى البائع حتى ضاع الا لغان في يد المضارب  
 غرم المضارب ربع العين لأنه ملك المضارب والمالك ثلثة الأرباع  
 فادفعوا بصير رأس المال العين وخمسائة لأن ربحا للمال دفع الثمن  
 أو لا ثم دفعه أي لن وخمسائة فان باعه بمائة يقول قام على بالعين  
 وقوله فقط أي لا يقول قام على بالعين وخمسائة لأن الشراء دفع على  
 بالعين فلا يضمن الوضعة التي رفعت بسبب الهلاك في يد المضارب  
 فلو بيع بضعهما فخصمها ثلثة الألف والربح منها نصف الف بينهما أي  
 ان يبيع بأربعة الألف ثلثة حصص المضارب والألف ملك المضارب  
 خاصة ثم ثلثة الألف يرفع منها رأس المال وجو الفان وخمسائة  
 بقي الربح خمسائة بنصفها كرتب المال ونصفها للمضارب ولو شري  
 من ربح المال بالعين عبدا شراء بنصفه ربح بنصفه فقول شراء بنصفه  
 العبد ونحوه الفاعل في شراء بوجه البائع والمضارب ان باعه بمائة يقول  
 قام على بنصف الألف لأن شري المضارب من ربح المال وان كان  
 جائزا فقيمة شريته العدم وبني المراجعة على الأمانة فتعبر انقل الميتين ولو  
 شري بالقرها عبدا بعد ضعفه ففعل بطلا خطا فربح بطله عليه وباقية  
 على المالك أي ان استوفى من الرفع واخذت القرها عن ارش النجاة  
 يغويان بغير الملك والعبد ربع المضارب لأن رأس المال إلى والعبد

مضارب وورب المال

لأن المضارب لما اشترى عبدا  
 بالعين صار مشريا ربع  
 الشقة فيكون الألف ملك  
 المضارب خاصة

وهو شري ربح المال بخمسة  
 والمضارب يشترى برب  
 المال بالقي تمام



يسأوى الفين فانه <sup>منه</sup> يخرج عنها فمخدم المضارب يوما والمال  
 كذا ثلثة ايام انما يخرج العبد عن المضاربة لان قضاء القاضيا غشا  
 الغدا يستحق انفس ام العبد والمضاربة ينقل بالقبض ولو شري بغير  
 بالغربا وهكذا الالف قبل نقره ربيع رب المال ثم اي اذا دفع رب  
 المال منه وهكذا في المضارب قبل ان يودع به البائع برب رب  
 المال الى المضارب ثم مرة اخرى وهكذا ان حلكه في بوه وبيع ما ربه  
ابن راس مال وصرف مضارب قال مع الف فصل في دفع المضارب  
لاما ك قال الكمل دفع وعند فروع القول الاول لا بد حقة  
 القول لرب المال لانه ينكر دعوى المضارب الزم ولما ان الاختلاف  
 في مقدار المقبوض فالقول للقاض مع الجين ولو قال بمو الف هو  
 مضاربة زيد وفروج صرف زيد ان قال بضاعة اي صرف زيد مع الجين  
 لانه ينكر دعوى وقوع علم المضارب كما لو قال فرف وقال زيد بضاعة  
 او دية اي صرف زيد مع الجين لانه ينكر دعوى الكلبك ولو قال المالك  
 عتبت نوعا صرف المضارب ان جرد اي مع الجين لان الاصل في المضارب  
 العموم بخلاف الوكالة لان الاصل فيه التصوي ولو ادعى كل نوعا صرف  
 المالك اي مع الجين لان الاذن يستفاد من جهة كتاب الوديعة  
 في امارة تركت للمفظ فلا يضمنها المورع ان هلكت بلا عقرم ولم

حفظها

حفظها بنفسه وخيال والسفور بها عند عدم الي والقوف و  
 السفور الخروج اسرفا لسفور مصدر والسفر الى قبل المصدر فاختار  
 المصنف وان سهر عن السرا وكان الطريق خوفا فم فملك المال  
 ضمن ولو حقا بغيره ممن الا اذا خاف الحرق او الغرق فوضعه عند  
 جاره او في مكان اخر فان جسر باعده بطلب ربه فادار على النسيان وجوز  
 مع ثمة اقربها او لا اي جرحها مع رب الوديعة يضمن سواء اقر بها بعد  
 الجور او لا وانما قال مع رب الوديعة لانه ان جرحها مع غير المالك  
 لا يضمن لان هذا من باب الحفظ وان جرحها المورع الوديعة عن المورع  
 يصير غاصبا او خلط بالحق لا يميز فانه ان خلط بخلاف الجنس  
 ينقطع حق المالك ويجب الضمان اتفاقا وكذا ان خلط بغير الجنس  
 يضمن عذرا في حقيقته وكذا عذرا في يوسف الا اذا خلط بما هو باقى  
 فانه لا ينقطع حق المالك بل ثبت الشراكة وعند محمد رحمة الله لا ينقطع  
 حق المالك بل ثبت الشراكة سواء كان اقلنا اكثر او نورا المورع من قبل  
 ثوبها او ركبها فان ثبتنا او اتفق بعضنا ثم خلط مثله بما جى او حفظا  
في دار امرى بل غيرها ضمن اي حفظ في دار امر المورع بالحفظ في غيرها  
نقول من جزاء الشرط وهو قول فان جسر بها وان اختلطت بها  
اشتركا ولو زال التعدي زال ضمانه كما اذا وضعها في دار اخر ثم رزحها

اكثر منه لا بما يردم

فعل ما



الى دار العلم المالك بالمحفظ فيهما زال الضمان اي كانت الودعة بحسب  
 لو جلت كانت مضمونة فزال هذا الضمان وانما قلنا هذا لان زوال  
 الضمان حقيقه غير ممكن لان المحققه زوال الضمان بعد الهلاك  
 وبعد الهلاك لا يمكن ازالة التعدي وعند الشافعي ان ازالة  
 التعدي لا يزول الضمان ولا يدفع اليه احد المودعين قسمه بغيره  
 الاخر اما اذا كانت الودعة غير المبكّل والموزون فبالانفاق وان  
 كانت من الموزون والمبكّل فكلما عجز اليه حقيقه رجعة خلافا لما  
 لا يمس للمودع ولاية القسمه اي اذا كانت ولا احد المودعين  
 رفعها اليه الاخر فيما لا يتم ورفع نصفها فقط فيما يتم اي اذا  
 كانت الودعة عند رجلين وهي لا يتم يحفظها احدهما بالان  
 الاخر وان كانت مما يتم لا يجوز لاحدهما ان يرفعها الى الاخر  
 للمحفظ بل يقسمان يحفظ كل واحد نصفه وهذا عند ابي حنيفة  
 وعند من يجوز الرفع الى الاخر فيما يتم وفيه اثنان الكل النصف لا  
 فابعضه اي اذا رفع الكل الى الاخر فيما يتم بعض الرفع النصف ولا  
 بعض القابض لان مودع المودع لا يضمن عهده فلو رفع عن الودع  
 الى عياله فدفعه الى من لم منه برحمته واي من لا بد منه كونه الرأيه  
 الى عبده وهي يحفظ النساء الى عمره لا كما لو امر بحفظها في بيت

معتن

حين من دار المحفظ في اخرتها لان بيوت داروا حرق لا تفاوت  
 فلا فائده في الغيب بخلاف الدار لان الرايين يتفاوتان فان  
 لان لم يخل ظاهرا من اي ان كانت للبيت الذي حفظ فيه ظن وقد  
 عني بيتا اخر من هذه الدار من ولو اودع المودع فيها لم يملك من الاول  
 فقط هذا عند ابي حنيفة رجوعه ولا يضمن ابا شاذان من الاول  
 لم يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول ولو اودع الثاني  
 صبغ من ابا شاذان هذا بالانفاق فيها قاسا مودع المودع على مودع  
 الغاصب فان المودع اذ دفع اليه الا جنى صار غاصبا ورفق اليه  
 حقيقه رجوع بان المودع اذا دفع اليه الغير لا يضمن ما لم يعاد له فاما  
 فارق ترك المحفظ لبعضه ولا يضمن الاخر لانه صار مودعا جنى على  
 الاخر ولا يضمن له في ذلك كقول القسمة الى في حجر اسنان ولو اوتي  
 كل من رجلين القامع ثانيا لانه اودع اياه فكل لهما قسمه  
 والثاني اخر عليه لهما اذ عني زيد على عمر وكذلك ولا يثبت لاصح منكر  
 ما لهما حتى يختلف لكل واحد على انفراد ويبرأ منهما بشا فان كان  
 اقرع بينهما وان لكل لهما حصة بالحق لا فرقان لكل لم ارضا فلهذا  
 لا يملك مع الا ان اخر عليه يكون لهما لانه واجب الحق لكل واحد  
 منها سوله بالكل او بالانوار وذكر حجة في حقه وبصرف الا الى

بالبرل سال

ما ان هذا الا ان الوزن في يدك  
 لي اودعته اياك وادع  
 بكره على عمرو



اليهما ما روي فينا يصف حق كل منهما بصفته حتى لا يخفى فيه  
 واعلم ان الكول ضربا ينفرد الاقرار فانه اذا اقر احدهما بقضي  
 له ولا يخلف للاخر لان الاقرار حجة بنفسه والكول انما يصير حجة  
 بقضاء القاضي فيجاز تأخير القضاء ليخلف الثاني حتى اذا اكل لاحد  
 وقضى القاضي به فعلى رواية غير الاسلام ان يزوي بخلف الثاني  
 فان كل يفتي بغيره لان القضاء الاول لا يبطل حتى الثاني  
 وعلى رواية الخصاص لا يخلف الثاني لان القضاء وقع في  
 محله فبطلان بعض العلماء قال اذا اكل لاحدهما بقضي له ولا يؤخر  
 خليف الثاني لان الكول كالاقرار وعلى الاقرار لا يؤخر  
**كتاب العارية** هي ملكك المنفعة بلا بدل فان اللفظ ينحصر  
 عن التملك فان العارية العطية والمنفعة قابلة للتملك كالو  
 صية بخدمة العبد وعزل الجسد هي اباحة الانتفاع بملك الغير  
 اعلم ان التملكات اربعة انواع فملكك القيد بالعوض بيع و  
 بلا عوض هبة وملكك المنفعة بعوض اجارة وبلا عوض عا  
 رية ونفع باعتراف ومقتضى اصل المبيع ان يعطى ناقة او شاة  
 لتشرب لبنها ثم يرد فيؤتى فيها اصل الوضع فعمل على العارية و  
 اظهر ارضي <sup>على راي</sup> واخذ منك عبدي وراي لك

في العارية ان يملك المالك  
 المنفعة بلا بدل فان اللفظ  
 ينحصر عن التملك فان العارية  
 العطية والمنفعة قابلة للتملك  
 كالوصية بخدمة العبد وعزل  
 الجسد هي اباحة الانتفاع بملك  
 الغير اعلم ان التملكات اربعة  
 انواع فملكك القيد بالعوض بيع  
 وبلا عوض هبة وملكك المنفعة  
 بعوض اجارة وبلا عوض عارية  
 ونفع باعتراف ومقتضى اصل  
 المبيع ان يعطى ناقة او شاة  
 لتشرب لبنها ثم يرد فيؤتى  
 فيها اصل الوضع فعمل على  
 العارية واظهر ارضي واخذ  
 منك عبدي وراي لك

سكن

سكني اي وادي كذا بطريق السكن فداري بكذا وكذا خبره وسكن  
 تميز عن النسبة اليه الخاطب وعمرى <sup>سكني</sup> اي وادي كذا عمرى سكني  
 عمرى مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره اعمرتها كذا عمرى والعمرى  
 جعل الزار لاحد مرة عمره وسكن تميز ويرجع المعبر فيها مناسبا  
 ولا يصح بلا تعذر ان ملكك هذا عذرنا وعذر الشافع العارية مفعولة  
<sup>المستعير هو صاحب النافع</sup>  
 ولا يجوز لان الشيء لا ينسج ما فوقه وان اجرحا فمطقت ضمة المعبر  
 ولا يرجع على اخذ المبيع بالانصب <sup>المستعير</sup> على الضمير المنسوب في  
 ضمة ويرجع على توجره ان لم يعلم انه عارية معه اي ان لم يعلم المستعير  
 انه عارية مع موجه وانما يرجع اليه للفرق <sup>عليه</sup> وبخلاف ما اذا علم ان العارية  
 من المرحر وبما رما اختلف استواء اولي ان لم يعين متفعا وما  
 لا يختلف ان عني اي ان اعار شيئا ولم يعين من يتفع به فليس المستعير  
 ان يعيره سواء اختلف استعماله كركوب الدابة او لم يختلف كالحمل  
 على الدابة وان عني من يتفع به فان لم يختلف استعماله يغيره وان  
 اختلف لا وكذا اللوح ان اذا اجر شيئا فان لم يعين من يتفع به فليس المستعير  
 ان يعيره سواء اختلف استعماله او لا وان عني من  
 يعيره لا يختلف استعماله لاما اختلف استعماله وعذر الشافع  
 ليس للمستعير الا عارية لان العارية <sup>المستعير</sup> الانتفاع والملك



له لا يملك الا باجرة وعندنا هي تملكه بالمنافع فالمستعير لما ملك  
 المنافع كان له ان يملكها غيره من استعاره رابته او استعاره مطلقا  
 ليحكم ويغيره اي يحول ويترك ويترك واما فعل تبيع وصن  
 بغيره وان اطلق الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ما شاء  
 اي وقت <sup>بما شاء</sup> وان قبل انتفاعه بوقت او نوع او بها ضمن  
 بالخلاف الى غير فقط التقيد اما ان يكون في الوقت دون النوع  
 او في النوع دون الوقت او فيهما فان عمل على موافقة القيد فظاهر  
 وان خالف فان كان الخلاف الى مثل او لا يغير لا يغير ولا يترك  
 بعض وكذا يقتصر الاجارة بنوع او قوراي ان وافق او خالف  
 الى مثل او لا يغير لا يغير ولا يترك بعض ورتجها الى اصطبل مالكمها  
 او مع عبده او اجيره مسانئة او مشاهرة او مع اجيرتها او عبده  
 يقوم على رابته او لا يسلم اي رد الرابته الى اصطبل مالكمها فملك  
 قبل الوصول الى المالك لا يضمن لان هذا تسليم وكذا ان ارسلها  
 المستعير مع عبده الى المالك فملك قبل الوصول اليه وكذا ان  
 له سلم مع اجيره مسانئة او مشاهرة بخلاف اجيره ميا ومنه اذا  
 ليس في عباده فيضمن بالتسليم اليه وكذا ان سلمها الى اجير المالك  
 او عبده سواء يقدم على الرقاب او لا فملك قبل الوصول الى المالك

هو الاصح

هو الاصح وقيل يضمن بالتسليم اليه عبده الذي لا يقوم على الرقاب  
 فذلك المسئلة على ان المستعير لا يملك الا بدفع كونه مستعيرا بنفس  
 اليه دار مالكم فان هذا تسليم بخلاف المستعار القيس كالجوا ورجعت ليدفع  
 الا الى المير بخلاف رد الوديعة والمعصوب او دار مالكمها فان هذا  
 لا يكون تسليم بل لا بد من الرقاب المالك وعارية القيس والمكيل  
 والموزون والمعدود وفرض لانه لا يستغنى بهذه الاشياء الاجناسه  
 الا اذا عين الانتفاع كاستعارة الاربع ليعتد الميزان او ليعتد  
 الرقاب وفائدة كونها فرضا انها لو هلكت في يد المستعير قبل الا  
 تنفع يكون مخمونة ومع اعادة الارض للبناء والغرس ولم ان يرجع  
 عنها ويكلف قلمها ولا يضمن ان اطلق اي لا يضمن المعبود ما يخص  
 من البناء والغرس بالقطع ان كان الاغارة معلقة اي غير موقوفة  
 ورجع عنها وضمن ما نقص بالقطع ان وقت اي وقت الاغارة  
 ورجع عنها قبل ذلك الوقت وانما يضمن للعرور في صورة <sup>انما</sup> في صورة  
 الاطلاق ما غر قبل اغتر المستعير واعتمد على الاطلاق وكذا الرجوع  
 قبل اي قبل الوقت لان فيه خلل الوعد ولو اعار للزراعة لا يؤخذ  
 حتى يحصد وقت او لا لان الزرع نهاية معلومة في الزرع كالحراة  
 المحقن بخلاف الغرس اذ ليس له نهاية معلومة واجرة رد المستعار



والمستاجر والمغصوب على المستقر والمجرر والغاسب لا ت  
 الرز واجب على هؤلاء عند المالك وإنما على المستاجر المالكين والخلف  
 دون الرز فان منفعة القبض للمجرر فيكون مؤنة الرز عليه لا على  
 المستاجر ويكتب للمعارفوا طعن في أرض لا أعترني اذا أخرجت  
 للزراعة اي اذا أخرجت الأرض للزراعة فاداد المستقر ان يكتب  
 كتابا معنوا بالحيثية <sup>في</sup> يكتب لفظ الاطعام لانه اقل على الزراع  
 فان اعادة الأرض قد يكون للبنا والغرس وعند حيا يكتب لفظ  
 الاعارة **كتاب الرتبة** هي تملك عين بلا عوض ونفع يور  
 هبت وتخلت واعطيتك واحطيتك هذا الطعام فان الاطعام  
 ان انسب الى الطعام كان حبه وان انسب الى الأرض كان عا  
 رية وجعلت هذا لك واعمرتك وجعلت لك عمرى قال النبي  
 عليه السلام من أعمر عمرى فهذا العمر <sup>عليه</sup> ولو رثته بقره بخلاف  
 ما اذا قال واري لك عمرى سكنى فان قوله سكنى يجعل عارته وتلك  
 على هذه الرأى يثبتها ويكتب في هذا القوب واري لك حبه سكنها  
 فان قوله سكنها ليس يثبت بل مشهورة وفي حبه سكنى اي واري  
 حبه سكنى فقول سكنى يثبت فيكون ثبوتها قبله فيكون عارته  
 او سكنى حبه اي واري لك بطريق السكنى حال كون السكنى

تفسير مدني

حبه

حبه اي موصوبة او لكل سكنى النخل اسم من النخلة اي الاعطاء  
 تقديره ونخلتها نخلة ثم قوله سكنى غير او سكنى صدقة اي واري لك  
 بطريق السكنى حال كون السكنى صدقة او صدقة عارية اي  
 واري لك بطريق السكنى حال كونها صدقة بطريق العارية فعارية  
 يتميز فهم منه للمنفعة او عارية اي واري لك بطريق العارية حال كون  
 المنافع موصوبة لك ونسبة القبض الكامل اي يتم الرتبة بالقبض  
 الكامل الممكن في الموصول فالقبض الكامل في الموقوف ما يملكه  
 وفي العفا وما يملكه قبض مفتاح الرز قبض لها والقبض الكامل  
 فيما يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض على الموصوب بطريق  
 الاضالة من غير ان يكون القبض متبعية قبض لكل وفيما لا  
 يحتمل القسمة متبعية لكل فتصح ان قبض في مجلسها بلا اذن  
 او بعده باذن اي اذن قبض في مجلس الهيئة بلا اذن كان قبضا  
 لان الهيئة دليل الاذن وبعد انقضاء المجلس لا بد ان يارن  
 الواجب حري كمن لا يقيم متعلق بقوله نفع والمراد به اذا  
 قسم لا يبقى منفعة كما قال في الحمام والبيت الصغير لا يقيم  
 اي لا يقع الهيئة في مشاع لو قسم يبقى منفعة عندنا فلا والشا  
 وهذا الخلاف من على اثره القبض هو بقوله المشاع محل

اي حبه عارية

يثبت فلا قال رية فهم منها  
 المنفعة فمعناه قال كون حبه



للقبض كما في البيع ونحوه ونحن نقول القبض منصوص عليه في هذه  
 الآية فلا بد من كماله ولا فرق عندنا بين ان يرب من التبرك او من  
 الاجنى والمفسر هو الشيعي المقارن لا الشيعي الطائري كما  
 اذا وجب ثم رجع في البعض الشايع او السحق البعض الشايع  
 بخلاف الرهن فان الشيعي الطائري يصدق ان لم يمسح اي  
 اذا وجب النصف المشاع ثم قسمه وسلم جميعه لان تمامها بالقبض  
 وعند القبض لا شيعي فان وجب رقيقا في تبرك او ذهنا في سبيح  
 وان لم يمسح او اخرج وسلم كذا السمن في الدين انما لا يجوز لان الموهوب  
 موقوف وقت الرهبة بخلاف المشاع ووجهه ان في مخرج وصرف على  
 غنم وزرع وتخل في ارض وتزرع في جبل المشاع اي لا يجوز هذه الهمم  
 لكن ان فصلت هذه الاشياء عن ملكه الواجب وقضى في مخرج  
 بالبيع الموهوب لم يلاقبض في مخرج وما وجب لطفه بالعقد وما وجب اجنب  
 بقبضه عاقلا او قبضه ابيه او جده او وصى احد من ادم حرمها او  
 اجنب يربي وهو موهوب او زوجها لهما بعد الزفاف انما زوج الطفلة  
 الموهوب لهما لا جملها لكن بعد الزفاف وصح هذه الاشياء وارا  
 لو اصر لان الكل يقع في يده بلا شيعي وعكس لا في جهة واحد لا شيعي  
 واذا لا يقع عند الرهبة حصة لا في التملك واحد فلا شيعي  
 وعند تمام

مانع الموهوب له بلا  
 قبض جديد

كما اذا

كما اذا رهن من رجلين وله ان هذا جهة النصف من كل واحد فثبت  
 الشيعي بخلاف الرهن لانه محبوس بين كل واحد كما ان تصرف  
 عشرة او عشرة دراهم على غنبي وصح على فقيرين انما ان تصرف بعشرة  
 على غنبي لا يقع عند الرهبة حصة ربع وكذا اذا وجب لهما الشيعي  
 وعند ما يقع الرهبة لانه لا شيعي عند الرهبة كما في جهة واحد والار  
 من اشين وكلا يقع الصدقة على الغنبي لان الصدقة على الشيعي  
 يزاد بها الرهبة على الرهبة جائزة ولو تصرف بعشرة على فقيرين  
 او وجب العشرة لهما جازيا لا تنافي لان الصدقة يراد بها وجب  
 قال النبي عليه السلام الصدقة تقع في كنف الرحمن قبل ان يقع  
 في كنف الفقير فلا شيعي واما الرهبة على الفقير فمما صدقة والفقير  
 جائزة فكذا الرهبة **باب الرق فيها** ومن وجب رجع في هذا  
 عندنا لقولنا عليه السلام الواجب احق به به ما لم يثبت اي مالم  
 يعرض وعندنا ان لا يقع الا في جهة الوالد لولده لقوله وم  
 لا يرجع الواجب في جهة الا الوالد فيما يرب لولده ونحن نقول  
 اي لا ينبغي ان يرجع الا الوالد فانه يملك الحاجة ومنعه  
 الزيادة متصلة بكنهه وعرضه ومن لا منفصلة وهي مثل الولد  
 وموت احد المتعاقدين وعرض ائمه اليها ولو في اجنبى بمخونه

عنها



وهو منكم الحبيب  
في البيع

عوض هبتك فقبض فلو وجب ولم يصف رجع كل مبدوء فوجها  
عن ملك الموصوب لم والذو حية وقت الرية فلو وجب لها فكم  
رجع ولو وجب فابا لا وقراءة المهرية وهلاك الموصوب وضا  
بطها حروف دمع خرقة فخر قبل يمتنع من الرجوع في الرية باصاحي  
حروف دمع خرقة فالزال الزيادة والمهر للوث والعين العوض  
والخاء المزوج والراء الزوجة والفاء القرابة والراء السهلا  
ورجع في استحقاق نصف الرية بنصف عوضها لا في استحقاق  
نصف العوض حتى يرتد باي هذا عندنا وعند فرج بن النصف  
اعتبار العوض الآخر ولنا انه ظهر بالاستحقاق ان العوض  
هو الباقي فقط فالتم يرد لا يرجع بالرية ولما يكون له حق الرد  
لانه لم يسقط حق الرجوع الا بسلم له كل العوض ولم يستلم  
ولو عوض نصفه رجع بما لم يعوض فلو باع نصفها او لم يبع شيئا رجع  
في النصف لان له الرجوع في الكل في النصف او ما ولا يبع الا بيمين  
او يحكم قاض فلو اعتق الموصوب بعد الرجوع قبل القضاء رجع اي  
اعتق الموصوب لم الموصوب ولو منعه فلك لم يمين اي منه المو  
صوب رجع الواجب بعمر رجع لكن لم يمين قبض القاض فلك  
الموصوب في يد الموصوب لم لا يمين وكذا ان ملك في يده بعد قضاء

بمعنى اذا باع الموصوب نصف  
الرية فلك ان يبيع في  
النصف الباقي ونحوه اذا لم  
يسع شيئا فلك ان يبيع  
في النصف

القاضي او يبعده  
في رجع

القاضي لان يده غير مخونة الا اذا اطلب منه مع القدرة على التسليم  
وهو مع امره اني الرجوع مع التراضي او قضاء القاضي فسخ من الاصل  
لا حجة للواحد فلم يشترط قبضه وفتح في المتناع فان تلف الموصوب  
اي في يد الموصوب لم فاستحقاق ضمن الموصوب لم لم يرجع على طاحبه  
لان الرية عقر تبرع فلا يستحق فيها السلامة وهي بشرط العوض  
حصة ابتداء فشرط قبضها وبطل بالبيع اي يجوز ان يكون قبضها  
اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول محذوف للدلالة ويجوز ان  
يكون على العكس <sup>ان يصف</sup> ينتج انتهاء فيرد بالعيب وخيار الرؤية ونسبت  
الشفعة هذا عندنا وعند فرج والثاني في بيع ابتداء وانتهاء  
لان الاعتبار للعاني قلنا يشترط على المعين فيبيع بينهما ما يمكن  
فان قلنا الرية تملك العين بلا عوض والبيع تملك بعوض  
فكيف يجمع بينهما وايضا التملك لا يجري فيما شرط فقوله وحشة  
لك هذا على ان ترتب لي ذلك صار بمن ملكته هذا بهذا قلت  
يحمل على المعين في الحالين كما لا بد ان لا انتهاء والتملك لا يجري  
فيه شرط بصير في اثناء الشرط الذي يصير في المال عوضا صحيحا فالتملك  
لا ينافيه فيكون شرطا ابتداء اعتبارا للعبارة حتى لا يصير كالبيع  
لاذا قبل القبض لكنه شرط بمن العوض اعتبارا بما يؤول اليه حتى



٥

قوله فوق ثلث سنين في الحجاز وفي الخلافة  
هذا اذا لم يشتهر هذا الواقع في حكمه ان المستوعب  
لا يوجد جرة اكثر من هذه المدة كما لا يخفى  
ويؤيد ذلك ان لا يوجد اكثر من سنة لا  
يجوز ان يوجد اكثر من سنة لا يوجد  
الامام ابو حنيفة الكبير في البصرة لا يجوز  
قدر ثلث سنين وفي البصرة لا يجوز  
اكثر من سنة وقال القاضي الامام ابو حنيفة  
لا يفتي في ان يفعل وهو فعل صحيح  
كذا في غاية البيان والجملة فان يجوز  
اكثر من ثلث سنين ان يرفع الى الحاكم  
حق يجوز لانه يختلف فيه كذا في الكفاية  
معموب راس



هنا



ما يعمل فيه فانما العمل المتعارف فيها السكن فيصرف الى العمل  
 كل عمل سوى موطن البناء كالعصاة ولو استأجر ارضيا او غرس  
 ثم فادانت في المدة سلمها فادعته الا ان يعرف المورق فمفعلا  
 وتملكه بلا رضى المستأجر ان نقض القلع الارض والا فبرضا او برضى  
 بتركه فيكون البناء او الغرس لهذا والارض له فاوله وتملكه بالنسب  
 عطفه على ان يعرف والا اي ان لم ينقض القلع الارض وتولم او برضى  
 عطفه على يعرف فالحاصل انه يجب على المستأجر ان سلمها فادعته  
 الا ان يوجب احدها من الاول ان يعطى المورق قيمة البناء والغرس  
 مفعلا وتملكه ورضوا الاعطاء والتلك يكون جبر على تقدير ان ينقض  
 القلع الارض ويكون برضا المستأجر على تقدير ان لا ينقض والامر  
 الثاني ان يرضى المورق بترك البناء او الغرس في ارضه هذا الذي ذكره  
 وجوب القلع وعدم وجوبه من ولاية القلع للمستأجر وعرضا  
 فانه قد ذكرنا ان نقض القلع الارض يملكه بلا رضى المستأجر فيمكن  
 لا يكون للمستأجر القلع وفي غير هذه الصورة يكون والرتبة كالشجر  
 فان لم ينفذ في الارض بخلاف الزرع فادانت في المدة لا يجبر  
 على القلع قبل اوان الحصاد فلو شرط سكنى واحدا ان يسكن غيره  
 وان سمي نوعا وقد رجع الى الراجح نحو كبره فلم يملكه من قبله الا قبل

كالتشجير

كالتشجير لا اضر المالك وتضمن باذنه رجل مع وقد ذكره كونه اذى كونه  
 المستأجر من ذكر الردين نصف قيمتها بلا اعتبار الثقل فان الخفيف  
 الجاهل بالقيمة قد يكون اضر من الثقل العالم وبما الزيادة على حمل كرم زاد  
 وكماله وان كان الحمل بحيث يقطع هذا الدابة وان لم يكن الحمل ضمن  
 كل منهما كعطرها بهضيرة وكبحم العطب السهلان وكبحم الجاهل خبره اليه  
 عفا معنى من ان حلت الدابة بسبب الضرب او كبحم الجاهل كل قيمتها عند  
 الحنفية وفيه وعند حنابلة الا ان يكون ضربا او كبحم غير متعارف  
 وجوازها فيما استوجرت اليه ولو واجبا وجبا وكذا ردها اليه  
 مفعلا ورضاها بالجزء عطف على جوازها اي ضمن بجواز الدابة عن مو  
 ضعه استوجرت اليه ثم ردها الى ذلك الموضع وان كان الاستبعاد  
 واجبا وجبا وانما قال هذا غنيا لما قبل انما ضمن اذا استأجر  
 واجبا فقط لان الاجارة قد انشئت بالوصول الى ذلك الموضع  
 فيضمن بالجزء عنه اما ان استأجر واجبا وجبا فيضمن ذلك  
 الموضع ثم ردها اليه لا يضمن كالمودع اذا خالف ثم عطف بغيره  
 لا يضمن له الجواز عن ذلك الموضع في الحقيقة والى التشبيب  
 ضمن بغيره التماس وان حلت بسبب ثم عاد الى الوفاق كمن الفج  
 التماس اقول ان حلت الدابة في ذلك الموضع بسبب لا يضمن

التماس ان الحاق عمله والا  
 فقيمة ما اضمن بالزيادة على حمل  
 كرم زاد

كذلك



لا يتحقق بانه لا يدخل لها في الجواز عند ذلك الموضع في تحقيق  
 ذلك السبب يعني بعدم النقصان وان طرقت بسبب لا يتحقق بذلك  
 بل يمكن ان يكون له مدخل في النقصان ونزع سيرة حمارك من ايكاف  
 مطلق واكرام بما لا يسري بمثل دون ما سري بمثل اي ان اكثر  
 حمارك سرياً فنزع السيرة واو كفة وحمل عليه فذلك معنى سواء كان ذلك  
 الاكاف في تمام يكون هذا الحمار بمثل اولاً وان نزع السيرة انما سري  
 سرياً اخر فان كان هذا السري تماماً لا يسري هذا الحمار يعني وان كان تمام  
 سرياً بمثل لا يعني الا اذا كان في الوزن زياداً فيضن بحماره وهذا  
 عذراً في حنيفة رجع وعزها ان او كفة با كاف يكون بمثل لا يعني  
 الا اذا كان في الوزن على السيرة التي نزع فيضن بقدر الزيادة  
 وسكوة المال طريقاً ما غلب المالك وتفاوتاً واولاً لا يملك الناس  
 وحمل في البحر والاجر ان يبيع اي للمحال الاخر في جميع ما ذكر ان يبيع  
 المنزل لمحصل المقتصد ومن استاجر ارضاً للزراعة فزرع وطبعه بوضع عام  
 نفسه لا اجر لانه صار غامباً وحكم القصب هذا ومن دفع  
 ثوباً ليجب فيه صفاً طه بقاء ضمنه فمعه ثوبه او اخذ القبا  
 باجر مثله ولم يزود على ماسي لانه لا يزداد على المسمى عذراً في الاجارة  
 الفاسدة باب الاجارة الفاسدة الشرط بفسدها والمراد من

السيرة مرد  
 على الاول م

يفسد

يفسد البيع وفيها اجر المثل لا يزداد على المسمى عند عذرها وعند فسر  
 والشائع رجع يجب بالقام باطل كما في البيع الفاسد يجب فيه العبد  
 بالغة ما بلغت ولنا ان النقصان غير متقومة بنفسها بل بالعقد  
 وقد استقر اسقط الزيادة فيه مع اجارة (الكل شهر بكلا في واحد  
 فقط وفي كل شهر سكن ساعة في اوله عند بعض المشايخ  
 فانه حين يهمل الدلال يكون لكل واحد حق الفسخ فاذا مضى ادى  
 زمان لم يزم العقد في هذا الشهر وفي ظاهر الرواية لكل واحد منهما  
 حق الفسخ في الليلة الا ويبيع اليوم الاول من الشهر اذ في الغالب  
 ان رؤيتهم لم يهمل حرج وفي كل علم مقدمة بان قبل اجرة سنة اشترى  
 كل شهر يكذا واجارته بها سنة بكذا وان لم يسم قط كل شهر او كل  
 المدة ماسي ما لا فوقته العقد فان كان حين يهمل اعتبر الاصل  
 فالايام كالقعدة اي اذا عقر الاجارة هذا الاطلاق يعتبر الاصل  
 وان كان في انشاء الشهر مع هذا في حنيفة رجع يعتبر الكل بالايام  
 كل شهر ثلثون يوماً وعندها يعتبر الاول بالايام والباقي بالاهل  
 فان اجرة عاشر ذي الحجة سنة فعندها في حنيفة رجع يقع على ثلثين يوماً  
 وسنتين يوماً وعندها الشهر الاول بالايام وهو ثلثون يوماً  
 الحجة ان تم على ثلثين يوماً فالسنة يتم على عشرين ذي الحجة وان تم على



تسعة وعشرين فالسنة يتم على الحادي عشر من ذي الحجة والحق  
التي السنة يتم على عاشر ذي الحجة على كل حال وهل سمعت ان عبد  
الله بن بكر بن ربيعة سنة واحدة واجارة الحمام والظير باجر  
معين ويطعمها وكسوتها هذا عند ابي حنيفة رجع وعندهما لا يجوز  
للغير مال له وهو القياس ولم ان الجهر بالمال لا يفتى الى المنازعة  
لان العادة المتوخسة على الاطلاق ارضعة على الاولاد وهو  
استحسان وللزوم وطوطا لا في بيت المستاجر فان البيت ملكه  
في نفسه ولم في تلك اظهروا ففسرها ان لم ياذن لها فان اقرت  
نكاحا لا اى كان النكاح ظاهرا بين الناس او يكون عليه شهوة  
مالا او لم يفتح الاجارة صيانة لجمعة اما ان علم النكاح باقرارها او  
لا اهل البقي مستحبا ان مرضت ارضعت لان لبنها يضر بالاولاد  
وعلمها غسل البقي وشبابه واصلاح طعام وردها لكن كفى  
منها وهذا جرحه على ابي فان ارضعت لبنى شاة او غزالة بطعام  
ومضت للمدة فلا اجرة بولم يفتح للازان والامانة والحق وتعلم  
القرابة والفقه والغناء والنوح والملاهي ونحوه ليس ويغنى  
اليوم بصحة تعليم القرآن والفقه والاعمال عنونا انه لا يجوز  
الاجارة على الطاعات وعلى المعاصي لكن كما وفيه الفتور في

اسي دابة

الامور الدينية يعني بصحة تعليم القرآن والفقه فخر راعن  
الاندراس ويجبر المستاجر على دفع ما قبل ويجلس به على الخلو  
المسوفة بفتح الميم اللغوة بغير ما عن المجتهدين كذا في العلين  
على رؤوس بعض صورة القرآن ان كنت بها لان الاجارة اهلها  
الحلقة وهي لغة يستعملها اهل ما وراء النهر ولا اجارة المشايخ  
الامن الشريك هذا عند ابي حنيفة رجع وقال لا يبيع اجارة المشايخ من الشيوخ  
وغيره ولودفع اليه اخر غزاة الشيوخ بنصفه او استاجر حمارا يحمل  
عليه زاد بعضه او ثورا ليطحن ترابا بعض رد فيه هذا يستحق ثوبا  
لطان وقد من النبي عليه السلام عنه لانه جعل الاجر بعض ما يخرج  
من عمله والصورتان الاولى لبيان في معنى فقير الطحان او رجلا  
ليخبره كذا اليوم بكذا اي استاجر رجلا ليخبره عشرة امانا اليوم  
بدرهم فان هذا فاسد عند ابي حنيفة رجع وعندهما يفتح والمعقور عليه  
العمل وذكر الوقت للتجمل لانه يجمع بين العمل والوقت والاول  
بوجوب كونه العمل معقورا عليه وفيه نفع للمستاجر والثاني بوجوب  
كون تسليم النفس في هذا اليوم معقورا عليه وفيه نفع الاجر فيقف  
الى المنازعة ولو كان المعقور عليه كاليوم الى عمل هذا مستغفرا لهذا  
اليوم فذلك مما لا قدرة عليه لاحد عادة من لو قال لم عشرة



انما يشترط في اليوم مضي الى حقيقته وان كان لان كماله في لا يقضي  
 الا مستغرقا او ارضا بشرط ان يثربها اي بكرها مرتين فان كان  
 المراد ان يروها مكروبة فلا يشترط في فسادها شرط لا يقتضيه العقد  
 وفيه نفع لاحد المتعاقدين وهو المورج وان لم يكن المراد هذا فان كان  
 الارض لا يخرج الزرع الا بالكلاب فترين لا يفسد العقد لان الشرط  
 مما يقتضيه العقد وانما كانت تخرج برونه فان كان اثره يبقى بعد  
 انتهاء العقد فليس راد فيه منقصة رتب الارض وان كان اثره لا يبقى  
 لا يفسد او يكره انهارها ذكر ان المراد الاخذ والعظام فان منقصة  
 كونهما يبقى بعد انقضاء العقد بخلاف الجذور اول او يسرقها فان  
 منقصة يبقى بعد انقضاء العقد ويزرعها بزرع اخر من نفس  
 اي استجار ارضا ليرزعهها ويكون الاجرة ان يزرع المورج ارضا  
 اخرى هي للستاجر لا يجوز عندها وعند الشافع فيجوز لان المنافع  
 بمنزلة الاعيان وعنده ولنا ان الجنس بانفراد به محرم النساء  
 عن كسبه ثوب هروى بمثله واحدها نسبة وقوله فسد جواب الشرط  
 وهو قوله ولورثه الى اخره بخلاف استجارها على ان يكونها ويزرع  
 عنها او يستجرها ويزرعها فانه بيع لان هذا الشرط يقتضيه العقد فان  
 لم يزرعها او يزرع فيها لم يبع ان لم يبعه بان قال ان يزرعها

اخرى

ما شئت

ما شئت بخلاف الدار فاستجارها يقع على البسكن على ما عرفنا  
 زرعا ومضى الاجل عاد مجيها وهو استئجار ووجه ان الجهر باله  
 ثم انقضت قبل تمام العقد وعندهم <sup>لا يعود</sup> صحيحا وهو القياس ومن استاجر  
 جلا الى غير ولم يتم حمله وحمل المعتاد فينتفي لم يضمن لان الاجارة فانه  
 والعين امانة كما في الصحة وان بلغ فلا المستحق الى استئجارا كما ذكرنا  
 في مسئلة المزارعة فان خاصها قبل الزرع او الحمل نقضها ان خاص  
 المتعاقدان قبل الزرع في مسئلة اجارة الارض بلا ذكر الارض الزرع وقبل  
 الحمل في هذه المسئلة ينقض القام في العقد باب من لا اجارة الا  
جبر المشرك يستحق الاجر بالعمل فله ان يعمل للعامة انما ادخل  
 الفاء في قوله ان هذا منقضى على ما سبق لان الواجب عليه ان يعمل هذا العمل  
 من غير ان يصير منافع الاجر للستاجر شئ من هذا اي بالاجير المشرك  
 لا الضمان والخبطا ونحوها ولا يضمن ما عكس في يده وان شرط  
 عليه الضمان ويضمن اعلم ان المتناع في يده امانة عند اية خبيثة  
 ولا يضمن الا بالاعتدى كما في الوديعة وعندها يضمن الا اذا عكس  
 بسببه لا يمكن الاحتراز عنه كالموت حتف النع والحرق القالب  
 اما اذا سرق والحال انه لم يقصر في المحافظة يضمن عندها كما في  
 الوديعة التي يكون باجر فان الحفظ مستحق عليه والى خبيثة

العمل



يكون الاجرة في مقابلة العمل دون الحفظ مضاركا لو دعيه بلا اجر  
 اما ان شرط البهتان فعند بعض المشايخ انه يضمن عزايه حينئذ  
 وعند بعضهم انه لا يضمن وفي المتن اختاره لان شرط الظمان في  
 الوديعة باطل لكن يمكن ان يقال ان شرط البهتان هنا مضاركا لان الاجرة  
 في مقابلة العمل والحفظ جميعا فلو افترق الوديعة التي لا اجر فيها بل  
 ما يلف بمعلم كرقن القطار ونحوه كذا في الحال وسنذكر المكاري وفي  
 الملاح هذا عزونا وعند غيره المتأخرين ولا يضمن لانه يعمل باذن المالك  
 ولنا ان المأجور به العمل المضاعف اقول ينبغي ان يكون المراد بقوله ما تلف  
 بمعلم عملا جاوز فيه قدر المعتاد على ما يأتي في التجار او للاعتدال  
 فيه المقدار المعلوم ولا يضمن به او فيما عرق او سقط من رابية او قنبا  
 عرقا بسبب من السفة او سقط من الرابية بسبب شدة المكاري لان  
 الاذن غير مضمون بالعقد بل بالاعتناء به واما ان العقد لا يمتد  
 العاقلة ولا تجام او ياتي او فضا ولم يجز المعتاد فان انكر ذلك  
 في طريق الفرائض من الحال فيجوز في مكان عمله بلا اجر وفي موضع  
 كسبه حصه اجرة لانه لما وجب الضمان فلم وجب ان يجرها فانها  
 يعمل فعليه قدره من الابدان فان العمل في واحد او يجعل الاثر  
 باذن ثم صار نقدا عن الكسر فيجوز ان يباشره وهو المختار

سليمي

حيوانات من جان الحي

شتر ايل قاذو الحي

سليمي

يستحق الاجر تسليم نفسه مدة وان لم يعمل كالاخير للخدمة  
 سنة او اكثر في الغنم وتعمل جيرة ولا لانه لا يعمل لغيره ولا يضمن ما تلف  
 في يده او بماله ونحوه تردد الاجر بالتردد في خياطة الثوب فارسي  
 او روميا وصبي يحضر او عمران وفي سكان البيت عطارا او  
 حذوا او في الدابة ايا كوفة او واسط او في هذه الدار او غيره وفي كل  
 كبر او شعير عليه ما يجب اجرا جدا في قبل ان يخط فارسي فبدر  
 وروميا فبدرين واجرم هذه الدار شهر ابدوم او هذه شهر ابدومين  
 وهكذا اذا كان ثلثة اشياء وفي اربعة اشياء وفي خمسة اشياء لا كما في البيع  
 غير انه بشرط ان يشترط الغنم في البيع دون الاجارة لان في الاجارة  
 الاخر يجب بالعمل وعند العمل يتعين بخلاف البيع فان الذي يجب بنفس  
 العقره المبيع مجهول ونحو في الهداية في مسئلة العطار والحذو وذكر  
 البرد والشعير خلاف لابي يوسف ونحو في الهداية الى كوفة او واسط  
 احتمال الخلاف في مسئلة الخياط والصبي متفق عليهما ولو زود  
 خياطينا اليوم او غدا الى قال ان يخط اليوم فيزوج وفي غيره نصف درهم  
 فلما سأل ان خايط اليوم واجرم مثله ان خايط غدا هذا عند ابي حنيفة  
 وعند حنيفة الشيطان جائز ان وعنده فرنا سدان لان ذكر اليوم المتعجل  
 وذكر الغد المستتر فيجتمع في كل يوم شيئا لهما ان كان واحد مقصود

الوديعة



فصار كما خلاف النوعين ولم ان ذكرا اليوم ليس للتوقيت  
 لان اجتماع الوقت والعمل يفسد كما قيل ذكره للتعليل فيجتمع  
 في العذر ولا يجاوز المسقاي اجر المثل ان كان زائدا على نصف درهم  
 لا يجب الزيادة وفي الجماع القليل لا يزاد على درهم ولا ينقص عن  
 نصف درهم لكن الصبح هو الاول لان المسقاي في العذر نصف درهم وفي  
 الاجارة الخامسة اجر المثل على المسقاي وان خالف في اليوم الثالث  
 فاجر المثل لا يلزمه على نصف درهم ولا يساوي بعد ذلك مستاجر  
 للخدمة الا بشرط ولا يستد مساجرا بما عمل بعد مجيء يومه في نفسه  
 فاعطاه المستاجر الاجر لا يسره لان هذه الاجارة بعد الفراغ  
 صحيحة استحقاقا لان الغاية لو عابته حتى الويل فيبعد الفراغ وعابته حتى  
 في الصحة ووجوب الاجرة ولا يضمن اكل ثلثه غير غصبه فاجر هو  
 نفسه رجل غصب عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجر فاعطاه  
 فلا ضمان عندنا في حنفية لان العبد لا يجبر نفسه فكذلك ما في يده  
 فلا يكون مستقرا وما لا يضمن لانه مال المولى ومع العبد قبضها  
 خذها بولاه فاعطاه هذا يتناق لان بعد الفراغ يعتبر فارقا كما في  
 ولو استاجر عبدا شهرا ثم اراد بيعه في شهرين او اشهر او اكثر  
 وحكم الحال ان قال مستاجر العبد من هو او ابق في اول

شيتان  
 ان اذا كان اجر المثل ادبعا  
 والسمن اثنين

باربعة

ربعة

المدة وقال المورث اخرها اجل مدة مسئلة الطاحونة فان المالك  
 اذا قال ماء الطاحونة كان جازيا في المدة وقال المستاجر لم يكن جازيا  
 يحكم الحال وصرف رب الثوب في امره ان نخل قبا او نصفا حمر لا  
 اجبر قال امرني بما علفت لان الاذن مستغنى عن رب الثوب والمراد  
 ان يصرف باليمن وبغيره علفه من جازيا لا يصاغ قال بل باجر لان  
 المالك انكره ثم علف الصانع وعذله يوسف ان كان الصانع معا  
 ملا لا يجب لاجر وعذر محمد ان كان معروفا بهذه الصفة فلا امر  
 يجب ولا يصح دفعه يقول الظاهر لا يصح حجة لا استحقاق الاجر  
**باب منسج الاجارة** حتى تفسح بعيب فوثق البع كراهه الدار واقطع  
 ما لا رضى والرق او انكره كرم العبد وبرا لولاه انما قال تفسح لان  
 العقد لا يفسخ لا مكان الانتفاع بوجه اخر لكن المستاجر حق الفسخ  
 فلو انتفع بالمعيب او ازال المورث العيب سقط خياره اي خيار المستاجر  
 وبخيار الشرط والرؤية وبالعذر عندنا وعند الشافعي لا تفسح بخيار  
 الشرط ولا بالعذر وهو لزوم ضرورة يستحق بالعقد ان يبقى كما في سكون  
 وضع عرس استوجر لقلعه فانه ان بقى العقد بطل الشئ التمس وهو غير  
 مستحق بالعقد وموت عرس استوجر من يبيع وليها فانه ان بقى العقد  
 ينقض المستاجر لغير الوليمة والحقوق لا يضمن الا بيمين ما اجر

عملت من

الدوم جراح الظاهر



السفر

فانه يلزم حرر المحبس او سقوط مستاجر عبد للخدمة مطلقا او في المهر  
 فان الاستجار للخدمة مطلقا يستلزم الخدمة في المهر فان قال مالك  
 العبد لا تفر وانفق على الاجارة فللمستاجر ان يفتح وان اورد  
 المستاجر ان يخرج العبد فلما لك الفسخ اما ان رضى مالك بخرجه العبد  
 فليس للمستاجر حق الفسخ واذا لم يرضه المستاجر كان له الخروج وحياته  
 مستاجر عبد للخدمة فترك عمله قبل ثلثي حياته لم يعمل براس مال  
 فترغب راس مال اما الذي ليس له مال ويعمل بالاجر فراس مال  
 ابرة ومفروض فلا يتحقق العذر ويتركى الرواية من سفره بخلاف  
 رواية الكاوي والفرق بينهما ان العذر من طرف الكاوي تابع لمصلحة  
 السفر فمما يبرره ان لا مصلحة في السفر فلا يمكن الزام السفر لاجل الا  
 كثر له ومن طرف الكاوي ليس كذلك فبداية هذا العقد فصول  
 فلا اعتبار له وشرك حياته مستاجر عبد للخدمة يعمل في الصر  
 او يمكنه ان يفتقر الحياطة في ناحية من الزمان ويعمل بالصرف في ثا  
 حية وبيع ما اجره من اجره انما باعم فليس البيع بقدر فسخ به الا  
 جارة وهذا اذا لم يكن على المجردين وحسب فمما فان هذا غير  
 كما هو وسع بموت احد المتعاقدين عقدهما لنفسهما عقدا لغيره  
 فلا مالوكيل والوحي ومتولى الوفاء **في شئ** ومن اخرج

حساب

حساب الرض مستاجرة او مستفارة فافترق في ثلثي حياته جاره  
 لم يضمن قبل هذا اذا كان الزمان حادثة اما اذا كان مضطربة يضمن فان  
 افترق خياط او صانع في ثلثي حياته من يقطع عليه العمل بالنصف فتح اي  
 يتقبل احداهما العمل من الناس لو جازته ويعمل الاخر لخدمة من الرضا  
 عمله على شركة الوجوه وقية نظرا لانه شركة الصناعات والتقبل فكان  
 صاحب الهداية اطلق شركة الوجوه لان احدهما يتقبل العمل لو جاز  
 حة وهذا العقد غير جائز فبداية لان احدهما يتقبل العمل ويشاجر  
 الآخر بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول جائز استسكانا ووجه  
 ان يتخصيص قبول العمل باحدهما لا يدل على نفع على الاخر فاذا عقدت  
 شركة الصناعات ويتقبل احدهما العمل ويعمل الاخر يجوز فكذا لغيره  
 المجازة مائة مثل هذا العقد فهو زناه كما استجار رجل يعمل عليه مجالا  
 وراكبي وقتل محلا فبداية هذا عندنا وعند الشافعي لا يجوز للغير ان  
 ولارادة الجمال فاجوز فان استاجر رجل ففردا وفا كل من راد  
 عوده ومن قال لغاصب رادوه فترغتها والافاء حررها الى غير ذلك  
 فلم يفرغ فعلم المسس لانه اذا عني الاجرة والغاصب رضى له بانها لا  
 بينهما عقدا جازا الا اذا جحد الغاصب ملكه وان اقام عليه شبهة من بعد  
 فانه اذا جحد ملكه لم يكن راعيا بالاجارة مع ان المضمون منه اقام البينة



بعد تحقير الغاصب انه ملكه ثم عطف على قوله الا اذا جرد قوله  
 او اقربا ملكه لكن قال لا اريد بهذا الاجراء ان لا يكون راضيا  
 بالاجارة وصحت الاجارة ومخبرها والمزارعة والمعاملة اي المسا  
 قات والوكالة والكفالة والمضاربة والعقار والاجارة اي بتوطينها  
 والايضا اي جعل الغير وصيا والوقية والطلاق والعناق والو  
 نف مضافة اي مضافة الى الزمان المستقبل كما يقال في الحرم اجرة  
 هذه الدار من غيرة رمضان بالسنه لا اليه واجازته ومخبره القسمة  
 والشركة والهبة والتملك والوصية والصلح عن مال واما الدين **كتاب**  
**المكاتب** الكتابة اعناق المملوك بواحدا او قبة مالا فان كاتب  
 فله ولو صغير يعقل بالاحمال او بوجيل او بمجم اي موقت بازمنة معينة  
 اخذ من الوقت بطول الجرم ثم شاع بعد ذلك عنوان يقول  
 كما ابتكرك بمائة على ان تؤدى كل شهر كذا او كل عشرة ايام كذا وهذا  
 الشان في لا يبعد حالا ولا بزمان يمين اي شحري لا ثم عاجز عن  
 التسليم في زمان قليل قلنا يمكن ان يستوفى من السلم الاجل  
 قائم مقام المعقود عليه او قال جعلت عليك الف توريه بخوما او كذا  
 كذا واخرها كذا فان الآية فانت خروا ان عجزت ففقت ونزل العبد  
 صح اي صح هذا العقد بلفظ الكتابة او بلفظ يودي معناها

والوكالة

ان لا تعني مضافة

وهو قوله او قال جعلت عليك الف توريه من يديه دون ملكه فان المكا  
 تب عذما في علمه ومعنى مضافا ان اعنف وعزم السيران  
 وطى مكاتبه او من عليها او على ولدها او مالها اي العرق او ارش  
 الجناية او مثل المال او قيمة فان كاتب على قبة او عين الغير يعنى  
 بالغير معناني ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة اشترى بيع حتى ملكها  
 وسلمها عتق وان عجز يرد الى الرق وفيه احتراز عن راجع الغير او  
 دنايته فان الكتابة عليها حابة لعدم تعيينها او مائة ليرد لسيده عبدا  
 غير عين حتى لو شرط ان يرد عبدا متينا او المسلم على حرة او غير ذلك  
 فعوله او المسلم عطف على الغير المستتر في قوله فان كاتب والعطف جائز  
 لوجود الفصل وعنف فيها وسقى في قيمة ان ادى ما سقى في ظاهر  
 الرواية انما ثبت العتق والسعاية في القيمة ان ادى ما سقى وهو  
 النحر والخير وعن ابي حنيفة رواية انما يعتق بالادب غيرهما ان قال  
 ان ادبتهما فانت حر ولا فرق في ظاهر الرواية وعند ابي يوسف ان  
 ادى العين عتق وان ادى القيمة عتق ابطا وعند غيرهما لا يعنى الا  
 باده القيمة لان المسلم نحل عن اقتزان النحر فاقمت القيمة بمقامها  
 ولا ينقص مما سقى وزر عليه هذه مسئلة مبتلاة لا تعلق له بمسئلة  
 النحر والخير ومعناها ان القيمة في الكتابة الفاسدة ان كانت

اذا

جواب ان



من جنس المستحق فان كانت ناقصة عن المستحق لا يتحقق عن المستحق  
وان كانت زائدة زيرت عليه ووضح المسئلة في البسوط فيما اذا  
كاتب عبده بالعه على ان يخدم ابرافا للكتابة فاسرة فيجب القيمة  
فان كانت ناقصة عن الف لا يقض وان كانت زائدة زيرت عليه  
وصحت على حيوان ذكر جنة فقط اي لم يترك فوه ولا فوه وبورق الوسط  
اوتية انما يخر لان كل واحد اصل من وجه اما الوسط فطاهر واما غيره  
الوسط فلان الوسط يعرف بالقيمة فصارت اصلا فرفع القيمة  
قضا في معنى الاول وفي كافر كاتب عبده امثله بمقدرة صح واتي اسم  
في عبده لم يمتها وعنى بقبض المخر لان عبده معلق بقبضها لكن  
مع ذلك يجب القيمة كما في باب **مشترون المكاتب** ببيعهم وشراؤه  
وسيفر وان شرط ضمه فانه ان شرط ان لا يسافر فلا سفر  
استحسانا لانه شرط محال لمقتضى العقد وهو طلبة اليد  
ولا يفسد الكتابة بهذا الشرط فان الكتابة تشبه البيع ومع ذلك  
من اعتاق بالنظر الى العبد فقلنا كل شرط مفسد يكون في احد  
اليدلين كما شرط حذمة بجهولة يفسدها وكل شرط لا يكون كذلك  
لا يفسدها عملا بالاشهادين وانما اتمته وكتابة عبده ولا تهاين  
ان المال وعند زفر والشايع لا يجوز الكتابة وهو القياس

ان الكتابة وبطلان  
وبين ببيع بالنسبة الى المولى  
وهو بالنظر الى العبد

لا تهاين يورى الى العتق وهو ليس من اجل وجه الاستحسان انها  
افادة المال وصحة بقاء الكولي ولو ولاوه ان ادنى بعد عتقه  
لجوده ان ادنى قبله اي المكاتب الاول ولا الثاني ان ادنى الثاني  
بعد عتق الاول ولسبده ان ادنى قبله لا تزوجه الا بان ولا حصة  
ولو بغيره وتصرقه الا بشير وكلمة واعراضه واعراضه عبده ولو  
بمال لانه فوق الكتابة وبيع نفسه بغيره وانما فان ذلك اعتاق  
وهذا خلاف مال والاب والوحي في رقيق الصغير المكاتب  
اي كل يفرق بملك المكاتب في عبده بملكه في رقيق الصغير وبالا  
فلانها تهاين بملكه تصرفا يحصل بالمال للصغير المكاتب بملكه  
كسبه المال فحكمها حكمه فيمكن ان كتابة عبده الاعتاقه على مال  
وبيع عبده من نفسه وشي من الابح من مالا في ومضارب بد شريك  
اي من قول لا تزوجه الى حنا واما الشكاح اتمته وكتابة عبده فغيرها  
وان لم يكونا جائزين لما زود لم يخطها في قوله وكذا من ادخل  
ذكرهما في كتاب المازون بقوله ولا تزوجه رقيقه ولا يباح شراؤه  
فوله ههنا وانما الماعطى على البيع والشراء وهما جائزان لما زود  
فتمتصص الاشارة في قوله وكذا من زالا الى بعض المعطيات دون  
البعث لم يكن حسنا ففعل الاشارة الى قوله لا تزوجه للمكاتب

وهد

نكفله

عن حق المكاتب الثاني



علم بالشراء ولله واجاه لا يملك ولا يبيعها هذا عند ابي حنيفة  
 وعندنا ان اشترى ربي ربح محرم كالام والهم يدخل في كتابته  
 كما يصدق علم لان الكتاب كمالا مملوكا فعمل الكسب كالمسا  
 للصلة في قرابة الولادة اذا قادروا على الكسب يخاطب بالنفقة  
 في الموالاة في غيره الا ذللا بغيره من اليسار وبيع ام ولده شراها  
 برون وان شري معه فلا هذا عند ابي حنيفة ربح وعندنا لا يبيع  
 وان شراها بدون الولد لا نقاله ولله فلا يجوز بيعه ولم ان القياس  
 ان يجوز بيعها وان كان معها ولولا ان كسب المكاتب موقوف  
 فلا يتعلق به انما لا يحتمل الفسخ انما اذا كان معها ولربثت  
 ابتاع البيع ببيعة الولد قال عليا السلام اعترفا ولزها ولا  
 يثبت اصالة والقياس يغيروا ولولا من امه يتعلق بقوله  
 ويكاتب علم بالشراء اي ان ولده ولدا من امه فاقعاه دخل في  
 كتابته وكسبه لم اي كسب ولدا المكاتب يكون للمكاتب لان الولد  
 كسبه اي كسب الولد كسبه كسبه فان كانه في غنم ربح فولدت  
 دخل في كتابتها وكسبه لربها اي ربح امه عبده فكاثرها فولدت  
 ولدا دخل الولد في كتابته لان الام لان الولد يبيع الام في المثلق و  
 العتق وفروعه فان ولدت حرة بغيرها من مكاتب او عبد فكسبها

وكسبه للام

باذن فاستخفت فولدها عبد اي تزوج المكاتب باذن مولاه امرة  
 فقالت انا حرة فولدت منه فاستخفت فولدها عبد عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف وعند محمد بن القيس لانه ولد للمفرد لهما ان القياس  
 ان يكون عبد لكونه مولدا بين يدين وفي المخرج القياس بان يباع  
 الصيانة وهذا ليس في معنى لان حق المولى في بيعه بغيرها  
 الحر في المال وهذا لا قدرة للعبد على اائها في الحال بل يوفى في  
 العتق فان وطئ امه بملكه فاستخفت او بشرى فاسد فودت اخذ  
 عقرها في المال كما اذا زنى بالجارة اي وطئ المكاتب والمأزون  
 امه بغير ان المولى بناء على انها ملكه بان اشراها او وجبت  
 له ثم استخفت الامه او اشترى امه شرا فاسد فوطئها ثم ودت  
 يجب العقر في الحال ولو تلج نوط اخذ من عتقها في كسب بغير اذن  
 المولى فوطئ يبيع العقر بعد العتق والفرق انه لو اشراها كما سلف  
 المحدث لم يسقط الحد لا يجب العقر فبكونه من نواحي التجارة فبكونه  
 ثابتا في حق المولى وهذا الكسب ليس من باب الكسب فلا يظلم  
 الكتابه ولما قل ان يقول ان العقر يثبت بالوطئ لا بالشراء والاذن  
 بالشراء ليس اذنا بالوطئ والوطئ ليس من التجارة في كسب فلا يكون  
 ثابتا في حق المولى وحي تدبير مكاتبه وعجز نفسه وكان بغير اوصفي

عقده على غيره

بلاذن سيد



طلبها ويسى في ثلثي قيمة او ثلثي البرل ان مات سبده فقرأ اى لم  
 الغبار اما ان عمر نفسه وكان مديرا او مضى على الكتابة فان مضى عليها  
 فمات المولى ولا مال له سواء فهو بالغبار اما ان يسى في ثلثي القيمة او  
 ثلثي بدل الكتابة وعرضها يسى والاصل منهما فان الاتفاق لما كان متجزيا  
 عزايه حصة بين الثلثان غير ان ادى التزوير ثلثي القيمة في المال  
 عن الكل في الحال وان ادى للكتابة ثلثي البرل موجب لا عنق مؤجلا  
 فيفيد التجيز وقد تلى جرتا بدين محجل بالتزوير وموجب بالكتابة فغير  
 بينهما وعند المالم يكن متجزيا ما رجعت للمولى عنق الكل وقد سقط  
 عنه ثلث المال ومن الثلثان فكل ما هو اقل من ثلثي البرل او ثلثي القيمة  
 يسى فيه ولا فائدة في التجيز الا في <sup>بين</sup> الاقل والاكثر اسبلا دكاشنة  
 ومقت عليها ادعجت وكانت ام ولياى ولدت الحابسة فاذا عى المولى  
 الولد يغير له ولا تجزى ان يمتص على الكتابة ويؤدى البرل فيعنى قبل  
 موت المولى وبين ان يغير نفسها فيعنى بعد موت المولى فان مضى بموتها  
 جانا ومزوره اى محنت كتابة مديريه يسى في ثلثي قيمة او كل البرل في موت  
 سبده مسألة هذا عزايه حصة يوم وعزايه يوسف يسى في الاقل  
 منها وعزايه يسى في الاقل من ثلثي القيمة او ثلثي البرل اما الجناح  
 وعدم فرع التجزى وعدم كما مر واتا المقبول فغير قبول البرل المالك

[illegible]

مقابل بالكل وبالحق مسلم ثم ثلث البدر وحاق قولان البدر وقول  
مقابلته الثلثين لأن الظاهر أن الإنسان لا يلتزم المال في مقابلته  
يستحق حريته وعلمه مكانه على نصف حاله من بدل مؤجل أي ضم صلحه  
والقياس أن لا يبيع لأن اعتباره في علي الأجل بالمال وجه الاستحسان  
أن الأجل في حق المكاتب مال من وجه لأنه لا يقدر على الاداء الآبه وبدل  
الكتابة ليس مالا لأنه حتى لا يبيع الكفالة فاعتد لا فان مات مريضا  
كاتب عبده على ضعف قيمته بأجل ورده <sup>وشره</sup> رادى ثلثي البدر حالا والباقي  
مؤجلا أو استرق أي خرب العبيد أن يؤدى ثلثي البدر حالا والباقي مؤجلا  
وبين أن يبيع فاسترق وعوضا من أبي حنيفة وإليه يوسف وعند محمد بن كعب بن  
ان يؤدى ثلثي القيمة حالا والباقي إلى تمام البدر مؤجلا وبين أن يبيع فسرقت  
لأن المبيع ليس له التأجيل في ثلثي القيمة أما بقية وأما بيعه في الزكاة فيبيع  
التأخير لهما أن جميع المسن بدل الرقعة وحق الورثة متعلق بالرقعة  
فكذا بالبدر فلا يبيع التأخير إلا في ثلثه وفي نصفه بقية ضا أي فيما إذا  
كان البدر نصف القيمة ضا أي في المسئلة المذكورة وحسرت المربعين  
الذين كاتب عبده على بدل مؤجل أو قيم ثلثها حالا أو استرق أي خرب العبيد  
أن يؤدى ثلثي القيمة حالا وبين أن يبيع فاسترق لأن الجاهل بوقت  
في المعزاد وفي التأخير فيعذر بالثلث دون الثلثين فان قال خر لغير



كاتبت عبدا على كذا او شرط الحق بارائه اولادى سواء قال على ان  
 اريت فهو حر او لم يقل ففعل واوى المرفوع ولم يرجع الى ابرج المود  
 على العبد لانه متبرع في الاولاد وانما يعنى باراء المرافاة ان شرط الحق  
 بارائه نظاهروا ان لم يشرطا لقياس ان لا يعنى ومن الاستحسان يعنى  
 لانه يتوقف على قبول العبد الغائب بما يبرره وهو موجب البطلان لا ينعقد  
 فهو حرة اذ ان القابل البطلان وان قبل العبد فهو مكاتب فان كوتبت خاخر  
 وغائب وقبل المرافاة انى قبل جبر اذ عفا عن المولى ان ينزل كاتبت  
 بالن على نفس وعلى فلان ففعل وقبل المرافاة لقياس ان يعنى حرة الماحر  
 اقسام العبد ونى حرة الغائب يتوقف على قبول وجه الاستحسان ان المرافاة  
 اذ ان العبد الى نفسه ففعل نفسه املا والغائب يتعين كاتبت على الاولاد والغير  
 فانها اذى قبل جبر اذ المرافاة فلان كذا البطلان الغائب فلان  
 يتأثر في الحرية وان لم يكن البطلان يعنى كاتبت المولى مستغنى  
 حينما من غيره ليرضه بدين عليه الاخر وحسنتم احتياجه العبد الى الاستحسان  
 عينة فاذى الاثر الى المرفوع يعبر المرفوع على العبد وان لم يكن على مبر  
 الرض وانما هو على المستغنى واذا اذى العبد الذين يرجع على المستغنى  
 وان اذى بغير امره لانه مضطر الى تحصيل عينة ولا يمكن الا بالاداءين  
 ولم يرجع على الاخر لانه تبرع في من الاخر وانما يرجع بغير الرض لانه

تحت

الاولاد بالتعبية

الماخر على الاخر

مضطر

مضطر مما لا ادائه بخلاف تلك ماله في المرفوع وقبول الغائب لغو  
 لان العبد نفعه الى المرافاة ان كوتبت امه وطفلا لهما وقبلت فلان  
 اذى لم يرجع وعقود المالكين مسئلة الاولاد **باب كتابة العبد المشتركة**  
 احذر من عبد اذن للاخر بكتابة حصته بالن وقبض ففعل وقبض  
 بعضه فاذى ان عمر العبد في حصته ونى قوله فاذى يرجع الى الاخر وهو كاتبت  
 الى حقيقته رجم واصله ان الكتابة **بموجب** يكون مقبض على نصيبه من اذى  
 الاذن انه ان لم ياذن فله حق النسخ فذا لا اذن لا يسبق ذلك واذا لم يشر  
 بالقبض اذن للعبد بالاداء الى المرفوع في نصيبه على القابل يكون **بموجب** لا اذى  
 وعندها الكتابة غير مختصة فاذى بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فاذى  
 بعض اصيل في بعض ووكيل في البعض فالبعض مشترك بينهما ينسب  
 كذلك بعد العجز بكتابة لم يلى جاءت بولها فاذى احد حمانه جاءت  
 باخر فاذى احد الاخر بغير من ام ولد الاول ومن نصف قيمتها ونصف  
 عقرها وشريك عقرها ونصف الولد وهو بين هذا عندا في حقيقته وبيان  
 ان استيلا والمكاتب المشتركة **بموجب** عندا في حقيقته يتقصر على  
 نصيبه لان المكاتب لا يتقل من ملك الى ملك كما مر في المدبر واستيلا  
 والقبض لا يجرى فاذا استولوا احد الشريكين القصة المشتركة صار  
 كلها ام ولد له ويضمن نصف القيمة للشريك واذا عرف هذا فاستيلا

لم يولد

سؤل مقدور عليه ومائة اذى

الشريك الاخر ضمن الاول  
نظام العقر ونصف الولد

القبض المشتركة



والثاني قبل العز ووقع في ملك ظاهر اقيمت نسب ولده لكن اذا اجرت  
 صار ان كان الكتاب لم يكن فظهر انه في الحقيقة وعلى ام ولد الغير لا يولد  
 الاول وقع غير محترم ملكها ام ولد له وبعض نصف بغيرها لا يشترط ولا  
 يكون ام ولد لشريكه لكن ولد الشريك ولد معروف حيث وكل مقنونا على  
 الملك فيكون خرايا لغيره وبعض تمام عرقا واما عندها فاستلاد المكتبة  
 لا يجرى قبل العز صار نام ولد الاول او انتقل نصيب الثاني اليه  
 بنسخ الكتاب فان الكتاب ينسخ باستلاد فاما لا يتغير المكتبة  
 فيكون وكل الثاني غير ملكه فيجب عليه تمام العرق لا الحز الشبهة ولا  
 يكون ولده خرايا لغيره وبعض الاول للشريك نصف فيتم ملكا بغيره  
 عزاي يوسف وعذو عليه الاقل من نصف بغيرها ومن نصف  
 ما بقي عليها من بدل الكتاب فاذا انقضت المكتبة في حصة الشريك  
 عندها قبل العز ملكها مكتبة الاول بنصف البر لا عذو الشيخ ان مضى  
 رحمه الله وكل البرل عذو عاقبة المشايخ واي دفعه العز لغيرها  
 صح اي قبل العز لا يقتصر عليها بغيرها واعواضها فان لم يملك المكتبة  
 وورثها فجزت بطل متبريره وهي ام ولد الاول والولد له ومن الشريك  
 نصف عرقا ونصف قيمتها لا تتبع بالعز اذ يملك نصيب الشريك  
 وقت الاستلاد والتدبير وقع في غير ملكه بخلاف النسب

بعض

يطاء

لا يغير

لانه يجرى العز فان حرزا اي المكتبة المشتركة اجدها نسبيا فجزت  
 ضمن نصف قيمتها لشريكه فيجب عليه عذو عذو في حصة ربع وعزها  
 لا يرجع عذو من طمان ان المكتبة اذا امن المفق يرجع عذو في حصة  
 رعاها لا عذو عذو رطين في رعاها ثم حرزه الا فطما اذكر  
 اي حرزا عذو حاتم ذره الا عرقا المورثوا نسبي فيها اي في المسكن  
 او من شريك في الاول فقط اعلم ان في المسئلة الاولى اذا ترو  
 الاول والثاني الاعناق او النفيين او الاستغناء عذو في حصة  
 فاذا اعنف لم يبق له ولاية النفيين والاستغناء ثم بالاعناق افسد  
 نصيب المورث فله ان يعنف او يستغنى او يضمن قيمة مذبذبا وقد مرقى باب  
 عناق البعض من كتاب الاعناق ان قيمة المورث ثلثا قيمة العن وان  
 ضمه لا يملك لانه لا ينقل من ملكه الي ملك واما في المسئلة الثانية  
 اذا اعنف الاول فملا خراجا رات الثلثة عنده فاذا برطم يبق  
 له ولاية النفيين بل يبق ولاية الاعناق او الاستغناء فولاية الا  
 عناق والاستغناء عذو ثمانية في المسكن والنفيين تخميس بالاولى  
 وعندها اذا ترو احدها عناق الا خراجا بل لان التبرير لا يجرى  
 عندها يملك نصيب صاحبه بالتبرير وبعض نصف قيمة ثمانية  
 كان او عسر لانه حان ملكه فلا يخلق بالس او العار

ان عني



والله اعلم بصدق ما قلنا من ان الاعناق لا تجري عن  
 قسطنطين نصف قيمة ان كان موثرا وسلي العبدان لان معر الان هذا  
 فاما ان اعناق يستلف باليسار والمساو باب في النجس مكاتب  
 عجز عن النجس ان كان له وجه سبيل لا يجره الحاكم الى ثلثة ايام اي  
 ان مضت ثلثة ايام ولم يؤد حصة ذلك النجس حكم بغيره والا فجره اي  
 ان لم يكن له وجه سبيل اليه فجره وهذا عندنا في حنفية <sup>في حنفية</sup> وعندنا في ي  
 حنابلة لا يجره حتى يتوالى عليه ثمان <sup>او تسعة</sup> ~~او عشرة~~ بطلت سنة او ستة  
 برضاة اي نسخها سنة برضى المكاتب وعاد رقه وما في يده او سجنه  
 برضاة او سنة فان مات عن وفا ولاي عن مال يفي ببدل الكتابة  
 لم يفسح هذا عندنا وعند الشافعي ينطل الكتابة لغوت المحل ويح  
 نقول هو حي في بعض الاحكام لكن في هذا اختلفوا الى زوال اثر الكفر  
 وهو الرق اذا استلزم الحرية الى ما قبل الموت ونقض البرل من قالمه وحكم  
 بموته عزرا والارث منه وعنف منه ولدوا في كتابه حتى لو ولدوا قبل  
 الكتابة لا يتبعونه او شرهما او كونهن حواشي صغيرا او كبيرا بقره  
 اي بكتابة واحدة فان الولدان كان صغيرا متبعا وان كان كبيرا <sup>مكاتب</sup> ~~مكاتب~~  
 كسخته واحد وان لم يترك وصا فحق ولده في كتابة سعي على غيره  
 واذا ادى حكم بعنف ابيه قبل موته او بعنفه من شره ادى الولد

الموت

ويقتضه عنقوا

خال لا اورث رقيق هذا عندنا وعندنا الولد المشتري يفتى له ان  
 ينجم الاب ايضا لانه كونه ببيعة الاب فان ترك ولدا من حرة وورثه  
 بني بغيرها فحق الولد ونقص به اي بموجب الجناية على عاقلة ام لم يكن  
 ذلك فنجس الاب لانه لا يقر القضاة لا ينافي الكتابة لان مقتضى الكتابة  
 الحاق الولد بموالي الام والعقل عليهم على وجه يحمل ان يفتى فيسجن  
 الولد الى مولى الاب وانما قال ودينا في لانه لو كان غيبا لا ينافي  
 القضاء بالحق بالام لانه يمكن الوفاة في الحال وان اختصم قوم  
 انه وابيه في ولايته <sup>في يده</sup> ~~في يده~~ فقوم امه من غير لان القضاء يكون ولا  
 الولد لموالي الام معناه ان الاب مات رقيقا وانفس عقر الكتابة  
 فيكون القضاء في فصل مجزئ فيه ينقض وينسخ الكتابة وطالب  
 لسببه ما ادى اليه من صدقة مجزئ اى اذا لم يكن المولى مصرنا للركن  
 فاخذ المكاتب الركن لكونه من المصارف ثم اداه الى المولى من بدل الكتابة  
 ثم عجز فظهر ان المولى اخذ الركن وهو عتق ومع ذلك يطيبه لانه  
 اخذه عوضا عن العتق فان اخذ العبد قد اخذه صدقة وقد قال  
 النبي عليه السلام كذا صورة ولنا صورة فان من عجز عكابه سببه جأ  
 هلامه اي بالجناية مجزئ مكاتب فلم يفتى به فجزئ دفع او فرق اي من  
 مكاتب فلم يفتى بموجب الجناية فجزئ خبز ثمن دفعه واذا ارادش

ان على الناس

في القضاء بالولد لوط  
 الام مقضا بالنجس والفسخ



الجنائية لان هذا هو موجب جنائية العبد لكن الكفاية صار ما فاع  
 عن الدفع ثم زال المانع بالجبر نفا والحكم الاصل وان قضى به عليه  
 مكانا بغيره فيه وان قضى بموجب الجنائية على الخاتبة حال كونه  
 مكانا ثم بغيره في ذلك لا ثم يتعلق برتبة بالفضاء فانقل الى  
 بغيره ولا يتبع بموت السيد وادى البدل اليه ورثة على نحوه فان  
 اعتقه بعضهم لا يبع وان اعتقه عتقه بها لانه لا يتقل من ملك  
 الى ملك فلا يصح اعتاق بعض الورثة اما اعتاق الكل فيجعله  
 ابراءا فتنظر بغيره للعنف ولا كذلك اعتاق البعض لانه لا يمكن  
 جعل ابراء البعض بغيره للعنف فان ابراء البعض لا يبع للعنف  
 لانه لا يفتق في ابراء البعض **كتاب الاول** هو ميراث المستحق  
 المراد بسبب عتق شخص في ملكه او بسبب عتق المولاة فالولاء  
 نوعان ولوا العتاقية وولاء المولات فابدا بولاء العتاقية فقال  
 من اعتق باعتاق او بغيره له كالكفاية والتدبير والاستيلاء  
 او بغيره قربة او بغيره قربة اياه فولاؤه **السيد** وان شرط عدم  
 فان ذلك شرط مخالف للعقود فيعتق العتق ويبطل الشرط فان  
 قبل كيف يكون الولاء في التدبير والاستيلاء والتدبير والميراث  
 وام الولاء وانما يعتقان بغير موت السيد قلنا بصورة ان يرد

رسيد

السيد وليف بالحر حتى يحكم بعنف مدبره وامه ولده ثم جاء بغيره  
 فمات مدبره وامه ولده فالولاء من اعتقه منه فالولاء من اعتق  
 امه زوجها فمات فولدت لاقل من نصف حول اي ومن رقت الاعناق  
 فله ولوا الولد لا يتقل عنه اي ان اعتق ابوه لا يتقل ولوا الولد من  
 مولى الام الى مولى الاب لان الحمل كان موجودا وقت الاعناق فاع  
 وقع نصرا فلا يتقل ولا يوه من عتقه وكذا الولد ولدين احدهما  
 لاقل من ذلك اي ولدت الامه المعتقة ولدين توأبين الاعناق وول  
 واه احدهما اقل من نصف حول لا يتقل ولوا الولد ايضا لان امه التوا  
 فمات كان موجودا وقت الاعناق فكذا الاخر والتوأمين ولدين من  
 بطنين ولادتهما اقل من نصف حول فان فولدت لاقل من فولد  
 الولد السيد فان اعتقا الاب بغير ولادته الى فولد اي ان ولدت  
 الامه المعتقة ولدين الاعناق وولادته اكثر من نصف حول فولد  
 السيد ام بمعنى ان الولد ان مات مولاه لسيد الام فان اعتق الاب  
 قبل موت الولد صار الولد بحيث ان مات بعدها مات الاب اي  
 اعتق بغير موت الاب فولد الولد يكون بغير الاب وانما قلنا قبل  
 موت الولد لان الاب ان اعتق بغير موت الاب لا يتقل ولا  
 الابن الى مولى الاب لان مولى الام استحق ولا الولد ان مولى

ان يعتق الاب



برای سواله فتحه

العبرية

الْقِسْمِي

67

۱۶ و کتابت انجیل

او دبتره

مناجاة

المقالة

الكتاب والكتاب،

المستفيد من  
قرضه (م)



من قس الاختيار في الجسد والضرب بقوت الرضا ولكن الاختيار  
 البقيع باقي وفي القتل لا رضا ولكن له اختيار غير صحيح بالاختيار فاسد  
 وتحقيق ان الرضا في مقابلة الكراهة والاختيار في مقابلة الجبر  
 في الاكراه بالجسد والضرب لا شك ان الكراهة موجودة فالرضا  
 معدوم لكن الاختيار متحقق مع وصف الصحة فان الاختيار انما  
 يفسد في مقابلة تلف النفس والعصاة فان كل امر فيه جلا كاحص  
 مما لا امتناع بمجوزة في طبيعة جميع الحيوانات الا ترى ان القوة  
 لا يمكن كيف تمسك الانسان بل جميع الحيوانات عن الجوع  
 من الماء العالي ومن الغاية في الناطقة السلف فالامتناع  
 عنه فان كان اختياريا فهو اختيارا وكورة قريب من الجبر فكذا في  
 الاكراه عند فوف تلف النفس والعصاة اختيارا والامتناع عما فيه  
 مظنة لمرئ لا اختيارا فاسد لان الانسان عليه مجبور حيث  
 ان الطبع عليه مجبور ومع ذلك الاحلية باقية في الملتج في غير الملتج  
 ليحقق العقل والبلوغ وشرط فدر المكرة على ايقاع ما هو عليه سلطانا  
 كان او لم يكن من باب حنيفة ومع الاكراه لا يتحقق في الامن  
 السلطان مكانة قال ذلك بناء على ما كان واقعا في عصره وخوف  
 المكرة ابتغاء اي يقابله على طاعة ان المكرة يوقعه كذا المكرة متلفا

سبعة جدي

نفا

من او عفو او وهو حجب عما بعد الرضا اعلم ان هذا يختلف  
 باختلاف الناس فان الازال ربما لا يمتنع بالضرب والجسد  
 فالضرب التبع لا يكون الاكراه في حقهم بل الضرب المبرح وكذا الجسد  
 الا ان يكون حجب اميد من استخراجه والا يشارف بموت بل لا يم فيه  
 خشونة ومثل هذا يكون اكراههم والمكره متمسكا بما اكره عليه فله  
 حقه كبيع ماله او لام او اعناق عبده ولحقه اخر كل خلاف مال  
 الغير ولحق الشرع كسرب الخمر والزنا فلو اكره بقبول او ضرب بغير  
 او جسد حتى باع لوان شري او اقر او اجر فسخ او امن فان هذا العقد  
 يشرط فيه الفاء والا كراه الذي بعد الرضا وهو غير الملتج منه فاذن  
 لكنما تنفرد له الحياء في الفسخ والامضاء ويملك المشتري ان  
 يقبض مبيع اعطاءه ولو لم يمتعه لان بيع المكره عندنا بيع فاسد لان ركن  
 البيع صدر من اهل علم وعلم والفساد لغوت الوصف وهي الرضا  
 والمبيع بيعا فاسدا يملكه القبض فلو قبض او عطف او نقرق فخرقا لا ركن  
 لا يقبض بل ينفذ خلافا لفراد هو عندنا بيع موقوف والموقوف  
 قبل الاجازة لا يغير المكيه فان قبض تمت او سلم طوعا نفذ وان  
 قبضه مكرها بغير لا ورده ان لم يترك في المهداية حكم التسليم  
 مكرها لكن ذكر في اصول الفقهاء ان الاكراه اذا كان على البيع والتسليم

ان الشد يد

ان قبل الاكراه

نفا

عند الاكراه على البيع

ان الشد



للخامس من

[illegible]

الحجوزہ

إلى جوارحه وفي الزمان يشبه الملك المستند فيستأجر كل شئ  
 بعد ذلك الشراء ولا يتغير الشراء الذي قبله فيرجع المشتري لخاصته  
 ما يرضى على ما بعثه هذا البائع بالخص على ما بعد وهذا الخلاف  
 ما رواه أجاز الملك لحر العقود حيث ينفذ الحج ولا ينقطع مقسم  
 وهو المانع معاد الكل إلى جوارحه وفي الزمان يشبه الملك المستند في  
 إلى جين العقول قبله فان أكره على كل مبيعة أو دم أو لحم خبز أو شرب  
 خمر محسوس أو ضرب أو قتل أو غنم أو قطع حل لا كغيره الأشياء متناهية  
 على الحرمة في حال الضرورة والاستثناء من الحرمة حل ولا ضرورة  
 في إكراه غير ملحق فان جبر يقتل آثم كما في الخمصة وعلى الكفر بقطع أو  
 قتل رخص له ان يظهر ما امر به وقيل بطلان بالإيمان وبالصرح ولم  
 يبرخص غيره إلى غير القتل والقطع روي أن خبيبا وعمار قتل آثم  
 ابتلاء بذلك فبصر خبيبه حتى قتل آثم النبي صلى الله عليه وسلم  
 سيد الشهداء وأظهر عمار وكان قلبه مطمئنا بالإيمان قتال عليه السلام  
 فان عادوا فعادوا الفرق بين هذا وبين الترتيب الجزان الشرب حل  
 عند الضرورة والكفر لا محل إبرا فبرخصها أظهره مع قيام دليل الحرمة  
 لأن حقه يفوت بالكلمة ومن الله تعالى لا يفوت بالكلمة لأن التلف  
 بالقلب باق ورخص له إلا بال مسلم بهما أي بالقتل والقطع

مستشفى

بقوله تعالى انما اكره  
وقبله مطبوع  
بالايمان

شافیه

اولاوشترام



وحقق المكره بكسر الراء ذوقا لانفعال بصير الفاعل الى الحامل  
 لا يقتله فان قتل المسلم لا يعمل بالضرورة ويقاد المكره فقط الى  
 ان كان القتل عمدا فعن ابي حنيفة ومحمد في القصاص على الحامل  
 لان الفاعل بصير الى وعنده فرقة على الفاعل لانه مبني شر  
 ولا يعمل له القتل وعنده في يوسف لا يجب على احد الشبهة  
 وعنده في قتيب عليها على لفاعل بالباشرة وعلى الحامل  
 مل بالتسبب او التسبب عنده كالباشرة كشهرو القصاص  
 وجه تكاه وطلالة وعنفه اي اعتاقه فان هذا العقود يصح  
 عنده مع وجود الاكراه قياسا على صحته مع الهرزل وعنده  
 لا يصح ويرجع لغيره المرء ونصفه المستحق ان لم يطأه يرج  
للكره على من كرهه في صورة الاكراه بالاعتاق بغير العبدان لاقتنا  
 من حيث انه اتلاف يضاف الى الحامل لان الاتلاف فعل فيمكن  
 فيه جعل الفاعل الى الحامل وان لم يمكن ذلك في القول ويرجع  
 عليه في الاكراه بالطلاق بنصف المستحق ان لم يوجد الدخول  
 نصف المستحق في معرض السقوط بان يجرى الفرقه من قبل المرأة فياكر  
 بالطلاق قبل الدخول فمن هذا الوجه يكون اتلافه يضاف الى  
 الحامل بمجعل الفاعل الى له بخلاف ما بعد الدخول لان المهر

متقرر

متقرر بالدخول ولما قيل ان يقول المهر يجب بالعقد والطلاق  
 بشرط الحكم لا يضاف وايضا سقوط بالفرقة بمجرد ولا اعتبار  
 ونزوه ويمتد وطهارة وجهه وبلاؤه وفيه والسلام بلا قتل لو  
رجع الاصل عنده ان كل عقد لا يملك الفسخ فالاكراه لا يمنع فاقه  
 وكذلك كل ما يفتد مع المنزل يفتد مع الاكراه والاسلام يفتد مع الاكراه  
 لقوله عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله  
 لاسلام يفتد مع خوف القتل لكن اذا اسلم المكره ثم ارتد لا يقتل  
 لكن الشبهة في اسلامه الجاهل مدبونه او كليله وردة فلا يفتد  
 عرسه الفرقة بمجرد الاكراه سلطان هذا عنده في حنفية وجه  
 عنده لا يجرى قوله كون الاكراه سقطت عنه مستحق عليه فيما بينهم بل  
 هذا الاختلاف انما هو في تحققه بغير السلطان فان عنده في حنفية  
 الاكراه لا يفتد بغير السلطان فالفرقة لا يكون مع الاكراه فيتحقق  
 فان لم يكره السلطان بغيره لا يجرى وجود الاكراه هنا وعنده الا  
 كراهه يتحقق من السلطان وغيره ولا يفتد في صورتين باب الحنفية  
 هو منع فساد تفرق قولي انما قال هذا لان الجدة لا يفتد في انفال  
 الجوارح فالصبي اذا اتلف مال الغير يجب الضمان وكذا المجنون وبسبب  
 الصغر والمجنون والرفق نأى به طلاق من ومجنون عليه المجنون المطلق

من غير الاسلام

اعام

الا الله

فان ادعت البينة  
 وقال اظهرتني او قلبي  
 مطيع بالايان صدق  
 ولو عني

الاكراه من

بفتح الحاء وسكون الجيم المعجمة



هذا الذي اختلط عقل بحيث يمنع صريان الافعال والاقوال  
 على نفع العقل الا اننا ذكرنا غير المغلوب هو الذي يختلط كلامه فينبغي  
 مرة كلام العقل، ومرة لا وهو المعنوي وبكى حكمه وعظمها اي  
 اعتبارها وقرارها وتج علام العبد وقراره في حق نفسه لا في حق  
سيده فلو اقرى العبد المجبور بما لا يخرجه عن عتقه ويجزى ويؤجل  
 فانه في حق ودينه على اصل الادب حتى لا ينج اقراره مولاه بذلك  
 عليه ومن عقر منهم وهو يعقل اجازة له او زوجه فوله منهم يرجع  
 الى البني والعبد والمجنون فان المجنون قد يعقل البيع والشراء  
 ويقضه وان كان لا يرجع المصلحة على المقعدة وهو المعنوي  
 الذي يصلح وكبلا عن الغير والمراد بالعقد في قوله من عقر منهم  
 المعنوي والدايرة بين المنفعة والمخسة بخلاف ثالثة بيع بلا اجازة  
 المولى وبخلاف الطلاق والعناق فانها لا يحل ان وان اجاز  
 المولى وان استلفوا شيئا فخر الما يتنازه لا حجر في افعال  
 الجوارح ولا الحجر على السفيه وايضا اذا طلب غرما بالمعاقب الحجر  
 عليه جمود القاض ومنعه من البيع والقرار وعندها وعند التخلي  
 يجر على الفاسق زجره بل يفتي باجن وطيب باطل وكما عظم  
 اعلم ان اليه حقيقته يجرى الحجر على هؤلاء الثالث دفع الضرر عن الناس

في نفس

صحيح يدل  
 الاثر باب م  
 فيمنع  
 في منعه في كونه منسوبة  
 في منعه في كونه منسوبة  
 في منعه في كونه منسوبة

الذي

ما لم ينسب للماجن هو الذي يعلم الناس الحيل والمكارم الخلق على كمال  
 الدابة ويأخذ الكروا فانها لا تملك وان السيف لا تملك لان قطع الكر من  
 الحرف فان بلغ غير شيد لم يسلم اليه مال حتى يبلغ خمس وعشرين سنة  
 وقع تصرفه قبل وبعد يسلم اليه ولا رشدا علم ان البني اذا بلغ غير شيد  
 لم يسلم اليه مال اتفاقا قال الله تعالى ولا تؤتوا السفهاء اموالكم التي  
 قوله فان اتهم منهم رشدا فابوا حنيفة عذرا لا يتأخذ بالزمان وهو خمس  
 وعشرون سنة فان هذا سن اذا بلغ المراهق ان يولد له ابن ثم غي  
 حنيفة هذا المبلغ يولد له ابن فالتاخر ان يونس من رشدا في  
 سن خمس وعشرين فيصرف اليه امواله وقبل هذا السن ان تصرف  
 في ماله بغير الشراء ونحوه مما يقع تصرفه من رشدا في حنيفة رشدا في  
 لا يقع لانه لو لم يكن منع المال عنه مغيرا قلنا بل يغير لان غالبه  
 تجزئ السفهاء بالهبة فمنع المال عن الهبة ثم بعد خمس وعشرين سنة  
 يسلم اليه ماله وان لم يونس من رشدا في حنيفة رشدا فان هذا السن  
 مائة الرشدين والحق معهما وجس القاض المديون الى الحر المدون اليه  
 ماله لديه ونقص دراهم دينه من دراهم رباغ وذا نوره مائة دراهم دينه ولا  
 بالعكس استمسكا على اعلم ان القياس ان يبيع الدراهم لاجل  
 زائده الدين ولا الزائده لاجل دراهم الدين لانها مختلفة لكن في الاختلاف

لا يكون جدا لان ادى مدة البلوغ  
 اثني عشر حولا وادى مدة الجدل  
 ستة اشهر ففي هذا المبلغ  
 يمكن ان



يبيع كل واحد لاجل الاخر لانها متحدة في الثمن لا عرض وعقار وخلق  
 لها فان الفليس اذا امتنع من بيع العرض والعقار للذين قالوا حتى يبعها وتبقى  
 دينة بالمحصن ومن الفليس ومن عرض شراء فبايعها اسوة للفرء وان الفليس  
 ومن عرض بشرا ولم يرد الثمن فبايعها اسوة للفرء وقال المشافون  
 بجملة الفاسي المشتري بطلية ثم للبائع خيار الفسخ **فصل** بلوغ الغلام  
 بالاختلام والاقبال والا تزال والحجارية بالاختلام والحبل والمجنان فان لم  
 يوجد فنجنيتم له **ثلاثة** سنة وللمرأى عشرة وقالوا فيها تمام خمس عشرة  
 وبه يعني واولى مدته لثاني عشرة سنة وكذا سبع وثلاثين عاماً خمس عشرة  
 ورواها في مدته لثاني عشرة ولم يأت بها سبع سنين فاذا رافقها فقال لا يملك  
 صدقاً وعقاراً بل بالبيع حكماً **كتاب المازون** المازون ذكركم الجور واستقام  
 المقام ان الأصل في الانسان ان يكون مالكا لنفسه فانما سقط المالك  
 حقه المانع من التصرف والال جرة الى مئة عن التفرق فهو المازون هذا عندنا  
 وعند الشافعية هو وكيل وانما به ثم يتصرف العبد لنفسه باهلية فانه ليس  
 بوكيل الوكيل وهو الذي يتصرف لغيره فنقول ثم يتصرف عطف على عذري  
 فان قوله المازون ذكركم الجور معنى المازون الذي يملك من العبد عن الجور عطف  
 على قوله ثم يتصرف فلم يصح علم برجع بالعمدة على سببه هذا فخرج على انه  
 يتصرف لنفسه فانه اذا اشترى شيئا لا يطلب الثمن من المولى كونه مشتريا

ثانياً  
 ثانياً

فاذا عرض الرق وتعلق به حق  
 المولى صار مائناً كونه مالكا  
 لنفسه

يشك قوله

نفسه

لنفسه بخلاف الوكيل فانه يطلب الثمن من الوكيل لانه اشترى العبد  
 ولم يتوقف تفرغ على انه اسقاط للثمن لانه كبلان الاستقاط لا يتوقف  
 والتوكيل يتوقف فغير ان يؤمن ما يؤمن حتى يخرج عليه ولم يخص ببيع ما كان  
 اذن في نوع ثم اذنه في انواع هذا يفرق على انه ذكركم الجور ليس بوكيل  
 لان ذكركم الجور هو الاطلاق عن القيد فلا يخص بغيره وفيه خلاف الشافعية  
 والمراد ان المازون في نوع من التجارة فانه في انواع وكذا اذا قيل  
 ائتمرها عما فانه اذن بشرا ما لا يتبر لهذا العمل فمع وكذا اذا قيل اذن  
 العبد كل شهر كذا بخلاف ما اذا اذن بشرا شيء معتبر فان هذا الاختلاف  
 المازون ويشك في الالة فغير ان يبيع ويشترى وسكت ما يؤمن  
 وضعاً للفرء ومرياً لعل ان مطلقاً في كل تجارة من اجاعا فان لم يخص  
 الشيء بالذكور في الروايات بل على كل من الحكم مما عده فتعيم التجارات اجماعاً  
 بخلافه ما اذا اطلق اما اذا قيد فغيرنا بجملة التجارات فانا لا نشاق  
 في بيع وشراء ولو بين افاضل ولا في عذرهما بالعين النافحة لانه  
 يتبرع بولائه من ارب التجارة ويوكله بها ويرضى ويرضى ويتقبل المازون  
 اي باخذها قبالة بالاسم والصفات واما خذها من اربعة وشرك  
 بذكرها **كتاب المازون** المازون ذكركم الجور واستقام  
 المال وياخذها مضاربة ويسأله بشارتها لا لاجره البيت وفروها

يزرعه ويشترك بول

فلهذا خلافاً للفرء والشافعية وانما يكون



ويخرج من غير خلاف للشافعي في وقوفه ودينه ونسبه  
 طعنا ما سيرا او يضيف من بطر ويطعن من الثن بعيب فداعه وولا  
 يترقى رتبة وعذابه يوسف ويزوج الامه لانه يحصل المال لها انه  
 قول لا يخرج من باب التجاره ولا يكتبه ولا يعقب اصلا ولا يعرض ولا يبيع  
 ولو بيع من فداه الا بالناس للمرة ينصرف شيء يسير من ثمنها هذه  
 المسئلة ليست من جزاء الله كغيرها ذكرنا للناس فان المدة كما ذكرنا  
 عادة بهذا وكل دين وجب تجارته انما هو في مضافا كبيع وشراء وبيع  
 والسجادة وعزم وورقة وعصب وامانة محروجا وعقود بولي مشيرة  
 بعد الاستخفاف بغير رتبة ببيع فيه وقسم منه بالخصم وبكسب الله  
 حصل قبل الدين او بعده وبما اشتهر اي وجب له قبل الرهن هذا عندنا  
 وقال زفر والشافعي لا يبيع وهو في الدين كسب لانه عرض  
 المولى حصل بالمال لم يكن لا فوضعا قد كان ولنا ان الدين ظهر في حق المولى  
 بغير رتبة ونحو الضرر عن الناس لا بما اخذه سيرة من قبل الدين  
 وطول بجملة في بصره اي اذا قضى رتبة من ثمن رتبة او اجتمع من كسبه  
 فان بقي من الدين طولب اذا عتق والتبر اخذ عليه مثل مع وجوب  
 دين وما زاد بالغير ويخرج ان باقى هذا عندنا وعند الشافعي لا يخرج لان  
 الا باقى لا يباقي الا ان تامة في اذنا الا باقى ولنا ان ولا له المخرقة لانه

قول لا يخرج

عطف على  
برهنة

مثل البعد

المولى

المولى لا يرضى باسفا لاحد حال مروه اما اذا اذنه صرحا فموقوف والله  
 المجر او مات سيرة او من مطبقا او لم يجرى به الرب من غير المولى عليه سيرة ان يعلم  
 هو ان كذا اهل سوفدنا للقرض عن الناس والامه اذا اسولوا الى المجر  
 الامه ان اسولوا عننا وعذرا لا يخرج لانه يجوز ان المسئلة قلنا فيه  
 دلالة المجر اذا القاه اذ لا يرضى ان يخرج وتعامل مع الناس كمن اذنها  
 لصرفه بغير دلالة المجر لان دبره من ثمنها للغير اي في صورة الاستعلاء  
 والتدبير ان كان على المسئلة وعلى المديونين محط عن السيرة فتمت ولا  
 بعزم ما زاد على القيمة لانه لم يحنس الا الرقة فعليه ثمنها ولو جرها قرآن  
 مامه امانة او غصب او اخرج دين عليه هذا عندنا في جنه وفي الاصح لان  
 جميع الاقرار الاذن وقدر الاول ان المخرج البدوي باقية لو تمك دينة فقام  
 ورقبة لم يملك سيرة مامه هذا عندنا في حنيفه وعندها يملك لان الرقة  
 ملكه فكذا الكتاب ولما ان ملك المولى ثبت خلافة عن الغير عز قراعه  
 عن حاجته ملكا الوارث وهذا مشغول بها فليحقق عند كسبه  
 باعنا في سيرة اي عز الى جنه وعندها يعقب ويضمن السيرة قيمة للغير  
 ويحق ان لم يحط دينة برفقة وكسبه ويبيع من سيرة بمثل القيمة الا باقى  
 وسيرة من بمثل القيمة او باقى اي يجوز بيع المداون الذي يملك دينة ماله  
 ورقبة من سيرة وانما يجوز لان سيرة اجنى عن ماله اذا كان عليه دين محط

اذا



وعندما ان نافع باقل من قبضة يبيع ويخبر المولى بين المزاولة المباشرة و  
 نقض البيع لان الضرر من المزاولة ينفذ بذلك وانما لم يبرأ من قبضة النصف  
 كافي الوارث ولا تفرقة في اذا ما جازى المولى بالشرط الفاضل او نقض البيع  
 اي يؤهل السيد بازالة المزاولة او نقض البيع ويطلب ثمنه لو سلمه قبل قبضة  
 وادرس مبيع ثمنه السيد ولاية حبس المبيع لثمنه فان سلم البيع قبل القبض  
 المثل ابطال حقه في الثمن لم يبرأ من الدين والمولى لا يستوجب عليه  
 وينا بطلان المثل وجمع اعتناهم مدبرونا اي اعتنا في المولى العبر المأذون حال كونه  
 مدبرنا سواء كان الدين محظا او لم يكن لان ملكه فيه باق ومن السيد الاقل  
 من رتبة وثمنه ان كان الدين اقل من الثمن يعني الدين اذا احتل للفرع الا في  
 الدين وان كان الثمن اقل من الدين يعني الثمن لان تعلق حقه بالثمن وهو المولى  
 انشأها وهو فضل دينه من المأذون الذي علق فضله عليه على الثمن فان  
 بيع غير مذون محبط رتبة المشرى في اجاز الغريم بيعه ولم ينفذ او ضمن المشرى  
 او البايع ثمنه فان ثمنه في البايع وراد عليه يعيب رجع على الغريم بغير رعا  
 حقه الغريم في العداوى رجع البايع على الغريم وعاد حق الغريم في العداوى  
 باع السيد مولى او بديله للغريم زد بيعه ان لم يصل ثمنه اليه وان وصل وانجلا  
 في البيع لا انما قال على بديله لان البايع اذا علم المشرى ان على العبر الذي  
 على المشرى وفي ذلك نوع ان ينفذ البيع رجع البايع والمشرى مقول ان مع

جميع اعلام

هذه كميته

هذا يكون للفرع ولاية وداية اذ لم يصل الثمن اليهم وان وصل فان لم  
 يكن في البيع مزاولة فلا وان كانت فانما ان يرفع المزاولة او ينفذ البيع ولا  
 يخام المشرى منكر اذ ان كان بايعا او امانا المايع غايبا والمشرى  
 يعني المولى المأذون وبقية الشرط في ان البايع لا يكون  
 يمكن للدين في الاذن لا خاصة عند البيع حصة ولا في حصة لا في ليس خياله وعند  
 اية بوسنة في حقه وفي الغريم بديله لا في يذوق الملك لنفسه فيكون خصا  
 لكل من يذوقه لهما ان الدعوى بغير ثمن العقد وفي النصف فضاء على الغائب  
 ولا المشرى عليه وبيع سالكه على اذنه وحموه فهو مأذون بصدقه معرا  
 وقال انا بعد فلا في ما ذون في التجارة وبيع ومشرى فهو مأذون وكذا ان  
 سكت عن الاذن والمحرران تصرفه دليل اذنه ولا يباع له بديله الا اذا اقر به  
 باذنه لان المولى اذا لم يفر بالاذن فالدين لا يظهر في حقه والمعامله انما ينفذ  
 لا ثمنه اعتمادا على ظاهر الحال والمولى لم يفرقه ونصرف الصبي ان فيها الاموال  
 والا ولا انها صحت في كل حال بلا اذن وان حرزا للطلاق والعق لا واذن  
 وما نفع وصرفه بايع والشرع علق باذن وليه الكفا بالاحلية الفاصلة  
 في المنافع واشتركا في الكاملة في العداوى ونفع الضرر بانضمام راي المولى  
 في المتردد بينهما وعند الشافعي لا يبيع باحازة المولى وكذا لا يبيع اسلام وبشرط  
 ان يصل البيع سابطا للدين والمشرى في كماله ووليته بوجه ثم وفيه ثم  
 جده ثم وجهه ثم النافي او ودية انما قال ثم وجهه في الاذن وقال

المشرى حصا للغريم اذا انكر المشرى الدين  
 لان الدعوى تضمن فتح العقد وهو قائم  
 بالبايع والمشرى فيكون الفسخ قضاء  
 على الغائب والى فريضة ختمه در

نصف ربي

الولاية



قلبة للاب كالأب جعله  
وصاحب ان الاستغناء عن  
فعل القاضى يصح

او وجبة في الاخير لان وجه الاب من استخلف بعد مودة في التقرب في مال  
ولده وانما الذي اذن له في التقرب حال جوده فوكيل لا وجه وكذا في الجدة  
وانما وجه القاضى فهو الذي امر بالتقرب في مال اليتيم فهو تقرب في حال  
حياة القاضى وانما سمى وصياح ان الابطاء هو الاختلاف بعد الموت  
لان هذا يصير كفعل فعن الام ان وليه ابوه ثم وجبه بعد مودة ثم الجدة  
ان لم يكن الاب ولا وجبة ثم وجبه بعد مودة ثم القاضى او وجبة ابها يقرن به  
ولو اقربا معه من كسبه او اذنه ثم فان الولي اذا اذن الصبي بالخارجة صح  
اقراره بكسبه لانه من تمام التجارة اوله لم يجر اقراره لا بما له الناس  
ان اقرار الولي لا يجر لانه اقرار على الغير واقرار الصبي اقرار على نفسه والتجارة  
بالاذن نصا كما بالملك رجع اقراره بالارضا يضاف في ظاهر الرواية وعن ابن  
حنفية يجر اذ لا يجر في الارث لانه انما يجر في الكسبه كما ذكرنا من نواحي  
التجارة ولا كذلك في الارث **كتاب الغصب** هو اخذ مال منقوض محرم  
بلا اذن مالكه بربل بزه والغصب لا يتحقق في الميتة لانها ليست بمال  
وكذا في الحرقة ولا في حر السليم لانها ليست بمنقوضه ولا في مال الحرقة لانه  
ليس بمنقوض وقوله بلا اذن المالك احراز عن الورثة وانما قال بربل بزه  
لان عن اصحابنا هو ازالة اليد قلنا لاننا في الغفل الذي هو سبب للخصمان  
وهو ازالة اليد قلنا هو سبب وينبغي على هذا ما قلنا كثيرا ومنها ان

المعقبة باثبات اليد  
البطله وعندنا في  
بعد اثبات اليد البطله  
ولا يشترط ازالة اليد

الاختلاف

زوايد

زوايد الغصب لا يكون مضمونة عندنا خلافا ل لان اثبات متحقق بدون  
ازالة اليد ومنها الاختلاف في غصب العقار وسنأتي ومنها ما قال  
في المتن ما استندم العبد وماله الدابة غصب لا يخلو عن البساط اذ في  
الاولين نقلها من مكان الى مكان وفي الاخير البساط على حاله ولم يفعل فيه شيئا  
يكون ازالة وقد فرغ من هذا الاختلاف بتجديد المالك عن المراسل حتى حلت  
وامسك كذا الغير من غلم الاخر غير وليس هذا الغريب يستقيم لان اثبات  
اليد لم يوجد في جانبين المسائلين ثم لا بد ان يراى على هذا الخبر لا على  
سبيل الخفية بل يخرج السرقة وحكم الام لم ين علم على وزر الغيبة ثم والغرم حاشا  
لكنه ويجب المثل في المثل كما لمكيل والمردوف والمعدوى المتقارب اعلم انه  
جعل هذه الافاق الثلاثة متشابهة ان كثير من الموزونات ليس بمثل  
بل من زولت التيم كالنقمة والعقد ونحوها فاقوله ليس المراد بالوزن  
مثلا ما يوزن عن البيع بل ما يكون مقابلة بالتمسك مثلا على الكيل او الوزن  
او العدد ولا يختلف بالصفة فانه اذا قبل هذا الشيء فغيره من ارض بوجه  
او عشرة بوجه انما يقال ان يمكن فيه تفاوت واذا لم يكن فيه كان متساويا  
وانما قلنا ولا يختلف بالصفة حتى لو اختلفت كالنقمة والعقد لا يكون  
مثليا ثم ما لا يختلف بالصفة انما غير معنوع وانما معنوع لا يختلف كالاربع  
والدراهم والفلس ولا ذلك مثل واذا عرفت هذا عرفت حكم الموزونات

قلع

تفاوت

على  
المثل والمثلية



نقل ما يقال يباع من هذا الثوب ذراع بكذا فهذا انما يقال فيما لا يكون  
 فيه تفاوت وهو الموزون في السلم فانه يعبر ببيان طوليه وعرضيه ورفعيه  
 وغير فضل الغناء المتليات وروايت القيم ولا احتياج الى ذلك فيما يوجد  
 له المثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثل ثوب ليس كذلك فمن  
 روايت القيم وما ذكر من الكلي واخويه فحين على هذا ان انقطع المثل فيمنعه  
 يوم يختصان هذا عند ابي حنيفة لان القيمة بحسب يوم الخصومة وعند  
 عمر بحسب يوم الانقطاع لانه ينقل الى القيمة وعند ابي يوسف بحسب يوم  
 السبب وهو الغصب فانه اذا انقطع المثل التحقق اليها لا المثل لم  
 اقول هذا اعدل اذ لم يبق شيء من نوعه في يوم الخصومة والقيمة يعتبر  
 بكثرة الرغبات وقلة ما في المعلوم هذا مستند لمفسر ويوم الاقلام  
 لا ضبط له وايضا لم ينقل الى القيمة في هذا اليوم اذ لم يوجد من المالك  
 طلب وايضا عند وجوب المثل لم ينقل الى القيمة وعند عمره لا قيمة له وفي  
 غير المثلي قيمة يوم الغصب كالصدي المتفاوت اي الشئ الذي بعد  
 ويكون اقله متفاوت ولا يبرأ منها ما يقابل بالثمن شيئا على العود  
 كالحجران مثلا فانه بعد عن البيع من غير ان يقال يباع الغنم عشرة  
 بكذا فان ادعى الهلاك وجس حتى يعلم انه لو بقي لظفر ثم فضل عليه  
 بالبرل وشرط كون الغصوب نقليا فلو غصب عقلا وهلك في يده

لم يضمن

لم يضمن هذا عند ابي حنيفة وفي ابي يوسف ومهما ائتمروا عند عمر والشافعي  
 يجرى فيه الغصب اما عند الشافعي فلا ان حر الغصب وهو اثبات اليد  
 المبطلة بصرفه عليها اما عند عمر فلا ان الغصب وان كان عندهما ذكرنا  
 لكن ازالة اليد في العقار يكون بما يمكن فيه لا بالنقل كما يقولون ان الغصب  
 هو اثبات اليد ازالة يد المالك بفعل في العين وهو لا يتصور في العقار  
 لان يد المالك لا يزول الا باخر او غير لا يحميه وهو فعل فيه لان العقار  
 منادى ان اجد المالك عن المواشي ومن ما نقص بفعله كسناه ووزنه  
 او اجهاده بعد غصب الكفن في العقار وغيره اما الغصب كالسكن والزرع  
 وفي ثمر العقار كما اذا غصب عبدا ما جره فعمل مفرض له من اوجافته ضمن  
 النقصان ويتصرف باجره واجر مستأجره وحصل بالتصرف في  
 مؤذنه او مغبوبه فقينا بالاشارة او بالشراب برأى الودعة والغصب  
 ونقدتها فان اشار اليها ونقدتها او الى غيرها او اطلق ونقدتها لا وجه  
 بعنى اي يتصرف عند ابي حنيفة وعمر خلافا لابي يوسف باجره غصب  
 فاجر واخذ الاجرة وكذا باجره مستأجر وقارحه واخذ اجرة وكذا اقتصره برأى  
 حصل بالتصرف في المؤذنه او المغبوب اذ كان يفتي بالاشارة وكذا انصرف  
 برأى حصل بالشراب بوجه او مغبوب لا يفتي بالاشارة او اشار اليها او  
 نقدتها قوله او بالشراب على التفرق اما ان اشار اليها ونقدتها

عن الغصوب







انهم يجمع الزيادة فان ظهر وفيها اكثر وقد من الغائب بقوله اخذ  
 المالك وقد عوضه واسن الضمان وان منى بقوله ماله او بجملة او بكونه  
 غائبه فهو ولا خبار للمالك لانه تم ملكه لان المالك رضى بذلك جذا ان  
 عليه هذا الغرض وقد بيع غائب من يبيعهم لا يعتاق من بعده لان الملك  
 المستحق ان يعتاق اليه الاعتراف وزياد الغيب مقدر كالبين واليمين  
 ومنفصلة كالتوكيد والى لا يفي الا بالحق او بالحق بعد الطلب هذا  
 عندنا وعند الشافعي مع مضمونة وقد رآنا هذا من عمل الاختلاف في حد  
 الغيب وعن نقصان ولادة مع خبر بوليه في خلافا لقرن الشافعي  
 فان الولد ملكه فلا يبيع جابر الملك فلتا بغيره ما شئ واحد وهو الولادة ومثل  
 هذا لا يدرى انما قلنا فبما بغيره ففردت حاملا فلو لم تات خف  
 بغيره هذا عندنا في حجة وعندها لا يفي لان الزدونه جمعا وقربا من  
 في المالك بسببه حدث في ملكه وهذا لولا ان لم يبع الزد لان  
 سببه التلذد حصل في يد الغائب بخلاف الحرة لانها لا يفي بالغيب  
 ليق الضمان بعد نكاح الزدونه عطف على الحرة قوله ومناف ما غصب  
 سكتة او عطف فانها غير مضمونة باجر عندنا سواء استوفى المتاع كما  
 اذا سكن في الدار الغصوبة او عطفها وعنده الشافعي مضمونة باجر المثل  
 في الحرة وعندها كالمضمونة ان السورة لان عظم وهذا بناء على عدم

لان الملك مد

لنفاذ مد

تقومها

تقومها عندنا وان تقومها ضروري في العقد والى في السلم وضرب  
 وان المخرم الذي من خلافا للشافعي فان الذي يبيع السلم فلا يتقدم في  
 حقه ولنا انه مذكور على اعتقادهم ولو عتقت خمر سلم عتقتها بما لا يفتنه لكان لعل  
 من النقل الى الشمس او طوبى من يبيعها اي بالافتنة له كالتقريب واليمن اخذ  
 المالك بلائى ولو المخرم اخذ ولو مطلقا فري قيمة كالمسلم والمثل ملكه ولائى  
 عليه هذا عندنا في حجة وعنده اخذ المالك را على ما راولا في قوله  
 بوجه به الجمل الذي شئ له قيمة كالمعقود والعنصر اخذ المالك زرد ما في المخرج  
 ولو المخرم لا يفي هذا عندنا في حجة وعندها يفي الجمل مد بوجاهة وعنده  
 المالك ما زاد الدرع فيه فالحاصل انه اذا اخل اذ يبيع بما لا يفتنه لا اخذها الا  
 لان الاصل حقه وليس من الغائب سوى العمل ولا يفتنه لاما اذا اخل او  
 يبيع بغير قيمة بصيرها للغائب بغيرها المالك المتقوم على غير المتقوم  
 الفرق لا يفي حجة في بني الخليل والجمل فان المالك يبيع الجمل ولا يبيع  
 الخلد لان الجمل باق لكن اقل منها الخاسات والتمر غير باق بل مارة  
 حقيقة اخرى وانما لا يفي الجمل عندنا في حجة لان المخرم لا يفتنه جمل  
 غير مبيع ولا يفتنه لان الضمان يبيع المتقوم لكن العين اذا كان باقيا لا يشرى  
 ومن كسر معرق وارقه سكر ومعه وجم بغيرها المعقود ان القوم  
 كالطير والرماد وعندها هذا عندنا في حجة وعندها لا يفي وعندها

لنقل

الشمس

المتقدم

ياش تقومها مد



ابن حنيفة رحمه الله تعالى يفتي بغير القهر في المطور بين النجس المحوت طاما  
 طبل الغارة والسند الذي يباع فيه العرس فمضونه بالاتفاق وفي  
 ام ولد عصبه من ملكك لا يضمن بخلاف المدة هذه عند ابي حنيفة تمام  
 المدة متفقون عنده ولا ام ولد وعندها يضمنها لتقوم بها او تقص  
 طائر فذهبت او ساق السلطان ومن يوزع ولا يذبح بل يذبح او من  
 يبيع عطف على من يذبح ولا يبيع بخرية او قال له سلطان قد يخرم  
 وقد لا ام وجد ما لا يخرم شيئا لا يضمن ولو خرم النجس من وكذا لو سبي  
 حنف عند عمر زحرالم وبه يضمن وعندها يضمن خيفة راي يوسف لا يضمن اليه  
 لانه متوسط فاعل غنارون فتح الاصطبل والعنف خلاف لهذا  
 ولما كان الظاهر محمول على الفاعل **كتاب الشفعة** هي تلك عقار على  
 مشترية جبرائيل فانه ان شئ المشتري وهو النجس الذي اشترى ويحب  
 بهد البيع المراد بالوجوب الشفعة وتسمى بالاشهاد او حق الشفعة  
 قبل الاشهاد متردد لان لا يثبت لولا ان المطلب يتطل فانما اشهاد اشتر  
 اي لا يتطل بعد ذلك بالاشهاد يمكن بالاختيار التراضي او بقضاء القاضي  
 بقدره ومن الشفعة لا الملك انما تلك العقار اذا اخذه الشفعة  
 برضاه برضا المشتري وقوله بقضاء القاضي عطف على الاختلاف التراضي  
 لان القاضي اذا حكم يثبت الملك للشفعة قبل اقدو للعلو في نفس البيع  
 من الشفعة

ومن قبل قدير عبد الله  
 رباط رايه او لغيره  
 استطيعه

توسط فاعل  
 اختاره

ثم له في حق المبيع المبيع اي ثم الشريك في حق المبيع كالشرب والطريق  
 خاصية شراي لا يجرى فيه الشفعة وطريق لا ينفذتم لجار ملاحق باب  
 في سكة اخرى كواضع جنح على حائط انما ذكر وواضع الجنح ليعلم ان جاره  
 وليس يخلو ولا يشترط الجار الا للاحق وضع الجنح حتى لو لم يكن له شيء  
 على الحائط يكون جارا ملاحقا وعنده الشافعي لا يثبت الشفعة للجار  
 بل للاوليين ويطلبها الشفعة في مجلس العلم خبايا اخرى وعنده يضمن  
 المشايخ ليس للمجلس ان يملك او في سكوت يظل الشفعة وهو طلب  
 مواثيقه انما سقى به هذا ليقول على غايه التخييل كان الشفعة يثبت بطلب  
 الشفعة ثم يشهد عند العقار او على من معه جرد من بايع او مشير فيقول  
 اشترى فلان هذه الدار وانا اشترتها وقد كنت طلبت الشفعة والطلبها  
 الان فاشهدوا عليه وهو طلب اشهرها واعلم ان هذا الطلب انما يجب  
 عند التمكن من الاشهاد وعند الدار وعند صاحب اليد ومن لم يكن ولم  
 يشهد بطلت الشفعة ومن الزخموا اذا كان الشفعة في طريق مكنة  
 فطلب طلب مواثيقه وعجز عن طلب الاشهاد وعند الدار وعند صاحب  
 اليد بطلت وكذا ان وجد فان لم يوجد يرسل رسولا او كتابا فان لم  
 يجد فهو على شفعة نازا حفر طلبه فان وجوده لم يطل لطلب بطلت  
 شفعته ثم يطلب عند فاض فيقول اشترى فلان وذكر لوانا اشترتها

بالبيع بلفظ يفرم طلبها  
 كطلبت الشفعة وكخوف  
 مثل انما طالب الشفعة او  
 اطلبها واعتبار مجلس  
 العلم







البناء والعرض على المشتري فانه يرجع بقيمة البناء والعرض على  
 الباب لا يملك من جهة بخلاف الشفعة فانه اخذ جيرا وبكل الثمن ان  
 حذفت او جفت الشجران اشترى الارض بغيره او بغيره الشجر  
 فالشفعة ان اذن ان ياخذ الشفعة ياخذ جميع الثمن واخذ العروة لا العروة  
 بمحضها ان يخدم المشتري البناء فاما ياخذ الحصة لان المشتري قصد  
 الاطلاق في الاول فله باقية سميته ولا ياخذ النصف لانه ليس عقلا  
 لم يبق بقاء في شراء ارض مع ثمن على غيرها فانه لم يجرها في المشتري  
 بغيرها وبمحضها من الثمن ان حصة المشتري في الاول وباللغة والى في  
 سري ارضا وذكر الخيل في البيع لا يبرغل بدون الذكر او سري ولم  
 يكن على الشجر ثمن فانه في المشتري فالشفعة ياخذ جميع الثمن المضاعف  
 وان حصة المشتري فالشفعة ياخذ الارض بدون ثمن الخيل لكن النصف  
 الاول ياخذ حصة الارض من الثمن وفي الفصل الثاني ياخذ بكل الثمن  
 لان الثمن لم يكن موجودا وقت العقد فلا يفيده بل كفى من الثمن **باب**  
**ولا اموال بطل** اي باب ما يكون فيه الشفعة او لا يكون وما  
 يطل الشفعة انا يجب فصار في عقار ملك يجوز له ان يبيع ما لم يبيع  
 كذا وتقام في الشفعة القصيرة بخلاف غيرها بخلاف غير القصيرة  
 فانها ثبت في غير العقار فان الشجر والثمار فلو ان بالشفعة بغير

خيل

باب ما يجب من ثمن  
 او لا وما يطل بها  
 ما بين فيه ايج

للعقار ثم لا بد ان يكون العقار ملكا بغيره لا يثبت  
 الشفعة ثم العوض لا بد ان يكون مالا حتى لو ضل على راز لا يثبت  
 الشفعة وانما قال وان لم يبيع لان الشفعة لا يثبت عند الشائع في الامم  
 لان الشفعة واما قال وان لم يبيع لم يرفع مؤنة القسمة عنده وعند غيره  
 فلو كان لا في عرض وفلان ونحوه فصار حتى يبيع البناء والنخل  
 ببيعة الارض يجب فيها الشفعة وارث وصرف وجهه الا بعوض ودار  
 تحت قيمة لان في القسمة معنى الاثر او جعلت امرة او بدل خلع او عتق او بيع  
 عن يد عمه او ماله وان قول ببعضها مال فنقول وجعلت اجرة خلاف  
 الشائع في فاة حصة الاعوان متفقون عنده وكذا ان يقوم المنافع  
 ضرورية فلا يظهر في حق الشفعة وكذا الدم والعنق وان قول ببعضها  
 مال كما ترفعها على دار على ان ترز عليه الفلا شفعة في جميع الارض عند  
 ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجب في حصة الاله اذ فيها مبالغة فالبقية  
 هو قول معنى البيع تابع فيه ولم يثبت العقد لفظ المالك ولا يفسد شرط المالك  
 ولا شفعة في الاصل لكن في البيع او بيعت ثمنه بالبيع وما سقط  
 خارجا عن الاصل لفظ المالك في الشفعة او بيعا فاسر او ما سقط  
 فانه اذا بيع بيعا فاسر او بيعا فاسر او ما سقط فاسر او ما سقط  
 فانه اذا بيع بيعا فاسر او بيعا فاسر او ما سقط فاسر او ما سقط



ثم تدفع البيع بخيار الرأية بقضاء القاضي فلا شفعة لأنه من حق البيع وحده  
 بقوله وباقا أي شئت الشفعة في الزكاة فلا شفعة أي لا شفعة  
 لأنه لما لم يجب الرضا فخذ بالحق ما كان له اشتراءه وكذا يجب الشفعة  
 بالاقالة لأن الاقالة بيع في حق الثالث والشفعة في حقها والجواز أي  
 حال كونه مبيعاً في بيع سيرة وسيرة في مبيع أي يجب العبد المأذون  
 حال كونه مديوناً ريباً محيطاً برقبته وكسبه فلا شفعة فيما يباع بماله وكذا  
 للبيوع حق الشفعة فيما يباع العبد المأذون الزكاة وإن كان ماله  
 ملكاً له ولم يشرى أو اشترى له لا يباع أو يبيع له أو ضمن الدرك أي يجب  
 الشفعة للمشتري سواء اشترى أصالة أو وكالة وكذا يجب الشفعة  
 لمن اشترى أي لمن وكل آخر بالشرء فاشترى لأجل المولى والموكل ط  
 بالشرء شركاً وللدار غير كذا آخر فلها الشفعة ولو كان جوهراً أو  
 للدار بما رفلت الشفعة للجارية وجوده ولا يكون للبايع شفعة سواء  
 كان أصيلاً أو كليلًا وكذا لا شفعة لمن يبيع لم يبيع له أو يبيع له ولا يبيع فلا  
 شفعة له وكذا إن ضمن الدرك فبيع وهو شفيع لا شفعة له لأن الشفعة  
 عليه ولا يبيع الأذراع من طول حد الشفع هذا هو الأصل لا شفعة  
 الجوار وهو أن يبيع الدار لا مقدار عرض ذراع أو بشرط ما يبيع وطول  
 تمام ما لا يلاصق من الدار لا الشفعة فانه إذا لم يبيع ما يلاصق

قضاء

شفيع كان له الشفعة  
 وفائدة أنه لو كان  
 المشتري أو الموكل

يباع

المبيعة

والشفيع لا ثبت الشفعة أو شري سهمها من سهمي ثم يبيعها بالاقالة  
 السهم الأول هذه حيلة أخرى لا سقاط شفعة الجوار وحده أو إذا راد  
 أن يشتري الدار التي يشتري شيئاً قبلها منها كسهم واحد من السهم مثلاً  
 بالاقالة أو ما ثم يشتري الباقي بغيره فالشفيع لا يأخذ الشفعة إلا في  
 السهم الأول بل لا في الباقي لأن المشتري صار شركاً وهو من شركاء الجار  
 أو شري من ثم دفع عنه ثوباً بالاقالة هذه حيلة أخرى يتم الجوار وغيره  
 وحدها إذا سيج الدار بما في المشتري الدار بالف ثم يدفع ثوباً يساوي  
 ما تم بمقابلته إلا أن فالشفيع لا يأخذ إلا بالف ولا يكره حيلة إسقاط  
 الشفعة والزكاة عند أبي يوسف وبمقتضى من الشفعة وبمقتضى في  
 المذكرة أعلم أن حيلة إسقاطها لا يكره عند أبي يوسف ويكره عند  
 محمد وبمقتضى في الشفعة يقول أبي يوسف دفع لأم منه عن موجب للموت  
 لا إسقاط الحق الثابت وهكذا يقول في زكاة لكن هذا في غايته الشفعة  
 لأنه إتيان النحل وقطع زوق الغنم الذي قدره الله في مال الأغنياء  
 ولا تخلف في سكره يكثر من الرغب واللف ولا ينفقون في سبل الله  
 والأشهر ما شرع الله تعالى وأقول الشفعة إنما شرعت لدفع ضرر الجوار  
 فالمشتري إن كان من ينفق به الجيران لا يحل إسقاطها وإن كان رجلاً  
 صالحاً ينفق به الجار والشفيع منعت لا يجب جواره في إسقاطها

أراد

الزينة

شيفارم

ثا والشفيع رجل صالح



ويظهر ما ذكره طلب المواتية او الاشهاد وتسليمها بعد البيع مطلقا  
 ان التسليم قبل البيع لا يبطلها ولو من الات او الوض او الوكيل بطلب  
 الشفعة فان تسليمه قبل ابطال الشفعة عند اية حنيفة ولا يوفى ربحه خلافا  
 لمحمد وقرنان هذا ابطال حق ثابت للصغير وانما شرعت لدفع الضرر  
 لهما انه في معنى ترك الشراء وتسلمها على عوض وودعه على الصالح على  
 العوض يبطل الشفعة لانه تسليم لكن الصالح غير جائز لانها مجرد حق  
 التملك فيجب رد العوض بموت الشفعة لا المشتري فان الشفعة اذا  
 مات يبطل الشفعة الشفعة ولا يورث عنه خلافا للشافعي لانه لا يست  
 بماله وهذا اذا مات بعد البيع قبل القضاء وانما اذا مات بعد قضاء الشفعة  
 قبل نقد الثمن او بعهده بغير الوضه وبيع ما يشفعه به قبل القضاء بها  
 لزوال سبب الاستحقاق قبل التملك بخلاف ما اذا كان البيع بشرا  
 الحيا وانما سبب تركه فلم يظهر شراء غيرك وهو اوجب بالفسخ  
 مكان باقل او بكثرى فكم فظهر شراء غيرك او وني او عدوى متعاربا  
 فتمت العا واكثر منهن لو كان لا اى سبب بالثمن فكم مكان باقل او بكثرى  
 او وني او عدوى متعاربا بتمت العا او اكثر الشفعة ثابتة لان هذه  
 الاشياء من زوات الامتثال فالشفعة ياخذها وتبا يكون لا يخذ  
 بهذه الاشياء وان كانت قيمتها اكثر من الالف فيكون له حق الشفعة

من جانب الشفعة  
 الى المشتري

وبعضه

الميسر

بجمل

بجمل ما اذا ظهر ان البيع كان معرضا بتمت العا او اكثر لا يجرى في  
 الشفعة لان الشفعة ياخذها بالقيمة فان كانت قيمة الفاق قد سلم  
 البيع به وان كانت قيمة اكثر فسلم البيع بالقيمة بالكثر بالطريق  
 الاول وشفعة حصة احد المشتريين لا احد الباعين اى اشترى جماعة من  
 واحد فالشفعة اى ياخذ نصيب احد من باع جماعة من واحد لا ياخذ حصة  
 احد الباعين لان هذا يتوقى الشفعة على المشتري وثمة لا يتوقى وايضا  
 يتحقق في الاول دفع منزل الاول والثاني والنصف من رابع مثاما  
 من رابع فتمت اى اشترى نصفا مثاما من رابع فتمت الباي والمشتري بالثمن  
 ياخذ النصف مقرا لان النسبة من تمام الشفعة **كتاب الفسخ** هو يمين  
 الحق الشايع وغلب فيها الاقرار المتلى والى بطلان في غيره فياخذون  
 ترك حصة بغيره صاحبه في الاول لا الثاني وانما اجبر عليها في  
 متحد الجنس فقط عند طلب احد من اى المبادلة غالبه في غير المتلى مع انه  
 يجبر على الفسخ في غير المتلى انما يجرى الجنس مع ان المبادلة لا يجرى بطلان  
 انما يجبر عليها لان فيها معنى الاقرار مع ان التبرك برب لا تنفع بحققة  
 اوجب الجبر على المبادلة قد يجرى فيها الجبر وانما تعلق حق الغير كان  
 قضاء الذي وينص على ان يرفع من بيت المال لقيم لا ابرو هو واجب  
 وان نصيبا جرحه وهو على عدل الزوى عند اية حنيفة ولا الاجر على من لا يظهر

البر فاه



لأنه مؤنة الملك له أن لا جرم مقابل بالغير وهو للنفاد بل قد يضعف  
 في القليل وقد ينعكس فيعجز لا اعتبار فاعتبر أصل الغير ويجب كونه  
 عدلا عالما بهما ولا يتعين واحد لهما لأن الأمر ينطبق على الناس والا  
 جرة الأجر ومحت أيضا المشترك لا ينبغي مع إجماعهم أنه لا بد من التوافق  
 وتعلم القاضي وقسم نقل يدعون أنه بينهم وعقار يدعون أنه له أو ملكه  
 مطلقا فإن ادعوا أنه من بينهم لا حتى يبرهنوا على موه وعقد وورثة عند  
 إلى حنفية ثم خرجوا عنه القاضي وطلبوا قسمه ما في أيديهم فإن كان  
 ثقلها فإن ادعوا شراؤه أو ملكه مطلقا قسم لكن حزا غير مذكور في المتن  
 فإن ادعوا أنه من بينهم أيضا وإن كان في ملكها فإن ادعوا شراؤه أو ملكه مطلقا  
 قسم أيضا أما إذا ادعوا أنه عن ذنب لا يقسم عنها في حنفية ثم حتى يبرهنوا  
 على الموت وعقد الورثة وعندها يقسم كان الصورة الأخرى أن ملكه الورثة  
 باق بغير موه بالغير قضاء على الميت فلا بد من البينة بخلاف صورة الشراء  
 لأن الملك بعد الشراء غير باق للبائع وبخلاف غير العقار إذا ادعوا أنه له لأن  
 القسمة تقيد بزيادة الصفظ والعقار يمتنع به فلا احتياط إلى القسمة  
 فالمسألة التي لم يذكر في المتن فهم حكمها من قسمه المقتل الموهون وكذا من  
 قسمه العقار المشتري بالخرق الأولي فلهذا لم يذكر ولا يبرهن أنه  
 معها حتى يبرهن أنها لها الغير في أنه واجبه إلى العقار فيقولون لا يبرهن

في هذه المسألة  
 لا بد من التوافق  
 بين الطرفين  
 في الدلالة  
 على صحة  
 الدعوى

العقار

ورود

والأصح أنه قول الكل لا يشترط أن يبرهن أنه معها كان القسم في غير المقتل  
 والعقار غير محتاج إلى ذلك فلا بد من إقامة البينة على الملك ولو برهنوا  
 على الموت وعقد الورثة وهو معهم ومنهم طفل أو غائب قسم ونصب من  
 يقضي لهما أي حضرة أو زان وبرهنوا على الموت وعقد الورثة والعقار معها  
 ومن الورثة طفل أو غائب قسم ونصب من يقضي للطفل أو الغائب وعقبه  
 السجاية والراية يبرهنهم ثقل هذا كسره والصلوات فلا بد من ما حتى لو كان  
 في أيديهم كان البعض في ير المقتل أو الغائب وسيناقش أنه لو كان كذلك  
 لا يقيم فإن برهن واحد أو شروا وغائب أو كان مع الوارث المقتل  
 أو الغائب أو كفي منه لا أي إن حضروا أو غابوا غائب لا يقسم إلا بيمين  
 اثنين لأن الواحد لا يصلح مقارنتا ومقارنتا ومقارنتا ومقارنتا ولو كان  
 مقام الأثر الشراء لا يقيم لأن في الأثر ينصب أحد الورثة مخفيا من البا  
 فحين وإن كان في صورة الأثر العقار أو كفي منه في ير الغائب أو المقتل  
 لا يقيم أيضا لأن القسم يصير قضاء على الغائب والمقتل من غير خصم  
 حاضر عنهما وقسم بطلت أحدهم أي أحد الشركاء أن يقتل على حصته و  
 بطلبه ذي الكثير فقط أن لم يستغ الأثر لعله حصته أي لا يتم بطلبه ذي  
 القليل لأنه لا فائدة له فهو متعنت في طلبه وقيل على العكس لأن صاحب  
 الكثير يطلب ضرما جازما لا يطلبهم أن يقرروا كل القطعة وقسم عرض المقتل بينهما

استغنى

واحد من الطرفين  
 لا بد من التوافق  
 بين الطرفين  
 في الدلالة  
 على صحة  
 الدعوى



لا للجنسين والرفيق والجواهر والجمام الارضانم وقال لا يتم الرقيق  
والجواهر لطلب البعض كما يتم بغير العرض لان التفاوت فاحش  
في الآدمي نصاركا لاجتناس المختلف في الجواهر قد قيل اذا اختلف الجنس  
لا يتم ودور شركة او دار وصحة او دار حانوتة قسم كل واحد الى ازا  
كانت الدورية بان كانت كلهما في مصر واحد قسم كل واحد عند الاجنة  
وقال لا يتم جملتها في بعض وان كانت الدورية اية في مصر فيقولها  
كقول اية حنفية ثم ويصور القاسم ما يتم ويعتدك ويوزع ويقوم  
بناؤه ويعزز كل قسم بطريقه ويخرب ويلقب الاقسام بالاول والثاني والثالث  
ويكتب اسمها ويخرج والاول لمن خرج اسمه اولا والثاني لمن خرج اسمه  
ثانيا اى جند الاراء المصونة على فطاسي ليرفع الى القاضي ويقولها  
اى سويتها على سهام القسيم ويوزعها ويصور الزعان على ذلك القواسم  
بقلم الجداول فيكون كل زراع في زراع بشكل لينة ويعقد البيوت و  
الصقعة وغيرها بشكل الزعان ويقوم البناء ويتر العتمة من اى طرف  
شاهد فان جعل الجانبين الغربي اولا يجعل ما يليه ثانيا ثم ما يليه ثالثا  
وهكذا ويكتب كما انحاب السهام اما على العتمة او غيرها فن خرجها  
ولا يعطى نصيب من الجانبين الغربي جملة من العتمة والبناء الى ان يتم نصيب  
ثم من خرج اسمه ثانيا يعطى نصيبه مستقلا بالاول وهكذا الى ان يتم سواها

الا تقبلون متساوية او متفاوتة ولا يدخل الدرام في القسمة الارضانم اى  
لا يدخل في قسمة العقار الدرام الا بالترافى حتى اذا كان ارض ونها لا يتم  
الا بطريق القسمة معا اى يوزع ربع وعن اية حنفية انه يقسم الارض بالمساحة فالله  
وقع البناء في حيزه يوزع على الاخر داره حتى يساوي بعد ذلك الدرام ضروره  
عن عمد انه يوزع على شريك من العتمة في مقابلة البناء فان لم يقبل ولا يمكن  
التسوية في برز الفضل دراع لان الضرورة في هذا القدر وان وقع مسيل قسم  
او طريق في قسم اخر لا يخلو فيها صرف اى السكن والاصح سئل اذ كان رجل  
وعلمه محرقان قوم كل واحد قسم بها عن عمد ربع وبمضى اى قسم بالقسم عند  
ومعنا اى حنفية يقسم بالتزاع وكل زراع من السخا في مقابلة دراعين على السور  
ومعنا اى بومضى يقسم بالتزاع ايضا لكن العلو والسفل متساويان فان افر احد  
المخاضيين بالا يستأثر ثم ادعى ان بعض حصه ونوع في برصا جرم غلطا لا يجوز  
الا بحجة قالوا لا تدعى في القسمة فلا يصح الا بالترافى قالوا الدرام ينبغي ان  
لا يقبل دعواه للتفاضل وفي المسودات ونما دوى فاجاب ان ما يؤجر هذا  
وجسم رواية المتزاع اعتمد على القاسم في اراؤه باستحقاقه ثم لما قلنا  
الناسل ظلم الغلظ في فعله فلا يؤخذ به الا وارضى كل طرف وشهادة القضا  
كمن حجة فيها اى في القسمة هذا معناه اية حنفية واجز بومضى وعندهما والثاني ليس  
بجمله لا يمكن شراؤه على فعل القسمة بل لا يمكن شراؤه على فعل غيرها وهو الاصل



وان قال بعضهم ثم اخذ بعضهم خلف خضمهم كمال قبضت حتى ولكن اخذ بعضهم  
 ما قبضهم خلف خضمهم وان قال قبل افراده اصابع كذا ولم يسم اليها العا ولا فمحت  
 لانه اختلاف في مقدار ما حصل اليه القسمة لاختلاف في مقدار المبيع فانما استحققت  
 بعض حصصا حصة اشياء اولام يبيع ووجهه فسطح في حصصه شريكه وفتح  
 في بعض مائة في الكل اعلم ان الاستحقاق اثنا في بعض نصيبا من كل كان  
 بعضا شائبا لا يبيع عنوا في مائة ويبيع عنوا في مائة والاشياء ان يكون في  
 حصة مائة ورواه ائمة فاقبلها المثلث العشر لاجل ما استحق المثلث الاشياء  
 من هذا النصف العشر فان لم يبيع ما استحق منه الجار ان شاء انقص العشرة من كل  
 الشئ وان شأ به على الاخر المربع وان كان بعضا مقبلا من نصيبا حصة  
 فقدر قبل انه على الاختلاف والبيع انما لا يبيع بالاجتماع بل يرجع بخرق في مائة  
 شريكه كما ان كانت الارض بينهما نصيبين فقسمت ما استحق من يواحد مائة فخرق  
 ارضه بنصف ما استحق في نصيب صاحبه وان كانت الثلثا ثلث لاجل ما استحق  
 الثلثان للاخر فاستحق من يواحد الثلث ثلث ما استحق والاشياء استحق  
 من يواحد حصة الثلث ما استحق وان استحق البعض من نصيب  
 كل واحد فان كان شائبا نصحت القسمة وان كانت موزعة لم يذكر هذا المسئلة  
 فان لم يبيع القسمة بل يجعل كل المسئلة كان لم يكن فان كان الباقي في يد كل  
 واحد منها بمقدار نصيبه فلا يرجع لاجل ما جردوا ان نقص من نصيبا من نصيبا

فصا و كام

التخصيص

بالقصة

بالقصة كما ان امانة الارضين والمسحق عشرة ارض خمسة من نصيب هذا و  
 خمسة من نصيب ذلك فلا يرجع وان كانت اربعة من هذا واثنتي عشرة من ذلك يرجع  
 الثاني على الاول بوزن هو تحت بين المثلثا مائة مائة مائة من التبعة ارض التبعة  
 فكان احرها من الارض لا تتقاسم ما جردتها لا تتقاسم كما اذا فرغ من اتمام  
 ما جرد فيكون هذا بعضا من الارض هذا بعضا وهذا بعضا وهذا بعضا وهذا  
 عبد هذا يوما وهذا يوما اي خذت عبدك هذا يوما وعمره يومك سكن بيت  
 جفيرا ان يسكن فيه يوما وعمره يومك وعبدك هذا هذا العبد والآخر الآخر  
 اي يتخذه يوما هذا العبد ويجوز عمره العبد للآخر **باب المنة في عقد**  
 الزرع بعض الخراج ولا يبيع عنوا في حصة كما روي ان النبي عليه السلام  
 نهى عن الخبارة ولا ترمي اشجار الارض ببعض ما يخرج عن علمه كان في معنى  
 فقبر الطمان وصحت عندها وبيع ليعامل الناس ولا يختص بها والناس  
 على المضاربة بشرط صلاحية الارض للزراعة وحيلة العاقدين وذكر الحرة وروى  
 البذر وجنته وفسط لاخرها والخلية بين الارض والعامل والشركة في الخراج  
 فيبطل ان شرط لاجلها فقران مسماة او ما يخرج من موضع يبيع الارض ربه  
 البذر يوزن ارضها الخراج ونصيبها الباقي هذا اذا كان الخراج يبيع انما اذا كان  
 الخراج خراجا متساويا كالميراث او الخمس لا يفسد العقد كما شرط دفع العشر لان  
 هذا لا يوزن الا قطع الشركة والبيع لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد الشركة فيما

أحرها بانه



هذا المقصود او تنقيف الحب والبن لغير رتبة البزول لا خلاف مقتضى  
العقد وتنقيف البن والحب لاحدهما لقطع الشر كفى المقصود فان شرط  
تنقيف الحب والبن لصاحب البذر او لم يتحقق للبنين صحت لان في الاول  
الشرط مقتضى العقد فانه فاعليك وفي الثاني الشر كفى هو المقصود  
ويعتبر لهما حب البذر وعقد البعض مشترك تبعاً للحب وكذا لو كان الارض  
والبذر لغيره والبقر والعلل لغيره والارض او العمل او البقرة لاخر وظلت  
لو كان الارض والبقر لغيره والبذر والبقر والاخران لاخر والبذر والبقر  
لاخر اعلم انهما بالتقسيم العقلي على سبعة اوجه لانهما ان يكون الواحد من  
احدهما والثلاثة من اخره او اقل اربعة اوجه وهو ان يكون الارض او العمل  
او البذر او البقر من احدهما والباقي من الاخر والا ولا يجوز ان والثلاثة  
لا احتمال الربو والاربع غير ممكن في الهاديه وهو غير جائز لانه استيجار  
البقر باجر من محمول واقا ان يكون اثنان من احدهما واثنان من الاخر  
وهو على ثلاثة اوجه وذلك ان يكون الارض مع البذر او مع البقر او مع العمل  
من احدهما والباقيان من الاخر والا ولا يجوز دون الاخرين ولا مناسبة  
بين الارض والعمل وكذا بين الارض والبقر وعن ابي يوسف جواز هذا اذا  
صحت فالخارج على الشر ولا شئ للعامل ان لم يجز ويجزى من ايجز للمقضى  
الاربعة المنزلة لان المقضى عليه لا يخلو من ضرره وهو اهلا بالبزور ومضى

في الخارج

فالخارج ارب البزول والاخر اجز مثل ارضه او عمله ولا يزاد على ما شرطه وعند  
 عقد ربح بالخامس ما يلحقه ولو ارب البزور والارض وقد كثر العامل فلا يخفى  
 احكاما ويسر من رايته ويصل بوث احدهما وشرح برين مجموع الى بيضاء  
 هذا قبل ان يثبت الذرع لكن يجب رايته ان يسر حتى اذا عمل العامل ما ان ثبت  
 الذرع ولم يستوفى الا ساع الارض لتخلق حق المزارع بها فان مضت المدة  
 ولم يزر الذرع خلى العامل اجر مثل نصيبه من الارض حتى يزر ان اجر مثل  
 ما فيه بقبية تنقذ الذراع عليها بالمخصص مثل اجرة السقي وغيره من العمل  
 يكون عليها بعد التمثيل الحق كاجر المصاير والرفع والمردس والتزوية فانه  
 عليها بجر حقته كل واحد منهم فان شرط على العامل فسدته لانه شرط  
 على ان لمقتضى العقد فان الذرع او الادراك اختص العقد وعن ابي يوسف  
 انه يقع اي يصح الشرط ويؤتمر للعامل قال الامام السرخسي ربح هو الاصل في ربح  
 لوقوع التعامل فاما حاصل ان كل عمل قبل الادراك فهو على العامل وما بعده  
 فعليهما بالمخصص **كتاب المساقاة** وعرفه الشرايع من بطله بغير  
 من ثمره وحكم المزاومة حكما وخلافا وشرطا فان حكم المساقاة حكم  
 المزاومة في ان الفتوى على صحتها وفي اثنائها باطله عند ابي حنيفة خلافا  
 لهما وفي ان شرطها في كل شرط يكن وجودها في المساقاة كاهلية العا  
 فدين وبيان غيبها للعامل والتجديس بين الاشجار وبين العامل والمشاركة

مشرطها

كان يصلح



في الخناجر واما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المسافات وعند ان  
يتم زرع المسافات جيزة والمراعاة انما يجوز في ضمن المسافات ان  
الاصل هو المصنوعة والمساكنات تشبه بها لان الشجرة في الربيع فقط و  
في المزارعة لا يجوز الشجرة في جرد الربيع وهو ما زاد على البذر الاثيرة فانها يقع  
بلادها السحيق فان كان لادراك الثمرة وقتا معلوما وتقع على اول ثم  
يخرج وادراك بذر الرطبة كما دراك الثمر الرطبة بالفاصلة بسبب فائدة  
اذا وقع الرطبة مسافة لا يشترط بيان المدة فبمدة ايام او ايام بذر الرطبة  
فائدة كما دراك الثمر في الشجر اقول القالب ان البذر فيها غير مقصود بل  
يحصن في كل سنة ست مرة او اكثر وان اريد البذر تحضر مرة وتترك  
في المرة الثانية اية ان هلاك البذر يغني لا ينوخ البذر ينبغي ان يقع على  
السنة الاولى لما على السنة التي ينتهي الرطبة بعد العقر وكر مرة  
لا يخرج الثمرة بعد عدة قد بالغ فيها وقد لا يخرج اذ كرامة كذا في المخرج  
في وقت سمي نخل الشوط والافعال على امر المثل اي ليعمل اية الادراك الثمر  
وتقع في الكرم والشجر والطايب واصول البازة فجان والفحل وان كان  
فيه ثمر الاثم كالمراعاة هذه اعترافا وعنده المشافق لا يقع الا في الكرم  
والحنبل وانما في غيرها محدث غير وفي غير ما بقي على القياس وغرنا  
يعني في جميع ما ذكره الحاجة للناس ثم اذا تمت نضج وان كان الثمر على الشجر

الا ان يكون الثمر صر كما لا بد يحتاج الى العمل قبل الادراك لا بعد ذلك  
رعة يقع اذا كان الذرع بقلا ولا يقع اذا لم يستعمله لكن اجارة الارض لا يقع  
الا وان يكون خالية عن زرع المال لان مائة احدى او مئة مائة  
والثمر في يقوم العامل عليه او وادته العامل عليه وان كان في كره الدراع و  
ان كانت الدراع يقوم العامل كما كان وان كره دشت الدراع كما سمي كما  
للضرورة لا يمنع الا بعدد ويكون العامل به ايضا لا يقع على العمل او ساقا  
يحتاج على سقفة او غيره غدر ووقع قضاء مدة معلومة ليغرس ويكون  
الارض والشجر بينهما لا يقع الا شجرة اما الشجرة كما يتجاءر حاصل قبل الشجرة  
والثمر والغرس اية الارض لا فرق بين غرسه واجراءه لانه في معنى فخر الطين  
لا بد الشجر وبعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان وانما لا يكون الثمر  
لصاحبه لانه غرسه بوضاه ورضي صاحب الارض فصارتها للارض وجوز  
للمو لا يقع نصف الا غرس نصف الارض يستأجر صاحب الارض  
العامل ثلاث سفين مثلاثين قبل يعمل في نصفه **كتاب الزبايح**  
حرم زبيحة لم تترك اذ ارباب الذبيحة حيوانا من شاة الذبح حق لربهم  
والجود او ليس من شاة منها الذبح وانما حملنا على ذلك لان المعنى الحقيقي  
اذا لو حمل على المعنى الحقيقي كان المعنى حرم مزبوع كالنذرية والبطخة و  
نحوها ولا ما اذا قطع من الحيوان الحي عضو او اعمل على المعنى الجارى

وان سجد الدراع او في ذاب  
العامل والثمر في يقوم به



فلهذا من كان يبيع يتناول الصبر المذكورة ثم يفسر القصة بقوله  
 وركاة الضرورة جرح ابن كان من البدن والاحتياط ربح بين الخلق وجهه  
 المنز من الصبر وعروة الحلقوم والمرق والورجان الحلقوم محرم  
 النفس والمرق جمر الطعام والشراب وفي الهداية عكس هذا وهو  
 من الحائض وغيره فلم يحرم فوق العفة والبعض اقنوا بالجواز لقوله  
 عليه السلام المذكورة ما بين اللبنة واللحمين وحل جفقه اي ثلث منها  
 وقامه لا كثر مقام اللذ وبكل افرى الاوراج واسهر الدم ولو بليطة  
 ومروءة الليطة قشر الغضب والمروءة الجمر الذي فيه حدة الاستنا  
 وظفر اقلان اما اذا كان متزوعين كل الرنحة عننا لكن بكرة وعند  
 الشافعي النجاسة ميتة لقوله عليه السلام ما خلا الظفر والسن فانها  
 في بر الحشنة ومن نخل على غير المزوج فان الحشنة كانوا يعطون ذلك  
 ونزب احدا شجرة قبل الاجماع وكره بعده ارفاقا بالمزوج والجمر  
 بجلها الى المزج قوله والجمر باق عطف على الصغير في كره وهو جاز لو  
 جود الفصل في بيعها من فناها والسحق الى المزج الشد يد حتى يبيع  
 البيع وهو باق رتبة خرام مقرر والسحق قبل ان يرد اي يمكن من  
 الاضطرار بشرط كون المزج مسلما كناية رتبة او حريا قال الله تعالى  
 وطعام الذين ادوا الكتاب قبل لكم وذلك لانه لم يرد كونه اسم الله مع

بالفتح وتشديد الباء للنفقة  
 كذا في نسخة دود علي بن موسى  
 قلادة متقابلة  
 احسن

عليها

عليها نخل ويستحبها ولو جحرنا او امرأة او حيا يعقل ويضبط من لو  
 كان الجنون والجن بحيث لا يعقل ولا يضبط التسمية لا يحل ويحتملها  
 او اقل او افرس لا يبيح ذنن ويجوز دم من قمارك لسمه علة اخرنا  
 لوزن يهاك ولا يهاك لم يذكرا اسم الله عليه خلافا للشافعي وانوى حجه قوله  
 تعالى قل لا اجد ضياء اوتي الى عزما على طامم ايا قوله تعالى او قسا اقل  
 لعنه الله فيجعل قوله تعالى ولا تاتوا طامم لم يذكرا اسم الله عليه وان  
 لفسق على ما اقل لعنه الله به بقرينة قوله تعالى ولا تاتوا لفسق وايضا  
 او لم يوجد هذا في المحرم يكون حلالا لا قلنا لضرورة في كل ما لم  
 يحل فيكون من لاجرتنا لا قبل ولا تاتوا التلا يلزم الكذب فان ذكرها  
 ناسبا لعنه النسيان قال الله تعالى لا تاتوا اخرنا ان لينا فقوله  
 عليه السلام تسمية الله تعالى في قلب كل مسلم يحل على حاله النسيان  
 وعند مالك لا يحل في النسيان ايضا وكره ان يذكروا اسم الله تعالى  
 غيره وصلا لا عطف كقوله بسم الله اللهم فقبل من فلان وحرم البيعة  
 ان عطف نحو بسم الله والهم فلان او فلان عذوبكم الله وفلان كان فصل  
 معودة ومعنى كالدعاء بقبل الاجماع وقبل التسمية لا بالاسم وحسين  
 نحر الابل وكره زجها وفي البقر والغنم عكس هذا اخرنا وعند مالك  
 ان زج الابل ونحر البقر والغنم لا كل ولو لم زج فيدر السائل وكذا لم







قال كان الحكم في الجدة افا سوا لم يلبسها وكان للصبى ضرورة واول وقتها  
 بعد الصلوة ان ربح في مغيران بعد صلوة العيد يوم النحر وبعد طلوع مجربو النحر ان  
 ربح في غيره واخره قبل غروب اليوم الثالث فاعتبر في هذا المكان العفل لا مكان  
 من عليه لكن الايجبة لا يجب على المسافر كذا في الهداية وعند ذلك وان في  
 لا يجوز بعد الصلوة قبل غروب الامام ويجوز غزاة الشافعي في اربعة ايام واعتبر في  
 للفقير وضرة والولادة والموت ان اذا كان غاف في اول ايام فقير ان اخرها  
 لا يجب عليه وان ولد في اليوم الاخر يجب عليه وان مات فيه لا يجب عليه وكره  
 اربع ليلا فان ركب الى النجدة وحضت ابائهما تصرف الناز وفتكرها  
 للاضحية بها حبة والفقير يمينها شرا او لا المراد ان تفرلان في مبداه  
 الشاة فانه يتعلق بالمثل والفقير انما يجب عليه باسراء في النجدة واما  
 العتيق فالواجب يتعلق بزينة شري ان لا يولد في الجوع من الضمان  
 الجوع شاة لها لثة اشهر القمان ما يكون لها البية والشى فاعلم من  
 الثلاثة ان من الشاة اتم من ان يكون ضام او معز او من البقر ومن الابل  
 وهو ابن خمس من الابل وبنو من البقر وحول من الشاة قبل الثايبا  
 ابن حول وابن ضعف وابن خمس من ذوى ظلف وخذ كالجوار والعقبي والنثر  
 دون العمياء والعجفاء والعور والى لا تمشى الى المنسل الجمل التي لا تمشى  
 لها والنول المجنونة والعور ازان غير واحدة وقد كبرت المجنونا ابائهم

ان الشاة الى الابل  
 ورجل

لا يشترى اي ما يكون تجعها الى حد لا يكون في عظامها نقي ان يقطع  
 بها او رجلا او ما رخص اكثر من ثلث لانها اوصاف البقرة هذا رواية الجاهل  
 وقيل الثلث وقيل الربع وعنه ان من اكثر من الثلث اجزاء ثم طرقت معرفة  
 وفارب ثلث العين ان يشد العين الموقوفة بقرب البقرة العلف او كانت جارية  
 فينظر البقرة من ان مكان ذات العلف ثم يشد العين الصخرة ويقرب البقرة  
 العلف فينظر البقرة من ان كان ذات العلف فينظر الى تفاوت ما بين المكانين  
 بين فان كان ثلثا فبعد الثلث فان مات احد سبعة وقال ورنه اذ جرحها  
 عنه وعنه صحيح وعن ابي يوسف روى لانه لا يبيع وهو القياس لانه يبيع بالاد  
 فلا يجوز عن غيره كالاعتناق عن الميت وجه الاحتسان ان القرية قريبة  
 عن الميت كالنصف بخلاف الاعتناق فان فيه الزام الاولاد على الميت كبره  
 عن الضحية ومثله ورنه وان كان احدهم كافرا اذ يبرأ الذم لانه البعض  
 ليس بقرينة ولا لا يجرى وبها كل منها وبكل وطلب من ثا ونحوه التصرف  
 بثلثها وتركه لى حال يورسهم بغيره والذم بغيره ان احسن ولا امر غيره و  
 كره ان يرحمها كمال وتصرف بجلها او يجرى الكبرية او خذ او فوا وبتدله  
 بما ينفعه باقيا لابي يستحقه مستحقا كالحمل بغيره فان بيع اللحم او الجلود  
 تصدق بثلثه ولو خلط اشان وزم لانه شاة صالحة بلا عزم وفي القياس  
 لا يبيع ويمن لانه شاة غيره بغير امر وجه الاحتسان ان انها تعينت

او زبناها او عينها او غيرها

وهكذا



للخصية ولالة الارن حاصلة فان العارة حرم بالا استعانة بالغير  
 للبرج ومحت التفتحة بنات العقب لا الودية وتسترها لان في التفتحة بنات  
 الملك من وقت العقب والودية يصير غاصبا بالبرج فيقع الذبح في غير الملك  
 اقول بل يصير غاصبا بغيره ما لا يلا اجتماع وشدة الراجح فيكون غاصبا قبل  
 البرج **كتاب سلكه** ما كره حرام عند محمد ولم يلقظ له عدم القاطع ومن  
 ابو يوسف وابي حنيفة في نسبة المكروه الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض  
 وعند محمد الى الحرام اقرب المكروه الى غداية حنيفة وابي يوسف في ليس بمرم لك  
 الى الحرام اقرب وهذا هو المكروه كرهه يحرم وانما المكروه كرهه تنزه على الخلق  
 اقرب **فصل** الاكل فمن ان انفع به هلاكه وما يجوز عليه ان مكته من صفة  
 قائم ومن صوم قائم ومن صوم وسباح الى الشبهة ليزيد قوة وحرام قوة  
 الاقصر قوة صوم الفطر او ليلا سعي حنيفة وكه ابن الاثير وبول الابل اما ابن  
 الاثير فحكم حكم لحمه وانما بول الابن حرام عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف في غير ذلك  
 حديث الثوريين وعند محمد مطلق لانه لو كان حراما لايحل به العداوى قال  
 عليه السلام ما دمنه شفاؤكم فيما حرم عليكم وابو يوسف يقول لا يباح حراما  
 للضرورة وابي حنيفة يقول الاصل في الاثوال الحرمة وهو عليه السلام قد علم  
 شفاؤهم في غيرهم فالشفاؤهم غير معلوم فلا يحل والاكل والشرب  
 والايمان والسقط من انا ومنه وفقة ان الرجال والنساء قال عليه السلام

وحل به  
 في شرب ما اذا فطره ولبس ما

انما يحرم من بطنا حرمته وخل من انا، ومما هو ذجاج ولبور وعقود حنيفة  
 زنا مقضى وعند الشافعي ربح يكره وجلس على مقضين متينين مواضع الفقه  
 فتقوله وجلس على مقضين من الفخذ في حل وهذا يجوز لوجود الفضل فحنيفة  
 الاكل والشرب من الاثام المقتضى والجلوس على الكثرى والسير والسرج  
 ونحوه مقضيا انا يحل اذا كان متيقنا موضع الفضة الى الاكل في موضع  
 الفضة في موضع اليد الاخرى في موضع الجلوس على الكثرى وعند ابي يوسف يكره مطلقا  
 وحقة وقد قيل انه مع ابي حنيفة وقد قيل انه مع ابي يوسف وقد قيل ان كان  
 شرب اللحم من مسلم او كتابا غل او مجوسي حرم فان قولنا لا فمقبول من  
 العاملات للحاجة اليه اذا العاملات بكثرة الوقوع وقولنا وكافرا او اني او  
 فالحق او جبر او فقه في العاملات كسرا، وكيفية والتوكيل كالاخرى وكل  
 فلاح في مع هذا يجوز الشراء منه وقول الفخر والبص في الهدية والاذن كما اذا  
 جاء بهدمه وقال اعزى فلاح ابك فقه الهدية بهم قبوله او قال انما هو  
 في التجارة ليعمل فلاح وشروط العمل في الديانات كالجبر عن نجاسة الا فسخهم  
 ان اخبروا مسلم عمل ولو عبدا ويخزي في القاسق والمستور ثم يعمل بغاير الزنى  
 ولو اراق قيسم فكونه فاحوط ومقتضى في الهدية فوجبه ثم لعبا او غنا لا يقدر  
 على بيعه ببيع البتة وغيره انما فقه والا جاز ولا يحضر من قبل قال ابو حنيفة  
 سبعة امة فبعت وزا قبل ان يعزى به وقول قول على حرمة كل الملاهي لان الاثام

في غلبة صدق وتوضع فيهم



يجوز ان يكون اعلم انما علم قبل الحضور ان هناك لهو الا يجوز الحضور  
وان لم يعلم قبل الحضور كنتم بعدة فان كان قادرا على التمسك به وان لم يكن  
قادرا فان كان الرجل مقررا عرجا لئلا يتقرب الناس به وان لم يكن مقررا  
فان تعدد الاجاز لان اجابة الدعوة سنة فلا يتبرأ لاجبب الدعوة كسنة الجنان  
زفة تحضر بها فليكن ايا حنفية راجع اثبتت بمذاهب فليكن ايا حنفية راجع  
يرى على الحرمة ويمكن ان يقال الصبر على الحرام لا ينافي السنة لا يجوز والعلم الذي  
قال ابو حنيفة ان يكون جالس غير متناهي عن ذلك اللهم منكر الغير مشغل  
ولا ملته برب **فصل** لا يلبس رجل ميرا الا اربعة اصابع او من العرض  
او راسه العلم روى انه عليه السلام ليس خبيثة مكفوفة بالحريزة وعند ابي  
حنيفة لا فرق بين حال الحرب وغيره وعند ابي حنيفة في الحرب ضرورة قلنا  
الضرورة ينزع بالتحريم ويؤثره ويؤثره ويؤثره وهذا عند ابي  
حنيفة راجع لما روى انه عليه السلام جلس على مرققة من حرر وقال لا يكره  
يلبس ما سواه ابرسم وكعبته وعكسه في حرب فقط انما اعتبر وان  
المحلو للمحرم لو كانت على الابرسم لا يحل وان كان من غيره لم يخل اعتبارا  
للحالة الغربية ولا يحل جزيه راجع اربعة الا بغيره ومنطقة وحلها  
منها وحسبها وليس لشعب نفس ومنطقة كلها ولا يجر بالجر والجر  
والصفر كن يجوز ان كان في الحلقة من الغضة والعنق من الجمل فليكن

الرجل

احب ان تترك التحم لغير السلطان والقاضي احب لك مزية والاعتماد  
والقاضي يحتاج الى الحشم ولا يشترط به بل غفلة هذا عند ابي حنيفة  
وكره الباسي الصبي زهبا او حريرا كما ان شرب الخمر حرام فكذا الشرب بها حرام  
لا حرقه بوضوء لولا ان عند البعض يكره ذلك لانه نوع تجبره لكن الصحيح انها  
او كانت للحاجة لا يكره وان كانت للشك يكره ولا ابرم هو الخيط الذي يجر  
على الا يجر لئلا يفتن ففقدته لا يكره لانه ليس بهت لان فيه غرقا فحسب  
وهو التمر اذ يذكر هذا الان من مادة بعض الناس شرب الخمر على بعض الاعمال  
فكره السلام وفيه حاد ولا يكره لانه محض غيب فقال ان اكرم ليس  
من هذا القبيل **فصل** وينظر الرجل من الرجل سوى ما بين شترته  
اي تحت ركة السرة ليست بعورة عندنا والركبة وعند النشافق على  
العكس ومن عركه واقعة المحل الى فرجه ومن عركه الى الابرسم الوجه  
والصدر والتماني والبطن من الشهوة والا فلا الى الظهر والبطن  
والفخذ كما في غيره فان حكم التحريم حكم الضرورة رؤيتها في ثياب المهنية وما  
خل نظر منها من مساوكم من ذلك ان اذا شرعها وان غاف شهوة وانه  
بغيت لا تفرق في ازار واحد ومن الاجبة ابرم وجهها وكيفما فقط هذا  
في نماح الرواية ومن ابي حنيفة راجع النظر الى عورتها وقدم في كتاب القن  
ان القدم ليس بعورة قلنا في القن ضرورة وليس في نظر الاجبة الى القدم ضرورة

م



يختلف الوجه والكف وكذا السيدة فاقترها في النظر اليها كالاجنبية كان  
 خاف من الشبهة لا ينظر اليها وجهها الا الحاجة كفا من يحكم في ذلك بشرطه عليها  
 عليها ومن يزوجها امرة او شرادة وان خيف شربونهم ورجلها او غيرها فان كان  
 موضع عرضها بعد الضرورة وينظر المرأة من اللوة لا من الرجل وكذا من  
 الرجل ان اعنته شربونتها والحصى والعجوب والمختص في النظر الى الاجنبية  
 كالخلل ويجوز عن امه بلا ذنبها وعن عرسه العزل ان يعطى فاذا قرب اليها لا يزال  
 اخرج ولا ينزل في الفرج ومن ملك امه بشرط او نحوه كالوجه والارض وغيرها  
 ولو بكر او مشربة من امرة او بعد او غيرها اي محرم الامه لكن غير ذي رحم  
 محرم لها حتى لا يعتق الامه عليه او من مال من اي ان كانت الامه من  
 مال من حرمة عليه وطوعا ورضا وبشرطه من ينجس في شربونتها  
 شربونتها ووضع الحمل لا يحمل فان الحكمة في الاستبراء تعرق براءة الرحم  
 صيانة للما المختص من الاختلاط وذلك عن حقيقة الشغل او نوع  
 الشغل بما محترم لكنه امر في فاد الحكم على امرها وهو استبراء  
 الملك وان كان عدم وطن المولى معلوما كما في العور التي عدوا  
 قوله ولو بكر الخ فان الحكمة تراض في الجنس لا في كل فرد ولكن يرضى  
 ان الحكمة لا يراضى في كل فرد ولكن يراضى في الانواع المضبوطة فان كانت  
 الامه بكر او مشربة من لا يثبت نسب ولها طاعة وهو ان يكون الولد ثابت بالنسب

انظر في  
 الشبهة  
 في النظر الى  
 الاجنبية

ينبغي ان لا يجبه لان عدم الثقل بالما المحترم متيقن في حقه والاختلاف  
 والجواب انه اذا ثبت بالنظر لقوله بعد السلام في سببها او طهرس الا لا يرضى  
 الثبالي حتى يقضى بملق ولا في الخيال حتى يبرهن بحقيقة فان السبب لا يتخلل  
 من ان يكون بكر فيها او مشربة من امرة ونحو ذلك ومع هذا حكم النبي عليه السلام  
 حكما عاما فلا يخص بالحكمة كما ان يكون الحكمة في حرمة النكاح انما يريد  
 الشيطان ان يقع بينكم العداوة لانه فلا يمكن ان يقول احد اني اشتر  
 بها بحيث لا يقع العداوة ولا يصدر عن الصلح فان كان المصلحة غابت  
 في تجرمة فالشرع يحبر على العموم لما ان في التخصيص لا ينجس من الخط  
 ونجاسته الناس بحيث يرتفع الحكمة فاذا ثبت الحكم في الشيء على العموم  
 ثبت في سائر اسباب الملك كذلك قياسا فان العلة معلومة فمما يذكر  
 بالاجماع ولم تكن حصة ملكها فيها ولا التي قبل القبض ولا ولادة كذا  
 ويجيب بانه لا يشق هذا لان الملك ثمة والحكم ايضا في العلة  
 القريبة لاحد عود الابنة والمقصود من المصنوعة والمستأجرة فكل  
 المصنوعة لان لم يوجد استحداث الملك ونقص جيلة السقاء الاستبراء  
 عند اي يوسف في خلافة الجدة واحدا بالاول ان علم عورم ومن يابها في ذلك  
 الطهر وبالقائ ان قررها واصل ان لم يكن تحت حرة ان ينجس ثمة بشرطها اذا  
 بالنكاح لا يجبا الاستبراء ثمة اذا اشترى ويقتضي بطلان الزوج اي ان كان تحت حرة

في تحريره



على كونه من يكتسبها الباطل قبل شرائه المشتري رجلا عليه اعتقاد ان يطلقها  
 ثم يشتري المشتري ثم يطلق الزوج فانه لا يجب الاستبراء لا في المشتري  
 منكونه الغير ولا يجوز ولو رزقها لم يبرأ من الزوج قبل الدخول على المشتري  
 ولم يوجد حدث الملك فلا يبرأ المشتري قبل القبض ذلك الرجل يفتقرها  
 ثم يطلق الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض ولا يمل الوطى فاما قبله فلا  
 الزوج لم يوجد حدث الملك ومن خل بشهوة واحدة والى الوطى باليسر  
 لا يمتنعان لما حرم عليه وطهرها به واجبه حتى يحرم احدهما والى الوطى الفلأ  
 والمتى بشهوة الى فوجها بشهوة فان له الى الوطى وتحريم احدهما يكون  
 بازاله الملك لولا او بعضا وبانكاحها وكه تعيق الرجل وعشاقه في ازاره  
 وجاذبه في محض ومضاهية عطف على الصغير في جاز هذا عند ابي حنيفة في قوله  
 وقال ابو يوسف انه لا بأس برها في ازاره واجبه وانما مع القبيح فلا بأس بالي  
 بالاجل والخلاف فيكون النجاسة انما بالشهوة فلا شك في الحرمة اجماعا  
 واوسع العذرة خالصة ومع في جميع مخلوطه كبيع الزين والاشباح بمخلوط  
 طهرها لا يخالصها فان سرق جاز عتقا وعنه ان في لا يجوز وجاز  
 اخذ من على كافر من لثمن غير يخلو المسلم او بخلافه ومن على المسلم فانه  
 لا يؤخذ من ثمن غير باء المسلم لان باطلنا لثمن الذي اخذه حرام وتحتل المصنف  
 باذنه عطف على اخذ من وودخول الذي المسجدة هذه عندنا وعندنا فلا واد

في قوله لا يبرأ من الزوج قبل الدخول على المشتري  
 في قوله فاما قبله فلا  
 في قوله لا يبرأ من الزوج قبل الدخول على المشتري  
 في قوله فاما قبله فلا

في قوله لا يبرأ من الزوج قبل الدخول على المشتري  
 في قوله فاما قبله فلا  
 في قوله لا يبرأ من الزوج قبل الدخول على المشتري  
 في قوله فاما قبله فلا

مع الخمر باطل وشمق الذنوب اخذه حرام

يكره لقوله تعالى انما المشركون نجس فلا تقربوا المسجدة للعلم قلنا لا يبرأ من الزوج  
 من هذا لان قوله انما المشركون نجس لا يوجب نجاسة بعد عامهم عند اهل المذا  
 بشارة المسلمين بان لكنا لا يتكلمون من الدخول بعد عامهم هذا وعيادته وحقها  
 البهايم لا واثارة الحمير على الخيل والحققة رزق القاصي اى من بيت المال فان  
 القضاء وان كانت عبادة ولا اجر على العبادة فهذا الجوز لان في المنع الانسحاب  
 عن القضاء وسفر الامة وامر الولد لا محرم فان مسى انما يراها بالاسباب  
 كس اعفاء الحرام وتراها لا يوجب هذه للطفل وبسبب لاج وامر وعمر وخطبة  
 اعفاء الحرام وهو محرم واجازته لا مطلقا فان الامم ككلا اطلاقها منه لا  
 استخدام الا كذا لا يبرأ من اربع العيص من ببيعة خرافان المعصية لا يقوم بفس  
 العيص بغيره بخلاف بيع السلاح ممن يعلم انه من اهل انفسه فان العبة  
 يقوم بفسه وحمل ثمره في باع هذا عند ابي حنيفة وعندنا لا يجوز ولا يمل الاجرة  
 واجرة بيت بالسواد وعند بيت غارا وكيشة او بجنة او باع في المحرم عند  
 ابي حنيفة في التحلل محل الفاعل المختار وقال لا يجوز والمالك يبرأ بالسوار لانه  
 لا يجوز في الامصار اتفاقا وفي سواها لا يتكلمون منها في الاصح فان كان  
 ابو حنيفة بنقص هو لسوا الكفة فان اكثر اهلها رضى فلما سواها فانها علم  
 الاسلام في ظاهره ومع بناء بيوت مكة وتيقيد العبد بقبول يهودية باجرا  
 اجابة وقوله في الشحارة دابة وفي القياس لا يجوز رجوع الاسحق ان الله عليه السلام

في قوله لا يبرأ من الزوج قبل الدخول على المشتري  
 في قوله فاما قبله فلا

في قوله لا يبرأ من الزوج قبل الدخول على المشتري  
 في قوله فاما قبله فلا

في قوله لا يبرأ من الزوج قبل الدخول على المشتري  
 في قوله فاما قبله فلا

في قوله لا يبرأ من الزوج قبل الدخول على المشتري  
 في قوله فاما قبله فلا











من يشرب الخمر وقذف الخمر فيقول بغيره يعتق وعندهما اذا استسما في صا  
 حرمهما الا بشرط قد فسد الخمر بغيره حرام وان قلنا من الناس من كان  
 السكر منها حرام وهذا موقوف بان لا يذوقها حتى يسكر وجله انفس اجماع  
 الامم تركم مستحلتها وسقطت نفوسها الا ما ليتها عنها ونجم الانفس فيها  
 ويجوز شاربها وان لم يشكر ولا يؤثر فيها الطبع ويجوز خلعها خلافا لادفع  
 هذه عشرة احكام كالاطلاق وهو ما عني قد رجع فيه اقل من ثلثاه  
 وغلبت بخاسه ونفع التمر ان السكر ونفع الزبيب يبيح اذا غلبت واشترت  
 الصبر رجع لبا الا لا ويقع التمر وسع الزبيب وعند الاوزاعى الاطلاق هو  
 البازق مباح وكذا نفع الزبيب وعند شري من غير ذلك السكر مباح لولا  
 تعديا تحذرون بكم ورواها حسنا واعلم ان هذه الاشربة نفا يحرم عن الجاهل  
 حنيف راج اذا غلبت واشترت قد رقت بالزبد وعند حكاكيني الا لشربها كما  
 في الخمر وخمرية الخمر اقوى فيكفر مستحلتها فقط وعزل المثلث العيني مستحرا  
 او يطبخها العنب حتى يذهب مثاه ثم يوضع حتى يغلي ويشتر ونعقد  
 بالزبد وكذا ان يشا في الماء وروق بعد ما زجر ثلثاه ثم يطبخ او يغلي ثم يزر  
 ايا ان يغلي ويشتر ويجذف بالزبد واما مثل ثلثه عند ابي حنيفة في ادب  
 يوصف خلافا لمحمد ومالك والشافعي روي في الزبيب مطبوخا او في  
 طينه وان استوا لا شرب ما لم يسكر بل بالعود وطرب انما يحل هذه الاشربة  
 بحل ما

روى في

او شرب ما لم يسكر اما القمح الاخضر وهو السكر حرام انما لا يخرط في شرب  
 لا يقصر التمر والقرع بل يعصر النقي والخلطان وهو ان يجمع بين ماء التمر  
 وماء الزبيب ويطح او في طنجية ويترك الى ان يغلي ويترك حتى يبرد والعسل العنب  
 والبر والسفر والذرة وان لم يطبخ بل بالعود وطرب وحل الخمر ولو يطلع اي ياتي  
 اثنى فيه وهذا التوازن قولنا في فان التحليل اذا كان بالقاء كذا لا يحل  
 الحق قولنا واحدا وان كان بغير القاء اثنى فيه قولنا والاشربة الى الدباء والخمس  
 والخمر والنخلة الدباء القرع والخميرة الجرة الخضر والتمرس الطرف الطليان  
 ان البقر والنخلة الطرف الذي يكون الجنب المنقور اعلم ان هذه الظروف يكافئ  
 محضه بالخمر فاذا رعت الخمر حرم النبي عليه السلام استعمال هذه الظروف  
 انما لا في استعمالها بشرب الخمر واما لا في هذه الظروف كانت فيها اثر  
 الخمر فلا مفسدة مرة ابيع النبي عليه السلام استعمال هذه الظروف فان اثر  
 الخمر قد زال منها وايضا في استعمال الخمر في بيانه وشتر وليركا الناس  
 مرة فاذا ترك الناس استعمالهم يرون الشرب بعد حصول العضو وكما روي  
 وروي الخمر والاشربة طرب الماء والكرامة الحرة لان فيه اجزاء الخمر الا ان  
 الكرامة لا الحرة لعدم النقص الفاعل فيه ولا يجره من ربه بلا سكر فان في الخمر  
 انما يجره شرب الخمر لان قبل الخمر يدعوا اليه الكبر ولا كراهة في الردى فاجبه  
 حقيقة السكر ككتاب الحقير يحل صير كل زبيب وخبثا من كبر وباز











يكنى للمؤمن من اخذه هذا في ظاهر الرواية عن ابي يوسف انه لا يثبت في المختار  
 لا بالنقل لانه قبض موجب للضمان بمنزلة العقب وعنه ما لا يلزم جرون القبح  
 ومن باقل من قيمة ومن الدين اعلم ان هذا تركيب مشكل غفل الناس عن اشكاله  
 هو انه يتوهم ان كلمة من هي التي يستعمل مع افضل القفل وليس كذلك لان  
 اربعة مضمون باقل من كل واحد فهو غير مبرور وان اربعة مضمون باقل من الجميع  
 او باقل من احد على ان كان الواحد بمعنى او فلهذا لا يجوز غير مضمون بالمراد  
 انه مضمون با هو اقل فان كان الدين اقل من القيمة فهو مضمون بالدين وان  
 كانت القيمة اقل من الدين فهو مضمون بالقيمة فيكون من البين ان غيره اذا  
 مضمون با هو اقل با هو اقل من الاخرين هو القيمة تارة والدين اخرى  
 ثم اذا علم الحكم في اذ كانت القيمة اكثر وهو مضمون بالدين والفضل لمانته  
 فهو الحكم في صورة المساواة ان يكون مضمون بالدين فلهذا هو السواء  
 دينة وان كانت قيمة اكثر فالفضل لمانته وفي اقل يسقط من دينة بقدر حاجته  
 المرتهن بالفضل فالحال ان يد المرتهن على المدين براسية الا انه يشبه  
 بجانب الاستيفاء ليكون موصلا اليه فيكون استيفاء من وجه ويقرر بالهلال  
 فلا كان الدين اقل من القيمة فقد استوفى الدين والفضل امانة وان كانت  
 القيمة اقل يكون مستوفيا بقدر المائنة وهي القيمة فخرج بالفضل هو اخذنا  
 وعنه ما لا هو مضمون بالقيمة وعنه الشافعي هو غير مضمون بل هو امانة والمرتهن

هذا هو الوجه في قوله من اخذه هذا في ظاهر الرواية عن ابي يوسف انه لا يثبت في المختار لا بالنقل لانه قبض موجب للضمان بمنزلة العقب وعنه ما لا يلزم جرون القبح ومن باقل من قيمة ومن الدين اعلم ان هذا تركيب مشكل غفل الناس عن اشكاله هو انه يتوهم ان كلمة من هي التي يستعمل مع افضل القفل وليس كذلك لان اربعة مضمون باقل من كل واحد فهو غير مبرور وان اربعة مضمون باقل من الجميع او باقل من احد على ان كان الواحد بمعنى او فلهذا لا يجوز غير مضمون بالمراد انه مضمون با هو اقل فان كان الدين اقل من القيمة فهو مضمون بالدين وان كانت القيمة اقل من الدين فهو مضمون بالقيمة فيكون من البين ان غيره اذا مضمون با هو اقل با هو اقل من الاخرين هو القيمة تارة والدين اخرى ثم اذا علم الحكم في اذ كانت القيمة اكثر وهو مضمون بالدين والفضل لمانته فهو الحكم في صورة المساواة ان يكون مضمون بالدين فلهذا هو السواء دينة وان كانت قيمة اكثر فالفضل لمانته وفي اقل يسقط من دينة بقدر حاجته المرتهن بالفضل فالحال ان يد المرتهن على المدين براسية الا انه يشبه بجانب الاستيفاء ليكون موصلا اليه فيكون استيفاء من وجه ويقرر بالهلال فلا كان الدين اقل من القيمة فقد استوفى الدين والفضل امانة وان كانت القيمة اقل يكون مستوفيا بقدر المائنة وهي القيمة فخرج بالفضل هو اخذنا وعنه ما لا هو مضمون بالقيمة وعنه الشافعي هو غير مضمون بل هو امانة والمرتهن

طلب

طلب دينة من اخذه فانه لا يسقط بالارهن طلب الدين وحسبه اي حسن الرهن  
 بالدين وحسبه رهن بعد من عقده حتى يقبض دينة او يبرأه فانه لا يبطل الا بالار  
 على الرهن على وجه الفسخ لانه متى مضمون بالدين والدين لا الانتفاع بها  
 ولا سكن ولا رهن ولا اجارة ولا اعادة وهو مضمون لو فعل ولا يبطل الرهن  
 اي بالنقد واذا طلب دينة اخرى في حصار رهنه فان احضره سلم كل دينة اولاته  
 رهنه وان طلب غير رهنه العقار لم يكن للرهن مونة بل وان كان سلم دينة بلا  
 احضار رهنه انما يسلم الدين لولا النسخ حق المرتهن كما ذكرنا في السع ان الرهن  
 سلم اولاً لهذا المعنى وقوله وان طلب مضمون با سبق وهو قوله بغير احضار رهنه  
 اي يقوم باحضار الرهن وان كان طلب الدين في غير رهنه العقار الحكم وهو الام  
 باحضار الرهن في غير رهنه ان يثبت ان لم يكن للرهن مونة بل من ان كان  
 للرهن مونة بل من ان كان للرهن مونة المحل سلم دينة بلا احضار الرهن ولا  
 يخلف رهن طلب دينة احضار رهن وضعه عند عدل ولا ثمن رهن باع المرتهن باع  
 حتى يقبضه ان امر الرهن المرتهن من بيع دينة فباعه فان لم يقبض الثمن لا يخلف  
 باحضار الثمن واذا طلب دينة وان قبض الثمن يخلف باحضاره ولا مرتهن معه رهنه  
 يمكنه من بيع حتى يقبض دينة اي لا يخلف مرتهن فقبض بعض دينة تسليم بعض رهنه  
 ثم هذا الحكم وهو عدم التخليف المذكور مقيماً اي يقضي بقيمة الدين ولم يخلط  
 بنفسه وعياله كالزوجة والولد والخال والعم الذين في بيادهم مطلقاً بغيرهم

قوله هو مستند له فقول فلهذا لم يكن رهنه ضمان الغنم جميع قيمته لانه لا يادة على مقدار الدين امانة كما هو الا ان تقضي بالنقدية كما لم يجعله المولى لغيره والقدرية اخفى

معه رهن ان يمكن الرهن من سعة الرهن الى قضاء الدين ولا يخلو قضاء بعض دينة بعض رهنه حتى يقبض القيمة الا لا يخلو من سعة الرهن قضاء بعض دينة تسليم بعض رهنه

لم يخلو من سعة الرهن تسليم بعض رهنه



وبما لا يجرى فيه وجعل خاتم الرهن في خضرة لا يجعل في وجه آخر فان  
 جعل في الخضر استوال وجعل في وجه آخر لا لعدم العادة بل هو من باب الحفظ  
 وعبد مؤنة حفظ ورثه لئلا يبره او اوجه منه كاجرة بيت حفظ وحافظه  
 واما جعل الايق ومداواة الجرح فنقسم على المضمون والامانة ان على المرتهن  
 مؤنة الحفظ كاجرة بيت الحفظ واجرا الحافظ وكما مؤنة رده اليه بالمرتهن  
 ان خرج من يده كجعل الايق منه على المرتهن او اكان قيمة الرهن مثل على الدين  
 وكما مؤنة رده من الرهن اليه بالمرتهن كمدواة الجرح اذا كان قيمة بيت  
 الدين واما اذا كان قيمة اكثر فنقسم على المضمون والامانة في صورته على  
 المرتهن وهو امانة مغل الرهن وهو بخلاف اجرة بيت الحفظ فان قام  
 على المرتهن وان كان فيه المرهون اكثر من الدين لان وجوبه فلا يثبت  
 الجبس ومن الجبس في الثلاث لا وعلى الرهن مؤنة بتقيد واصور  
 منافع كنفقة رهنه وكسوة واجرايه وظر ولول الرهن وسق البستان  
 والقيام باموره وكسوة واجرايه وظر ولول الرهن **باب ما يصح رهنه**  
 والرهن به الا لا يصح رهنه مشاع ومرة على تحمل رهنه وزرع اخذ او  
 تحمل رهنه او انها لعدم كونه يتميز وكذا عكسها اي لا يصح رهنه بغيره  
 فغيره وارض برون رهنه او تحمل لعدم كونه متفرقا فلا يصح رهنه به ان  
 رهن الارض بدون الشجر جائز لان الشجر اسم للناس فيكون استثناء الاشجار

بما لا يجرى فيه

بفواضله يجوز لان الاتصال لا يكون بغير اتصال مجاورة ولول الرهن التحمل بوا  
 ضح يجوز ايضا لان الاتصال اتصال مجاورة ورهن الخبز والمزروا والمكس  
 وانه لو لم يذكروا لا يجوز فاعلم الحكم في هذه الصورة بما في صورة المساواة و  
 صورة ان يكون الوري في رابا على الدين لا عرف ان الفضل امانة ومن شئ على ان  
 برهن شيئا او جعل كفيلا بغيره من ثمة واجه السحابة والقياس ان لا يجوز  
 لانه منققة في صفة وجه الاسمان انه بشرط حال لان الكفاية والرهن  
 الاله او رهنه وبما لا يصح رهنه الى رهنه لا يصح  
 لا يثبت في الاستساق للوجوب واما قال بغيره لانه لو لم يكن الرهن والفضل  
 كفيلا وبوجهه **باب ما لا يصح رهنه** لانه لا يصح رهنه  
 محبنا بغير البيع ولا يجبر على الوفاء هذه امانة لانه لا يجبر على البتة وان  
 رهنه لان الرهن اذا شرط في البيع فارتفع من موقه كالوكالة المشروطة في الرهن  
 ولما يصح رهنه الا اذا سلم ثمة حالا او قيمة الرهن رهنه وعنه نال في الشرط  
 فانه وصف مرغوب فيفوت به يكون للبايع حق الفسخ فان قال لبايعه املاك  
 صلاحي اعطى ثمة رهنه اي اعطى المشتري البايع شيئا غير رهنه وقال  
 املا هذا حتى اعطى ثمة يكون لانه يلفظ لما بني عن الرهن والعبارة  
 للبايع وعنه رهنه لا يكون رهنه وان رهنه عينا من رجلين بدين لكل منهما  
 رهنه ولا رهن من كل منهما اي بغير كل محبوسا بدين كل واحد لان نصفه يكون  
 رهنه عنده او نصفه غير ذلك فهذا بخلاف الرهن من رجلين حيث لا يقع  
 عن اية حصة رهنه فان الاول لا يقبل الوصف بالقرى بخلاف الرهنه وازانها

بما



فيكون له في حق الاخر ولو جعل ضمن كل حصة فان هذا هو الملاك  
 يصير كل مستوفيا حقه والاستغناء عما يتبقى فان بقي من احد ما عكف من  
 الاخر لما قران كل رهن عند كل واحد وان هذا راجع الى ما بين يديها فحق  
 الرهن يسكن اليه قبض الكل انما يقع هذا لان قبض الرهن وقع في الكل لا في شئ  
 وبطل حجة كل منهما انه رهن هاتمه وقبضه هذه مستندة لانه لا يتعلق لهما  
 بالقبض صورتهما ان كل واحد من الرجلين ادعى ان رهنه هذا الرهن من هذا  
 المذموم وسلم اليه واقام على ذلك سره بطل كل واحد لانه لا يمكن القضاء لكل  
 واحد والا احدهما العدم الاولوية والا القضاء لكل بالنصف للشيء ولو  
 مات رهنه والرهن معهما فمهر كل كل كان مع كل نفسه رهنه باجته هذا  
 قول ابي حنيفة ومحمد وهو المستحسن وعندهما يولد هذا بعدا وهو القابض  
 كما في الجوف وجه الاستحسان ان كان في الجوف الجوف والشيء بقضه وجه  
 الممات الاستيفاء بابي في الرهن والشيء لا يقبضه بابي الرهن عند كل  
 فتم الرهن قبض عمل شرا وضد هذه هذه استمرنا وقال مالك لا يجوز ان  
 يغير المالك وللهذا يرجع عليه عند الاستحقاق فاحرم القبض قلنا بوجه  
 على الصورة بر المالك وفي المالية في المهر من لان يرد ضمان والمضون لما به  
 فيزل فمزيله شخصين ولا اخذ لاحد هاتمه ومن يرفع ايا امرها وحكمه  
 مع هذه رهن فان وكل العدل او غيره يبيع او يملك الجاهل فحقه فان شرا

حل اجماله بيان  
 او التوكيل

في بيعه عند كل

او التوكيل في الرهن لا ينعزل بالعدل ولا يكون الرهن لو لم تكن بل يبيع  
 الوكيل سواء كان الوكيل المثلث او العدل او غيره صا او امانات الوكيل  
 لا يقوم وارثه او وقيه مقامه عنه وعن ابي يوسف ان وصي الوكيل يملك  
 بيعه ولا يبيع بغير ورثة او الوكيل مع المهر من بينه ورثة الراهن ولا يبيع الراهن  
 او المهر من الاخر من الاخر ان لا يكون المراهن مع الرهن الا من الرهن من المهر من  
 وايضا لا يكون للمهر ثمن مع الرهن ولا برهن الراهن بان وكله او باعه فاجاز  
 الراهن يبيع فان حل اجماله وراعه غائب اجر الوكيل على بيعه كوكيل على بيعه  
 بالمخصوصة غائب موكلا واما فان الوكيل يبيع على المخصوصة فالحاصل ان  
 الوكيل لا يبيع على التقريف الا ان في هذه الصورة اذا غاب الراهن والوكيل  
 عن البيع فان المهر من يبيع بغير الوكيل على البيع كما يبيع على المخصوصة اذا غاب  
 الموكل فان الموكل اعتمر عليه وغاب فلو لم يخالف ينعزل الموكل ويبيع حقه  
 او يبيع على المخصوصة وكذا لو شرط بغير الرهن في الاصح اجماله ان في الجهر فلو لم يبيع  
 ان الجهر انما يثبت اذا كانت الوكالة لازمة وحسب ان يكون وثمن عقد الرهن  
 فلو كان بعده لا يبيع والاخران الجهر بناء على ان حق المهر من يبيع بغير راي  
 الوكيل بالمخصوصة اذا غاب الموكل وانما كان هذا القول صحيح لان عدم المهر  
 على عدم المهر لو لم يخصصها او وجد دليل اخر فان باء العدل فالتنقيد رهن  
 فملكه كملكه فان اولى منه المهر من فاستحقاق الرهن في المهر الا ان اجماله

لا يدل



في بيع العبد بلا ثمن يتم استحقاق الموهون فالضمان الذي يلحقه العبد  
 عن الرهن وان عطل الرهن مع الرهن فاستحقاق الرهن بمقتضى حلا بديته  
 او يكون مستوفيا بديه وان ضمن الرهن رجع على الرهن بقيمة بديته المستحق بالثمن  
 بين يمين الرهن والمرفق فان ضمن الرهن ملكه باء الضمان فمع الرهن وان ضمن  
 المرفق رجع على الرهن بالقيمة لانه مرفق من جهة الرهن وان ضمن المرفق رجع  
 وبالقرن لانه استحقاق قبضه بغيره فمعه كما كان قبل عليه كما كان قرار الضمان على  
 الرهن والملا في المرفق ثبت لمن عليه قرار الضمان فبين ان رهن ملكه <sup>فان كان حازم الخاص</sup>  
**باب التصرف في الجناية في الرهن** وقدر رجع الرهن رهنه ان اجاز رهنه  
 او مضي بديه فمعه رهنه وان لم يبرز فمعه لا يفسخ في الاجاز وهو المشتري  
 الا فلا الرهن او رجع الى الخاص يفسخ اعلم ان المرفق اذا فسخ يفسخ في رواية  
 والاجاز انه لا يفسخ لان حقه في الجسوس لا يبطل بانعقاد هذا العقد فبقي  
 موقوفه ما لم يشر وان شاء جبره الا فلا الرهن او رجع الامر الى الخاص يفسخ البيع ومع  
 اعتاقه وتبديره واستيلاده رهنه فان فعلها غشيا في ربه حالا او ربه  
 ومن موجب قيمة الرهن بده اياها بمقتضى اجله او اخر قيمة لاجل ان يكون رهنه عونا  
 عن الموهون ايا زمان حلول الاجل وفائدة بطلان الرهن بالقيمة من غير حصر  
 الدين كما اذا كانت القيمة وراهم والدين كره ولا قدرة له على اداء الدين في الحال  
 فيكون الواهم هذا ايا محلي لاجل وان فعلها حصر في الحق في العبد من انقل

في بيع العبد

في بيع العبد بلا ثمن يتم استحقاق الموهون فالضمان الذي يلحقه العبد  
 عن الرهن وان عطل الرهن مع الرهن فاستحقاق الرهن بمقتضى حلا بديته  
 او يكون مستوفيا بديه وان ضمن الرهن رجع على الرهن بقيمة بديته المستحق بالثمن  
 بين يمين الرهن والمرفق فان ضمن الرهن ملكه باء الضمان فمع الرهن وان ضمن  
 المرفق رجع على الرهن بالقيمة لانه مرفق من جهة الرهن وان ضمن المرفق رجع  
 وبالقرن لانه استحقاق قبضه بغيره فمعه كما كان قبل عليه كما كان قرار الضمان على  
 الرهن والملا في المرفق ثبت لمن عليه قرار الضمان فبين ان رهن ملكه <sup>فان كان حازم الخاص</sup>  
**باب التصرف في الجناية في الرهن** وقدر رجع الرهن رهنه ان اجاز رهنه  
 او مضي بديه فمعه رهنه وان لم يبرز فمعه لا يفسخ في الاجاز وهو المشتري  
 الا فلا الرهن او رجع الى الخاص يفسخ اعلم ان المرفق اذا فسخ يفسخ في رواية  
 والاجاز انه لا يفسخ لان حقه في الجسوس لا يبطل بانعقاد هذا العقد فبقي  
 موقوفه ما لم يشر وان شاء جبره الا فلا الرهن او رجع الامر الى الخاص يفسخ البيع ومع  
 اعتاقه وتبديره واستيلاده رهنه فان فعلها غشيا في ربه حالا او ربه  
 ومن موجب قيمة الرهن بده اياها بمقتضى اجله او اخر قيمة لاجل ان يكون رهنه عونا  
 عن الموهون ايا زمان حلول الاجل وفائدة بطلان الرهن بالقيمة من غير حصر  
 الدين كما اذا كانت القيمة وراهم والدين كره ولا قدرة له على اداء الدين في الحال  
 فيكون الواهم هذا ايا محلي لاجل وان فعلها حصر في الحق في العبد من انقل



في قوله من الدين ورجع على سيرة غنية  
في قوله من الدين ورجع على سيرة غنية

فان القيمة من الدين ورجع على سيرة غنية في كل الدين بلا  
رجوع لان الرهن اذا ائتمن وهو مضمون فان كان الدين اقل من القيمة لا بد ان  
ينسحب لانه لما تعدد للرهن اشتد الحق من الرهن باخذه من يتفقد الحق  
والجهد انما يتفقد بمقدار ما لا يدرج في سيرة السيرة اذا ايرسيرة لانه  
نفس ربه وهو مضمون في حكم الشرح فيرجع عليه ما يحتمل منه وفي التفسير والا  
سبلا وسن في كل الدين لان كسب المهر والمستهورة ملك المولى فيسحق  
في كل ربه ولا رجوع واللامر هذه كاشاف غنية اي ان ائتمن الرهن على ائتمن  
غنية ان كان الدين حالا اخذ منه الدين وان كان موجلا اخذ قيمته ليكون  
رهنه الى زمان حلول الاجل واجتنى المهر برهنه وكان ان الغنم رهنه  
مع رجوع ائتمن رهنه رهنه رهنه او احد صا بلون حجاب اخر سقط حجاب رهنه  
مع مسير هلك بلا كذا ولا يضمنها ان رده رهنه فان مات الرهن  
قبل رده فالمرتهن ائتمن من الغنم لان حكم الرهن باق فيه لان به العارية  
ليست بلا رهنه وكذا غير مضمون لا يدل على انه غير مضمون فان ولد الرهن  
مضمون غير مضمون ومرتهن ائتمن باستعمال رهنه او استخاره من رهنه لئلا  
ان هلك قبل علم او بعده ضمن كما الرهن ولو هلك ما كان على المهر السقارة  
كذلك الرهن غير رهن بالث وان قيمته غير ما عتق من قدره حش وموت  
وليه فان خالف من الميرسيرة ورجع رهنه بين رهنه او آياه القيمة

راجع

في قوله من الدين ورجع على سيرة غنية  
في قوله من الدين ورجع على سيرة غنية

راجع الى المرتهن وموقوف على المستير ورجع هو بائع من وبيعه على رهنه فان  
وافق وهلك مع رهنه فقد اخذ كل ربه ان كانت قيمة مثل الدين او اكثر ومن  
مستيره قد رهن او فاه من لا القيمة او بعض ربه ان كانت اقل وباقي رهنه  
ان وافق وهلك الرهن مع المرتهن فان كانت قيمة عشرة والدين عشرة فقد اخذ  
المرتهن كل الدين ومن المستير الدين الذي اوفاه وهو عشرة للغير وان كانت  
قيمة خمسة عشر والدين عشرة فقد اخذ المرتهن كل الدين فيضمن المستير الدين  
الذي اوفاه الى عشرة ولا يضمن لانه قد وافق فليس يضمنه فان كان القيمة  
عشرة والدين خمسة عشر فقد اخذ المرتهن بعض الدين وهو عشرة فيا في الرهن على الرهن  
فيضمن المستير الدين قد اوفاه من الدين وهو عشرة ولا يضمن المرتهن  
او وافق المير وربه وفاء رهنه الرهنه في تخليص ملكه ورجع على الرهن  
بما ادنى لانه غير مخرج لما ذكرنا ولو هلك مع الرهن قبل رهنه او بعده لا يضمن  
وان السجور او كره من قبل لانه ائتمن خالف شرعا الى الوفاق فلا يضمن  
للساخي وجباية الرهن عليه ما وعلى ما لا رهنه اعني بائع رهنه وقال لا جناية  
الرهن على المرتهن معبرة لانها حصلت على غير ما كره الى الاعتبار فانه رهنه  
الدفع بالجناية فان رهنه والرهن ابطال الرهن ووقع بالجناية الى  
المرتهن وان كان المرتهن لا اطلب الجناية فهو رهنه على حاله لان الجناية  
حصلت في زمان الرهن فعليه تخليصه فلا يغير وجوب الفكان له مع وجوب التخليص عليه

وجباية الرهن على المرتهن مضمونة  
وجباية المرتهن عليه بقطعة دينه  
بعد رهنه



فيكون من غير العدل انما يلف موصل غفارت قيمة مائة مثقل رجل وزنه مائة  
 حلة وحمل اربعة مثقالين من المانة مائة مثقالين من سعة وقط باقية لان نقصان السهم لا يوجب  
 سقوط الدين خلافا لما في الروايات لان نقصان السهم لا يوجب سقوط الدين <sup>في القيمة</sup>  
 سنيقا، فيفسر مستوفيا لكل من الابدان وان باء باءه وقبضت قيمته مائة وقبض  
 ثم رجع بما في الدين لم يسقط بقضاء السهم لان نقصان السهم ليس بطلا كما  
 لا يحتمل العود على ملكه وان كان السهم باقية وقدره الرهن ان يبيع بانه يكون  
 الباقي في رزمة وان قل بعد جعله مائة فدفع به فلا يكل دينه هو الغرض الى خيرة ربه  
 وايه يوسف ربه وعندكم هو الخشاعة ان مشق فكل يكل دينه وان شئت سئل العبد  
 المدفوع الى الرهن بانه لو غدر فروع يصير رهنه بانه لا يملك على الخلف بقدر العسر  
 منقلى الرب بغيره قلنا ان الرهن الثاني قائم مقام الاول فصار كما كان الاول  
 قائما وبما رجع بغيره ثم لم يرد ان المالكون غير ملزمين بالرهن فيخبر الرهن  
 بالبيع اذا قل قبل القبض ولما ان التغير لم يظهر في حق العبد لبقاء الثاني  
 مقامه فان في الرهن خطأ، فراه من هذا ولم يرجع الى حل الرهن لان الجناية معلقة  
 في ضمان الرهن ولا يملك الدرع لان الرهن غير مال فانما يردعه الرهن وفلا  
 وسقط الدين الى ان الرهن ان يغيره قبل الرهن او دفعه العبد او دفعه ربا  
 ففلسفط الدين واعلم ان الرب انما يسقط بتمامه او ان كان الدين اقل من  
 قيمة الرهن او مساويا انا او كان اكثر سقط من الدين بقدر اقيمة العبد ولا سقط

فيه ان  
 في الرهن  
 في الرهن  
 في الرهن

الباقي لكن لم يترك في الرهن الا ان الظاهر ان لا يكون الدين اكثر من قيمة الرهن  
 وان مان الرهن باء وميزر هذه وقبضت هذه مسئلة مبتدئة لا تعلق لها به  
 الجناية اي لو كانت الرهن فويبيع الرهن باذن الرهن وقبضت دينه كما اذا كان  
 الرهن حيا فله البيع باذن الرهن كما اذا كان لم يكن له وجه فبعضه وبيع به  
**فصل** في قيمة عشرة رهن بها فتمت وتخلل وهو عود لها اي اقل  
 بعد عشرة رهن في رهنها فالحاصل ان ما هو محل البيع محل الرهن وما ليس محل البيع  
 ليس محلا للرهن والخم ليس محلا للبيع استل لكن محل له بقا فكل الرهن وشاة  
 فتمت عشرة رهن بها فتمت فذبح جلد هذا فمحل رهنه فمحل رهنه وفلا  
 الرهن كونه وثنية وصوفه وثمره رهنه وهو رهن مع اصله وطلد بلائى فاته  
 لم يدخل تحت العقد مقصودا وان هذا اصله فمحل هو فلا يسقط بقسم الرهن  
 على قيمة يوم فكله قيمة اصدى بم قبضة ويسقط حصة اصله فلا يسقط كما اذا كان  
 الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة النى ايام الفدا خمسة  
 فثلثا عشرة حصة الاصل فيسقط ثلثا عشرة حصة فبقية بقية بقية بقية بقية  
 في الرهن يقع وفي الرهن لا يفسد اية حصة ومعدوم ربه لا يجوز الزيادة  
 في الدين ايضا فان الدين بمنزلة الثمن والزيادة في الثمن يجوز قلنا الزيادة في الدين  
 الرهن يوجب البيع في الرهن وعنده في الشاخي ربه لا يجوز في شيء منها كما  
 لا يجوز في البيع والثلث عشرها وقدره في البيع فان رهنه بعد اعلان العا بالان فم



هذا القول راجع إلى الأول فهو على الأول وهو حق برأيه راجع ومقتضى ما بين  
 في الآخر من جهة مكان الأول بان برأه الأول إلى الآخر في بعض مخرجاته ولو لم  
 تخرج راجع عن دية أو وجه من هذا الرهن أي في الرهن هلك بلائها لا يستحق  
 وفي القياس هلك بالدين وهو قول رافض لم يفتن فيه أو بعض من راجع  
 أو غيره أو شك بالدين مباح أو ضاح عن عمل في أو حال الرهن مرتبة برأه على آخر  
 ثم هلك راجع مع هلك بالدين وروى ما مضى إليه من أدى وبطلت الحوالة وكذا لو  
 تصادق على أن لا دين ثم هلك هلك بالدين حكم هذه المسألة سبق على أن برأه  
 فمن يداستبق يتقرر ذلك بالهلال فإذا هلك كان بين أن الاستيفاء وقع مكرراً  
 فير ما مضى إليه من أدى فان أدى المدين برأه وان أدى غيره برأه إلى ذلك  
 الغير وان أحال يظل الحوالة وفي القصوره التصديق وجود الرهن محتمل الآخر من  
 هذا الفرق فاسأل المسئلة الخلاف على هذه القصوره ووجه الاستيفاء هو الفرق  
 بينهما وهو أن الهلاك بالدين يقتضي وجود الرهن وبالبراء والرهبة لا يثبت الرهن  
 أصلاً بخلاف الاستيفاء فان الاستيفاء لا يقدم الدين بل يثبت لكل منهما  
 على الآخر فيبسط الطلب لعدم الفائدة **كتاب الجنايات** اعلم ان القتل  
 خمسة أنواع غير وثبه غير خطأ وجار غير الخطأ والقتل بسبب فيبين هذه  
 الأنواع بأحكامها فقال القتل العمد برأه برأه بغير فرق الأجزاء كسج وعمارة  
 من جسد أو جمل أو ليطه وبار هذا عن برأه من ذبح وعن جمل وعن ذبح  
 أو عن ذبح

طوبى

ضرب قصصاً لا يطبق البينة حتى أن ضرب بحر عظيم أو جسد عظيم فهو مباح  
 ليكنه ويجب القود عيناً هذا عننا خلاف الشافعي فان القود غير متعين عندنا  
 بل الأولى بخير بين القود واخذ الدية لنا أن المال أكمل يجب في الخطأ صورة حياته  
 الدم من المهور ولا مماثلة بينه وبين النفس ففي العمد لا يجب مع احتمال المثل صورة  
 وعن الكفارة خلاف لما في حق جود يقول كما وجبت في الخطأ فان خطأه ان يجب  
 في العمد وعن نفوذ لا يلزم من كون الكفارة سائر الخطأ كونها سائرة للعمد  
 وهو كبيرة عمدة وشبه العمد ضرب قصصاً غير ما ذكرنا لعصا والسوط والجر الصغر  
 وأما الضرب بالجر العظم والخشب العظم فمن شبه العمد أيضاً عن أبي حنيفة في خلافها  
 لغيره وفيه الأثم والكفارة وروى سقطت على العاقلة سبباً في تغيير الدية الخطأ  
 وتغير العاقلة بلا قود وهو في دون النفس عن أبي حنيفة ضرب قصصاً غير ما ذكر  
 فيما دون النفس غير موجب للعصا من ليس فيما دون النفس شبه عمدة من الخطأ  
 ولو على غيره أتم قال هذا الذي توهم أن العمد مال وهو أن الأموال لا يكون على العاقلة  
 قلة فيه وإنما إذا كان قبله خطأ يكون الدية على العاقلة قصصاً كغيره من الخطأ  
 أو حرثاً وغللاً كغيره من الخطأ أو قتل الخطأ ضربان خطأ في القصر وخطأ في  
 الفعل أن بقصر فعلاً قصصاً من غير الخطأ أو في الخطأ أو في الخطأ أو في الخطأ أو في الخطأ  
 والخطأ في القصر أن لا يكون الخطأ في الفعل وأن يكون الخطأ في قصصه فاقصر  
 بهما الفعل حرثاً لكن الخطأ في ذلك القصر حيث لم يكن ما قصصه وليس في الخطأ



على ان يفتلوا ذلك الشخص  
بسبب سقوط علمه كفاية  
ودية على عاقلة 29 الفصل  
سبب كسوفه ان اى كاتل  
قيم في موضع جبر او غير جبر

فألوحي هو الولي فاشبهه به  
المؤمن الذي يقتضيه قائله وان  
اجتمع الوارث بالولي فان لم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام

خافزم

فان لم يجرع وارثا غير سبعة اوترا ولا ولدا، اما سبعة هذا فنحن اية جنة  
 واية يولي خلافة له وان لم ير له وفاقا اما لا تتبدا بها لانه حين يستقل  
 فهو ورثة على اية او اقل الابن الشخص ووال القضا من القاتل نسخا القاتل  
 بحرمة الابوة ولا يحد ولا يسف هذا عزنا وعمة الشافعي يفعل به مثل ما فعل  
 فان ما ندر والابن نسخا السوية ولنا قولها تنسخه لا قولا الابا ليس ولها  
 يستعمل ان لا يكون موجب اية جزاء رتبة خلا سوية في غير ابوالمنهوتما طبع  
 به وقائل فريه ويصاح ولا ينفي الوصي العلي فقط اى ليس له العفو ولا القتل  
 اذ ليس له الولاية على نفسه بل في حاله والقتل قصاصا من باب الولاية على النفس  
 وليس له ولاية القصاص في الاعتراف والجنح كالمقتل والخاص بالاب هو  
القتل حتى يكون اية ووجبة ما يكون لابي الحق ووجبة والخاص بغيره الاب  
 ويسوق اليك قبل كبر الصغير فهو الرها هذا عزنا اية جنة وقال ليس لك  
 ولاية القصاص حتى يولد الصغير لانه حتى مشركا (اذا كان بين الكبيرين  
 واحد عالما لانه حق لا يخرق لثبوت بسبب لا يخرق وهو المخرقة بنفسه  
 لا يخرق كما في ولاية الامام واحتمال العفو عن الصغير مطلق بخلاف الكبير  
 وليقتصر في جرح شئت عيانا او كتمه وجعل الجرح زائفا حتى مات ومن  
 قتل بغيره قبل بظهره او موته او مشق او حنق او غير ذلك او لولا واليه  
 ضربت فان الربا فان رتبة كذا وان رها بظهره فلا قصاص عزنا جنة

فان لم يجر وارثا غير سيرة اوترا ولا ذرا، اما سيرة هذا فغير اية سيرة  
 واية يولى خلافا لجمته وان لم يترلا وفاء اما لا سيرة اجمالا لا سيرة  
 فردا ورثة على اية اى اقل الابن الشفعا ووال القضا من القاتل نسخا الفدا  
 بحرمة الابوة ولا يها ولا يسف هذا عزنا ومنه الشافعي يفعل به مثل ما فعل  
 فان ما تروا ولا يجر نفعا السوية ولنا قول عبدنا نسخا لا قودا الابالين واجبا  
 يستعمل ان لا يكون مجتبا اية من الرقة فلا سوية في غير ابو المعنوه ما طلع  
 به وقاتل مريد ويهاج ولا ينفق الوصي العلي فقط اى ليس له العفو ولا القتل  
 اذ ليس له الولاية من غير مال والقتل بقضا من باب الولاية على النفس

فان لم يجر وارثا غير سيرة اوترا ولا ذرا، اما سيرة هذا فغير اية سيرة  
 واية يولى خلافا لجمته وان لم يترلا وفاء اما لا سيرة اجمالا لا سيرة  
 فردا ورثة على اية اى اقل الابن الشفعا ووال القضا من القاتل نسخا الفدا  
 بحرمة الابوة ولا يها ولا يسف هذا عزنا ومنه الشافعي يفعل به مثل ما فعل  
 فان ما تروا ولا يجر نفعا السوية ولنا قول عبدنا نسخا لا قودا الابالين واجبا  
 يستعمل ان لا يكون مجتبا اية من الرقة فلا سوية في غير ابو المعنوه ما طلع  
 به وقاتل مريد ويهاج ولا ينفق الوصي العلي فقط اى ليس له العفو ولا القتل  
 اذ ليس له الولاية من غير مال والقتل بقضا من باب الولاية على النفس



ويقتل من يدينه من غير ان يات به الا بالاثبات وعنه اذا جرح وعنه ان يات به  
 بيمينه وان اصابه يهود والمفان كان فلا يطبق الا ان <sup>يحبس</sup> فلا يقتل بالاثبات  
 عنه اي حبسه وان كان تم لا يطبق فيه خلاف كما ترون في الحق والتفريق  
 لا يقتل من عنده حية خلافا لغيره وفي المولاة السعد لا يقتل خلافا لغيره  
 ولا في قتل مسلم مسلما فله من غير كذا عند النفاة الضعيف بل يكفر ويؤذي على  
 الدية وفي موت يفعل نفسه ويزرع ويسم ويحرق ثلث الدية على ذرية لانه ما في ثلثه  
 انفعال ففعل السبع والحيمة جنس واحد لكونه هرة معلقا ومفعول من جنس  
 اخر وهو انه هدر في الدنيا لا في الآخرة ومفعول من جنس اخر فيجب الثلث انقول  
 يجب ان ينظر اليها ما هو مؤثر في الموت وينظر الى افعاله وتفرده فليس  
 والحيمة انسان ولا اعتبار في ذلك لكونها هرة او يجب قتل من شرب سيفا  
 على المسلمين ولا شرب قتل ما قال يجب قتل من شرب سيفا او اخيا  
 اليه قوله فلا شرب بقتل فله يمتل ان يجب قتل وفعله الشر ومعه لا يجب  
 بقتل شرب سيفا ولا من شرب سيفا على رجل ليل لا يجره او غيره  
 او شرب عليه عصا ليل لا يجره او شربا او غيره فقتل المشهور على الشرب  
 اذا شربه عليه فلا شرب بقتل مطلق لانه غير ملتبس والعصا اذا شربه  
 ليل لا يجره او شربا او غيره فلا شرب بقتل ايضا لانه وان كان ملتبسا فليدل  
 في المعر لا بلغة الفوش وكذا في النهار في غير المعر ولا على من يتبع سارقه

المخرج

الا بالقتل

المخرج سرقة ليل لا يقتل حر الا لم يتمكن من الاسترداد ولا يفعل لغيره عليه  
 الضيق والستار فاقول دون ملك وكذا اذا قتل قبل الاخر او قصرا قبله  
 ولا يمكن من دفعه الا بالقتل وكذا اذا دخل وارر على التسليم فقتله على من  
 صاحبه لانه اذا جاء لقتله بجل قتل وقتل بقتله من شهر عصا نفاذ في معبر  
 فان العصا ملتبس والظاهر لحوق الفوش نهرا في المعر فلا يقتل في القتل  
 غائبا خلافا لغيره لانه قتل دفعا مضطرا فصار كالواقص قتل بالسيف نهرا  
 او بالفضاض ليل او في المعاد ليل او نكاحا او قتل من شرب سيفا او غيره ولم  
 يقتل من رجح فقتله اخره اذا ضرب ولم يقتل ورجع عاود عصية فاذا قتل اخر  
 فقتل حصوا فقتله الضام ويجب الدية بقتل مجنون او مجنونة شرب سيفا  
 على رجل فقتله هو اي المشهور عليه عمر في مال اي يجب الدية في مال لان المعاد  
 قتل لا يمتل الحمد والقيمة اي يجب الدية في قتل رجل صالح عليه هذه الغرامة لانه  
 قتل تخلفا معصوما وان لم يلا حصوا لان فعل المجنون والصبى والراية  
 لا سقط العصمة وانما يجب الضام لوجوب المبيع وهو دفع الشرع عن الي  
 يد فانه يجب الدية لانه لا في الصبي والمجنون لان عصمة لم يحقر لم فيسقط  
 بفعله وعصمة الراية لحق صاحبها فلا يسقط بفعله وعصمة الشافعي لا يجب  
 الرضا في شئ اصل لانه قتل لرفع الشرك في الحافل البالغ باب القود  
فيما دون النفس هو من يمكن حفظ العائلة فقط فيقتل قاطع اليد



هذا الفصل انما قال من العقل احراز الحق اذا قطع من نصف التساوي  
 او من نصف الساق او لا يمكن حفظ المماثلة وان كانت يرا اكبر قطع كالمقاطع  
 لرجل وبارن الان فان الرجل اذا قطع من العقل يجب ان يقطع في وسط  
 الانف يجب ان يقطع في وسط الانف لان لا يمكن فيها حفظ المماثلة  
 وعري والارن في وسطها وهي كائنه فيجعل على وجهه نظره طب وبقا  
 عينه بمرآة محمية ولو قطعت لا اذني العلم لا يمكن رعاية المماثلة وكل شي  
 تراعى فيها المماثلة كالموضحة وهي ان يظهر العظم والاقد في عظم الارسن  
 منقطع ان علت ويؤد ان كسرت ولا بين رجل وامراه وبين خروج  
 وبين عشرين في الطرف هذه الغرضنا عند الشا في راج يجب ان يقطع عند الا  
 اذا قطع في الطرف العبد فانه لا يقطع عنده ايضا وانما لا يجرى الفضا  
 عنه لان الاطراف بسلك بهما سلك الاموال فينضم المماثلة بالتقار  
 في الغيرة ولا في قطع من نصف التساوي بانه برئت فان الجائز  
 برئت لا يجرى فيها الفضا لان البرية بانا وانما لظا ان الثاني يفضي اليه  
 السلاك وانما ان لم يبر فان كانت سارجه بحجة ان يقطع وان لم يشر به  
 لا يقتض ان يظهر الى من البر والسرارة واللسان وان كان الان يقطع  
 العتقة هذه عندنا لان الاقتاض والانشط طيحي فيها فلا يرا الى الما  
 ثلثة وضعه اليه وان كان القطع من الاصل يقتضي وطرف المسك والرمي

في غير العقل  
 في العقل  
 في العقل  
 في العقل  
 في العقل

لا تنبأ وحاية النفس كالاموال  
 وكانت المماثلة فيها شرط  
 ولا مماثلة في اطراف العبد  
 لاقتل في القيمة ولا في الرجل  
 والمرأة لاقتل في الدية

سواء وقر الجني عليه ان كانت يرا القاطع مثلا او ان قطع في جميع الاموال  
 كما في جميع ما بين من الشا والمستهوية ما بين من من المشجوع الجني ومن  
 موضع حتى وجب الفضا في الشيعة طولا لها هذا في مشلا وراس المشجوع صغير  
 واستوعب الشدة ما بين من في راس الشا عظم لا يستوعب الشدة وهي شرب ما بين  
 من في الشدة التي لها المشجوع اكثر مما يلحق الشا كما في المشجوع بالبحر ان من انظر  
 وان شاء اخذ الارض وسقط الفقد بولنا ملك وسقط الاولياء وبطلت جميع  
 على مال فلان رجل ويجب حاله ان لم يترك الحلول والشا حبل بحسب حاله  
 ولا يكون كالدية مؤجلا ويصح احد من الغيرة لمن بقي حصة من الدية ان لمن بقي  
 من الدية فان الفضا في الدية حق جميع الدية عندنا خلافا للاد والشا في  
 في الزوجين فان صالح بان وكل سيد غير وقرقلا بالخص من دهر ما يفتن في  
 اذا كان النان قرا وعبد افام الحر ومو كيا بعد رجلا بان يضاع عن دهر ما على  
 ان يفعل فالا ان على الحر والولي نقصان وقيل جميع بغزو وبالحكس الكفاة  
 ان حضر ولهم ايه يقتل عزو وجميع ويكتفى بقتل ولا شي لا وليا بينهم عزو ولا  
 فلا لا شافق فان حذره يقتل للاول ويجب للباقيين المال وان لم يبرر الا  
 قتل لهم جميعا وقسم الديات بينهم وقيل يقتل الجاني جزية وعنه وان حضر  
 الواحد قتل له وسقط حق البقية ان حضر ولي واحد فيقتل له وسقط  
 حق الباقيين عندنا ولا يقطع بران يبر وان امر يسكن في بر فقتل في دمه









الخط في حقه فيعتبر وسيا في كيفية وجوب العقوبة وكذا الشبهة ان لو كانت  
 مقام شبهة فهي على الخلاف المذكور فان قطعت امرأة يد رجل ففكرها على يده  
 ثمة ماتت بحسب حكمها ودية يره في مالها ان تموت وعلى عاقلة بان  
 اخطأت اي ان قطعت امرأة يد رجل ففكرها على يده فموتها على عاقلة  
 المخرجين لا يصلح للقطع العمد وهو القصاص في الطرف فهو لا يخرج من واجب  
 مهر المثل وعليها الدية في مالها واما على ما هو واجب بهذا القطع وهو  
 الدية فانه لا قصاص بين الرجل والمرأة في الطرف ثم اذا سري ان دية اليد  
 غير واجبة فيجب مهر المثل وان قطعت خطا فيجب مهر المثل ايضا لانه دونه  
 النفس على العاقلة فلا تخافه مهرها بخلاف العمد فان فكرها على اليد وما  
 يخرج منها او على الجناية اذ تم ماتت في حكم مهر المثل وفي الخط ارفع عن  
 العاقلة مهر مثلها والباقي وجبة لهم فان خرج من الثلث سقط والا  
 يسقط ثلث المال اتما فيجب مهر المثل في العمد لان هذا تزوج على القصاص  
 وهو لا يصلح مهر فيجب مهر المثل ولا شئ عليها بسبب القتل لان الواجب  
 القصاص وقد استقطه وان كان خطا ويرفع من العاقلة مهر مثلها لان  
 هذا تزوج على التوبة وهي قطع مهرها فان كان مهر المثل من دية التوبة ولا مانع  
 شوي هذا فلا يخفى على العاقلة لان التزويج من العوايج الاصلية فيعتبر  
 من جميع المال وان كان مهر المثل اكثر لا يجب الزيادة لانها رخصت باقل من مهر

رخصت

المثل وان كان مهر المثل اقل فالزيادة لانها رخصت باقل من مهر المثل  
 وان وجبة للعاقلة ويخرج لانهم ليسوا بقتلة ويعتبر من الثلث فان خرجت  
 من الثلث سقطت والا يسقط مهر ثلث المال وهذا الفرق بين التزويج على اليد  
 وبين التزويج على الجناية يقول ابي حنيفة واما عندنا فالحكم في التزويج على اليد  
 كما ذكرنا في هذه المسئلة وهي التزويج على الجناية وان ماتت المقتولة بقطع  
 قتل المقتول لا يقطع منه اي من قطع يده فاقص له من البدن ثمة ماتت فانه يقتل  
 المقتول منه وعندنا لا يوجب الا يقتل كما تقدم على القطع مقصا اياه عما  
 وراءه قلنا استيفاء القطع لا يوجب سقوط العقوبة لكن لا العقوبة اذ قطع يده  
 من عليه العقوبة ومن دية النفس من قطع يده فاسرى اي من لم يقصص في الطرف  
 فاستوفاه فاسرى اي النفس فيجوز دية النفس عند ابي حنيفة لان حقه في القطع  
 وقد قتل وعندهما لا يضمن شيئا لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن  
 البعير بوصف السلالة كما فيه من سرياء القصاص والاحترار عن السراء  
 ليس في وسع وارثي اليد من قطع يده من عليه قود نفس فحقا عندنا على  
 ولي القاتل ان يقاتل ثم عفاه عن القاتل ومن دية اليد عند ابي حنيفة لانه  
 استوفى غير حقه لكن لا يوجب القصاص للشبهة وعندهما لا يضمن شيئا  
 لانه استوفى اطلاق النفس بجميع اجزائه فالتلف البعض فاذ عفاه فموتها  
 وراثة البعض فلا يضمن شيئا **باب الشبهة في القتل واعتبار حاله**

رخصت



القود يشك في ثبوت الورثة الا اذا علم ان القصاص يثبت الورثة ابتداء  
 عنهم ابي حنيفة رجع لانه يثبت بعد الموت والتمس ليس اهلا لان ذلك يشك  
 الامار اليه حاجته كالمال مثلا فطريق ثبوت الخلافه وعندها طريق ثبوت  
 الوارثه والفرق بينهما ان الوارثه يثبت على سبق ملك المورث ثم الا  
 نتقال منه الى الوارث والخلافه لا يستدعي ذلك فالمراد بالخلافه ههنا ان  
 يفهم شخص مقام غيره في اقامه فعله في القتل اذا اعتدى القاتل على المقتول  
 فالحق ان يعتدى المقتول بمثل ما يعتدى عليه لكنه عاجز عن اقامه فالورثه  
 قاموا مقامه من غير ان المقتول ملكه ثم انتقل منه الى الورثه ثم اذا ثبت  
 هذا الاصل فرغ عليه قوله فلا يصير احدهم خفيا عن القويم اعلم ان كل ما يملك  
 الورثه بطريق الوارثه فاصحهم ختم عن الملباقين ان خاتم مقام الباقيين  
 في الخصومه حتى اذا ادعى احد الورثه شيئا من الزكركه على احد فاقام بينه وبين  
 حق الجميع فلا يحتاج الباقيون الى تجديده الدعوى وكذا اذا ادعى احد على احد  
 الورثه شيئا من الزكركه واقام البيت عليه يثبت على الجميع حتى لا يحتاج  
 المدعى اليه ان يدعى على كل واحد وما يملك الورثه لا بطريق الوارثه لا يصير  
 احدهم خفيا عن الباقيين ففرغ على هذا قوله فلو اقام حجة بقتل ابي عاتبة  
 اخفى فحضر جدها اي فلو اقام احد الورثه بينه واخوه غائب ان فلتا  
 فقتل اياه فله ان ير القصاص ثم حضر اخوه يحتاج اليه اعادة اقامه البيت

عند

عن ابي حنيفة رجع خلافا لهما وفي الغطاء والدين لا انى اذ كان القصاص  
 خطا لا يحتاج الى اعادة البيت لان موجب المال وطريق ثبوت الميراث في  
 الدين او اقام احد الورثه البيت على ان لا يبدى على فلتان كذا فحضر اخوه لا يحتاج  
 اليه اقامه البيت فلو بر هذا القاتل على عفو الغائب فالحاضر ختم وسقط  
 القود اي اذا كان بعض الورثه غائبا والبعض حاضرا فاقام القاتل بينه  
 على الحاضر ان الغائب قد عفا فالحاضر ختم لانه يدعى على الحاضر سقوط  
 حقه في القصاص وانتقال الى ما لا يكون خفيا وكذا لو قتل عبيد بين رجلين  
 احدهما غائب اي عبيد مشترك بين رجلين احدهما غائب فقتل عبيدا فادعى القاتل  
 على الحاضر ان الغائب قد عفا فالحاضر ختم وسقط القود وكذا ان كان  
 شهيدا وتبا قودا يبرءوا خفيا بطلت وهي ان الشهادة عفو منها فان قتلها  
 القاتل وحده فملك منهم ثلث الدية وان كثر شهداء فلا تنس لهما ولا خربت  
 الدية وان صرحوا بالدم فقط فذا الثلث هكذا ذكر في الهدييه وفيه نوع لا بد ان  
 ارباب الشهادة حقيقتهما منى لا يكون بدون الدعوى والتمس هو القاتل بقتل  
 يكون تكذيب القاتل من اقسام هذه المسئلة وان ارباب الشهادة مجرد  
 الاخبار لا يجه الحكم با بطلان مطلق اذ هو مخصوص بما اذا كذبها ومن  
 الاقسام ما اذا صرحوا بالدم مع لا يبطل الاخبار وايضا الاقسام اربعة  
 ولم يذكر الا الثلثة فالحق ان قال فان اخبر وتبا قودا يبرءوا خفيا فله

نظير



وهو البقي حتى يتبين ان صدرهما القاتل والاخ فلا شيء لوكهما ثلثا الدية  
 وان كثر باها فلا شيء للمجبرين ولا جرمي ثلث الدية فان صدرهما القاتل ولا  
 لكل منهما ثلث الدية وان صدرهما الاخ فقط فلا ثلث الدية اما الاول  
 وهو قصدهم بغيره فلهما صوابا الثاني وهو كذبهما فلا ان اخبارهما  
 الاخ اقرار بان لا حق لهما في العتاس فلا قصاص لهما ولا مال لتكذيبهما  
 والاخ ثلث الا ان ثلث الدية لان حق المجبرين لما سقط في العتاس سقط حق  
 الاخ لعدم تجزئته وانتقل الى المال اذ لم يثبت عفو له لان اخبار المجبرين عفو  
 لم يبع لا تميز بجران به نفعاً وهو انتقل من حقها الى المال وانما الثاني وهو  
 يقترب القاتل فقط فان للاخ ثلث الدية لما ذكرنا وكذا لكل من المجبرين بقرب  
 القاتل ان حقهم انتقل الى المال وانما الاخ وهو بغير من الاخ فقط وهو  
 الاسحق والعتاس ان لا يكون على القاتل شيء لان ما ادعاه المجبران على القاتل  
 لم يثبت لا لهما وما اقرب القاتل للاخ يبطل بتكذيبه وجه الاسحق ان  
 القاتل بتكذيب المجبرين اقرار ان لا فيه ثلث الدية لزمه ان العتاس سقط  
 بدعواه العتاس على الاخ وانقلب نصيب الاخ مالاً والاخ لما صدق المجبرين  
 من اللغو فقرر ان نصيبها انقلب ما لا قصاص مقرها لهما باقرب القاتل  
 ووجهها مذكور في الهداية وان اختلفت هذه القتل في زمانه او مكانه  
 او الة او قال شاهد قتل جدهم والاخر جهل الة قبل لغت وان شهدا

بقوله

بقوله وما لا جهلنا الة بحجة الرتبة القياس ان لا يجب شيء لان حكم القتل  
 يختلف باختلاف الة وجه الاسحق ان انهم شهدوا بطلاق القتل وانكروا  
 بمجمل فيثبت اقل موجه وهو الرتبة ويجب في مال لان اصل كل قتل العمد  
 فلا يجره العاقلة وان اقر كل من رجليه يقتل زبوا وقال الولي قتلها فله قتلها  
 ولو قتل بينة يقتل بغيره او اخرى بقتل كبر اياه وادعى الولي قتلها فالثاني ان  
 في الثاني تكذيب المشهود والشاهد في بعض ما شهد به وهذا يبطل بشهادتها  
 وانه لان التكذيب يقضي وفي الاول تكذيب المقر المقتول بعض ما اقرب وهو  
 اخراؤه في القتل هذا لا يبطل الاقرار والعبرة بحالة الرمي لا الوصول فيجب  
 الدية على من رمى مسلماً فارتد فوصل هذا غرضنا وعندها لا يجب شيء اذ بان  
 نداء سقطت نفقة مقصداً لمرئياً للرأى من موجه كما اذا ابره به الجرم قبل الموت  
 له ان الرمي بحالة الرمي مقومة والجمعة لسيرة غيره في اليد فاعتقد قول هذا  
 عند ابي حنيفة وابي يوسف رآه وقال في فصل ما بين يده مرئياً الى غير مرمى والمزاد  
 على محرم رمي بغيره فوصل لا على حلال رماه فاحرم فوصل ولا يضمن من رمى  
 موقفا عليه برجم فرجع رشده فوصل وحل صبر رماه مسلم فمحمي فوصل لا  
 حارماه على كذا فاسلم فوصل لان المعبر بحالة الرمي كتاب الرماية الدية من  
 الرجم الف دينار ومن الورق عشرة الاف درهم ومن الابل مائة وهدية من  
 الحمير اربع من بنت لحاف وبنت لبون وخذ وجزعتي الخلف من الخلف



الحكمة من هذا ان من كان له عشر برية في حياته لا يكون الا من هذه الالف  
الثلاثة وقالوا لها من البر ما نحتاجه من الفم الحاشية ومن الحلال ما حلال  
كل حيلة ثوبان لان سر من الله جعل على الجمل بخل مال منها ولان هذه الالف  
بحر منة بخلاف الالف وعنده الشافعي ربع من الالف اثنا عشر الف درهم ثم اربعة  
المائة وعنده المذنبين ربع من عشر وعشرون بنت مخاض وهي التي تمت  
عليها ثلث سنين وتسع وعشرون خمره وهي التي تمت عليها اربع سنين  
وعنده محمد بن ابي حنيفة ربع من ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون نينة كلهما  
خلفان في بطونها والاولاهما الشبهة التي تمت عليها خمس سنين والثلثة التي في  
بطونها ولو تمت عليها ثلثة اشهر والخيل مختلف فيه بين الفقهاء فانه  
نكاح عليها اربعين وفي اخرها يقول ابن مسعود رضي الله عنه وروى (الحق)  
عندها عشرون ابن مخاض وهو ذكر منه عليه حوز ومن الاصناف الاربعة  
المذكورة عشرون عشرون وعنده الشافعي عشرون ابن لبون كان ابن مخاض  
وكذا رتبها حتى مؤنثة فان مجزعة صام شهرين ولا يطعم فيها لانه لم  
يروبه النفس وضعف ابن جرير في السلم لانه يكون مؤنثا بالبيعة لا الجنين  
والمرأة نفقة الرجل في ذمة النفس وما دونها عندنا وعند الشافعي  
ما دون النفس الثلث لا ينفق وللنفس ما ليس عندنا وعند الشافعي  
ذمة اليهود والنصراني اربعة الاف درهم وذمة المجوسي ثمانية مائة درهم وعند

فلا تصح بهم التقدير ولم يرد  
فيها الشرح المذكور

عَلَى  
حَوْلِ عَشْرِينَ بَنَاتِ لَبُون  
وَهِيَ الَّتِي عَلَيْهَا مَوْلَانُ وَغَنِي  
عَشْرُونَ حَقَّةً وَهِيَ الَّتِي قُتِلَ عَلَيْهَا

رفیقہ

مالك ومع رية اليهود والنصران نصف رية المسلم ودية المسلم عشرة فنين عشر  
الف درهم وفي النفس واللاق والذكور والخففة والفصل والشتم والذوق والشمع  
والسحر واللب فان منع النطق اداوا واكره الحروف ولحمية خلقت فلم يست وشر  
الزس الوبية اى رية الحاملة وعند مالك والشافعي لا يجب ولا لحمية وشر الزس  
حكومة العسل كما في اثنين على ان يكون انسانا وفي احدى نضرها وكما في اشجار  
العين وفي احدى عاكسها وفي كل اصبع براد ورجل عشرها وفي مفصل من اصبع فيها  
ثلث عشرها وما فيها مفصلان نصف عشرها كما في كل سن فان فيها نصف العشر  
لما كان عدد الاسنان اثنين وثلثين فينبغي ان يجب في كل سن ربع ثمن الوبية فما لم يكن  
في وجوب العشر فيحظر بالان عدد الاسنان وان كان اثنين وثلثين فالاربعة  
الاخيرة وهي اسنان العلم قد لا يثبت بعض الناس وقريب من بعض الناس بعضها  
وبعض كلهما فان عدد المتوسط للاسنان ثلثون ثلثون الاسنان منفعة ان الوبية  
والمضغ فاما سطح سن يبطل منفعتها بالكلية ونقص منفعة السن التي عا بها  
وهو منفعة المضغ بالكلية ونقص منفعة السن التي عا بها وهو منفعة المضغ  
وان كان نصف الاخر وهو الوبية باقية اذا كان عدد المتوسط ثلثين فنقص السن  
الواحد ثلث العشر ونقص المنفعة من العشر ومجموعها نصف العشر والاعمال بالكلية  
وكل عضو غير منفعة بغير رية كبر ثلث وعين عيسى والاقود والاشجار الا في  
المنفعة هو الا انه لا يمكن حفظ المائة في غير الوضوء وفيها يمكن وحده اعلى من

مفصل بیان







انما جعل على العاقلة في سنة وايضا في بول العجوز وحيثما كان بول العجوز  
 يجب في سنة ان كانت ثلث الدية او اقل اليه نصف العشر وعشر الشاة في يجب  
 العرة في ثلث سنين كالتية وغرة ودية ان كان ميتا مات الام ودية الام فعلا  
 ان ماتت فالت ميتا لانه يمكن ان يكون مود سبب اختفاء مودتها وغرة الشاة  
 يجب العرة ايضا ودية ان ماتت فالت ميتا مات وما يجب للجنتين لورثة  
 سوى حابره امان كان الفاضل وارثا للجنتين لا يكون له شيء مما وجب الا لغيره  
 لقاتل وفي جنين الام نصف عشرة قيمة في الذكر وعشر قيمة في الانثى اعلم ان الجنين  
 اذا كان حرا يجب فيه خمسة ادرهم سواء كان ذكرا او انثى اذا ماتت في الجنين  
 بين الذكر والانثى وهي نصف عشر من دية الذكر وعشر من دية الانثى فاذا كان  
 رقبا يجب ان يكون نصف عشر قيمة على تقدير ذكره وعشر قيمة على تقدير انثى  
 شاة لان دية الرقيق قيمة فيما تقدر من دية الحر تقدر من قيمة الرقيق فان قلت  
 يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر قلت لا يلزم لان في  
 العادة قيمة الغلام زائد على قيمة الجارية بكثير حتى ان قومت جارية بالف درهم  
 يقوم الغلام الذي مثلها في الجنس بالف درهم فنصف قيمة الجنين ان كان ذكرا الا  
 يكون اقل من قيمة ان كان انثى وغرة اليه يورث يجب الفقصان لو انقصت الام  
 بالقائما كما في البهائم فان الفقصان في قتل الرقيق فمات مال غنمه وغرة الشاة  
 يجب عشرة قيمة الام فان ضربت فاقطع سوط حملها فالت ميتا يجب فيه قيمة ثلث الدية

في حوالته يقتصر ولما كان بغير حق ينبغي ان يجب الفحص لكن سقط للمشبهة فيجب

انما

في حوالته يقتصر ولما كان بغير حق ينبغي ان يجب الفحص لكن سقط للمشبهة فيجب

انما جعل على العاقلة في سنة وايضا في بول العجوز وحيثما كان بول العجوز  
 يجب في سنة ان كانت ثلث الدية او اقل اليه نصف العشر وعشر الشاة في يجب  
 العرة في ثلث سنين كالتية وغرة ودية ان كان ميتا مات الام ودية الام فعلا  
 ان ماتت فالت ميتا لانه يمكن ان يكون مود سبب اختفاء مودتها وغرة الشاة  
 يجب العرة ايضا ودية ان ماتت فالت ميتا مات وما يجب للجنتين لورثة  
 سوى حابره امان كان الفاضل وارثا للجنتين لا يكون له شيء مما وجب الا لغيره  
 لقاتل وفي جنين الام نصف عشرة قيمة في الذكر وعشر قيمة في الانثى اعلم ان الجنين  
 اذا كان حرا يجب فيه خمسة ادرهم سواء كان ذكرا او انثى اذا ماتت في الجنين  
 بين الذكر والانثى وهي نصف عشر من دية الذكر وعشر من دية الانثى فاذا كان  
 رقبا يجب ان يكون نصف عشر قيمة على تقدير ذكره وعشر قيمة على تقدير انثى  
 شاة لان دية الرقيق قيمة فيما تقدر من دية الحر تقدر من قيمة الرقيق فان قلت  
 يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر قلت لا يلزم لان في  
 العادة قيمة الغلام زائد على قيمة الجارية بكثير حتى ان قومت جارية بالف درهم  
 يقوم الغلام الذي مثلها في الجنس بالف درهم فنصف قيمة الجنين ان كان ذكرا الا  
 يكون اقل من قيمة ان كان انثى وغرة اليه يورث يجب الفقصان لو انقصت الام  
 بالقائما كما في البهائم فان الفقصان في قتل الرقيق فمات مال غنمه وغرة الشاة  
 يجب عشرة قيمة الام فان ضربت فاقطع سوط حملها فالت ميتا يجب فيه قيمة ثلث الدية

فيام



لأن قيل بالعرف السابق وقد كان في حالة الرق ولا كفاية في الجنب هذا  
 عندنا وعند الشافعي يجب وما استبان بعض خلقه كالتمام فيما ذكره ومن  
 غافلة امرأة استغفرت ميتة يذو أو فعل بالان زوجه ما كان ان لا  
 اعلم انها يجب على غافلة امرأة في سنة واحدة وان لم يكن لها غافلة يجب  
 في ما لها في سنة ايضا **باب ما يحدث في الطريق** من احداث في طريق  
 العامة كنيفا او ميذا او برضا او كانا ويسمى ذلك ان لم يضرب بالناس  
 الكنيف المستراح واليزاب مجرى الماء والجرجير البهيم وقيل مجرى ما يجرى  
 في الحائط ومن البروق كذا جمع بجمع الاستساق ليس عليه ولا نقض ان  
 في صورة لم يضربنا على اصله ان تضرب بالناس لا يجوز ان يفعل وان لم يضربهم  
 يجوز لكن مع ذلك يكون لكل واحد نقض لا تقصير في الحق المشترك فكل نقض  
 كما في الملل المشترك مع انه لم يضرب في غير نافذة لا يسقط بالان الشركة وان  
 لم يضرب ومن غافلة وية من مات بسقوطها كما لو وضع حجرا او حصى في  
 الطريق فغلب بنفسه فان تلف به اية منى هو ان لم يازن به الامام فان  
 الضمان في جميع ما ذكرنا كاجراء شئ في طريق العامة ان يكون اذا لم  
 يات به الامام فان لوقن او مات او اقع في طريق جوعا لوقن فلاحه اخر  
 ابي حنيفة رجع وعنه ابي يوسف ان مات غيا يجب الضمان لان الغم سبب الوقوع  
 والمرا بالتم ههنا الاختلاف من هو البروق في حجر او وضه اخر فخطب به رجل

ما الحائض

صنف

صنف لان فعل الاول اخرج بفعل الثاني فالضمان على الثاني كمن حمل بختين  
 في الطريق فسقطت على اخر او دخل بحجر او قنبر او عصاة في مسجد غيره او  
 جلس فيه محتلم فخطب به احد نحو ان يسقط الحجير او القنبر على احد او سقط  
 القرف الذي فيه العصاة على احد او كان جالس غير مفقوس سقط عليه اعمى  
 ضمن لان سقطت من رءوسه او دخل هذه في مسجد جوار جلس فيه متلبا هذا  
 عند ابي حنيفة رجع وعنه من لا يضمن باذلال هذه الاشياء في المسجد سواء كان  
 مسجد حبه لان القرية لا يتقيد بشرط السلامة لان متلبا لا يردون غيرهم  
 ففعل الغير مباح فيكون مقيدا بشرط السلامة وعنه من الجالس في المسجد  
 لا يضمن سواء جلس للصلوة او لغير الصلوة فالجالس في المسجد في المسجد  
 لا يضمن عند ابي حنيفة سواء في مسجد حبه او غيره والجالس لغير الصلوة يضمن  
 سواء في مسجد حبه او غيره وفي سقوط الدواب ما لا يضمن عندهم حجرة اذا لم  
 ما ليس عادة اما ان ليس ما لا يلبس عادة كجوارق القلندر من سقط على  
 الانسان فلهذا يضمن فهذا اللبس بمنزلة الحمل وفي الحمل يضمن ورتب حائط  
 ما الى طريق العامة وطلب نقض مسلم او زمني عن يلاك نقضك الراهن  
 بذلك رده فانه يملك نقضه فلا رده وابي الطفل والوصي والكايسة والجر  
 الناصر فلم ينقض في مدة يمكن نقضه من مال انكف بسوء عاقلة النفس صرة  
 الطالين ان يقول ان حائطك هذا مائل فادوم حجرة الاشهاد ان يقول

او في المسجد

استطاع



في نفوسهم الى هذا الرجل لهم حايطة واعلم انه ذكر في الكتب الطب  
 الاشهاد ولكن الاشهاد ليس بشرط وانما ذكر ليتمكن من اثباته عند الاثارة  
 فكان من باب الاحتياط لان اشهر عليه ضاع وقبضه المشتري فسقط او  
 طلب ممن لا يملك نفقة كالمترفين والمستاجر والمودع وسكن الدار فان ما  
 الى دار رجل فلا يطلب منه ثاجيله وبراها منها لان مال الى الطريق فاجله  
 القامى او من طلب لانه معتقد حق العامة فلا يكون لهما ابطا فان  
 بين ما لا ابتداء من بلا طلب كما في شراعي الجنيح ونحوه اشترى الجنيح  
 اخراجه المخرج من الجدار الى الطريق والبناء عليها واقامه عليه كما  
 فالكيف والميزان حايطة من طلب نفقة من احدهم وسقط على رجل ضمن  
 العاقلة من الردية كما ضمنوا لغيرها ان ضمن احد ثلثة في دارهم يردوا او يمين  
 حايطة الى يمين عاقلة من طلب من النفقة من الردية لان الطلب من  
 الخمس ومن عاقلة ما فرائير واني في الحايطة على الردية لان الحائز يرد  
 في الثلثين الخمسة وهذا اعز اليه خيفة ربح وقالوا انتموا الصف في الحايطة  
 والحفر والبناء واما في الحايطة فلا ان التفت بنصيب من طلبه معتبر وفي  
 نصيب غيره لا تكال في كافي عمو الاسد ونحوه الحية ورجع الانسان وفي  
 مسئلة الحفر والبناء التفت بنصيب المالك لا يوجب الضمان ونصيب القاص  
 يوجب فخره فبين بطلب حياية **البرية** وعليها ضمن الراكب ما لو  
 الى الضمان

اي الجناية عليها بطلاية  
 رتبة

وقوله ما احاطت به يد العلم  
 في نفوسهم الى هذا الرجل لهم حايطة واعلم انه ذكر في الكتب الطب

وادب وما اصابته بجرها او جملها او كرمته او جملته او صرمت لانا نعلمت  
 برجلها او زنبها فان الاختراز عن الوطن ومنايت بهر ممكن بخلاف النخبة  
 بالرجل والذنب هذا اعترافا وعنه الشافعي يعني النخبة ايضا لان فعلها ايضا  
 الى الراكب وعطيت ان يمارت او بايت عن الطريق لانه لو اوقعتها  
 لذلك فان اوقعتها لانه لا يملك ان اوقعتها لغيره فمن فاشها ان راشت او بايت  
 في الطريق حالة السير لا يعني اما اذا اوقعتها لبروت او يبول لا يعني ايضا  
 لان بعض الدواب لا يفعل ذلك الا بعد الوقوف وان اوقعتها لغيره فلا  
 يعني لانه متعذرا لا يطاق فان اصابته بجرها او جملها حصاة او نواة او  
 اثارته غبارا وجرها صغيرا تقطع حيا وافر ثوبا لا يعني وضمن بالكبيرة  
 لان الاحذر عن الاول متعذر بخلاف الثاني وضمن السابق والقبيل  
 ضمة الراكب وعليه الكفارة لا عليها اي ان كان الراكب سائقا او حايطة  
 على نفسها ما ضمة الراكب ويجب على الراكب الكفارة لا على السابق والقبيل  
 الراكب يحرم عن الميراث لان الاول والسابق وضمن عاقلة كل فارس وفيه الاخر  
 ان اضطر ما وما يات هذا اعترافا وعنه الشافعي يعني كل نفقة وفيه الاخر لان كل  
 بفعلين فعل نفسه صاحبه فله نفقة ونفقه نفقة فلنا فعل كل منهما باساع والبرية  
 في من نفسه لا يضاف اليه الهلاك وفي غيره يضاف وسائق دابة ومع اقاتها  
 على رجل ما تدها بغيره فلو لم يغير من رجله لانه وان كان معه سائق في ضمننا

ونفعل

فمن

الراكب دابة

اي سروج







فليعلم قبيح ما كان وانه زفر من الله لا يصير محتملا ان الغداة اذ لا يشانه وقت  
 تكلم ولا علم وجورها فان قطع عبره فخره او دفع اليه فاعتقه قسري فالجبر  
 صلح بها وان لم يعتقد يروى على سيرة فيقتل او يعق فاذا اعتق رآه على مقصده  
 تصحيح الصلح اذ لا محتمل له الا وان يكون صلح عن الجناية وما يحدث مترها اما اذا  
 لم يصدق وقد كره يبين ان المالك غير واجب وان الواجب هو القود فكان الصلح  
 باطلا فيكونه يقال للاوليا اقلوه او اعفوه فان من مازن مدين خطا فانه  
 سببه بلا علم بها لم يجرم لرب الدين الاقل من قيمة ومن دونه لوليها الاقل  
 منها ومن الارش فان السيرة او اعتق المارون فعليه لرب الدين الاقل من قيمة  
 ومن الرين واذا اعتق العبد الجاني جناية خطا فعليه الاقل من قيمة ومن الارش  
 فكلما الاجتماع اذ لا يبرأ من احد في الافراد لولا الاعتاق يرفع الى ولي الجناية  
 ثم يباع للدين فان ولون مازونة مديونة ولو ابيع محرها لم يبرأ ولا يرفع  
 الا لو سحرها لجنايتها فان الدين في رتبة الامة متعلقا بقسرتها فمصرى الى  
 الولد وفي الجناية الوفا في رتبة القولي لا في ربتها وانما يلاقيها اثر الفعل الحقيقي  
 وهو الرفع والسراية في الامور الشرعية لا الحقيقية فان قتل جبر خطا ولو حرّم  
 ان سيرة اعتقه فلا شيء للحر عليه اى قال رجل هذا العبد اعتقه مولاه فقتل  
 ذلك العبد شتما خطا وذلك الرجل ولى جناية فلا شيء له لانه لما قاله ان مولاه  
 اعتقه فادى الرية على العاقلة وبراء العبد والولي عن موجب الجناية فان قال

تمت

قتلت اخا زير قبل عتق خطا وقال زير بجهده صرق الاول فاقطع يمينه <sup>الحالة</sup>  
 منافية للضمان فكأنه انكر القول قوله كما اذا قال طلقته امرأتى او بعته ربيعة  
 وانا حبس وانا محبوس وكان جنونه سرورا فان القول قوله فان قتل يثنى ان لا يكون  
 لقول العبد اعتبار لان معنى قوله الا ان دية العتق على ما قلنا ومعنى قول القائل  
 ان الواجب على هو لى الاقل من قيمة ومن دية ان لم يعلم بالجناية والدية ان  
 كان عالما بها ولا اعتبار لقول العبد من حق المولى قتل الا ان يرضى عن القاتل المقتل  
 خطا بعد العتق ولا يبيته له قال القائل ان اقربك لا يبرأ من الدية لان ما ثبت بالادارة  
 لا يجمل العاقلة فهو منك ولا بل يقول قتلته قبل العتق فبعبر قوله في قتلته  
 جبر العتق لاني اذ ثبت على المولى شيء لان قوله لا يكون حجة على المولى فان قال  
 قطع يده فاقبل اعنا فيها وقاله بل عبده بل عبده صرفت وكذا في اخره منها <sup>معدى الامة بعد العتق</sup>  
 لا في الجناح اى اعتق اية ثم قال لها قطعت يرك او اخذت منك هذا كمال قبل  
 ما اعتقتك وقالت بل عبده فان القول قوله اعز ابي حنيفة وابي يوسف وجوه  
 عمد رجع القول قوله وهو القياس لان ينكر الضمان باسناد الفعل الى خاله فهو  
 منافية للضمان قلنا لم يستزه الى حالة منافية الضمان لانه يضمن لو فعل  
 وهو مديونة على ان الاصل في عبده الامور الضمان فغير اقرب سبب الزمان ثم ادعى  
 البراءة عند خلاف ما اذا قال باسرها قبل الاعتاق او اخذت الغلة قبل الا  
 عتاق فان تلك الحالة منافية للضمان بسبب الجناح واخذ العتق وايضا الظاهر



كذا في مال الرق فان امر عبد بجور او دوى حيا يقتل رجل فقطه فالدية على  
 عاتقه القاتل ورجعوا على العبد بعتة لا على البصير الا ان البصير هو البصير  
 المأمور بقتل من هذه الورطة لكن قوله غير معتبر في حق المولى فيقتل بعد العتق ولا ير  
 جعون على البصير الا ان مقتضوا حلية فان كان مأمورا بالورطة مثله دفع السيرة  
 القاتل او اقره في الخطا، وضع السيرة القاتل وكفارة او فدية بالارجوع محل البصير  
 الا ان في الحال دون الحال ويجب ان يرجع بعد عتقه الا ان اقره في ذلك فيبقى  
 ان يرجع باقل من قيمة ومن الغلة لان القيمة اذا كانت اقل من اخوانه المولى في  
 مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة بل يرجع اقول ينبغي ان لا يرجع بشئ لان الامر  
 لم يبع والامر لم يقع في هذه الورطة لكان عقل المأمور بخلاف ما اذا كان الما  
 ثورا صيا وكذا ان لم يكن ان كان العبد القاتل صغيرا فان كان كبيرا افتق الى المولى  
 وضع السيرة القاتل او فدية ترجع على العبد الامر باقل من قيمة ومن الغلة ان  
 كان العبد القاتل صغيرا فان العبد الصغير كالخطا وان كان كبيرا يجب العتق  
 فان قتل من غير امر من ليل وليان معفا احد وكل من ماله دفع نصفه الى الاخر  
 او فدية برية وسقط حق من عني في الدية واقل من حصة من لم يبق مالا فاما  
 ان يرفع نصفه او الدية الواحدة فان قتل احدهما عمدا والاخر خطأ ومعفا احد و  
 المولى مولى بية لولى الخطا وينصفها للاحد والى المولى او وقع اليهم وقم الخبايا  
 عزراية حية وارباعا من اربعة حية اما الطريق القول فان ولى الخطا برية

عاتقه ثم يرجعون على العبد  
 اذا اعتق لانه اوقع البصير

ان ان امر عبد بجور باقتل  
 رجل ففي الخطا دفع السيرة  
 القاتل او فدية ولا رجوع على  
 العبد الا في الحال وانما قال  
 ويجب ان يرجع بعد العتق  
 اذ لا رواية لذلك فينبغي ان  
 يرجع باقل من قيمة ومن الغلة

العتق

الكلى واحده وليت المولى النصف فيضرب هو ان بالكل وذلك بالنصف  
 اصلا التركة المستقرة بالتوقن وهذا عزراية حية وقالا يرفع ارباعا حية  
 ارباع لولى الخطا، ويرجع لولى المولى النصف بطريق المنازعة فيسلم النصف لولى  
 الخطا بلا منازعة واستوت منازعة العريقين في النصف الا ان ينصف فلها  
 ينقسم ارباعا فان قتل حية او تربها ومعفا احد في بطل كل اى عى ارجل قتل  
 وذلك العبد فربا له ما معفا احد في بطل الكلى عزراية حية وقالا يرفع المولى  
 عفا نصف نصيبه الى لاه او يوزر برج الدية **فصل** دية العبد قيمة فان  
 بلغت مائة الف درهم او مائة الف درهم من كل عشرة هذا عزراية حية  
 ومحمد في اظهار الخطا بدينه العبد من الحر وعزراية يوسف والشافعي ومحمد  
 يجب قيمة بالغة بلغت ومن الغصب قيمة ما كانت هذا بالاجماع فان الغصب في الغصب  
 المالية لا الاوقية وما قدر من دية الحر قدر من قيمة الدية المولى في بده نصف قيمة  
 ان كان قيمة عشرة الف او اكثر يجب في بده ثلثه الا ان اخذت واربعة  
 قطع بده عاتق قسري فدية او دية سيرة فقط وللألا ان كان وارث  
 المقتول السيرة فقط استوفى القود عزراية حية وايه برسن وعزراية حية  
 لان انقص من يجب بالموت مستر الى وقت الجرح فان اعتبر حالة الجمع  
 نسب الالة الملك وان اعتبر حالة الموت فالسيرة الوازنة بالولا فجهالة  
 سبلا سخافا ينع كجهالة المستحق قلنا لما اعتبار الجرح لانه سبب في شرف

لان ما يجب ان يكون حقا المقتول لانه بده  
 دية بده قيمة من دية حر وينفذ وصايا المولى  
 بخلقه في ماله من الميراث في حية والمولى لا يوجب  
 حيا دية في ماله بخلقه المولى في ماله



من الحق لان لم يكن الوارث السيد فقط ان يلقى له وارث غير السيد لا يتا  
 بالانفاق لانه ان اعتبر حالة الجمع فالحق السيد فقط وان اعتبر حال الفرد  
 فقد لا الوارث لو هو مع السيد فجهل ان الحق له يمنع الحكم فان اعتق احد  
 عبده فشيء معين احد افار شه السيد فان قلها رجل يجب وبه حروفه بعد  
 وان قتل كلاً رجل فغير العبد من اي قال عبده احد كآخر ثم شئ في بين السيد  
 ان المراد باحد هما احد المعين فاشهد السيد طاعف ان البيان اظهرها من  
 وجه وان شاء من وجه وجه الشئ بق محلاً لا نشاء فاعتبر انشاء مكانه  
 اعتق وقت البيان وفي فحقا ومن عبده عبده واخذ فقه او امسك بلا اخذ  
 النقصان اي ان شاء السيد ونع العبد الى الجاني واخذ القيمة وان شاء امسك  
 بلا اخذ النقصان وهذا اعز اليه حينئذ وقالا يغير بين التمتع والامساك مع  
 اخذ النقصان وقال الشافعي فله القيمة واسند الجثة العيا فانه يعمل الفحل  
 في تحالبة الغائب فيقضي الباقي على ملكه كما اذا اعتق احد عبده وقال الما لا سيرة  
 في حق الاطراف وانما سخط في حق الزان فقط وحكم الاموال ما ذكره كافي لمروق  
 الفاحش فقال ابى حنيفة مع الما لا ان كانت معترة فالاولى غير معترة فاح  
 لعل بالشهادين او بما ذكرنا **نص** فان من عبده او امسك ولم يمن السيد  
 الاقل من القيمة ومن الارش الا ان لو كان الجاني في اكثر من الارش ولا يمن  
 من المولى في اكثر من القيمة فان من اخرى شاردا ولو كان الجاني في اكثر من القيمة

هذا هو الحق لان لم يكن الوارث السيد فقط ان يلقى له وارث غير السيد لا يتا  
 بالانفاق لانه ان اعتبر حالة الجمع فالحق السيد فقط وان اعتبر حال الفرد  
 فقد لا الوارث لو هو مع السيد فجهل ان الحق له يمنع الحكم فان اعتق احد  
 عبده فشيء معين احد افار شه السيد فان قلها رجل يجب وبه حروفه بعد  
 وان قتل كلاً رجل فغير العبد من اي قال عبده احد كآخر ثم شئ في بين السيد  
 ان المراد باحد هما احد المعين فاشهد السيد طاعف ان البيان اظهرها من  
 وجه وان شاء من وجه وجه الشئ بق محلاً لا نشاء فاعتبر انشاء مكانه  
 اعتق وقت البيان وفي فحقا ومن عبده عبده واخذ فقه او امسك بلا اخذ  
 النقصان اي ان شاء السيد ونع العبد الى الجاني واخذ القيمة وان شاء امسك  
 بلا اخذ النقصان وهذا اعز اليه حينئذ وقالا يغير بين التمتع والامساك مع  
 اخذ النقصان وقال الشافعي فله القيمة واسند الجثة العيا فانه يعمل الفحل  
 في تحالبة الغائب فيقضي الباقي على ملكه كما اذا اعتق احد عبده وقال الما لا سيرة  
 في حق الاطراف وانما سخط في حق الزان فقط وحكم الاموال ما ذكره كافي لمروق  
 الفاحش فقال ابى حنيفة مع الما لا ان كانت معترة فالاولى غير معترة فاح  
 لعل بالشهادين او بما ذكرنا **نص** فان من عبده او امسك ولم يمن السيد  
 الاقل من القيمة ومن الارش الا ان لو كان الجاني في اكثر من الارش ولا يمن  
 من المولى في اكثر من القيمة فان من اخرى شاردا ولو كان الجاني في اكثر من القيمة

الشافعي

هذا هو الحق لان لم يكن الوارث السيد فقط ان يلقى له وارث غير السيد لا يتا  
 بالانفاق لانه ان اعتبر حالة الجمع فالحق السيد فقط وان اعتبر حال الفرد  
 فقد لا الوارث لو هو مع السيد فجهل ان الحق له يمنع الحكم فان اعتق احد  
 عبده فشيء معين احد افار شه السيد فان قلها رجل يجب وبه حروفه بعد  
 وان قتل كلاً رجل فغير العبد من اي قال عبده احد كآخر ثم شئ في بين السيد  
 ان المراد باحد هما احد المعين فاشهد السيد طاعف ان البيان اظهرها من  
 وجه وان شاء من وجه وجه الشئ بق محلاً لا نشاء فاعتبر انشاء مكانه  
 اعتق وقت البيان وفي فحقا ومن عبده عبده واخذ فقه او امسك بلا اخذ  
 النقصان اي ان شاء السيد ونع العبد الى الجاني واخذ القيمة وان شاء امسك  
 بلا اخذ النقصان وهذا اعز اليه حينئذ وقالا يغير بين التمتع والامساك مع  
 اخذ النقصان وقال الشافعي فله القيمة واسند الجثة العيا فانه يعمل الفحل  
 في تحالبة الغائب فيقضي الباقي على ملكه كما اذا اعتق احد عبده وقال الما لا سيرة  
 في حق الاطراف وانما سخط في حق الزان فقط وحكم الاموال ما ذكره كافي لمروق  
 الفاحش فقال ابى حنيفة مع الما لا ان كانت معترة فالاولى غير معترة فاح  
 لعل بالشهادين او بما ذكرنا **نص** فان من عبده او امسك ولم يمن السيد  
 الاقل من القيمة ومن الارش الا ان لو كان الجاني في اكثر من الارش ولا يمن  
 من المولى في اكثر من القيمة فان من اخرى شاردا ولو كان الجاني في اكثر من القيمة

وقعت اليه بقضاء او ليس من جنائنه الا قيمة واحدة والبيع السيد الاول  
 ان وقعت اليه بقضاء او ليس من جنائنه الا قيمة واحدة والبيع السيد الاول  
 السيد لان الجنابة الثانية لم يكن موجودة عند دفع القيمة اليه في الاول فمردوع  
 كل اللواجم اليه مستحق لان الثانية مقارنة الاولى من وجه ولهذا يشترط  
 ولي الاول فانه في الاول طوعا لا كاي ضامنا بخلاف ما اذا دفع غير طوعا  
 بحكم القاضي ومن غصب جبرا قطع سيرة به فسرى ضمن قيمه اقطع فان اقطع  
 سيرة في بر عاصه فسرى به اي في بر الغاصب لم يضمن فان الغاصب اذا غصب  
 مقطوع اليد يبريد له كذا لا فاذ اعتق فعليه قيمة اقطع ولو اقطع المولى في  
 بر الغاصب استويا عليه فضا مسررا فيبر الغاصب عن الفحل مع لزومات في  
 يره ومن غصب عبدا غصب مملوكا من مملوكا من المجهور مملوكا فاعاله فان  
 كان الغصب ظاهرا يباع فيه وان لم يكن ظاهرا يلى اقر به لا يباع به اذا اعتق  
 فان من مبرر غصبه ثم غصبه او عكس ضمن قيمة لهام ورجع بنصفها  
 على الغاصب ودفع الى الاول ثم في الاول ورجع به على الغاصب وفي الثانية  
 لا اي غصب رجل مبررا في غصبه حطت ثمره على المولى فحينئذ خطا او  
 كان الامر بالعكس اي من غصب المولى خطا ثم غصب رجل فحينئذ غصبه من القصور  
 رتب يضمن المولى قيمة لاجل الجنائتين ثم يرجع بنصفها على الغاصب ثم يرجع  
 حصا النصف الى ولي الجنابة الاولى دون الثانية لان حقه لم يبرر والمهرام

هذا هو الحق لان لم يكن الوارث السيد فقط ان يلقى له وارث غير السيد لا يتا  
 بالانفاق لانه ان اعتبر حالة الجمع فالحق السيد فقط وان اعتبر حال الفرد  
 فقد لا الوارث لو هو مع السيد فجهل ان الحق له يمنع الحكم فان اعتق احد  
 عبده فشيء معين احد افار شه السيد فان قلها رجل يجب وبه حروفه بعد  
 وان قتل كلاً رجل فغير العبد من اي قال عبده احد كآخر ثم شئ في بين السيد  
 ان المراد باحد هما احد المعين فاشهد السيد طاعف ان البيان اظهرها من  
 وجه وان شاء من وجه وجه الشئ بق محلاً لا نشاء فاعتبر انشاء مكانه  
 اعتق وقت البيان وفي فحقا ومن عبده عبده واخذ فقه او امسك بلا اخذ  
 النقصان اي ان شاء السيد ونع العبد الى الجاني واخذ القيمة وان شاء امسك  
 بلا اخذ النقصان وهذا اعز اليه حينئذ وقالا يغير بين التمتع والامساك مع  
 اخذ النقصان وقال الشافعي فله القيمة واسند الجثة العيا فانه يعمل الفحل  
 في تحالبة الغائب فيقضي الباقي على ملكه كما اذا اعتق احد عبده وقال الما لا سيرة  
 في حق الاطراف وانما سخط في حق الزان فقط وحكم الاموال ما ذكره كافي لمروق  
 الفاحش فقال ابى حنيفة مع الما لا ان كانت معترة فالاولى غير معترة فاح  
 لعل بالشهادين او بما ذكرنا **نص** فان من عبده او امسك ولم يمن السيد  
 الاقل من القيمة ومن الارش الا ان لو كان الجاني في اكثر من الارش ولا يمن  
 من المولى في اكثر من القيمة فان من اخرى شاردا ولو كان الجاني في اكثر من القيمة



قاله فليجرب فاذا وقع على وجهه به على الغاصب ام لا ففي الصورة الاولى  
 يرجع وفي العكس لا وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف راج وقال محمد راج نصف  
 القيمة التي يرجع به على الغاصب يسلم للمولى ولا يرجع للمولى الجناية لانه  
 موقوف ما اخذوه من الجناية الاولى فلا يرجع اليه كبل لا يجتمع البدل والمبدل  
 في ملك شخص واحد لها ان حق الاول في جميع التمسك لانه حين جنى ربح  
 لا يراحمه احد وانما يقضى باعتبار امره الثاني فاذا وجد شيئا من بدل العبد  
 في يده المالك فارعا ياخذ منه ليعم حقه فاذا اخذ منه يرجع بالمولى على الغاصب  
 لانه اخذ منه سبب كان عند الغاصب ولا يرجع به في صورة العكس لان الجناية  
 الاولى كانت في يده المالك والحق في الفصلين كالمه ترك كل تمسك بربح الحق  
 وقيمة المهر بما اذا كان مقام المهر في الفصلين بربح الحق فهو يرجع بمقتضى  
 قيمة على الغاصب ويسلم للمالك عند راج وعنده لا يسلم لبل يرجع  
 الى الاول فاذا وقع الى الاول يرجع في الفصل الاول على الغاصب وفي  
 الثاني لا امر برغصه مرتين فمن في كل مرة فمن سيرة قيمة لها يرجع  
 بقيمة على الغاصب ان امر برغصه مرة فقيمة فقيمة ثم رده على المالك  
 ثم رغصه فقيمة عند المالك قيمة بينهما فقيمة لانه منع رقبته واحدة  
 بالتمسك فقيمة عليه قيمة ثم يرجع بتلك القيمة على الغاصب لان الجنايتين  
 كانتا عنده فيرفع نصفها الى الاول ويرجع به على الغاصب قيل راج

النفقة الى الاول وهذا متفق عليه وقيل فيه خلاف محمد كان في ذلك الضل  
 ومن غصب شيئا فمات من غبات او كحل لم يعنف وان مات بصاعقه  
 فليس عليه عاقلة الدية والقياس انه لا يعنف وهو قول زفر والشافعي راج  
 لان الغصب في الحر لا يتحقق وجب الاستحقاق ان لا يعنف بالغصب بل كان  
 بالاتلاف تبيها بقتل الى مكان في الصواعق او التهلكة كما في جنى اودع  
 عبدا بقتل فان التل مال الا لا ابراع فمن وان التل بعده لا الا ابراع يعنف  
 الى مغلولين فيقال اودعته زيدا ورجمته فافعل الجرحول فهو اودع اسن  
 الى المغلول الاول وهو البقي فالوديعه عنه ان كان عبدا اخذ به بالقتل  
 وان كان مالا غيره لا يعنف عنه ابي حنيفة ومحمد راج ويعنف عند ابي يوسف  
 والشافعي لانه التل مالا موصوفا قلنا غير العبد محصور لحق السيرة فهو  
 حيث وضعه في بر البقي وانما العبد موصوفا لحقه او هو يبق على اصل الحرية  
 في حق الرق **باب النفقة** ميتة يرجع اذا ارزضه او ضيق او زوج  
 دم من لونه او مية واجه في محله ثمة او الكثرة او نصفه مع زامه لا حيا فاشك  
 واودع ولاية القتل على اهلها او بعضهم حلف محسور رجلا منهم بخيارهم  
 الاولى بالله ما قلناه ولا علمنا لم نأكل الا الى ان نقتل على اهلها بالقرية الى  
 برية فالا لولا الامم يقوم مقام غير يهود الى الجنداء وهو ميت هذا عندنا  
 وقال الشافعي ان كان هذا لا لونه او ملة القتل على امره او ظاهر

فمنه



يشهد له من عدله ظاهرة او شهادة واحدة او جماعة غير عدول  
 ان هذه المصلحة قتلوه استخلف الاولياء خسين يثبان ان اهل المصلحة قتلوه ثم  
 يقضي بالدية على المدعى عليه سواء كان الدعوى بالعمد او بالخطا وقال مالك  
 يقتل بالعدو وان كان الدعوى بالعمد وهو احد قول الشافعي وان لم يكن يوثق  
 فله حشر من هذه المصلحة لا يكثر اليقين بل يروى على الولى وان حلفوا الا  
 دية عليهم لنا البينة على المدعى واليمين على من انكر فاليمين عندنا شرعت  
 ليظهر القتل لتعزيم عن اليقين المكافئ فيقررا فيجب القصاص فاذا حلفوا  
 حصل البراءة عن القصاص وانما يجب الدية لوجوب القتل في الظاهر  
 وانه عزم جميع بين الدية والفرق في حديث رواه سهل وحديث رواه ابن  
 زباد بن مريم وكذا جمع عمر رضي الله عنه فان اوقف على واحد من غيرهم سقط  
 القسامة عنهم فان لم يكن فيها اى المحسنين في المصلحة لم يحلف عليهم  
 الى ان يتم ومن كل منهم حتى يحلف ولا فائدة على من يحنون وائمة  
 وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر فيه او خرج دم من ذاب دمه او  
 ذكره فان الدم يخرج من هذه الاعضاء بلا فعل من احد بخلاف الارز و  
 العين وما تم خلقه كالكبر اى وجب سقط تمام المخلق باثر المظرب  
 فهو كالكبير ومن قتل وجب سقطا على ابيه يسوقها رجل عن غائلة دية لا  
 اهد المصلحة وكذا لو قتلها وحالها كبرها فان اجتمعوا ضمنوا الى اثنين

والغاية والراكب ومن ولته بين قريتين عليها فقتل على اقربهما فان وجد  
 في دار رجل فعليه الوقع وتدى عاقلة ان ثبت انها بالجهة وعاقلة الجور  
 ان وجد في دار غيره هذه عاقلة اية حبيبة فان الراجح ان ظهور القتل للورثة  
 فالدية على عاقلة هم وعرض او عذر فلا شئ فيه الحق هذه الا ان الرار في  
 يده حال ظهور القتل فيجعل كانه قتل نفسه كان هو وان كانت الوراثة  
 فالعاقلة انما يتحملون ما يجب عليهم تنقيصا لهم ولا يمكن الايجاب على  
 الورثة للورثة والقسامة والدية على اهل المصلحة ووزن السكان والمشتري فان  
 باع كاهنهم فعلى المشتري هذا عداية حبيبة ومخافة فان نفعه البقية على اهل  
 المصلحة وعداية يورثون عليها جميعا لان ولاية التبرير كما يكون بالملك  
 يكون بالسكنى والمشتري واهل المصلحة سوا في التبرير وقيل بوجوب حبيبة بين هذا  
 على ما شاع به بالكوفة فان وجد في دار من قوم بعض اكثر لبعض اكثر فهو  
 على الدوكل لان صاحب القليل والكثير سواء في المقتطع والتقصير فان بيعت  
 ولم يقض على غائلة البايع وفي البيع بخيار على غائلة دية اليه هو عذر  
 اية حبيبة دية وقالوا ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى  
 غائلة من نصير سواء كان الغيا والبايع والمشتري وفي القتل على من فيه  
 وفي سجد عملة على اهلها ومن القريتين على اقربهما ومن سرق مملوكا على مالكه  
 عداية اية حبيبة ومخافة وعداية يورث على السكان وفي غير ذلك والناس

على اهل المصلحة والمشتري  
 والسكان سواء في القسامة  
 والدية على المصلحة  
 ان في قاعدة اهل الكوفة في زمانه ان  
 القسامة المصلحة في كل محلة يقومون  
 بشئ بغير المحلة ولا يثبت ركنهم المشتريون  
 في ذلك وان بقي واحد منهم قوله  
 المصلحة او المكان المصلحة لبناء دار و  
 غير ذلك من العمارات وهو مأخوذة  
 من المصلحة الذي فطر السلطان وبين  
 كل من عسكره المكان ايسر ملك



وليسجن والجماعة لاقت منه والدية على شئت المال واما عزرايوس  
 فالحق في اهل السجن لانهم كان في قوم التقوا باسيوف واجتمعوا  
 ان انكشوا على اهل الحلة الا ان نزل الولي على القوم او على عتق منهم فان  
 وجد في بيرة لا طاعة بغيرها او ما يلزمه فمرد وسخف قال قتلته حلف بانه  
 ما قتلت ولا عرفت له فابتلا بغيره وبطل شهادته بعض اهل الحلة فقبل غيرهم  
 او واحد منهم ومنهم من في حق قتل سبق وان اراش من مائة فاقسمت والدية على  
 الحق وغيره بلين في بيرة ثلاث وجرا حيا عن الاودية عزرايوس  
 والي يوسف راج خلافا لحدود فانه لا يمن عذره لاحتماله انه قتل بغيره ولا يوجب  
 ان انظر ان الانسان لا يقتل بغيره في قتل قرية امرأة كرا الحلق عليها  
 وبني عاقلها هذا عزرايوس حجة وعذرة وعزرايوس الف من على العاقلة  
 ايضا لا ان الفاسد على اهل النقرة والمرأة ليست من اهلها **كتاب العقاب**  
 العاقلة اهل الميراث هو من اهل الجيوش الذين كتب انما يبرهم في الميراث و  
 من احذرنا وعذرنا في اهل العشيرة لانه كان كذلك على اعمد رسولا  
 عليه السلام ولا يخبر به ان عمر من امة له ورون الرواوي جعل العقل  
 على اهل الميراث من غير النجابة وهذا لا يكون لئلا يجرى العقل ان العقل  
 على اهل النقرة وقد كانت بالانواع بالفران ونحوها فصار في عهد عمر من  
 بالروان وكذا الروان بالحرف العاقل اهل الحرة ويؤخذ من عطاياهم في ثلث

في كل سنة من اهل النقرة  
 في كل سنة من اهل النقرة  
 في كل سنة من اهل النقرة  
 في كل سنة من اهل النقرة  
 في كل سنة من اهل النقرة  
 في كل سنة من اهل النقرة  
 في كل سنة من اهل النقرة  
 في كل سنة من اهل النقرة  
 في كل سنة من اهل النقرة  
 في كل سنة من اهل النقرة

اهل النقرة  
 سنة

ستم وكذا لما يجب في مال القاتل بان قتل الابن يؤخذ في ثلث سنين عتقها  
 وعذر الشاخي يجب حاله ان فرجته لاكثر منها او اقل يؤخذ من ثلث سنين  
 عطايا ثلاث سنين بعد القضاء بالدية في سنة واحدة مثلا او في اربع سنين  
 يؤخذ في سنة واحدة او اربع وقيل ليس بسنن من اهل الروان يؤخذ من  
 كل في ثلث سنين ثلاثة ارام او اربعة فقط في كل سنة ارام **كتاب العقاب**  
 الا ان رواية القوي انه لا يزاد الا واحد على اربعة ارام في كل سنة لكونه  
 انه لا يزاد على اربعة ارام في كل سنة ثلث سنين هكذا النص عذرة وعذر الشاخي  
 يجب على كل واحد نصف دينار وان لم يسمع الحق فله الميراث اقرب الاحياء والاشهاد  
 فالأقرب كان في العصابة والثاني كاحرم هذا عذرا وعذر الشاخي لا يجب على  
 الثاني شيء والعقوبة في بيرة ولولي الميراث مولاة وحية وتعمل العاقلة ما  
 يجب بغرس الحق وقد اراش من مائة فاقسمت والدية على  
 وعذر سقط فوده بشبهة او قتل ابنة له او اجنبية عليه او غيره وما دون اراش  
 مؤخذ بل الجاني **كتاب العتق** هو ايجاب بغير اللون ونزبت باقل من  
 الثلث عتق عن ورثة واستأنهم بمقتضى كثر كمالا حرموا ان لم يكن الا  
 اغنيا ولا يقره اغنيا جميعهم من الزكاة فتراد الوصية افضل وصحت للمكمل  
 ان ولونه لاقل من ثمنه وقتها اي انما يبيع الوصية ان ولونه لاقل من ثمنه  
 اشهر من وقت الوصية والفرق بين اقل مدة المكمل وبين اقل من مائة المكمل في ثلث

كتاب العقاب

اومع

وان قتل حر عبدا خطاه

يقول اوصيت لحيث فكم كذا وكذا  
 يقول اوصيت لحيث فكم كذا وكذا  
 يقول اوصيت لحيث فكم كذا وكذا

الذي صحت الوصية للمكمل  
 الذي صحت الوصية للمكمل  
 الذي صحت الوصية للمكمل



قوله من صورته  
جاءت في نسخة  
جاءت في نسخة  
جاءت في نسخة

والا لولا ان يستأجره مني والا استأجر اي يلحق الوصية والاستثناء في وصية  
بأن لا يملكها فان كل ما يلحق اثره بالحق من استثناء من العقد فإزاح  
الوصية بالكلية استثناء الكل من الوصية ومن لمسلم للموتى وعليه قبله بالحق  
لان الوصية للموتى لا يجوز وبالثلث فلا يجزى لاني اكثر منه ولا الوارثه وقائله  
مباشرة لا باجازه وريته قوله مباشرة احراز عن الغنل كغيره  
وعن الشافعي يجوز الوصية للغانل وهو من الخلف اذا لم ير اهل ائمة مقل  
الموتى ولا من ميسر هذا عن ثا وعنه الشافعي يجوز ومكانه وان تركه وقائله  
قدما ليرث عليها وقبل بعد موته وبطل قبولها وردها في حياته وبه اي بالغول  
بملك الا اذا مات موصيه ثم هو اي الموصى له لا يجوز قبوله لورثته او لورثة الموتى  
وله ان يرجع عنها بغير بيع او مقل بقطع حق المالك على نفسه كما ترى في كتاب  
الفصل قوله فان غصب وغيره قال السهم واعظم منافع حقه ومملكه فلهذا الغنير  
رجوع عن الوصية او يري في الموتى به ما يلحقه تسليم الآية ملكه السويق بسن  
والبناء وغيره في ملكه كالبيع والهبة لا يعلل في بيع او في الهبة ولا يجوز هذا  
خلافا لابي يوسف فان المجهود رجوع عنه وبطل وجهه الربيع ووجهه ثلثي ثلثها  
بعدها ان وجه الربيع لامرأة شيئا او اوصى لهما شيئا ثم تزوجها ثم مات  
بطل الهبة والوصية لان الوصية يجب بعد الموت وعنه الموتى في واردة  
له واما الهبة فهي وان كانت بمنزلة من كالمسألة الى الموت لان حكمها بغير

عنه الوصية

عنه الموت الا يرى انها بطل بالبرين المستقرة وغيره من غير ثلثي الثلث  
بخلها لا اقرار فان اقر لها ثم تزوجها حيث يلحق لاثمها عن الاقرار اجبته لا اقرار  
ووجهه وجهه لا يقرها او بعد ان اسلم او غنى بعد ذلك او اقرها لم يرض او لم يرض  
او وجهه لانه الكافر ثم اسلم الابن قبل موت الاب بطل ولذا انما الاقرار على  
البنوة قائمة وقت الاقرار فاعبر عن اقراره بالبنوة انما الهبة والوصية فلا امر  
وكرر ان كان الابن عبدا او مكاتباً فيحقق لاثمها وجهه بطله واشتد ان في رغبة اليد  
وسلول من كل مال ان طالع موته ولم يمت موته والا لئن لم يمت وان اجتمع الوصية  
صياح قدم الغرض وان اقر وان قرأ في موته قدم ما قدم اي جمع الوصايا و  
صايق عنها ثلث المال فان كان بعضها فرضا وبعضها مالا قدم الغرض وان  
كان كلها فخر ابيض او كلها فخر اقل قدم ما قدم الموتى فان اوصى بماله في كتاب  
بله ان يبلغ الثلقة وذلك والا لئن حيث يبلغ فان مات حاج من طريقه واوصى بما  
يجع عن بيع من بله عز اليه حيث ان يبلغ الثلقة والدلالة ان حيث يبلغ وعنه خارج  
من حيث مات وان لم يبلغ الثلقة والدلالة ان حيث يبلغ **بار الوصية ثلث**  
في وصية ثلث حاله ليرثه مثل لا يورثه ولا يورثه الثلث بينهما وثلث لورثته  
لا يورثه الثلث ليرثه ليرثه ولا يورثه وقال ايرج وقال ابو حنيفة الوصية  
باكثر من الثلث اذا لم يرث الوارثه فمروقه باطلا كما انه اوصى بالثلث للثلاثة فغيره  
الثلث بينهما وقال لا يملك الزاير على الثلث اي ان الموتى لا يسمو حقا

ان في رغبة اليد  
الابن ثم يمت موته



في الوصية يمكن جعل الوصية لثلاثة بصفة ذلك الوصية او لاصحاب  
 لا يظن ان هذا المعنى يخرج الثلث لثلاثة فالثالث واحد والثلث ثلاثة صار  
 اربعة فيقسم الثلث بثلثي السهام فكل سهمين على اصل مختلفا بينهم وهو  
 قوله ولا يصير بالوصية اكثر من الثلث بغيره حيث لا يجرى المراء بالضرر في الضرب  
 للمعطل بين الحسابات فانه او الوصية بالثلث والثلث مفعول في حصة سهام  
 الوصية اثنان لكل واحد نصف فيضرب النصف في ثلث المال فان النصف في الثلث  
 يكون نصف الثلث وهو السدس فكل سهم في المال وعندها سهام الوصية اربعة  
 والواحد من الاربعة ربع فيضرب الربع في ثلث المال الكل فالربع في الثلث يكون  
 ربع الثلث ثم لصاحب الثلث ثلثه من الاربعة وهو ثلاثة ارباع فيضرب  
 ثلثة الارباع في الثلث في ثلثة ارباع الثلث وهو اربع ارباع من الثلث  
 وقد تفرقة كثير من العلماء الا في المحاباة والعتية والدرهم المرسل  
 صورة المحاباة ان يكون رجل جردان قيمة احداهما ثلثون والاخر ثلثون فادعى  
 بان يباع الاول من زير بعشرة والاخر من ثمر بعشرين ولا مال له سواهما  
 فالوصية في حق زير بعشرين وفي حق ثمر بعشرين فيقسم الثلث بينهما اثلثا  
 فيباع الاول من زير بعشرين والعشرة وصية لوصيها الثاني من ثمر بعشرين  
 فالعشرون وصية لفاخذ ثمر ومن الثلث بقدر وصية فان كانت زائدة على الثلث  
 وصورة السعاية اعني جبردين فيقسمها ما ذكره ولا مال له سواهما فالوصية الاول

وصاحب الثلث واحدة  
 من الاربعة فيضرب الواحدة  
 في الثلث

ثلث

ثلث المال والثاني ثلثي المال فيقسم الوصية بينهما الثلث والواحد اربعة  
 الثلث فيقسم الثلث بينهما كذلك فيعق من الاول ثلثه وهو عشرة وكبته والباقي  
 زائد على الثلث وصورة الدرهم المرسل او من زير بثلثين ورجل والاخر ستمين  
 ورجل والماله تسعون فيضرب كل بقدر وصية فيضرب الاول الثلث في ثلث المال والباقي  
 الثلثين في ثلث المال والماله بالمرسل المطلقة اي غير مقيدة بالعلم ثلث او  
 نصف او نحوها وانما فرق ابو حنيفة بين هذه الصور الثلث وبين غيره لان الوصية  
 محبة اذ كانت مقيدة بما لا يملك على الثلث حرجي كالنصف والثلثين وغيرهما لا يملك  
 ابطال الوصية من الزايد يكون ذكره لغيره فلا يعتبر في حق الطرقة بخلاف ما اذ لم  
 يكن مقفوما في اي شيء من المال كما في الصور الثلث فانه ليس في العبارة ما  
 يكون مطلقا للوصية كما اذا اوصى بخمسين ورجل وانفق ان ماله مائة درهم فان الوصية  
 حجة غير باطلة بالكتابة لا مكان ان يظهر له مال فوق المائة واذا لم يكن باطلة  
 بالكتابة يكون معتبرة في حق الضرب وهذا فرق وبيق شريف وبمثل نصيب  
 ابنه تحت نصيب ابنه الا ان الوصية بما هو حق الابن لا يبع لغيره وفيه خلاف في  
 وله ثلث ان اوصى مع ابني ومجنز ما لم يبين ان الوصية لغير الوصية اعطوه ما شئتم  
 لانه مجهول والجعل له لا يمنع تحت الوصية فاليان الى الوصية ولهم السدس  
 في غيرهم وهو كما جازي عرفنا فالسهم قول في حصة بناء على عرف بعض الناس  
 وما لا مثل نصيب احد الوصية ولا يذاع على الثلث لان ميراث الوصية قال سهم من مال

فان

وليس في عشرة فيعق من الثاني  
 ثلثه وهو عشرة ورجل  
 اربعين فيضرب كل بقدر ربع



ثم قال في ثلثه لا واجازة له ثلث اي يكون السكس واخلاق الثلث فان قلت  
 قوله ثلث مال ان كانا خبايا فكانا ثلث وان كانا ثلثا فليس ثلثا ان يكونا ثلثا  
 عند اجازة الاوثة وان كان في السكس اجازة او في الثلث اجازة فليس ثلثا  
 ايضا فقلت وفي سكر مالي سكر لان المعرفة اذا اجترعت معرفة كان ثلثا  
 عين الاول وثلث ولهم او غير او ثلثا متعارفة او غير ان هلك ثلثا  
 فليبقى في الاولين وثلث الباقي في الاخرين هذه اعني ثلث الباقي  
 في كل الصور لان حق الموصي له شايخ في الجميع فاذا اصاب ثلثا المال حله ثلثا  
 حق الموصي لئلا ان الحق الموصي لم يقدم على حق الاوثة فكل ما جرى فيه الجرح على  
 انفسه ويمكن جمع حق احد المستحقين في الواحد كما الدرام والغمم يجمع على ثلثي  
 فله مقدرتا يجمع في الباقي بخلاف ما ليس كذلك كالشباب لثلاثة وثلثه والعبيد  
 وبالنفد العين ودين هو عين ان خرج من ثلث العين والاثالث العين و  
 ثلث ما يورث من الدين وثلث لذي الوتر واليه ثلث لغيره لان الميت لارحم  
 الحق كما لو قال لزيد وجاروني ابي يوسف انه ان لم يعلم بموته فله نصف الثلث  
 لان الوصية عند صحة لعمرو فلما جاز الحق الا بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم بموته  
 لان الوصية الميت لغو فيكون راضيا بتمام الثلث لغيره فان قال بغيرها فقصم له ان  
 ان قال ثلث ما يورث من دين زيد وعمرو وهو ميت فله نصف الثلث لانه جميع في ان  
 لزيد نصف الثلث وثلث وهو فقير له ثلث مال عمر مائة اي قال ثلث مال له ولا

في ثلثه لا واجازة له ثلث اي يكون السكس واخلاق الثلث فان قلت قوله ثلث مال ان كانا خبايا فكانا ثلث وان كانا ثلثا فليس ثلثا ان يكونا ثلثا عند اجازة الاوثة وان كان في السكس اجازة او في الثلث اجازة فليس ثلثا ايضا فقلت وفي سكر مالي سكر لان المعرفة اذا اجترعت معرفة كان ثلثا عين الاول وثلث ولهم او غير او ثلثا متعارفة او غير ان هلك ثلثا فليبقى في الاولين وثلث الباقي في الاخرين هذه اعني ثلث الباقي في كل الصور لان حق الموصي له شايخ في الجميع فاذا اصاب ثلثا المال حله ثلثا حق الموصي لئلا ان الحق الموصي لم يقدم على حق الاوثة فكل ما جرى فيه الجرح على انفسه ويمكن جمع حق احد المستحقين في الواحد كما الدرام والغمم يجمع على ثلثي فله مقدرتا يجمع في الباقي بخلاف ما ليس كذلك كالشباب لثلاثة وثلثه والعبيد وبالنفد العين ودين هو عين ان خرج من ثلث العين والاثالث العين و ثلث ما يورث من الدين وثلث لذي الوتر واليه ثلث لغيره لان الميت لارحم الحق كما لو قال لزيد وجاروني ابي يوسف انه ان لم يعلم بموته فله نصف الثلث لان الوصية عند صحة لعمرو فلما جاز الحق الا بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم بموته لان الوصية الميت لغو فيكون راضيا بتمام الثلث لغيره فان قال بغيرها فقصم له ان ان قال ثلث ما يورث من دين زيد وعمرو وهو ميت فله نصف الثلث لانه جميع في ان لزيد نصف الثلث وثلث وهو فقير له ثلث مال عمر مائة اي قال ثلث مال له ولا

مال للموصي فكتبنا ان الموصي لثلث ما يورث من ثلث مائة مائة وثلث مائة مائة  
 او حله هذه الوجة قبل مائة بثلث قوله ولا غم له مائة ان لا غم له مائة او حله  
 في ثلثه لا واجازة له ثلث اي يكون السكس واخلاق الثلث فان قلت قوله ثلث مال ان كانا خبايا فكانا ثلث وان كانا ثلثا فليس ثلثا ان يكونا ثلثا عند اجازة الاوثة وان كان في السكس اجازة او في الثلث اجازة فليس ثلثا ايضا فقلت وفي سكر مالي سكر لان المعرفة اذا اجترعت معرفة كان ثلثا عين الاول وثلث ولهم او غير او ثلثا متعارفة او غير ان هلك ثلثا فليبقى في الاولين وثلث الباقي في الاخرين هذه اعني ثلث الباقي في كل الصور لان حق الموصي له شايخ في الجميع فاذا اصاب ثلثا المال حله ثلثا حق الموصي لئلا ان الحق الموصي لم يقدم على حق الاوثة فكل ما جرى فيه الجرح على انفسه ويمكن جمع حق احد المستحقين في الواحد كما الدرام والغمم يجمع على ثلثي فله مقدرتا يجمع في الباقي بخلاف ما ليس كذلك كالشباب لثلاثة وثلثه والعبيد وبالنفد العين ودين هو عين ان خرج من ثلث العين والاثالث العين و ثلث ما يورث من الدين وثلث لذي الوتر واليه ثلث لغيره لان الميت لارحم الحق كما لو قال لزيد وجاروني ابي يوسف انه ان لم يعلم بموته فله نصف الثلث لان الوصية عند صحة لعمرو فلما جاز الحق الا بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم بموته لان الوصية الميت لغو فيكون راضيا بتمام الثلث لغيره فان قال بغيرها فقصم له ان ان قال ثلث ما يورث من دين زيد وعمرو وهو ميت فله نصف الثلث لانه جميع في ان لزيد نصف الثلث وثلث وهو فقير له ثلث مال عمر مائة اي قال ثلث مال له ولا

ثلث

ثلث

ثلث اذا لم يكن له غم







البيع لا يراعى الاصل وعرضي يا خرم كل واحد بالحقه واذا كان له سمانه درهم  
 وثلاثه بنساق في ثمانه درهم فولدت والراس في ثمانه جرموت المولى صار مال  
 الفاديين فثلث المال اربع مائه مائه اليه فبقيت للمولى الا ثلثه وثلثه الورث  
 عند ما ثلث كل منهما باب **العق في المرض** العبرة بحال العقر فبقدر الميزه  
 فان كان في الصحة فمن كل مال والا فثلث والمضاف اليه مائة من الثلث وان  
 كان في الصحة التصرف المميز وهو ان يوجب حكم في الحال والمضاف الى الموت  
 ما اوجب حكم بموته كانت حكم بموت او غير الموت في الميزه حاله  
 التصرف فان كان في تلك الحال يتغير كل حال وان كان مريضاً يتغير من  
 الثلث فالمراد بالتصرف الذي هو ان يوجب حكم في الصحة ومن ان الاقرار بالثبوت  
 في المرض يتغير كل حال والسكاح في المرض يميز المثل يتغير من كل المال انما  
 المضاف المال والسكاح في المرض في الموت فيعتبر عن الثلث سواء كان في مرض  
 الصحة او في مرض المرض ومرض من منه كالثبوت واعتاقه وحياته وفداء  
 ودينه فان حاجه فاعتق في مرضه في عكسه سواء صورة الحياة في عبيد قيمه  
 ما شان بانه ثراعت عبيد قيمه مائه ولا مال له سواء يصرف الثلث الى الحمايه  
 ويبقى المعتق في كل قيمه صورة العكس اعتاق العبد الذي قيمه مائه ثراعت في العبيد  
 قيمه ما شان بانه بعث الثلث وهو الماده بين ما نصين فالعبد المعتق جبق نصفه  
 بحال ايسر في نصف قيمه صاحب الحمايه يا خرم العبد الاخر بانه وخمس وقال لا اعتق

وحمايه  
 ٥٥  
 لا اعتاق

اولى فيها لانه لا يلحق الفسخ لان الحمايه اقوى لانه في مرضه العبد غير مكلف  
 ان وجد الحق اولاد ولا يلحق الرفع براح الحمايه في معتق بين الحمايين نصفه لانه  
 ونصف الاخرين وفي حمايه بين معتق له نصف له نصفه والحق او باعها  
 فيها وحيه بان يعتق عنه هذه الماده بعد لا يرفع باقى ان علق درهم بخلاف الحج  
 فهو اعز اليه معتق وعندها يعتق باقى كما في الحج لانه العبد يتفاوت في  
 العبد بخلاف الحج ويطلق الوصيه بعق عبده ان جنى بموته فرفع وان فدى لا اول  
 بان يعتق الورثه عبده بموته فبقي العبد فرفع بطلت الوصيه لان الرفع فرفع  
 فخرج عن ملكه فطلعت الوصيه انما ان فدى الورثه كان الفداء في مالهم لانهم التز  
 موه في ذمت الوصيه لانه لا يظهر عن الحمايه فان اولى له بثلث ماله وحق عبدا  
 فادى في مرضه في الصحة والوارث في مرضه موقوف الوارث ومرد زوالا ان يغفل  
 من ثلثه حتى اوبى برهن على ومواه اولى له بثلث ماله واعتاق عبدا فادى  
 ويزان الميت فاعتق العبد في الصحة فلا يكون وصيه فيعتد بثلثه من ثلث المال وقال  
 الوارث اعتق في مرضه والعق في المرض مقدم على الوصيه بثلث المال فالقول للورثه  
 لانه يكره استحقاق زير فخير من زير الا ان يكون ثلث المال زائدا على قيمه العبد فخير الوصيه  
 لانه يكره انما ثلثه على العبد او يبرهن على ان الاعتق كان في الصحة فيقبل بثلثه لانه  
 خصم في اثباته فلا يثبت له الوصيه بالثلث فان اولى رجل ربا على ميت وعنده  
 اعتاق في حقه وصرفها وارثه يبرهن على العبد في قيمه العبد لانه يعتق وقال لا يعتق ولا يبرهن







والعلم والصرف ان الفقه يطلق على الموجود على ما هو عليه مرة بعد اخرى والثمرة  
 والتصرف لا يطلق الا على الموجود الا انه اذا تم ابا صار فريضة والى على تناول الحرام  
 فيخرج في الثمرة دون التصرف لان العقد على الثمرة للمعروف به لشرعا كالمساقاة لا على  
 التصرف والولد والمهر (وبورث يسمو وكنته جعلنا في القيمة لان هذا بمنزلة الوقف  
 عزايه حقيقة الوقف يورث منه واما عزاه فلان هذه لمصلحة فلا يبع والوقفية  
 يجعل احدها حتى قوما ولا يبع فان اوصى بغيره او بغيره ان يجعل لغيره يكتن  
 يسمو او كنية يبع ولغيره غير يمين يبع عزايه حقيقة لا عزاه فان الوقفية بالمصلحة  
 لا يبع لان ثمة في مضمونهم منكرورة على ما يريون كوصية مسنن لا وارث  
 له هذا بل ما لمسلم اذ في فان الوقفية بكل المال انما لا يبع حق الورثة واما المسنن  
 فورثة في دار الحرب وهم في حكم الاموات فلا مانع من القيمة باب الوصي بقا  
اوصى الى فلان اى فوض الى العرف من مال بعد موته والاكم منه الوصاية بالكر  
والنسخ والمفوض اليه الوصي الى ذير وقبل غيره فان رد عهده و الا لا يبع الا  
 بغية لا اذا اعتمد عليه حيث يتركه فان في الرد بغية يلزم العرف فان سكت لحي  
 جهل به فان موجه عهده ووضعه الى القبول وان لم يبع شي من التركة وان جهل به  
 الى الا يبع فان اوصى الى اوصى شيئا من التركة من غير علم بالا يبع بغير البيع بخلاف  
 الوكيل لاذ اوصى شيئا بلا علم بالوكالة فان رد بعد موته ثم قبل مع الا اذا عهده فمرد  
 اى بغير الرد لا بطل الوصاية لان في بطلان ضرر بالميت الا اذا امكن بيعه القام من

ومن اوصى

والى

والى غيره او كافرا او فاسقا برضا القاضى بغيره فيقول اوصاية صحيحة وانما يبطل بالخراج  
 القاضى وقيل في الجهر بذلك في غيره صحيحة وقيل في الكفر باطله لعدم ولاية على  
 المسلم وفي غيره صحيحة والى غيره صح ان كان ورثة صفاء او الا لا هذا عند ابي حنيفة  
 وقال لا يبع وان كانت الورثة صفاء او نحو القياس لانه قبل المشرق لان لغيره  
 ركة من الشفعة فالأ يكون لغيره والصغار وان كانوا مالا ليس لهم ولاية البيع  
 فلا ضمانه بخلاف ما اذا كان البصق كبا اذا الرهم المنع وبيع نصيبهم من هذا  
 العبد والى ما جزم من القيام بهما في ابي غيره اى يبيع القاضى اليه غيره وسبق ابي حنيفة  
 اى اذا كان الوصى امينا كما راعى العرف لا يجوز للقاضى اخراجه بشفقة والى ابن  
 لا يخرجه احد من الابشراء كذا وبجبهته والمقصود في حقوقه وقضاوية وطلبه <sup>بالبغية</sup>  
 حاجة الطفل والانهاء له لو اعانق عبدا من اى الوصى باعتا في عبده معتق  
 فاحر الاميين بذلك اعتاقه لعدم الاحتياج الى الرأى بخلاف اعتاق غيره المعتق  
 وقد روي عنه وتنفيد منه معتقين وبيع اموال ضاربة وبيع ما ينافى له فان جف  
 هذه الامور مما لا يعتاج الى الرأى وبعضها مما يقتضيه التوقف فلا يشترط الاتفاق  
 والاتفاق في المقتضى شفعين هذا قول ابي حنيفة ومحمد بن وعزايه يورث  
 يخرجه كل بالتعرف في جميع الاشياء ووصى الوصى الى في مال او مال جوفه غيرها و  
 قسمه الوصى عن الورثة يبع المورث لا يبع فلا يبع عليه ان يباع فسطحهم مع ان قسمه  
 الوصى التركة مع المولى عن الورثة الصفاء والكبار القاضى يبيع من لوقف الوصى

سج



في قبض الورثة واما ان يرد له لا يكون للورثة بالرجوع على الورث له بشئ وقسمه عن  
 غيره من سهمهم لا يرجع بثلاث ما بقي اى قسمه الورث على الورث الغائب مع الورثة فكلما  
 الحاضر لا يقع حتى لو قبض نصيب الورث الغائب وحده في يده رجوع المات لا بثلاث  
 ما بقي اى اى المات لا يحضر فقبض الورث نصيبه ان كان بازائه فهو وكين عن الورث  
 بالقبض فلا يكون له حق الرجوع وان لم يكن بازائه فهو وكين فلا الرجوع وحقت  
 للمعاضة واخذ قطرة اى تحت المعاضة قسمه المات من الورث له الورثة واخذ  
 المعاضة نصيب الورث له فقولوا واخذ عطف على الصغير وحقت ويجوز لوجود الفصل  
 بينهما فان قاسمهم في الوصية كجاء بثلاث ما بقي ان حلت في يده او بر من يبيع  
 اى قسم الورث مع الورثة في الوصية كجاء فذلك المال في يه الورث او بر من يبيع بثلاث  
 ما بقي عند ايه حصة رجوع وعند ايه يوسف ان كان ما افرز للرجع بثلاث المال لا يرد  
 من الباقي لشئ للرجع وان كان اقل يؤخذ الى تمام الثلث وعند عذرة لا يؤخذ  
 في الحالين لان افرز الورث كافر الميت ولو افرز الميت شيئا من مال الرجع ففعل  
 بعد موته لا يقع من الباقي ولا يرد يوسف رجوع ان عمل الوصية الثلث فيقدر ان بقي  
 من الثلث شئ ولا يرد حصة رجوع ان تمام القسم بالنسبة الى الجيرة المشاهة فلا  
 لم يفرز الى تلك الجيرة صار كسلاك قبل القسم وجميع الورث عدا من التركة بقية  
 الغرماء ومن يبيع ما اوى يبيع ونسحق ثمة فالحق بعد حلاك ثمة منهم  
 ورجع في التركة ومن البت بان يباع هذا العبد ونسحق ثمة فباع الورث

في بيعه من يبيع ما اوى يبيع ونسحق ثمة فالحق بعد حلاك ثمة منهم  
 ورجع في التركة ومن البت بان يباع هذا العبد ونسحق ثمة فباع الورث

العبد

العبد وقبض الثمن من ملك في يده فالحق العبد في المشتري كمن الورث العبد  
 اى يرجع المشتري بالثمن على الورث ثم الورث يرجع في التركة لانه حامل الميت وكان اية  
 يقول لا يرجع في التركة لانه ممن قبضه ثم يرجع الى ما ذكر وعند عذرة الله يرجع  
 في الثلث لان عمل الوصية الثلث كما رجع في مال الطفل وحج ما اصابه من التركة  
 وحلله مع ثمة فالحق والطفل على الورثة بحصة اى قسم الميراث فاصار الطفل  
 حصة من الورث وقبض ثمة من ملك في يده فالحق العبد واخذ المشتري الثمن  
 من الورث رجوع الورث في مال الطفل لانه حامل له ويرجع الطفل على الورثة بغير  
 معافي ابراهيم لان القسمه قد انقضت وصار كان العبد لم يكن ولا يبيع متى ولا  
 يشتري الا باستقاف الناس اعلم انه يجوز للورث ان يبيع مال الصبي وهو الموقوف  
 من الاجنبي بمثل القيمة وبما يتقاف الناس فيه وهو ما يرغل تحت نفوس المعقنين  
 ويجوز ان يشتري له من الاجنبي كذلك الا بالدين الفاضل واما من ثمة فان كان  
 الورث وحده لا يجوز ان يبيع العبد كمن يشتري ان يكون للصغير ثمة منفعة  
 ظاهرة وفرض ما يبيع مال من الصغير وهو يبيع ويشتري عشرة عشرة او يشتري  
 مال الصغير لاجل نفسه وهو يبيع ويشتري عشرة عشرة رجوع عند ايه حصة رجوع  
 واياه يوسف رجوع وعند عذرة لا يجوز بكل حال واما يبيع الاب مال الصغير من نفسه  
 فيجوز بمثل القيمة وبما يتقاف الناس فيه وهو ما يغفل الصغير فان باع الورث من اجنبي بمثل القيمة  
 يجوز هذا امران الحاقين واخيرا المشايخ ان اتموا يجوز ان يبيع المشتري بضعف

سج



باليمين او الصغير حجة الى ثمة او على الميت وين لا يحق الا بيمينه قالوا به  
 يحنى واما الاب ان باع عقدا صغيرا بمنزلة البنية ان كان محمولا عند الناس  
 او مستورا الحال يجوز فالقول بان بيع العقار من الاجنبي انما يجوز عند تحقق  
 الشرايط المذكورة كغلبة المشتري بضعف البينة ونحو ذلك بوزن ان يبيع  
 من نفسه لا يجوز لان العقار من انفس الاموال فاذا باع من نفسه فالشبهة ظاهرة  
 ويرفع حاله منسوبة وشركته وبضاعة ويختار على الاملاء لا على الاعسار ولا  
 يعرض ويباع على الكبر الفاضل لا العقار لان بيع ما لا يجوز للحفظ والعقار يحسن  
 بنفسه لان الخوض الى الحفظ لا ينافي اذ لا تحت كسها ده الوصيين لو اذن بغير  
 مال او كبير مال الميت لان الفقر في مال الصغير لا يوجب سوا كان من المشتركة  
 او لم يكن وانما الكبر فان لم يكن من التركة فلا تصرف للموصي فيجز الشبهة  
 وان كان من التركة لا يجوز الشبهة انه غير ابي حنيفة وجوز عنده لان لا  
 تصرف للموصي في مال الكبير قلنا لا ولاية الحفظ ولا يابى البيع اذا كان الكبر غائبا  
 وضحت بغيره كسها ده رجلين لاخرين يمين الف على يمين والاخرين للاولين بمثل  
 بخلاف شريفة بوجبة الاولين بغير الاخرين بثلث ماله فانه يجوز الشبهة  
 عن ابي حنيفة وعنده وجوز في يمينه لا يجوز كذا **الحنفى** هو زوجي وذكر  
 فان بال من ذكره فذكر وان بال من مخرجه فاشي وان بال منها حكم بالسبق واستوى  
 فمستل ولا يجوز الكسرة هذا على ابي حنيفة وجوز في الا بغير الكثرة **الحنفى** فان بلغ

ولا يشترط ماله  
 ووصى اب الطغلا حتى بما لم يجره  
 فان لم يكن وصيه فابجد واغت

خرج له كسرة او وطر امرأة رجل وان ظهر له ثوب او ثوبين او ثوبا او ثوبين او ثوبا  
 فاشي ان ظهر له تلك العلامات فقط فذكر وان ظهر هذه العلامات المذكورة فقط  
 فاشي ولا فاشي ان لم يكن كذلك بان لم يظهر له شيء من العلامات المذكورة  
 او اجتمعت علامات المذكورة مع علامات الاثبات كما اذا خرجت ثيابه وظهر له ثوب  
 فاشي فان قام في مخرجه اعادة في سفرهم بعيد من بيته ومن خلفه فذكر ومن يبيع  
 ولا يلبس حريرا او حليا ولا يكشف خصر رجل وامرأة ولا يخلو بغير محرم رجل وامرأة  
 ولا يسافر بلا محرم وكراه الرجل والمرأة خنثى وتبيح له ان يملك ما لا يملك الاخرين  
 الحال ثم يبيع فان مات قبل ظهور حاله لم يقبل وبنيهم انما لا يشترى له جارية بغير  
 لان الجارية لا يكون مملوكا بعد الموت اذ لو كانت لجاز غسل الجارية سبعا او ايام  
 يكن قنصا وكان غدا اولى من غسل الرجل الاصل ولا يحضر مراهق غسل ميت وراهب  
 تسبيح فقه فقه من الشجرة في باب الجنابة وبوضه الرجل بقرب الامام ثم حوتم  
 امرأة اذا غسل عليهم لم يكون جنازة المرأة بعد من عيون الناس ثم الحنفى فان  
 تركه ابوه وانما فلم يسم ولا ابن سمان وحسن السجني له نصف النيصين وثلثه  
 من سبعة عشر ليه يوسف وراة وخمس من الثمن عشر عشرة دية واعلم ان من ابي حنيفة  
 له اقل النيصين ان يظهر اليه نسيان كان ذكرا وانما يبيع ان كان انثى فان منها يكون  
 اقل فله ذلك من هذه الصورة جازة على تقدير الاثبات لم يملك فله ذلك فان نزلوا  
 وجدة وانما الاب وانه جنس مغل فغير الا ثوبه فلم يملك من سبعة عشر على ثوبه المذكورة

لا يفتق بين صف الرجال  
 والتب

لا يفتق بين صف الرجال  
 والتب



فأخرج أربعة وثلاثة الأربعة  
فلكل أربعة

[illegible]

انفاضة

الذي يبيع المتناول اعين واعلى الغالب  
وانتم اعلم بالقضايا

بسم الله الرحمن الرحيم



اسفارة الصوم مشهور  
اطعام ستين مسكينا او صوم

الشيخ من المصنفين في هذا العلم  
تبعه في هذا العلم

كفارة القتل

صوم شهرین متسا بقین

او عتیق رقیب مؤمن و

لا يجوز له الطلاق

كفارة اليمين

سوم و نهمه ایام هرستا بعین

والله اعلم بالصواب

كتاب في معرفة الحروف الهجائية

سقطت من ثمراتها السطرنج على شجر زيتونها وارضها حل اذا بيع

انها تنجى الفريضة لكونها على ذلك اجاب نعم تنجى الفريضة السطانية

کتابخانه عمومی

٧٩

Osmanlı İlmî ve Edebiyatı U. Kütüphanesi	
İsim	İzmir
Yıl	1903
№	203



2066